أعلام الصحافة العربية

أمين الرافعي

رائد صحافة الرأى فى مصر

صبرى أبو المجد



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٧

الأخراج الفنى والغلاف : محمد قطب

تقـــديم

بقلم : الدكتور أحمد هيكل
وزير الثقـافـة

هذا كتاب أسعدُ بظهوره كل السعادة ، وأشكر مؤلفه أصدق الشكر ، وأعتقد أن قراءه سوف يشاركونني السعادة بظهوره وشكر مؤلفه على تسطيره . . فالكتاب عن علَمٍ كريم من أعلام الوطنية ، ورائد عظيم من رواد الصحافة المصرية.وعلى الرغم مما قدَّم لوطنه فى مجال النضال الوطنى والصحفى ، قد كان حظُّه ــ من التأريخ لسيرته والتعريف بمكانته ــ حَظاً ضئيلا يبعث على الأسى ويوشك أن يَصِمَ حركة التأريخ لرجالات مصر بالجحود . . أما المؤلِّف فهو نموذج للوفـاء والعرفان ؛ حيث التفت بحسه الوطنى الدقيق ووعيه الصحفى العميق ، إلى أن هذا الرجل قيمة يجب أن تبرز وتاريخ يتحتم أن يروى ، وقيادة وطنية ، وفكرية يقتضى الإنصاف أن تُكَرَّم . بل أدرك أن من حق الأجيال المتتالية أن تطالع هذه الصورة الكريمة لواحد من أبرز النماذج المصرية التى ينبغى أن تحتذى ؛ وخاصة فى زماننا هذا الذى كثر فيه التجنى على الزعماء ، وكثرت عملية إهالة التراب بل إلقاء الأوحال على الأبطال والرجال . . إن تـأليف هذا الكتـاب عن الوطنى الرائد ، والكاتب الصحفى الأستاذ أمين الرافعى والرجل الأخـلاقى المبدئى المعلم ، إنما هو تجسيد لمثال كريم ورمز عظيم ، نحن فى أشد الحاجة إلى تمثل صورته ، وتأسى سيرته ، والاقتباس من أضوائه . .

وهكذا جاء هذا الكتاب عملا علميا بما فيه من مادة تاريخية ، وعملا أدبيا بما له من نصاعة فنية ، وعملا أخلاقيا بما مثّله من وفاء لرجل يستحق من مواطنيه الوفاء . كما جاء هذا العمل عملا وطنيا بما سيكون له من أثر فى مجال تعميق الانتماء الوطنى ، ورد الثقة فى رجالاتها وأبطالها وقياداتها التى لم يَخْلُ منهم عصر من العصور ؛ والذين كان « أمين الرافعى » واحدا من أبرزهم وأشرفهم وأكثرهم عطاء لمصر وقضاياها وحقها فى الحرية والديمقراطية والعدالة والسعادة بالعيش الكريم . .

لهذا أُحيِّى الكاتب الصديق الأستاذ صبرى أبو المجد ، لإخراجه هذا الكتاب القيم ، وأرجو أن يكون عملُه هذا حلقة فى سلسلة لأعمال أخرى ، يقوم بها ـ هو وآخرون من الكتاب المصريين المقتدرين ـ لإنصاف أعلام مصر وأبطال نهضتها فى شتى المجالات .

فهذه الأعمال سوف تكون إنصافاً للتاريخ المصرى أولاً ، وتعميقا للانتماء الوطنى ثانياً ، وإضاءة على طريق المستقبل آخر الأمر . .

والله الموفق ، وهو الهادى إلى سواء السبيل .

الدكتور أحمد هيكل

مقدمة

بقلم : د . سمير سرحان

رئيس الهيئة العامة للكتاب

« أمين الرافعى » شهيد الوطنية المصرية ، ورائد صحافة المبدأ والعقيدة ، وعاشق الحرية والحق والعدل ، وصاحب القيم والمثل العليا ، وثالث ثلاثة أولهم « مصطفى كامل » وثانيهم « محمد فريد » ، هو الشخصية التى تستهلُ بها « الهيئة المصرية العامة للكتاب » هذه السلسلة الجديدة : سلسلة « رواد الصحافة العربية » .

ويسعد الهيئة أن يكون ذلك بمناسبة مرور مائة عام على مولد هذا المصرى العظيم ، الذى عاش لمصر ومات فى سبيلها ، وأن يكون ذلك أداء لبعض الدين الذى فى عنق المصريين جميعا لهذا الرجل ، بل اعتذارا عن تأخرنا فى أداء هذا الدين ، وإن كان « أمين الرافعى » ــ لو كان حيا ــ لعاتبنا على قولتنا هذه ، فهو المتصوف المتجرد الذى يترفع عن الجزاء ، والذى وهب حياته لمصر وكرامتها ، لا يبغى من وراء ذلك إلا الخدمة المتفانية فى سبيلها ، والذى يقول : « إن جميع كنوز الأرض لا تعدل شرف الإنسان » .

إن « أمين الرافعى » كان يستطيع ــ لو أراد ــ أن يعيش حياة ناعمة ، شأن الكثيرين فى زمانه وزماننا من الصحفيين الذين يؤثرون العافية ، ويأخذون من الصحافة المظهر والشهرة والترف ، ولا يعطونها ما أعطاه « أمين » من ذات

نفسه : تضحية ، ومعاناة ، وصلابة فى الحق ، وجرأة على القهر ، وتحدِّياً لقوى الشر والطغيان ، وتنقلا بين المعتقلات والسجون . وأخيرا ما بذل من صحته وشبابه وعمره ، حيث رحل عن دنيانا ولم يتجاوز الأربعين إلا قليلا .

إن « الهيئة المصرية العامة للكتاب » لَتشرُفُ بأن يكون هذا الرجل الذى اجتمعت فيه مقومات المصرى الأصيل من إباء وشموخ ، وسماحة وتواضع ، ونقاء وطهارة ، ومروءة وشجاعة ، هو الرجل الأول فى هذه السلسلة التى رأت « هيئة الكتاب » أن الحاجة إليها اليوم أكثر من أى وقت مضى ، ذلك لأنها تخشى على الشباب أن تهتزَّ فى عيونهم صور رجالات مصر وأعلامها فى كل مجال ، بعد توالى تلك الحملات الباغية الجبانة التى استهدفت هؤلاء الرجال والأبطال بعد رحيلهم ، فألقت عليهم ظلالا قاتمة آثمة قائمة على التجنى والحقد ، وربما على الكسب الحرام .

إن « أمين الرافعى » ، بكل إشراقه وصفائه ، ودماثته وحيائه ، واستقامته ونزاهته ، وجلاله وترفعه ، وبكل مواقفه المبدئية التى لا تعرف المساومة . . « أمين الرافعى » الذى صادق مصر والشعب المصرى ، وخاصم الاحتلال والقصر والأحزاب . . « أمين الرافعى » الذى « ما أيد أو خاصم إلا فى الله والوطن ، والذى رُزِىءَ فى نفسه وأهله وولده ، وتضعضع كيانه ، وانهدَّ بنيانه ، ولكن إيمانه بقى سليما ، وصبره موفورا ، وعزيمته ماضية » . . إنما نقدم سيرته للقراء اليوم ، وللشباب منهم خاصة ، لكى نجلو لهم صورة مشرقة ومشرفة ترفع رؤوسهم ، وترد اعتبارهم ، وتعيد ثقتهم ، وتؤكد لهم أن « مصر » أمَّهم ، أنجبت فى الماضى ، وستظل تنجب أبدا عظماء الرجال . ستكون سيرة « الرافعى » مثلا لهم يُحتذَى ، وقدوة تُؤتَسَى ، ودافعا إلى إنكار الذات ، والعمل المخلص المتجرد من أجل مصر .

لا أريد أن أطيل الحديث عن « أمين الرافعى » فى هذه الكلمة التى لا يمكن أن

تفى بحقه مهما طالت . وقد نهض بهذه المسئولية الجسيمة ابنه الروحى، الأستاذ « صبرى أبو المجد » الذى استطاع أن يقدم لنا « أمين الرافعى » كأننا نعايشه ونعاصره ، أو كأننا عرفناه وقابلناه وتحدثنا إليه . ولا غرابة فى ذلك ، فالأستاذ « صبرى أبو المجد » ــ فضلا عن وَجْدِهِ الصوفى بأمين الرافعى ، فهو يحبه إلى حد العشق والغرام ــ قد عاد إلى شقيقه ورفيق كفاحه « عبد الرحمن الرافعى » الوطنى والمؤرخ العظيم ، فعرف كل شىء عن شقيقه الأكبر « أمين » وأخذ منه كل ما خلّفه « أمين » من كتب ومذكرات ورسائل ووثائق ومقالات وصور ، ولم يَكتفِ بذلك ، بل سعى إلى كل زملاء « أمين » ومريديه ، فجاء كتابه عن « أمين الرافعى » عملا من أعمال الحب فى ثوب دراسة جادة مستفيضة ، يمكن أن تُعد تأريخا لحياة رجلنا العظيم ، ويمكن أن تكون نصوصا أدبية رائعة بما تضمنته من كلمات « الرافعى » نفسه ، وكلمات معاصريه من الأدبــاء .

على أننى ، قبل أن أنهى هـذه الكلمة ، لا أملك إلا ان أذكـر من المواقف الوطنية الكثيرة التى تشهد بعظمة « أمين الرافعى » موقفا أو موقفين . .

لقد أغلق « أمين الرافعى » جريدته « الشعب » ، فى الوقت الذى كانت فيه أوسـع الصحف انتشارا ، وأقـواها نفـوذا ، حتى لا ينشر نبـأ إعلان الحمـاية البريطانية على مصر ، وهو النبأ الذى فرضت سلطات الاحتلال نشره على جميع الصحف . لقد آثر ابن مصر الكريم على نفسه وعلى وطنه ، أن يضحى بجريدته وما تحققه من مكاسب مادية ، وأن يعيش على الكفاف ، حتى لَتَعِزُّ عليه لقمة العيش ، على أن ينشر خبرا يجد فيه غضاضة على نفسه الأبية ، وامتهانا لكرامة وطنه . ويظل ، وهو الرقيق الحال ، يدفع أجور العاملين فى الجريدة لأنهم فى رأيه يجب ألا يضاروا بسبب موقف أو قرار اتخذه هو عن طيب خاطر إرضاء لكرامته وحسّه الوطنى المرهف .

وقد كان « الرافعى » بذلك أول صوت احتج على إعلان الحماية البريطانية ، وكان أيضا من أوائل المعتقلين .

وبعد إطلاق سراحه ، أُعِدَّت له زيارة للسلطان « حسين كامل » ، الذى طلب إليه فى نهاية الزيارة أن يعيد إصدار صحيفته « الشعب » . وعند انصرافه ، حاول كبير الأمناء أن يضع فى جيبه خمسة آلاف جنيه ، فأبى ذلك كل الإباء ، ولم يكن فى جيبه إذ ذاك إلا عشرة قروش !

وقد ترتب على هذا الموقف أن خرج « الرافعى » فى ذلك اليوم من « سراى عابدين » ليدخل ضيفا على المعتقل . ويقول « الرافعى » فى تفسير هذا الموقف : « إن إعادة إصدار « الشعب » لا تكون بأمر من السلطان ، فالذى يملك ذلك إنما هى قيادة الحزب الوطنى » .

وأخيرا ، فأحب أن أسوق هنا مثلا على شرف خصومة « الرافعى » وعفة لسانه ، فقد كان ــ رحمه الله ــ رجل وطنية لا رجل سياسة وحزبية ضيقة الأفق ، ولم يكن يستوحى فى مواقفه وكتاباته إلا المبادىء الوطنية القويمة ، وكان يعتقد أن « المبادىء التى اختلطت بعظم الإنسان ولحمه ودمه لا يمكن أن تضعف أو تتلاشى أو تتغير أمام تدابير القوة ووسائل الإعنات » .

كان الخلاف قد احتدم بينه وبين « سعد زغلول » ، وحاول أحد مريديه أن ينال من « سعد » أمامه ، فأوقفه على الفور قائلا : « لا . . نحن لسنا ممن يَسُبّ . دعهم يفعلون ما يريدون ، فنحن فى طريقنا ، وقضية « مصر » ليست بيد « سعد » أو بيد « عدلى » ، بل بيد هذا الشعب . وما يفعله الله هو الخير . ولايصح إلا الصحيح » .

وظل « الرافعى » ، بعد خلافه مع « سعد » على أسس التفاوض مع بريطانيا ، يدعو إلى رأيه بكل قوة ، بالرغم من محاربة « الوفد » له . ومع ذلك ، عندما نُفِى « سعد زغلول » للمرة الثانية ، كان صوت « أمين الرافعى » أعلى الأصوات دفاعاً عن « سعد » . وبعد أن عاد « سعد » ، وتجدد الخلاف ، ودعا« سعد » إلى مقاطعة « الأخبار » ، جريدة « الرافعى » ، وانخفض توزيعها

و

من ستين ألف إلى ألف نسخة ، ونصحه الأصدقاء بالاعتدال ، لم يأخذ « الرافعى » بالنصيحة كعادته فى مثل هذه المواقف ، بل واصل هجومه على سياسة « الوفد » . وعندما انطلقت المظاهرات المسلحة تهاجم صحيفة « الأخبار » وصاحِبَها فى بيته ، لم يتراجع ، بل قال لمهاجميه : « إن لكم أن تحطموا مكتبى هذا ، وتدمروا الجريدة كلها . وإن لكم أن تحطموا دارى أيضا . وإن لكم أن تقتلونى ، وأن تهددوا أسرتى . ولكننى أريد أن أريحكم من الآن : إذا كنتم تظنون أن هذا من شأنه أن يُحوِّلنى عن عقيدتى أو رأيى ، فإنه ليس فى استطاعة أى قوة فى الوجود أن تُحوِّلنى عن عقيدتى إلا قوة الدليل ، وسطان الحجة » .

ويعلن الرجل موقفه على رؤوس الأشهاد ، ويكتب : « . . . . وإذا كانت حرية الرأى لم توجد فى كثير من البلاد إلا بعد أن ذهب فيها عدد كبير من الضحايا ، فليكن كاتب هذه السطور أول ضحية لاحترام حرية الرأى المصرى » .

وبالرغم من هذا كله ، يعود « الرافعى » ، رجل المبادىء والقيم ، إلى تأييد « الوفد » عندما حاولت قوى الاستعمار أن تحول بينه وبين الحكم ، بعد أن حصل على الأغلبية فى أول انتخابات ، عام ١٩٢٤ . وانطلق صوت « الرافعى » العظيم ينادى بأن من حق « الوفد » أن يحكم طالما أنه فاز بالأغلبية .

هذا هو « الرافعى » الذى يقف إلى جانب الحق دائما ، حتى لو كان الحق فى جانب خصومه الذين شَرعوا فى اغتياله !

ويذهب « أمين الرافعى » عن عالمنا راضياً مرضيّا . ويجمع الناس ، خصوما كانوا أو أصدقاء ، على احترامه حياً وميِّتا . وكان أكثر المتكلمين حماسا وتأثرا فى تأبينه هم الذين اختلف « أمين الرافعى » مع سياستهم ، وكأنما يقولون : إنه فى خلافه مع سياستهم ، كان أمينا عليهم ، كما كان أمينا على مبادئه ، وأمينا على رسالة الصحافة » .

ويخاطبه الدكتور « محمد حسين هيكل » فى حفل تأبينه فيقول : « . . . كنتَ تحرق نفسك لتضىء روحُك بكل ما فيها من نور الهداية والحق . وما زلتَ فى ذلك جاهدا حتى احترقت جميعا . لقد جاهدت لتضىء لغيرك ، فأحرقتَ نفسك . وجاهدتَ لتبنى رجالات « مصر » الذين تفخر بهم أعلاما لمجدها ، فانهدَّ جثمانُك . وجاهدتَ لتنصر الحرية التى قدستها ، والحق كما عرفتَه ، فذهبتَ ضحيةً طاهرة للحق وللحرية » .

ويقول أمير الشعراء « شوقى » فى رثائه :

يا أمينَ الحقوقِ أدَّيتَ حتى ... لم تَخُنْ مِصرَ فى الحقوقِ فتيلا

ولو اسطعتَ زِدتَ مصرَ من الحقِّ ... على نِيلها المباركِ نيلا

تحيةً لأمين الرافعى عاشق « مصر »،وتحيةً لصبرى أبو المجد عاشق « الرافعى » . وتحية لمصر كثيرة العشاق .

د. سمير سرحان

إليه في الذكرى المئوية لمولده

● الى الرجل الذى أحببته ولم أره وانما تعرفت عليه من خلال كتاباته وكتابات الآخرين عنه ·

● الى من كان ولا يزال لى ــ وهو عند الرفيق الأعلى ــ أبا روحيا استلهم من ايمانه وتقواه ووطنيته وشجاعته ما يعيننى على السباحة فى أمواج السياسة والصحافة والعمل الوطنى ·

● الى الرجل الذى أعلى من شأن الكلمة المكتوبة ورفع من قدر العمل الوطنى وكان رائدا لصحافة المبدأ ، والعقيدة فى مصر ·

● الى أمين الرافعى « قديس » الصحافة المصرية وشهيد الوطنية الخالصة ، أهدى كتابى هذا فى الذكرى المئوية لمولده داعيا الله جل وعلا أن يوفقنى مثل ما وفقه وأن يهدينىَ بمثل ما هداه الى الطريق السوى ، انه نعم المولى ونعم النصير ·

صبرى ابو المجد

الباب الأول

أمين الرافعي الذي نؤرخ له

هذه القصة رويتها وكتبتها مرات عديدة ومع ذلك لا أمل من تكرار روايتها وكتابتها وخاصة عندما يكون الحديث عن أمين الرافعي أو عند الحديث عن التحاقي ببلاط صاحبة الجلالة الصحافة :

أربعة من أطفال قريتنا زاروا القاهرة لأول مرة في مناسبة مولد السيدة زينب ، ووقفوا جميعا ، وأنا من بينهم مبهوتين أمام الكتب القديمة الرخيصة المعروضة على أسوار حديقة الأزبكية ، واشترى كل منهم ما يتلاءم وميزانيته الضئيلة من مغامرات « أرسين لوبين » و « حافظ نجيب » ، أما أنا فقد أغراني كتاب ضخم تزيد صفحاته على السبعمائة صفحة ، فاشتريته بثلاثة قروش (تعريفة) .

ولم أعرف عن هذا الكتاب الا انه صفقة رابحة لكثرة ما احتوى من صفحات .

وفي القرية — التي خلت من المتعلمين سوانا — بذلت مجهودات مضنية لكي أفك رموز هذا الكتاب ، وأكثر من مرة كنت أحمله الى شجرة الجميز في نهاية حقلنا الصغير القريب من القرية ، لكي أعرف بعض ما فيه ولكي أتباهى أمام الأصدقاء والرفاق بأنني أملك أضخم كتاب في قريتنا ..

وبمرور الزمن أصبح هذا الكتاب رفيق الصبا ، وأصبحت قادرا على أن أفهم بعض ما فيه .

ولست أعدو الحقيقة اذا ما قلت ان شخصية صاحب الكتاب ، قد أسرتني وجعلتني أفكر فيها أكثر مما أفكر في أبي وأمي ، وفي دراستي.. فلقد كان الكتاب مجموعة هائلة من العواطف الرقيقة المخلصة الجانية ، التي أظهرها بصدق وايمان مجموعة من الكتاب والشعراء تجاه رجل فقير

متواضع ، فدائي مؤمن ، ترك هذه الدنيا وهو لم يتجاوز بعد الحادية والأربعين من عمره ٠

ولما لم يكن في قريتنا من يستطيع افهامي ما لم أعرفه ، فقد حملته معي الى « البندر » عندما لم تصبح مدرسة القرية المجاورة لقريتنا كافية لتحقيق طموحي وآمالي ٠

وفي « البندر » حملت الكتاب الى مدرس اللغة العربية الذي كان يحبني ويعطف علي ، ويعاملني كأحد أبنائه ، ورحب المدرس بالكتاب وصاحبه ووعدني بأن يشرح لي ما جاء في هذا الكتاب ٠

وعندما علم ناظر المدرسة بنبأ الكتاب ، ثار وغضب وأرغى وأزبد واستولى على الكتاب وصـــادره ٠٠ ومنعني من أن أقرأ بعض ما فيه ، الا في وقت الراحة من الدروس ٠

وكم كان يلذ ، لي أن أذهب كل « فسحـــة » الى مكتب « حضرة الناظر » لأقرأ بعض ما في الكتاب في الوقت الذي لا يكون فيه المدرسون قادرين على دخول مكتب الناظر الا بعد استئذان !!

وأنقذني مدرسي من المشكلة ، عندما أعطـاني نسخـة أخرى من الكتاب ، طالبا مني أن أقرأها في بيتنا لانه رأى الناظر يضيق ذرعا حين أذهب الى مكتبه ، لأقرأ بعض الكتاب ، ولأنه خشي أن يفصلني الناظر الذي كان ينتمي الى حزب كان يعاديه أمين الرافعي ٠

ولأول مرة بدأت أشغل نفسي بما يسمى بالأحزاب وبالخلافات التي بين هذه الأحزاب ٠

كل ذلك ولم أكن قد جاوزت الثالثة عشرة من عمري ٠

وذات مرة أمسكت القلم ورحت أكتب بضعة أسطر بلغة بسيطـة متواضعة للغاية عن أمين الرافعي بمناسبة قرب ذكراه في ٢٩ ديسمبر ٠

ولم أتردد في أن أرسل هذه السطور الى رئيس تحرير « الأهرام » فانا لم أر في حياتي من الجرائد اليومية الا صحيفة « الاهرام » التي كان يشتريها عم الشيخ رمضان كل يوم من قطار الدلتا الذي يمر بقريتنا ٠

وكانت هذه النسخة الوحيدة التي تدخل القرية تمر على العمـدة والمشايخ وبعض الذين يعرفون القراءة والكتـــابة وبعد ذلـك بشـــهور تقريبا ، كان يمكن لبعض الأطفال مثلي استعارتها من عمي الشيخ رمضان٠

ودفعت قرش تعريفة ثمنا لطابع البريد ، وحملت الخطاب بنفسي الى المحطة حيث سلمته مباشرة الى عامل البريد فى القطار الذاهب الى البندر وجلست انتظر ..

وأكثر من مرة كان الندم ينتابنى من أجل ضياع قرش التعريفة ، ومن أجل الوهم الذى سيطر على ، اذ كيف أطمع وأنا الطفل القروى الساذج فى أن أرى اسمى منشورا فى صحيفة يومية .. وذات يوم نادانى عم الشيخ رمضان ـ رحمه الله ـ ليسألنى ، ان كان الاسم المنشور فى « الأهرام » يوم ٢٩ ديسمبر هو اسمى أم هى المصادفة ؟ وأطلعنى على اسمى مطبوعا لأول مرة فى الأهرام ..

وعلمت فيما بعد أن الزميل الكبير محمد نجيب ، وهو من تلاميذ الرافعى ، قد نقح الكلمة ونشرها على رأس عمود وفى مكان بارز ، وكان طبعا لا يعرفنى ، وذلك بعد أن قدم لها بالعبارة التالية « تلقينا من الأديب فلان كلمة قال فيها » .

وكدت أقبل الصحيفة وأقبل عمى رمضان فى الوقت ذاته ، فقد كان هذا الذى بين يدى أجمل ما تلقيته فى حياتى من هدايا .

وكانت القصة ، قصة الكلمة المنشورة فى الأهرام ، حديث قريتنا ومدرستنا فى البندر لأيام عديدة وكانت نقطة تحول فى تاريخ حياتى ..

ومضت الأيام وكلما كبرت ، كبر معى حبى لامين الرافعى ، وكلما نما تفكيرى زاد فى الوقت ذاته اعجابى به ..

وتطور الحب والاعجاب الى حد دعانى الى أن أقيم وأنا الذى لم أتجاوز السادسة عشرة من عمرى حفل تأبين لصاحب الكتاب فى مدينة المنصورة وفى جمعية « المساعى المشكورة » بالذات بعد أن شملنى برعايته وعنايته رئيس هذه الجمعية وأحد أقطاب الفدائية الوطنية الدكتور عبد الغفار متولى .

وتلقيت يومها كتاب اعتذار عن عدم الحضور من عبد الرحمن الرافعى شقيق صاحب الكتاب « أمين الرافعى » .

واستدعانى رجال الشرطة .. فقد كنا فى وقت الحرب وكان ممنوعا اقامة الاحتفالات الا باذن خاص ، وكان تحقيق .

وكان سجن لم يستغرق أكثر من ليلة .

وكانت علقة ساخنة لا تزال آثارها باقية فى جسدى حتى الآن .

ومن سوء حظي ان الخطاب الذي أرسله الى الاستاذ عبد الرحمن الرافعي ، كان أحد الأدلة التي استند اليها رجال الشرطة عندما قبض علي في قضية اغتيال المرحوم أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ . وقد حاول البوليس السياسي الربط بين هذا الخطاب وبين وجود صلة بيني وبين محمود العيسوي ــ قاتل أحمد ماهر ــ الذي كان يعمل في مكتب عبد الرحمن الرافعي . وبقيت في السجن بسبب هذا الكتاب أكثر من سبعة شهور غير شهور الاعتقال في « جبسخانة » قسم روض الفرج .

ولم يستطع ذلك كله ، ان يقلل من حبي لأمين الرافعي ومن كثرة ترددي على شقيقه عبد الرحمن الذي اتخذته بعد أن انتقلت الى القاهرة لأدرس الحقوق في جامعة القاهرة أبا روحيا بكل ما في الأبوة الروحية من معان .

ولست بمستطيع القول بأنني قد تخلصت من سيطرة أمين الرافعي على جوارحي واحساسي حتى عندما قررت الاشتغال بالصحافة ، وقيل لي ان لك مبلغا من المال في خزينة الدار ، التي أعمل بها ، رفضت الذهاب الى الخزينة لتسلم المبلغ لأني لم أتصور أن كاتبا يأخذ أجرا لقاء مايكتبه .

ومنذ حوالي عشرين سنة رغبت في أن أكتب عن الانسان الذي أحببته الى حد التقديس ، وأعجبت به اعجابا ما بعده اعجاب .

ولكنني أحسست برهبة الموقف فان الرجل لم أره بل لم أسمع عنه الا القليل النادر . فكيف اذن أكتب عنه كتابا ؟! وأنا لا أستطيع أن أكتب الا اذا كان الموضوع الذي أكتب عنه مستوفيا كل شرائطه ومستلزماته .

وحملت رغبتي الحارة هذه الى استاذنا عبد الرحمن الرافعي ــ طيب الله ثراه ــ وجلس الرجل كعادته يسمع في هدوء ، وأنا أروي له هدفي من اخراج هذا الكتاب ، فانا لا أريد اسباغ نوع من البطولة على فرد .

وانما أريد أن أعطي مثلا للشعب .. وأنا لا أريد أن أعيش في متاحف التاريخ لأبحث عن بقايا الموتى ، وانما أريد أن أقوم بواجب تجاه أنفسنا قبل ان أقوم به تجاه شهيدنا الرافعي .

ولم يستطع عبد الرحمن الرافعي ، الا أن يرحب بفكرتي والخجل يخالف كل كلمة من كلماته ، وكل خلجة من خلجاته ، كأنما كان الرافعي ينتظر مثل هذه اللحظة لأن الرجل الذي أخذ على عاتقه كتابة تاريخنا القومي بأحداثه الكبرى ، وأعلامه الأفذاذ ، لم يستطع أن يقوم بواجبه نحو أعز الناس اليه .

لقد أرخ لمصطفى كامل ومحمد فريد ، ولم يستطع أن يؤرخ لثالث الثلاثة أمين الرافعي لأنه شقيقه . لقد كان يشعر بمنتهى الحرج في أن يكتب عن شقيقه !! ودفع الى عبد الرحمن الرافعي بكل ما خلفه شقيقه من كتب ومذكرات وخطابات ومقالات وصور ، قائلا : « قد يكون ذلك كله عونا لك على أداء مهمتك وقد يعوضك عن النقص الذى تحس به وأنت تكتب عن رجل لم تره » .

ووجدت أمينا كعبد الرحمن يحتفظ بكل صغيرة وكبيرة من أوراقه وخطابات الناس اليه بل مسودات الخطابات التى كان يرسلها الى أصدقائه وزملائه ومريديه ، ففي مخلفاته مثلا : ايصالات الخطابات المسجلة التى كان يرسلها وبطاقات الانتخابات الخاصة به وتذاكر الحفلات التى كان يدعى اليها وبطاقات المعايدة التي كانت تصل اليه ، والمقالات التى كان يرسلها بعض أقراء اليه فينشرها ، أو لا ينشرها .

وفى هذه المخلفات كذلك كل ما يتعلق بالقضية المصرية من مذكرات. ووثائق من بينها خطابات من سعد ، وثروت ، والصوفانى وحاكم البحرين وكمال أتاتورك ، وعصمت اينونو ومدام جوليت آدم وبيير لوتي الكاتب الفرنسى المعروف وغيرهم وغيرهم : وجدت مثلا — ضمن أوراق الرافعي .. سهما قيمته جنيه مصرى . « جزء من أربعة آلاف سهم صافى الايراد السنوى لجريدة الدستور » ووجدت سندا بمبلغ ٥٠٠ مليم « ايصال رسم دخول شركة التعاون المالى التجارية بالقاهرة » (١٩١٣) .

ووجدت أيضا « استمارة استعارة » تحمل اسمه من الكتبخانة الخديوية بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٠٨ تحت ضمانة المسيو هنرى لامبا المدرس « بمدرسة الحقوق الخديوية » .

ودعوة من محافظة القاهرة بتاريخ ١٩١٤/٢/١٧ لحضور جلسة بيع الأراضى المرغوب نزع ملكيتها من ملك نادى المدارس العليا بشارع المبتديان لتوسيع مدرسة دار العلوم » .

وخطاب من نقابة عمال الصنائع اليدوية بعمارة الأوقاف الجديدة بالعتبة الخضراء تخبره فيه « بأختياره عضوا بمجلس الادارة لما عهد فيه من تعضيد الأعمال الخيرية » !!

ووجدت خطابات سرية عديدة ، ضمن ما تركه أمين الرافعي ، تدل على المكانة التي وصل اليها وما كان يتمتع به من ثقة تامة لدى خصومه وانصاره على السواء .

مثلا خطاب للأستاذ وحيد الدين الأيوبى صاحب الكلمه المعروفه « تدك الأهرام ويغور النيل ولا نرى تمثالا لاسماعيل » يقول فيه : « أقسم بشرفى انى لم أقابل توفيق نسيم باشا منذ توليه رياسة الديوان الملكى الى هذه الساعة ·

ولم أر حسن نشأت بك قبل تعيينه بالسراى الى الان · غير مرتين مصادفة ، أولاهما بمحل « صولت » حيث كان معى بهى الدين بركات « بك » والدكتور الجندى وغيرهما ··

وثانيتهما بمنزل الدكتور الجندى فى ظهر يوم كنت مدعوا فيه عنده لتناول الطعام وكان معنا الأستاذ البيلى ولم يتعد حديثى مع حسن بك قولى له : انه شائع ان جلالة الملك لا يريد أن يمنح البلد دستورا وانى أعتقد أن ذلك مقصود منه ايجاد ما ينفر الأمة من جلالته » · فنفى حسن بك الاشاعة وانتهى الحديث ·

« وانى يا حضرة الصديق أردت أن أبين لك ما تقدم ازاء ما ظهر منى مما جعلك تسميني نصير الوزارة لأنى فى الحقيقة لست نصيرا لملك أو وزير بل انى نصير لاعتقادى وحده » ·

وينهى وحيد الأيوبى خطابه بقوله : « أريد أن أقسم لك بشرفى بأنى لم أدخل سراى عابدين ولا أية سراية سلطانيـة أو ملكيـة غير سراى هليوبوليس ، لتعزية الأمير كمال الدين فى موت أبيه الى هذه الساعة من يوم زرت فيه بالسراى محمود شكرى باشا الذى كان رئيسـا للديوان العالى ، وكان ذلك فى عهد السلطان لأوصيه برجل كان مقدما طلبا لوظيفة صراف » ·

ويكتب سعد زغلول الى أمين الرافعى فى ٢٤ يناير ١٩٢٠ من باريس قائلا : أشكر مع اخوانى حضرتكم على عبارات الثناء التى وجهتموها لنا فى خطابكم وما الفضل فى موجب هذا الثناء الا للأمة التى عضدتنا باتحادها وتضامن أفرادها وتفانيها فى حب الاستقلال واتيانها كل يوم بآية من آيات الرقى الاجتماعى ومعجزة من معجزات التقدم فى السياسة ، حتى بهرت العالم بنهضتها ، وبهتت الخصوم بحسن تصرفها ، فأعلت حقهـا وأسقطت باطلهم ·

واننا نقدم لها أوفر تشكراتنا لاتحادها على توكيلنا ، واجماعها على الامتناع عن المفاوضة الا بواسطتنا ونعتبر هذه الثقة الاجتماعية أجل نعمة أسبغها الله علينا وأكبر شرف تتحلى به نفوسنا ·

كما نعتبر ان الواجب الذى يفرضه هذا الشرف علينا وتلزمنا تلك الثقة بالوفاء به ، هو أكبر واجب تتحمله أمة فى العالم ·

ندعو الله أن يوفقنا للقيام به وان تؤكدوا لمن يحملهم فرط الحب لبلادهم على شيء من التظنن بالعاملين أن يعلموا ان هؤلاء احرص الناس على مصلحتها ولا يعملون الا لهذه المصلحة طوعا لسلطان ايمانهم واجابة لنداء شعورهم ولا يتأثرون بأى مؤثر يثنيهم عن الوفاء بعهدهم والعدول عن المطلب الأسمى ، الذى نادوا به من تلقاء نفوسهم وجعلوه غاية لسعيهم وهو مطلب الاستقلال التام » ·

ويمضى سعد زغلول فى خطابه الذى ننشره هنا لأول مرة قائلا :

ان القوة النفسية ، التى دفعتهم للمبادأة به وسيوف الحماية مشهرة فوق رؤوسهم وسهام الأحكام العرفية مصوبة نحو صدورهم لم تزدهم الا شدة بالتفاف الأمة حولهم ، وتعضيدها لهم ·

وما دام هذا الاتحاد قائما فلا يمس الضعف عزائمهم ، وما دام هذا الثبات راسخا فالنجاح مؤكد باذن الله » ·

ويضع سعد زغلول حاشية لخطابه فيها : « ترسل اليكم الأوراق التى طلبتموها على الطريقة التى ذكرتموها · ولقد أحسنتم فى المعلومات التى أفضيتم بها الى مكاتبى الجرائد عندكم وقد كتبنا منذ بضعة أيام جوابا على تقرير اللجنة ـ لجنة ملنر ـ وتجدون فيه تفصيلات عن رأينا فى بلاغ ملنر ، وهى تسركم وتسر الأمة جميعا» ·

ومن بين مخلفات أمين الرافعى رسالة من اسماعيل أباظة باشا صادرة من بردين بتاريخ ١/١/١٩٢٠ يقول فيها « أدعوك لأن تضم صوتك المسموع الى صوت رجائى لحضرة صاحب الرسالة التى نشرت بجريدة الاجبشيان ميل وظهر تعريبها بجريدة الأهرام اليوم (الجمعة) بأن نزيد « الأوروباويين ». وخصوصا الانجليز بيانا عن حركتنا الوطنية التى ان تجاهلوها فلا تقوم لنا حجة على تجاهلهم لها الا اذا خاطبناهم بلغتهم ·

وأن تضم تفانيك فى خدمة الوطن الى غيرتك عليه ، ونبحث معا عمن يجيد الكتابة باللغة الانجليزية لنتمكن من شرح قضيتنا بالجرائد الانجليزية حتى لا يبقى لمتجاهل عذر فى تشويه حركتنا الحالية » ·

ويمضى اسماعيل أباظة فى خطابه قائلا : « أرجو الا تمل الكتابة ولا تسأم من تشجيع غيرك على الكتابة فى الحيلولة بين الأمة وبين تهافتها على البلاغ الذى أصدره اللورد ملنر ·

فحذار من هذه المناورة التى ان استعملت فيها ما اعتدنا من التسامح القديم أضعنا كل ما ضحينا به من عرض ومال ودماء .

وحذار حذار من التخاطب مع فخامته بأى نوع كان وتحت اى ستار كان ، الا اذا تعزز هذا البلاغ ببلاغ آخر من البرلمان الانجليزى يجاهر فيه باستقلال مصر استقلالا تاما » .

وبين مخلفات الرافعي رسالة من الأستاذ سامي نجيب المحامى يعتذر فيها للرافعى عن سؤاله عن مقالة سوف تنشر فى الاخبار .

وكان من رأى الرافعي ان المقالة قبل النشر ملك للجريدة ومنشئها لصاحبها أما بعد النشر فهى ملك للرأى العام .

وقال الأستاذ سامى نجيب (٧ نوفمبر ١٩٢٣) « لم أشعر فى حياتى بألم بل بخجل كالذى اعترانى وأنا متشرف بزيارتكم اليوم وذلك لخاطر البعيد جدا ، عن تفكيرى ، والذى مر بكم وعلم الله لولا احترام خاص لشخصكم وتقدير ممتاز لكل ما يكتب فى صحيفتكم الغراء .

ولولا أن اخلاقكم الدمثة المتواضعة ذائع أمرها شائع ذكرها .

بل الزمالة ولو بغير صداقة خاصة .

لولا هذا كله ما سمحت لنفسى مطلقا أن أسعى للتشرف بزيارتكم رجاء المحادثة فى مسألة قانونية هى الآن شغل الوزارة المطروح أمامها تظلم بعض الموظفين المرشحين ..

سعيت اليكم راجيا سماحكم باطلاعى على مقالة سمعت انها ستنشر فى صحيفتكم بهذا الصدد ولم يك يدور بخلدى أبدا ، انكم بحسن تقديركم المشهور تفسرون رجائى هذا بحق أدعيه أو رقابة أزعمها » .

ومن الوثائق أيضا « رسالة من «حمد بن عيسى آل خليفة» « اس . أى » . ولى عهد حاكم البحرين لجناب الأجل الماجد الأفخم حضرة مدير جريدة الأخبار حفظه الله تعالى « بعد تقديم فائق سلامى . أما بعد فلقد اطلعت على جريدتكم الغراء واستعجبت من بعض مقالات نسبها الى بلادنا « البحرين » بعض المفسدين لتوتير العلائق الودية بين حكومتنا وبين معتمد بريطانيا العظمى .

اننى أخبر حضرتكم ان علاقتنا الودية على وفاق تام مع حضرة المعتمد المشهور « بالى مو » .

بحبكم يلتمس منكم اذ تعرض عليكم رسائل تنسب لبلادنا البحرين «التو بها مس احساسات الغير ، لطفا منكم عدم درجها فى جريدتكم الغراء » .

والرسالة مؤرخة فى ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٤٠ هـ .

ومنها أيضا : رسالة صادرة من لندن فى ١٩٢١/٧/٢٣ بتوقيع غير واضح يقول فيها صاحبها الذى يبدو أنه كان فى لندن لتتبع المفاوضات المصرية البريطانية برئاسة عدلى يكن .

« الذى استنتجته من كل ما ورد لى فى المدة الأخيرة ان الجمهور فى مصر عول على أن يرقب نتيجة المفاوضات هنا ليحكم فى نهاية الأمر لهذه النتيجة أو عليها .

وانها لخطة رشيدة ما كان أحوجنا الى اتباعها منذ البداية .

ولكن الذى كان كان وأما حسن ظنك بالمفاوضين وثقتك فى تمسكهم بحقوق البلاد فهو أقل ما يقال فيهم .

ويمضى صاحب الرسالة ، قائلا : المفاوضات سرية لا يعلم عنها شيء وكل ما يقال فانما هو استنتاج من حالة المفاوضين النفسية وما اذا كانوا عابسين أو باسمين الى غير ذلك من وسائل الاستنتاج غير أن شيئا واحدا لا سبيل الى الشك فيه ضمن هذا السر الشامل وهو ان المفوضين المصريين يشرفون مصر .

ويمضى صاحب الرسالة فيقول : وهنا حملة صحفية ضد القضية المصرية من جانب « المورننج بوست » « والديلى تلجراف » وهما مشهورتان بلهجتهما الاستعمارية وليس هناك أقل دليل على اشتراك الحكومة معهما فى أى شيء مما أوردناه على أن حادثة الاسكندرية المشئومة قد فتحت للمعارضين لاستقلالنا بابا جديدا كنا فى غنى عنه وانها لبرهانهم الأكبر الذى يقدمونه (اذا ما أعوزتهم البراهين) على عدم صلاحيتنا لما تطلب من حرية وكم كان موقفنا يكون أقوى لو لم تكن حدثت تلك الحادثة الشنيعة .

اذن لما استطاع أحد أن يقول « اننا عرابيون » « واننا متوحشون » « واننا متعصبون » « لعن الله الفتنة ومن أيقظها » .

نحن هنا موضع اكرام واجلال فائقى الحد .

والحق يقال ان الانجليز سواء من الحكومة أو من الأمة قد قاموا بواجب

صيافتنا حق القيام ولقد وصلتك بالطبع أخبار الحفلات والولائم التى تقام لنا أو التى ندعى اليها .

هذا بخلاف ما ندعى اليه فرادى من تمضية آخر الأسبوع عند فلان أو فلان من أكابر القوم وعظمائهم .

لسنا نريد من الانجليز ان يقيموا لنا الدليل على أدبهم الرفيع ومبالغتهم فى اكرام ضيوفهم فنحن نعلم ذلك عنهم من قبل ولكننا نريد منهم أن يقيموا الدليل على حسن استعدادهم لرد الحقوق المهضومة الى أصحابها .

ورفع يدهم الغاصبة عن المتاع المغصوب وان يعترفوا ، بحق امة ناهضة كالأمة المصرية ، فى حريتها .

وألا يطلبوا من الضمانات ما ينافى هذه الحرية .

هذا هو ما نريده وهذا ما سيكون فى نهاية الأمر ان شاء الله بفضل اتحاد المصريين وكفاءة واخلاص مفوضيهم .

نحن معكم نقدر المصاعب التى لا بد وأن تعترض السبيل ، ولكننا آملون خيرا ان شاء الله » .

أما حوادث الاسكندرية التى يشير اليها كاتب الرسالة فهى اشتباك المتظاهرين المصريين مع بعض الأجانب .

وقد بلغ عدد الضحايا فى هذا الاشتباك بسبب تدخل جيش الاحتلال – ٤٣ قتيلا و ١٢٩ جريحا من المصريين ، ١٥ قتيلا و ٧١ جريحا من الاوربيين .

وبالرغم من أن عدد الضحايا من المصريين كان آكثر من عدد الأوربيين الا أن ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية وقتئذ ، قد اتخذ من هذه الحوادث ذريعة لتصريحه « بانه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر ، خشية ان يقضى الرعاع !!! فى القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية !!

ومن بين الأوراق والوثائق التى حصلت عليها ضمن مخلفات أمين الرافعى رسالة بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ بعث بها من باريس الاستاذ محمد محمود خليل يقول فيها : أكتب اليك من باريس حيث أنا بها الآن .

ولكننى على وشك الفرار منها وسأبحر فى ١٨ الجارى على الباخرة سفنكس من مرسيليا عائدا الى الوطن ·

وليس الأمر فى حاجة بأن أخبرك بأنى انقطعت طول مدة سفرى عن قراءة « الأخبار » وانى معجب برسائلك عن الدستور ·

ولكن لما كان من الواجب الاقرار بالجميل فلا بد من الاعتراف لـك بجهادك وبفضلك في الوصول الى تعديل ما تعدل من الشروط الرجعيـة التى كان يحتوى عليها الدستور ·

وبهذه المناسبة أرسل اليك طى هذا رسالة كتبها الأمير ابراهيم حلمى وأرسلها الى جريدة «المورننج بوست» ونشرت فى عدد تسعة الجارى أرجوك التكرم بنشرها بعد ترجمتها وكان قد تصادف لى قبل أسبوعين أن قابلت الأمير ابراهيم حلمى وتكلمت معه بخصوص ما سبق أن كتب بالجرائد الانجليزية وما كان له من سوء الوقع بمصر فلما بلغته ذلك كتب الرسالة المرسلة طيه التى أظنك توافق على ترجمتها ونشرها ·

هذا ولما كنت سأعود لمصر فى الأسبوع المقبل فأرجوك أن تأمر بعدم الاستمرار فى ارسال « الأخبار » لباريس وانى أدعو الله أن يجمعنا بخير قريبا » ·

رسالة أخرى من الأستاذ محمد على حسن صاحب جريدة ومطبعـة « نهضة الشرق » والخبير أمام الاستئناف العالى بمصر أرسلها الى الاستاذ الرافعى بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٢٦ يشير فيها الى ما كتبته ونشرته الأهرام بخصوص الشيخ رشيد رضا ·

« وقد وصلتنى مع البريد الأخير كتب من اخوانى بمكة مفادها أن عصابة السوء هناك لم تستطع صبرا على ما وجه للشيخ رشيد وانهم كادوا يختنقون من حرج مركزهم ويظهر أنهم بدأوا يدفعون عن أنفسهم فكانوا فى دفاعهم أشبه بالطير يرقص مذبوحا من الالم بدليل ان الشيخ يوسف نشر فى أم القرى تكذيب محمد على حسن ·

ومن حسن الحظ أنه يكذب أمرا حقيقته عند الأستاذ أمين » ·

وافتح قوسا لأقول ان ما نشر فى الأهرام وفى أم القرى كان خاصا بكسوة المحمل واخراجها من الحرم وأقفل القوس لأنتقل الى بقية رسالة الاستاذ محمد على حسن للاستاذ أمين الرافعى التى انهاها بطلب الرد على ما نشر فى أم القرى انتصارا للحقيقة وخدمة للمصريين هناك : ومن بين

أوراق الرافعي رسالة كان قد بعث بها الأستاذ عبده البرتقالي يقول فيها ان الاستاذ لمبير ـ وكان عميدا سابقا لمدرسة الحقوق الخديوية كلفه بأن يكتب اليه « ان من الأصوب ارسال التلاميذ الذين يريد الحزب الوطني ارسالهم في بعثات الى مدينة فيين التي تبعد عن مدينة ليون بنصف ساعة في القطار .

وذلك لأن الأسعار رخيصة في فيين غالية في ليون ، بالاضافة الى أن مدرسة فيين ليست كبيرة ويسهل ـ فيها ـ مراقبة التلاميذ المصريين في مذاكرتهم وتعلمهم اللغة الفرنسية والاعتناء بأوامر دينهم كعدم أكل الخنزير » .

ويقول الأستاذ عبده البرتقالي أيضا : وفي مدرسة ليون لابد لتنقيص المصروفات بقدر الثمن من الحصول علي اذن من الحكومة الفرنساوية وهذه أيضا حينما تعلم أن هذا الطلب يتعلق بالحزب الوطني فانها ترفضه مراعاة لصداقة انجلترا .

أما مدرسة فيين فانها تابعة للبلدية ورئيس البلدية أحد النواب الاشتراكيين في مجلس النواب فيمكن الاتفاق معه ، ولا يمكن الحصول على تنقيص أكثر من خمسين فرنكا ويمكن للمشايخ الذين سيكونون ب ليون أن يذهبوا الى فيين كل يوم مساء لاعطاء دروس في اللغة العربية لهؤلاء التلاميذ .

ولا تزيد قيمة الابونيه عن مائة وعشرين فرنكا في السنة .

وستجعل اللغة العربية عن أول السنة الدراسية المقبلة من ضمن اللغات الحية التي يجوز الامتحان فيها وذلك في مدينة ليون وسيعين لنا مدرس والاستاذ لمبير يرى أنه لا حاجة للمصريين في دراسة اللغتين اليونانية القديمة واللاتينية » ويطلب الأستاذ عبده البرتقالي أن يجيء الرد قبل انقضاء اجازة (الباك) .

ورسالة من الأستاذ محمود عزمي يقول فيها : أنا سعيد جدا لعلمي بوجودك في فيينا ولرحلتك التي عملتها لانك كنت تجهد نفسك كثيرا وكنت في احتياج شديد للراحة أنا هنا ببادجشتين طبعا سأمكث هنا نحو العشرة أيام وأكون سعيدا لو رأيتك هنا وما عليك الا ارسال تلغراف وأنا أحجز لك أوده أو « قاعة » : سفري يوم ١٩٢٥/٩/٢٥ من تريستة حبذا لو أخرت سفرك معي حتى نتمتع برفقتك: بلغت مصطفى بك (مصطفى النحاس) سلامك ، معي سعادة عبد الرحمن فهمي بك وهو يهديك مزيد

السلام ، كان من الأوفق أن تحضر الى هنا لأخذ علاج وحمامات فانها كانت لازمة لك فهى خصيصا لمن يشتغلون بأفكارهم كثيرا .

سلامى لكل من تقابل الا بدران فانه عطل على أجازتى فى هذا العام ولم يعتن بصديق له ، ويحضر الزيارته » .

ومن انجلترا بعث الى أمين الرافعى أحد أصدقائه ووقع (كامل) فقط وتاريخ الرسالة ٢١ سبتمبر ١٩٢١ وفيها أن هذه الرسالة ستصل اليه فى الوقت الذى تصل فيه الجرائد الانجليزية الأخيرة التى فيها بعض الشيء عن السياحة فى مدن انجلترا الصناعية التى يقوم بها (الآن) صاحب المعالى صدقى باشا . والتى انضم اليه فيها معالى شفيق باشا ولما كان موضوع القطن مما يهمك بالطبع وكان ما تذكره الجرائد هنا غير واف ، بالغرض بالنسبة لمصرى يريد الوقوف على بيان واف لوجهة النظر المصرية والانجليزية فى شأنه خصوصا ما يتبادل من الاقوال فى مانشستر التى هى قطب الرحى للحركة القطنية العالمية فقد رأيت أن أرسل اليك على هذا صورة حرفية من الترجمة الانجليزية للخطبة التى القاها صاحب المعالى صدقى باشا باللغة الفرنسية فى وليمة الغرفة التجارية وكذلك صورة من الخطبة التى القاها السير ادوين رئيس الغرفة التجارية وهى الخطبة التى تضمنت القول بأن القطن المصرى يجب ألا يبخس وأن يشترى بما يساويه من الثمن » .

ويقول صاحب الرسالة : حضرنا الى برمنجهام بعد أن قضينا يومين فى مانشستر شاهدنا فيهما من عجائب الصناعة وخصوصا ما يتعلق بقطننا المصرى الشيء الكثير .

وقد بالغ القوم فى اكرامنا لدرجة تفوق حد الوصف ورفع العلم المصرى على برج مصنع القطن (وهو أكبر مصنع فى العالم) وقت الزيارة التى استغرقت معظم النهار ، واستقبلنا عمدة المدينة فى دار البلدية استقبالا رسميا وبلغ من اكرام رجال الغرفة التجارية فى وليمتهم (وهى أكبر الولائم التى أقيمت) ان أربعة منهم خطبوا فى الوليمة واثنين من هؤلاء الأربعة خطبوا مرتين وستنتهى الرحلة الاقتصادية يوم السبت القادم ان شاء الله ويعقب ذلك عودتنا لباريس حيث نبقى الى الموعد الرسمى لعودة الوفد الى لوندرا لاستئناف المفاوضات » .

ومن مخلفات الرافعى أيضا مجموعة من الأوراق خاصة بالمؤتمر الأول للمسلمين الذى كان قد دعا اليه الملك عبد العزيز آل سعود فالى جانب

خطبة الملك عبد العزيز آل سعود ، توجد مناقشات المؤتمر وأوراق المؤتمر اذ كان أمين الرافعي من أبرز المشاركين فيه وكان حمامة سلام عند اشتداد الازمات والخلافات ٠

ولم يكن النظام السعودى بعد قد استقر ولم تكن الجزيرة العربية قد توحدت تحت قيادة الملك عبد العزيز آل سعود ٠

ومن بين الرسائل أيضا التى كان يحتفظ بها الاستاذ أمين رسالة من الرياض بتاريخ ٩ ذو القعدة ١٣٤٢ ، ٢١ يونيو ١٩٢٤ أرسلها اليه الشيخ حافظ وهبة يقول فيها :

تجدون طيه الكتاب الأخضر النجدى وهو القسم الخاص بمؤتمر الكويت رأينا ان نطبعه فى مطبعة الاخبار والرجا ان يكون الورق من أحسن صنف وكذلك الطبع أجود طبع ولا نوصيكم بدقة التصحيح ولكم حق التصرف فى بعض العبارات مع عدم الاخلال بالمعنى ٠

ولا تنظروا الى المصاريف مهما بلغت فنحن مستعدون لتحملها : نريد من الكتاب ٥٠٠ نسخة فقط ترسلون منها بعد الطبع لكل جريدة أو مجلة عربية أو هندية ، أو فارسية أو تركية فى مصر وغيرها نسخة واحدة والباقى يرسل باسم عظمة سلطان نجد بواسطة وكيله فى البحرين عبد العزيز القصيبى ٠

وقد كلفنا القصيبى أن يأخذ لكم حوالة على مصر بمبلغ ستين جنيها انجليزيا وذلك تحت الحساب والحوالة تجدونها فى كتاب آخر هذا مالزم ودمتم محفوظين » ٠

ومن جريدة أم القرى فى ٢٥/٧/٢٦ يقول صاحبها :

عزيزى وسيدى الاستاذ الرافعى بك

السلام عليك أيها الاستاذ يوم عرفناك وعركناك ويوم فارقتنا وفارقناك ، ويوم تلقانا ان شاء الله ونلقاك: تشرفنا اليوم بكتابكم الكريم فأخذناه بقوة وتلوناه بلذة وذكرنا ذلك العهد الذى وثق بيننا روابط المودة بوفاء واخلاص وأكد عندنا عهد المحبة بشرف وايمان فالله سبحانه وتعالى يقوى فيما بيننا هذه العرى ويعيد لنا أخبارك الماضية السارة حتى تنتعش أرواحنا وتتغذى عقولنا التى علاها الصدأ فى هذا الجو المضطرب » ثم يقول الكاتب فى النهاية : الله يحفظكم ويؤيدكم فى خدمة الدين والوطن والانسانية المعذبة ٠

ونشير هنا الى بعض رسائل الأستاذة منيرة ثابت عميدة الصحفيات المصريات وكانت ضمن مخلفات الرافعي : من تلك الخطابات خطاب أرسلته من الاسكندرية بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٢٢ قالت فيه :

« لقد سبق أن بعثت اليك عقب تشكيل الوزارة الجديدة بمقال لم تسمح بنشره كاملا واكتفيت بنشر ملخصه .

وقد أصبت بالحيرة عندما حاولت ايجاد سبب جوهرى لذلك خاصة واننى أظن أن أسلوبى الآن قد تحسن ، ولم يعد محشوا « بالغلطات » كما كان سابقا » .

الى أن تقول منيرة ثابت : « لا شك ان مقالتى الاخيرة كأن بها شيء أغضبك لتعارضه مع مبدئك ، فما هو ذلك الشيء يا ترى ؟ أتراه يكون مطالبتى بحق النساء فى الانتخابات أم ماذا ؟

انك أعلم بالحقيقة والذى أعلمه فقط هو أن حرية النشر «تقضى» على مدير الجريدة بنشر أية كلمة مهما كانت متعارضة مع مبدئه أو مخالفة لرأيه » .

وتقول منيرة ثابت ، انها كتبت مقالا بالفرنسية ردت فيه على ملاحظات محرر السياسة الداخلية فى جريدة الريفورم .

« اذ كنت رأيته منذ أيام يتهكم على الوفد والمعارضين عموما ويؤيد عمل الوزاريين من طرف خفى ، فغضبت ولم أتمالك نفسى وسطرت ما سطرت من « حاد اللفظ » و « جارح العبارة » مما جعل المسيو كانيفييه « يلطم » ويزعم أنى خرقت قوانين آداب اللغة وانه لكاذب والله .

صدقنى ، فانى أعرف هذه الآداب أكثر منهم ولكنهم يزعمون ذلك لانى أعارضهم فى المبدأ والرأى ولكن لم يسع « كانيفييه » وزميله الدكتور « رالف » الا أن ينشرا مقالى كما هو حرفيا » .

وقد رد عليه الدكتور رالف فى نفس العدد ردا شديدا نوعا .

وتقول منيرة ثابت أيضا فى رسالتها ، ان المسيو ليون كاسترو أرسل اليها اليوم كتابا مرحبا بجميع مقالاتها أيا كان موضوعها ؟ فهل يرضيك يا سيدى الأستاذ التجائى الى الصحف الأجنبية وعندنا عشرات من الصحف الوطنية ؟

قد أضطر يوما الى ذلك ما دام الصحفيون الوطنيون يقفلون صحفهم فى وجه مقالاتى » .

وتوقع كاتبة الرسالة رسالتها بالكلمات التالية :

« منيرة ثابت زعيمة المطالبات بحق الانتخاب والتمثيل النيابى ، ولو غضب الأستاذ الرافعى بك » .

وفى ٣٠ يناير ١٩٢٣ — ومن الاسكندرية أيضا — تكتب منيرة ثابت خطابا الى الأستاذ أمين الرافعى تقول فيه :

« أسفت وتألمت اذ علمت ما اعتزمته السلطة من محاكمتك عسكريا . فلم اتمالك أن أبحت لنفسى تسطير كلمة لك .

« ان من يتصدر لخدمة الوطن يعرض نفسه الى ضربات اعداء البلاد .

ولا شك فى أن من يقدم على القيام بهذا الواجب الوطنى ، لهو على أتم استعداد لأن يتلقى صدره كل ما تريد أن تنزله به تلك القوة الغاشمة ، المختلسة للوطن والغاصبة على خدامه وجنوده » .

وتقول منيرة ثابت : « تشجع يا أستاذ ولا تترك اليأس يظفر بمكان من نفسك ..

دافع عن نفسك الى أقصى ما تستطيع الى ذلك سبيلا فان الحق معك ، وهم المبطلون .

لا تأنف من كلمة التشجيع ولا تحسبنى أوجهها لك عن اعتقاد ضعف فى عزيمتك لا سمح الله .

كلا بل ان علينا واجبا نحن أيضا ألا وهو تشجيع رجالنا العاملين والعطف عليهم فى أوقات المحن » .

وتختتم منيرة ثابت خطابها برجاء الى امين الرافعى « ان يحطم سريعا بسلاح الحق ، باطل تلك القوة الجباره المستهترة » .

وللخطاب حاشـــية جاء فيها : « أرجو ألا يعلم احد بهذا الخطاب الخاص » .

وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٤ — ومن عزبة الشجر ، أبو حمص — تكتب منـيرة ثابت الى أمين الرافعى خطابا سياسيا مطولا تشـكو فيه وجود « شخص ما » فى سكرتيريه الوفد (بيت الأمة) لا يوصل رسائلها ، الى أم المصريين التى أبلغتها — أبلغت منـيرة ثابت — بعدم وصول رسائلها اليها .

وتروى منيرة ثابت لأمين الرافعي أسرار مقابلتها لسعد زغلول ولصفية هانم زغلول ٠

ومن بين ما ذكرته منيرة ثابت فى خطابها انها تحدثت الى سعد زغلول باشا ، بخصوص تعليم البنات وان سعد باشا احالها الى سعيد باشا وزير المعارف « الذى شرحت له مطالبى ـ بايجاز ـ فى ترقية برامج التعليم الابتدائى للبنات ، وتوسيع نطاقه فى الثانوى للبنات وانشاء جامعة صغيرة للتعليم العالى تسمى « الجامعة السنية » للبنات ، بعد الغاء مدرسة معلمات السنية » ٠

وتتضمن الجامعة الجديدة خمسة أقسام عالية هى : الطب العالى ، الفلسفة والآداب ، الحقوق ، التربية والتعليم « المعلمات » « ثم الفنون الجميلة » ٠

وتقول منيرة ثابت انها : ستمهل سعيد باشا بعض الوقت لينفذ مقترحاتها ، وليعرضها على البرلمان ٠

والا فان لى وقتذاك طرقا أخرى أسلكها حينئذ معه ، وحينئذ يعلم الكل ، كيف يجب أن ينظروا بعين الاهتمام الى مطالب الفتاة المصرية ، المحرومة » ٠

وترسل منيرة ثابت الى أمين الرافعى رسالة تنشرها بنصها ـ فيما يلى ـ لأهميتها :

شبرا فى ٢١ يناير ١٩٢٥

عزتلو أستاذ رافعى بك

سلاما وتحية وبعد فقد ورد لى كتابك المؤرخ ١٣ الجارى المتضمن رأيك فى حقوق المرأة عامة ، ووظيفتها وما زلت أنتظر بقية ردودك على ما بقى من أسئلتى . لأنك الى الآن لم تجب على سؤالين ٠

ولقد انتظرت بقية ردودك الى اليوم فلم يأتنى شىء ٠

ورأيت أن أكتب لك هذه الكلمة واننى أستميحك فى « ملحوظة » صغيرة ٠

« فى كتابك المطول الأخير ذكرت مضمون آرائك فى المرأة ، ووظيفتها بعد أن رجعت الى نبذ من مقالاتك القديمة كتبتها منذ ١٦ سنة فى هذا الموضوع فأنا أولا ، أهنئك لأنك رغم التطورات الاجتماعية الفجائية التى مرت بمصر سريعا فى هذه السنوات لم تغير شيئا من آرائك الاجتماعية ٠

ومازال رأيك فى المرأة · كما كان منذ ستة عشر عاما ·

فهذا دليل على أنك « محافظ عتيق » ، راسخ العقيدة فى رجعيتك فتقبل تهنئتى ·

واذا أطال الله بقائى وتقابلنا بعد عشرين عاما فانك بدورك سوف تهنئنى بثباتى على آرائى ومبادئى ، التى تكون عند ذاك قد أثمرت ثمارا جميلة بعكس آرائك ومبادئك فانها للآن لم تثمر ·

ولنترك هذا الى ما لاحظته فى بيانك الأخير :

لقد استشهدت ـ لتعزيز آرائك ـ بآراء بعض كبار الباحثين والكتاب الاجتماعيين وهذا ما لا أرضاه لك يا سيدى ·

اننى أردت رأيك خالصا معززا بنظريات محسوسة ، واقعة تحت نظرنا لا أن تعززها بآراء غيرك كأن تقول مثلا ان زيدا ، وعبيدا وخالدا قالوا بهذا الرأى الذى هو رأيى فهذا دليل على صوابه ·

فأنا لم أطالبك أن تثبت لى أن أغلبية الكتاب أخذوا برأيك وانما طلبت فقط أن توضح لى رأيك فى بعض النقط ـ أى أسئلتى ـ مع بيان الأسباب التى أوجدت الفكرة التى كونت عليها هذا الرأى ذلك ما أود أن تتوخاه فى ردودك المقبلة ، على بقية أسئلتى ·

وانى « لمنتظرة » لها وأخص بالذكر منها السؤالين الخاصين « بصديقتكم » هدى هانم شعراوى « وخصيمتكم » « الملعونة » منيرة ثابت وأنت أدرى بمضمون الأسئلة فراجعها قبل الاجابة !!

ألم تقرأ ما كتبته عنى الكشكول يوم الجمعة الأخير ؟ طبعا أعجبك ، لأنى « فتاة » ملعونة خائنة أستحق هذا السباب ، فجريمتى غير خافية فهى ذلك « النداء » الذى وجهته للشعب المصرى وتطاولت فيه على أعلام ثلاثة : « الدستوريين » ، السيدة هدى والسيد صدقى باشا ، وهذه جريمة لا تغتفر مهما كنت مؤدبة فى تطاولى فلماذا يا سيدى لا تؤدبنى أنت أيضا على هذه الجريمة فى الأخبار كما فعل الكشكول ؟

لست أدرى ياسيدى ماذا كنت قائلا لو أعلمتك ان جميع السيدات فى الاجتماع الأول ، للجمعية العمومية ثرن ثورة شديدة ضد السيدة هدى شعراوى وصممن على اتخاذ قرارات شديدة ضدها لولا كرم صفية هانم التى توسطت وعارضت فى ذلك ، بشجاعة ولطف كبيرين ·

وقد استطعنا ان نهدىء ثائرة السيدات بأن أخذن منهن تفويضا للاثنتى عشرة سيدة المكون منهن مجلس الادارة . ولما والى مجلس الادارة

اجتماعاته الأسبوعية وقفت أنا في وجه بعض زميلاتي ، وأقنعتهن بوجوب العدول عن اعلان أي قرار ضد السيدة هدى .

فعلت ذلك وهي أشد الناس خصومة لي .

ولم أفعل ما فعلته اكراما لهـا بل لأن المصلحة تقتضي بعـدم الاسترسال في هذه المنازعات .

وعلى ذلك قرر المجلس الاكتفاء باثبات القرار في محضر الجلسة .

هذا بعض من جريمتي .

اما « ندائي » الذي تسبب في حملة الكشكول علي فقد أقره مجلس الادارة ووافق عليه من حيث الآراء والتصريحات التي تضمنتها .

بل تمنى لو كنت علي السيدة هدى ، أشد قسوة مما كنت في اشارتي الصغيرة .

أقول ان المجلس وافق على ندائي فوزعته على الصحف فما كاد ينشر حتى ثار مجلس الادارة علي لأنه لم يكن يتوقع أن يذاع بهذه الصفة ، ولا أن تعلق عليه احدى الصحف بمثـل ما علقت المقطم فاجتمع مجلس الادارة اجتماعا غير عادي (مستعجلا) يوم الأحد ١١ الجاري وفي غيبتي ودون دعوتي وأصدر بيانه المعلوم الذي قرأته أنت في المقطم حيث أنكرت سيدات المجلس ، صفتي في السكرتارية محاولات بذلك انكار النداء من طرف خفي .

ولكن من حسن الحظ أن جميع الصحف ـ عدا المقطم ـ أهملت بيانهن هذا ورفضت نشره لأنها مازالت تعتمدني دون سواي .

لم أسكت أنا على بيانهن المنشور في المقطم بل رددت عليه هـذا الأسبوع ببيان أعلنت فيه أن النـداء ندائي واني وحـدي متحمـلة مسئوليته . و .. و .

وطلبت أجازة في الأسبوع الماضي وسأقدم في جلسة الغد استقالتي معتـذرة بحداثة سني !! يعني بالنسـبة لهن ، وقلة خبرتي : في الواقع لا أستطيع العمل مع ناس يصغرون من شأني أمام الجمهور ويعاملونني معاملة الأطفال .

هذا واني أرجو عدم التصريح بشيء مما ذكرته لك هنا سواء ، كان خاصا بأعمال اللجنة أو تصرفها معي أو موقفي منها .

وفي انتظار ردك أرجو قبول شكري وتحياتي .

منـيرة

ولن أطيل أكثر مما أطلت في الاشارة الى الاوراق والوثائق والرسائل التي وجدتها فى مخلفات أمين الرافعى والتى أعتبرها بحق من الكنوز التاريخية الجديرة بكل تقدير واحترام واهتمام أيضا .

وسوف أعود الى تلك الأوراق التى خلفها الرافعى فيما بعد على أن أستعين ببعض الرسائل والوثائق فى بعض فصول الكتاب حيث مكانها الطبيعي : على أننى لم أكتف بما حصلت عليه من كنوز أمين الرافعى التاريخية ، بل سعيت الى الحصول على كنوز أخرى من بينها الكنوز التاريخية التى وجدتها عند المستشار عبد الخالق فريد نجل الزعيم الوطنى محمد فريد .

هذا وقد سعيت مرارا وتكرارا الى الكثير ممن زاملوا أمين الرافعى وتشرفوا بصداقته وأعجبوا ـ جميعا ـ بشخصيته . قال لى الأستاذ عبد الوهاب على وكان من كبار صحفيي الاسكندرية ومن خيرة من عملوا مع أمين الرافعى ومن الذين ظلوا طوال حياتهم يذكرونه بالخير دائما : « عملت مع أمين الرافعى وموارد الأخبار المالية تفوق فى ارتفاعها كل مقال ، وبقيت معه حتى ذوت تلك الموارد وذوت معها الأخبار على ما أراد لها الاستعمار وعملاؤه ولم يهن الرجل ولم يحزن ولم يقل لقد طال المدى ، وكان يعمل فى الأخبار وهى تطبع من الأعداد المئات من النسخ .. كما كان يعمل وهى توشك أن تصل الى المائة ألف نسخة فى توزيعها اليومى ، لأنه كان يعمل فى كلتا الحالتين بعقيدة راسخة ظل يشرع قلمه للذود عنها » .

ويروى عبد الوهاب على قصة كان هو بطلها وكان لها أثرها البالغ فى نفسه ، اذ أكدت له أن الصحفى مهما تكن ظروف العمل لا يليق به أن يعتمد فى أخباره على مصادر العدو .

قال عبد الوهاب على : « كنت أسهر مع نفر من أصدقائى ذات مساء وكان ذلك فى الصيف ، والمندوب السامى وموظفو داره يقيمون فى مصيفهم برمل الاسكندرية ، فجاءنى رجل من الذين كان ينم ظاهرهم عن الاشتغال بالحركة الوطنية وقال لى : ان لقراء الأخبار عليك حقا فى أن توافيهم بأنباء حوادث السودان .

فقلت له : وهل أنا مقيم بالسودان ؟ .

ثم كيف أرجو الحصول على أنباء هذه الحوادث حتى لو نزحت الى السودان وهى كما تعلم محمية المصادر والموارد ، ودون الحصول عليها أهوال وأهوال ؟ فتبسم صاحبى عن خبث وقال : ولكن زملاءك من

الصحفيين الحريصين على واجبهم يسارعون الى تلقيها من دار المندوب السامي في مصطفى باشا فهلا احتذيت حذوهم حتى لا يشوب عملك نقص من بعض نواحيه ٠

قال هذا ثم مضى ولم أره ٠

ولعل أشد ما يلوى من قناتنا معاشر الصحفيين أن نتهم بالقصور فى أداء الواجب في وقت يفنى فيه المرء منا فى هذا الواجب ٠

وقد لدغتنى كلمات صاحبى فذهبت صبيحة اليوم التالى الى دار المندوب السامي بغية الحصول على أنباء السودان قبل أن تذيعها البلاغات الرسمية التى كثيرا ما كانت تأخذ اجراءات طويلة يكون بعض الزملاء قد نقلوا كثيرا من معلوماتهم وأذاعوها جملة أو تفصيلا على سبيل الرواية أو الشائعة قبل اذاعتها بصورة رسمية ٠

قدمت بطاقتى الى السكرتير الشرقى بها ، وعلى الرغم من أن الكثيرين كانوا ينتظرون قبلي فقد اذن بالمقابلة بعد دقيقتين اثنتين ٠

وتلقانى السكرتير . على باب الغرفة بالبشر والترحاب ، وبعد أن أطرى أمينا ونوه بشرف خصومته وعفة قلمه ولسانه على الرغم من مرارتهما ، سألنى عن الغرض من زيارتي فلخصت له القصة كما أفهمنى اياها صاحبى أمس فقال السكرتير بلغة المستشرقين العربية :

ـ اذن أنت تريد أخبارا ؟ ٠

ـ نعم ٠٠

ـ ولكنك مراسل لجريدة خصيمة عنيدة تتهم الانجليز « بأنهم كلاب قذرة » ونحن لا نعطي هذه الأخبار الا للصحف الموالية لنا والتى لا تتهمنا بما ليس فينا » ٠

ثم كشر السكرتير عن نابه وظهرت عليه امارات الغضب ودق الجرس فوافاه أحد السكرتيرين فقال له بالانجليزية : الى بالدوسيه رقم كذا ٠٠ ولما وافاه به استخرج عددا من « الأخبار » صدر قبل هذه المقابلة بيومين كتب الأستاذ المازنى افتتاحيته بقلم من نار ، وفي هذه الافتتاحية عبارة يفهم منها ما قصده السكرتير من كلمتى « كلاب قذرون » ثم قال : هل لك وقد جئت الى دارنا أن تبلغ الأستاذ الرافعى أن هذه العبارة تستحق الاعتذار حتى لا تتعرض الأخبار للمحاكمة ؟ انك ان فعلت ذلك ، وسحبت الأخبار هذه العبارة فانى سأساويك بزملائك فى الأنباء » ٠٠

ثم افترقنا . وقد فهمت بعد ذلك أن هذه المقابلة قد دبرت ليقول لى السكرتير ما قال .

ولكنى مع ذلك بلغت المرحوم الرافعى بما جرى فى كتاب خاص كتبت عليه « غير قابل للنشر » .

وما راعنى الا أن صدرت الأخبار فى المساء ، وجعلت هذا الكتاب موضوعها وكتب عنه الأستاذ المازنى فى افتتاحية الصفحة الأولى .

وكتب المرحوم أمين فى افتتاحية الحوادث يقول : « ان الانجليز يرون فى الكلمات شيئا يستحق المحاكمة ولا يرون فى ضرب الأبرياء الآمنين السودانيين ما يستحق المؤاخذة » .

واستمرت الحملة بضعة أيام سكتت فيها دار المندوب السامى ، وسكت ، لقد كان هذا الرجل العظيم يرى أن الحصول على الأخبار الصحفية من الخصوم عمل يجب أن يتعفف عنه المصرى الأمين .

وقال لى الأستاذ محمد نجيب وهو من خيرة الصحفيين الوطنيين « فى خلال نفى سعد زغلول ورفاقه الى مالطة ، كان أمين الرافعى هو مسئول لجنة الوفد المركزية وكان الرجل شعلة من النشاط لا مثيل لها : اتصالات مستمرة بلجان الوفد . استقبالات طويلة لوفود الشباب والطلاب : لقاءات سرية مع الفدائيين . أحاديث تفيض وطنية وذكاء باللغات الأجنبية مع مراسلى الصحف الأجنبية الذين كانوا يصرون على مقابلة أمين الرافعى ، لأنه أقدر الناس على فهم رسالتهم . ولأنه أصدق الناس معهم .

ولأنه فى الوقت ذاته ، أبعد رجال الوفد نظرا ، وأوسعهم ادراكا . وأكثرهم دراية بالسياسة الدولية .

والى جانب ذلك كان أمين لا ينسى أن يكتب فى آخر الليل مقالة أو اثنتين أو ثلاث مقالات لا يضع اسمه الا على واحدة منها ، أما الباقى فيتركه بلا امضاء .. وكانت هذه المقالات كلها ـ وخاصة تلك التى أعقبت ثورة سنة ١٩١٩ ـ تستهدف انارة الطريق أمام الشعب وتوجيهه الى أساليب الكفاح المجدية ، السليمة . ورغم ما كان يقوم به أمين كل يوم من أعمال كنا اذا قلنا له : « انك تجهد نفسك » ، أجاب باسما : « أنا أحاول أن أعمل ، اننى لم أقم بما يجب عمله » ..

ويقول رفيق جهاده أحمد وفيق : « كافح أمين فى سبيل دستور أمته ، فكان أكبر أستاذ لها حتى عرفته وطالبت به وحصلت عليه .

وجاهد أمين ساعة أن افتقدته وهداها اليه حتى حصلت عليه ·

ومع هذا ترفع وترفع حتى أن يكون ضمن نوابه ، وما كان ترفع أمين عن النيابة استهانة بها وهو موجدها ·

ولكنه لم يكن يطمع فى شىء من ميزاتها المادية والأدبية ، بل كان يؤثر العمل فى الميدان الصحفى ، على العمل فى الميدان النيابى لأن الميدان الصحفى أشمل وأعم » ·

واسمع من الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ــ أحد الذين صادقوا أمينا ــ :

« دخلت دار الأخبار بميدان الأزهار فوجدت مجموعات من الشباب الثائرين يصخبون ويهتفون ضد أمين· يهددونه بايقاع الأذى به ، اذا ظل مستمسكا برأيه فى أمر المفاوضات ·

ووجدت أمين الرافعي يجيب هذه الألوف من الشباب الغاضب فى حماسة رزينة وشجاعة مؤدبة قائلا : ان لكم أن تحطموا مكتبى هـــذا وتدمروا الجريدة كلها ، وان لكم أن تحطموا دارى أيضا ، وان لكم أن تقتلونى وأن تهددوا أسرتى ولكننى أريد أن أريحكم من الآن : اذا كنتم تفهمون أن هذا من شأنه أن يحولني عن عقيدتى أو رأيي ، فانه ليس فى استطاعة أى قوة فى الوجود أن تحولنى عن عقيدتى الا قوة الدليـل وسلطان الحجة » ·

وتسمر القوم ، وبهتوا وبدأوا يتراجعون ، كأنما ألقى عليهم المـاء البارد ·

وذهبوا الى من أرسلوهم لتهديد أمين وايذائه متحدثين عن شجاعة الرجل ، وثباته وايمانه ، واستعداده للتضحية بـــكل شىء فى سبيل مبدئه · واقتنع كثيرون من هؤلاء الشباب ــ فيما بعد ــ بالرأى الذى كان يراه أمين » ·

أما الشيخ عبد العزيز جاويش فيقول عن أمين الرافعى : « عندما زار مصر مستر فلنتين شيرول ــ مندوب جريدة التايمز البريطانية ــ لاجراء تحقيق عن الأحوال فى مصر ، قبل مجىء لجنة ملنر · طلب من صديقه الدكتور فارس نمر أن يعرفه باثنين أو ثلاثة من دارسى القضية المصرية ، للاستفادة من معلوماتهم عن حقيقة هذه القضية وتطوراتها ·

واختار فارس نمر ، أمين الرافعى ــ رغم الخصـــومة السـياسية

بينهما ــ وترك لأمين حرية اختيار اثنين آخرين للقاء فلنتين شيرول ·
وبعد اللقاء قال شيرول لفارس نمر : اننى أشكرك لأنك عرفتنى بأمين الرافعى ، فهو من أقدر المتحدثين فى السياسة المصرية والدولية ، ومن أكثرهم وأوسعهم اطلاعا ، وايمانا بما يقول ··

وأضاف شيرول : لقد أقنعنى الرافعى برأيه ولهذا فسأتولى الدفاع عن وجهة النظر المصرية فى انجلترا ذاتها » ·

ويقول الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى : « لم يكن للعوامل الشخصية دخل فى حساب أمين ، وما كان يناصر أو يخالف مدفوعا بحب زيد ، أو بغض عمرو ، بل بما يعتقد أنه الحق ، والأولى والأجلب للخير ، والأكفل لضمان الغاية فى الحركة الوطنية ·

وما أيد أو خاصم ، الا فى الله والوطن · وكان اذا اقتنع برأى ألقى بين عينيه همه وأعرض عن ذكر العواقب جانبا ·

وكم جر عليه ذلك من هموم وعلل وأوصاب لم يخفهـا جميعا ولا جعل باله اليها ·

ولقد رزىء فى نفسه وأهله وولده الذى كان قرة عينه ، وتضعضع كيانه ، وانهد بنيانه ولكن ايمانه بقى له سليما · وصبره موفورا وعزيمته ماضية ·

وكم نصحنا له أن يترفق بنفسه ويبقى عليها فما استمع الى احد منا بل مضى على نهجه لا يحيد عنه يمنة ولا يسرة ، حتى اختاره الله الى جواره ، ولم يكن مع صلابة نفسه ، الا مثالا للدعة والدماثة ورقة الحاشية والحياء والأدب الجم ·

ولقد عاونته فى تحرير الأخبار من يوم اصدارها الى أن ضم اليها « اللواء المصرى » ، فما أذكر أنه كلفنى عملا أو طلب منى الكتابة فى موضوع ، أو حال بينى وبين حريتى فى الاختيار : وكان دائم التشجيع لى والترفق بى والصبر على ·

ولم يكن من النادر أن يعفينى عن العمل ويريحنى من مواصلة الكتابة لأستجم ، على حين لم يكن هو مترفقا بنفسه ·

كان يقدمنى على نفسه ويؤثرنى بالرعاية · ورقت حالة الأخبار فكان يعطينى ويحرم نفسه ·

وكان يتعهدنى ويبرنى حتى بعد أن تركت الأخبار ونأت بى عنه الى حد ما ، مشاغل الحياة وصروف الأيام » .

ويمضى المازنى قائلا : « لقد كان الرافعى فى حياته الصحفية كما كان فى حياته السياسية لا يؤمن بالتسامح والتفريط .

فكانت الجريدة التى يتولى تحريرها مظهرا دقيقا لسيرته وسياسته وخلقه لا ينبو فيها حرف عن الغاية التى اتخذها ، ولا تشذ كلمة عن الدائرة التى رسمها .

وكان يقرأ كل حرف ويراجع حتى الاعلانات ولا يأذن أن ينشر فيها ما يخالف رأيه ومذهبه وعقيدته كائنا من كان الكاتب وبالغا ما بلغ .

وقد ظلت الأخبار منذ صدورها الى أن اختاره الله الى جواره لا تنشر اعلانا عن بضاعة انجليزية أو عن الخمور .

وأذكر أن أصحاب الصحف اجتمعوا عنده يوما وأرادوا أن يتفقوا معه على قبول الاعلانات عن البضائع الانجليزية .

وكانت هذه الصحف قد كفت بضعة شهور على أثر ما أعلنه الوفد ، ودعا اليه من المقاطعة عقب نفى سعد زغلول باشا الى سيشيل ، فأبى كل الاباء ومضى هو فى طريقه وساروا هم فى طريقهم .

ولم تكن حالة الأخبار حسنة ولا مطمئنة .

وربما ورد مع البريد شيك بمبلغ ضخم من متجر بريطانى ومعه الاعلان ، فكان رحمه الله يكلفنى أن أكتب له رساله بالانجليزية أرد بها الشيك وأبلغ المتجر أن الأخبار ، لا تنشر اعلانات عن بضائع انجليزية .

وكذلك كان مسلكه فيما يتعلق بالاعلانات عن الخمور » .

لقد كانت شخصية أمين الرافعى من الشخصيات النادرة التى لعبت دورا هاما فى تاريخنا الصحفى والوطنى والسياسى .

كان أمين الرافعى نموذجا فريدا للصحفى المؤمن برسالته ، منذ أن خط أول حرف فى الصحافة الى اليوم الذى لقى فيه ربه .

ولم يكن الرافعى طول حياته يعادى فى السياسة الداخلية شيئا كما يعادى التعصب الحزبى ، اذ كان يرى أن الحزبية الضيقة الأفق هى الداء العضال الذى أوجده الاحتلال البريطانى ، فى قلب مصر ليمزق شمل وحدتها وليزرع الحقد فى نفوس أبنائها .

ولم يكن الحزب الوطنى ـ فى رأيه ـ حزبا سياسيا بالمعنى المتعارف عليه بل كان تجمعا وطنيا ، يضم أبناء الشعب ·

وكل خارج على هذا التجمع يعتبر خارجا على ارادة الأمة ، ومع ذلك فقد اختلف أمين الرافعى مع أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى واستقال من رئاسة تحرير جريدة « العلم » التى كانت تنطق باسم الحزب ·

وأنشأ صحيفة « الشعب » لتكون لسانا يعبر عن الحزب الوطنى ، ولم ير زملاؤه فى عمله هذا شيئا غريبا ·· لأن أمينا فى كل ما يكتب لم يكن يستوحى الا المبادىء الوطنية السليمة الصادقة ·

وقد أيد أمين الرافعى ، الوفد المصرى فى بداية انشائه ·

وعمل تحت لوائه فترة من الزمن ، دون أن يخرج من الحزب الوطنى ·

وعندما اختلف مع الوفد ، حول تعديل أساس المفاوضة مع بريطانيا ، ظل وحده يدعو بكل قوة الى رأيه ، بالرغم من محاربة الوفد له بكل الوسائل ·

ومع ذلك عندما نفى سعد زغلول زعيم الوفد للمرة الثانية كان صوت أمين الرافعى أعلى الأصوات دفاعا عن سعد ، ومطالبة بالافراج عنه ·

فلما عاد سعد من المنفى رحب به ودعا الناس الى الترحيب به ·

ثم اختلف مع سعد فيما بعد ·

وعندما دعا رئيس الوفد الشعب الى مقاطعة الأخبار وعدم قراءتها لأنه يقرؤها نيابة عنه ، وانخفض توزيع الأخبار من ٦٠ ألف نسخة الى ما يقرب من ألف نسخة لامتناع موزعى الصحف عن توزيع الأخبار ، لم يتراجع بل واصل هجومه على سياسة الوفد ·

وعندما انطلقت المظاهرات المسلحة تهاجم صحيفة الأخبار وتهاجم صاحبها فى بيته للتخلص منه ومن أسرته والعاملين معه ، لم يتراجع بل استمر فى خطته المعارضة للوفد بكل قوة وحماسة واندفاع ، وعندما حاولت القوى الاستعمارية الحيلولة بين الوفد وبين الحكم بعد أن حصل الوفد على الأغلبية فى أول انتخابات (١٩٢٤) انطلق صوت الرافعى ينادى بأن من حق الوفد أن يحكم ما دام قد حصل على الغالبية فى الانتخابات ·

لقد كان الرافعى مع الحق دائما حتى لو كان الحق فى جانب خصومه الذين شرعوا فى اغتياله :

عارض أمين الرافعى الخديو عباس حلمى الثانى معارضة عنيفة واستقال من رئاسة تحرير « العلم » عندما أحس بوجود تقارب بين بعض أعضاء اللجنة الادارية للحزب — بعد مغادرة محمد فريد مصر — وبين الخديو ·

وانتقد أمين الرافعى ، الخديو عباس أكثر من مرة انتقادا مرا وخاصة فيما يتعلق بأحاديث الخديو مع مراسلى الصحف الأجنبية والتقائه مع عميدى الاحتلال البريطانى جورست وكتشنر ·

حارب السلطان أحمد فؤاد ، عندما كان سلطانا ، وحاربه عندما أصبح ملكا ·

وقبل أن تؤلف لجنة الدستور نشر الرافعى سلسلة من المقالات دعا فيها الى تأليف جمعية وطنية منتخبة من الشعب ، لاعداد الدستور ، حتى لا يكون الدستور منحة من الملك ·

وحتى يكون الدستور نابعا من الارادة الشعبية التى تفرض نفسها على الملك ·

وبعد أن تألفت لجنة الدستور على غير ما أراد الرافعى ، نشر الرافعى سلسلة من المقالات عن حقوق الملك وواجباته وضرورة تقييد سلطة الملك ومنعه من أى تصرف بحيث « يملك ولا يحكم » ·

وعندما سافر الملك فؤاد الى لندن عام ١٩٢٧ لامه الرافعى على تساهله فى حقوق البلاد ، وانتقد خطبته التى ألقاها أمام ملك بريطانيا ، ومما قاله أمين الرافعى : « ان الخطب التى تبودلت فى لندن بين جلالة الملك فؤاد ، وجلالة ملك انجلترا لم يراع فيها أنها صادرة من ملكين مستقلين وانما لوحظ فى بعض العبارات التى فاه بها الملكان ، أن مصر تابعة لانجلترا كما لوحظ وصف عمل انجلترا فى مصر بأنه تعاون ودى ، فى حين أنه غصب وعدوان على الاستقلال » ·

واذا كان الرافعى أجرأ الصحفيين على الخديو عباس ، والسلطان حسين والملك فؤاد بوصفهم ممثلى السلطة التى كان يطلق عليها السلطة الشرعية فان الرافعى كان أجرأ الصحفيين على كرومر ، وجورست ، وكتشنر ، ووينجت ، ولويد ، بوصفهم ممثلى السلطة الفعلية فى البلاد ،

وقد كان الرافعي – الى جانب هذا كله – سياسيا بعيد النظر . الى أبعد الحدود . احتدم الخلاف ذات مره بين قادة الحزب الوطني . في أمر من الأمور ، وكان الرافعي مع الأقلية ، وانفقت الاغلبيه مع الاقليه على الاحتكام الى محمد فريد في المنفى .

وكان رد محمد فريد : « انني وان كنت بعيدا عن مصر ولا اعرف التفاصيل ، الا أنني أرجح رأى أمين الرافعي وان كنت لا أراه ، لان ثقتي به تجعلني شخصيا ولو كنت مخالفا له في الرأي ، اتبع رأيه فهو لا يقول بغير علم ، ولا يقف هذا الموقف الا وعنده من الاسرار ، ما يبرر بها موقفه » .

وفي الرسائل المتبادلة بين عبد الرحمن فهمي سكرتير لجنة الوفد وسعد زغلول رئيس الوفد ، يقول عبد الرحمن فهمي ، عند الكلام على حذف فقرة من بيان أصدره الوفد المصرى في باريس .

وكان رأى أمين مع حذف بعض عبارات البيان وتغيير بعض كلماته وتخفيفها وشطب كلمة (ثورة الشعب) : « أنتهز الفرصة لأوضح لسعادتكم ما وصلت اليه مناقشتنا أمس في نشر النداء للأمة .

ولولا أن زميلي أمين بك كان في صف المعارضين لى لضربت بمعارضتهم عرض الحائط ، ولكن الواجب يقضى باحترام مثل رأى أمين بك في هذا الشأن » .

أما داود بركات فقد قال : اذا كان لأمين خصم أو حاسد أو لائم فما تعدت الخصومة ولا جاوز الحسد ولا زاد اللوم على الشهادة الحقة بأن أمينا تمسك بالفضيلة ولم ترتغ يداه .

وتشبث بالوطنية الحقة ولم يقبل فيها هوادة ولا لينا .

وتعشق النزاهة فلم يرض بها مساومة ولا مراعاة ولا مجاملة .

وساير يقينه الصادق وعقيدته المتينة فلم يساير معها أحدا ولم يشايع مخلوقا .

ولم يلجأ في شدة من أجل ذلك كله الا الى الله خالقه .

الى أن يقول داود بركات : نشأ أمين في حجر الوطنية وحقوق الوطن المقدسة فتشربت نفسه هذه الروح .

تشربها الايمان بالله واليوم الآخر فكان في ذلك رسولا يحمل من أستاذه المغفور له مصطفى كامل – الذى يرقد معه اليوم في مقره الأخير

الأبدى ـ هذه الرسالة الى أمته وكانها أمانة فى عنقه يعد التهاون فيها أو اللين أو المرونة خيانة : يعدها على نفسه ويعد بعد نفسه على سواه ففى سبيل أداء هذه الرسالة أفنى العمر بل أفنى الجسم ٠

وكانت طريقته الى تأدية الأمانة ، الصحافة ٠

وكانت الأمانة فى الصحافة ألا يقبل فيها اغراء ولا يراعى الا ولا نسبا ولا كسبا ولا غنما ٠

فلم يخدعه زخرف الدنيا ولا مالها ولا العظمة فيها ولا الجاه ٠

ولم يغره منصب عال ولا راتب ضخم ٠

وقد طالما عرضت عليه المناصب العالية ٠ والرواتب الضخمة فكان جوابه الازدراء وكان جوابه الرفض بل كان جوابه ـ ونحن نعرف ذلك عنه حتى العهد الأخير ـ : ان مهمتى الوحيدة فى هذه الدنيا أن أقول ما أعتقد :

وان أقوله فى الصحافة فما خلقت لمنصب وان كان منصب القضاء وقد تعلمت القانون وعرفت أسراره ونلت الشهادات فيه وما خلقت لأغنم مالا أو جاها بل خلقت لأدعو الناس وأرشدهم الى طريق الوطنية والفضيلة والايمـــان » ٠

عاش أمين الصحافى النزيه ـ والصحافة رسالة تؤدى ـ فادى هذه الرسالة بكل أمانة سواء فى « اللواء » أو « الشعب » أو « العلم » أو « الأخبار » أو على صفحات الصحف الوطنية ٠

وقد كانت الأهرام ميدانا لجولاته ، ابان احتجـــاب جريدته أو تعطيلها ٠

عاش أمين نزوعا الى الاستقلال فى عمله حتى لا يؤثر فى دعوته ورسالته مؤثر ٠

وحتى لا يملى عليه صاحب مال أو صاحب جاه أو صاحب سلعة أو صاحب منفعة رأيا يخالف رأيه أو ينقضه : عاش أمين رسولا بحتا يبشر برسالة كما يبشر جميع الرسل ، الذين تملكت نفوسهم العقيدة فاحتقروا فى هذا السبيل كل شىء وازدروا بكل شىء حتى صحتهم وحتى راحتهم وحتى حاضرهم ، ومستقبلهم ٠

وحتى نفوسهم فكانوا شهداء وكان أمين ذلك الشهيد !! » ٠

ومضى داود بركات رئيس تحرير الأهرام الأسبق قائلا : من رأى أمينا مكبا على مكتبه من الصباح حتى المساء يطالع جميع الصحف الوطنية

والاجنبية ويأخذ عنها ما يؤيد عقيدته وايمانه ، ويدفع ما لا ينفق مع تلك العقيدة والايمان .

يطالع كل مؤلف حديث لهذا الغرض وحده .

ويحرر ويصحح وينقد ويراجع كل ما يكتب فى جريدته وما يكتب لها حتى الاعلانات، اتقاء كلمة واحدة لا تنطبق على يقينه ومعتقده .

والمرض ينحت فى جسمه نحتا .

والسقم يزيد يوما فيوما .

والأطباء ينصحون والأصدقاء يستحلفون .

والأهل يلومون .

وبعد هو فى عمله الشاق ، ومهمته الكبيرة وسقمه المتزايد لا يتحول عن ذلك ولا يكل ، عن العمل على هذا المنهاج ولا يمله ولا يجد الضعف والوهن الى نفسه سبيلا .

من رأى أمينا وهذه الحال حاله ، حكم بلا شك الحكم الحق بأنه ذهب الى ربه التواب الرحيم شهيد العقيدة ومتانة اليقين ، وضحية الوطنية الصادقة النزيهة وصريع القلم .

عمر أمين ٤١ سنة ولكنها السنون المملوءة بالأعمال والتفكير والتضحية والجد ، والكد فهى على قصرها طويلة بامتلائها وهى بملئها أوصلته الى الشيخوخة وهو فى شرخ الشباب .

وهى بالفضائل والنزاهة وصدق الاخاء والحب والولاء ، تقضى على كل كاتب عالج حرفة القلم وأسال من شقيه فى خدمة الوطن عصارة قلبه ورأسه وأحرق فى مصباحه زيت الحياة ليضىء طريق الوطنيين ويهديهم » .

بهذه الكلمات الصادقة الأمينة وصف داود بركات أخاه وزميله ومنافسه أمين الرافعى فكانت كلماته كلمات اخاء وحب ومودة : كلمات أحرى صدرت من قلب صديق لأمين ظل وفيا له ، وأعنى به الأستاذ أحمد رفيق ، زميله ، وصنوه فى العمل الوطنى الجاد الصادق الأمين .

قال أحمد وفيق : أخضع أمين كل شهوة وعرف فى الوقت نفسه أن ينزل الى الاحتكاك بالعلم مع الجدارة التى تتطلبها عظمته فالعظماء هم الآخرون كالشمس لم يوهبوا عبثا ذلك السطوع الذى أحاط بهم : اذن من الضرورى للنوع الانسانى ، وبعبارة أخرى من الواجب على هؤلاء العظماء سواء بالنسبة لراحة العالم أو بالنسبة لزينة الحياة الدنيا أن يعملوا على أن يكون لهم جلال ليس الا قبسا من شعاع نور الله .

ومن أجل هذا حق على أمين أن يشعر الناس بعظمته التى لم تكن الا طبيعة فيه » الى أن يقول أحمد وفيق :

« عاد أمين من مؤتمر بروكسل ١٩١٠ وعدنا معه وأخذنا فى العمل معا جنبا الى جنب فى جريدة «الشعب» التى استقر القرار على ظهورها بعد انتهاء مدة احتجابها مرتين ٠

وبعـد أن كانت السـياسة التي سميت بسـياسة الوفاق كالآفة السماوية مثلها مع صحف الحزب الوطنى كالطاعون والكوليرا مع بنى آدم ودودة اللوز مع القطن : سحق كل يوم صحيفة لتحل محلها فى اليوم نفسه صحيفة أخرى ما كانت الأمة تعرف عنها خبرا قبل صدورها ولكنها كانت واثقة من صدورها دون ان تعلم اسمها لما عهدته في سياسة الحزب الوطنى ٠

ومن يفهم « أمين » وما كان عليه من قوة العزم والحزم يتأكد من هذا الثبات أمام الطغاة فبعد أن صدر « العلم » وأغلق مرتين ٠

وبعد ان صدر « الشعب » وأغلق مرتين وبعد ان أغلق « العدل » و « الاعتدال » و » الأفكار » وغيره وغيره كل بدوره عاد الشعب نهائيا وبقى الى نوفمبر ١٩١٤ الى أن يقول ـ أيضا ـ أحمد وفيق ٠

تقابلت مع الفقيد فى ١٧ يونيو ١٩١٥ فى داره بشارع الصنافرى فأخبرنى بأن جاسوسا جاء يقتفى أثرى ويتفقدنى ٠ وفي يوم عيد ميلاده صباحا واذا بطلب من المحافظة فذهبت بعد أن أبثثت أمينا عواطف الوداع واللقـاء ٠

وما كنت أحسبنى أقابله فى الاعتقال وانما كنت أتوقع لقاءه فى حرية واذا بى وأنا فى طرة أعلم انه وسائر اخواننا قد اعتقلوا فى سراى الجماميز يوم ١٨ أغسطس ١٩١٥ حيث نقلت الى هناك فوجدته وجميع الوطنيين الا بعض الجواسيس ثم نقلنا الى طرة وسط لمعان الحراب والسيوف داخل عربات السجون ونحن نصيح « لتحيا الحرية وليحيا الاستقلال » ٠

وكان هناك خير معوان لنا على تفهم الحركات الحربية والمعارك الدموية وقت فراغه من عبادة الله والخلوة اليه : وقد مكث هناك الى أن اكتمل اعتقاله أحـد عشر شهرا تحمل فيها الصبر على مرها وتجرع صابها وعلقمها فى ايمان لا يتزعزع وعقيدة لا تزول » ٠

ويقول أحمد وفيق ٠

لقد أصيب أمين بمرض السكر جزى الله الشدائد ، وعفا عمن كان سببها ، ولقد كان والدا رحيما بأسرته ، وأبنائه يهش لهم فى المساء والصباح ويداعبهم اجتلاء لمحاسنهم وترويحا لنفوسهم من عناء غيبته فى أداء الواجب عنهم ٠

ولكن أبى الموت الا ان ينزع من بين يديه أول حلية له فى حياته وأول زينة من زينة الدنيا : سطت المنون على ابنه البار فأذاقته كأس الردى وأذاقت والده كأس الغبن وانهكت قواه ونالت من عافيته وأخذت نار الأحزان فى أوجاعه وآلامه تزداد الى أن عادت الأخبار الى الصدور بعد احتجابها فجاءت هموم السياسة رافعة درجة المرض فنصح الأطباء الى الفقيد الراحة والزام جانب الاعتدال والكف عن الاشتغال بشئون الدولة السياسية وأداء الواجب الذى أبهظ مناكبه وانقض ظهره ، فاستراح قليلا ثم عاد الى القيام بالواجب يثير كامن الداء اثارة عز معها الدواء الا مع الراحة فعاد اليها ، ثم سافر تبديلا للهواء ولكن الواجب أيضا حرضه على العودة الى العمل والمرض ينهش منه الجسم ويقرضه والطب حائر الى ان جاء يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٢٧ صباحا حيث أرسل اشارة تليفونية الى صحيفته يسألهم اخبارى بمرضه ٠

وكنت أنا أيضا مصابا ٠ أبلغهم من جهة أخرى عن مرضي ولكن كلانا حضر والطبيب كذلك فأحس أمين أن مرضى أخطر من مرضه فاستمر فى العمل الى يوم الخميس يؤدى الواجب نهارا وليلا ودرجة الحرارة أربعون ٠ ولكن ضعف القلب وانهاك الصحة حالا بعد اليوم دون أداء الواجب والالتهاب الرئوى أخذ يعمل عمله ويؤدى الواجب هو الآخر باذن من الله ٠

لقد أخذ المرض يقرض من أمين الجسم وينهش منه الحياة ويخيل الينا انه كان يشعر فى بطء انه يتسمم بذكريات الماضى ، لقد كان يستطيع أن تعاوده الصحة ويشهد حياة غير تلك التى استعذب شقوتها وما كان فى حاجة لتحقيق ذلك الهناء وتلك السعادة البائدين الا أن ينطق بكلمة مذلة مزرية قاضية على الشرف والكرامة أو يقبل ما عرض عليه فى أى وقت من الأوقات ٠ ولكن ذلك الرجل العظيم أحاطه الله بحصانة الطهر الأبدى فأبى وتعالى عن أن يدنس حياته فقضى الى ربه وقد بدأ الثانية والأربعين من عمره » ٠

وقال فى أمين أيضا السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة «المنار»: وقع بيني وبين أمين من التلاقى والمخالطة فى السنين الأخيرة ما لم يكن من قبل فعلمت منه بالاختيار المحافظة على الصلوات وتلاوة القرآن للتعبد والاهتداء ٠

وليس فى سعى الانسان عمل فكرى أقوى من هذين العملين فى ملكة التقوى فى القلب وما للتقوى من حسن الأثر فى عزة النفس وشرفها وشجاعتها وعزوفها عن الدنايا والمطامع والشهوات السافلة :

« ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا الا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون » ٠

لهذا كان امين ممن قال الله تعالى فيهم « يجاهدون فى سبيل الله ولا يخافون لومة لائم » وكان من أركان حرب هذا الجهاد وقواه وان تراءى فى صورة الجندى المعتاد بتواضعه وتأبهه عن الشهوة عوضا عن تأبهه بها وزهده فى الزعامه والرياسة التى يعمل الكثيرون لها يبتغون اليها الوسيلة الوطنية بغيرها ٠

أقول ان أمينا الرافعى كان من طبقة الشهداء الذين هم حجة الله على متبعى الهوى والباطل فى هذا الزمن باستعانة والتزام الحق الذى يعتقد ٠ ودعوته اليه وجهاده فى الدفاع عنه لا يثنيه عن ذلك خوف ايذاء قوى ولا الطمع فى منافع ذى سلطان،وحجة على الذين يزعمون ان ما يسمونه الوطنية معارض للاستمساك بعروة الرابطة الدينية : فقد كان أقوى أركان الوطنية فى هذه البلاد لا من أقواها وكان مع ذلك مستمسكا بعروة الاسلام الوثقى التى لا انفصام لها ايمانا وعملا ودفاعا لم يتهمه قبطى ولا انجليزى ولا يهودى بأنه من المتعصبين الذين تحملهم عصبية دينهم على بعض حق أى وطنى فى بلادهم لمخالفته لهم » ٠

ولأمين الرافعى الى جانب ذلك كلمات رائعة ، تصلح لكل زمان ومكان من بين تلك الكلمات قوله : اللهم انك تعلم من منا على الحق ، كما تعلم ان الباطل لا يعيش واذا ظن سعد باشا أنه يستطيع ان يطمس معالم الحق بالضغط على الحرية وبنشر الأكاذيب والاتهامات الباطلة ضدنا فليتأكد ان هذا سلاح مفلول وانه اذا أراد أن تبقى البلاد فى ظلام حالك حتى لا تقف على أخطائه فان الله يأبى الا أن يعيش الناس فى نور الحق ولا تلبث آية النهار أن تمحو آية الليل المظلم ٠

يقولون انك لم تحسب حسابا لمقاومة أعداء الحرية وغضب خصوم الفكر والرأى ونسيت العقبات التي تحول بينك وبين المستحيل كما نسيت الظلمات التى تحجب عنك ذلك المجهول ، وانى أجيب بصوت الواثق المملوء أملا وعزيمة :

على رسلكم أيها القوم فان تلك العقبات سنذللها ، وهذه الظلمات سنتوغل فيها بقلوب صادقة ونفوس مطمئنة حتى نصل الى بغيتنا ونمحو آية الباطل وما النصر الا من عند الله » ٠

وكان أمين الرافعى قد ذكر فى مقاله هذا : كثيرا ما أفهمونا ان كلمة واحدة منا بقبول اصدار «الشعب» تخرجنا من السجن فأبينا أن نقول

هذه الكلمة حتى اذن الله بالفرج وخرجنا من هذا النضال ونحن محتفظون بشرفنا ووطنيتنا ، وتلك نعمة نشكر الله عليها .

ولقد ظللنا بعد الخروج من السجن نرفض كل أنواع الرجاء والوعد وأبينا أن نعود الى الصحافة حتى وضعت الحرب أوزارها وأذن مؤذن الوطن . أن اعملوا لبلادكم ومستقبلها فلبينا النداء .

ولا شك ان سعد باشا يعلم حق العلم أننا كنا نتحمل عذاب السجون يوم كان معاليه يركض الى محطة العاصمة لاستقبال السير ماكماهون ويقول لمن حوله ، ومن بينهم أصحاب المقطم انه يرى بشائر الخير على وجه المعتمد الجديد .

وما كانت بشائر الخير الا تثبيت الحماية على مصر : ويقول الرافعى فى رده على سعد زغلول وافهامه له بأنه من المأجورين : « لو كنا مأجورين يا معالى الباشا لقبلت نفسنا أن تأخذ قرشا واحدا يوم كنا نعمل فى الوفد صباح مساء لخدمة القضية خدمة خالصة وبينما كانت ولا تزال المرتبات والمكافآت تصرف جزافا لمن يزعمون أنهم يخدمون ويضحون لو كنا مأجورين لاستمررنا فى اصدار «الشعب» يوم أعلنت الحماية وما كنا لنرفض دعوة المرحوم السلطان حسين قبل أن ندخل السجن وبعد أن أخرجنا منه . لكننا آثرنا الآخرة على الدنيا ودخلنا السجن بقلوب مطمئنة ونفوس مرتاحة ! » .

ومن كلمات الرافعى أيضا بمناسبة اندماج الأخبار واللواء فى صحيفة واحدة : قوله .

قد يرى بعض الناس ، الاحتفاظ بالعقيدة فى أوقات الشدة والمحنة أمرا خياليا فهم لا يعقلونه بل يعقلون شيئا آخر هو الاحتفاظ بمصالحهم الشخصية والجرى وراء الأشخاص لا وراء المبادىء ولكن هذه الخطة متكررة ممقوتة من جميع الوجوه : من أجل ذلك لم نول وجهنا شطرها بل حفظ الله علينا عقيدتنا ومبدأنا وفى سبيل العقيدة والمبدأ اتحد اللواء والأخبار وأبيا أن يسلكا أى سبيل آخر لا تعلو فيه كلمة المبدأ ولا تكون فيه العقيدة مصونة من كل أذى .

« من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا » .

« ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم » .

ومن كلماته أيضا :

« نحن لا نعرف غير الاستقلال فى آرائنا ومبادئنا وخططنا ، ومن كان هذا شأنه فلا يرضى لنفسه أن يكون ذيلا لأحد ولا أن يسير وراء الأشخاص أينما ساروا : نحن نسير وراء ما عليه ضميرنا • نسير وراء فكرتنا المستقلة ، نسير وراء مبدئنا الذى نعتقد صوابه ، نسير وراء خطتنا التى نراها صالحة •

ونحن لا نناصر الا فى المبدأ ولا نخاصم الا فى المبدأ ولا نصادق الا فى المبدأ : ولا نعادى الا فى المبدأ •

المبدأ قبلتنا وميزان أعمالنا وهو الحكم بيننا وبين غيرنا ونحن لا نعرف الأشخاص الا بمبدئهم ولا نزنهم الا بمبدئهم وكل من اتفقت مبادئهم مع مبادئنا كنا معهم قلبا وقالبا أما الذين تختلف مبادئهم عن مبادئنا أو خططهم مع خططنا فاننا لا نعمل معهم •

هذه نتيجة طبعية لاستقلالنا فى الرأى والفكر •

فليس لأحد أن يأخذ علينا ـ كما يأخذ الدكتور طه ـ اننا كنا مع السعديين نؤيدهم ونناصرهم ، ثم جاء يوم عدلنا عن هذا التأييد وتلك المناصرة •

فاننا لم نؤيد سعد باشا لأنه سعد باشا وانما أيدناه لأننا كنا متفقين معه فى المبدأ والخطة فلما رأيناه يختط لنفسه خطة جديدة لم نرها صالحة تخلينا عن تأييده ولم نقبل أن نسير وراءه فى طريقه الجديد بل استمررنا نحن على السير فى طريقنا الأصلى •

ولو كنا غير مستقلين فى رأينا وفكرنا ، لو كنا ممن يقبلون أن يكونوا ذيلا للناس ، لو كنا ممن يضحون بمبدئهم ارضاء للناس ، لو كنا ممن يؤثرون العاجلة على الآجلة ، لو كنا ممن يبيعون ضمائرهم للغير ، لو كنا ممن يجارون الجمهور ويسعون وراء ثنائه كما يتهمنا الدكتور طه ، لو كنا ممن تغرهم الهتافات والمظاهرات وتخدعهم الأموال والماديات لسرنا وراء سعد باشا ولكسبنا كثيرا من عرض الدنيا فضلا عن ألقاب البطولة وغيرها مما كان فى ذلك العهد وقفا على أنصار سعد ولكننا نبذنا كل ذلك وعرضنا أنفسنا لجميع أنواع الأذى ماديا ومعنويا •

وكنا ولا نزال مرتاحين فى موقفنا لأننا لم نحاول فى أى وقت سوى ارضاء ضميرنا ومتى رضى الضمير تحمل الانسان كل الآلام بصبر جميل وهزأ بجميع المظاهر المادية العالية •

نعم متى كان المرء مرتاحا بينه وبين نفسه عرف كيف يحيا سعيدا بالرغم من جميع المتاعب التى تعترضه •

فهل هذا ما يعيبه علينا الدكتور طه حسين وقد كان فى ذلك العهد يمتدحه ويثنى عليه ٠

هل هذا ما يعده الدكتور طه عيبا فينا وهو ما نعده نعمة اسبغها الله علينا فأصبحنا مدينين له بالشكر صباح مساء ؟

وهل هناك نعمة يمن بها الله على المرء أكبر من نعمة الاستقلال فى الرأى والفكر فلا يسيطر أحد على عقله ولا تسيره قوة وفاق سواها ولا يبيع قلمه بأى ثمن ولو كان ملء الأرض ذهبا ؟ فليت شعرى أى نعمة فى العالم أكبر من هذه ؟

واذا كان الدكتور طه يعد هذه النعمة نقمة وهذا الخلق عيبا فاننا لا نجد ما نرد به عليه سوى أن نرثى له ونشفق عليه لأن الشخص المحروم من نعمة الاستقلال فى الرأى والفكر والذى لم يشعر بالغبطة المترتبة على هذه النعمة ولم يحس راحة الضمير الناجمة عنها والذى لا يعيش الا ذيلا للناس ٠ والذى ينزل عن فكره ورأيه وعقله طارحا اياها فى سوق المزايدة أو المناقصة ٠ مثل هذا الشخص جدير بالاشفاق والرثاء ٠

***

ان الذى يعمل بوحى ضميره وبمحض فكره وارادته تكون لديه على الأقل فضيلة الشجاعة الأدبية التى تحمله على قبول مسئولية ما يفعل وعدم التنصل مما يقول أو يكتب ٠

أما الذى يعمل بارداة غيره ويكتب بايحاء من يستأجره الغير لأى غرض من الأغراض فانه لا يستطيع أن تكون لديه مثل هذه الشجاعة بل انه يلقى نفسه جبانا فى مواقف الخطر وما دام يعلم انه يكتب لحساب غيره لا لحساب نفسه فهو يريد أن يلقى دائما مسئولية أعماله على من تسلط على ارادته واشترى منه قلمه ٠

ومن كلماته العنيفة والقوية ماجاء بالأخبار ــ ١٩١١/١٠/١١ ــ وقد لاحظنا أن أمين الرافعى فى أثناء المعارك العنيفة كان يكتب كل يوم أكثر من مقال :

هؤلاء الأبرياء الذين لا يعرفون الا المبدأ والتعلق به ينكر عليهم سعد باشا ان يؤثروا التمسك بالمبدأ على التمسك بشخصه فاذا لم يستطع ان يشترى ضمائرهم ويسخرهم لخدمة أغراضه سلط عليهم جنوده وأنصاره وسرعان ما تستخدم أموال الأمة فى محاربتهم فيبدأ الأمر بابتياع جزء عظيم من أعداد جرائدهم بطريقة سرية من المتعهد الذى يوردها لهم لتحرق ولتكون طعمة للنار حتى لا تقرؤها الناس وينتشر ما فيها

من حقائق ثم توجه التهم الى أصحابها وتنشر الدعوة الخفية لمقاطعتها الى أن ينتهى الأمر باعلان (الدعوة الرسمية) لعدم قراءتها ٠

ويذكر أمين الرافعى قصة كاميل دى مولان أحد أبطال الثورة الفرنسية عندما صدر حكم باعدامه فلم يتزعزع ايمانه ولما دنا يوم اعدامه وكان مستمرا على خطبه وعرضوا عليه أن يحرق أعداد جريدته حتى ينجو من الموت أبى بكل شمم وصاح فى وجه الذى أبلغه هذا العرض : ان هذا لن يكون أبدا وانى أقول لكم ما قاله روسو من قبل وهو ان الاحراق لا يعد جوابا ٠

ولما صعد حبل المشنقة قال : يا أيتها الحرية التى أعشقها وأعبدها انك ستروين أقدامك الآن بدماء أحد أبنائك ولكن الجبابرة الذين يقتلوننى لن يعيشوا بعدى طويلا » ٠

وفى هذا المقال يرد أمين الرافعى على سعد زغلول الذى وصفه بأنه مأجور : قال الرافعى ٠

ان من الخجل ان يدافع سعد زغلول عن نفسه ، أو يحاول الدفاع عن نفسه بأن خصومه مأجورون ٠

لو كنا مأجورين يا معالى الباشا لآثرنا الوقوف فى الجانب الذى تغدق منه الأموال بغير حساب وهو جانبكم ؟ ٠

من كان له مبدأ يريد أن يذود عنه ، ومن كان يبغى العمل فى ميدان النضال والجهاد يجب عليه أن يوطن نفسه على تحمل المشاق والمتاعب لأن رجال المبادىء وعشاق النضال لا يجدون فى طريقهم وردا يلقى عليهم وانما يصادفون شوكا ويلاقون عناء وعنتا ٠

ان للحياة طريقين أحدهما تسوده الراحة المادية والآخر تحفه المكاره والمتاعب ٠

ولكن تلك الراحة المادية التى يصادفها من يختار الطريق الأول لا تكون عادة مصحوبة بالراحة المعنوية فان من يؤثر الراحة المادية يرى نفسه فى كثير من الأحيان مفرطا فى واجبه نحو ضميره ونحو وطنه ونحو اخوانه ونحو خالقه ٠

أما الذى يريد أن يؤدى واجبه نحو ضميره ونحو وطنه ونحو اخوانه ونحو خالقه فيجب عليه أن يجد ويشقى ويتعب ويتألم وهو بهذه المثابة يفقد فى العادة الراحة المادية ولكنه يستعيض منها ما هو أغلى قيمة وأعز

أثرا الا وهي الراحة المعنوية راحة الضمير الخالص الذى لا يجد فى هذه الحياة ما يحمل على الوخز أو التأنيب ٠

وغنى عن البيان أن وخز الضمير أثقل على النفس من أى ألم مادى مهما كان شديدا لأن فى استطاعة الانسان أن يتحمل الآلام المادية ويعتاد عليها أما تبكيت الضمير فانه يورث ألما لا يمكن احتماله بل انه ينغص عيش الأبى تنغيصا قد يفضل المرء معه الموت على هذه الحيــاة بجميع ملذاتهــا ٠

اننا نحن ــ الصحفيين ــ مطالبون بأن لانخضع فى عملنا الا لصوت الحق ومناجاة الضمير فلنفعل ذلك ولنضع حجابا كثيفا بيننا وبين الأغراض الشخصية والمؤثرات الأجنبية فان المسئولية الملقاة على عاتقنا ثقيلة جدا فاذا نحن لم نقدرها قدرها وخضعنا لغير صوت الضمير أسأنا الى أنفسنا والى وطننا أكبر اساءة ٠

ان واجب الصحفى يحتم عليه أن يسد السبيل فى وجه كل المظالم وأن يدافع عن الأمة والوطن والانسانية ٠ يحتم عليه أن يهب فى هذا السبيل كل شيء ويتخلى عن كل شيء ويقدم كل شيء ٠ يحتم عليه أن يهب كفاءته ومجهوداته وشبابه وثروته وشخصه وحريته ٠ يحتم عليه أن يصغى لتلك الكلمة الحكيمة التى قالها هوجو مخاطبا المدافعين عن الحق فى الصحف ٠

« ثقوا بأنفسكم واعلموا أنكم أقوياء فالمستقبل لكم وعدل الخالق يظللكم ٠ نعم انهم سيضطهدونكم ماذا عساهم بعد هذا الاضطهاد يفعلون ؟ انهم يستطيعون التخلص من رجل ورجلين ومن أكثر من ذلك ولكنهم لا يستطيعون التخلص من الحقيقة ٠ واذا كان الظلمة يريدون السكون والجمود فان الله يأبى لهذا العالم الا الحركة والتقدم ٠

فسيروا أيها المجاهدون فى سبيلكم واعلموا أن الأغراض التى من أجلها تجاهدون تخدمها وسائل الاضطهاد الذى تجنون ثمره المر واذا كان الضغط على الانسان يبعث منه الدماء فالضغط على الحقيقة يبعث منها الضياء ٠

ومادامت العقبات والصعاب وأنواع الاضطهاد والعذاب من مستلزمات كل نضال فلنعف عن الأذى الذى يلحق أشخاصنا أما الأذى الذى يلحق الوطن والشعب ليس لنا حق العفو عنه ٠ واذا كنت أنادى بالعفو عما يلحق أشخاصنا ، فذلك لأنه ليس لدينا وقت للتفكير فى هذه الأمور

وان لدينا من الأعمال الجدية ما يستغرق جميع أوقاتنا فلنصوب أبصارنا نحو الغاية التى نرمى اليها ولننظر لمصلحة الشعب والمستقبل قبل كل شيء » ٠

واذا كان لنا أن نقول شيئا بعد هذه الكلمات الحكيمة فهو أننا نجدد العهد أمام الله وأمام ضمائرنا وأمام الوطن على أن نسير على خطتنا المعروفة لا نحيد عنها قيد شعره معتمدين فى ذلك على معونة الله سبحانه وتعالى متوجهين اليه بكل جوارحنا ليجعلنا من الذين قال فيهم فى كتابه العزيز ٠

« والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » ٠

***

ومن كلماته أيضا :

« العقيدة لسياسية للمرء تشبه العقيدة الدينية فى كثير من الوجوه واهم أوجه الشبه ان صاحب العقيدة الثابتة فى كلتا الحالتين يلاقى صنوف المتاعب فى سبيل التمسك بعقيدته والاحتفاظ بها وعدم مخالفة تعاليمها الصحيحة ٠

وكلما ضعف شأن العقيدة فى وسط من الاوساط أو زمن من الازمان أصبح موقف أصحاب العقائد الثابتة صعبا وعملهم شاقا ٠ واذا كان من الثابت ان القابض على دينه يأتى عليه يوم يكون فيه كالقابض على الجمر ، فان القابض على عقيدته السياسية لابد أن يقع فى مثل هذه المحنة أى لابد أن يصطدم فى طريق جهاده بكثير من العقبات وأن تصادفه طائفة من الاهوال والارزاء وان تنزل به مختلف النكبات والكارثات ٠

هذا ما ينقشه التاريخ على صفحات كل أصحاب العقائد اذا ما أرادوا أن يثبتوا على عقيدة واحدة دون أن يتحولوا عنها ٠ وهم مع ذلك يستعذبون كل عذاب وكل تضحية وكل مشقة وكل هم فى سبيل الاستمساك بعقيدتهم لان للايمان الثابت لذة لا يشعر بها الا المؤمنون الحقيقيون ٠

فالمؤمن الثابت العقيدة سواء أكانت عقيدته دينية أم سياسية يرى ان هذه العقيدة مقدسة لا تحتمل تفريطا ولا زعزعة وان له من ضميره أكبر حارس على هذه العقيدة ٠

فاذا ما وسوس له الشيطان أن يهمل هذه العقيدة على أية صورة من الصور كان صوت الضمير وحده كافيا لان يقطع على الشيطان وسوسته ويرده مدحورا ٠

واذا ما تقدم خصوم العقيدة الثابتة بأموالهم الوفيرة وهباتهم

العظيمة ووعودهم الخلابة كي يلعبوا بالعقول ويزعزعوا الايمان وجدوا من يقظة ضمير المؤمن أكبر مخيب لآمالهم لأن هذا الضمير الخالص الذي لا يخضع للماديات ولا يتأثر بأثرها المفسد لا يلبث أن يصيح بصاحبه : « اياك والانخداع بما يعرضون عليك مهما عظم شأنه فان جميع كنوز الأرض لا تعدل شرف الانسان » .

ومتى استطاع المرء أن يحتفظ بشرفه فكل ما يفقده بعد ذلك لا يقام له وزن . لان الحياة الشريفة يمكن احتمالها مهما بلغت مرارتها واشتد شقاؤها وفدحت متاعبها . أما الحياة المجردة من الشرف فانها لا تساوي قلامة ظفر ولا يستطيع الانسان ، اذا كان انسانا بمعنى الكلمة ، أن يحياها دقيقة واحدة ولو كانت مصحوبة بأعظم مظاهر الزخرف والزينة لأن هذه المظاهر المادية تتحطم في لحظة قصيرة وتنقلب مصدر الم عميق اذا ما تذكر صاحبها انها لا ترتكز على دعامة شريفة « أيحسبون انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات بل لا يشعرون » .

ان هناك عقائد تتزعزع اذا وجدت في وسط لا يقدر للعقيدة حقها وعندئذ يفشو داء التقلب والتلون وايثار المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ويتسع المجال لوسائل التهويش والتضليل ومع ذلك فقد علمنا التاريخ ان هذه الأوساط المسمومة لا تخلو من وجود عقائد لا يأتيها الضعف من بين يديها ولا من خلفها بل يظل أصحابها محتفظين بعقائدهم متمسكين بمبدئهم قابضين عليها ولو « كالقابض على الجمر » وكم ذهب أمثال هؤلاء ضحية تمسكهم بمبدئهم فكانوا بمثابة وقود لاشعال واضاءة النهضات الكبرى .

ومن بين كلماته الخالدة أيضا قوله :

« لا شك أنه عندما يتضارب حكم الواجب والضمير مع المصلحة الشخصية لا يجوز للمرء أن يتردد في التضحية بهذه المصلحة ، وفي الخضوع لحكم الواجب ، وليكن للانسان من أقوال الحكماء المتقدمين ما يهتدي به في ظلمات التردد في مثل هذا الموقف » .

« فقد قرروا أن المرء لا يجوز أن يشغل نفسه بمستقبل نفسه متى كان ضميره مرتاحا وروحه مطمئنة ، وليجعل شعاره « قم بواجبك وكن كما يجب أن تكون وافعل ما يأمرك به ضميرك ، وما عدا ذلك فدعه لله سبحانه وتعالى » « لانه من خصائصه وشئونه » واذا كان في تأدية الواجب ما يورث الألم فيجب أن يتحمل الانسان هذا الألم بغير مضض لأنه يعلم أن الآلام موجودة في هذا العالم فعليه أن يتحمل نصيبه منها دون أن يدفعها عنه أو يلعنها » .

وقد استقبل أمين الرافعي السنة التاسعة للأخبار وكان على فراش مرضه الأخير ، استقبالها بقوله ·

« تستقبل (الاخبار) اليوم عامها التاسع شاكرة آلاء الله عليهـا وما أمدها به من توفيقه ومعونته ، فقد استطاعت فى عامها الماضى أن تعود الى الظهور بعد أن احتجبت أكثر من سنة وما لبثت أن ضاعفت صفحاتها لتكون ميدانا فسيحا لكل رافع صوته بالدعوة الى الحق والى الطريق المستقيم ·

ففى سبيل الله وفى سبيل الوطن ما تبذل (الأخبار) من مجهودات وما تتحمل من تضحيات وما تلاقى من صعوبات وسط الزعازع المختلفة والعواصف المتتابعة ، نسـأل الله أن يثبت أقدامنا وينزل سكينته علينا ويوفقنا لما يحبه ويرضاه ، وندعوه سبحانه وتعالى بما كان يدعوه بـه نبيه الـــكريم :

« اللهم اجعلنا هادين مهتدين ، غير ضالين ولا مضلين ، سلما لأوليائك ، حربا لأعدائك ، نحب بحبك من أحبك ، ونعادى بعـداوتك من خالفك ، اللهم هذا الدعاء ، وعليك الاجابة ، وهذا الجهد ، وعليك التكلان » ·

« قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » ·

●●●

تلك بعض الصفات ، والأخلاقيـــات والسجايا التى حببتنى فى أمين الرافعى وجعلتنى أرى فيها رمزا للوطنية الصادقة وللنزاهة التى لا مثيل لها ثم تحـول الحب الى يقين بأن من واجبى العمل على تخليـد ذكرى هذا الرجل ليكون لنا القدوةالطيبة التى نحن فى امس الحاجـــة اليهـــا :

كانت أول كلمة مطبوعة تحمل اسمى عن أمين الرافعى ، وكان أول عمل عام قمت به منفردا اقامتى حفـل تأبين لأمين الرافعى فى جمعيـة المساعى المشكورة بالمنصورة ، وكنت دائم الكتابة الى الصحف عن أمين الرافعى فى مناسبة ذكراه بعد أن دخلت الجامعة وبعد أن تخرجت منها ، وعندما عملت جنديا بسيطا فى بلاط صاحبة الجلالة كنت أتحين الفرص للكتابة عن أمين الرافعى : مرة عنه بصورة مباشرة ومرة أخرى بصفة غير مباشرة : عن نادى المدارس العليا الذى كان يضم طلبة المدارس الثانوية والمدارس العليا ، وخريجيها فى نفس الوقت ، وكنت أجد عدم استجابة من قبل أصحاب الصحف والمجلات للمقالات والكتابة عن أمين الرافعى وربمـــا كان مرد عـدم الاستجابة هــذا أن كثيرين منهم قد اختلفوا مع

أمين الرافعي أو لأن بعضهم لم يكن يعرف الكثير عن حياته وكان يفضل بدل الكتابة عن رجل لقي ربه موضوعا آخر يتسم بالحيوية الجدة كما يقولون في بعض الأحيان معللين عدم نشرهم مقالات عن أمين الرافعي ٠

وعندما انتهيت من كتابي عن أمين الرافعي وحملته الى العديد من دور النشر كان أصحابها يتساءلون : من يكون أمين الرافعي هذا الذي ننشر عنه كتابا : اننا لا ننشر الا الكتب « التي تبيع » ٠

وكان أستاذنا محمد نجيب طيب الله ثراه ٠ قد عمل نائبا لرئيس تحرير جريدة المساء بعد أن ترك أو أجبر على ترك الأهرام بسبب تقدمه في السن يشرف على كتاب كانت تصدره دار التحرير يسمى « كتاب الجمهورية » فاقترح على أن أختار بعض فصول من الكتاب لينشرها في كتاب الجمهورية ، وكانت عملية شاقة بالنسبة لي تماما كما يحدث بالنسبة للأب الطيب عندما يطلب منه بتر ساق ابنه أو بتر ساقيه ويديه ، وخرجت بعض أجزاء من الكتاب سميت كتابا وعرفت الجماهير شيئا عن ذلك الصحفي الوطني الكبير : وألقيت عدة محاضرات في نقابة الصحفيين بالقاهرة ٠ وفي الاسكندرية عن أمين الرافعي ، بل ألقيت بعض أحاديث في الاذاعة عنه ٠

وأحسست بالرضا ، أو ببعض الرضا عندما وجدت بعض التجاوب من الجماهير فيما أكتبه أو ألقيه عن أمين الرافعي : وتحمس بعض الكتاب الذين عرفوا أمينا فبدأوا يكتبون عنه وعن أعماله الوطنية ٠ ذاكرين لي فضل تذكيرهم بهذا الرجل العظيم الذي لم ينل بعض حقه ٠

وفي يناير ١٩٨٠ كتبت مقالا في مجلة المصور : تحت عنوان : « قديس الصحافة المصرية وصحافة المبدأ » وجاء فيه ما يلي ـ بعد أن عددت آثاره ومناقبه ومواقفه الوطنية الجليلة ـ :

الآن وبعد ثلاث وخمسين سنة من وفاة أمين الرافعي ألا يحق لنا أن نتساءل :

أأخطأ أمين الرافعي أم أصاب عندما عشق مصر عشقا أنساه ما لهذه الدنيا من ملذات وشهوات ومغريات وعندما عاش حياته كلها نقيا نقيا صوفيا وطنيا في وقت امتلأ بالفساد والهوان واحتقار المثل العليا وازدراء كل ما هو جيد وصالح وسليم ؟

أأخطأ أمين الرافعي أم أصاب عندما رفض أن يجاري الناس في كل ما يؤمنون به ويسعون من أجل تحقيقه وعندما ضرب بحذائه كل

ما يعبده الانسان من مال وسلطان وجاه مؤثرا ألا يترك لطفليه الصغيرين الا هذا التاريخ الوطنى المشرق الوضاء الذى لم يحتف به أحـد حتى اليوم ؟ ·

أنا شخصيا أومن بأن أمينا لم يخطىء بل أصاب : لقد اختار الطريق السوى الذى أرضى ضميره ووجدانه الوطـنى واذا كان أمين لم يترك لطفليه مليما واحدا فحسبه أنه ترك لمصر شعلة وطنية لم تنطفىء : قد يخبو نورها ردحا من الزمن ولكنها لاتلبث أن تضىء لمن حولها : واذا كان أمين لم يجد من يحتفل بذكراه طوال ثلاث وخمسين سنة بعد وفاته فذلك ليس لعيب فى المنهج الذى اختاره لنفسه وانما هو عيب فى المجتمع الذى عاش فيه وعاش له ·

ان كل ما فى هذه الدنيا من بلايين الجنيهات يذهب ولا يبقى الا الكلمة الطيبة : الا العمل المخلص حتى ولو لم يعترف بهما أحد ؟ ·

سيبقى أمين الرافعى وغيره ممن ارتفعوا فوق الماديات وعاشوا وحدهم محلقين فى جـو المثاليات ، سيبقون جميعـا مهما ادلهمت أمامهم السبل وتنكر لهم المجتمع عنوانا على الطهارة والنقاء الثورى ·

وذلك وحده فيه عزاؤهم : أحيـاء كانوا أم أمواتا عنـد ربهم يرزقون » ·

ولم أكن أدرى أنه بعد أيام من نشر تلك الكلمة سوف تتخذ الدولة خطـوة رسمية لتخليد ذكرى أمـين الرافعى ، ولتلك الخطوة قصـة ، فعندما تحـدد موعد الاحتفـال بيـوم الصحفى فى ٣١ مارس ١٩٨٠ ــ ذكرى انشاء نقابة الصحفيين ــ وعرفت أن الرئيس محمـد أنور السادات سيكرم بعض رواد الصحافة الأحيـاء منهم والأموات بادرت بارسال نسخة من كتابى أمين الرافعى شهيد الوطنيـة المصرية قبيل الاحتفال بساعات ومع الرسالة كتاب منى شرحت فيـه للرئيس قصة أمين الرافعى فى الصحافة واغلاقه جريدة الشـعب حتى لا تنشر قرار الحماية البريطانية على مصر فى جريدته وكيف أن أمين الرافعى هو النموذج الرائع لصحافة المبدأ السليم ، والعقيدة الثابتة القوية ·

وبينما أنا أجلس مع زملائى الصحفيين فى يوم الاحتفال وعندما جاء الاعلان عن أسماء رواد الصحافة الذين سيكرمون فى هذا اليوم ، انتظرت على أحر من الجمر ذكر اسم أمين الرافعى وكانت المفاجأة ·

بعد أن أعلن مذيع الحفل ، اسم أمين الرافعى مقرونا بوسام الجمهورية

وجدت الرئيس السادات يخرج على المتبع فى ذلك الحفل من تسليم الرائد ، أو من ينوب عنه من أهله لبراءة الوسام ويقوم بمصافحته ، قال الرئيس السادات ، أما أمين الرافعى فهو كذا وكذا وراح يردد صفاته ومواقفه . وأظرف ما حدث ساعتئذ أن الرئيس السادات وهو يعدد مواقف أمين الرافعى ، ذكر اسم عبد الرحمن الرافعى بدلا من أمين الرافعى . فقلت يا للحظ ، حتى هنا فى مجال التكريم ينسى اسم الرجل ويستبدل به اسم شقيقه .

وأعلن الرئيس السادات المفاجأة الكبرى وهى منح اسم أمين الرافعى قلادة النيل أعلى أوسمة الدولة التى لا تمنح الا لرؤساء الدول ولم يتسلم ابن أمين الرفعى براءة القلادة وقتئذ ذلك لأن هذا التكريم الخاص كأنه مفاجئا للجميع ولم يكن الرئيس السادات قد عبر لأحد من رجال تشريفات الرئاسة عن رغبته تلك وقد ظل ابن أمين الرافعى يتردد طويلا على القصر الجمهورى للحصول على براءة الوسام ولم يحصل عليها الا بعد جهد جهيد فمثل هذا الوسام لا يمنح الا نادرا ثم ان منحه لأحد الصحفيين ومن غير رؤساء الدول كان سابقة خطيرة . ورأى أستاذنا د. حسين مؤنس أن يعيد طبع كتاب أمين الرافعى فى أحد أعداد كتاب الهلال وأن يكتب هو مقدمته الى جانب مقدمة عبد الرحمن الرافعى ومقدمة فكرى أباظة .

ولأهمية هذه المقدمات الثلاث نشير اليها فيما يلى ، وفى المقدمة مقدمة عبد الرحمن الرافعى وكنت عندما انتهيت من اعداد كتابى عن أمين الرافعى حملته الى أستاذنا عبد الرحمن الرافعى طالبا منه أن يكتب — كما هى عادته معى فى معظم كتبى — المقدمة فتفضل وكتب الكلمة التالية ، وتشاء الأقدار أن يذهب عبد الرحمن الرافعى للقاء ربه قبل أن يرى كتابى مطبوعا .

وكانت مقدمة عبد الرحمن الرافعى تحت عنوان : هذا الكتاب وصاحبه وقد جاء فيها ما يلى :

عندما طلب منى الأستاذ صبرى أبو المجد أن أكتب مقدمة لكتابه القيم عن « أمين الرافعى » ترددت واعتذرت بادىء الأمر ، اذ استشعرت الحرج فى أن أكتب عن أخى الشقيق .

لكن الأستاذ صبرى لم يقبل منى هذا الاعتذار ، وحاجنى بأن صلتى بأمين لم تمنعنى من الكتابة عنه فيما أرخت لمصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وثورة ١٩١٩ وفى « أعقاب الثورة » .

فلم يسعنى بازاء هذه الحجة السليمة الا أن أنزل على رغبته .

وتذكرت ما كتبت فى هذا الصدد تعليقا على نبأ وفاة أمين اذ قلت :
« ان أمينا لم يكن أخى فحسب بل ان منزلته كمجاهد فى الحركة القومية تعلو فى نفسى على منزلته كأخ أكبر لى •

ولولا ذلك لما شعرت نحوه بهذا الحب العميق الذى كان يغمرنى فى حياته واستمر على الأعوام بعد وفاته » •

على هذا الاعتبار وبهذه الروح أكتب هذه المقدمة ، أكتبها فى نطاق ضيق وفى خجل واستحياء •

ان الصحافة الوطنية هى ركن من أركان الحركة القوميـــة ، وهى معاصرة لها ، ومتصلة اتصالا وثيقا بتطورها وتقدمها •

ولها الفضل الكبير فى بعث الروح الوطنية وتثقيف المواطنين وحثهم على المثابرة فى الجهاد ، والمساهمة فى أعبائه ، والتطلع الى المثل العليا فى مختلف الميادين :

فى السياسة والعلم والاجتماع والاقتصاد •

فى تربية الأخلاق الفاضلة ، واعداد المواطن الصالح ، وتكوين الرأى العام الناضج الواعى •

والصحف فى الجملة معـالم للحركة الوطنيـة ، ومرآة صـادقة لحوادثها وتطوراتها الهامة •

ولها فى هذه النواحى رســالة سـامية يحملها جنود الصحافة وأعلامها ، وهى رسالة شاقة أحيـانا وخاصة اذا كانت صـحافة عقيدة ومبـدأ •

فالصحفى ذو العقيـدة قد يضطر الى مخاصمة الأقوياء ، وذوى النفوذ والسلطان ، فى سبيل عقيدته ومبدئه •

وقد يواجه صدمات لا يتحملها الا المجاهدون الصابرون •

وقد يواجه أحيانا معارضـــة من الرأى العام اذا اختلف واياه فى مسألة أساسية يرى فيها وجه الحق ، فيدافع عنه على خلاف ما يتجه اليه الرأى العام •

وكم من مرة تخطىء فيها الجماهير وتتنكب سبيل الهدى والرشاد ، ثم ترجع عن خطئها بعد فوات الأوان •

ولقد كان أمين ــ رحمه الله ــ من أعلام صحافة المبدأ والعقيدة •

حمل رسالة الوطنية فى عصر كانت الظروف والملابسات تناهضها ، وتخذلها ، ولا تبشر لها بأى نجاح ·

خاصم الاحتلال وهو فى أوج جبروته وطغيانه ·

وخاصم القصر حين كان قويا بتحالفه مع الاحتلال ·

وخاصم سياسة الاستسلام للاستعمار حين كانت هذه السياسة ثابتة الدعائم ، قوية الأركان ، ينضوى اليها الأفراد والجماعات ويتهافت عليها الأنصار والأعوان ·· جاهد أمين فى هذا الجو الملىء بالأشواك والعقبات ، فاستهدف لكثير من الأذى والعنف والخذلان ·

ولم يهن ، ولم يتراجع ولم يتحول عن مبدئه وعقيدته ·

واستمر ماضيا فى سبيله حتى وافاه الأجل المحتوم فى الحادية والأربعين من عمره ·

ان للصحافة فى مصر والشرق تاريخا جديرا بالتدوين وان تاريخها ليتمثل أكثر ما يتمثل فى تاريخ اعلامها وهؤلاء الشهداء يحماون الفضل الأكبر فى اقامة صرحها ورفعة شأنها ، فمنهم روادها الأولون وهم الذين عبدوا لها طريق النجاح ورسموا لزملائهم صورة رائعة للرسالة الصحفية ·

ولئن لم يكن مطلوبا من الصحفيين أن يقلدوهم فى الاستشهاد ، فان حياتهم مع ذلك تظل معينا لا ينضب من الصدق والنزاهة والاخلاص فى القول والعمل ، وهذا وحده يكفى لاستدامة فضلهم وتخليد ذكراهم ·

وهذا الكتاب الذى وضعه الأستاذ صبرى أبو المجد عن أمين الرافعى، يحتوى على صفحات من جهاد الصحافة فى سبيل المثل العليا ، وما أدته البلاد من جليل الخدمات ·

والأستاذ صبرى أبو المجد هو خير من يكتب عن أمين ، فهو من حملة رسالته السائرين على نهجه ·· ولقد عرفته وتتبعته منذ أن كان طالبا فى كلية الحقوق الى أن تخرج فيها وشق طريقه فى الحياة ، فرأيته فى الطليعة من شباب الوطنية اعتنق مبادئها القويمة وناضل عنها على مر السنين وتعاقب العهود ·

ثابر عليها وكرس لها قلمه وانتاجه ولم يتحول عنها رغم ما لهذا التحول من دوافع ومغريات وضغوط ومؤثرات ·

لم تستهوه المنافع الشخصية ولا الشعوذة السياسية ، بل ظل متمسكا بمبادىء الوطنية وشعرت نحوه بابوة روحية جعلتنى أرجو له دوام التوفيق والنجاح فيما هو بسبيله من جهاد خالص لله والوطن ·

وكتب استاذنا الكبير فكرى اباظة مقدمة أخرى لكتاب « أمين الرافعى وكان استاذنا الكبير سعيدا للغاية عندما قدمت اليه أصول الكتـــاب اذ قال لى وهو يدفع الى بما كتبه قائلا : هذا أفضل كتبك بل هذا أفضل كتبى أنا باعتبارك أحد تلاميذى وابنائى وزملائى · وكان فكرى اباظـة دائم الاشادة بأمـين الرافعى وكتابى عن أمـين الرافعى وكان يتمنى أن يدرس هذا الكتاب بعناية الصحفيون الشبان وغير الشبان وأن يكون من الكتب المقررة على الصحفيين الشبان وعلى طلبة الاعلام فى كليات الاعلام فى مصر وفى الأقطار العربية الشقيقة ·

وقد آثر فكرى أباظة أن يكون عنوان كلمته « رسالة الصحفى » وقد وجهها كما قال لى وقتذاك الى كل من حمل القلم وتحمل مسئولية الكلمة وقد جاء فيها ·

نعم : نعم كان صبرى أبو المجد ، وهو يقرر اصدار مؤلفه هذا عن أمين الرافعى ، يؤدى واجبا من اقدس واجباته كوطنى مصرى عربى ·

وكمؤرخ باحث لا ينسى الأبطال الأبرار ·

وكصحفى أمين شريف ، ينشر على زمـلائه مثـــلا أعلى للصحفيين الأمناء الشرفاء ·

وأمين الرافعى كان صحفيا محررا تارة ·

وصحفيا مالكا لصحيفة تارة أخرى ·

ولكنه فى الحالين لم يكن صحفيا يتجه الى رواج صحيفته بالأسلوب التجارى المعروف ·

ولا كان صحفيا يرهب بطش الاستعمار البريطانى ، ولا ولى الأمر حاكم البلد ، ولا كل الحكومات التى كانت تستمد سلطانها ونفوذها من الانجليز وعهود الخديوية والسلطنة والملكية ·

كان أمين الرافعى صحفيا ذا رسالة ·

وفى سبيل رسالته الوطنية كان قديسا من القديسين ·

وكان ضحية وطنية من الضحايا الوطنية المخلصة ···

كان اذا اقتقضى الأمـر أعلن حـربه الشعواء على كل تلك القـوى الانجليزية والخديوية والملكية ، والحكومات الخائفة والممالئة لا يكترث أى اكتراث للاضطهاد والمناوأة والوقف والتعطل والسجن ··

كان ايمانه أعلى وأرفع وأقوى من كل هذه القوى مجتمعة ·

أذكر ، فيما أذكر ، انه فى مناسبات عديدة قضى عليه فيهـــا أن يعتزل الصحافة مضطرا •

عرضت عليه المناصب المغرية ذات الجاه والنفوذ والمرتبات المرتفعة ، فكان يرفض رفضا باتا أن يطاطىء رأسه ويقصف قلمه ويتوقف عن أداء رسالته ، هاربا من الميدان الذى اختاره رغم حاجته الملحة الى عصب الحياة وهو المال ، أو قل بعبارة أدق ، الى لقمة العيش •

ورفض مرارا ، أن يحترف المحاماة ، لأنه رأى بعد تجربة قصيرة ان قضاياها لا ترتفع الى المستوى الأخلاقى لقضيته الكبرى وهى قضية الوطنية وقضية الحرية وقضية الجلاء وقضية الاستقلال •

أذكر ، فيما أذكر ، انه عندما تولى رياســـة تحرير « الأخبـار » باعتبارها لسانا من ألسنة سعد زغلول والوفد ، كانت الأرباح تهطـل هطول المطر على خزينة الجريدة •

ولكن حينما لمح أمين الرافعى بعض الانحراف وبعض الاعوجـاج وبعض التردد •

حمل حملته الصحفية الخالدة مطالبا بتعديل الأساس : أى تعديل برنامج الوفد المصرى فى مطالبه الوطنية الحازمة •

وبالرغم من رجـاء الأصدقـاء فى أن يخفف الحملة فانه أبى اباء الابن البار لواجبه ورسالته الصحفية فهبط توزيع الجريدة •

وكم من مرة جلست الى جواره والحجوزات تترى على المطبعة وأثاث الجريدة ، ومرافقها ، بل على المنزل •• تلك الحجوزات القضائية والادارية التى كانت نذيرا بالافلاس كنت أكثر من مرة بجواره هو ، هو ، هــو أمين الرافعى بجلاله وسموه وارتفاعه وايمانه على سجادة الصلاة •• آمنا مطمئنا •• مؤثرا عبادة ربه على عبادة الأصنام •

نعم هذا الكتاب الذى أصدره صديقى وزميلى صبرى أبو المجد ، بعد رتل طويل من مؤلفاته الوطنية ، هو قمة كتبه •

انه رسالة الصحفى ، المثالى ، النموذجى الى زملائه الصحفيين •

انه دعوة حارة للاقتداء بصاحب هذه الرسالة ، ليكون الصحفى صاحب رسالة ولا يكون جهاز رواج وذيوع لمجرد الرواج والذيوع » •

وعندما أعاد استاذنا د• حسين مؤنس طبع ملخص الكتاب الذى كان قد نشر فى سلسلة كتاب الجمهورية بمناسبة تكريم أمين الرافعى

ومنح اسمه قلادة النيل ــ أعلى أوسمة الدولة ــ فاجأنى د٠ حسين مؤنس بمقدمة كتبها بقلمه ولم أكن اعرف من قبل انه ــ حسين مؤنس ــ كان قد تعرف الى أمين الرافعى ، عندما كان « مؤنس » طالبا بالمدارس الثانوية وقد جاء فى كلمة د٠ حسين مؤنس ما يلى :

هذا كتاب يسعدنى أن يكون لى فى نشره نصيب ٠

فان موضوعه عظيم ٠ انه رجل من أعلام تاريخنا وشخصياته التى تعتبر معالم مضيئة على هذا التاريخ ٠ انه أمين الرافعى مثال المصرى فى أصفى وأنبل صوره ، الكاتب فى أرفع مراتبه ، والصحفى فى أشرف مواقفه ٠

ومن منا لا يتشرف أن يكون له مكان فى ذكره ؟

ومؤلف الكتاب صديق حياة ، وزميل قلم ٠ معا عملنا فى دار الهلال ، وربطتنا روابط القلب والعلم والحب لهذا البلد ، ولكل من أحبه وجاهد فى سبيله ٠

ولا زال صبرى أبو المجد مؤرخ الصحفيين المصريين وراصد تاريخ القومية المصرية عامة ٠

رأيت «أمين» الرافعى مرة واحدة ٠ كنت فى السنة الأولى بالمدرسة الثانوية ٠

وكان لنا صاحبا من أولى النجدة ، يكبرنا سنا ٠

وكان وطنيا متوقد الحماس متجدد النشاط ، ويبدو ان شباب تلك الأيام كان كله على هذه الوتيرة حبا لمصر وتفانيا فيها ٠

كان هذا الشاب يقضى يومه متنقلا بين الزعماء والصحف ، مشاركا فى المظاهرات حيثما كانت ٠

لا تراه الا وتحت ابطه صحف مصر كلها ٠

وكان يحفظ ما يكتبه أمين الرافعى عن ظهر قلب ، فأمين الرافعى كان رمز حبه ومعقد ولائه ومثار اعجابه ٠

وفى ذات يوم أضربنا فى المدرسة ، ولم يفلح صاحبنا المتفانى فى السياسة فى تكوين مظاهرة ، فتبددنا أول الطريق ، وقال لنا : نزور أكبر زعيم فى مصر ٠

سألت : سعد باشا ٠٠

ــ لا ٠٠ أمين الرافعى ٠

وذهبنا معا . كنا أربعة ، والمنزل كان فى شارع متفرع من درب الجماميز .

كان دارا صغيرة من دورين ، الأول للتحرير والثـاني كان سكنا للأستاذ .

وقيل لنا ان الأستاذ موعوك ولكننا نستطيع أن نصعد اليه .

وصعدنا ، يتقدمنا صاحبنا عاشق أمين الرافعى .

أذكر ان الغرفة كانت نصف مضيئة .

كان هناك باب كبير يؤدى الى بلكون فيما تصورت .

وكان هناك مكتب عليه أكوام من الصحف وأكداس من الكتب . وكانت هناك كنبة وبعض كراسى .

وكان الأستاذ جالسا على سجادة صلاة . كان قد صلى الظهر وجلس يسبح .

كان أشيب شاحب اللون خفيض الصوت ، ولكن الله أفرغ عليه جلالا ووقارا لم أعرفهما الى ذلك الحين .

كان يقول « ان الباشا يؤذيه » ، والباشا كان سعد زغلول .

وحمل صاحبنا الشاب على سعد زغلول .

فرفع الرجل يده وقال : لا يا أخ مختار . نحن لسنا ممن يسب ويتحـدى .

دعهم يفعلون ما يريدون ، فنحن فى طريقنا .

وقضية مصر ليست بيد سعد أو عدلى ، بل بيد هذا الشعب .

وما يفعله الله هو الخير ولا يصح الا الصحيح » .

ونهض الرجل فجلس على الكنبة واستند الى الوسائد ، وطلب لنا شـايا .

ودخـل ناس كثيرون يحيون الاسـتاذ ويصافحونه ، وبعضـهم يعانقه .

وظل بصرى معلقا بهذا الشيخ المهيب الشاحب الوجه الخفيض الصـوت .

ظللت صامتا لأننى فى حضرة قديس . وكان الحماس قد أخـذه فمضى يتدفق بالحديث .

واختلطت على الأصوات ·

لأمر ما أحسست بحب شديد نحو هذا الرجل ·

وسلم صاحبنا ومضى ، ومضى أناس وأتى أنـــاس ، وأنا جالس شاخص البصر ، أتأمل هذا الوجه السمح الذى كان يحمل آلاما بلا نهاية ·

وكان لابد أن أمضى ، فمضيت الى دارى وفى قلبى فرحة وأسى ·

الفرحة لأننى رأيت بطلا من أبطال مصر ·

والأسى لأننى رأيت هذا البطل موعوكا شاحب الوجه شاكيا من النـــاس ·

ثم قصدت دار صاحبى وطلبت منه أن يحدثنى عن أمين الرافعى ·

فتحدث فى حماس متدفق ·

وأخرج ملفا فيه كل ما كتب أمين الرافعى ·

ومضى يقرأ لى طرفا من هنا وطرفا من هناك ·

وعدت يومها الى دارى وأنا أشعر باعتزازى بأن أكون أنا من نفس البلد الذى ينتسب اليه أمين الرافعى وسعد زغلول ، على عظيم ما كان بين الرجلين من فوارق وخلافات ·

فهذا الرجل الجليل عاش لمصر وأحبها ومات فى سبيلها ، كمـــا فعل مصطفى كامل ومحمد فريد ·

وأمين الرافعى يتميز بأنه لم يكن رجل سياسة ، ومن ثم فهـــو لم يعرف فى حياته أساليب السياسة وما تجلبه معها أحيانا كثيرة من مكاسب وأمجاد ·

أما أمين الرافعى فقد كان رجلا مستقيما كالسيف ·

آمن بمصر وتمسك بحقوقها ووهبها نفسه وقلمه ·

ومضى على الطريق طـريق الآلام — « أى ايفيـــا دولوروسا » الى نهايته ·

وما كانت أكثر الآلام فى حياة هذا الرجل الكريم الأصيل ·

ان الناس يدخلون فى ميـــدان الصحافة ليشقوا فى البداية ، ثم يسعدوا فى النهاية ·

أما أمين الرافعى فقد شقى بالصحافة من البداية الى النهاية ·

لأنه كان رجلا عاشقا لهذا البلد الذى يستحق العشق حقا ·

والعاشق الصادق لا يسعد أبدا ، فما بالك ، ومعشوقة أمين الرافعي ــ مصر ــ كانت تعاني في أيامه من الآلام ومتاعب الظروف وعدوان الانجليز واستغلال الأسرة الحاكمة وضاعة أنصارها وخسة أساليبها •

ولم يكن الرافعي كما قلنا رجل سياسة ، فلم يكن قط مستعدا لأن يساوم على ذرة من حقوق مصر ، فكاثره الأعداء وزادوا آلامه •

فظل يخسر الى النهاية ، حتى المال القليل الذي كان لديه أنفقه على جريدة الأخبار ، لا لأنها كانت تخسر ، بل لانه عندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر أغلق الجريدة حتى لا ينشر الخبر في جريدته •

وكانت السلطة العسكرية الغاشمة قد أمرت بأن تنشر كل الصحف ذلك الخبر •

نعم ، أغلق الجريدة وظل يدفع رواتب المحررين والعمال الى النهاية ، لأنه أوقف الجريدة بقرار شخصي منه •

فلماذا يتحمل المحررون والعمال نتائج هذا القرار ؟

هذا هو الرجل الذي يقص صبري أبو المجد قصته في هذا الكتاب البديع الذي أسعد بتقديمه الآن ضمن سلسلة كتاب الهلال •

وهو يروي القصة كأحسن ما تروى القصص •

وعلى أصدق ما يكتب التاريخ توثيقا وتأييدا بالشواهد حينا ، والمحبة حينا ثانيا ، والعلم الواسع بتاريخ مصر الحديث والمعاصر ثالثا •

ولهذا فقد جاء الكتاب ذخرا من ذخائر المكتبة العربية ووثيقة اجلال لمصر وقصيدة حب لها •

وما أكثر ما ينشد صبري أبو المجد من القصيد في حب مصر !

الى هنا وأضع القلم ، فقد طال التقديم ــ أحسب ــ والقارىء ولا شك مشوق الى أن يقرأ « أمين الرافعي » بقلم صبري أبو المجد •

تحية للكتاب وبطل الكتاب ومؤلف الكتاب •

وتحية لمصر تلك الخالدة التي نقول جميعا ، اننا عشاقها •

ولكن « أمين الرافعي » في هذا المجال سلطان العاشقين •

ومعذرة لأمين الرافعى أن أصفه هنا بأنه سلطان ــ ولم يكن يحب السلاطين ــ ولكن من حق هذا المصرى العظيم أن يكون سلطانا على قلوبنا عندما نذكر الرافعى أمينا » ٠

●●●

وعندما اقترب موعد الذكرى السنوية لميلاد أمين الرافعى اقترحت على الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب أن يأذن بطبع كتابى عن أمين الرافعى كما كتبته فى البداية فتفضل مشكورا ووافق على ذلك فكان هذا الذى بين يديك أيها القارىء والذى أترك لك ــ ولك وحدك ــ الحكم عليه واذا كنت قد آثرت أن يكون الفصل الأول من هــذا الكتاب هو ما تعارف المؤرخون والمؤلفون على تسميته بالمقدمة فذلك لأننى أردت أن تكون المقدمة هى المدخل الى الكتاب ٠

الباب الثانى

فى جو قاتم حزين ولد الرافعى وعاش سنواته الأولى

دخلت القوات البريطانية العاصمة المصرية فى يوم كئيب حزين ، هو يوم ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وتسابق بعض الخونة فى ابداء الحفاوة بتلك القوات الغازية وكافأتهم قوات الاحتلال على مسلكهم الوضيع هذا فأغدقت عليهم الأموال والأطيان والأوسمة والنياشين ومنذ الساعات الأولى لاحتلال بريطانيا للقاهرة بدأت تسيطر بالتدريج على مصر اما عن طريق بعض الخونة أو المنتفعين من ابناء مصر واما عن طريق بعض الانجليز الذين تخفوا فى بداية الأمر فى أردية المستشارين ·

واعتقلت قوات الاحتلال البريطانى فى الأيام الأولى للاحتلال ، ٢٩ ألف مصرى من المدنيين والعسكريين واغلقت المدارس وخاصة المدارس الحربية وباعت الاسطول المصرى فى المزاد ·

وعينت قوات الاحتلال ضابطا انجليزيا اسمه فالنتين بيلز لتصفية الجيش المصرى وانشاء جيش جديد يدين بالولاء لبريطانيا كما عينت أيضا سردارا انجليزيا للجيش المصرى الجديد ·

وكانت قوات الاحتلال تلك فى ٢٤ أكتوبر ١٨٨٢ قد قامت بتجريد جميع الضباط المصريين من رتبة الملازم الى رتبة يوزباشى من حرمانهم من حقهم فى المعاش أو حتى مرتب الاستيداع أما ذوو الرتب العليا فقد أحالتهم الى المحاكمات العسكرية بتهمة العصيان وأدخلت قوات الاحتلال فى الجيش المصرى لأول مرة الطبقية فصدر قرار باعفاء من يدفع بدلا نقديا معينا من المصريين من الانضمام الى الجيش ·

وعندما أتمت قوات الاحتلال السيطرة التامة على الجيش المصرى أو

ما تبقى من الجيش المصرى ، اتجهت تلك القوات الى السيطرة على البوليس والادارة .

وكما ألغت قوات الاحتلال الجيش المصرى ألغت مجلس النواب الذى كان منارة من منارات الديمقراطية فى القرن التاسع عشر وكان سابقا لبرلمانات كثيرة فى أوروبا ذاتها .

ويأبى النحس الا ملازمة قوات الاحتلال فوفدت — فى ٢٢ يونيو ١٨٨٣ — الكوليرا بدءا بدمياط — ثم انتقلت من دمياط الى سائر أنحاء القطر المصرى وقيل انها — أى الكوليرا — قدمت مع قوات الاحتلال البريطانى القادمة من الهند .

وقد اختلف المؤرخون فى عدد الضحايا قال أحمد شفيق باشا انهم وصلوا — فى العدد — الى أربعين الف مواطن ، وقال عبد الرحمن الرافعى (بك) انهم بلغوا عشرين ألفا ، وراحت لجان التعويض التى أنشأتها قوات الاحتلال تقدر ما لحق بأعوان الخديوى وأنصاره وخصوم الثورة من الأجانب والمصريين أو المتمصرين ، وبالغت لجان التعويض فى تقدير الخسائر الأمر الذى ألحق الضرر بالميزانية : بلغت التعويضات أربعة ملايين من الجنيهات كما صرح بذلك جرانفيل وزير خارجية بريطانيا فى مذكرة بعث بها الى الدول الأجنبية فى ١٩ ابريل ١٨٨٤ .

كان فى مصر — كما قالت صحيفة لوبوسفور اجبسيان — حكومتان « حكومة انجليزية تعمل وتأمر وتحكم ، وحكومة مصرية تعمل ما تبقى » .

وأعدت بريطانيا خطة لانسحاب القوات المصرية من السودان ثم عودة تلك القوات اليه مرة أخرى حتى يمكن لبريطانيا أن تشترك فى عملية استعادته لتضمن لنفسها السيطرة على القوات المصريه ، وعلى السودان أيضا واتخذت بريطانيا من ثورة المهدى ذريعة للتدخل والانسحاب .

ويسجل التاريخ لشريف باشا — ناظر النظار وقتئذ — رفضه الاشتراك فى عملية الانسحاب قائلا كلمته التاريخية : اذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا » وأعلن استقالته فى ٧ يناير ١٨٨٤ بعد أن امتنع عن اصدار الأمر باخلاء السودان .

وجاء نوبار باشا ليتسلم زمام الحكم اسميا ، بعد شريف باشا ونوبار باشا أرمنى مسيحى ، أجنبى عن مصر بطبيعة الحال وقد استفاد منه الانجليز فى مساعدتهم على اخلاء السودان ذلك الاخلاء الذى أسماه عبد الرحمن الرافعى « بأنه أمر منكر وعمل خطر له فى حد ذاته وعواقبه أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الانجليزى بل يكاد يعدل الاحتلال فى خطورته » .

وعين أحد أبناء التايمز وكيلا لوزارة الداخلية ليصبح كل شيء في تلك الوزارة ، حتى وصل به الأمر انه دخل أحد السجون فاطلق سراح ثمانمائة سجين مرة واحدة ، ودخل سجنا آخر ليأمر بتعذيب المساجين بالكرباج ، وبعد ذلك ذهب الى مسرح زيزينيا للترويح عن نفسه ليجلس في مقصورة الخديو ، وأصبح لويد ـ وهذا اسمه ـ أقوى رجل في مصر بعد كرومر بطبيعة الحال ·

وكما وقف شريف باشا موقفا بطوليا عندما استقال حتى لا يشترك في جريمة اخلاء السودان وقف محمد ثابت باشا موقفا بطوليا آخر فقد استقال من منصبه في كتاب هز كيان الاحتلال البريطاني في مصر وقد جاء في ذلك الخطاب : ان أمالى قد أحبطت وليس في الامكان تحقيقها لا في الحال ولا في الاستقبال وفضلا عن ذلك علمت من قرائن الاحوال ان ليس في وسعي المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد » ·

وقبلت استقالته في الحال اذ كان من بين مواد « الدستور » الذى تسير بمقتضاه قوات الاحتلال عدم الابقاء على أى موظف شريف في مصر

وانكشفت أوراق لويد فأجبر على الرحيل من مصر في ٢٨ مايو سنة ١٨٨٤ ·

والطريف ان جريدة لوبوسفور اجبسيان قد نشرت في اليوم السابق لسفره « ان اللصوص والأشقياء قد اجتمعوا برئاسة ابراهيم الأسكندرانى أحد المتسببين في حريق الاسكندرية وجمعوا مبالغ لاقامة حفلة شائقة تذكارا للأعمال الجيدة التي قام بها لويد من أجلهم وقد جمعوا ٤٤ قرشا وظهر لأمين الصندوق فيما بعد أن ٣١ قرشا من هذه الـ ٤٤ قرشا زائفة فتقرر تأجيل الاكتتاب ·

وعند سفره في ٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ أرسلت أعداد كبيرة من الكلاب الى محطة العاصمة ·

ولدى تحرك القطار ابتدأت الكلاب تنبح نباحا متواصلا مظهرة أسفها لتوديعه » ·

وبعد أن « حرق » نوبار باشا نفسه لخدمة سادته من الانجليز وبعد أن حقق الانجليز منه كل ما كانوا يطلبونه وأكثر ، طردوه ـ كما العادة مع تلك النماذج غير الوطنية ـ شر طردة ·

وكان ذلك في ٧ يونيو ١٨٨٨ عندما تلقى نوبار باشا خطابا من الخديو يقول له فيه : بناء على ما وقع في جلسة مجلس النظار بالأمس وما هو الا تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين في الآراء مما رأيت

معه استحالة بقائك في منصبك فلهذا ـ هكذا في الأصل ـ قد فصلتك من وظيفتك » • وابتهج الرأى العام ـ لأول مرة بعد ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ـ لاقالة نوبار باشا •

وجاء الدور على رياض باشا ليؤلف الوزارة التى أراد الانجليز أن تكون استمرارا لوزارة نوبار باشا غير أن رياض باشا ـ فى ١٥ فبراير ١٨٩١ ـ استقال من منصبه عند تعيين مستر جون سكوت مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية •

وبعد رياض جاء الدور على أكثر الوزراء الذين عرفتهم مصر شؤما كما يقول جول كوتسروى فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان ، والرجل الذى قال عنه ملنر انه الوزير الذى كانت تنشده بريطانيا وهو أول رئيس وزارة يشارك الانجليز عواطفهم بدون تحفظ • لم تكن العلاقات بين المصريين والانجليز من الصفاء مثل ما كانت عليه أثناء تولية مصطفى فهمى باشا الوزارة •

ولم يكد الرجل ـ مصطفى فهمى ـ يستقر فى الحكم حتى أصيب الخديو توفيق ـ الخديو الذى مكن للانجليز احتلال مصر ـ بالانفلونزا التى تحولت الى التهاب رئوى فمات فى ٨ يناير ١٨٩٢ غير متجاوز عامه الأربعين •

وبموته ـ موت الخديو توفيق ـ طويت أسود الصفحات فى تاريخ مصر •

ولا يعنى سيطرة الانجليز على كل شئون مصر وتغلغل اليأس فى نفوس كثير من المواطنين أن المقاومة الشعبية للاحتلال البريطانى لمصر قد انتهت ذلك أنه ، « فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٩٣ ـ كما يقول أحمد شفيق باشا فى مذكراتى فى نصف قرن ـ ظهر ذيل للثورة العرابية وهو اكتشاف جمعية سرية غرضها اخراج الانجليز من مصر وقلب نظام الحكم فيها وقد أطلقت هذه الجمعية على نفسها اسم « المؤامرة المصرية » وجاء فى قانونها الأساسى انها تقبل فى عضويتها كل شخص مصرى أو أجنبى مسلم أو مسيحى يدفع خمسة جنيهات انجليزية اعانة للجمعية ويقسم اليمين على الطاعة العمياء •

وجاء فى قانون الجمعية الأساسى أيضا : تكليف أحد الاعضاء بشىء لا يكون الا باقتراع وبعد ثبوت كفاءة العضو للتنفيذ •

وكل عضو ينضم الى الجمعية يحصل فورا على بندقية وطبنجة وخنجر •

وكان أبرز أعضاء الجمعية التي اكتشف عثمان باشا غالب مأمور الضبطية أمرها : محمد بك طاهر ، ونجله والموظفون عنده والشيخ أحمد نور وعبد الرحمن بك فتوحه ، ومصطفى صدقي وأخوه واسكندر أفندي سلام ومحمد أفندي مدحت وحسن أفندي صقر ، ومحمد الشبراوي وأحمد رشدي على بن فوزي عبد الرازق ومحمد سعيد الحكيم (المغربي الأصل) ورئيس الجمعية ، والشيخ سعد زغلول الطالب بالازهر واستمر التحقيق مع المتهمين بضعة أشهر وأصدرت المحكمة حكمها في ٣ نوفمبر ١٨٨٣ بنفي مصطفى بك صدقي خارج القصر وكذلك كان الحكم على محمد سعيد بالنفي المؤبد خارج مصر وأما باقي المتهمين فقد أفرج عنهم لعدم ثبوت التهمة ضدهم .

كما أن جمعية اسمها جمعية « المودة السرية » أنشئت في عام ١٨٩٤ ضمت العديد من الضباط المصريين من رتب مختلفة وكان عضو الجمعية يقسم يمين الجمعية ويوقع عليه بخطه وبدأت الجمعية عملها بارسال تقارير وخطابات بالشفرة المتفق عليها بين أعضاء الجمعية .

كما أن الشعب في الاسكندرية احتك ببحارة الأسطول البريطاني. وتم القبض على ٦٠ شخصا وقضى على سبعة منهم بالسجن مددا تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات بالرغم من ان أحدا من البحارة الانجليز لم يكن قد أصيب بسوء .

وقد علق كرومر على الأحكام الصادرة من المحكمة التي أنشئت لمحاكمة أبناء الاسكندرية بقوله : انى أشعر بانبثاق التعصب الديني في الطبقة (الساخطة) من المصريين وهذا ما يخشى منه » .

وكتب كرومر الى الحكومة المصرية : انى مع اعترافي بعدالة المحاكم الأهلية في قضية البحارة أرى ان اقامة محاكم مخصوصة أفضل لنا وأضمن » . وكان حادث الاحتكاك بالبحارة الانجليز قد وقع في ٩ فبراير ١٨٩٥ وكان المتهمون في الحادث قد حوكموا أمام مصطفى بك واصف وحضر المحاكمة السير سكوت وسبو لوجريل وأربعة من ضباط البحرية الانجليزية وأحد ضباط جيش الانجليز وهرفى باشا وسيوتريفش رئيس البوليس السرى وانتهز كرومر الفرصة وعمل على تشكيل المحكمة المخصوصة من ناظر الحقانية رئيسا وعضوية المستشار القضائي وقاض انجليزي ومن يكون قائما بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال بالقاهرة أو الاسكندرية .

في هذا الجو القاتم الحزين ولد أمين الرافعي في ١٨ ديسمبر

سنة ١٨٨٦ ، أما والدته فهي السيدة حميدة كريمة الشيخ محمود رضوان من صميم أهل القاهرة .

كان كاتبا بدائرة الحلمية وقد خدم هذه الدائرة وكان موضع ثقة القائمين عليها لصدقه وأمانته .

ولما توفى خلفه في وظيفته نجله حسن أفندى المعايرجى الذى صار رئيسا لكتبة هذه الدائرة .

وكان أيضا رجلا مشهورا بالتفوق والصدق والأمانة وسمى المعايرجى لأن جده الشيخ رضوان أحمد كان يشغل وظيفة معايرجى دار الضرب بالقلعة ، فوالدته ــ كما يقول شقيقه عبد الرحمن الرافعي في مذكراته ــ مصرية صميمة ، توفيت فى ٢١ يولية سنة ١٨٩٣ غير متجاوزة الخامسة والثلاثين من العمر اثر التهاب رئوى بريتونى أصابها عقب الولادة .

وأذكر حنانها على وعلى اخوتى الأشقاء أمين وأحمد وابراهيم وكانت سيدة كاملة الصفات والأخلاق عرفت من أفراد العائلة بطيبة القلب وصفاء النفس والخصال الحميدة .

والذى أستطيع أن أدركه من تأثيرها على نشأتى ونفسيتى انى ظللت على حبى لها وتمجيدى لذكراها طوال السنين وتملكنى مع الزهو شعور بأنى مدين لها بما حبانى الله من مواهب (بحسب ظنى) وزاد هذا الشعور رسوخا فى نفسى ما لا حظت من اجتماع هذه المزايا فى اخوتى لأمى فمنهم شقيقى أحمد ثم شقيقى أمين الذى كان يكبرنى بسنتين ثم شقيقى الأصغر ابراهيم .

وكان أخى أحمد قد انتظم فى الازهر وعرف بالذكاء والميل الى الشعر والادب ومات فى شرخ الشباب سنة ١٩٠٣ .

أما أخى أمين فلست فى حاجة الى التنويه بمنزلته فى الجهاد ومكانته فى الصحافة وقد توفاه الله فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ اذ لم يتجاوز الحادية والاربعين من العمر .

وكان أخى ابراهيم من نوابغ مدرسة المهندسخانة وأول خريجيها .

وقد حدثنى زملاؤه فى التلمذة والتخرج انه كان مشهودا له بينهم بالنبوغ والتفوق وقد عين مدرسا فى المدرسة عام تخرجه منها .

ويبدو لى أن مستقبلا زاهرا كان ينتظر أخى ابراهيم لولا أن عاجلته منيته وهو فى ريعان الشباب فقد عين رحمه الله مهندسا للرى بمديرية

الفيوم ومحل اقامته فى طامية وأصيب هناك بحمى التيفونيد التى قضت على شبابه فى يوليو سنة ١٩١٥ .

وكان والد أمين الرافعى ــ على ما روى أيضا ــ عبد الرحمن الرافعى ــ هو الشيخ عبد اللطيف الرافعى .

ويرجع أصله البعيد الى الحجاز اذ هو من سلالة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولذلك سمى الفاروقى وهو من علماء الازهر .

تولى مناصب القضاء الشرعى منذ سنة ١٨٧٧ .

وفى عام ١٨٨٩ كان قاضيا بمحكمة البحيرة الشرعية ونقل قاضيا للشرقية فى يونية ١٨٨٩ .

ثم قاضيا للغربية فى سبتمبر سنة ١٨٩١ فقاضيا للشرقية سنة ١٨٩٥ فعضوا بمحكمة مصر الشرعية سنة ١٨٩٧ فمفتيا لثغر الاسكندرية سنة ١٨٩٨ .

وبقى يتولى هذا المنصب الى أن أحيل الى المعاش فى ديسمبر سنة ١٩٠٩ .

واستقر بالاسكندرية منذ تعيينه مفتيا لها .

ومكث بها بعد احالته على المعاش وكان رحمه الله عالما تقيا .

تلقيت عنه نشأتى الدينية فكان يعودنى واخوتى على الصلوات الخمس نؤديها فى أوقاتها .

ويرتل القرآن بحضورنا ويأمرنا بالصلاة فى المسجد أحيانا .

وأذكر انه كان يوقظنى قبل الفجر لأؤدى معه الصلاة فى مسجد سيدى « ياقوت العرش » بالاسكندرية .

وكان قريبا من منزلنا بالانفوشى .

وأعود معه الى المنزل بعد أداء الصلاة ، وتعودت الصوم على يده فى سن مبكر .

وكنت أراه أمرا عاديا ومألوفا ، وكان رحمه الله يعظنا ويأمرنا بالمعروف وينهانا عن المنكر ، ويحبب الينا التمسك بشعائر الدين وتعاليمه . (١)

وعن أسرة الرافعى ، قال الاستاذ محمد سعيد العريان : راس

---

(١) مذكراتى عبد الرحمن الرافعى .

أسرة الرافعي هو المرحوم الشيخ عبد القادر الرافعي الكبير المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ بطرابلس الشـام ويتصل نسبه لعمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أمير المؤمنين رضى الله عنه فى نسب طويل من أهل الفضـل والكرامة والتفقه فى الدين ٠

وأول وافد الى مصر من هـذه الأسرة هو المرحوم الشيخ محمد الظاهر الرافعي قدمها سنة ١٢٤٣ ، (قريب من سنة ١٨٢٧) ليتـولى قضاء الحنفية فى مصر بأمر من السلطان ٠

وأحسب أن مقـدمه كان أول التاريخ لمذهب الامام أبى حنيفـة فى القضاء الشرعى بمصر ٠

ولم يعقب الشيخ محمد الطاهر غير فتاة وغلام ٠

وانتهى بموتهما نسبه فليس فى مصر أحد من ولده ٠

ولكنه كان رائد الطريق لهذه الاسرة فتوافد اخوته وأبناء عمومته الى مصر ، يتولون القضاء ويعلمون مذهب أبى حنيفة حتى آل الأمر من بعد أن اجتمع منهم فى وقت واحد ، أربعون قاضيا فى مختلف المحـاكم المصرية ٠

وأوشكت وظائف القضاء والفتوى أن تكون مقصورة على آل الرافعى

وقد تنبه اللورد كرومر الى هذه الملاحظة فأثبتها فى بعض تقاريره الى وزارة الخارجية الانجليزية ٠

وقد تخرج فى دروس الشـيخ محمد الطاهر ، وأخيه الشـيخ عبد القادر ، الرافعى أكثر علماء الحنفية الذين نشروا المذهب فى مصر ٠

ولما توفى المرحوم الامام الشيخ محمد عبده كان شيخ الحنفية فى مصر ، يومئذ هو المرحوم الشيخ عبد القادر الرافعى فدعاه الخديو الى تولى وظيفة الافتاء وكان رجلا زاهدا ورعا فيه تحرج وخشية فلم يجد فى نفسه هوى الى قبول هذا المنصب تحرجا من فتنة الحكم ، وغلبة الهوى فى شأن يتصل بحقوق العباد وفيه الفصل فى الخصومات بين الناس ٠

فلما بلغته دعوة الخديو ذهب الى لقائه وفى نفسه هم وهو يدعو الله ألا يئول اليه هذا الأمر ٠

وتمت مراسيم التولية وتلقى الأمر من صاحب العرش بقبـول وظيفة مفتى الدولة ثم نزل الى عربته فركبها عائدا الى داره وهو يتمتم ويدعو فلما بلغ الدار نزل الحوذى ليفتح له باب العربة ويساعده على النزول فاذا هو قد فارق الحياة قبل أن يجلس مجلس الحكم مرة واحدة ليقضى فى شئون العباد ، واستجاب الله دعاءه » ٠

والمرحوم الشيخ عبد الرازق الرافعى كان رئيسا للمحاكم الشرعيه فى كثير من الاقاليم وهو واحد من أحد عشر أخا اشتغلوا كلهم بالقضاء من ولد المرحوم الشيخ سعيد الرافعى ، وكان آخرهم الشيخ عبد الرازق رئيسا لمحكمة طنطا الشرعية .

وفي طنطا كانت اقامته الى آخر أيامه وفيها مات ودفن .

واسم الرافعى ، معروف في تاريخ الفقه الاسلامى منذ قرون وأحسب ان هناك صلة ما بين أسرة الرافعى فى طرابلس الشام وبين الامام الرافعى المشهور صاحب الشافعى .

وقد سألت الرافعى (صادق الرافعى) مرة عن هذه الصلة فقال : لا أدري ولكن سمعت من بعض أهلي أن أول من عرف منا بهذا الاسم شيخ من آبائي كان من أهل الفقه وله حظ من الاجتهاد والنظر فى مسائله فلقبه عصره بالرافعى تشبيها له بالامام الكبير الشيخ محمود الرافعى ، صاحب الرأى المشهور عند الشافعية ، والله أعلم (١) .

من تلك المقدمة الطويلة يتبين لنا ان أمين الرافعى قد نشأ فى بيت من خيرة بيوت العلم ، والقضاء والدين .

فأبوه قاض وجده قاض ، وعمومته قضاة ، وأولاد عمومته كذلك قضاة .

وعمه كان الشيخ عبد القادر الرافعى ، الذى تولى افتاء الديار المصرية لساعات .

نشأ أمين الرافعى كما ينشأ فى العادة ابناء الموظفين محدودى الدخل ، فى البداية : فى كتاب من كتاتيب المدينة أو القرية ، حيث يتم التعليم عن طريق الفقهاء والعرفاء لا كتب ولا قماطر ولا كراسى ، الجميع يجلسون على الحصير ، أو على الدكك الخشبية التى غطيت فى النادر بالحصير ، والاعتماد ـ فى التعليم ـ على الواح الاردواز ثم الواح خشبية بعد الوصول الى مرحلة معينة من التعليم . حفظ الأجزاء الأولى من القرآن الكريم يتم عن طريق السماع والالقاء الجماعى ، ثم بعد ذلك يكون الحفظ عن طريق الالواح الخشبية أو عن طريق المصحف مباشرة . التلاميذ يأخذون معهم غذاءهم ولا يعودون من الكتاتيب الا فى نهاية النهار . أما من قرب منزله من مكان الكتاب أو ارتفع ما يدفعه أهله من أجر فيستطيع تناول غذائه فى بيته ، ثم يعود الى الكتاب ، الواحد منهم ـ اذا كان ذكيا ومستقيما ـ يستطيع أن يحفظ القرآن الكريم ، فى العاشرة من عمره أو فى الحادية عشرة وبعد اتمام حفظ القرآن وتجويده وحفظ الفية

---

(١) حياة الرافعى : محمد سعيد العريان .

ابن مالك ، وبعض المتون التى تفيد فى دراسة اللغة العربية يصبح مؤهلا للالتحاق بالأزهر أو أية مدرسة أخرى ·

ويدخل أمين الرافعي واحدا من هذه الكتاتيب هو كتاب الشيخ جلال بشارع درب الحصر بالقاهرة لفترة من الوقت · وبعد أن انتهى من دراسته الاولى فى الكتاب انتقل الى مدرسة الزقازيق الابتدائية الاميرية حيث عمل والده فترة من الوقت ، ثم انتقل الى مدرسة رأس التين الابتدائية ايضا عندما نقل والده في عام ١٨٩٨ الى الاسكندرية ، وقد نال أمين الابتدائية سنة ١٩٠١ كما نالها فى نفس العام شقيقه عبد الرحمن ، ويقول عبد الرحمن الرافعى فى مذكراته : « حين علم احد أقربائى بالنبأ وكنت أجهله سارع الى الحضور لمنزل والدى بالأنفوشى شارع قصر رأس التين رقم ٥٨ وهو المنزل الذى نلت فيه الشهادة الابتدائية والثانوية وليسانس الحقوق ، ليبشرنى بالنجاح فألقانى فى حديقة المنزل يجرنى أخى أمين فى قفص من الجريد جعلنا منه شبه عربة صغيرة نتناوب ركوبها وجرها بحبل فنادانى بلهفة فتركت القفص أسأله عن الخبر فهنأنى بالنجاح وأطلعنى على نسخة اللواء التى فيها اسمى ضمن الناجحين فى الشهادة الابتدائية فضحكت مغتبطا · ثم عدت الى قفص الجريد لنتم أنا وأخى عملية الجر واللعب » وكان أمين الرافعي وشقيقه عبد الرحمن بعد نجاحهما فى الابتدائية يترددان على قهوة أنيقة بشارع رأس التين تجاه سراى محسن باشا ، كل يوم جمعة حيث كان صاحبها الحاج أحمد يقدم لهما شراب الليمون الذى يتقنه كل الاتقان ويطلعهما كما يطلع بقية الزبائن على بعض الصحف اليومية التى كانت تصدر وقتئذ ومنها « اللواء » واذا كان عبد الرحمن لم يتبين سياسة اللواء ولا الصحف الأخرى لصغر سنه فان أمينا لكبر سنه وتفتح مداركه ومتابعته لقراءة الصحف والكتب والاستماع الى كثير من الأحاديث التى كان يلقيها بعض الذين شهدوا وعاصروا احداث الثورة العرابية كان أكثر فهما لسياسة اللواء والمؤيد والاهرام ، ويدخل الشقيقان أمين وعبد الرحمن معا مدرسة رأس التين الثانوية بالاسكندرية ــ وقد كانت من أهم مدارس القطر وأساتذتها من خيرة الأساتذة علما وخلقا ــ يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى مذكراته : كان من بين أساتذة مدرسة رأس التين الثانوية المرحوم عثمان بك لبيب وكان يلقى علينا بين حين وآخر حديثا عن حالة البلاد السياسية وكان وطنيا صميما لا يفتأ يطعن فى سياسة الانجليز ويذكر لنا كيف احتلوا مصر غدرا وغيلة وكيف يعملون على ارساخ اقدامهم فى البلاد وكيف يحاربون الروح الوطنية · وكان يقول لنا خلال أحاديثه : « افهموا ياولاد كويس » كنت ألاحظ أنه

حين يبدأ الحديث في السياسة يغلق بنفسه بابه الفصل ، لكى لا يسمع حديثه ناظر المدرسة • وكان كثيرون من مدرسيها يتخيرون بعض الطلاب النبهاء ويلقون عليهم بعض الدروس الوطنية خارج المدرسة بل كانــوا يطلعونهم على بعض الصحف التى كانت تصدر فى الخارج وتهرب الى مصر خلسة ، وما أكثر المرات التى التقى فيها أمين الرافعى بزملاء له خارج المدرســة وكانوا جميعــا يشعرون مثله بالضيق الذى يشعر به وكانوا يجدون لديهم الرغبة فى العمل من أجل انقاذ بلادهم وما أكثر تلك المناظر التي كانت تثيرهم كل صباح وكل مساء : منــاظر الجنود البريطــانيين بخوذاتهم وحرابهم وهم يسرحون ويمرحون فى شــوارع العاصمة الثانية • على أية حال فان الصبى أمين الرافعى ــ الذى ولد مرهف الحس ــ عاش سنواته الأولى ــ متنقلا ــ تبعا التنقلات والده ــ فى كثير من عواصم الأقاليم كان يحس بالكآبة والحزن والألم لما وصلت اليه أحوال البلاد بعد الاحتلال حيث استولى الاحتلال على كل شىء فى البلاد • تأثر الرافعى كما تأثر غيره من الشبان بالظروف القاسية المريرة التى كانت تحيط بالشعب الذى كان يئن كالأسد الجريح ، يعانى آلام المرض والجوع فى قفص حديدى لا يستطيع أن يتحرك فى داخله ، وكان زعماء البلاد وقادتها وكبار مفكريها ــ فيما عدا قلة ضئيلة ــ قد استولى عليهم اليأس القاتل الذى أحالهم الى أحجار صلبة لا تتحرك ولا تحس بل ولا تتنفس حتى لقد خيل للشباب فى تلك الفترة أن يقظة البلاد من رقدتها تكاد تكون من المستحيلات •

غير ان دوام الحال من المحال فالشعوب الاصيلة العريقة لا يمكن للهزيمة مهما تكن شديدة وقاسية وعنيفة ومفاجئة ان تقضى عليها ، قد تسكنها الى حين ، قد تضايقها وتؤلمها بل وتعوقها عن التحرك بعض الوقت ولكنها بعد زوال المفاجأة تعود أقوى مما كانت واكثر قدرة على التحرك مما كانت عليه قبل الهزيمة • لقد بدأ الشعب يفتح عينيه ويتطلع الى ما يجرى حوله ساكنا صامتا فى البداية الى أن عادت اليه قدرته فبدأ يتحرك من جديد ولست أدرى هل هى المصادفة البحتة أم هى الظروف السياسية والاقتصادية والنفسية التى جعلت من أولئك الابنــاء الذين ولدوا قبل الثورة العرابية واثناءها وفى أعقاب الهزيمة كمصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وأمين الرافعي ولطفى السيد وعبد العــزيز فهمى وغيرهم وغيرهم هم الذين يحملون المشاعل فى مطلع القرن العشرين ويصبحون فيما بعد قادة ثورة ١٩١٩ التى قامت بعد ستة وثلاثين عاما من هزيمة الثورة العرابية •

لقد بدأت الظروف تتغير لصالح الشعب وبدأ الرافعي يحس بهذا التغيير في مدرسته الثانوية وكان من بعض صور ذلك التغيير التغنى بحب الوطن واقتناص المناسبات الدينية كهجرة الرسول والمولد النبوى، لاقامة احتفالات ذات مغزى وطني بالاضافة الى تأليف خلايا سرية تضـم بعض الشباب المتفتح للعمل الوطني والبحث عن طريق الخلاص • وخيل للرافعي أن الامل في اليقظة وقد كان الى أمد غير بعيد مستحيلا قــد اصبح اليوم محققا والمستقبل الذى كان الى سنوات قليلة يبدو مظلما قد بدأ يشرق من جديد ، حتى الرأى العام الذى حجبته الهزيمة المفاجئـة وقيدته بل كادت تقتله أخذ يتحرك وتتسع دائرته والزعماء والقادة الذين كتبت عليهم الهزيمة والاحتلال الا يتحركوا بل الا ينطقــوا راحــوا يتهامسون ثم راحوا بعد الهمس يتحاورون ويتكلمون والوزراء أحجار الشطرنج التى لم تكن تحس وجد من بينهم من يستقيل بل من يعلن للناس اسباب استقالته والجيش الذى بالغ المحتلون في اذلاله كما بالغوا في حرمانه من السلاح واختيار ضباطه واحدا واحدا ، أخذ يتململ غيظا وألما ، كما راحت طلائعه الشابة تتلمس طريق الخلاص وتبحث قضايا الوطن في حذر شديد ، والشبيبة المصرية التى عمل المحتلون كل ما يمكن عمله ليقطعوا كل الصلات الثقافية والتاريخية التى تربطهم ببلدهم لغـة أو تاريخا دب فيهم أمل جديد اقلق المستعمر وأزعجه • ويتأثر الرافعي بذلك كله ، وينندفع رغم ضعف صحته حيث كان يشـكو الصرع الذى أضاع عليه بعض سنوات دراسته ، الى ميدان العمل الوطني ليشارك كخطيب في بعض الحفلات المدرسية ثم يشـــترك كمتظاهر في بعض المظاهرات التى سيرها الطلاب في المناسبات الوطنية ويندفع الرافعي أكثر وأكثر في مجال آخر يتلاءم تماما مع ظروفه وسنه اعني مجال القراءة فالرافعي وقد ولد في بيت علم وأدب وشعر ، اتاحت له ظروفه أن يقرأ كثيرا من الكتب الأدبية والفلسفية والاجتماعية والدينية والقراءة عنـد الرافعي كالطعام والشراب والتنفس لا يمكن الاستغناء عنها والقراءة عنده تعنى الاستفادة دائمـا • يقرأ الرافعي كل ما يقع تحت يده من كتب وصحف ، يقرأ بالعربية والفرنسية لخصوم الوطن ولمن يقفون الى جانبه ولا يكتفى الرافعي بالقراءة بل نراه يلخص كل ما يقرأ في كراســات يحتفظ بها الى وقت الحاجة ، ولا تكفيه قراءة الصحف في دار الكتب أو في المقهى الذى تعود أن يذهب اليه كل جمعة هو وشقيقه عبد الرحمن بل ينفق معظم مصروفه اليومى في شراء هذه الصحف التى يقرؤها — كما يقول شقيقه عبد الرحمن — قراءة من يرغب في الاطلاع والاستفادة معا وتؤهله كثرة قراءاته واستعداده ليكون كاتبا ، وكاتبا قديرا •

بعد أن تخرج أمين الرافعي من المدرسة الثانوية التحق بمدرسة الحقوق الخديوية عام ١٩٠٥ ، وانضم في الوقت نفسه الى هيئة تحرير صحيفة « اللواء » باعتبارها صحيفته المفضلة التى تعبر بصدق عن احلامه وآماله ، ومضى فى دراسته ، كما يمضى الطلاب المتفوقون الحريصون دائما على الحصول على أعلى الدرجات · وكان فى الوقت ذاته حريصا على قراءة ما يقع تحت يده من صحف ومجلات وحريصا على أن يشهد باستمرار الندوات التى كانت تعقد فى « اللواء » و « المؤيد » والتى كان يتحدث فيها مصطفى كامل ، ومحمد فريد وأحمد لطفى وعمر لطفى، ولم يكن الشباب وقتئذ يحضر هذه الندوات كمستمع فقط بل كان يناقش ويجادل ويغذى آراءه الحرة بكل صراحة وقوة اذ كانت هذه الندوات مليئة بالحركة والنشاط : مرة كان الأستاذ ابراهيم الهلباوى يحاضر في احدى هذه الندوات ، والهلباوى هو محامي الاحتلال في قضية دنشواى ورأى الشباب ومن بينهم أمين انه لابد من التعبير عن رأيهم فى تصرفات الهلباوى فذهب عديد منهم الى مكان المحاضرة بدار « الجريدة » وجلسوا في الصفوف الأولى والصفوف الأخيرة وما كاد المحاضر يجلس الى منصة الخطابة حتى أطلق الشباب أسرابا من الحمام اشارة الى حادثة دنشواى التي كان سببها صيد الحمام ·

وكان الرافعي يتحدث فى كثير من هذه الندوات بأسلوب شيق ، كما كان يحبذ الاستماع وقد أتاحت له تلك الندوات فرص التعرف الى كثير من الشخصيات السياسية والصحفية ولم تكن مدرسة الحقوق التى أصبح الرافعي بعد فترة قصيرة من أبرز طلابها مدرسة عالية عادية وحسب بل كانت فى هذه المرحلة محور كثير من الحركات السياسية والوطنية · ولما كان الرافعى صاحب قلم وصاحب حظوة لدى مصطفى كامل « صاحب اللواء » وله علاقات وثيقة بكثير من الأقطاب فقد أصبح من الزعماء البارزين فى المدرسة وفى كثير من المناسبات كان يقود طلابها : وكانت مدرسة الحقوق تقود بدورها المدارس العالية والثانوية والابتدائية : ففى عام ١٩٠٦ ــ مثلا ــ وقع اضراب بمدرسة الحقوق احتجاجا على بعض القرارات التى أصدرها مستر أرشيبولد نائب ناظر المدرسة بخصوص عقاب الطلبة الذين يتخلفون عن الحضور ، وحرمانهم من الدرس والإمتحانات بل من التوظف فى الحكومة وكان أمين الرافعى على رأس اللجنة التى ألفت لادارة حركة الاضراب الذى استمر فترة طويلة وكان هو الذى يتولى صياغة البيانات والمنشورات التى تصدر باسم الطلاب وتوزع عليهم أو تنشر فى الصحف ، وقد بذل اللورد كرومر ــ رجل الاستعمار العتيد ــ جهودا مضنية لافشال هذا الاضراب كما بذل جهودا شاقة أخرى لتفتيت وحدة الطلبة بالدس

والاغراء غير أن كل هذه الجهود فشلت ونجح الطلاب فى تحقيق اهدافهم من الاضراب ·

ولما كان الشباب المصرى المثقف طليعة العاملين فى الحقل الوطنى، فقد رأى قادة الحركة الوطنية ضم جهود هؤلاء الشباب فى ناد يجمع بين طلاب المدارس العليا وخريجيها فانشىء نادى المدارس العليا فى أبريل ١٩٠٦ وانتخب امين الرافعى عضوا فى مجلس ادارته · وبعد تخرجه فى المدرسة انتخب سكرتيرا للنادى وظل انتخابه يتجدد كل عام حتى ١٩١٤ عندما اغلقت السلطات العسكرية البريطانية النادى وباعت أثاثه· ولم يكن نادى المدارس العليا محورا للنشاط السياسى فحسب ، بل كان محورا للنشاط الاجتماعى والثقافى أيضا · ففى هذا النادى انشئت جمعية رعاية الاطفال وفى قاعاته اجتمعت لجنة ادارة الجامعة المصرية وولدت فكرة انشاء مدارس الشعب ومشروع النقابة الزراعية ·· الخ، وكان نادى المدارس العليا الى جانب ذلك معهدا اخلاقيا يروض الشباب على الأخلاق الطيبة ، فقد انفرد دون غيره من الأندية بتحريم لعب القمار وكذلك تحريم المسكرات : وقد ذكر الرافعى فى خطبة ألقاها بمناسبة عيد تأسيس النادى ، ان النادى أقيم على أساسين متينين هما الاعتماد على أنفسنا ومساعدة الامة لنا ، فلم تتقوض دعائمه بل أخذ يقطع سنيه الاولى ثابت القدم عزيز الجانب ، لقد كنا متخوفين وجلين عند تأسيس النادى ولكن بفضل اعتمادنا على أنفسنا ومساعدة الأمة لنا ذهب عنا الخوف والحزن ·· لقد سقيناه ماء الاخلاص وسقيناه ماء العمل المؤذن بالثمر فكان مثله كمثل أرض هامدة أنزل الله عليها الماء فاهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج » ·

على ان نشاط الرافعى فى نادى المدارس العليا وفى مدرسة الحقوق لم يمنعه من مزاولة نشاط آخر محبب الى قلبه هو النشاط الصحفى ·

الباب الثالث

أمين الرافعي طالباً، وكاتباً

قد تكون الكلمة ذات تأثير بالغ فى حياة الجماهير تنير أمامها الطريق ، وتقودها الى الخير ، وتمنعها من الوقوع فى الشر ، وتصل بها ــ أحيانا ــ فى النهاية الى التقدم والتحرر والانطلاق ·

والكلمة التى تستطيع تحقيق هذه الغايات هى الكلمة الحرة الشريفة المؤمنة ، وليس صحيحا أن حرية الكلمة مطلقة دائما فهى مرتبطة بمصالح الجماهير ومستقبلها ·

وهى فى الوقت ذاته مرتبطة بحريات الآخرين ·

فالمجتمع لا يحترم حريتك اذا لم تحترم حرية غيرك ·

والمجتمع لن يدافع عن حريتك اذا انتهكت أنت حرية الآخرين ·

ومنذ بدأت البشرية تخط السطور الأولى من تاريخها ، والناس يقدسون الكلمة الحرة ويرون فيها أملهم ·

وكلما بالغ المستبدون فى محاولاتهم للتضييق من حرية الكلمة ، كلما بالغ أصحابها ــ وبالغ الناس معهم ــ فى التمسك بها والدفاع عنها ·

وليس صحيحا ــ أيضا ــ أن شرف الكلمة يتعلق بما فيها من خطأ أو صواب ، فالوقوع فى الخطأ أمر عارض يقع فيه الناس فى كل زمان ومكان ·

ان شرف الكلمة ــ فى رأيى ــ متعلق بما فيها من صدق ، واخلاص·

والايمان بالكلمة ، لا يتطلب الايمان بما جاء فيها ولا الدفاع عنها وحسب بل يقتضى أيضا العمل بما جاء فيها فليس عسيرا أن نؤمن بالمثل

العليا وأن تدافع عنها بل ان العسير هو العمل بهذه المثل والتقيد بما جاء فيهـــا ٠

ولهـذا كانت الكلمة المكتوبة . الحرة الشريفة النابعة عن ايمـان صاحبها بها وعن تطبيقه لما جاء فيها ، أقوى من الرصاص والقنابل ، لأن الرصاص والقنابل لا تنفجر الا مرة واحدة بينما الكلمة الشريفة المؤمنة تنفجر باستمرار وعلى مدى العصور ٠

وربما كان هذا سر عظمة الصحافة وقوتها ٠

واذا كان التاريخ قد عرف صحافة المبدأ والعقيدة والراى فقد عرف أيضا صحافة الأفاعي والقراصنة ، ومعامل الأكاذيب وأبواق المفتريات . وأدوات التشهير ، وكما وجد حملة الأقلام الذين يقفون فى معسكر الحرية. والحق ، متحملين كل ضغط وارهاب ، وجد كذلك من حملة الأقلام من باعوا أنفسهم ــ بثمن بخس ــ للشيطان ، والعبودية والاستغلال ٠

وسواء تغلبت الكلمة الحرة الشريفة المؤمنة على الكلمة الرخيصة الذليلة المدفوعة أم تراجعت فان للكلمة الأولى سحرها ومجدها ، وكيانها وقد بقيت معالم الصحافة الحرة ــ دائما وأبدا ــ أبرز معالم التاريخ ٠

ان أمجاد الأمم لا تقاس ، بقدر ما شيدت من طرق ومو ا نومنائر . ومؤسسات بل بقدر ما تمتعت به صحفها من حرية ، وبقدر ما امتاز به كتابها من شرف وايمان ٠

ولن تتباهى الأمم ــ فقط ــ بالمعالم التاريخية والبرلمانات الكبيرة ذات القباب العالية ٠ بل انها لتتباهى فى الوقت نفسه بصحفها التى تغذى الحركات التحررية وتؤثر فيها وتتأثر بها ٠

ان الصحف ــ في جميع العصور ، وفى كل البلدان ــ ليست أداة ترف وفضول بل هى أداة بناء وتشييد ٠

وهى ليست وسيلة لتضييع الوقت بل هى وسيلة لصنع الانسان ٠

وغالبية الثورات ــ ان لم تكن كلها ــ من صنع الصحف ٠ فان الصحف على الأقل تقوم بالدور الذى يقوم به سلاح المدفعية فى دك حصون العدو ، قبل الهجوم الأخير على معاقله ٠

ان جورج واشنطن ــ مثلا ــ لم يشرع سيفه ــ كما يقول كوشفال كليرنى ــ الا للدفاع عن ثورة كانت قد نمت فى الأفكار أما تكوين هذه الأفكار وتحطيم القيود وتبصير الشعب بحقوقه وايقاظ وعيه بمستقبل

مستقل عن انجلترا وخلق روح أمريكية وطنية فكانت كلها من أعمال الصحافة » ٠

وكل الشعوب التي كافحت وناضلت من أجل الحصول على حريتها واستقلالها ٠

وكل الشعوب التي تمكنت من اعلان ارادتها وصنع نفسها بنفسها، كانت تعتمد أول ما تعتمد في معاركها على صحافة حرة مؤمنة شريفة يعمل في ميدانها أحرار شرفاء ، يقدسون الكلمة ويؤمنون بحريتها وشرفها ٠

وشعب مصر ، وهو من أعرق شعوب العالم حضارة وتقدما ، وأقدرهم على التأثر بالحركات التحررية والتأثير فيها ، اعتمد في تاريخه الحديث على الكلمة الحرة المؤمنة الشريفة النزيهة التى هدته ـ يوم أن ضلت به السفينة ـ الى سواء السبيل ٠

والتى فتحت أمامه ـ عندما تكاثر عليه الأعداء ـ الطريق الى النصر ، والتحرر والانطلاق ٠

كانت صحافتنا خلال المائة والخمسين عاما الأخيرة السلاح الذى دك حصون الظلم والبغى التى شيدها ، وبالغ فى تحصينها اسماعيل ٠

كانت المنارات التى أضاءت لأبناء مصر الطريق عندما التقى خصوم مصر من كبريات الدول الأوروبية على تقييد حريتها ومحاولة القضاء عليها ٠

ثم كانت فى الوقت نفسه الجيش القوى العنيد ، الذى لم ينهزم فى أى معركة ، وان اضطر الى التوارى عن الأنظار بعض الوقت ٠٠

صحافتنا هذه كانت الوعاء الذى حفظ لنا وثائق تاريخنا والسجل الذى أبقى على الدهر طول هذه الفترة القصيرة من حياة شعبنا كل أمجادنا وانتصاراتنا ٠

لقد سجلت الخير كما سجلت الشر ٠

حاربت العدوان كما حاربت الاحتلال والاستغلال ، سعت ـ كلما وسعها الجهد ـ لتمهيد الطريق الى الحرية والى الاستقلال ٠

سارت فى الغالب مع الشعب فى أيامه السود وأيامه البيض ٠

تسرع الخطا ان هو أسرع ولا تبطىء فى السير ، ان هو أبطأ ٠

وفى أحيان كثيرة كانت تسبقه ولا تتخلف عن مسيرته الا بقوة السلاح ٠٠

وبقى منهـا ما وقف مع الشعب ، وما عبـر عن ارادته الحرة ، وما أخلص فى حمل الأمانة وأداء الرسالة ·

واختفى منها ـ مهما جمع أصحابها من أموال وما حصلوا عليه من نفوذ ـ ما اختلف مع الشعب وما وقف ضد مصالحه وأهدافه ·

لقد استطاعت صحافتنا ـ فى مستهل حياتها ـ أن تقوم بأدوار خطيرة فى النهوض ببلدنا وفى تطوير شعبنا ، واستطاعت فى الوقت نفسه أن تلعب فى حياة الجماهير أروع الأدوار ·

شاركت صحافتنا ـ منذ بداية ظهورها ـ فى كل قضايا الشعب ·

وتحملت ـ كما تحملت كل أدوات الكفاح والنضـال الشعبى ـ الكثير من التضحيات ، واذا كانت أقلية ضئيلة من صحفنا ، تنتسب زورا وعدوانا الى بلدنا ، قد وقفت فى فترة من فترات التاريخ ـ طالت أم قصرت ـ الى جانب المستعمر ، تسبح بحمده وتمجد عدوانه وتتمسح بعتباته وتنشر أكاذيبه وترهاته ، من أجل أن تعيش على فتاته . فحسبنا ان هذه كانت من القلة والضآلة الى الحد الذى جعلها لا تستطيع وقف عجلة التاريخ ·

وحسبنا فى الوقت نفسه ان غالبية صحفنا قد رفضت أن تداس حريتها بالأقدام ·

كما رفضت أن تشترى بالأصفر الرنان ·

وتحملت كل ما يمكن أن تتحمله الأقلام الشريفة من تضحيات جسام بايمان ثابت واخلاص قوى وصبر دائم وقدرة فائقة ·

ولم تنجح وسائل الضغط والارهاب كالتعطيل والمصادرة والسجن والاعتقال والتشريد فى الحيلولة بين هذه الصحافة الحرة ورسالتها وبين هؤلاء الصحفيين الأحرار ، وبين أداء دورهم الطليعى فى تحرير الشعب واستقلاله ·

وقد استطاعت صحفنا رغم وسائل الارهاب والضغط والعنت أن تكون حلقة الاتصال بالعالم الخارجى ، فتنقل ثقافاته الجديدة وفلسفاته الحديثة ·

كما استطاعت أن تنقل الى الشعب أصدق الأنبـاء عن الحركات التى قامت فى أوروبا وأمريكا وآسيا ·

ولا ينكر مؤرخ منصف الدور الذى قامت به الوقائع المصرية وخاصة

بعد أن انتقلت أمورها الى رائد الفكر العربى ، الحر رفاعة رافع الطهطاوى (يناير ١٨٤٢) وعندما رأس ، تحريرها الشيخ محمد عبده ·

ولا ينكر مؤرخ منصف أيضا الدور الذى قامت به صحيفة « يعسوب النخل » التى أنشأتها الحكومة المصرية لتعالج بحرية بغض مشاكل الشعب والتى أتاحت فرصة العمل بالصحافة للمرأة العربية فكانت القابلة « جميلة تمرهان » تكتب فيها مقالات طبية ·

وقد عالجت هذه الصحيفة ــ وكان شعارها « يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس » ــ الموضوعات العلمية بأسلوب مبسط يدركه أى قارئ عادى ·

وكانت الصحافة الشعبية الرسمية ممثلة فى صحيفة «وادى النيل» ·

والتى أصدرها عبد الله أبو السعود بمعونة الخديو اسماعيل ·

ثم كانت الصحافة الشعبية الخالصة ممثلة فى « نزهة الأفكار » التى أصدرها (١٨٦٩) ابراهيم المويلحى ومحمد بك عثمان جلال والتى وئدت بسرعة بايعاز من ناظر حربية اسماعيل ، لانها انتقدت بعض الشئون الخاصة بالجيش المصرى ·

واذا كانت جريدة « وادى النيل » لم تستمر طويلا ، رغم مساعدة الخديو اسماعيل لصاحبها ، ورغم تلمذة ، عبد الله أبو السعود على يد رفاعة رافع الطهطاوى ، ورغم درايته بالفنون الصحفية الجديدة · فان « نزهة الأفكار » راحت شهيدة الواجب والحرية واندفاع صاحبها فى فهم الحرية الصحفية وانخداعه فى أحاديث اسماعيل عن التحرر والانطلاق ·

واذا كانت ثالثتهما ــ روضة الأخبار ــ التى أصدرها (١٨٧٥) محمد أنس بن عبد الله أبو السعود لم تستطع أن تعمر هى الأخرى طويلا ، رغم اعانة الخديو لها ورغم سماحه بأن تترجم موضوعات جريدة « ليفانت هيرالد » التى كان يصـــدرها فى القسطنطينية لحسابه ، فان صحيفة كالأهرام ، استطاعت بلباقة صاحبيها ، وذكائهما أن تقاوم العواصف وتصمد أمام بطش اسماعيل ·

لقد اتخذ الخديو اسماعيل الحاكم المستبد ، المسرف بل المغرق فى الاستبداد والاسراف من الصحافة ومن البرلمان أدوات لتقوية نفوذه الشخصى ولحمـــايته من التـــدخل الأجنبى ، اذ راح ينشئ الصـــحف ويعينها ويوفر لأصحابها كل أسباب الغنى والثراء ، ويتيح لهم حرية الكتابة ، والنقد ، والهجوم حتى اذا ما تطرقت واحدة من هذه الصحف الى ما يشتم منه انتقاده شخصيا قطع عنها المعونة فى البداية · ·

فاذا ما استمرت فى خطتها قضى عليها بالتعطيل .

فاذا استمرت فى النقد حكم عليها بالاغلاق بصفة نهائية .

واذا كانت صحافتنا قد نجحت فى تطوير هذه الفترة من الحياة المصرية ونجحت فى أن تصبح بحق لسان الحركة الوطنية الناطق وجعلت لتلك الحركة – كما يقول الخديو اسماعيل – سلطة خلع الملوك وتولية السلاطين فانها – أى الصحافة – لم تنس حقوقها والتزاماتها الأخرى .

عالجت بعضها – مرآة الشرق مثلا – المسائل الاجتماعية والسياسية فى الخارج فناقشت المذاهب السياسية فى روسيا كالسوسياليست والنهاليست وفصلت – كما يقول الدكتور ابراهيم عبده فى كتابه « تطور الصحافة المصرية » – أساليبهم وأغراضهم فى أكثر من مقال .

وعقبت على ذلك بأن ظهور مثل مذهب الكوميون مرجعه ظلم الرأى العام كما حملت على قيصر روسيا الظالم المستبد .

وصحافتنا – كما يقول جمال الدين الأفغانى – قد أثبتت أنها صحافة رأى يناضل عنه وذلك ما تفسره لنا كثرة ما تعرضت له هذه الصحافة من أذى الحكومات على اختلافها اذ بطش بها الحكام الذين رأوا فيها أداة خطيرة فى الذود عن حقوق الشعب .

وقد كان لحرية الكتابة – كما يقول الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » – فضل كبير فى اثارة البصائر والأفكار وتوجيه الأنظار الى العناية بشئون البلاد العامة واتقاء الأعمال الضارة التى تصدر عن الحكومة فكانت أداة لظهور حرية الآراء السياسية ولها الفضل فى نشر العلوم والمعارف وتهذيب لغة الكتابة وتركيز أساليب الانشاء فكانت من هذه الناحية من عوامل نهضة الانقلاب فى العصر الحديث .

وقد استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد فى عهد توفيق باشا ثم فى عهد رياض باشا .

واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة لانذار الصحف أو تعطيلها ففى عهد الوزارة التى رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة « مرآة الشرق » لمدة شهر وأنذرت جريدة « التجارة » ثم عطلت جريدة « الشرق » لمدة خمسة أشهر لانها « اعتادت الدخول فيما لا يعنيها » ونشرت « مطالعات سخيفة مخترعة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها » .

وفى عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا « مصر » و « التجارة » لنشرهما مقالات عدتها الحكومة « غير معتدلة تخدش الأذهان » .

ثم عطلت تعطيلا نهائيا .. لاصرارهما على خطة المعارضة .

وأنذرت جريدة « مصر الفتاة » لطعنها على الحكومة لمناسبة الكلام عن اختصاصات المراقبين الماليين .

ثم عطلت تعطيلا نهائيا لنشرها مقالات وأخبار عدتها الحكومة مهيجة للخواطر والأفكار .

ومنعت جرائد « النحلة » و « أبو نضارة » ثم « أبو صفارة » و « القاهرة » و « الشرق » من دخول القطر المصرى .

وأنذرت جريدة « الاسكندرية » ثم عطلت شهرا وعطلت جريدة « المحروسة » لمدة خمسة عشر يوما .

ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية بل تناول الصحف الأوروبية فعطلت جريدة « الريفورم » تعطيلا نهائيا .

وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة للأفكار وأنذرت جريدة « الفارد الكسندرى » !

« فالصحف المعارضة وما كانت تبثه من الأفكار من روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور وما لقيته من الاضطهاد ، كل ذلك كان من الأسباب الممهدة للثورة والمحرضة عليها » .

وقد انطلقت الصحف العربية أثناء الثورة العرابية ، فوقفت مع الثورة الى أبعد الحدود بل اشتركت فى الثورة الى أبعد الحدود .

كتب حسن الشمسى فى صحيفة « المفيد » يقول : ان دور صحيفتنا سينتهى يوم يقال فيه تنبه العاقل وتعلم الجاهل وغلت يد العادى وردت الحقوق لذويها وسلمت الأرض لبنيها » .

ويكتب عبد الله النديم — فى « التنكيت والتبكيت » التى أصدرها فى ٦ يونية ١٨٨١ موجها كلامه الى الأغنياء والرأسماليين قائلا : تعال فانظر الى سلم رفعتك ومعدن حياتك ونبع ثروتك ، أخيك — أستغفر الله — خادمك الفلاح .

انظر الى ثوبك المهلهل « والبدته » التى لا تستر « نافوخه » ، ورغيفه الذى لاتكسره قوتك ، «ومشه» الذى تعاف النظر اليه ، وارقبه وهو يسقى الزرع والطين الى فخذيه والشمس تشوى وجهه وجسمه .

يقطع يومه فى عذاب وعمل .

وهو صاحب الفضل عليك ، وأنت لا تعامله الا بيد الاهانة ولسان السب ، مستقبحا صورة عنونت بفلاح » .

يصدر عبد الله النديم - فى ٦ يونية ١٨٨١ - صحيفة « التنكيت والتبكيت » لتشترك فى التمهيد لثورة ١٨٨١ ثم يطلب منه عرابى أن يسميها « الطائف » لانه يتمنى أن تطوف العالم .

وتصبح « الطائف » السجل الحى للثورة العرابية ، تمتلىء بالآراء الحرة ، والصرخات المدوية التى تحث على الجهاد المستمر ، والنضال من أجل المبادىء الحرة ، ومن أجل الحياة الحرة الكريمة .

وعند اشتداد القتال ، ينتقل عبد الله النديم بصحيفته الى الميدان يصدرها فى أربع صفحات ثم صفحتين وأخيرا فى صفحة واحدة .

وتصبح الطائف هى مصدر كل ما يكتب فى جميع الصحف العربية والأجنبية عن القتال الدائر بين الانجليز والمصريين .

ولم تبق سلطات الاحتلال البريطانى بعد أن سيطرت على كل شىء فى مصر الا على الصحف التى لا تجيد الا التلون فمثلا صحيفة « الوطن » التى كتبت كثيرا عن الحرية والدستور والاستقلال أيام الثورة العرابية :

افتخرت بعد الاحتلال (فى ٩ ، ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢) بأنها وحدها دون غيرها من الصحف قد دافعت عن سياسة انجلترا .

ونشرت مآثر الانجليز ومكارم أخلاقهم .

ولما اشتد كرب تلك الفئة الباغية كنا نتمنى لو أتت دولة البرابرة لتنقذنا من مخالبهم .

فما بالك بدولة بريطانيا المتمدينة المشهورة بحسن السياسة ومزيد الكياسة ودهاء الرجال وسداد الأعمال .

فهل يظن أن نقابل معروفها بالغمط والكفران » .

والأهرام التى وقفت فى نهاية الثورة العرابية الى جانب الخديو حصلت بعد الاحتلال البريطانى من التعويضات على ١٩٠ ألف فرنك .

وعادت الى الظهور فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ محلية صدرها بصورة كبيرة للجنرال ولسلى مادحة الخديو « وسعادتلو سلطان باشا » مطلقة لفظ « العاصى » على « أحمد عرابى » .

وفى ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٢ حلت الأهرام صدرها للمرة الثانية بصورة كبيرة للجنرال ولسلى وحديث معه قال فيه : « انه يحق لسوى هذا القطر أن يحسد مصر على خديويها طاهر الذيل الشريف الغاية » .

وقال ولسلى عن شريف باشا ورياض باشا انهما نبيهان وطنيان حقيقيان .

وكانت سلطات الاحتلال قد ألغت « الطائف » ثم عادت فألغت صحيفة « الزمان » .

كما ألغت صحيفة « السفير » لأن صاحبها من أنصار عرابى .

ولذلك فلم يبق فى الميدان الا صحف الانحناء للعاصفة والتجاوب معها ، والاندفاع فى تمجيد القادم الجديد ، بل التسابق فى ميدان التأييد المطلق .

على أن هذا الموقف الذى وقفته الأهرام فى أعقاب الاحتلال لم يستمر طويلا .

فقبل نهاية عام ١٨٨٣ بدأت تقلل من تأييدها وتمجيدها .

ومع مطلع عام ١٨٨٤ انحازت الى جانب المعادين للحكومة ولعل ذلك راجع الى علاقتها بشريف باشا واستقالته من الوزارة .

ورأى كرومر الذى كان يعتمد اعتمادا بالغا فى تدعيم نظام حكمه لا على ما تنشره الصحف فى مصر عنه بل على ما تنشره الصحف فى بريطانيا ، بصورة خاصة والصحف الأوروبية بصورة عامة : رأى أن يحارب الصحافة بالصحافة .

فأوعز الى «يعقوب صروف» و «فارس نمر» و «شاهين مكاريوس» بالتقدم بطلب للحكومة للترخيص لهم بصفتهم مصريين باصدار صحيفة « المقطم » .

وصدر العدد الأول فى ابريل ١٨٨٨ وأصبحت المقطم بعد مدة قليلة من الزمن واسعة الانتشار مرهوبة الجانب لأن دار المعتمد البريطانى كانت تسندها باستمرار .

حتى لقد كانت تهاجم الخديو فى جرأة ووقاحة عندما يريد المعتمد البريطانى أن يشتمه عن طريق غير مباشر .

وأصبحت « المقطم » المتحدث الرسمى باسم الاحتلال ، تسبح بحمده كل صباح ، لا ترى فى الكون الا كرومر والجيش البريطانى حاميا .

ورأى لطيف سليم باشا وحسن باشا عاصم وابراهيم الهلباوى بك ضرورة انشاء صحيفة « مصرية صميمة » تحارب الاحتلال وتعلن أخطاءه في رفق وهوادة ، وعرض هؤلاء الفكرة على رياض باشا رئيس الوزراء ، الذى طالما احتقرته « المقطم » ، وسفهت آراءه فرحب بالفكرة ومدها بالمساعدة فصدرت « المؤيد » في أول ديسمبر ١٨٨٩ لصاحبيها « على يوسف » و « أحمد ماضى » ٠

وكانت سياستها كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « مصر والسودان » وطنية اسلامية ، مع ولاء لرياض باشا ٠

والذى فتح الباب أمام الصحافة الوطنية الحرة ، لكى ترفع رأسها بعد الاحتلال وتقوم بواجبها تجاه المحتل « جريدة العروة الوثقى » التى أصدرها – فى باريس – الامامان الأفغانى ومحمد عبده فى ١٣ مارس ١٨٨٤ ٠

وكذلك صحيفة « الأستاذ » التى أصدرها فى ٢٣ أغسطس ١٨٩٢ عبد الله النديم ٠

ومن الصحف التى لعبت دورا هاما فى مقاومة الاحتلال تلك التى كان يصدرها فى الخارج «يعقوب بن صنوع» وعلى رأسها صحيفة «أبو نضارة» وكذلك صحيفة « حمارة منيتى » التى صدرت فى عام ١٨٩٣ ، وصحيفة « مصباح الشرق » التى أصدرها ابراهيم المويلحى فى ١٤ ابريل ١٨٩٨ ٠

وكان المويلحى أول من نادى فى صحيفته بانشاء مجلس تأديب لأفراد الأسرة الحاكمة فى مصر ٠

وأول من نادى بابطال عادة « القواصين » الذين كانوا يجرون حفاة أمام عربات القناصل والأعيان والوزراء ٠٠

ومهما تكن الظروف التى واكبت تطور الصحافة المصرية فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين الا أنها – فى الغالب – كانت معبرة عن التغيير الذى ظهرت ملامحه فى المجتمع المصرى منذ وفاة الخديو توفيق (١٨٩٢) وتولية ابنه الخديو عباس حلمى الثانى ٠

ولقد استطاعت الصحافة المصرية رغم ظروفها الخاصة ورغم الوسائل التى استخدمت للضغط عليها أن تساهم مساهمة كبيرة فى خلق رأى عام مستنير كانت له قوته فيما بعد ٠

ولقد انفردت صحفنا – فى تلك الفترة – بميزة قل أن يشهدها

تاريخ الصحافة فى أى بلد آخر . ذلك أن الصحف اليومية الكبرى التى سيطرت على الرأى العام فى تلك الفترة ، كانت التجمعات الأولى للأحزاب الثلاثة ، التى نشأت فى مصر .

ويروى الخديو عباس حلمى الثانى فى مذكراته أنه هو الذى دعا الشيخ على يوسف لاصدار المؤيد لانه كان يود أن تكون له صحيفة قادرة على أن تنبه الشعب المصرى وتقوده شيئا فشيئا الى ادراك أكثر وضوحا لكلمة الوطن وواجبات المواطن .

وقد أصدرت شركة « المؤيد » مجلة أسبوعية باللغة العربية وأخرى بالفرنسية ، وقد انبثق « حزب الاصلاح » على المبادىء الدستورية عن « جريدة المؤيد » فى ٢٢ نوفمبر ١٩٠٧ .

واختير لرئاسته الشيخ على يوسف صاحب الجريدة ورئيس تحريرها .

وقد كان الحزب صريحا فى اعلان مبادئه التى جاء فيها : تأييد السلطة الخديوية والاعتماد على الوعود والتصريحات التى أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلالها القطر المصرى ومطالبتها بتحقيق هذه الوعود والمطالبة بمجلس نيابى مصرى .

وأن يكون التعليم الابتدائى عاما ومجانيا .

وأن تكون اللغة العربية لغة العلم فى جميع المدارس المصرية .

وقد أصدر مصطفى كامل بعد أن ضاقت « الأهرام » و « المؤيد » بمقالاته الوطنية جريدة « اللواء » فى ٢ يناير ١٩٠٠ وكتب فى افتتاحية العدد الأول :

ان خطتنا فى جريدتنا الحكمة والاعتدال والحكم على الأشياء حكما صادقا والسعى وراء الاتحاد والانفاق بين المصريين .

« العمل على تربية مصر أحسن تربية وطنية .

وترقية الصناعات والتجارة واجلال كل من يعمل عملا مفيدا للوطن والأمة والدولة واجتناب الشتائم والشخصيات اجتنابا تاما » .

ولم تكن « اللواء » صحيفة سياسية فحسب بل كانت جريدة جامعة تجد فيها الخبر الصادق والتوجيه السليم والاهتمام الزائد بالشئون الدولية وخاصة ما يتعلق بأوروبا والشرق والاسلام .

وقد نادى « اللواء » فى أكثر من مرة بالاهتمام بتعليم المرأة المصرية الجديدة وانقاذ الفلاح من الظلم الواقع عليه ·

وقد اتصل « اللواء » بصحافة أوروبا اتصالا وثيقا : أوفد مثلا مصطفى كامل أحد محررى « اللواء » — سيد أفندى على — فى بعثة صحفية ليتلقى علوم الصحافة فى « مدرسة العلوم السياسية » بباريس ·

وعندما زار « سيد أفندى على » جريدة « الطان » استقبله رئيس تحريرها قائلا : لقد كلمنى رئيسك أن ألحقك بمدرستى العلوم أو الصحافة ، ومن رأيى أن تدخل المدرسة الأولى ، فاذا أتممت العلوم السياسية فعد الى مصر وتعلم الصحافة فى مدرستها الكبرى مدرسة اللواء التى يديرها مصطفى كامل باشا » · وقد اتفق مصطفى كامل مع جريدة الفيجارو — أكبر الصحف الفرنسية — على أن ينشر مقالات الكاتب الفرنسى الكبير بيير لوتى فى الصحيفتين المصريتين : «ليتندار اجيبسيان» و « ذى اجيبشيان استاندرد » فى نفس الوقت الذى تنشرها الفيجارو ·

ويعتبر هذا الاتفاق من الأعمال الصحفية البارزة ·

وكان مصطفى كامل قد أصدر — ورفاقه — صحيفتى ليتندار اجيبسيان ، وذى اجيبشيان استاندرد وألحق بهما كثيرا من الكتاب والصحفيين ذوى السمعة الدولية الطيبة كما عين لهما مراسلين فى باريس ولندن وبقية العواصم الأوروبية ·

وقد ذكر مصطفى كامل فى العدد الأول من صحيفة ليتندار اجيبسيان (٢ مارس ١٩٠٧) « ان القصد من تأسيس الجريدتين احاطة العالم المتمدين وكافة الذين يهتمون بشئون مصر بخطتنا الوطنية . ان كل ما نريده هو أن تنال مصر حريتها واستقلالها » ·

وقد روى الأستاذ أحمد لطفى السيد فى قصة حياته أن فكرة انشاء صحيفة « الجريدة » ولدت فى أعقاب حادث العقبة الذى تجلت فيه النوايا الاستعمارية تجاه مصر ، وأنه تحدث بشأنها مع محمد محمود باشا وكان وقتئذ سكرتيرا لمستشار نظارة الداخلية ·

« وقد رأينا أن تكون هذه الجريدة ملكا لشركة من الأعيان أصحاب المصالح الحقيقية الذين كان يصفهم اللورد كرومر وغيره من الانجليز بأنهم راضون عن الاحتلال ساكتون عن حقوق الأمة وأن الحركة المعارضة للاحتلال انما يقوم بها من ليس له مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان الأفندية والباشوات الأتراك وانه قد تحدث فى هذا الموضوع فى فندق

الكونتيننتال ، عندما دعا أصدقاءه محمد محمود وعمر سلطان وأحمد حجازى ومحمود عبد الغفار ٠

وقد صدر العدد الأول من الجريدة فى ٩ مارس ١٩٠٧ وهو يوافق اليوم التاسع لخروج اللورد كرومر من مصر ٠

وأعلن رئيس تحرير الجريدة انها صحيفة مصرية شعارها : الاعتدال الصريح ومراميها ارشاد الأمة المصرية الى أسباب الرقى الصحيح والحض على الأخذ بها واخلاص النصح للحكومة والأمة » ٠

وقد أنشىء حزب الأمة من كبار المساهمين فى شركة « الجريدة » ٠ وقد أعطى الحزب لنفسه لقب أصحاب المصالح الحقيقية للبلاد ٠

« وكان رئيس الحزب محمود سليمان باشا ووكيلاه حسن عبد الرازق باشا الكبير وعلى شعراوى باشا وسكرتيره العام أحمد لطفى السيد بك » ويقول الخديو عباس فى مذكراته : فى سنة ١٩٠٧ نهض لمحاربة الحزب الوطنى حزب لاخفاء فى أنه يتلقى الوحى من اللورد كرومر ، ويغلب على الاحتمال أن يكون خاضعا لأوامره » ٠

وكان ذلك « حزب الأمة » الذى أسسه محمود سليمان باشا ٠

واذا كانت صحيفة « المؤيد » هى التجمع الذى انبثق عنه « حزب الاصلاح » على المبادىء الدستورية واذا كانت صحيفة « الجريدة » هى التجمع الذى انبثق عنه «حزب الأمة» فان «اللواء» كان التجمع الذى خرج منه الحزب الوطنى ٠ كتب مصطفى كامل الى مدام جولييت آدم ــ الكاتبة الفرنسية الكبيرة ــ يشرح لها الظروف التى أدت الى انشاء حزبى الاصلاح والأمة والضرورة التى تفرض ظهور حزب وطنى ــ بالرغم من ايمانه بأن فى تعدد الأحزاب حربا أهلية لا مندوحة عنها ، حربا ــ كما قال مصطفى بالحرف الواحد ــ « تعيق ولو الى حين ما نرمى اليه من حرية واستقلال وتقوى الى حد كبير مركز المحتل لبلادنا » ٠

ويقول مصطفى كامل فى خطبته التى ألقاها فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى(٢٧ ديسمبر ١٩٠٧)قبل وفاته بما يقرب من شهر ونصف: اننا لسنا حزبا سياسيا فقط بل نحن قبل كل شىء حزب حياة للأمة ولجميع المصريين ، ولست أقصد بالمصرى الذى يقيم فى المدائن يجد ويعمل بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذى قضى القرون وهو يعتقد أنه ملك للحاكم ومتاع لا ارادة له » ٠

وقد كان أمين الرافعى ممن تتلمذوا على يد مصطفى كامل فى جريدة « اللواء » أهم هذه الجرائد وأكثرها شعبية ونفوذا وازدهارا :

يقول الأستاذ أحمد حلمي المحرر الأول « للواء » وخير من كتب عن مأساة دنشواى :

عرفت « أمين الرافعى » وهو طالب بمدرسة الحقوق فكان أول قبس ظهر من شعاع ذكائه تلك المقالات الممتعة التى كان يكتبها عن حيــاة جاريبالدى وأعمال ذلك الوطنى الايطالى العظيم .

وكنت أجعل لها أظهر مكان فى «اللواء» لانها تقع فى نفسى موقع الزلال فى فم الصادى وقت القائلة ويظهر أنه كان يكتب عن جاريبالدى بعد دراسة تشربت بها نفسه حتى لبست روح جاريبالدى فكان مثال التفانى فى حب مصر كما كان جاريبالدى مثال التفانى فى حب ايطاليا : وهكذا شب وطنيا لا تشوب وطنيته أى شائبة يؤاخذ عليها .

أما الشيخ عبد العزيز جاويش الذى رأس تحرير « اللواء » فى أيام مجده فيقول : شغلنا بأمر اللواء فى ذلك الوقت وكان أمين تلميذا فى الحقوق هو والأستاذ عبد الرحمن الرافعى ومحمد زكى على ، ومصطفى الشوربجى وكانوا جميعــا يجيئون الى اللواء فكنت أجد فيهم الايمــان القوى وكنت أجد فيهم المبادىء التى لا تؤثر فيها الزلازل ولا الزعازع . كنت أجد فيهم العلم الصحيح والعقيدة الوطنيــة الراسخة وكان أمين وهو يشتغل معى فى اللواء مثال الجد والكمال وكان يعجبنى فيه الرأى الصائب والوفاء لمبدئه » : أما الأستاذ مسعود فراج مسعود وهو من الذين عملوا فترة طويلة لتطوير الأزهر فيقول : « فى أوائل ١٩٠٧ عرفت « أمين الرافعى » وكان اذ ذاك فى أوائل سنى دراسته بمدرسة الحقوق الخديوية وكنت سكرتيرا لجمعية الاتحاد الأزهرى التى قامت تطالب باصلاح الأزهر وتغيير نظمه القديمة البالية ، عرفنى بدافع الخدمة الوطنية اذ كان يقضى وقتا من يومه بادارة جريدة «اللواء» ليساعد صديقه المصلح الكبير صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز جاويش فى تحرير اللواء ، وقتئذ مناصرا لجماعة الاتحاد الأزهرى : عرفته وهو يجول بدراجته جهة الأزهر لمعرفة ما قررته الجمعية وما تريد فعله فكنا نتقابل يوميا لاعطائه المعلومات التى يجب أن تذاع بلســان اللواء فعرفت فيه الصدق والاخلاص والحرص والعمل لخدمة المجموع ، وكنا آنذاك نطارد من الحكومة مطاردة المغضوب عليهم ، وكانت المصلحة تقتضى علينا أن نتنكر بملابس مستعارة ونجتمع فى أماكن خربة أو شبه خربة حتى نختفى عن البوليس والجواسيس والرقباء ، ولكن العين الوحيدة الجادة ، التى تدرك أماكننا دائما ، وتعرف أشخاصنا دائما رغما عن كل تنكر واختفاء هى وحدها عين أمين الرافعى وهكذا ظل مؤازرا ومرشدا حتى انتهت المسألة على ما أحبه الأزهريون وارتضوه وعلى ما دونه التاريخ ووعاه » .

وكانت دراسات الرافعى عن جاريبالدى ـ وقد سبق الاشارة اليها ـ أول ما نشر لأمين الرافعى فى اللواء ابتداء من ٥ أغسطس ١٩٠٧ ، وتعتبر هذه الدراسات من خيرة ما كتب عن الزعيم الايطالى وهى تصلح لأن تكون كتابا قائما بذاته فقد جاءت فى سبع عشرة مقالة كان اللواء ينشرها فى ابرز مكان ولم يوقع الرافعى هذه المقالات باسمه الصريح رغم الجهد الشاق الذى بذله فى اعدادها بل كان يوقعها باسم « حقوقى اسكندرى » أو « حقوقى » . وكلمة اسكندرى تشير الى الاسكندرية حيث كان الرافعى يقيم فى أجازته الصيفية .

وقد نشرت سلسلة المقالات التى كتبها أمين الرافعى عن جاريبالدى بصورة منتظمة أو شبه منتظمة فى جريدة اللواء وكان الرافعى يقطع السلسلة لينشر بعض مقالاته التى تتناول أمورا طارئة كتهنئة الشعب الايطالى (٢٠ سبتمبر ١٩٠٧) بعيد الحرية والاستقلال ، وكذلك ما كتبه عن النفى الادارى والحرية الشخصية فى ٢١ أكتوبر ١٩٠٧ وما نشره عن النفى والسلطة التشريعية (٢٤ أكتوبر ١٩٠٧) وفى هاتين المقالتين دفاع حار عن الحرية الشخصية ونقد عنيف « لمن بيدهم حل الأمور وعقدها الذين يقيدون الحريات الشخصية بقوانيين جائرة ظالمة تؤدى الى وقوع البلاد فى مهاوى الذل والاستعباد » . ومن بين هذه المقالات التى قطع بها سلسلة كتاباته عن جاريبالدى ما كتبه فى ٦ نوفمبر ١٩٠٦ تحت عنوان « رجاء الى صاحب اللواء » طلب فيها من الزعيم مصطفى كامل أن يمسك قلمه عن مناقشة الذين يشتمونه ويسبونه لأنهم رأوا أن بضاعتهم مزجاة وأنهم على باطل ، فلم يجدوا شيئا يكتبونه غير التغرير والسب والقذف « وحتى أصبحنا لا نقرأ فى وريقاتهم غير ما كنا نقرأه فى « حمارة منيتى » وفى « الخلاعة » ، واختتم مقاله هذا طالبا من مصطفى كامل أن يمضى فى عمله آمنا مطمئنا « فالأمة شاخصة اليه بأبصارها ، متجهة اليه بقلوبها واقفة على أهواء هؤلاء السفهاء الذين حقت عليهم كلمة الامام على : اتخذوا الشيطان لأمرهم ملاكا واتخذهم له اشراكا » .

ويطول بنا المقام لو استعرضنا كل ما كتبه الرافعى وهو طالب فى كلية الحقوق كما يطول بنا المقام لو استعرضنا جهوده السياسية والوطنية خلال تلك الفترة فقد كان لا يكتب الا بعد دراسة ولهدف ، ولم يكن ليكتب الا عن عقيدة ثابتة وايمان صادق ، وكان وهو يعمل فى الحقل الوطنى كواحد من المسئولين عن نادى المدارس العليا ، يبذل كل جهده ونشاطه لخدمة القضية الوطنية التى نذر نفسه منذ البداية للعمل فى خدمتها . وكان فى

عمله كطالب بمدرسة الحقوق التى تمثل قيادة الشباب الوطنى نموذجا للطالب المثالى المعبر بحق عن طلاب الحقوق الذين قال فيهم شاعر النيل حافظ ابراهيم :

وكيف يضيع للطلاب حق
وهم فى مصر طلاب الحقوق

الباب الرابع

أمين الرافعى :
«محامى القضايا الوطنية الكبرى»

كانت التطورات السياسية تجرى فى مصر بسرعة مع مطلع القرن العشرين ٠

نضوج الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل وقدرتها على التحرك فى المجالات الداخلية والخارجية ونجاحها فى تطوير التعليم القومي والاكثار من عدد الطلاب الذين يسافرون الى الخارج لطلب العلم هناك ٠

توالى الاجراءات التعسفية التى قام بها رجل الاستعمار البريطانى العنيد ـ كرومر ـ لضرب الحركة الوطنية وجعل مصر قطعة من الدومنيون البريطانى ٠

اتفاق بريطانيا وفرنسا فى ١٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ـ على أن تتعهد الحكومة الفرنسية « بألا تعرقل عمل انجلترا فى مصر ، لا بطلب تحديد أجـل الاحتلال البريطـانى ولا بأية صورة أخرى مقابل التزام الحكومة البريطانية ألا تعرقل عمل فرنسا فى مراكش » ٠

وقوع مذبحة دنشواى فى ١١ يونيه سنة ١٩٠٦ وتنفيذ الأحكام الظالمة فى عدد من الفلاحين الأبرياء الذين لم يرتكبوا ذنبا ، بصورة بشعة جعلت الشعب يصاب بوجوم وحزن ، ساكن مستسلم للقوة ، مختلط ـ كما قال قاسم أمين ـ بشىء من الدهشة والذهول :

« ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة٠

منظرهم يشبه قوما مجتمعين فى دار ميت كأنما أرواح المشنوقين تطوف فى كل مكان » ٠

توالى النتائج السريعة لحادث دنشواى وفى مقدمتها انشاء الجامعة المصرية واعفاء كرومر وتغيير سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر ، والافراج عن مسجونى دنشواى وانتقال القضية المصرية الى مجالات الرأى العام العالمى .

وفاة مصطفى كامل فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ واشتراك الشعب كله فى تشييع جنازته بصورة دلت كما يقول روذستين فى كتابه «خراب مصر» على عظم انتشار المبادىء التى عمل على نشرها .

تصاعد حركة الكفاح الوطنى بقيادة محمد فريد الى القمة واعتمادها على الجماهير فى المطالبة بالدستور ، والتظاهر ضد الخديو لاشتراكه فى احتفالات الجيش البريطانى .

سلطات الاحتلال تفرض قيودا جديدة على حركة الصحافة فى ٩ مارس سنة ١٩٠٩ ، وتصدر قانون النفى الادارى الذى يجيز لسلطات الاحتلال نفى أى مواطن تراه خطرا على الأمن العام .

فى ٤ يونية سنة ١٩٠٩ .. لجأت السلطات الحاكمة الى اضطهاد الحركة الوطنية وتقديمها كبار الكتاب كأحمد حلمى ، محرر اللواء الأول ، وعبد العزيز جاويش رئيس تحريره الى المحاكمة واصدار الأحكام القاسية ضدهما وضد غيرهما ، وترقية القضاة الذين أصدروا تلك الأحكام .

نجاح الحركة الوطنية فى تحقيق أروع انتصار لها ـ فى هذه المرحلة ـ بقضائها على المؤامرة التى دبرتها سلطات الاحتلال لمد امتياز قناة السويس فى أواخر عام ١٩٠٩ وأوائل عام ١٩١٠ .

مقتل بطرس غالى باشا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ بيد شاب مصرى (ابراهيم الوردانى) لأنه وقع اتفاقية السودان عام ١٨٩٩ ، ولأنه رأس المحكمة المخصوصة التى حاكمت أبناء دنشواى ، وتنفيذ حكم الاعدام فى الوردانى ، ونشأة بعض الجمعيات السرية التى كان أعضاؤها يقسمون يمين الولاء للحركة الوطنية أمام قبر الوردانى .

تأليف وزارة محمد سعيد باشا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩١٠ ومغالاتها فى ضرب الحركة الوطنية وظهور جريدة « العلم » فى مارس سنة ١٩١٠ ، وتعطيلها واصدار جريدة «الشعب» فى اليوم التالى لتعطيل العلم (٢٠ مارس سنة ١٩١٠) .

استمرار سياسة الوفاق التى حمل لواءها السير جورست المعتمد

البريطانى الذى خلف كرومر وجذب الخديو الى صف الاحتلال بمقتضى هذه السياسة ٠

وصول تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الى مصر فى مارس سنة ١٩١٠ ومهاجمته الحركة الوطنية وتأييده للاحتلال البريطانى ومظاهرات الاحتجاج الشعبية العنيفة للاحتجاج ضده ٠

اشتداد الخلاف بين محمد فريد والخديو ومعارضة الحركة الوطنية للخديو فى سياسة الوفاق ٠

التجاء وزارة محمد سعيد باشا الى وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية كاحالة تهم الصحافة الى محاكم الجنايات واصدار قانون الاتفاقات الجنائية وتقييد التمثيل ، والزج بالكتاب الأحرار ، فى السجون ، والمعتقلات ٠

انعقاد مؤتمر الشبيبة المصرية فى جنيف للدعاية للقضية الوطنية (سبتمبر سنة ١٩٠٩) واشتراك مصر فى مؤتمر السلام الثامن عشر الذى عقد فى استوكهلم عاصمة السويد (أغسطس سنة ١٩١٠) ومحاولات ربط القضية المصرية والجلاء عن وادى النيل بالسلام العالمى ٠

مظاهرة طلاب طنطا وهتافهم فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ أمام الخديو « للدستور » ولمصر ، ومحاكمة هؤلاء الطلاب وتبرئتهم فيما عدا ستة منهم حكم عليهم بغرامات يسيرة ٠

انعقاد مؤتمر بروكسل ـ بعد أن منع الفرنسيون عقده فى باريس اكراما للحكومة البريطانية ـ فى سنة ١٩١٠ ـ واشتراك كثير من الشخصيات العالمية فى هذا المؤتمر ، وفضحهم الاستعمار البريطانى فى مصر ، وتأييدهم الكامل للقضية المصرية ٠

انشاء « جمعية السلام العام لوادى النيل » فى سنة ١٩١١ برئاسة محمد فريد ، وربط هذه الجمعية بالمكتب الدائم للسلام فى بون (سويسرا) ٠

محاكمة محمد فريد بتهمة « تحسين كتاب وطنيتى » للشاعر على الغاياتى فى ٢٣ يناير سنة ١٩١١ والحكم عليه بالسجن ستة أشهر ورفضه حتى مجرد تخفيف لهجته ومظاهرة الشعب ابتهاجا بخروجه من السجن ، بعد ان قضى مدة السجن كاملة ٠

وفاة الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر (١٢ يوليو سنة ١٩١١ وتعيين لورد كتشنر مكانه ووصوله الى الاسكندرية فى بارجة

حربية بريطانية وانهاؤه سياسة الوفاق مع الخديو التى كان يتبعها جورست من قبله وظهوره بمظهر الحاكم الشرعى للبلاد حتى تقول صحيفة نيوستمان البريطانية فى ١٩١٤/٢/٢٧ « انه يدير البلاد لا من وراء الستار ولكن جهرة وعلانية كأنه ملك شرقى مطلق الارادة لاترد له كلمة ولايدانيه أحد : « وتقول الصحيفة البريطانية أيضا لايبرح عن الأذهان أن شئون الأمم لاتدار الى ما شاء الله كما تدار شئون الجيش فى الحرب لأن الاتوقراطية أوتقراطية سواء كان الحاكم صالحا أو طالحا » ..

الاتجاه الى اعادة محمد فريد الى السجن بأية صورة ورفع الدعوى العمومية ضده بسبب خطاب له ، وهجرة محمد فريد الى الخارج فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ وحدوث انقسامات فى صفوف الحركة الوطنية لاستمالة الخديو بعض أعضاء اللجنة الادارية ، للحزب الوطنى .

توالى القضايا السياسية : فى يوليو سنة ١٩١٢ قدم امام واكد ومحمود طاهر العربى ومحمد عبد السلام ، الى المحاكمة بتهمة « الاتفاق على اغتيال الخديو عباس حلمى الثانى ومحمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، واللورد كتشنر ، ومحمد مجدى باشا والمستر دلبرو أغلى المستشارين بمحكمة الاستئناف .

وجود منشورات معلقة على الجدران تهدد بالثورة على الحكومة المصرية والحكومة البريطانية .

وفى ٣١ أغسطس من نفس العام وجدت منشورات أخرى ـ طبعت فى تركيا ، تحث المصريين على اتباع خطة ابراهيم الوردانى « الذى لو وجد أربعة من أمثاله لتحررت البلاد من المظالم » ، « ونالت الأمة رغباتها » . ومنشورات أخرى تحمل توقيع « جمعية اليد السوداء » وقد اتهم أحمد مختار فى أغسطس سنة ١٩١٢ بتهمة حيازة منشورات ثورية وقدم الى المحاكمة .

تعطيل صحيفة اللواء فى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٢ نهائيا ، وتعطيل صحيفة العلم نهائيا أيضا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ .

انشاء الجمعية التشريعية من ٦٦ عضوا ينتخبون على درجتين واجراء الانتخابات فى ديسمبر سنة ١٩١٣ وافتتاح جلسات الجمعية فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ وانتهاء فصلها الأول فى يونيه سنة ١٩١٤ وعدم اجتماعها بعد ذلك لنشوب الحرب .

استقالة محمد سعيد باشا فى ابريل سنة ١٩١٤ وتاليف وزارة حسين رشدى باشا .

والذى لا شك فيه ان نجـــاح الحركة الوطنية المصرية يعتبر أبرز معالم تاريخ تلك المرحلة ، التى بدأت فى سنة ١٩٠٠ وانتهت فى سنة ١٩١٤ .

وقد كان نجاح هـذه الحركة بسبب ارتباطهـا بجمـاهير الشعب وقدرتها على تحريكها وارتباطها عضويا بتنظيمات الشباب عن طريق نادى المدارس العليا ، وبالحركة العمالية عن طريق النقابات التى انشأتها ورعتها ثم اتجاهها الى العمل فى صفوف الجماهير لرفع وعيه الثقـــافى والسياسى وكذلك عن طريق « مدارس الشعب » التى أنشأتها فى كثير من ارجاء العاصمة ..

وقد بلغت الحركة الوطنية المصرية قمة النجاح ، عندما ارتبطت بقضية السلام العالمى ، وانتقلت بالقضية من النطاق المحلى الى النطاق العالمى باعتبار أن الجلاء عن مصر ، يخدم قضية السلام فى العالم بأسره .

واذا كانت الحركة الوطنية قد حققت فى هذه المرحلة انتصارات بالغة فكذلك كان الاستعمار بدوره ــ فى هذه المرحلة أيضا ــ قد حقق من وجهة نظره انتصارات كبيرة وكثيرة .

لقد نجح الاستعمار فى جذب الخديو عباس حلمى الثانى ، الى صفه عندما فرض سياسة الوفاق التى حمل لواءها جورست المعتمد البريطانى كما نجح الاستعمار فى احداث كثير من التمزق فى الجبهة الداخليـــة بسبب قدرته على انشاء أحزاب متعددة يخدم بعضها الاستعمار ، ويخدم بعضها الآخر ، الخديو ، والاستعمار معا .. هذا الى نجاحه فى خلـــق طائفة من المستوزرين الذين لا يهمهم الا البقاء فى مناصبهم ، وتحقيق مطامعهم المادية والأدبية !

واذا كان الاستعمار قد بالغ فى ارهاب الشعب وفى الزج بقياداته الصلبة فى السجون .

واذا كان الاستعمار قد بذل جهده للتفرقة بين المسلمين والمسيحيين من جانب ولاستقطاب بعض العناصر ، التى كانت تعمل فى الحقـــل الوطنى .

واذا كان الاستعمار قد حاول التقرب الى صغار الفلاحين باصداره ــ مارس سنة ١٩١٣ ــ قانون عـــدم نزع ملكية الأراضى الزراعية التى يملكها زراع ليس لهم من الاطيان الا خمسة أفدنة .

واذا كان الاستعمار قد بذل جهدا آخر ، لايجاد واجهة نيابيـــة تحمل اسم الجمعية التشريعية ، تختلف عن الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، فى طريقة التكوين ، وفى الاختصاصات ، فان الحركة الوطنية ــ رغم ذلك كله ــ ظلت صاحبة الكلمة الأعلى والأقوى .

وقد بلغت هـــذه الحركة وخاصة فى عام ١٩١٢ من الشـمول والنجاح ، ودقة التنظيم والوعى . ما جعل بعض صحف أوروبا تتساءل : هل مصر ، مقدمة على ثورة ؟

واعتقادى أنه لو لم تقع الحرب العالمية الأولى ولو لم تعلن سلطات الاحتلال الحماية على مصر ، وتتخذ كافة الاجراءات التعسفية ضد الشعب لوصل الأمـر الى قيام صدام مسلح بين الحركة الوطنيـة وبين سلطات الاحتلال ..

ودون أية مبالغة نستطيع أن نقول ان أمين الرافعى ، قد ســاهم بجهد كبير فى هذه الحركة الوطنية كجندى عامل يحتل مكانا فريدا فى القيادة السياسية ، وباعتباره الصحفى المسئول عن الصحف التى تنطق باسم الحركة الوطنية .

كانت مقالاته مثلا ــ عن مدرسة الحقوق الخديوية وحملاته الضارية على نظام التدريس فيها ، ذات أثر بالغ فى كشف القوى الاستعمارية ــ فى مجال التعليم .

وكانت هذه المقالات سببا فى قيام حركة فى نظارة المعارف ونظارة الحقانية ترمى الى اصلاح نظام التعليم فى تلك المدرسة .

وقد أنتجت هذه المقالات ، ايفاد بعثة علمية من خريجى مدرسة الحقوق الى جامعات فرنسا للتخصص فى العلوم القانونية .

وكانت الحرب التى أعلنها أمين الرافعى ضد سياسة الوفاق سببا فى فضح أسرار السياسة الانجليزية فى الوزارات وافتئاتها على حقوق الوطنيين وكان نجاحه فى الدعوة الى اعلان الحداد يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩ احتجاجا على الاحتلال الذى أصيبت به البلاد فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وصدور اللواء فى ذلك اليوم مجللا بالسواد من الأعمال الوطنية البارزة .

ثم كان دوره فى مؤتمر الشبيبة المصرية فى جنيف ــ صيف ١٩٠٩ ومقالاته العديدة التى كتبها محذرا من فكرة العدول عن المطالبة بالاستقلال والاكتفاء بالمطالبة بالدستور وما فى هاتين الفكرتين من أضرار جسيمة بقضية البلاد الأساسية ، قضية الجلاء .

ثم كان بحثه فى المؤتمر ، عن مدرسة الحقوق الخديوية والمؤامرة التى تدبر ضد التعليم فى مصر ، كان ذلك كله سببا فى كشف الخطط الاستعمارية التى كانت تستهدف ابقــاء مصر ، جزءا من الامبراطورية البريطانية .

وقد كان لأمين الرافعى فضل كبير فى اثارة الرأى العام فى مصر ، وخاصة حول ما يتعلق باضرار مشروع مد امتياز قناة السويس ·

وكانت مقالاته العديدة التى نشرها من نوفمبر سنة ١٩٠٩ الى يناير ١٩١٠ والتى كانت مدعمة بالحجج والاحصاءات والبيانات التاريخية ، ـ كما يقول الأستاذ صادق عنبر ـ بمثابة تاريخ حى لمسألة القناة من عهد التفكير فى احتفارها الى تلك السنة ، وقد وقفت الأمة من خلال هذه المقالات على صفحة مستفيضة من تاريخ مصر السياسى ·

وقد استمر أمين ـ كما يقول أحمد وفيق ـ يكافح هذا المشروع ستة أشهر ، كفاحا كان ختامه تكليل قلمه بالفوز والنجاح بأن رفضت الجمعية العمومية المشروع بالاجماع الا صوتا واحدا ··

وكان الرافعى من أوائل الداعين الى تنشيط الحركة النقابية وافساح المجال لأخبارها فى اللواء ومقالته فى ٢٣ يناير سنة ١٩١٠ عن النقابة الزراعية الأولى فى مصر ـ نقابة شبرا النملة ـ تبرهن على صدق وطنيته ووعيه ·

لقد قال فى هذه المقالة : أصبحنا نشعر بحاجة البلاد الى وجـــود نقابات زراعيـــة تضمن للفـــلاح مستقبله الزراعى وتحميه من غـوائل المرابين الذين يتخذون من ضعفه وسيلة لابتزاز أمواله وتعمل على ترقية الزراعة التى هى أساس ثروة البلاد ·

أصبحنا نشعر بهذه الحاجة وأخذ الداعون الى انشاء هذه النقابات وفى مقدمتهم العالم العادل عمر لطفى بك يطوفون البلاد ، ويبثون هذه الفكرة بين المـلأ ·

ونحن يسرنا أن تشرف هذه الدعوة على القلوب من موقع الاجابة وبتضـــافر القوم على تحقيق هـــذه الفكرة الجليلة واخراجها الى حيـــز الوجود » ·

وكان الرافعى ، ضمن الوفد الذى سافر الى بروكسل سنة ١٩١٠ لحضور المؤتمر الوطنى وكان ينشر محـــاضر جلساته ويرســـل بها الى العلم ، تحت عنوان « رسائل المؤتمر » فيتلقاها المصريون باهتمام كبير ·· وقد ظهرت ـ كما يقول صادق عنبر ـ مقدرته ودقته فى استيعاب المناقشات ·

وكانت رسائله الممتعة ترجمانا صادقا لكل كبيرة وصغيرة فى المؤتمر فضلا عما حوته من الدروس الوطنية البليغة ، فلم تكن تلوح له فرصـــة الا انتهزها ليسوق فيها عبرة وطنية ، أو واقعة تاريخية ·

ويقول رفقاؤه فى هذه الرحلة انه كان يظل عاكفا ساعات وليالى وهو يدون رسائل المؤتمر ·

وكثيرا ما كان يشفق عليه أصحابه من عناء العمل ويلاحظون عليه أنه كان ينكب على الكتابة حتى فى أوقات الراحة والتنزه ويطلبون اليه ان يعرف لنفسه حقها فى الراحة فكان يقول : دعونى فان على مهمة يجب أن أؤديها بصدق واخلاص ·

ولذلك كانت رسالته عن المؤتمر بمثابة كتاب قائم بذاته ·

وقد وقف الرافعى بصلابة وعنف ، ضد الاجراءات التى اتخذتها الحكومة وسلطات الاحتلال عندما حاكمت محمد فريد وعبد العزيز جاويش وأحمد حلمى ·

وقد دعا الرافعى الشعب الى تلقى هذه الاجراءات العنيفة بالصبر والمثابرة ·

وقد جمع اقرارات عديدة من كثير من رجال القضاء والسياسة فى مصر ، تؤيد استنكار الحكم الصادر ضد محمد فريد ·

وقد نشرها تباعا فى « العلم » فطالب بمظاهرة عنيفة ضد الحكم على رئيس الحزب الوطنى ·

وحارب أمين الرافعى سلطات الاحتلال عندما أرادت ان تسلخ شبه جزيرة سينا لتتخذها مركزا حربيا لها ·

وقد كتب سلسلة مقالات فى هذا الخصوص ، تدل على بعد نظر سياسى وعلى وطنية فائقة ·

وكما حارب أمين الرافعى ، جورست حارب سلفه كتشنر وكان صريحا فى حربه : قال مرة (١٩١٣) : نحن أمة ننشد الحرية ولا نرضى بالخضوع لأية سلطة أجنبية لذلك لا نقر أية سياسة قاعدتها تدخل يد أجنبية فى شئوننا ·

هذه سياستنا التى لا يمكن أن نحيد عنها فى أى وقت من الاوقات أما أولئك الذين ينشرون الآن سياسة الوفاق ويجهدون أنفسهم فى اثبات فائدة العمل بها فاننا نختلف معهم فى مبدأ أساسى يجب أن نفصل فيه قبل الفصل فيما يتفرع عنه » ·

وقد حمل الرافعى حملات عنيفة ضد تقرير لورد كتشنر فى يونية سنة ١٩١٢ ـ وهو أول تقرير له ـ كما حمل على تقريره فى مايو سنة

١٩١٣ فى عدة مقالات حملات شديدة محتجا فيها على تدخله فى شئون الحكومة واستسلام الوزارة أمامه ..

داعيا ـ بكل صراحة ـ الى مقاومة سياسة الشدة بالثبات والمثابرة .

وعندما اشتعلت نيران الحرب فى طرابلس ـ وكان محمد فريد خارج البلاد ـ حمل الرافعى حملة قوية لتأييد الشعب فى طرابلس ومد المقاتلين بكل ما هم فى حاجة اليه من مال وسلاح .

وكما يقول أحمد وفيق : لقد كان لدعوة أمين ودفاعه عن الأمة الطرابلسية ، فضل كبير فى جمع التبرعات وارسال بعثات الهلال الأحمر لمقاومة المجاهدين فى طرابلس الغرب .

وقد كتب أمين الرافعى المقالات الرنانةفىالاشادة بدفاع الطرابلسيين عن بلادهم وحمايتها من الاستعمار الايطالى .

والجدير بالذكر ان تحمس الشعب للحرب الطرابلسية كان رائعا للغاية ، حتى لقد جمع فى مدينة المنصورة وحدها فى نصف ساعة ، مائة الف جنيه وستة آلاف جنيه ذهب .

وبالرغم من ذلك ، فقد كان بعض الساسة ، ينادى ـ كما فعل الأستاذ أحمد لطفى السيد ـ بسياسة المنافع لا سياسة العواطف .

ويقول الأستاذ محمد حسين هيكل فى مذكراته ، ان أحمد لطفى السيد كتب مقالات ثلاثة فى أيام متعاقبة داعيا فيها الى التزام الحياد المطلق فى هذه الحرب والضن بالأموال أن تتبعثر فى سبيل قتال لاتستفيد بلادهم منه .

وأثارت هذه المقالات ـ كما يقول هيكل ـ على لطفى بك عاصفة هوجاء لا أقول من نقد مر ، بل من طعن جارح ، اتهمه بعضهم بمعاداة دولة الخلافة الاسلامية واتهمه آخرون بالالحاد .

وحملت عليه الصحف على اختلاف ألوانها حملة شعواء .

ومع ايمان لطفى بك بهذا الأمر ، الذى أبداه ايمانا لا يتطرق اليه الشك ومع ما عرف عنه من قوة الحجة وشدة المعارضة لم يستطع اقناع أصدقائه السياسيين من أعضاء حزب الأمة بمناصرته فى موقفه بل اندفع الحزب فى الطريق الذى اندفع فيه الرأى العام ، أو قل ان شئت ان الحزب خشى مواجهة الراى العام.فنكص فلم يتابع لطفى ويؤازره واضطر لطفى الى الانسحاب من الميدان والى السفر الى بردين وترك الجريدة يتولى أمرها غيره من محرريها » .

وقد كان الرافعى من المؤمنين بالحياة النيابية وعندما كان طالبا اشترك فى جمع توقيعات من الشعب للمطالبة بالدستور ، وما من مناسبة مرت الا وطالب بالدستور والحياة النيابية حتى فى عهد مجلس شورى القوانين ، كتب مقالات عديدة يطلب الى الشعب المبادرة الى قيد الاسماء فى جداول الانتخاب ٠

وكان ينشر ضمن مقالاته صـــورة الطلب الذى يجب تقـديمه ، طبقا للقانون لادراج اسم الناخب ٠

وكان دائم الاهتمام بأعمـــال الهيئات النيابية رغم عـــدم وجود اختصاصات هامة لها ٠

وكان دائما يشجع النواب ويؤازرهم فى المواقف العصيبة وفى أثناء انعقاد الجمعية العمومية طالب أعضاءها بضرورة الغاء قانون المطبوعات واعلان الدستور وقد استجابت الجمعية الى طلبه ٠

وفى انتخابات سنة ١٩١٣ الخاصة بالجمعية التشريعية طالب بترك الانتخابات حرة ولم يحبذ يوما ما النعرة الحزبية بل كان يطالب بانتخاب الاعضاء على أساس الكفاية والاخلاص ٠

وكان لموقف الرافعى من تأييد سعد زغلول أكبر الأثر فى حصوله على أكبر الاصوات فى دائرتى السيدة زينب وبولاق ٠

وقد حرص الرافعى على تتبع جلسات الجمعية التشريعية وتدوينها ونشرها ، فازداد اهتمام الرأى العام بها وبأعمالها وكان لنصائحه التى يسديها الى الأعضاء أثر كبير فى نفوسهم ٠

وعنـــدما اعتزمت وزارة الحقـانية فى ابريل ســـنة ١٩١٤ تعيين الأستاذ عبد العزيز فهمى عضو الجمعية مستشارا طالب عبد العزيز فهمى على صفحات الشعب بالحاح أن يرفض هذا المنصب فاما البقاء واما استشارة الناخبين فى قبول المنصب أو عدم قبوله وقد عدل عبد العزيز فهمى عن قبول المنصب ٠

واعتبر الرافعى ذلك انتصارا للرأى العام ٠

وقد عرض ســـعد زغلول ـ كوكيل للجمعية ـ على أمين الرافعى قبول منصب سكرتير الجمعية التشريعية بمرتب قدره ستون جنيها فأبى رغم انه كان يتقاضى من الشعب عشرين جنيها فقط كمكافأة ٠

ونعود الى نشر بعض مقالات أمين الرافعى بعد تخرجه لأنها فى رأينا تمثل جزءا من تاريخنا السياسى : وكان الرافعى قد آثر بعد تخرجه من

مدرسة الحقوق الخديوية العمل باللواء كواحد من أبرز كتاب الحزب الوطنى ٠

وكانت اللواء تولى مقالات أمين الرافعى اهتماما كبيرا وتقدمها على انها « لحضرة الغيور صاحب الامضاء » أو للكاتب البليغ صاحب الامضاء » ٠

وكانت أولى المقالات التى نشرها أمين الرافعى فى اللواء بعد تخرجه من مدرسة الحقوق والتى تحمل أسمه كاملا ، عن « مدرسة الحقوق الخديوية » ٠ وتعتبر هذه السلسلة عن مدرسة الحقوق بحق مرجعا علميا لكل من يريد تأريخ المعهد العلمى الذى خرج أساتذة السياسة والوطنية فى مصر ، والذى لعب دورا هاما وخطيرا فى حياة البلاد السياسية والاجتماعية ٠

وقد بدأ أمين الرافعى سلسلة مقالاته بقوله : لست أول من ولج باب الكتابة فى نقص التعليم فى مدرسة الحقوق فقد فاضت أنهر الجرائد بتشخيص هذا الداء الذى نشأ بين جدران ذلك المعهد وكاد يحول بينه وبين الغرض الذى أنشىء من أجله ٠

ولكن الدائرة التى يفتك بها المرض يتسع نطاقها كل يوم باقبال الطلبة على مدرسة الحقوق فلا يجوز أن ندع الداء يستفحل تاركين فريقا كبيرا من الناشئين هدفا لجراثيمه الفتاكة بل يجب أن نكثر من طرق هذا الموضوع الخطير مبينين أسباب الداء وأعراضه ووسائل علاجه ، ويتحدث أمين الرافعى عن التعليم وكيف تستهدف سلطات الاحتلال القضاء عليه وقارن بين أساتذة مدرسة الحقوق فى الماضى وأساتذته وقت كتابة « سلسلة المقالات » ٠

وأثبت بالأدلة القاطعة جهل الطلاب والأساتذة فى العلوم القانونية ٠

وأفرد الرافعى أكثر من مقال للحديث عن القسم الفرنسى ، ثم تحدث عن القسم الانجليزى قائلا : بخصوص أساتذة القسم الفرنسى نتقدم الى القارىء بألا يتعجل فى الطعن عليهم وتشديد النكير على النظارة فسيرى فى القسم الانجليزى ما يجعله يغبط القسم الفرنسى على أساتذتهم ويرثى لطلبة القسم الانجليزى وعلى ما رزقوا وابتلوا بشره أنقذنا الله من أيدى الجهلاء انه لما نقول سميع » ٠

وكانت المقالة الثالثة ــ أول مايو ١٩٠٩ ــ تحت عنوان المدرسين الانجليز ، وقد قال فى بدايتها : لم يكف المحتلين اغتصابهم هذا البلد

وابتزازهم أمواله واحتكارهم خيراته بل أرادوا الجناية على النفوس والعقول فحشروا الينا كل جاهل لا يدرى للعلم معنى ، وكل طريد لا يعرف للتربية طعما وعهدوا اليهم أمر تعليمنا وترقية مداركنا وهم أحوج منا الى التعليم وأشد افتقارا الى التهذيب .. » .

ويدلل الرافعي على جهل الأساتذة الانجليز بما ذكره عن أحدهم « مستر سكوت » الذى لم يكن قد حصل على مؤهل فى القانون فسافر الى باريس لأداء امتحان النقل الى السنة الثانية غير أنه كان من الراسبين .

وكرر المحاولة فى السنة الثانية وفشل ولا يتصور كيف يسقط فى امتحان السنة الثانية بكلية الحقوق فى باريس ذلك الذى يؤهل الطلبة لنيل الليسانس فى مصر .. وقد خانته معلوماته الضئيلة للمرة الثانية ورجع وهو يقلب كفيه على ما أصابه من الخزى والعار غير أن أمله فى النجاح حبيب اليه فعاود الدرس مرة ثالثة ، ودفعة الى مضاعفة الجد ليكون حظه من الفوز عظيما ولكن نكد طالعه أبى أن يكون حظه من السقوط وافرا فخيل له اليأس بعد ذلك أن ما نزل به من الضر لا كاشف له وأنه ما من سنة الا وسقط فانقبضت نفسه عن السعى وقعد عن التحصيل .

ومما يذكر له بالفضل أن بعض الطلبة لما علموا بسقوطه المتتابع سألوه فى ذلك فقال انه يمضى جزءا كبيرا من يومه فى تحضير الدروس للطلبة فلا يبقى له بعد ذلك ما يكفى لاعداد العدة للامتحان .

ويقول أمين الرافعى ان زميلا للأستاذ سكوت هو الأستاذ جودبى قد برز ليمثل الرواية نفسها وزين له الوهم ادراك ما فات زميله معتمدا على حداثة سنه وفتوة شبابه ولكن خاب فأله ولم يصدق حدسه وكان من الساقطين .

وأراد الله أن يزيده خزيا على خزى فتقدم معه الى الامتحان كاتب بالمدرسة وكان من الناجحين .

وانتهى تمثيل هذا الدور برجوع الأستاذ ساقطا والكاتب ناجحا ولله فى خلقه شئون » .

ويعطى الرافعى صورة حقيقية للأساتذة الانجليز القابضين على زمام التشريع فى مصر ليعرف الآباء حقيقة من تعهد اليهم نظارة المعارف تربية أبنائهم وأفلاذ أكبادهم .

ويقول الرافعى : ان مهمة المدرس الانجليزى فى المدرسة فقط طبع مذكراته وتوزيعها على الطلبة وقراءتها فى الدرس قراءة فقط ليصلح

الطلبة ما خفى من كلماتها ويكتبون ما سقط من الحروف وقد حدث أن أستاذ القانون الجنائى للسنة الثالثة تسرع فى القراءة مرة ، وانتهى من التلاوة قبل ايذان الوقت بثلث ساعة. فطوى أوراقه واستسمح الطلبة فى أن ينصرف قائلا لهم : ان الورق انتهى ولا أريد أن أضيع وقتكم » •

وقال الرافعى : تلك هى وظيفة المدرسين الانجليز وبمثل هذه الطريقة الحكيمة يدرس الطلبة اللوائح والقوانين وتتربى لديهم الملكة القانونية ويؤهلون أنفسهم للقضاء بين الناس والدفاع عن حقوق الأفراد •

وبمثل هؤلاء « الأساتذة الأكفاء » تتقدم المدرسة وتنتفع الأمة •

وبمثل هذه السفاسف يتناول المدرسون المرتبات الضخمة المأخوذة من كد الفلاح وتعبه » •

ويذكر الرافعى أن مستر سكوت سأل طالبا – فى امتحان الشفهى – هل تريدون دستورا فأجابه الطالب : نعم • فقال له سكوت : انى لم أر أمة كأمتكم ولا جنسا كجنسكم » •

وينهى الرافعى مقالاته عن مدرسة الحقوق بالدعوة الى اصلاح هذا المعهد وتنبيه الأذهان الى تلك المؤامرة التى تحاك للقضاء عليه •

وفى ١٩ ، ٢١ أغسطس ١٩٠٩ يكتب الرافعى مقالتين تحت عنوان « الانجليز يسلبوننا وظائفنا بين جدران نظارة الحقانية » وذلك تعليقا على احالة محمد أنيس باشا رئيس قسم الهندسة الى المعاش وتعيين مستر كودفى – رئيس قسم الوابورات فى وزارة الأشغال بدلا منه •

ويتساءل الرافعى : لماذا يخلف مستر كودنى أنيس باشا فى هذا المنصب الجليل مع وجود الأكفاء من المصريين كمحمود بك صدقى الحائز على أعلى الشهادات الميكانيكية من انجلترا ؟ لماذا يذهب مبلغ ١٤٠٠ جنيه الى أيدى الانجليز ويحرم منه المصريون ؟ لماذا يفضل الانجليزى على المصرى ، مع أن الأخير أكثر منه كفاءة وعلما ، ودراية وخبرة ؟ لماذا يفضل الانجليزى على المصرى ونحن فى بلد مصرى وحكومتنا مصرية والأموال التى تدفع هى من أموال المصريين ؟

وينهى الرافعى تساؤله بقوله : اللهم اننا ضقنا ذرعا بهذه السياسة المجحفة بحقوقنا. ففى كل يوم تمثل أمامنا أمثال هذه الروايات المخزية فاذا رفعنا أصواتنا بالاحتجاج قالوا اننا متعصبون والله يعلم انهم لكاذبون » •

فى كل يوم يقصى الوطنيون من وظائفهم فيحل محلهم فئـة من الانجليز جىء بهم لا لكفاءتهم ولا لعلمهم ولا لخبرتهم ولكن لأنهم انجليز » ، فى كل يوم تذهب المناصب من أيدينا فاذا رفعنا أصوات التألم قالوا : أننا متطرفون متهوسون » .

ويظهر أن الكتابة عن عظماء الرجال ومدى ما يتعرضون له فى تأدية واجباتهم من اضطهاد وظلم ، كان من المسائل المحببة الى نفس الرافعى ، ولعله قد أراد من وراء ذلك اعطاء الدروس للشخصيات الكبيرة التى كانت تتصدر الكفاح الوطنى وتلقى كل عنت وارهاق من سلطات الاحتلال .

كتب فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٩ عن ضحايا الوطنيـة وعاقبة المجاهدين ـ وكانت بعض القيادات الوطنية قد دخلت السجن بأوامر من سلطات الاحتلال ـ وصدر مقالته بالبيت القائل :

قالوا سجنت فقلت ليس بعائبى سجنى وأى مهنـد لا يغمـد

وذكر قضية فيكتور هيجو الكاتب العظيم والشـاعر الكبير عندما نفى من بلده وظل ثمانية عشر عاما لا يرى فيها سماء بلاده : لقد نفى هذا المجاهد مع خمسة وستين من أعوانه وزملائه . فلم يمنعه ذلك العذاب عن سبيله بل ضاعف جهاده وكان فى منفاه أكبر منـه فى بلاده فازداد تعلق الأمة به . وهذا جاريبالدى وهذا كشوت البطل المجرى الشهير الذى حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات جزاء دفاعه فى جريدته عن رجل اضطهدته حكومة الظلم والاستبداد وعندما لم يكفهم السجن نفوه من بلده فلم يؤثر ذلك فى مركزه ، ولما مات فى ايطاليا ذهبت لجنة لاحضار جثته وعند عودتها كان الفلاحون يأتون من كل فج للوقوف فى طريق القطار الذى يحمل الجثة الطاهرة فاذا مر بهم طأطأوا رءوسهم اجلالا وخشوعا وارتدت جميع الأمة المجرية عليه ثياب الحداد .

وهذا أوكنيل الزعيم الارلندى موضع احترام أوروبا بأسرها ، وهذا برتل رئيس الحزب الوطنى الارلندى و .. و .. الى أن يقول : « وليس السجن فى سبيل الجهاد بعار وانما العـار هو التخلف عن صـفوف المجاهدين .

العار هو جبن النفس عن اتيان كل ما من شـأنه اسعاد البـلاد وتحريرها .

العار هو خيانة الأمة والانضمام الى صفوف أعدائها .

ويترك الرافعى الأمثلة التى جاء بها من الغرب ، ليأتى بأمثلة من

عظماء العرب : «يوسف الصديق» الذى ظل فى السجن بضع سنين والامام أبو حنيفة الذى امتنع عن أن يلى القضاء بالكوفة أيام مروان بن محمـد فضرب مائة سوط وعشرة وأراد أبو جعفر المنصور أن يوليه القضـاء فأبى فأمر به الى الحبس فدخله طائعا مسرورا ، والامام مالك الذى رفض بيعة جعفر بن سليمان فجلد وضرب بالسياط وبترت يده حتى انخلعت عن كتفه ، ومرة أخرى ضرب سبعين سوطا لأنه أفتى فتيا لا توافق هوى أحد الحكام .

وهذا الامام أحمد بن حنبل دعى الى القول بخلق القرآن فلم يجب فضرب وحبس فلم يكن ذلك ليحوله عن رأيه أو ليحط من قدره .

ولم ينس فى مقالته الثالثة أن يشير الى مازينى وميرابو ومدحت باشا وهنرى روشفور الصحفى الفرنسى الذى قضى كل حياته ما بين سجن ونفى بسبب كتاباته التى كان يحارب بها الحكومة تأييدا لمبدئه .

وكان الرافعى قد كتب فى أغسطس سنة ١٩٠٩ عن مؤتمر الشبيبة فى جنيف طالبا من الوطنيين العاملين الكتابة فى المسائل الهـامة التى تظهر للملأ الأوربى ما يرتكبه المحتلون فى مصر من المظالم : ليكتب الكاتبون عن هذه الآثام التى يقترفها المحتلون باسم المدنية حتى تعلم الأمم المتحضرة أن الانجليز لم يدخلوا هذا البلد سـعيا وراء مصلحته وانمـا دخلوها ليمتصوا خيراته ويحبسوها على أنفسهم وينزلوا بأهلها الويل والعذاب . ليكتب الكاتبون هذه المنكرات الغاشية حتى يرتفع الحجاب الذى يحول بين أوربا وبين رؤية فضائح الاحتلال فى مصر » .

وعاد الرافعى الى الكتابة عن مؤتمر الشبيبة المصرية فى جنيف وكان عنوان ما كتبه فى اللواء (٢ ، ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩) « الجلاء والدستور » وقد وجه الرافعى كلامه الى شبيبة مصر قائلا : ليس من العسير أن يطلب الجلاء قبل المجلس النيابى أو نطلبهما معا ، لأنهما حقان من حقوقنا لا غنى لنا عن واحد منهما وان حاجتنا للجلاء أعظم من حاجتنا الى الدستور .

أننا نطلب الجلاء من الانجليز الذين احتلوا بلادنا بغير حق شرعى ونطلب من الخديوى الدستور الذى كان لنا قبل أن ينزل الانجليز بوادى النيل فالى مؤتمر الشبيبة نوجه قولنا طالبين منه أن يكون أول مطلب له هو الجلاء » .

واستمر الرافعى يدق على هذه النغمـة ــ نغمة المطـالبة بالجلاء والدستور ، بل المطالبة بالجلاء أولا اذا كان ثمة مجال للترتيب فيما يطلب أولا وفيما يطلب ثانيا .

وراح يسلق بشواظ من نار بعض الذين تصدروا قيادة الأحزاب فى مصر • والذين ينكرون على الملأ المطالبة بجلاء الانجليز ويرون من حسن السياسة الاعراض عن ذلك حتى حين ، ثم يقولون بعد ذلك اننا فى حاجة الى مساعدة أحرار الانجليز فلنترك مسألة الجلاء جانبا ترضية لهم وأملا فى تعضيدهم فانهم اذا رأونا نطلب الجلاء أعرضوا عنا ولم يمدوا لنا يد المساعدة •

وقد أسمي الرافعى هذه السياسة بأنها سياسة خرقاء يدين بهـا اليائسون الجبناء الذين طمس الله على قلوبهم فحيل بينهم وبين الطريق السوى الذى سلكته الأمم فى القرون السالفة •

وراح الرافعى يضرب المثل وراء الآخر للتدليل عن أن سياسة المهادنة مع العدو للحصول على بعض المطالب سياسة خاطئة وأن السياسة المثلى الصراحة فى طلب الجلاء ، والاصرار عليه والاتحاد من أجل المطالبة بالجلاء وعدم التخلى تحت أى ظرف من الظروف عن المطالبة بالجلاء •

ويقول الرافعى : « ولا جرم أننا لو اعتصمنا بحقوقنا لما استطاع الانجليز أن يقفوا أمامنا ساعة ولكننا نحن الذين جنينا على أنفسنا ولولا تساهلنا لما وسـع المحتلون ، أن يعملوا شيئا ، فمنا أيديهم التى بهـا يبطشون وسلاحهم الذى يبقرون به بطوننـا ومن ألسنتنا أدواتهم التى يسبوننا بها •

ومن بيننا من يتجسس لهم •

من بيننا من يعمل على اخماد الحركة الوطنية من بيننا من يحارب المخلصين ويوقع بالمجاهدين العاملين •

وينهى أمين الرافعى مقالات نشرها الرافعى فى أواخر عام ١٩٠٩ عن الجلاء والدستور بكلمـة وجهـا الى الذين يخـالفونه فى الرأى « ليعلم الملأ أن الجلاء بأيدينا فلنعمل له بأنفسنا وأن سبعة عشر مليونا من نفوس المصريين والسودانيين اذا اجتمعت قلوبهم على أمر فلن يضيرهم شىء من تهديدات الانجليز وأساطيلهم وجيوشهم فهذه جزيرة كورفو لم يستطع الانجليز ارغام أهلها على قبول سيطرتهم فمازالوا فى عراك معهم حتى لم يجدوا بدا من الجلاء •

وفى مارس سنة ١٨٦٤ تركوا الجزيرة لأهلها مرغمين مغلوبين على أمرهم فهل نحن أقل شأنا من هذه الجزيرة ؟ يا قوم اشعروا قلوبكم بالأمل وليكن الجلاء وجهتكم فتتحد القلوب ونصـــبح كلنا يدا واحدة ضـــد الاحتلال » •

وفى ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٩ يكتب الرافعى عن ضرورة اعلان الحداد

بمناسبة ذكرى ١٤ سبتمبر – يوم دخول القوات البريطانية القاهرة – :
كتب الرافعي في ذلك اليوم يقول تحت عنوان «الحداد الحداد أيتها الأمة..»
كتب يقول : « لا رعى الله اليوم الرابع عشر من هذا الشهر ففيه وطئت جنود الاحتلال أرض هذا البلد ، فكان آخر عهدنا بالاستقلال .

وعندما استجاب الشعب لدعوته كتب في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩ يقول : « اليوم تتجدد الحسرات وتتردد الزفرات .

اليوم تعبس الوجوه وتنكس الرءوس .

اليوم تخفق القلوب وترتجف الصدور .

اليوم تشخص الأبصار وتذهل العقول .

اليوم تسرع دقات النبض وتعلو الوجوه كآبة الحزن والأسى .

اليوم تلبس الأمة الحداد على استقلالها .

اليوم يعزى الناس بعضهم بعضا .

اليوم تنقبض النفوس فلا ترى وجها باشا ولا ثغرا باسما .

اليوم يوم الفاجعة الكبرى والخطب الجسيم .

اليوم يوم المصاب الجلل والبؤس العظيم .

اليوم يوم دخول الانجليز عاصمة الديار .

اليوم يوم الاحتلال المشئوم فاذكروا أيها المصريون هذا اليوم بكرة وأصيلا . اذكروه ولا تنسيكم الأيام ما حل بكم فيه .

اذكروه ولا تغفلوا عنه مادام الاحتلال بيننا .

اذكروه واعلموا أنكم كلما أكثرتم من ذكراه ازددتم حياة وشعورا

اذكروه وارتدوا فيه سود الثياب حتى نتخلص من مخالب الانجليز وننقذ الوطن من اضطهادهم » .

وفي ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٩ يخاطب أمين الرافعي الطلبة المصريين ويشرح واجبهم نحو أمتهم ويقول : ان دائرة واجب الطلبة في الحياة واسعة الأرجاء لا يكاد يكون لها حد لأن التعليم لا ينتهي عند سن معلوم أو مقرر محدود .

وكلما توغل الانسان في هذه الحياة شعر باشتداد حاجته الى معلومات أوسع وأغزر من التي حصلها ليقوى بذلك سلاحه الذي يكافح به ..

ثم يقول أمين بعد ذلك : « ومن الخطأ البين توهم الطالب أن المعلومات التى يلقنها له أستاذه تكفيه الولوج باب هذه الحياة الكثيرة المصاعب لأن الأستاذ ما هو الا مرشد يدل التلميذ على طرق العلم ليسلكها بنفسه فيستمر فيها سائرا ثابت القدم لا يتعثر ولا يضل السبيل ٠

فيجب أن تكون غاية الطالب فى المدرسة وبعد خروجه منها أن يكمل نفسه بكل الوسائل الممكنة غير ناظر الا لشىء واحد وهو تقوية مداركه العلمية٠ولا جرم أن عمل الطالب المصرى للقيام بهذه المهمة أشق من عمل كثير من زملائه وأقرانه فى البلاد الأخرى لأن همته غير مقصورة على تعليم نفسه ومداواة جهله وانما يدخل فى دائرتها محاربة جهل أساتذته الذين رماهم به الاحتلال الأجنبى لأن سنة الحاكم والأجنبى والحاكم المستبد تقضى بالتدخل فى التعليم الأهلى ومحاربته بكل الوسائل وفى مقدمتها اسناد التدريس الى فئة من الجهلاء لينفثوا فى صدور المتعلمين سموم جهلهم ابتغاء أن يشبوا محرومين من العلم الصحيح فلا يكون بأيديهم سلاح يحاربون به غاصبهم ٠ قالت (كاترينا) ملكة الروسيا لأحد وزرائها عندما قدم لها مشروعا عن التعليم : خذ الحيطة وكن حذرا ففى اليوم الذى يتم فيه تعليم الشعب لا يستطيع واحد منا أن يظل فى مكانه ثابتا » ٠

من أجل ذلك يجب أن يعلم الطالب المصرى مقدار العقبات الملقاة فى طريق تعليمه فيضاعف مجهوداته حتى يتخلص من جهله ويتغلب على جهل أساتذته ولا يجوز أن يخال الطالب عند خروجه من المدرسة أنه عرف كل شىء فينبذ العلم حتى ينسى جميع ما درسه فان هذا وهم فاسد استحكم فى نفوس الكثيرين منا حتى قل فينا من يعمل بعد خروجه من المدرسة على ترقية مداركه لأننا لا نحصل أيام التلمذة الا قشورا لا تغنى عن العلم شيئا » ٠

ولم يكن الرافعى يكتب فى المسائل السياسية فحسب بل كان يتناول المسائل الاجتماعية أيضا ٠ كتب فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ مقالا تحت عنوان « بنك الكستبان الأحمر » ٠ جاء فيه « أرسلت حضرة ناظرة المدرسة السنية الى أولياء أمور التلميذات الجواب الذى نشرناه «ليطلع» عليه سعادة ناظر المعارف لأننا لا نفهم معنى لتقييد الطالبات بشراء المرايل من محل مخصوص الا اذا كانت حضرة ناظرة المدرسة تريد ترويج هذا المحل لأن صاحبه انجليزى (وهو مستر بلاسكت) أو أنه ليس فى استطاعة أحد صنع هذه «المرايل» أو العثور عليها الا فى محل الكستبان

الأحمر • وهو أمر لا يتصوره أحد أبدا لأنه غير معقول أن يكون هـذا المحل هو المخصوص بين المحلات التجارية جميعها يصنع هذه « المرايل » أو جلبها •

ومن الغريب أن ثمن المريلة فى محل الكســتبان الأحمر يبـلغ ١٢ قرشا مع أن المتر من القماش المصنوعة منه لا يزيد ثمنه على قرشين فاذا كانت المريلة تتكلف مترين ومتر (ركامة) بقرش واحد يكون ثمنها الحقيقى خمسة قروش فى استطاعة جميع الأمهات صنعها فلماذا تقيد حضرة الناظرة التلميذات بشرائها من « الكستبان الأحمر » باثنى عشر قرشا • انه لا يجوز لحضرة الناظرة أن تعلن عن محل تجارى مهما كانت جنسية صاحبه بارغام تلميذاتها على شراء ملابسهن منه بانية ذلك على أنه يوجد بهذا المحل طلبها فى اللون والتفصيل لأنه لا يتعسر على الأمهات صنع مريلة من مرايل (الكستبان) لبناتهن ولا يقول أحد بأن المرايل الموجودة فى غير الكستبان الأحمر لا تصلح لتلميذات المدرسة السنية • فان فى ذلك تعسفا لا معنى له • هذه كلمتنا بخصوص منشور حضرة الناظرة تطلب من سعادة ناظر المعـارف الغـاء حتى لا تتقيد التلميذات بشراء مرايلهن من الكستبان الأحمر أو الأخضر ما دام فى الاستطاعة صنعها بواسطة الأمهات أو شراؤها من محل آخر » •

وفى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ دعا الرافعى ــ وقد لبى الشعب دعوته ــ الى الاعراض عن المشاركة فى احتفال جيش الاحتلال البريطانى وكان مما قاله الرافعى : « غدا يتمثل أمام أعيننا مظهر من مظاهر اغتصاب الانجليز لبلادنا باتيانهم عملا لا يقدمون عليه الا فى مستعمراتهم التى فتحوها بأموالهم وسيوفهم لا فى بلد دخلوه بحجة تأييد سلطة الخديو ضد بعض الخارجين العاصين • غدا يظهر المحتلون بمظهر المحتقرين لشعور الأمة فيعرضون جيشهم الغاصب فى أكبر ميدان من ميادين العاصمة احتفالا بعيد ملكهم الذى تحتل باسمه بلادنا •

وقد كتبنا فى صدر «لواء» اليوم مقالا نستنكر فيه عملهم والآن نقول بأنه اذا كان هؤلاء القوم يريدون أن يؤلموا نفوسنا بهذا المنظر البشع ولم يجدوا مندوحة عن ارتكاب هذا العمل الذى يقصــد به تهـديدنا وارهابنا فان فى استطاعتنا القيام بعمل آخر يردهم عن ادراك بغيتهم وهو أن لا نشاركهم فى احتفالهم ولا نشرف عليهم وهم يعرضون قوتهم التى تمثل سلطتهم الغاصبة فى مصر •

ان الانجليز سيحتفلون غدا بعيد ملكهم فاذا لم يكن فى وسعنا منعهم من ايلام عواطفنا فلنبتعد عنهم غير مكرهين ولنحل بين أعيننا وبين رؤية

هذا المنظر الذى تنقبض له نفوسنا • هل من قوة ترغمنا على رؤية الجيش المحتل الذى غصب بلادنا وقادها الى هاوية الدمار والخراب ؟ • هل من سلطة ترغمنا على الوقوف أمام القوة التى تمثل ضياع استقلالنا وفقدان حريتنا ؟ » •

وكان من عادة الرافعى التى اعتادها وحرص على اتباعها حتى آخر حياته تتبع كل الأحداث السياسية والاجتماعية فى كل عام كامل ونشر هذه الدراسة اما فى آخر أيام ذلك العام أو فى أوائل العام الجديد ، ومن دراسته عام ١٩٠٩ نقتطف هذه الكلمات التى نشرها باللواء فى أول يناير سنة ١٩١٠ تحت عنوان « مصر فى العام الماضى » •

يدور الفلك دورته فتسعد أمم وتشقى شعوب ، وتنهض بلاد وتدول دول •

وترفع عروش وأخرى تثل •

وقد أتم الفلك بالأمس احدى دوراته فطويت بذلك صحيفة العام الماضى بعد أن ملأتها الأيام بأنبائها وحوادثها •

طويت هذه الصحيفة التى حفظت لكل أمة ما أصابها من عز وذل وما اعتورها من سعادة وشقاء وما تناوبها من خير وشر ولكنها لم تحفظ لمصر الا خطوبا نزلت بها ومصائب دهمت أهلها • طويت هذه الصحيفة التى يقلبها المرء فيجد لكل أمة يوما من أيام الرخاء الا هذه الأمة التى توالت عليها وخزات الحوادث ولم تسمح النائبات بالتجافى عن مهجتها فظلت العام بأسره رازحة تحت نير ما تلاقيه لا ينقضى لها عناء ولا يركد لها بلاء •

وقف الاحتلال فى العام الماضى وقفة المناوىء المناجز وأقسم أن يضرب الأمة بضربة قاضية متخذا من رجال الحكومة سلاحا يبطش به ومعاول يدمر بها فكان يرشقنا كل يوم بسهامه القاتلة حتى تكسرت النصال على النصال •

وأصبحنا فى غشاء من تبال الحادثات لا نكاد نجتاز عقبة من الويلات الا ونقع فى أشد منها •

اندفعت الحكومة فى سياسة العنف وظنت الأمة عدوة لها فساءت معاملتها وتشددت فى التضييق على حريتها حتى ازدادت الهوة بين الفريقين اتساعا •

وقد ابتدأت سلسلة تلك الروايات المحزنة بحادثة الأزهر الشريف

التى انتهكت فيها حرمة الدين وأهين طلاب العلم ولحقهم من الأذى ما لحقهم فضجت الأمة بالشكوى وهاج الرأى العام لهذه البلوى .

ولكن الحكومة استمرت فى مطاردة الأزهريين ومناوأتهم وعاملتهم معاملة العاصين الثائرين .

ووكلت بهم من لا يعرف للدين كرامة حتى كادت تسوء العاقبة لولا أن تداركها الله بلطفه فعدلت الحكومة عن خطتها العدائية وسمعت للأمة نداءها الشريف .

انتهت هذه الحادثة المحزنة التى أدمت القلوب وجرحت الأفئدة فظن القوم أنها المصاب الوحيد الذى سيلحقهم فى عامهم ولكنهم كانوا فى ظنهم واهمين فقد فتحت عليهم أبواب الويلات وكانت ظلمة تتلوها ظلمات . وذلك أن الحكومة أزعجها صوت الأمة فى هذه الحادثة وخشى الاحتلال من سريان تلك الروح الشريفة المنبثة فى الأفئدة فأراد أن يسكت هذه الأصوات ويخمد تلك الحركة المباركة فلم يمض قليل من الزمن حتى رأينا رجال الوزارة يقررون كم أفواهنا والجام ألسنتنا وتحطيم أقلامنا فأخرجوا قانون المطبوعات من قبره وقيدوا تلك الصحافة التى تدافع كل يوم عنهم وتنادى برد جميع الحقوق اليهم متجاهلين فضلها عليهم محافظة على مراكزهم وحرصا على مرتباتهم .

رضيت الوزارة الحرة (!!) بهذا العمل ولم نسمع بأن واحدا منها استقال مفضلا صالح بلاده وأمته على صالح المحتلين .

وقد قامت الأمة وقتئذ بما استطاعت اليه سبيلا من احتجاجات ومظاهرات ولكن هذه الأصوات ذهبت فى الفضاء وقابلها الوزراء بربطة جأش وهدوء تام .

لم يقف الأمر عند هذه العلة التى لا تزال نضج من اصارها الى الآن بل رأينا الحكومة تحفزت للوثوب واستعدت للبطش بالأمة فأخذت تطارد المتظاهرين وأمرت جندها بالحملة عليهم ومنعتهم من السير فى الشوارع وأرسلت عليهم المياه من مضخاتها وعاملتهم معاملة الخارجين عن طاعتها الداعين الى محاربتها .

ولم تكتف بذلك بل تعسفت فى محاسبة الخطباء على كلماتهم وأولت أقوالهم تأويلا يوقعهم تحت طائلة العقاب بعد أن كانت متسامحة متساهلة فكادت تقضى على حركة الكلام لولا أن تداركها الله بقضاة مستقلين أنذروها من الشباك التى نصبت لها لتلحق بحرية الكتابة :

استهدفت الأمة لهذه السهام القاتلة وقبل أن تندمل جروحها صوبت الحكومة أو الاحتلال نحوها سهما آخر فيه القضاء على الحرية الشخصية وهو قانون النفى الادارى الذى رجع بنا الى الوراء سنين عديدة » ٠

وفى بداية عام ١٩١٠ كتب الرافعى سلسلة مقالات عن قناة السويس والأموال التى أنفقتها مصر فى سبيل القناة وفى المقالة الخامسة من هذه السلسلة تغلبت صفة المحامى على صفة المؤرخ فراح يحلل مشروع مد امتياز قناة السويس ، ويظهر ما به من غبن للشعب ٠

كما راح يتحدث عن حيدة القناة ويطالب بهذا الحياد ٠

كما كتب الرافعى عن مسألة القناة وحرية المرور فيها فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٠ : وتعطل الحكومة صحيفة «اللواء» وينتقل الرافعى بحملاته ضد مشروع مد امتياز قناة السويس الى « العلم » وتعطل الحكومة « العلم » فينتقل الى « العدل » ثم « الاعتدال » بعد تعطيل « العدل » ٠

وفى ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ يكتب فى « الاعتدال » مشيدا بقرار اللجنة الفرعية التى نيط بها بحث المشروع ، وعرض رأيها على الجمعية العمومية ويهاجم صحف الاحتلال التى دعت أعضاء الجمعية العمومية الى عدم الالتفات الى آراء أعضاء اللجنة لأنهم لم يأخذوا فى اعتبارهم آراء المستشارين البريطانيين الذين يرون فى مشروع مد الامتياز فائدة كبرى ٠

وكان روزفلت ـ الذى كان من قبل رئيسا لجمهورية الولايات المتحدة ـ قد ألقى خطابا مجد فيه الاحتلال البريطانى فى مصر وزعم فيه أن للوردانى ـ قاتل بطرس غالى ـ شركاء فى عمله ومحرضين على ارتكاب الجرم ٠

ويرد الرافعى على روزفلت ويستنكر صدور تلك الحملات من قبل رئيس جمهورية سابق ٠

ويقول الرافعى : هل يجوز لرجل عاقل وسياسى كبير أن يصدر حكما قبل التحقق من صحته كما فعل روزفلت فى حديثه عن مقتل بطرس غالى » ٠

ويكتب الرافعى فى الشعب منذ ٢٩ أبريل سنة ١٩١٠ ، سلسلة مقالات عن تقرير السير جورست المعتمد البريطانى ٠

ويذكر كيف احتوى هذا التقرير على الاضطراب الشديد ٠ وقد

زل قلمه بسبب ذلك زلات كثيرة فى صفحات قليلة لا يتجاوز أصـــابع اليد عدا » ٠

وذكر الرافعى أن المعتمد البريطانى بدأ تقريره بذكر حادثة مقتل بطرس غالى فكال لرجال الحزب الوطنى ما شاء أن يكيل لهم من السب والطعن وحملهم مسئولية الجرم الادبية ٠

ولا ندرى ما الذى دفعه الى التعجيل بذكر هذه الحادثة فى تقرير ١٩٠٩ مع أنها لم تقع الا فى سنة ١٩١٠ فلعله كبر عليه أن يصـــدر التقرير خلوان من الطعن فى الحزب الوطنى والحركة الوطنية فأبى الا ذكر الحادثة واتخذها تكأة لاطفاء نار الحقد التى تستقر فى صدره بافراغ ما فى جعبته من ألفاظ الشتائم والسباب واننا لا نريد اليوم مساجلة البحث فيما نسبه الى الحزب ، ولا نناقشه الحساب على ما وجهه اليه من مطاعن فذلك له يوم قريب وما الغد عن اليوم ببعيد » ٠

ويوالى الرافعى تفنيد كل ما جاء فى تقرير جورست وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الداخلية للحزب الوطنى التى أشار اليها التقرير ٠

وفى ١٣ يونية ســـنة ١٩١٠ كتب الرافعى فى العلم تحت عنوان « سياسة الشدة : مصر اليوم وفرنسا بعد ثورة ١٨٤٨ : ما أشبه الليلة بالبارحة » : « اتبعت الحكومة فى الأيام الأخيرة سياسة لم تألفها الأمة من قبل وظهر الاحتلال فى مظهره الحقيقى راغبـــا فى البطش بالحركة الوطنية ليقضى عليها قضاءه الأخير ٠

يفكر الانسان فى سبب ذلك الانقلاب فلا يجد له مبررا ٠ يفـكر فى الحالة التى وصلنا اليها الآن من ازدياد سوء التفاهم بين الأمة والحكومة فيهوله الأمر ٠

يفكر فى تسلط الاحتلال علينا وتحكمه فى جميع شئوننا فيتحقق له الخطر الذى نحن عليه قادمون ٠

نتساءل كما يتساءل غيرنا ما فائدة هذه الشدة ؟ وما نتيجة تلك القوانين الصارمة التى تسن لنا من وقت لآخر ؟ ٠

وما مصير الأمة بعد التضييق على حريتها وصـــحافتها وكتابهـا وأفكارها ؟

أيريد الاحتلال اسكات كل صوت فى هذه البلاد ؟ ٠

أيريد تحطيم أقلامنا وتمزيق صحفنا ليستريح من كل نقد على أعماله ؟

أيريد أن يرانا وأجنحة الموت ترفرف علينا ·

نؤذى فلا نتكلم وتسلب أموالنا فلا نغضب وتهضم حقوقنا فلا نشكو ونعامل بكل ضروب الاضطهاد فنطأطئ الرأس خنوعا وخضوعا ·

لعمرى أن حالتنا الآن تشبه من جميع الوجوه حالة فرنسا بعد ثورة ١٨٤٨ فكما أن الاحتلال يسن لنا الآن كل يوم قوانين جديدة لمحاربة الصحافة الوطنية · وكما أن الاحتلال الآن يزف الينا من وقت لآخر قوانين يضيق بها على حريتنا كذلك كان لويس بونابرت يفعل فى فرنسا · فما أشبه الليلة بالبارحة !!! » ·

وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٠ نشر الرافعى كلمة تحت عنوان « الحشيش فى معسكر جيش الاحتلال » مشيرا فى كلمته الى أن مصلحة خفر السواحل ضبطت فى أحد المنازل التابعة لمعسكر جيش الاحتلال برأس التين مائة كيلو حشيش وذاكرا أنه قبض على الجندى الذى يسكن بهذا البيت لاتهامه بالتهريب ·

وتساءل الرافعى الى متى تتكرر هذه الرواية فى معسكر جيش الاحتلال فاننا لم ننس بعد ما ضبط من الحشيش فى معسكر مصطفى باشا وغيره ولا تظن ان رجال الاحتلال يرون فى تهريب الحشيش بواسطة جنودهم ما يشرف جيشهم · ولفت الرافعى نظر الحكومة الى كثرة هذه الحوادث وطالب بالتفتيش على كل ما يرد الى جيش الاحتلال « فحكومتنا لا تجهل الضرر الذى ينجم عن انتشار الحشيش فى بلادنا ويجب ان تتخابر مع رؤساء جيش الاحتلال ليتلافوا هذا الأمر لأن تهريب الحشيش ليس من وظيفة هؤلاء الجنود ولا هو مما يعلى قدرهم ومكانتهم بين جنود الأمم » ·

وهاجم الرافعى الحكومة لانها قبلت الصلح مع شركة زيت البترول الامريكية « فاكوم أويل » · وكانت الشركة قد خسرت القضية التى رفعتها ضدها مصلحة الجمارك المصرية لأن الشركة اشتركت فى تهريب الحشيش الى مصر ، وكان الحكم بتغريم الشركة ١٧ ألف جنيه فتصالحت الحكومة معها على أن تدفع الشركة ١٧٠٠ جنيه فقط ·

وقد تساءل الرافعى عن السر فى ذلك ؟ هل هو جنسية أعضاء الشركة الاجانب ؟

وكتب الرافعى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٠ مقالة تحت عنوان « مصر للمصريين » ردا على مقالة فى « الايجبت » للمسيو كارا بعنوان « وطنية

أو جامعة اسلام » زعم فيها ان الوطنيين اذا نادوا «بمصر للمصريين» فهم لا يقصدون بالمصريين الا المسلمين .

وتحدث الرافعي عن فكرة الجامعة الاسلامية فوصفها بانها أمر خيالى محض لا يمكن تحقيقه .

وقال اننا اذا اظهرنا عطفنـا على فئة من المسلمين المضطهدين فى احدى بقاع الأرض فذلك لا يتخذ دليلا على اننا نرمى الى الجامعة الاسلامية وانما عطفنا هذا ما هو الا كعطفنا على الترنسفاليين أيام حرب البوير ، وعلى الايرلنديين والهنود وغيرهم من الأمم المضهدة ..

وتحت عنوان : «واجب وزرائنا» كتب فى جريدة العلم (٢٤ نوفمبر سـنة ١٩١٠) ان وزراءنا وحدهم هم المسئولون عن كل ما نشـكو منه ونتألم لوقوعه .

أليسوا هم الذين يمهرون بتوقيعهم القوانين واللوائح ؟

أليسـوا هـم الذين يصدقون على تعيين الانجليز فى وظـائف الوطنيين ؟

أليسوا هم الذين يقرون الميزانية على ما بها من الغبن للأمة ؟

فلماذا لا اسالهم اذن لولا تصديقهم وتوقيعاتهم لما نفذ شيء .

ومضى الرافعي قائلا : سمعت من عهد قريب ان وزيرا من وزرائنا صرح لمحام مشهور « بأنه لو كان يعلم بوجود أحـد يكافح المحتلين مكافحة ويحصل منهم بفضل دهائه وجهاده مثل الذى يحصل عليه ويدفـع عن الوطنيين من البلاء بقدر ما يدفعه لتخلى له عن منصبه » .

يظن هذا الوزير انه فى حل من البقاء فى منصبه ما استطاع ان يحصـل من المحتلين على بعض الشيء (ولو كان تافها) مادام يعتقد عدم وجود من يعمل عمله لو كان فى مركزه .

وهذا خطأ لأن واجب الوزير لا ينحصر فى تأدية بعض ما عليـه لأمته وليس تذرعه بوجود قوة تصـادره فى أعماله بمخلية من التبعـة الملقاة على عاتقه كما ان اعتقاده فقدان الشخص الذى يقوم مقامه لايبرر بقاءه فى منصبه فانه مخير فى أحد امرين لا ثالث لهما فاما ان يباح له بالعمل باستقلال يضمن تحقيق سعادة وطنه وأما ان يعتزل ذلك المركز غير مفكر فيمن يأتى بعده وما سيفعله خلفه والا فلو فكر كل وزير فى موقف الذى يحل محله لما حدثته نفسـه بمغادرة منصبه لأنه لن يعتقـد بوجود من هو أكثر منه كفاءة وأشد مراسا .

وانتا نسأل وزراءنا الحاليين هل كان من بينهم أحد يعتقد منذ ثلاث سنوات فقط انه سيصبح وزيرا خطيرا تسير وراءه الحجاب وتخفره الجنود والضباط ؟ . فلماذا تفكرون اذن فيمن سيخلفكم وتجرمون بأنه لا يوجد في البلاد من يعمل عملكم ؟ انكم مطالبون بتأدية واجبكم فاعملوه واتركوا الغير يفعل ما يريد » .

وكعادته كل عام راح يكتب عن الحساب الختامي لعام ١٩١٠ الذى أطلق عليه « العام الغريب » وذلك بسبب الرصاصات التى أطلقها الوردانى فى اليوم العشرين من فبراير ثم راح يتحدث عن اضطراب الحكومة لهذه الرصاصات .

وعن الأعمال ـ غير العادية ـ التى قامت بها ثم راح يرد على تهمة التعصب التى وجهها الى المصريين ساسة الاحتلال .

كما تحدث عن قانون المطبوعات الذى أعيد اصداره وعن ايقـاف « العلم » بعد صدور أحد عشر عددا منه .

وتكلم عن استسلام الوزراء واذعانهم لكل ما يؤمرون به من السلطة غير الشرعية وعدم وجود أحد من بينهم يفضل الاستقالة من منصبه على هذا الاذعان وكيف أدى هذا الاستسلام الى تقوية سلطة المحتلين وازدياد نفوذهم ، حتى لقد جعل لهم سلطانا فى كل المصالح والأعمال .

وتحدث عن فشل سياسة الوفاق وشرح السياسة البريطانية فى مصر منذ ١٨٨٢ شرحا وافيا فمن اختلاف الى وفاق الى اختلاف الى وفاق.

وكانت « العلم » قد عطلت وكانت صحيفة « الافكار » قد حلت محلها فراح الرافعى فى مقالة له بالأفكار يعدد ما نال الحركة الوطنية من اضطهاد على أيدى سلطات الاحتلال وكيف تمنع هذه السلطات تمثيل أية رواية يرد فيها لفظ الحرية أو الاستقلال ويؤكد الرافعى فى مقاله :

ان الاحتلال ليس هو وحده المسئول عن هذه الاخطاء والجرائم بل يشترك معه فى المسئولية كل الذين ينفذون أوامره » .

وقد خاطب الرافعى محمد سعيد باشا ناظر النظار بقوله : « ان الوطن مقدس يا عطوفة الرئيس . الوطن وجد قبلك وسيبقى بعدك .

وجد قبل ان تتولى منصب الوزارة وسيبقى بعد خروجك منها فاحتفظ بحقوقك الشرعية وأعلم ان المرتب الذى تتقاضاه من الأمة انما لاجل ان تمنع يد الأجنبى من أن يمتـد اليه ، لا لأجل أن تعترف له بحق من الحقوق .

وذكره الرافعى بما كان عليه يوم « ان كان رئيسا للنيابة ومستشارا فى محكمة الاستئناف يعاهد الوطنيين على أن يعمل معهم حتى يفارق الحيـاة !! » .

وعندما أوقع الاحتلال البريطانى فى الفتنة بين عنصرى البلاد فى أوائل عام ١٩١٠ وقف أمين الرافعى بكل حزم يكشف ما وراء الفتنة ويهدد عناصرها : كتب ـ مثلا ـ فى ١٧ مارس سنة ١٩١١ عن « انتحار المتعصبين وتخبطهم » حتى أصبح مثلهم كمثل المنتحر الذى يرى العالم مظلما امامه فيحاول التخلص بأى وسيلة من الوسائل » .

وخاطبهم الرافعى قائلا : أما آن لكم أيها المتعصبون الجبناء أن نفهموا حقيقة مركزكم وتتبينوا مقـدار ما تقدمونه من الشر لطائفتكم بسبب حركتكم الكاذبة وأباطيلكم الضارة » .

وكتب مرة أخرى عن الفتنة التى خلقها جماعة من العدم ابتغـاء أن يفيدوا بها أنفسهم فكانت وبالا عليهم .

وظل الرافعى يكتب من واقع الأمم الاخرى وتجاربها مؤيدا بالارقام والذكريات التاريخية والوطنيـة فى هذا الموضـوع الى أن انتصرت كلمـة الأمة وخرجت سليمة من هـذه الازمة بعد ان كلفهـا الكثير من الجهـد والاعصاب .. والمـال .

ويكتب الرافعى فى ٧ سبتمبر سنة ١٩١١ تحت عنوان : « آفة الملوك بطانتهم » بدأها بما قاله مربى لويس الخامس عشر عندما خاطب الملك مشيرا الى جماعات الشعب الغاضبة المتدفقة تحت نوافذ القصر « كل ذلك لك يا مولاى » ويتحدث الرافعى كثيرا عن فساد البطانة على الملوك وعلى الشعوب وعلى العالم بأسره « فكم أسلمت هذه البطانة للغاصبين بلادا وكم جلبت للأمم فقرا وخرابا وكم سودت للتاريخ كتابا » .

وكتب الرافعى فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩١١ تحت عنوان « جاسوس المؤتمرات » أشار فيها الى ارسال أحد الموظفين الذين يعملون فى غـير مصالح الحكومة الى مؤتمر بروكسل للتجسس على أعمال المؤتمر ، وكانت نفقات سفره من المصاريف السرية .

وكيف سافر فى ٨ أغسطس الى مؤتمر السـلام للتجسس على المصريين الذين سيشتركون فى هذا المؤتمر .

وشبه الرافعى مصر ـ فى ذلك الوقت ـ بضفاف البوسفور فى عهد عبد الحميد .

ويذكر الرافعي ان الحظ ساعده في العثور على مجموعة أوراق لاحد هؤلاء الجواسيس نقلها من مصر الى الاستانة ٠

ومن المقتطفات التي نشرها الرافعي عن أوراق هذا الجاسوس الذي ظهر انه لم يكن جاسوسا يبحث وراء الحزب الوطني فحسب بل يجرى وراء الجمعيات في الهند ومراكش وتونس والجزائر وذكر الرافعي امثلة لبعض التعليمات التي كانت ترسل الى الجاسوس على النحو التالي : ١ - ١١ - ١١ ٠ مراقبة أحمد لطفي بك وبريده ، علاقة فريد بك مع جريدة اجبسن تخرينشن الألمانية ، خطبة الجمعة بالقبة ، عدد الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية للحزب واسماء المهمين منهم واسماء الافرنج الذين يحضرون وبيان الأعمال والأقوال ، حرروا - الأمر هنا للجاسوس من رئيسه - بكل تدقيق وبدون تحيز كشفا بأسماء من تعرفون من رجال الحكومة جمعاء أنهم من المتشيعين لرجال الحزب الوطني وكشفا آخر باسماء تلاميذ المدارس الأميرية العليا الذين هم منهم ٠ لا يزال المركب الأبيض في محله وشبهتنا فيه تزداد كل يوم بأن يحمل سلاحه وقد عرفنا ان صاحبه الذي يلبس الطربوش روسي يدعى البارون اوبرميلر فهل تجدون سبيلا الى التحرش به لتعرفوا الحقيقة فانه اذا تمكن من تفريغ محموله وتصديره الى موقع الحرب وقعنا في ورطة ٠ أزال - هكذا في الأصل - أنتظر منكم بيان ما عملتم للحصول على خط ابن م٠ط٠ أرجوكم أن تحضروا كل جمعة الصلاة في جامع من الجوامع الآتية : قيسون شارع محمد علي ، السيدة زينب ، سيدنا الحسين ، البيومي ، الست الشامية بشارع الدواوين ٠

أرجوكم ألا تشتغلوا بعد الآن في شيء من المباحث غير المتعلقة بالمسائل السياسية والحركة الوطنية ٠ وما اكتب اليكم أنا عنه ، وان لا تأتوا عندي الا بطلب مني لأن القوم عرفوكم ، واجتنبوا بنوع خاص مقابلة أحد رجال المصلحة (ك٠د٠) اقرعوا التليفون بمكتبي يوميا قرب الحادية عشرة لعلي أريد مخابرتكم بشيء » ٠

ويتساءل الرافعي في ختام مقاله : اني لا أعلم كيف يعهد بشخص واحد البحث في شئون مصر والهند والشام وأوربا وتونس والجزائر ومراكش وبلوخستان ؟ اللهم ان أرقى بوليس العالم ، لايستطيع ذلك » ٠

وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩١١ يكتب الرافعي تحت عنوان : « الذكرى المؤلمة ساعة الجلاء لا مناص من مجيئها فلنترقبها بالصبر والثبات دون ان يزعجنا تأخرها أو يوهن من عزائمنا ما تصادفه من الشدائد قبل أن نسمع دقاتها » ٠ ويكرر كلمة قالها جون سيمون : ان الهزيمة لسوء

الحظ تتكرر كل يوم على نقيض النصر فانه لا يتحقق الا بعد ردح من الزمن اذ هو يتطلب الانتظار الطويل كما يتطلب العمل والجهاد ولكنه لابد ان يأتى فى آخر الأمر .. » .

وكعادة الرافعي فى كل عام يناقش تقرير المعتمد البريطانى عن عام ١٩١١ فى مقالات عديدة . يرد فيها على المسائل التى أوردها المعتمد البريطانى وخاصة ما يتعلق بالحركة الوطنية والدستور والاحزاب ومركز الاحتلال البريطانى وموقف الحزب الوطنى من الاحتلال ، والبلاد التى يمكن احتلالها بالقوى الأجنبية ، والامتيازات الأجنبية ، والجرائم ، والتعليم والجرائد الوطنية والحركة السياسية ورد بتهكم شديد على ما أورد كتشنر أنه أظهر كثيرا من الجلد وضبط النفس يستحق عنهما أعظم المدح رغما من سوء اغراء بعض الجرائد الوطنية التى لا تحاسب ولا تقدر العواقب ..

ولم ينس الرافعي وهو فى مجال التهكم أن يستشهد بأبيات من الشعر طبعت ووزعت تحت عنوان : اعتراف البحيرة بمآثر المصلح العظيم فخامة اللورد كتشنر المعتمد البريطانى تذكار لزيارته مدرسة دمنهور الصناعية :

الدهـــر يشهد والأخلاق تعـــلم
ان العميد هو العمـــاد الاعظـــم
طوقت مصر وأهلها بمآثـــــــر
عظمت فما هى تخفى ولا هى تكتم

وكتب الرافعي عن الصحافة فى مصر وفى أوروبا ــ ٢١ فبراير سنة ١٩١٢ ــ بمناسبة احتفال جمعية الصحفيين الجمهوريين فى باريس : فذكر ما كان من كازمير أحد نواب فرنسا وسياسييها المعروفين عندما وقف فى مجلس النواب وكان يمثل الاقلية قائلا : نحن هنا فى هذا المكان ستة ولكننا فى الخارج ثلاثون مليونا » .

وكانت الصحافة تؤيد كازمير بيريه تأييدا مطلقا حتى أنه لما عاد الى المجلس فى اليوم التالى قال : لو لم يكن اجتماع الصحافة المؤيدة لى قد عادل المجلس الذى خذلنى لفترت همتى وضعفت عزيمتى » .

وأوضح الرافعي الفرق بين حكام أوروبا الذين يحترمون الصحافة وحكام مصر الذين يبغضونها ويضعون فى سبيلها العراقيل فهى هى أولا وأخيرا بالنسبة لهم شيء من الكماليات التى يجوز ان تبقى اذا راقت لديهم والتى يجب أن تزول اذا عكرت أمزجتهم وما ذلك الاختلاف الا لانهم أحرار، وليس لنا من الحرية نصيب » .

وفى ٨ ابريل سنة ١٩١٢ وفى «العلم» كتب الرافعى مقالا بعنوان « سلام على الصحافة بعد اليوم » عقب فيه على تعطيل جريدة « وادى النيل » لانها كتبت تحت عنوان أحرب طاحنة أم حملة صغيرة ترمى الى اضعاف نفوذ السلطة العسكرية والتحريض على خرق النظام العسكرى فضلا على انها نسبت الى الحكومة التقصير فى واجباتها نحو الجيش الأمر الذى من شأنه الاخلال بالنظام العام » . وقال الرافعى بعد أن نشر قرار نظارة الداخلية : « سلام عليك أيتها الصحافة فقد أصبح عمرك اليوم قصيرا أو أصبح الكاتب وهو يخط فيك سطرا لا يدرى اذا كان سيعود الى هذا التسطير أو يحول السجن من جهة ، وقانون المطبوعات من جهة أخرى دون بغيته . فى فترة وجيزة من الزمن أصاب قانون المطبوعات خمس جرائد سوية فعطل جريدة « مصر الفتاة » أبديا « والعلم » ثلاثة أشهر وصادر « الشعب » عقب تعطيل « العلم » ووقف « الأخبار » شهرين وها نحن الآن نراه يعطل جريدة « وادى النيل » تعطيلا لا رجوع لها بعـــده .

« تعطلت جريدة وادى النيل التى قدم صاحبها للمحاكمة من زمن قريب وكشف الغطاء للقضاء عن كثير من الفضائح التى لا تزال الحكومة تشتغل بها الآن فى بلدية الاسكندرية وقد ظهر منها ما سيدعو الى اخراج سكرتير البلدية من وظيفته بل ما سيتناول شرره المدير نفسه أيضا .

فهل جزاء الذى يكشف الستار عن هذه الحقائق أن تعطل جريدته للمقالة التى يشير اليها قرار الداخلية ؟

تعطلت جريدة وادى النيل فى الوقت الذى تقرر فيه احالة رئيس الحزب الوطنى والحارس القضائى للواء ومدير العلم على المحاكمة فما هو مصير الصحافة بعد الآن ؟

ان كل هذه التصرفات لا تفيد الا شيئا واحدا وهو أن يمتنع الكتاب عن توجيه كلمة انتقاد للحكومة والا أصابهم ما يصيب كل منتقد الآن .

تعطلت جريدة وادى النيل دون أن تسمع الحكومة من صاحبها دفاعا عما كتب فيها أو تنذره قبل ذلك انذارا .

مع أن القتلة واللصوص يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم فهل أصبح الصحافى أكبر جرما من هؤلاء ؟

تعطلت جريدة وادى النيـــل فى الوقت الذى تطلب فيه الجمعيـــة العمومية الغاء قانون المطبوعات وبعد أن وعد الجناب العالى بأن الحكومـــة ساعية فى تحسين النظامات النيابية للبلاد .

فسلام على الصحافة بعد الآن ، وسلام على الأقلام بعد اليوم ، وانا لله وأنا اليه راجعون » .

ومع مطلع عام ١٩١٣ يكتب عن عام ١٩١٢ وما حل بالمسلمين فيه حيث نسوا ما كان عليه آباؤهم وأجدادهم : نسوا ان سعادتهم بيدهم وأن نبيهم رسم لهم طريق السعادة فتنكبوه ؟ وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون .

وتكلم عن موقف الحكومة من المعارضة فقال : ان أصوات المعارضين شأنها شأن كل صوت آخر فاما أن ترتفع بقول الحق ، وأما أن ترتفع بقول الباطل فاذا كان الأول وجب على الحكومة ان تصغى لهذا النداء الشريف وتطاطيء له رأسها واذا كان الثانى أغضت عنه دون أن تعمل على اخفائه بحجة انه أخطأ مرة أو مرتين مثلا » .

ويكتب الرافعى فى ٣٠ مايو سنة ١٩١٣ سلسلة من المقالات عن تقرير اللورد كتشنر عن عام ١٩١٢ ويتساءل فى مقدمة مقالاته ، ما فائدة الكتابة فى هذا الموضوع والمعتمد البريطانى سيظل ناقد الكلمة ؟ الى ان يقول : ان الكتاب الذين يتوخون فى كتابتهم تجنب كل ما يمس الأجنبى عن البلاد ابتغاء أن يكسبوا رضاه ويحملوا الأمة على الركون اليه انما هم جبناء أمام محكمة الضمير .

ويقول الرافعى تعليقا على سياسة الاضطهاد التى يتبعها الاحتلال تجاه الحركة الوطنية : ان الشدة التى عوملت بها الحركة الوطنية فى مصر لا يمكن أن يكون لها تأثير أبدى وانما تأثيرها وقتى لا يلبث أن يزول .

انني لا أخشى على أمة اتباع سياسة الاضطهاد حيالها لأن التاريخ علمنا أن هذه السياسة تنتهى بالفشل ولو كان الفوز من نصيبها فى أول الأمـــر » .

وكتب فى ١٦ سبتمبر ســنة ١٩١٣ عن حق الانتخاب فقال : كان اشتراط الثروة فى نواب الأمة عن النظامات القديمة التى تفشت فى القرن الثامن عشر ، اذ كان رجال ذلك العصر يعتقدون أن صاحب الاطيان والعقار هو الذى يحرص على مصلحة بلاده وهذا اعتقاد خاطيء لا يمكن ان يقام له وزن بعد أن تغلبت نظرية حكم الشعب على غيرها من النظامات حتى أصبحت أساسا للنظامات الدستورية المتبعة فى أكثر البلاد » .

وكتب فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٣ قائلا : لا بد من وزارة مسئولة أمام مجلس نيابى صحيح » .

لا بد أن تكون الوزارة خاضعة لرقابة الشعب المصرى وحده .

وبعبارة صريحة واضحة : نريد انتقال السلطة الفردية الى الامة لا الى غيرها وفاقا لتعاليم ديننا وعملا بمبادىء المدنية الحاضرة لأن الأمة مصدر كل حق وكل قوة » .

وطالب — في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ — بانشاء حزب للمعارضة داخل الجمعية التشريعية كما طالب بحرية الانتخابات : أن يترك الناس احرارا فلا ينتقل اليهم موظف ابتغاء سلبهم تلك الحرية ولا يهددون فى مراكزهم ومعيشتهم اذا لبوا صوت ضميرهم ووضعوا أصابعهم فى آذانهم كلما دعاهم داعى التأثير الذى لا مبرر له » .

واشترط فى النائب ان يكون صاحب مبادىء صحيحه لان صاحب المبدأ يعرف كيف يحافظ على مبدئه .. يعرف كيف يضحى بكرسيه فى الجمعية التشريعية اذا خير بين مخالفة مبدئه وبين التخلى عن هذا لكرسى » .
وعلق الرافعى — فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ — على تأييده لترشيح سعد زغلول بقوله : ما ذلك التأييد الا لأنه وعدنا فى الخطة التى عاهد الأمة علينا ان يسلك سبيلا فيه تحقيق هذه الفكرة التى لا بد من وجودها ووجود أنصار كثيرين لها حتى تستطيع مصر ان تخطو الى الامام خطوات واسعات » .

وبعد نجاح سعد ، قال الرافعى : اننا لا نخطىء اذا وضعنا ثقتنا فى النائب الجديد لاحياء فكرة المعارضة بالجمعية التشريعية » .

وفى عام ١٩١٤ يكتب الرافعى عن الجمعية التشريعية وماذا يراد منها ويكتب ملاحظات سريعة على جلسات الجمعيـة كأحسن ما يـكتبه المحرر البرلمانى .

وكان الرافعى فى بداية عام ١٩١٤ قد القى كعادته نظرة على عام ١٩١٣ واطال الحديث عن الحرية المفقودة وقال : نحن أمة ننشد الحرية ولا نرضى الخضوع لاية سلطة أجنبية لذلك لا نوافق على أية سياسة قاعدتها تدخل سلطة أجنبية فى شئوننا .

من الصعب ان تقبل نفس حرة أن يكون مستقبل بلادها خاضعا لارادة خارجية عنها لأن هذا الخضوع يحول دون التقدم الطبيعى » .

وخاطب أعضاء الجمعية التشريعية بنواب الأمة — وهو أول من أطلق عليهم هذا اللقب — قائلا : لم تعد مطالب البلاد خافية عليكم كما أن الحاجة

ماسة السماع أصواتكم بخصوص أمور حدثت فى غيبتكم ولا يجوز السكوت عليها ·

ففى غيبتكم خولف القانون النظامي عدة مرات ·

فى غيبتكم أنشئت وزارتان دون أخذ رأيكم فى ذلك ·

فى غيبتكم صودرت الحرية الشخصية بنفى المسجونين الى السودان فى حين أن القوانين لا تسمح بذلك ·

فى غيبتكم صودرت حرية الاجتماع مع أن النظامات المصرية لم تقيد هذه الحرية بغير القانون العام ·

ناقشوا الحكومة الحساب على ذلك وأعملوا على انقاذ الصحف من القيود التى ترسخ فيها فانها أكبر عضد لكم ، وأبذلوا جهدكم لتكون ادارة شئون البلاد فى يد الأمة برد الدستور · كونوا حراس الأمـــة التى احسنت الظن بكم » ·

ويخاطب النواب مرة أخرى قائلا : « لا تروا فى الوزراء رؤساء لكم بل اجعلوا منهم زملاء : ستكونون كمثل رجل يحمل سلاحا بيده وفى استطاعته أن يقتل نفسه بهذا السلاح وفى استطاعته أن يدافع به ، فتخيروا أى الأمرين ؟ » ·

وكم كان غريبا على أمين الرافعى وهو الذى طالما سلق مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء الممالىء للاستعمار بلسان حاد أكثر من مرة أن يشيد بموقف له فى ٦ ابريل سنة ١٩١٤ عندما عرضت عليه الوزارة فلم يسارع اليها بل تردد فى قبولها ثم انتهى الأمر بقبوله بعد أن اشترط أن يكون له الحق الطبيعى الممنوح لكل رئيس وزارة وهو أن يكون حرا فى اختيار الذين يريد ان يعمل معهم وعندما رأى لدى عرض أسماء وزارته ان الوكالة البريطانية تتداخل تداخلا يحول بينه وبين هذا الحق رفض الوزارة بكل اباء · ويقول الرافعى : من أجل ذلك لا نجد مندوحة عن شكر هذا العمل الممدوح فانه مثال الوطنية والاخلاص وعلو النفس » ·

ولم ينس الرافعى أن يشير الى هذا التحول الذى طرأ على أصدقاء السياسة البريطانية فأصبحوا هم الآن ينكرون هذه السياسة وتغلغلها فى أمورنا ولم يمنعهم صداقتهم من أن يعلنوا هذا الرأى على ملأ من الناس » ·

وفى ١٥ ابريل عقب على استقالة محمد سعيد باشا بقوله : الآن طويت صحيفة الوزارة السعيدية بعد أن لبثت فى مركزها أربعة أعوام طوال

دون التاريخ فيها كثيرا من الحوادث التى ما كان أحد من المصريين يتوقعها عندما اعتلى سعيد باشا منصة الحكم فى هذه البلاد ·

أربعة أعوام كابدنا فيها من الآلام ما نحن فى غنى عن سرده واصابنا من الاضطهادات المتعاقبة ما ستظل الأيام ذاكرة له أمد الدهر ·

جروح ليس من شأنها ان تندمل ونصال تكسرت فوق نصال ·

كان سعيد باشا قبل الوزارة من الأيدى العاملة فى الحركة الوطنية فظننا يوم أن أسند اليه هذا المنصب انه سيبقى كسابق عهده ولكننا لسوء الحظ فقدناه ·

ولو وقف الأمر عند هذا الفقدان لكان الخطب هينا بيد اننا وجدنا نصيرنا القديم يعمل جهده على تقويض تلك الحركة التى كان يغار عليها · وهكذا يهدم المصريون بعضهم بعضا ويعدو فريق على فريق ولو علم الهادم أو المعادى انه عندما يرمى مواطنيه بسهام فانما يصيب بها نفسه ؟

لو علم انه لن يخلد فى مركزه واذا خلـــد فان له فى الحياة أياما معدودات ·

لو علم ذلك لما حدثته نفسه باتباع تلك الخطة التى جرت على البلاد من الارزاء ما نضج الآن تحت اصاره · أبى الوزير المستقيل الا أن يعطل صحفنا أو يحطم أقلامنا ويكمم أفواهنا ويفقدنا حريتنا فما الذى ربحه من وراء تلك التصرفات ؟

هل خلدته هذه الأعمال فى منصبه أم هل جعلت قلوب الأمة ملتفة حوله تأسف وتألم لألمه ؟

اللهم لا هذا ولا ذاك وانما هو الجد العاثر لهذه البلاد ، يدفع بفريق من أبنائها فى هذا السبيل الوعر فيسيرون فيه على غير هدى دون أن يشعروا بما يحيط بهم من المخاطر الا بعد أن يسقط فى أيديهم وتضيق المسالك فى وجوههم ·

أيسر سعيد باشا أن يجد الأمة فرحة مستبشرة يوم خروجه من منصبه وهى التى كانت تهتف له عندما دخل الوزارة ؟

أيسره أن يضم الى تاريخه الماضى قبل الوزارة ما عمله فى مـــدة الأعوام الأربع المنصرمة ؟

أيسره أن تكمم الافواه فى عهد وزارته فلا تنطق شيئا ثم اذا ترك هذه الوزارة رأى الاقلام مصوبة نحوه ونحو سياسته وأعماله ؟

لقد أصابنا كثير من المتاعب فى عهد الوزارة السعيدية التى فقدت الآن ما كان لها من سطوة وسلطان فهل يجمل بأحد أن يظهر شيئا من التشفى ؟

نعم لقد استخدمت هذه الوزارة بطشها وجبروتها فى سبيل ايذائنا فهل تحدثنا أنفسنا باستخدام فرصة تقلص ظلها فى أن نثأر لحريتنا ؟

كلا ؟ فما نحن بمنتهزى فرصة ضعف عدونا لاستخلاص شيء مما أصابنا واننا نربأ بأنفسنا أن نقول كلمة واحدة أكثر مما كنا نكتبه أيام جبروت هذه الوزارة ٠

ولنترك التاريخ يصدر حكمه بل لنترك ضمائر وزرائنا تحكم عليهم الآن ربما كانوا يصنعون ولنبق آلامنا في صدورنا ما دام مصدر ذلك الآلم قد أصبح معطلا عن العمل ٠

ليس الموقف موقف تشف وانما الموقف موقف عظة وعبرة ٠٠ موقف يجب أن تجعله كل وزارة مستقيلة درسا ثمينا تعلم منه ان الاحتفاظ برضاء الأمة خير لها وأبقى يوم تنتزع السلطة من يدها » ٠

ومع بداية الحرب العالمية الأولى ، راح الرافعى يكتب يوما عن الموقف الدولى ، وموقف الدول المتحاربة وعندما جاءت ذكرى ١٤ سبتمبر والموقف الدولى على حافة الانفجار كتب يقول : من عادتنا أن نكتب عن هذا اليوم المقالات المطولة ومع ذلك رأينا هذا العام أن نغفل الاشارة الى تلك الذكرى ـ ذكرى دخول القوات البريطانية القاهرة ـ نظرا للظروف الحاضرة ٠

وتحمل عليه « المؤيد » و « الاجبشيان جازيت » لأنه يقف ضد انجلترا مع ألمانيا ٠

ويقول الرافعى فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ : ان ما نكتبه عن الحرب لا يمليه علينا تحيز ولا ميل لفريق دون آخر وانما يمليه علينا نظرتنا الى الأمور نظرا مستقلا ٠

وكثيرا ما تتفق كتابتنا وكتابات غيرنا الذين تروق خطتهم منتقدينا ٠

وانما الفارق هو أن خصومنا ينظرون الينا بمنظار أسود ونحن على ثقة بأنهم لو نظروا الينا بالعين المجردة من كل ما يثيره الوهم الكاذب لأراحوا أنفسهم وأراحونا معهم ولعلهم فاعلون ذلك بعد اليوم » ٠

وعادوا الى الهجوم على الرافعى وعاد الرافعى الى تكرار رأيه فى هذا

الموضوع مرة ومرة موضحا وجهة نظره فى الكتابة عن الحروب ، وتوقع الانتصارات أو الهزائم !

ولما كان الشعب يتخاطف صحيفة « الشعب » للاطلاع على تعليقات الرافعي على الحرب فقد كانت أعصاب المحتلين وأنصارهم تفلت فيعاودون الهجوم من جديد على الرافعى ·

وعلق الرافعي فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ على الاجراءات التى تنوى الحكومة اتخاذها فى الظروف الحاضرة بقوله : نحن نعلم أن من واجبات كل حكومة أن تتخذ العدة لردع كل جريمة يمكن أن تقع وأن تضع عقوبات لكل عمل نسى الشارع أن يدخله تحت نطاق الأمور المعاقب عليها ·

ولكننا نعتقد ان مثل هذا العمل يجب أن تشترك فيه الهيئات التشريعية الأخرى حتى يكون قريبا من الكمال وبعيدا عن أن يهدد الحرية الشخصية لذلك نأسف على صدور قانون التجمهر دون عرضه على الجمعية التشريعية كما نأسف على تأجيل انعقاد الجمعية الى شهر يناير اذ أننا من الرأى القائل بأن الجمعية تخدم الحكومة بوجودها عاملة ، أكثر من أن تخدمها بوجودها معطلة ولا سيما ونحن نرى أن بعض البلاد المشتركة فى الحرب فعلا لم تعطل جلسات برلمانها مثل التعطل الذى حدث فى مصر ·

والذى نرجوه الآن هو أن لا يتوسع رجال السلطة فى تنفيذ قانون التجمهر توسعا يخرجه عن الدائرة المعقولة التى يجب أن يقف داخل نطاقها » ·

وفى نوفمبر سنة ١٩١٤ يكتب الرافعى تحت عنوان « الحرب » يدعو الأمة المصرية إلى الهدوء بين جميع الطبقات والابتعاد عن أية حركة تؤدى الى تعكير صفاء الجو والضرر الذى ينجم عن أقل اضطراب لا يعود على القائمين به وحدهم بل يتناول الأمة بأسرها « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » ·

وكتب الرافعي فى نوفمبر ١٩١٤ أيضا تحت عنوان مراقبة الصحف : صارت الصحف فى مصر خاضعة للمراقبة أى انها لا تظهر الا بعد أن يطلع عليها الرقيب فى قلم المطبوعات وله الحق فى أن يحذف منها ما يحذف فيبقى محل الحذف خاليا من كل كتابة كما يراه القراء فى كثير من الجرائد منذ ثلاثة أيام · وقد كتبت الريفورم كلمة تحت عنوان : « الحقيقة قبل كل شيء » ، قالت فيها ان الرقابة نتيجة من نتائج الحكم العرفى نقبلها كغيرنا وهى ككل الأمور لها حسنات كما لها سيئات وذلك يتعلق بالشخص المكلف بمطالعة الصحف وبتقديره الخطر المترتب على ماتنشره من الأخبار ·

وإن لنا الامل في أن الحكومة تختار لذلك موظفين حائزين للمهارة الضرورية لتلك المهمة الدقيقة » .

وقد اطلعت على بعض الفقرات التى حذفتها الرقابة من كتابات أمين الرافعى ومنها هـذه الفقرات تحت عنـوان الدولة العلية ، وموقف دول البلقان :

كتب الرافعى (١٨ نوفمبر) قبل الخوض فى هذا الموضوع يقول بأن الانباء البرقية قليلة عن الحرب بين تركيا والروسيا ، أو بين تركيا وبقية الحلفاء ولقد ورد أمس ما يفيد ان امدادات قوية وصلت الى الجيوش التركية فاضطرت طلائع الروس الى التقهقر ، وهى تقاتل ، ولم يرد فى التلغراف مكان القتال .

ولكن ورد فيه فقط المكان الـذى جـاءت منه الامـدادات وهى « كرامسيكالا وأرخروم وطرابزون » ولم ترد أنباء جـديدة منذ أكثر من أسبوع عن نتيجة حرب قلاع الدردنيل وجواب هذه القلاع على الضرب والظاهر ان هذا الضرب أوقف ، والا لكانت جاءتنا الأنباء بأنه مستمر .

ولقد ورد على بعض الصحف ما يفيد ان الطيارين العثمانيين طاروا حتى وصلوا الى جزيرة مندوس في جنوب الدردنيل .

وعلى مقربة منه ثم عادوا سالمين .

وفى نفس المقال ـ وما حذفته الرقابة أيضا ـ « باريس : علم انه بعد اجتماع عقده النظار البلغاريون فى صوفيا تقرر تحصـين الشـواطىء البلغارية على بحر ايجة وخصوصا وضع الغام لحماية ميناء بورتولاجوس الحربية وقد نفذ هذا القرار بسرعة .

وقد صادف سلوك بلغاريا هذا غرابة واندهاشا لأنه لا يوجد أحد يهدد بلغاريا من هذه الجهة لا سيما منذ أن صرحت تصريحـات أكيدة ، بالتزامها الحيدة التامة » .

ويكون آخر مانشره الرافعى فى «الشعب» بتاريخ الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ تحت عنوان « الحرب » فى الميدان الشرقى ، فى الميدان الغربى ـ فى البلقان » قال أمين الرافعى فى العـدد رقم ٨٥٢ من الشعب : « استمر الألمان على ضرب مدينة ايبريس البلجيكية ومدينتى (سواسون) و (ريمس) الفرنسيتين كما انهم قاموا بعدة هجمات فى الأرجون فردت .

ويقوم البلاغ الالمانى ان الالمان يتقدمون فى غابة الأرجون .

ولكن البلاغ الفرنسى لم يشر الى ذلك ·

هذه خلاصة أخبار الميدان الغربى ·

ويقول مكاتبنا ان أنباء « روتردام » تفيد مرور امدادات ومدافع المانية من (كيل) و (سويفزيل) · ويقول أيضا انه يوجد عدد من المهندسين ومعهم غواصات كثيرة فى طريقهم الى (زيبروج) ·

وبهذه المناسبة نقول ان ميناء (زيبروج) هى الميناء الوحيدة التى وقع عليها اختيار الالمان لتكون محطة لنسافاتهم فى الوقت الحاضر على الشواطىء البلجيكية اذ لا يستطيعون اختيار غيرها ·

هذا من جهة الميدان الغربى أما من جهة الميدان الشرقى فلم يحدث فيه شىء فاصل ·

ولم تنجل المعارك الناشبة فيه عن نتيجة حاسمة : وهذا ملخص الحالة فيه : **أولا** : لم يرد فى روتر شىء عن بروسيا الشرقية ·

ويقول البلاغ الالمانى ان الحالة لم تتغير هناك ·

ثانيا : أما فى بولونيا فيقول روتر أن المعركة الناشبة بين الفستول والوازنا قد دخلت فى طور شديد جدا ·

وقد رد الروسيون هجمة ألمانية عنيفة فى شمال « لودز » وهذه مدينة روسية تبعد عن الحدود الالمانية داخل الأراضى الروسية نحو ستين ميلا وتبعد عن « فارسو » نحو ٨٠ ميلا ·

ويقول البلاغ الروسى أن امدادات ألمانية جديدة ظهرت بالقرب من (ويللى) وكانت مكلفة باحاطة الجناح الأيسر الروسى أما (ديلن) فمدينة روسية فى الجنوب الغربى لمدينة « لودز » وتبعد عن الحدود الالمانية نحو ثلاثين كيلو مترا ·

هذا من جهة الجيش الأول الذى يحارب فى بولونيا أما من جهة الجيش الثانى الذى يمتد على خط (كرنتشوفو ــ زكراكوفى) فيقول البلاغ انه لم يحدث أى تغيير هام فى هذه الجهة ·

والخلاصة انه يجب انتظار أنباء جديدة لمعرفة مصير القتال فى الميدان الشرقى ·

ولقد ورد فى البريد اليونانى الأخير بعض أنباء فى هذا الصدد لا نرى بأسا من اطلاع القراء عليها · نشرت جريدة البورص اجبسين الصادرة

أمس نقلا عن جريدة ميتاهيلاس اليونانية التلغرافات الآتية : « أثينا فى ١٨ منه » : ان الدوائر السياسية فى أثينا تبدى كثيرا من التعليقات على تقدم الجيش النمسوى فى الأراضى الصربية وقد حدث هذا التقدم بفضل حشد قوات كبيرة توصلت الى التغلب على المقاومة العربية . ولا يخفون هنا القلق الذى يترتب على الارتباكات التى يمكن ان تنشأ فى حالة ما اذا احتلت الجنود النمساوية مدينة (نيش) فهذا الاحتلال سيخلق حالة جديدة خطرة لا بالنسبة للصرب وحدها بل بالنسبة أيضا لممالك البلقان الأخرى التى لا يمكنها الاحتفاظ بحيدتها .

« أثينا فى ١٨ نوفمبر » : أعلنت الصحف البلغارية فى صوفيا أن تقدم النمسويين مستمر فى الصرب .

وقد أرسلت التلغرافات من الحدود الصربية البلغارية الى صوفيا منبئة إنهم يسمعون صوت اطلاق القنابل .

وقد رأت الحكومة الصربية نفسها أمام تقدم الجيوش النمسوية مضطرة الى الانسحاب الى (اسكوب) نظرا لأن مدينة (نيش) مهددة .

وقد وصلت أنباء الليلية من نيش معلنة ان الجناح الأيمن النمسوى وصلت اليه امدادات عظيمة وحاول الاغارة على الصرب وقد قاوم الصربيون المحصنون تحصينا قويا مقاومة عنيفة وتوصلوا الى رد المغيرين بالرغم من تقدم قلب الجيش النمسوى الذى كان يقوم بتهديد خط رجعتهم .

ويوجد أركان حرب الصرب فى (كراجوفاتز) وهو يعد الدفاع عن نيش » .

ويعد هذا العدد الذى صدر من الشعب محتويا على آخر مقالة لأمين الرافعى فيه يصدر الشعب يومين فقط .

ويكون العدد رقم ٨٥٤ هو آخر ما صدر من الشعب فقد آثر أمين الرافعى أن يوقف اصدار الشعب حتى لا ينشر اعلان الحماية البريطانية على مصر .

وعن قصة اغلاق الشعب قال عبد الرحمن الرافعى : كان معروفا أن قرار الحماية سيصدر قبل اعلانه بمدة وكان محتما على الصحف أن تنشره عند صدوره فأعلن المرحوم أمين بك الرافعى رئيس تحرير جريدة الشعب فى عدد ٢٧ نوفمبر ١٩١٤ انه سيحتجب من ذلك اليوم وأنه سيعود بمشيئة الله الى الظهور .. وقد اتخذ رحمه الله هذا القرار على أثر مداولة قصيرة

بينه وبين عبد الله بك طلعت مدير الجريدة وبيني فاتفق ثلاثتنا رأيا على وجوب وقف صدور الشعب ٠

وكان الغرض من هذا الوقف الا ينشر في الشعب اعلان الحماية المشئوم والبلاغات التي تستتبعها الحماية البريطانية ٠

وقد وقع في الوقت الذي بلغت فيه صحيفة الشعب ذرونها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية اذ كانت أوسع الجرائد انتشارا وكان الجمهور يتلقفها بلهفة زائدة ليتعرف منها على انباء الحرب العالمية ٠

ويتحسس منها اتجاه الحركة الوطنية فكان ايقاف صدورها تضحية مالية كبيرة » ٠

وكان أول احتجاج مصرى على الحماية البريطانية ـ كما يقول د٠ عبد العزيز رفاعي في كتابه « ثورة مصر سنة ١٩١٩ » هو قرار من رئيس تحرير جريدة الشعب بأنه سيحتجب من اليوم فلا يعود الى الظهور حتى لا تنشر الجريدة اعلان الحماية المشئوم والبلاغات الخاصة بالحماية » ٠

ولم يكن أحد يتوقع ـ حتى الرافعي نفسه بعيد النظر ، العارف جيدا لأساليب الاحتلال البريطاني ـ أن السجن سيكون مصيره ، عقابا له ، على اغلاقه جريدة « الشعب » ٠

فى الحرب العالمية الأولى
أمين الرافعى فى السجن

بينما كان أمين الرافعى فى شهر مايو سنة ١٩١٤ ـ كعادته كل عام ـ فى أوروبا يستشفى فى مياهها المعدنية فوجىء باقتراب ألسنة اللهب من مستودع البترول الذى كانت ترقص فوق أوروبا .

وكان من الملاحظات التى أبداها الرافعى وقتئذ اشتداد الحرب بين الصحف الصربية والصحف النمساوية .

وقد اشتدت هذه الحرب بصورة غير ملحوظة بعد أن أطلق الشاب الصربى « برنسيب » رصاصاته من قلب مدينة سراييفو الى قلب الأرشيدوق فرانسو فرديناند ولى عهد النمسا فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٤ .

وقد كانت هذه الحرب الصحفية من الأسباب المباشرة فى قيام الحرب فعلا بين الدولتين .

ويقول الأستاذ سيدنى براشـونى : بدلا من أن تحـاول كل من الحكومة الصربية والحكومة النمساوية كبح جماح صحافتها أرخت لها العنان قصدا أو تركتها تتفنن فى اثارة الرأى العام وتحرضه على الحرب وكان عنف الصحافة الصربية من العوامل الفعالة فى تحويل الكونت « شيزا » رئيس وزراء المجر ، وقبوله فكرة الحرب مع الصرب مع انه كان من أشد المعارضين فى ذلك أول الأمر .

ولولا موافقته ما استطاع الكونت برشتولد ، وزير خارجية النمسا، ومن ورائه رجال العسكرية اعلان الحرب ضد الصربية » .

وهبت روسيا لنجدة الصرب بعد أن أعلنت النمسا الحرب ضدها .

وانتصرت المانيا لحليفتها النمسا .

ووقفت فرنسا وانجلترا الى جانب روسيا ٠٠ و٠ ٠ و ٠

وكان من المعتقد ألا يعود أمين الرافعي الى مصر ، لان انجلترا ستنتهز بالطبع فرصة اشتعال نيران الحرب وتحقق حلمها القديم بضم مصر الى ممتلكاتها ٠

وفي هذه الحال سيكون السجن ان لم يكن الموت من نصيب الرافعي ٠ غير أن الرافعي أصر على العودة الى بلاده فما يليق بالجندى أن يبتعد عن بلده وقت اشتداد المعارك وعاد في ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ مستأنفا جهاده في صحيفة الشعب ـ صحيفة الحزب الوطني ـ وأخذ يحرر ـ كما يقول صديقه أحمد وفيق ـ مقالاته عن المعارك الحربية في صورة مستحدثة مستعينا بالخرائط ، مستفيدا مما سبق للخبراء الفنيين العسكريين استنتاجه في معارك سابقة تحاكي المعارك الدائرة وفي أماكنها الأمر الذى ألفت الرأى العام الفاتا خاصا جعله يعجب بسداد رأى الرافعي واتقانه للفن العسكرى والمران الفنى فيه فذاع صيته ، واكتملت شهرته ولكنه لم يلبث أن استدعى والأحكام العرفية مبسوطة على القطر الى المستشار الداخلي الذى هدده بمسئولية رأسه ورؤوس زملائه اذا هو انتقد ما سيحدث من الانقلاب أو اذا وقع أى حادث أما اذا هو روج له وعمل على تدعيمه فله الحظوة وله ضمان المستقبل فأبى أمين في كبرياء وعظمة أن يكون أداة خيانة لبلاده » ٠

وكانت مصر ـ اسما ـ على الحياد ، في بداية الحرب ، الى أن دخلت بريطانيا الحرب ضد المانيا فبدأت حكومة مصر تنحاز فعلا في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ وعندما دخلت تركيا الحرب ضد روسيا ـ حليفة انجلترا ـ في أول نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلن السير جون مكسويل قائد جيوش قوات الحلفاء في مصر الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ٠

ووضع الرقابة على الصحف كما أعلن في ٥ نوفمبر بيانا قال فيه ان بريطانيا تحارب لغرضين وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على في ميدان القتال واستمرار هذا القطر على التمتع باليسر والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطاني في ثلاثين سنة !!

ولعلم بريطانيا بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى فقد أخذت بريطانيا على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ٠

لكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالي وتطلب اليهم الامتناع عن أى

عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها وليحيى الملك » .

وكان واضحا منذ ذلك الوقت والخديو عباس حلمى الثانى فى تركيا انه لن يعود الى مصر . وأن أحدا من أفراد أسرته سيحل محله فى حكم البلاد .

وقد نشرت صحيفة الشعب فى ١٩١٤/١١/٦ تحت عنوان البرنس حسين كامل حقيقة الواقع من سفر البرنس حسين كامل باشا . بغتة بدعوة من العاصمة ووصوله اليها على قطار خاص هى ان الضرورة الهامة دعت لذلك وان دولته قابل عطوفة القائم مقام الخديوى حسين رشدى باشا مقابلة طويلة وقابل أيضا جناب المستر شتيهام وأنه من الواضح أن أهمية عظمى تعلق على هذه المسألة ولكن جلية الأمر لم تعرف لأحد مطلقا فى هذا الموضوع » .

ونشرت الشعب فيما بعد (١٩١٤/١١/٢٢) تحت عنوان « مأدبة » أقام جناب قائد جيش الاحتلال مأدبة فى منزله لدولة الأمير حسين كامل باشا وقد حضرها جناب المستر شتيهام القائم بأعمال الوكالة البريطانية فى مصر .. » .

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أصدر وزير الخارجية البريطانية قرارا باعلان الحماية البريطانية على مصر .

وبذلك زالت ـ كما قال البيان ـ سيادة تركيا على مصر .

وصدر فى اليوم نفسه بيان من وزير الخارجية البريطانية أيضا بعزل سمو عباس حلمى الثانى من منصب الخديوية لاقدامه على الانضمام لأعداء الملك وقبول الأمير حسين كامل أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على ، هذا المنصب مع لقب سلطان مصر » .

وفى ١٩ ديسمبر ، أعاد حسين رشدى باشا تشكيل وزارته بدون تغيير فى الأسماء وأعلن البريطانيون منحه وسام ميشيل وسان جورج ، فى اليوم التالى لتشكيل الوزارة .

وفى الاحتفال بتنصيب السلطان حسين ألقى أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية كلمة التهنئة وهى الكلمة التى كتبها سعد زغلول باشا وطلب منه أن يلقيها على مسامعه لكى يصحح له أخطاءه .

وألقى مظلوم باشا الكلمة أمام سعد باشا ثلاث مرات ولكنه ـ كما يقول سعد زغلول فى مذكراته ـ لم يحسن تلاوتها أمام السلطان ، خصوصا

فى العبارات الأخيرة منها فرأيت — هكذا يقول سعد — أن أضيع من سوء الأثر بدعوة الأعضاء للدعاء بحياة مولانا السلطان ثلاث مرات ·

ويظهر ان ذلك وقع موقعا حسنا من السلطان ولكنه أساء مظلوم باشا كما بلغنى » ·

وكانت الكلمة الموجهة لمقام عظمة السلطة « خاصة بالتهانى الخالصة بمصر العزيزة على تشرفها باستواء ذاتكم الفخيمة على عرشها الرفيع » ·

ورحب السلطان الجديد بالنظام وأعلن ان أول آماله معقود بالجمعية التشريعية بعد أن أصبحت حركة من المداخلات والتأثيرات والمساعى الخفية ·

وأن ثانى آماله أن تثق به بريطانيا كما هو يثق بها فتلقى عليه الحمل وتجعله الموئل الوحيد وتأمنه على مصالحها ومصالح المصريين مادام قد برهن فى ماضيه على اخلاصه لها وسعيه فى التوفيق بين المصلحتين ·

أما ثالث آماله فكان تمكنه من ترقية الاحساس الوطنى الحقيقى فى الأمة وتهذيب العاطفة السياسية فيها ·

اما رئيس الوزراء — حسين رشدى باشا — فقد أعلن ترحيبه بالحماية وأن مصر اذا فرض ولم تكن حاصلة على مساعدة ومعونة انجلترا فان الواجب أن تفتش لها على دولة قوية وصديقة مثلها لتكون عونا لها ·· وأعلن رغبته فى أن تكون لمصر حماية تعطى لانجلترا حق المراقبة المطلقة على القتال وحق المراقبة المالية أيضا ، وفيما يتعلق بالجمعية التشريعية أعلن رئيس الوزراء — على خلاف السلطان الجديد — انه من الحكمة ألا يعطى لهذه الجمعية رأى قاطع الا فى المسائل التى لا علاقة لها بالأجانب كأمور الوقف والمحاكم الشرعية ·

وكانت مشكلة خطبة الجمعة والدعاء للسلطان حسين بدلا من السلطان العثمانى ·

وعارض الشيخ محمد الأحمدى الظواهرى ·

— وكان وقتئذ شيخا للجامع الأحمدى بطنطا — الغاء الدعاء لسلطان تركيا وقال له رشدى باشا : ولكن لا معنى لأن تنادى بالنصر لمن يحاربنا فأنت تعلم أن تركيا الآن فى حرب مع انجلترا ونحن بجانب انجلترا ·

وقال الشيخ الظواهرى — كما يقول فى مذكراته — انى أعتقد ان

حذف الدعاء للخليفة من الخطب على المنابر سيهيج المسلمين ورأيى ان ندعو له بالتوفيق وليس بالنصر .

وأعجب رئيس الوزراء بالفكرة وصار الدعاء كما يلى :

ـ وان تسمل بعنايتك وتوفيقك خليفة المسلمين . وان تحفظ بعين رعايتك سلطان مصر المعظم حسين الأول نصره الله » .

وقد عمد السلطان حسين ـ كما يقول عبد الرحمن الرافعى فى كتابه « ثورة ١٩١٩ » ـ الى السخاء فى منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين فكان لهذه الوسيلة أثرها فى تخفيف حدة السخط والمعارضة .

وأخذ الأعيان يتطلعون ـ كعادتهم ـ الى التحلى بهذه الرتب عن طريق الاخلاص للسلطان وللنظام القائم فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الاعيان والمثقفين فى مختلف العواصم والمديريات .

وصار الانقلاب أمرا مألوفا بين الفئة التى تمثل أقوى عناصر المجتمع فى البلاد .

ومن الوسائل التى اتخذتها الحكومة لتدعيم الانقلاب واجتذاب الخاصة التعظيم من شأن الوزراء فى ظل الحماية واحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر لكى يزدادوا تعلقا بمناصبهم ويزداد الناس تهافتا عليها فمن ذلك اختصاصهم بالقاب ميزتهم عن حملة الرتب والألقاب كتلقيب الوزراء بأصحاب المعالى بعد ان كانوا أصحاب سعادة فقط .

وتلقيب رئيس الوزراء بصاحب دولة بعد أن كان صاحب عطوفة .

ودعى الرديف المصرى للخدمة العسكرية لأن قائد عموم القوة البريطانية ـ بمصر قد طلب من وزير الحربية ـ اسماعيل سرى ـ « تجنيد طائفة من العمال متعودين على النظام العسكرى ، مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش المصرى » .

وقد تحملت الحكومة المصرية نفقات الرديف وتكاليفه وتم تجنيد ما يقرب من ١٧٠٫٠٠٠ عامل وفلاح أطلق عليهم ، فى الميدان ـ فرقة العمال والحمالة ـ وكان هؤلاء العمال والفلاحون يعاملون معاملة المعتقلين يربطون بالحبال ويساقون كالأنعام ويقام عليهم الحراس وينقلون ـ كما يقول عبد الرحمن الرافعى ـ بالقطارات فى مركبات الحيوانات ويعاملون أسوأ معاملة ولا يعنى بصحتهم ولا بغذائهم وراحتهم .

ومات كثيرون منهم فى ميادين القتال أو فى صحراء سيناء والعريش أو فى العراق وفرنسا .

واصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التى جعلتهم عاجزين عن العمـل .

ووصفت صحيفة « رائد العمال » البريطانية فى ٣ ابريل سنة ١٩١٩ كيف كان رجال الحكومة يدخلون القرية وينتظرون رجـوع الفلاحين الى منازلهم فيحدقون بهم كالأنعـام .. ويسوقونهم لتأدية الاعمال الحربية والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب فى الأعمـال الشاقة وأصبح الجلد من الأعمال اليومية وكذلك سوء الغذاء ورداءة الكساء وقلة الغطاء فضلا عن عدم وجود الخيام حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون العراء جعل هؤلاء الآدميين فريسة الأمراض الوبائية كالتيفوس وغـيره وضاعف فى تأثير ذلك الجوع والبرد فكانوا يموتون كالذباب فى الصحراء وقد تضخم كشف شهداء الأمراض والموتى » .

حتى المارشال ويفيل فى كتابه « اللنبى فى مصر » أشار الى أشنع صور المعاملة التى كان يلقاها هؤلاء المواطنون فى القـرى حيث كانت الحكومة المصرية تجند الناس رغم ارادتهم فى فرقة العمل .

وأخذت تستولى على حيواناتهم ومحصولاتهم حتى كانت تؤخذ منهم اموالهم أحيانا باسم اكتتاب الصليب الأحمر وكما يحدث ــ هكذا قال ويفيل ــ فى تلك الاضطهادات وقع العبء الأكبر على أكثر الناس فقرا وأقلهم نصيرا .

ويمكننا القول ــ دون مبـالغة ــ ان جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمؤن والمواشى والحاصلات الزراعية والصناعية كانت كلها تحت تصرف السلطة العسكرية بلا مقابل .

وعندما احتكرت الحكومة البريطانية ــ مثلا ــ محصول القطن جميعه بلغت خسارة مصر من جراء هذا الاحتكار ٣٢ مليونا من الجنيهات .

وقد ظلت أسرار خلع الخديو عباس حلمى الثانى واعلان الحماية على مصر وما تبع ذلك من أحداث جسام مغلقة الى ان كانت وفاة اسماعيل أباظة باشا وتم نشر بعض مذكراته فرأى حسين رشدى باشا تصحيح موقفه من اعلان الحماية وخلع عباس حلمى .

ودخل مع أمين الرافعى فى مساجلة صحفية أزاحت الستار عن كثير من الأسرار السياسية .

كتب أمين الرافعي في ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ ـ بالأخبار ـ يقول :
رأينا دولة رشدى باشا يحاول الدفاع فى أحاديثه عن موقفه فى مسألتين ، الأولى : رأيه فى عودة الخديو الى مصر والثانية اشتراكه فى اعلان الحماية ٠

أما عن المسالة الأولى فان بعض الظروف المحيطة بها لا تزال غامضة كما أن ما نشر عنها لا يزال ينقصه بعض البيانات لجلاء ما فيها من غموض ٠ على انه قد استوقف نظرنا فيما نشره رشدى باشا نفسه صورة البرقية التى بعث بها الى وزارة خارجية انجلترا على اثر تقريرها منع الخديوى من دخول القطر المصرى فقد كتب اليها يقول : « ان هذا القرار من جانب الحكومة البريطانية يدعو الى أعظم الدهشة بل هو خطر حقيقى فان الخديو نظرا لما يلحقه من الضيم والاذلال ولخوفه على مستقبله يسهل اقناعه بالانحياز الى جانب الألمان فينتهز وكلاؤهم هنا الفرصة السانحة ويعملون على اثارة الخواطر وأحداث الاضطرابات والقلاقل من طريق استغلال ما هو مأثور فى المصريين من تعلقهم بالعرش فى حين أنه لو عاد الخديو الى مصر لزال كل خوف من هذا القبيل لا سيما وأنه يكون حينئذ بين أيديكم فيعجز عن القيام بأية حركة ضارة » ٠

فهذه البرقية تفيد أن عودة الخديو الى مصر فى تلك الظروف كانت بجانب المنفعة للسياسة الانجليزية مادام «الخديو يكون حينئذ بين أيديهم»٠

يؤيد ذلك ما ورد فى مذكرات سعادة أحمد شفيق باشا التى نشرتها الأهرام الغراء ولم يكذبها دولة رشدى باشا فقد جاء فيها « سالت رشدى باشا هل ينوون خلع أفندينا فقال انه سأل الانجليز عن ذلك فقالوا لا » ٠

وأكد عطوفته على شيتهام بأن يرسل لانجلترا فكرة الفوائد التى يجنيها الانجليز من وجود أفندينا فقبل ٠

فهل كان رشدى باشا يعتقد حقا ان فى عودة الخديو الى مصر وفى وجوده « بين أيدى الانجليز » مصلحة لانجلترا ٠ أم أنه كان يخاطب انجلترا بهذه اللهجة سعيا وراء اقناعهم بالعدول عن المعارضة فى عودة الخديوى الى مصر ؟ ذلك ما نترك الجواب عنه لرشدى باشا ٠

بقيت الآن النقطة الثانية وهى اشتراك رشدى باشا فى اعلان الحماية على مصر فقد حاول دولته فى كثير من الظروف أن يدافع عن سياسته ويبرر موقفه فلم يستطع الى ذلك سبيلا ولم يسعه أن يأتى بدليل مقنع فى هذا الصدد وها هو يلجأ أخيرا الى اعادة ما كان نشره فى جريدة الأهالى قديما وقد عزا اشتراكه فى العمل مع الحماية الى سببين نلخصهما فيما يلى :

أولا : كنت أخشى على بلادى سيطرة أجنبية أشـــد وطأة من السيطرة الانجليزيه ٠

وهنا ألفت نظركم الى انه فى ذلك الوقت لم يكن وجود لعصبة أمم تصون الضعيف أمام القوى ولا لمبادىء ولسنيه فاز بها من هو اقل منا ولا للروح المصرية الجديدة ٠

ثانيا ، ان الحكومة الانجليزية فى ذلك العهـد كانت تنقسم الى قسمين : فريق قوى يطمع فى الضم وفريق آخر يكتفى بالحماية فيما اذا وجدت سلطة محلية للاشتراك معها فى العمل ٠

وبما ان شمس المبادىء « الولسنيه » لم تكن أشرقت بعد فى سماء الدنيا فكان يخشى اذ ذاك انه فى حالة انتصار الانجليز وحلفائهم (وهو ما كنت أرجحه وقد تحقق فعلا) أن تصدق الدول على الضم ان كان وقـع ٠

هذه حجج رشدى باشا التى يريد بها أن يبرر بها اشتراكه فى العمل مع الحماية وهى حجج لا يؤخذ بها ولا يمكن الاستناد اليها أمام محكمة الوطن التى لا يقبل قانونها أى تفريط فى حقوق البلاد ولا أية مساومة فى حريتها واستقلالها ٠

ولو رجعنا الى تاريخ مصر فى العهد الحديث لوجدنا أن الوزرا الذين أضاعوا حقوق البلاد كانوا دائما يلتجئون الى مثل هذه الحجج : انهم كانوا يقولون بلهجة واحدة اذا ما سألتهم عن سبب تسليمهم للانجليز بما أرادوه: « لقد كان الانجليز يطلبون منا أكثر من ذلك ولكننا ما زلنا نقاوم ونناضل حتى حصلنـا منهم على تخفيف طلباتهم ولو كنا استقلنـا من مناصبنا لوجدوا من غيرنا من يسلم لهم بكل ما يريدون فنحن ببقائنا فى مركزنا صنعنا أشد الضررين » ٠

بمثل هذه الحجج الضعيفة أضاع وزراؤنا كثيرا من حقوق البلاد وضربوا عليها كثيرا من المظالم ٠

ومن الغريب أنهم كانوا مع ذلك يمنون على البلاد بأنهم دفعوا عنها شرا أشد وطأة من الشر الذى نزل بها على أيديهم !!

وهكذا يفعل رشدى باشا فى تبريره الاشتراك فى العمل مع الحماية ناسيا أو متناسيا أن موقفه ما كان يسمح له بأن يضع يده فى يد الأجنبى ويعمل معه على هضم حقوق البلاد واذلالها بحجة أنه يمنع عنها ذلا أشد وطـأة ٠

ولقد شاهد كيف فعل الانجليز بالبلاد فى عهد الحماية المشؤومة وكيف أعرضوا عنه هو نفسه بعد انتهاء الحرب عندما أخذوا لبانتهم من مصر .

وكيف أشاحوا عنه بوجوههم حتى عندما تقدم لهم بأنه يريد تنظيم الحماية !!

أن تراث الوطن ليس ملكا لنا وحدنا بل هو ملك للأجيال المستقبلة ايضا فلا يجوز ان نتصرف فيه تصرفا يلحق به أى ضرر بحجة ان الضرر الذى سيصاب به على أيدينا أخف من الضرر الذى يصاب به على أيدى غيرنا .

ولو كان كل فرد من أبناء الوطن يؤدى واجبه الوطنى دون ان ينظر لاى اعتبار آخر لما أصابت مصر تلك النكبات المتتابعات .

لقد كان واجب رشدى باشا فى سنة ١٩١٤ ، أن يستقيل من منصبه ويرفض الاشتراك فى العمل مع الحماية ويأبى معاونة الأجنبى على تنفيذ أغراضه الاستعمارية .

أما ما يقال عدا ذلك فانه لا يخفف من مسئولية رشدى باشا ولا يرفع التبعة عن كاهله لأن الاستقلال لا يقبل تجزئة والحرية لا تعرف مساومة . وكل حكم أجنبى ممقوت .

ولعل فى هذه الحوادث ما يصلح ان يكون عبرة للمستقبل فلا يقدم وزير على قبول أى مظهر من مظاهر حكم الأجنبى ولا يشترك فى وضع الاغلال والقيود فى عنق أمته ووطنه فان هذا الاشتراك هو الذى يمهد للمستعمر سبيل اذلال البلاد والتحكم فيها » .

ويكتب الرافعى فى ١٩٢٧/٣/١٩ متسائلا عما يريده رشدى باشا من نشر تلك الصفحات المطوية هل يتوهم انها تشهد له بأنه خدم القضية المصرية وخدم استقلال البلاد بعمله على اقامة الحماية فى مصر ؟ . ثم يقول : أما الذين يدافعون عن رشدى باشا بأنه كان معذورا نظرا للظروف التى كانت تحيط بالبلاد والجو الذى كان يسود مصر والعالم بأسره فانهم ينسون أن الوطن لا يتسامح مع من يفرط فى حقوقه ولا سيما اذا كان لهذا المفرط مندوحة عن ارتكاب ذلك التفريط .

ولو رجع المدافعون عن رشدى باشا الى أحاديثه القديمة لوجدوا أنه لم يقبل الحماية فى الضوء المنبعث من نيران المدافع والبنادق وانما قبلها لأنه كان يعتبرها أمنيته الكبرى بالنسبة لمصر ولذلك ظل يدافع عنها

قبل وبعد اعلانها فيقول تارة « اننى اتمنى أن أحصل لبلادى على الحماية الانجليزية » .

ويزعم أخرى « ان انجلترا ستعطف على مصر وشاهده على ذلك ما فعلته مع أفريقيا الجنوبية وعلى ذلك تكون الحماية خيرا عظيما لمصر » .

ويدعى حينا « ان الحماية ستسمح لمصر بانماء زراعة قصب السكر وبانشاء معامل النسيج » .

ويصرح تارة « بأن هذا التغيير (اعلان الحماية) هو تحقيق لأمنيه كانت موجودة من زمان طويل وأن الدولة الوحيدة التى تملك من القوة ما تحمى به مصر وتضمن تقاليدها تحقيق أمنية مصر فى الاستقلال الداخلى هى بريطانيا العظمى » .

وكان يتدله هو الآخر فى الانجليز وصداقتهم ويقول بكل جراة «ان أصدقاءنا الانجليز يشكرون لى خطتى ويحترموننى ، انهم قوم صادقون مخلصون وقد كنت معهم صادقا مخلصا » .

فهل هذه أقوال صادرة من شخص تحت تأثير الضوء المنبعث عن نيران المدافع والبنادق ؟ .

وماذا صنع رشدى باشا بعد أن احتجب الضوء المنبعث من نيران المدافع والبنادق ؟ .

ألم يكن مصرا على التمسك بالحماية ؟ ألم يعترف فى احدى استقالاته فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٨ بعد انتهاء الحرب ان الانجليز « أبوا على أنا نفسى ــ أن تسمع أقوالى فيما عساه أن يكون نظام الحماية » .

فلماذا كان يريد أن ينظم الحماية بعد ان احتجب عن بصره ضوء نيران المدافع والبنادق ؟ .

ألا فليعلم دولة رشدى باشا والمدافعون عنه أن صحيفته الخاصة باعلان الحماية على مصر والعمل معها ليست من الصحف التى تحتمل أى دفاع فخير له أن يطويها ولا يتحدث عنها . ونحن كمنصفين نعترف له بأن كتب لنفسه صحائف أخرى يستطيع أن يذكرها كأعماله التى قام بها لتأييد الوفد عندما تألف وأراد السفر الى أوربا للمطالبة باستقلال البلاد فمثل هذه الصحائف هى التى يجوز لدولة رشدى باشا أن يعلن عنها ويتكلم بها أما صحيفة الحماية فلها شأن آخر .

وفى ٣٢ / ٣ /١٩٢٧ عاد الرافعى الى الحديث عن موقف رشدى باشا

قائلا : ان المتتبع لمواقف رشدى باشا وتصريحاته قبل وبعد اعلان الحماية يعتقد اعتقادا جازما أنه رجل متأثر بفكرة واحدة هى أن مصر لا تستطيع أن تحيا الا تحت حماية إنجلترا وبمعونتها ٠

وانك لتجد هذه الفكرة ماثلة بارزة فى كل جملة من الجمل التى فاه بها فى ذلك العهد القديم فهو كان يسعى ويعمل لبسط الحماية على البلاد باعتبارها أحسن نظام يليق بمصر ٠

ولا جرم أن الرجل الذى يكون هذا شأنه ، أى الذى يرى أن أكبر أمنية يتمتع بها وطنه أن يكون مستعبدا للأجنبى المستعمر ويسعى فعلا فى تحقيق هذا الاستعباد لا يجوز ان يفاخر بعمله بل عليه أن يدع هذا العمل جانبا ويطوى صحيفته طيا ويستغفر الله على ما قدمت يداه ٠

ان رشدى باشا لم يكن تحت تأثير أى اكراه مادى أو أدبى عند اشتراكه فى بسط الحماية على مصر وما كان يتعرض لأى أذى لو أنه نفض يده من الاشتراك فى وضع الأغلال التى قيد الانجليز بها مصر ٠ ان رشدى باشا لم يكن مطالبا بأن يساعد الانجليز على تنفيذ سياستهم الاستعماريه ولو قال لهم « انى لا أقبل أن تكون بلادى مستعبدة لأجنبى » لما ألحقوا به أى ضرر ٠

على أننا لو سلمنا جدلا بأن هذا العمل كان يعرضه للضرر والأذى لما كان عليه أن يتردد فى القيام به لأن التضحية فى سبيل الواجب الوطنى مفروضة على كل أفراد الشعب ولا سيما من كان منهم فى مراكز الزعامة والمسئولية ٠

لقد كان رشدى باشا مبتهجا مسرورا فخورا بما فعله من الاشتراك فى اعلان الحماية الأجنبية ٠

بل كان يضع نفسه موضع من شاد هذا البناء الجديد لمصر وما هو بناء جدير بسكناها وانما هو قبر تتردى فيه آمالها ٠

الم يكن يعلن بكل جراة قوله « لقد جعلنا لمصر عنوانا سياسيا جديدا فعلينا الآن أن نحدد معنى هذا العنوان ٠

على أننـا اذا نظرنا الى الحقيقة وجدنا ان الذى تغير هو الاعتبـار القانونى لا الاعتبـار الفعلى والا فمن هو الذى يرى ان بسط الحمـاية الانجليزية على مصر يشبه حادثا من الحوادث الثورية ٠

فرشدى باشا يعلن بهذا التصريح انه لم يكن تحت تأثير ضغط

أجنبي وانما كان عاملا أساسيا في بسط الحماية الانجليزية ثم يزعم بعد ذلك ان الذي تغير هو الاعتبار القانوني !! .

وهل الاعتبار القانوني لا شأن له في نظر رشدي باشا رجل القانون ؟ أم ان له شأنا كبيرا في سياسة الدول ومصير الشعوب ؟ .

ثم أقرأ حديث رشدي باشا مع مكاتب التيمس في ٢٥ ديسمبر بجد هذا المكاتب يقول : أظهر لي صاحب الدولة رئيس الوزراء حسين رشدي باشا الذي هو مصري سروره العظيم بالتغيير الذي حدث في النظام السياسي لمصر وأعرب عن رأيه في الحالة قائلا . فهل مما يفخر به رشدي باشا أن يسر سرورا عظيما باخضاع بلاده لحكم الأجنبي .

ويستشهد الرافعي بأقوال سبق لرشدي باشا ان نشرها على لسانه في جورنال دي كير ، حول اعترافه بأنه ليس في الامكان تحقيق الأمنية في الاستقلال الداخلي وآماله في اعطاء الجمعية التشريعية رأيا قاطعا في المسائل المصرية المحضة التي لا تمس الأجانب كمسائل الوقف والمحاكم الشرعية .

وعقب الرافعي على ما نشر من أحاديث رشدي باشا قائلا : هذه هي الأماني التي كانت تدور في خلد رشدي باشا وهي أمان لا يفخر بها وطني يريد أن ينهض ببلاده . وانما هي أمان تهبط بالبلاد الى دركات الاستعباد الأجنبي فجدير برشدي باشا أن يطوى هذه الصحيفة اذ ليس فيها ما يرفع الرأس ويشرف القدر .

لقد كان رجال آخرون في مثل مركز رشدي باشا فما ترددوا في القيام بواجبهم الى النهاية .

ولعل دولته يذكر كيف انتهت الحرب الألمانية بالهزيمة وكيف اضطرت الحكومة الألمانية الى طلب الهدنة والتسليم وكيف انتهز الحلفاء هذه الفرصة ليفرضوا عليها شروطا ثقيلة .

وقد كانت وزارة « شيدمان » هي التي قامت بمخابرة الحلفاء في هذا الصدد فلما وجد الوفد الألماني ان الشروط التي فرضت على ألمانيا لا يمكن قبولها أبى أن يوقعها ونصح للوزارة برفضها .

وقد عمدت الوزارة وقتئذ الى أن تعرف ميول الأحزاب التي تستند اليها فوجدت من الأغلبية ميلا للقبول فلم تقبل ان تجاري هذه الأغلبية لأنها كانت تعتقد ان مثل هذه الشروط مجحفة بالوطن الألماني فلم تتردد في الاستقالة حتى لا تشترك في توقيع معاهدة تعتقد ضررها ولم تتوار

خلف أى عذر كتهديد الحلفاء بغزو البلاد أو بتشديد الحصار البحرى ·

استقالت الوزارة الألمانية فى هذه الظروف تحت تأثير وجدانها الذى أقنعها بأنها ترتكب جناية فى حق الوطن اذا هى قبلت الشروط المملاة عليها ·

استقالت هذه الوزارة وتركت لغيرها قبول ذلك اذا شاء ·

هذا ما يفعله من يقدر واجبه الوطنى فى الظروف العصيبة التى يجتازها الوطن أما أن الانسان يقبل ايقاع الضرر ببلاده ، ثم يفاخر بأنه كانت له يد فى ذلك العمل فهذا ما لم نسمعه الا من رشدى باشا نسأل الله له الهداية » ·

وفى ٢٤ مارس علق الرافعى على حديث نشرته جريدة الأهرام لرشدى باشا بداه بالاشاره الى نوعه اوراق كانت أمامه ، وقال لمحدثه : ولكنك تعلم بعضها وهو ردى على مذكرة المستر برونييت وأما الباقى فخطابان احدهما أرسلته الى السير رونالد جراهام احتج فيه على تغالى الانجليز فى طلب المساعدة منا وثانيهما موجه الى السير ونجت احتج فيه على تغاليهم فى طلباتهم الخاصة بالتموين · فهل صحيح أن رشدى باشا كان يحتج على الانجليز فى مثل هذه الشئون أم انه على النقيض من ذلك كان يتطوع ويغالى فى مساعدة الانجليز ؟ · لا نريد أن نبنى على الاستنتاج وانما نكتفى بنشر شهادة الانجليز على رشدى باشا فى هذا الموضوع ·

فقد كتب القائم مقام المستشار المالى مذكرة عن ميزانية عام ١٩١٨ المالية خصص فيها قسما للكلام عن نصيب مصر فى الحرب قال فيه أن الوزراء المصريين « كانوا يقولون تماما بوضع الادارة المصرية بمجموعها رهن تصرف الجيش وقد فعلوا فى الواقع أكثر من ذلك اذ وافقوا عن علم تام على أن يخصم مؤقتا على الخزانة المصرية وبترخيص من المستشار المالى ، المبالغ اللازمة لانقاذ تدابير تتعلق بالحرب بواسطة الوسائل المحنية كلما ظهر ان هذه الطريقة أسرع وأوفى تحت قيد هذه المبالغ فى حساب العهد على الحكومة البريطانية » ·

الى أن قال « وأنا أعلم من مصدر ثابت انهم بحثوا أكثر من مرة فى مسألة تحمل المصروفات المحكى عنها وبعد ما استلمت أعمال المستشار المالى بمدة وجيزة طلب منى رئيس مجلس الوزراء (رشدى باشا) أن أقدم اليه كشفا بالمبالغ المصروفة من هذا القبيل مع كشف بالمصروفات التى يمكن أن تطرأ فى المستقبل فعرض الكشف المطلوب على مجلس

الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٩ مارس سنة ١٩١٨ وفيه ان مجموع المبالغ المنصرفة لغاية ٣١ ديسمبر سنه ١٩١٧ تزيد على ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى مع تقدير مصروفات تناهز ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه يحتمل صرفها حتى آخر السنة المالية فوافق مجلس الوزراء من تلقاء نفسه وباجماع الآراء فى جلسته المذكورة المنعقدة برياسة عظمة السلطان على قرار يقضى بقبول تحمل مسئولية المبالغ المذكورة لغاية ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وذلك اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التي حمت البلاد من خطر الغارات وطلب فى الوقت نفسه من وزارة المالية أن تدرج فى الميزانية الجديدة مبلغا آخر قدره ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه للقيام بمصروفات من نوع التى تقدم ذكرها فى السنة القادمة ولا حاجة بى الى الاعراب عن شعورى الخاص ازاء هذه التقدمة المبذولة عن كرم وسخاء » ٠

هذه شهادة المستشار المالى الانجليزى فى المساعدة العظيمة الشأن التى قدمها رشدى باشا للانجليز « من تلقاء نفسه » و « اعترافا بجميل بريطانيا العظمى » فى حين أنه يعلم كما ورد فى مذكرة المستشار « انه عندما أعلنت الأحكام العرفية لأول مرة على أثر دخول تركيا الحرب أعلن القائد العام الذى كان يومئذ فى مصر أن بريطانيا العظمى تتحمل دون سواها كل أعباء الحرب دون طلب مساعدة القطر المصرى » ٠

فهل رشدى باشا الذى يغالى فى مساعدة الانجليز الى هذا الحد الذى وصفه المستشار ويبدد أموال البلاد بغير حساب « اعترافا بجميل بريطانيا العظمى » يريد ان يقول لنا أنه كان يحتج « على تغالى الانجليز فى طلب المساعدة منا » ٠ هل رشدى باشا الذى يتقدم من تلقاء نفسه وبغير طاب ويقوم هو وزملاؤه « بوضع الادارة المصرية بمجموعها رهن تصرف الجيش البريطانى » يزعم الآن أنه كان يحتج على تغالى الانجليز فى طلباتهم الخاصة بالتموين ؟ ٠

وكان من بين ما قاله أمين الرافعى فى معركته مع رشدى :

على ان الشىء الذى لم يحاول رشدى باشا انكاره هو ما لحق الشعب خلال الحرب العالمية الأولى من اضطهاد سياسى اسوة بما لحقه من اضطهاد اقتصادى ٠ لقد انتهزت بريطانيا فرصة اعلان الأحكام العرفية ، فاستولت على الحزب الوطنى وناديه ، ونادى المدارس العليا ، والنقابات العمالية ، وصادرت كل الأوراق والمستندات ونفت كثيرا من القيادات الوطنية الى كثير من البلدان الأوربية ، وخاصة مالطة التى كانت من نصيب عدد كبير منهم وامتلأت سجون القاهرة والاسكندرية والعريش بالمعتقلين السياسيين وانشئت سجون عديدة فى كثير من البلدان ٠

هذا وكان رشدي باشا قد أرسل الى الأستاذ أمين الرافعي رسالة قال فيها :

« سيدى مدير الاخبار : آثرتم ما طواه الماضى لمجرد قصد الاساءة الى أحاديث قديمة صدرت منى فى بعض الجرائد ومع فرض انى راجعت هذه الأحاديث قبل نشرها وانه لم يحتشر فيها بعض الاضافات فانها انما كانت من مستلزمات الخطة السياسية التى كنت رسمتها لنفسى لمصلحة البلاد فاننى كنت أعتقد ان مصلحة مصر تقضى بأن تتجنب البلاد كل عدوان للانجليز بل ان تقدم على مساعدتهم .

وتعلمون أنتم حق العلم ان الذى دفعنى الى هذه التصريحات هو تلك الخطة السياسية ، تعلمون ذلك لأننى سبق أن نشرت تفاصيل الأمر فى الجرائد ، حسن ومفيد أن يوجد فى البلاد حزب متطرف ولكن التطرف السياسى لم يخلق يا سيدى لهدم الرجال الذين يعول عليهم فى خدمة البـلاد .

فهل مصر غنية بهؤلاء الرجال الى درجة تجعل شغلكم الشاغل هدم أمثالى مهما قل فى الماضى مقدار نصيبى فى خدمة البلاد ومهما قل فى المستقبل الأمل فيه ؟

فان كنتم تعتقدون حقا ان مصلحة البلاد تقضى بهدمى فأريحوا أنفسكم من هذا العناء فان الموت كفيل بتخليصكم منى قريبا أما عن الثلاثة الملايين التى قدمتها للانجليز رغم معـارضتهم فانى آخذ على نفسى بكل ارتياح مسئولية ذلك أمام التاريخ » .

ويرد الرافعى على خطاب رشدى باشا بقوله : ونحن نقول لدولة رشدى باشا انه أخطأ فهم ما نقصده من الرد عليه فلا نحن نرمى الى الاساءة اليه كما أن من أبعد ما يدور بخلدنا أن نهدمه أو نهدم غيره وانما الأمر أهون من ذلك بكثير .

لقد نزل رشدى باشا الى ميدان المساجلة والبحث ونشر ما انطوى من صحف التـاريخ فهل يظن دولته أن موقفه هذا لا يستلزم أخذا وردا ولا يستتبع مناقشة وتمحيصا ؟ أم يريد دولته ان يقف الكتاب مكتوفى الأيدى حيال ماينشره ولو كانت هناك نقط تستوجب ردا أو تتطلب ايضاحا؟

ثم يقول الرافعى بقيت فكرة الهدم التى ينسبها الينا رشدى باشا ونحن نسأل الله أن يغفر له ما رمانا به فى هذا الصدد فاننا لا نبغى هدم أحد وانما نبغى تقرير الحقيقة ، « الانتقاد شىء والهدم شىء آخر

يا دولة الباشا ، وتقرير الحقائق وحرية مناقشة الآراء أمران لا يحملان على أي محمل سيىء ·

أما الموت الذى تحدث عنه دولة رشدى باشا فلم يكن لذكره محل في مثل هذه المناقشة ونحن جميعا أمام الموت سواء ·

وغنى عن البيان اننا مهما اختلفنا مع دولة رشدى باشا فى الآراء أو فى تقرير الحقائق فإن ذلك لا يمنعنا مطلقا من أن ندعو له بالصحة والعافية وطول البقاء ·

اننا لا نعرف في خلافنا السياسى مع اى انسان عداء شخصيا ولا نضمر أي حقد لاحد وانما نحن نكتب عن الفكره مجردة عن شخصية أصحابها ·

ولانبغى سوى الوصول الى الحقيقة التى نرجو أن نوفق لخدمتها ·

والله على ما نقول شهيد » ·

وننتقل بعد الحديث عن تلك المعركة الكلامية الخفيفة التى دارت بين حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء المصرى اثناء الحرب العالمية الثانية وبين أمين الرافعى حول بعض الاسرار الخاصة باعلان الحماية البريطانية على مصر ·

ننتقل الى الأثر الذى أحدثه اعلان أمين الرافعى لجريدة الشعب ذلك الاجراء الذى وصفه د· عبد العزيز رفاعى فى كتابه ثورة مصر ١٩١٩ بأنه أول احتجاج مصرى على الحماية البريطانية فقد حاولت سلطات الاستعمار البريطاني وحاول السلطان حسين أن تصدر الشعب من جديد بعد اغلاقها فلما رفض أمين الرافعى تقرر اعتقاله وشقيقه عبد الرحمن الرافعي ويروى الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك قصة هذا الاعتقال بقوله :

كان اعتقالى بالمنصورة يوم ١٧ اغسطس سنة ١٩١٥ وفى نفس اليوم اعتقل لفيف من أهل المنصورة ممن عرفوا بميولهم الوطنية ·

ورحلونا معتقلين الى القاهرة حيث أودعونا سجن الاستئناف بباب الخلق ·

وهناك التقيت بأخى أمين وبفوج آخر من الوطنيين اعتقلوهم عصر يوم اعتقالنا ·

وكان نظام الاعتقال بسجن الاستئناف أن تخصص كل غرفة من

الغرف الانفرادية لاثنين من المعتقلين وقد استقبلنا موظفو السجن وعماله بالاحترام والتقدير لانهم عرفونا وعرفوا أسباب اعتقالنا ·

وفى ٣٠ أغسطس جاءنا الفرج لا باطلاق سراحنا بل بنقلنا الى معتقل اعدوه لنا بدرب الجماميز فى مبنى مخازن وزارة المعارف ذلك ان اعتقالنا فى سجن أعد لاستقبال المحكوم عليهم او المنتظر أن يحكم عليهم فى الجرائم قد قوبل بالسخط والاستنكار ·

وسمح لنا فى السجن الجديد ان نختار من الغرف الصغيرة والمتوسطة ما نشاء وأن يختار كل منا زملاءه فاخترت مع أخى أمين غرفة واحدة كان بابها مفتوحا فى كل وقت ·

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩١٥ نقلونا الى معتقل آخر أعدوه لنا فى بلدة « طرة » بجوار ليمان طره المشهور ·

ويبدو أن سبب نقلنا الى هذا المعتقل الجديد ان السلطة العسكرية رأته أبعد عن انظار الناس وعن الزيارات العائلية من معتقل درب الجماميز وربما كان من أسباب هذا النقل أيضا ان معتقل درب الجماميز ضاق بمن فيه اذ زاد علينا بعض طلبة الحقوق الذين اتهموا بتحريض زملاء لهم على الاضراب يوم « زيارة السلطان حسين كامل لمدرستهم » ·

وقد استطعت – بعد جهد – العثور على اصول بعض الخطابات التى أرسلها أمين الرافعى من سجنه فى طره الى رئيس الوزراء والى حكمدار العاصمة راجيا فيها احالته الى المحاكمة اذا كانت ثمة تهمة يمكن أن توجه اليه ·

كتب الى حكمدار العاصمة يقول : اكتب هذا الخطاب وقد مضى على فى الاعتقال اكثر من ٥٠ يوما دون ان اسأل سؤالا ولقد رفعت الكتب تلو الكتب طالبا التحقيق معى واحالتى على أية محكمة لتفصل فى أمرى اذا كانت هناك تهمة ضدى فكنتم ترفضون ارسالها الى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ·

وانى اقتصر فى خطاب هذا على بيان ما نلاقيه فى طره من المعاملة الشديدة القاسية فان الحياة هنا أصبحت لا تطاق بأى حال فالجو ردىء والرياح تحمل الينا من الاتربة ما يتلف العيون والماء لا يصلح لشىء من ضرورات الحياة ·

والروائح الكريهة تنبعث من المراحيض الموضوعة على طريقة تخالف القواعد الصحية وفوق كل هذا فان الليل لا يكاد يرخى سدوله

حتى نصبح في ظلام حالك فاذا أردنا ان نغادر الخيمة الى الخارج او الى خيمة أخرى عثرت أقدامنا فى حبالها أو أوتادها ·

وقصارى القول أن صحتنا أصبحت مهددة بخطر كبير اذا طال اعتقالنا فى طرة أكثر مما فات ·

ولا جرم ان المعيشة التي نعيشها هنا ليست الا معيشة الأشقياء المجرمين الذين فصل القضاء فى أمرهم ·

واني لا أظن أن الحكومة تريد معاملتنا نحن الابرياء بمثل ذلك » · وينهى أمين الرافعى خطابه الرقيق بقوله : من أجل هذا أتشرف بعرض كتابى راجيا الافراج عنى أو على الأقل تخفيف ويلات هذه المعيشة المنكرة حتى لا يضاف الى العذاب الناشىء عن الاعتقال بغير سبب عذاب آخر هو تهديد صحتى للخطر · وتفضلوا ···

وكتب الرافعى فى ٥ أكتوبر خطابا آخر الى صاحب السعادة حكمدار العاصمة ، جاء فيه : أكملت اليوم شهرين فى الاعتقال متنقلا ما بين سجن الاستئناف ودرب الجماميز وطرة ·

وكانت كل خطاباتى التي سمحتم لى بكتابتها فى أثناء هذه المدة مقصورة على المطالبة بمعرفة السبب الذى دعا لهذا الاعتقال الطويل ·

ولكني لم أوفق لمعرفة ذلك ولم أسأل سؤالا واحدا من يوم القبض على مع انه اذا كانت هناك شبه تهمة موجهة نحوى فما كان أسهل على الحكومة من ايقافى عليها فى خلال هذين الشهرين الطويلين ·

لقد وقعت أخيرا جريمة شنيعة هى جريمة الاعتداء على أحد الوزراء فكانت ثمانية وعشرون يوما كافية للتحقيق فيها بواسطة السلطة المدنية فالسلطة العسكرية فالمحاكمة فالتنفيذ ·

فهل التحقيق مع البرىء يتطلب زمنا أطول من الذى تقتضيه محاكمة المجرم الأثيم ؟ » ·

وينهى الرافعي خطابه الى حكمدار العاصمة قائلا : اقترب عيد الأضحى فهل تريد الحكومة أن نقضى العيدين فى الاعتقال بعيدين عن أبنائنا وأقاربنا دون أن تعرض لنا تهمة تتطلب شيئا عن هذه المعاملة ·· اللهم ان العدالة تقتضى بالافراج عنى بعد أن تبين للحكومة فى هذين الشهرين انه لا اثم ولا وزر لا فى سابق حياتى ولا فى حاضرها وليكن اقتراب العيد ، أنسب فرصة للافراج عن الأبرياء ·

ويكتب الرافعي في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ الى رئيس الحكومة قائلا : رفض سعادة الحكمدار ارسال خطابي الثاني الى دولتكم أيضـا وبذلك تبين اننا حرمنا من حق الشكوى والنظام في حين ان المحكوم عليه بالاعدام يستطيع ان يكتب عريضة لرئيس الحكومة دون أن يمنع أحد وصولها اليه فهل اصبح الابرياء الآن أكبر جرما من المحكوم عليهم بالموت : يا دولة الرئيس : شـكونا طول اعتقالنا وعـدم التحقيق معنا فكان جواب الحكومة نقلنـا بطريقة مخزية الى طرة ، حيث تعيش في حالة سيئة ما كانت تخطر على العقول ويكفي أن أقول لدولتكم ان الماء الموجود هنا ـ وهو أكبر ضروريات الحياة ـ يعمى أبصار من يغسلون به وجوههم ويجلب الأمراض الفتاكة لمن يشربونه فهـل يراد بنا غير الاعتقال ؟ اني أؤكد لكم يا دولة الرئيس انكم لو تفضلتم بالحضـور الى هنا للوقوف على طريقة تعيشنا في الخيـام وخارجها التألم ضميركم ألما شديدا كيفما كانت درجة بغضكم لنا مع اني لا أعرف سببا يدعو الى سخطكم علينا نحن الابرياء الذين لم تستطع الحكومة توجيه تهمة الينا بالرغم من الحاحنا عليها .

واني أترك جانبا الكلام عن الوسـط الذى أوجدونا معه والذى يعاف المرء الاشتراك معه في حياة واحدة فهذا الموضوع يقتضي كلامـا لا تكفه تلك الصفحة الصغيرة التي حرموا علينا الكتابة في ظهرهـا والتي يرفضون ارسالها الى دولتكم بعد ذلك .

والخلاصة أننا لم نصـبح في دار اعتقـال ، بل أصبحنا في دار تعـذيب وتنكيل ولا أظنكم تقصـدون بنا ذلك لا سيما انه ليس هنـاك جرم يستحق عليه شيئا عما نرى .

واني أختم خطابي طالبـا التحقيـق والاحالة على أية محكمة . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام » .

ويكتب الرافعي الى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء خطـابا آخر يقول فيه : « كتبت لدولتكم خطابا بتاريخ ٤ الجاري فجـاءني الرد من سعادة الحكمدار انه رفض ارساله الى دولتكم فبادرت بكتابة هذا الخطاب الثاني لأشرح فيه الظروف التي القي القبض فيها على .. نعـم ان هـذا الشرح يؤلمني ذكره ولكني لا أدرى مندوحة من ايقـاف دولتكم عليه فأقول : في يوم ٢٧ يونية حضر شقيقي المرحوم ابراهيم أفندى الرافعي المهندس الى القاهرة مريضا بالحمى التيفودية ليعـالج في منزلي فلبثت بجانب سرير مرضه لا أفكر الا فيه ولا أشتغل بغير العناية به .

وقد انقضى شهرا يونيه ويوليه وانا على هذه الحالة التى لا أرى حاجة للتوسع فى بيانها حتى اذا كان اليوم السابع والعشرون من شهر يوليو قصف الموت غصـــن شـــبابه الغض فخيم الحزن على العائلة بأسرها ٠

وبينما نحن فى وسط هذا البحر اللجى من الهموم واذا بالحكومة تقبض على وعلى شقيقى الثانى بعد الوفاة بأسبوع ٠

ولقد تبـادر الى ذهنى يوم القبض أن هنـــاك حادثا جليلا حمل الحكومة على عدم مراعاة تلك الظروف المحزنة وان هـــذا الحادث الخطير يستدعى سرعة القبض ٠

وتوقعت بطبيعة الحال ان السرعة فى القبض فى هـــذه الظروف تستتبع السرعة فى التحقيق ٠

ولكن النتيجة المعقولة المترتبة على تلك المقدمات لم تقع اذ مضى الآن نحو الأربعين يوما دون أن أسأل سؤالا او أعرف لى تهمة ٠٠ أو أقف على الأسباب التى دعت الحكومة معاملتى هذه المعاملة الاستثنائية ٠

هذه هى الظروف التى قبض فيها على وعلى شقيقى أترك لدولتكم تقديرها ٠ يا دولة الوزير اذا اتهم شخص بالقتل ــ وهو أكبر الجرائم ــ كان شهرا واحدا يكفى فى أغلب الاحوال لأن يسأل ويحقق معه ويحال على المحاكمة ، يصدر الحكم بشأنه فاما براءة واما ادانة ٠

أما أنا ذلك الشخص البرىء الذى ضمن له دولة رئيس الوزراء انه لا يصيبه أذى ما دام على رأس الوزارة والذى صرح سعادة النـائب العمومى فى محضر التحقيق الرسمى انه لم يعمل عملا ما ضد الحكومة ــ كما بينت ذلك فى جوابى السابق ــ أقول ان ذلك الشخص يترك نسيا منسيا أربعـــين يوما دون أن يعرف على الأقل التهمـة الموجهـة اليه ٠٠ فهل ترضون يا دولة الرئيس أن يعامل البرىء الذى تضمنون معاملة أبشع من التى يعامل بها المتهم القتل ٠

من أجل ذلك أكرر ما طلبته فى جوابى السابق من انه اذا كانت شبه تهمة موجهة ضدى فليحقق معى ولأحل على أية محاكمة ترونهـــا واذا وقع المستحيل وأصدرت المحكمة حكمها بادانتى واعتقلت بناء على حكمها فاننى أكون أقل ألما مما أنا عليه الآن ، سجن بغير حكم ، ومعتقل بغير تهمة أعرفها ولمدة لا أعلمها » ٠

وربما كان من أهم الأســـباب التى دفعت الرافعى الى الالحاح فى

المطالبة بالتحقيق معه أو الافراج عنه أن هذا الذى حدث له كان أول احتكاك مع قوات الاحتلال فى أيام الأحكام العرفية ·

لقد كان كرجل قانون يعتقد فى سيادة القانون غير ان القانون لم يكن له سيادة — أى سيادة — فى ذلك الوقت الذى أصبح فيه الرأى الأول والأخير للقوة ولا شىء غير القوة ·

على ان قسوة الظروف التى ألمت بأمين الرافعى فى المعتقل لم تنسه ان يقوم فى حدود استطاعته ، بمجاملة أصدقائه ومعارفه ·

وقد حصلت على صورة من خطاب أرسله أمين الرافعى من معتقله فى طره فى ٩ يناير سنة ١٩١٦ يعزى فيه ابراهيم باشا سعيد وقد جاء فى الخطاب : قرأت الآن ذلك النبأ المحزن الذى آلم نفسى وأدمى فؤادى والله ان المرء تنتابه المكاره على اختلافها والمصائب بأنواعها فيهون عليه بعض الشىء الا مصاب الموت الذى لا يجد له دواء ·

وأى داء يعيد للوالد فلذة كبده والى صديق صديقه وأخاه ·

بيد أن الانسان لا يجد بدا من الرجوع الى الله عز وجل عندما تنزل به مثل تلك الكارثة عسى أن يفرغ الله عليه صبرا يؤجر عليه « ولنبلونكم بشىء من الخوف والجوع ، ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين » ولا جرم اذا ذكر ان لكل أجل كتابا اطمأن قلبه وعلم ان شيخ المعرة لم يخطىء بقوله :

أحسن بالواجد من وجده
صبر يعيد النار فى زنده

وانى اذا كنت أعزيكم فى فلذة كبدكم فانى أعزى نفسى فى صديق كان مثلا نادرا فى طيب الخلق وحسن المعاشرة وسمو النفس » ·

وبعد أن يبقى الرافعى وشقيقه عبد الرحمن فى طرة الى فبراير سنة ١٩١٦ يتم نقلهما الى معتقل آخر بالجيزة فى مبنى سجن مهجور كان يعرف بالسجن الأسود ·

وقد تحول بعد ذلك الى عدة مبان حكومية فى أول شارع الهرم بالقرب من كوبرى عباس ·

« ومكثنا به — كما يقول عبد الرحمن الرافعى — الى أن أفرج عنا يوم ١٧ يونية سنة ١٩١٦ أى مكثنا معتقلين عشرة أشهر ·

وكان الافراج عنى مع أخى أمين بك وعبد الله بك طلعت فى يوم واحد ·

وقد ذهبوا بنا نحن الثلاثة الى الاسكندرية حيث أعدوا لنا عدة زيارات اقترنت باطلاق سراحنا فقابلنا حسين رشدى باشا رئيس الوزارة فى منزله بالرمل بمحطة كارلتون (محطة رشدى باشا) .

ثم ذهبنا الى سراى رأس التين ، حيث قابلنا المغفور له السلطان حسين وقد استقبلنا بعطف وحفاوة والتفت فى ختام حديثة معنا الى أخى أمين وقال له : طلع الغازيته يا أمين بك » ووعده بالمساعدة المالية لاصدار الغازيته (والغازيته تعنى الصحيفة) على أن أمينا رحمه الله لم يفكر فى اعادة صحيفة الشعب طيلة مدة الحرب » .

وفى الفترة التى اعقبت خروجه — كما يقول أحمد وفيق فى بحث له عن أمين الرافعى — من الاعتقال وعقد الهدنه عمل فى المحاماة سنة لكنه رأى نفسه بحاجة الى الراحة من آلام الاعتقال والاستشفاء من مرض التشنج العصبى . الذى كان يصرعه فى الطريق العام كما كان ينتابه فى اكثر المواقف الحاسمة فى حياته الدراسية والامتحانات المدرسية فحال ذلك دون اتمامه بعض الامتحانات فى مواعيدها ، فكف عن المحاماة استردادا لقوته وعافيته واستعدادا لجهاده عميق شعر بدنو القاء حمله الباهظ على كاهله » .

وبذلت محاولات عديدة اخرى لاصدار صحيفة الشعب من جديد . وكان أمين الرافعى دائم الرفض فبذلت محاولات أخرى مع عبد الله بك طلعت أحد أصحاب امتياز الشعب ونشرت الأهرام كنوع من الضغط — فى ٢٠ يوليو ١٩١٨ — تحت عنوان : طلب تجديد الشعب « اتصل بنا أن عبد الله بك والذين كانوا يصدرون معه جريدة الشعب المعروفة التمسوا منذ يومين من وزارة الداخلية أن تأذن لهم فى تجديد نشر الشعب » .

وفى ٢١ يوليو نشرت الأهرام « أبلغنا حضرة الكاتب الفاضل أمين بك الرافعى انه لا ينوى العودة الى الاشتغال بالصحافة .. وانه عازم على الانقطاع الى المحاماة فنتمنى لحضرته النجاح » .

وفى ٢٢ يوليو نشرت الأهرام — ولكن على لسان عبد الله بك طلعت — انه لم يقدم طلبا الى وزارة الداخلية ولكن صاحب امتيازها محمود عثمان أفندى هو الذى قدم ذلك الطلب وحده منفردا . وعاد الأهرام الى الموضوع بعد ذلك فنشر بيانا لمحمود أفندى عثمان يكذب فيه ما قاله عبد الله طلعت من انه طلب الى الداخلية الاذن له باصدار الشعب .

وأكد أنه ليس له حق طلب تجديد نشر الشعب اذ لا علاقة له به ·

كما بذلت محاولات عديدة لاخراج أمين الرافعى من مصر لاصدار الشعب فى الخارج ·

وقد جاء الحديث عن هذه المحاولة في المذكرات الخطيـــة للزعيم الوطنى محمد فريد ·

على أن الرافعى . وان انقطع عن العمل بالصحافة تماما ولم يعد يعمل بالمحاماة بعـــد الافراج عنـــه قليلا او كثيرا ، الا أنه شغل وقتـــه بالدراسة والبحث . وكتابة بعض المذكرات السياسية التى تهم الرأى العام فى مصر كما تهم الراى العام فى الخارج ، اذ كان الرافعى على ثقة تامة بأن الحرب العالمية الأولى لن تطول أكثر مما طالت وان الألمان وحلفاءهم قد أنهكتهم الحرب ولابد لهم من الاستسلام ·

ولهذا فقـــد انفق الرافعى . كل وقته وجهده لوضـــع مذكرات مستفيضة عن القضية المصرية تصلح لما بعد الحرب ·

ولم يكتف الرافعى بكتـــابة هـــذه المذكرات باللغة العربية بل ترجمها الى اللغة الفرنسية وأعدها حتى قبل أن تعلن الهدنة كمـــا اشترك الرافعى فى عدد من الاجتماعات السياسية التى تمت فى صيف عام ١٩١٨ ، والتى كانت تبحث مصير مصر بعد الحرب العالمية الأولى ·

ولم يكن أحـــد يتوقع أن تنشب فى مصر ثورة عارمة فى مارس ١٩١٩ ثورة يكون أمين الرافعى أحد دعاماتها القوية ·

الباب السادس

أمين الرافعي وثورة ١٩١٩

فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ عقدت الهدنة بين المانيا والحلفاء وانتهت الحرب ·

وكان سعد زغلول قد طلب من المعتمد البريطانى تحديد موعد لمقابلته واثنين من أعضاء الجمعية التشريعية وجاءه الرد بتحديد يوم ١٣ نوفمبر لهذا اللقاء ·

وذهب سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمقابلة السير ريجنالد الذى فاجأهم بقوله : ان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة وأن المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر ورد سعد بقوله لا أستطيع الموافقة على ذلك فاننى ان وافقت أنكرت صفتى فانى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى وكذلك الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك » ·

وقال السير ونجت : انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين ؟ وقال على شعراوى — وكان أكثرهم جرأة — اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر ، لا العبد للحر ، واستغرب ونجت قائلا : « اذن أنتم تطلبون الاستقلال » ·

وقال سعد : ونحن له أهل وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال

كباقى الأمم المستقلة ، فقال السير ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم » .

فقال عبد العزيز فهمى : نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى اتى من الحركات والكتابات بما اسر ولم يفد فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال .

ويقول السير ونجت : قد كانت مصر عبدا لتركيا أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا ويقول : شعراوى باشا : قد اكون عبـــدا لرجل من الجعليين وقد أكون عبـدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين لأن القيود لا أرضاها ولا تحب نفسى ، أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمنا نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد .

وعندما يقول السير ونجت : ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيـا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عنيها وقد تكون غير انجلترا .

ويقول سعد — وربما كانت هذه النقطة أخطر نقاط الحديث اذ جاء فيها لأول مرة الكلام عن التحالف العسكرى — متى ساعدتنـا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيها ضمانة فى طريقها للهنـد وهى قنـــاة السويس بأن نجعل لها دون غيرها من حق احتلالنا عند الاقتضاء ، بل تحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضـــاء ما تستلزمه المحالفة من جنود . ويقول سعد أيضا : يتكلمون عن ونجت بوصفه ممثلا لدولة بريطانيا العظمى وعند الاقتضاء نسافر للتكلم مع ولاة الأمر فى انجلترا » ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر ، مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب .

وينهى السير ونجت المحادثة راجيا اعتبارها محادثة غير رسميه بل بصفة جبية لأنه لا يعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد .

وكان السير ونجت قد سأل سعدا وشعراوى وعبد العزيز فهمى عن الصفة التى يتحدثون بها اليه .

وكان هذا السؤال سببا فى البحث عن صيغة يتكون بها الوفد الذى يطالب باستقلال البلاد .

وكان سعد قد بدأ يشكل وفدا وكان الحزب الوطنى بدوره قد

بدأ يشكل وفدا آخر وكان الأمير عمر طوسون بدوره قد راح هو الآخر يعمل على تشكيل وفد جديد ، أو وفد يضم الوفود التى كان يجرى تشكيلها : وبعد أسبوع من مقابلة الزعماء الثلاثة للسير ونجت ، انتهى أمين الرافعى من اعداد مذكرة سياسية عن القضية المصرية ٠٠ طبعهـا بعد ترجمتها الى اللغـة الفرنسـية وقدمها الى معتمدى الدول الأجنبيـة فى مصر لابلاغها الى رؤساء دولهم ، وللرئيس الأمريكى ويلسون وغيره من رؤساء الدول المشتركة فى مؤتمر الصلح ٠

وينشر أمين الرافعى هذه المذكرة ـ باللغة العربية ـ فى مصر ، ويحرص على أن تكون بين أيدى المشتغلين بالقضية الوطنية ، والشباب باعتبارها مرجعا هاما من مراجع القضية المصرية الوطنية ٠

وهذه المذكرة ـ كمـا يقول عبد الرحمن الرافعى ـ أول مذكرة سياسية وضعت بشأن القضية المصرية عقب الهدنة وكانت من الوثائق الهامة التى وجهت الأنظار فى ذلك الحين الى التمسك بالاهداف الوطنية وكان لها أثرها فى تنوير الأذهان وتبصير الرأى العام بحقائق القضية المصرية ٠

والمذكرة تبدأ بمقدمة سياسية عن الحروب وتقدم الحضـارة ومبادىء الرئيس ويلسون ، وتبسط المذكرة ٠ حقيقة المسألة المصرية وتطوراتهـا ابتداء من معاهدة لندرة سنـة ١٨٤٠ ، كما تشرح المذكرة الأسباب التى أدت الى الاحتلال البريطانى ٠

وتتحدث المذكرة عن الاحتلال نفسه وما جره على البلاد كما تدلل بكثير من الوثائق والأدلة على أن احتلال بريطانيا لمصر عمل غير شرعى

ويستشهد الرافعى فى هذا المجال بالعديد من أقوال كبار أساتذة القانون الدولى العام وفى مقدمتهم دسيانييه وذى مارتس ٠

كمـا يستشهد بأقوال عديدة لكوشرى صـاحب كتاب « المركز الدولى لمصر والسودان » وكذلك للسياسى الفرنسى فرنسييه فى كتابه « المسألة المصـرية » ويذكر أمين الرافعى فى مذكراته وعـود بريطـانيا بالجلاء عن مصر ٠

ويفرد فصلا عن السودان وملحقاته واتفاقية سنة ١٨٩٩ وماحوته هـذه الاتفاقية الباطلة من آثار ويفرد الرافعى فصـلا آخر عن اتفاقية ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا قائلا ان علماء القانون الدولى فى فرنسا لم يعترفوا بهذه الاتفاقية ٠

وتكلم الرافعى أيضـا فى مذكرته عن قناة السويس من الناحية

السياسية ودلل على حيدة هذه القناة بمقتضى معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ٠

ويسهب الرافعى فى مذكرته عن عدالة المطالب المصريه ووضوحها ويقول ان استقلال مصر ليس فى صالح مصر وحدها بل هو فى مصلحه جميع الامم ، وهو ضمانة من ضمانات التوازن الدولى ، وهو – أى استقلال مصر – قاعدة من قواعد السلام العالمى ٠

وينهى الرافعى مذكرته « بالمطالبة بجلاء الانجليز عن بلادنا واستقلال مصر ، والسودان استقلالا تاما مع حيدة قناة السويس والمحافظة على ما للاجانب من المصالح المالية والقضائيه بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال ٠

ويقول الرافعى : ان هذا الصوت المرفوع للمطالبة بالاستقلال التام يعبر عن راى الأمة بأسرها وينطق بآرائها ومطالبها الوطنية وان فى استطاعة اعضاء مؤتمر الصلح أن يتثبتوا من هذه الحقيقة » لو قرروا أخذ رأى الأمة بطريقة حرة بعد أن ترفع الاحكام العرفية وتطلق حرية الصحافة وحرية الاجتماع من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها فهناك يتحقق العالم بالأدلة المحسوسة ، والبراهين الدامغة أن الأمة المصرية بلا فارق بين الاديان والمعتقدات والمذاهب مجمعة على المطالبة بالاستقلال » ٠

وتتوالى بعد مقابلة سعد وشعراوى ، وعبد العزيز فهمى لو نجت الأحداث ٠

« ولم يكن دور أمين الرافعى فى تلك المرحلة سوى دور الرجل الذى يسعى الى ضم الجهود بكل ما يملك من قوة ٠

وكانت العلاقة بين سعد زغلول وبين أمين الرافعى – منذ أن رشح سعد زغلول نفسه لانتخابات الجمعية التشريعيه – قوية ومتينة وكان الرافعى يسمى سعدا «أبو الأحرار» ٠٠ ويعلق عليه آمالا كثيرة فى زعامة معارضة قوية فى الجمعية التشريعية ٠ ولهذا فعندما بدأ تشكيل الوفد المصرى أو بدأ تشكيل الوفود المصرية بمعنى أدق كان أمين الرافعى وشقيقه عبد الرحمن من اقرب اعضاء الحزب الوطنى الى سعد ٠

وقد بذل الرافعى ، جهودا مضنية للتوفيق بين أعضاء الحزب الوطنى وبين القيادات الجديدة التى تصدت لقيادة الحركة الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية بزعامة سعد زغلول ٠

ويقول أحمد وفيق ، ان أمينا — فى عهد تكوين الوفود — بذل جهودا كبيرة وحاول محاولات مضنية للتوفيق بين وفد الحزب الوطنى ووفد الوفد .

ولكن أمين رغم حسن نيته ورغبته فى جمع الكلمة قد اخفق » .

ويقول الشيخ محمد عبد اللطيف دراز : فى اوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ أخذ الناس يتهامسون فى المجالس بان فريقا من المصريين يزمعون تأليف وفد للمطالبة بحرية البلاد لدى مؤتمر السلام وعلمنا وتناقل الناس ان صاحب السمو الأمير عمر طوسون أرسل دعوة الى نواب البلاد وزعمائها وأصحاب الرأى فيها يدعوهم الى الاجتماع بمنزله بجزيرة بدران لانتخاب أعضاء الوفد بطريق الاقتراع السرى ثم فشلت هذه الحركة ونهض سعد زغلول باشا على رأس جماعة من اخوانه النواب والأعيان لأداء هذه المهمة الخطيرة .

وكان هناك جماعة آخرون هم أعضاء الحزب الوطنى المقيمون بمصر اجتمعوا بعد خروجهم من السجن يعدون أنفسهم لمثل هذا الأمر وكان كثير من الناس يقفون موقف الحيرة والارتباك ازاء هذه الوفود المتعددة والأفكار المتضاربة .

وقد كنت من هؤلاء الناس ، ولما أردت النجاة بنفسى من ظلام هذه الحيرة خطر ببالى أمين الرافعى على غير معرفة ولا صداقة شخصية فتوجهت اليه بداره بالحلمية فقدمت اليه نفسى وكاشفته بالغرض من زيارتى فقال : « ان من واجبنا أن نفسح المجال أمام كل من يريد خدمة بلاده وأن نعقد ألوية الزعامة لمن شاء العمل باخلاص ولكننى أريد أن نفهم جيدا أن الضحايا التى ستبذل والدماء التى ستراق فى سبيل خلاص هذا الوطن لا تكون الا من صفوفنا نحن الشباب فمن أراد أن يتكلم باسمنا ليطالب بكل حقوقنا فنحن جنوده نؤيده بأرواحنا ، واذا حاد عن هذا أرشدناه وقومناه » . ولم يكن أمين الرافعى من بين أعضاء الوفد رغم ظهور اسمه ولمعانه ورغم صلاته بسعد رئيس الوفد وذلك لحرص سعد زغلول وزملائه على أن يكون الوفد كله من المعتدلين : سعد زغلول . على شعراوى . عبد العزيز فهمى . محمد محمود . أحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوية .

وليس من بين هؤلاء من اتهم بالتطرف أو سجن أو اعتقل .

وكانت مهمة الوفد — كما جاء فى برنامجه الرسمى — المطالبة باستقلال مصر فى حدود مبادىء العدل والحرية التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وعدلت تلك الفقرة بناء على اصرار الأساتذة

عبد المقصود متولى ، ومصطفى الشوربجى ومحمد زكى على ومحمد عبد المجيد العبد الذين تحدثوا بعنف مع أعضاء الوفد ، فى هذا الموضوع ، وطالبوا ـ بقوة ـ النص على العمل لاستقلال مصر والسودان غير ان الوفد قد قبل حلا وسطا اذ غير برنامجه بالعبارة التالية : مهمة الوفد السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى الى استقلال مصر . استقلالا تاما .. » .

وحتي بعد تغيير هذه الصيغة لم يقتنع الشعب بها ، لقد كان يريد صيغة أقوى ، وأكثر صراحة .

وبدأ الشعب يوقع على عرائض توكيل الوفد بأن ينوب عنه فى المطالبة بحقوقه ليكون تشكيل الوفد تشكيلا قانونيا وشعبيا .

وتصدت السلطات البريطانية لحركة التوكيلات هذه غير أن الشعب قد تحمس لها تماما .

ولم تنفع سياسة القبض على الذين يشتركون فى هذه العملية.

لم تنفع أيضا سياسة الاستيلاء على كثير من التوكيلات التى وقع عليها الشعب بالألوف .

وقد أصبح سعد زغلول على رأس هذه الحركة المعادية وأبلغ احتجاجه الى الجهات المسئولة بصفته الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى .

وقد أرسل سعد زغلول اثر تشكيل الوفد خطابا الى السير ونجت يقول فيه : أتشرف بأن أعرض لفخامتكم انه قد تألف وفد برياستى بقصد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر .

وأرسلت لرئاسة الجيش الانجليزى بتاريخ ٢٠ الجارى خطابا التمس فيه اعطائى أنا وزملائى جوازات السفر فتفضلت السلطة العسكرية باجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فى أقرب وقت ممكن .

ولما كانت المهمة التى أخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بلندن من غير تأخير فقد حررنا طلبنا راجين النظر فى ملتمسنا » .

ويرسل الوفد الى مجلس النواب البريطانى ـ ١٤ يناير سنة ١٩١٩ ـ الخطاب الذى ننشره لأول مرة ، وهو من الوثائق الهامة التى عثرنا عليها فى مخلفات الرافعى ، جاء فى الخطاب : « لسنا جمعية سرية ولا عاملين فى الخفاء بل اننا نعمل لحريتنا فى العلن وبالصراحة .

عرضنا رأينا في أمر بلادنا يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ على مندوبكم السامي في مصر .

وأفضينا اليه بعزمنا على السفر الى انجلترا .

وعرضنا ذلك أيضا على الحكومة الاهلية يومئذ فلم يقف في سبيلنا أحد فشرعنا نأخذ رأى البلاد في صيغة توكيلات تناقلها الناس وتداولوها فاذا عمال الحكومة يأمرون الناس بالكف عن هذه التوكيلات ويصادرونها بالقوة فلما احتججنا على ذلك التصرف المناقض للحرية كتب الينا رئيس الوزارة المصرية أن هذا من عمل المستشار الانجليزى .

وان هذه التوكيلات اعتبرت من شأنها أن تخل بالنظام العام .

وكانت تلك هي أول مظاهر خنق الحرية الشخصية في البلاد .

نقول خنقها وتصدفنا فيها الحوادث . فان العمال الانكليز في الحكومه المصرية أخذوا يسيئون الى من أمضوا التوكيلات بطريقه لا تسمح بالشك في أنهم قد تنازلوا عن تقاليدهم القومية في احترام الحرية واتخذوا لأنفسهم في معاملة الناس شعارا لا يليق بمبادىء القرن العشرين .

لم يقف الامر عند هذا الحد بل تعداه الى أن السلطة العسكرية لم تعطنا جوازات السفر الى انجلترا فسألنا المعتمد السامي المداخلة فكان جوابه انه بعد أن استشار حكومته لا يستطيع المداخله في أمر السلطة العسكرية . طريقة جميلة لخنق الحرية بحبل من حرير . ولكنها مع ذلك كانت أصرح ما يكون في الدلالة على نية الحكومة بالنسبة لمصر . احتججنا تلغرافيا الى رئيس الوزارة الانكليزية على هذا الحبس في ٤ ديسمبر سنه ١٩١٨ فلم يجد احتجاجنا نفعا الى اليوم وكأن الحكومة الانجليزية تريد اكراهنا على السكوت وأن تقدم الى مؤتمر السلام هذا السكوت الاكراهي دليلا على رضانا بحمايتها . ليس في التعبير بالحبس عن منع السلطة ايانا من السفر شيء من الغلو فان المصريين الآن محبوسون حقيقة في حدود بلادهم من أكبر وزير الى أصغر صغير لا يعطى أحد منهم جوازا بالسفر الى أية جهة كانت حتى أن رئيس الوزراء طلب أن يسافر هو ووزير المعارف لمفاوضة الحكومة الانكليزية في مستقبل مصر فلما لم يجب الى طلبه الا بالتسويف استقال هو وزميله في ٢ ديسمبر الماضي وبناء على رجاء مندوبكم السامي أجل عظمة السلطان قبول هذه الاستقالة ومع ذلك فانهما أصرا عليها وامتنعا عن مباشرة أى عمل من أعمال الحكومة .

وفوق ذلك فان رئيس الوزارة قد جدد استقالته مرتين في ٢٣

و٣٠ ديسمبر فلم يبق عندنا الآن وزارة أصلا ولم يعقد مجلس الوزراء منـذ أربعين يوما على أن مجلس الوزراء هو السلطة الوحيـدة الممثلة لمصر الآن .

وبعيد على الذهن أن نتصور شذوذا أشد من هذا فى حكومة هى ذاتها من الشذوذ بمكان .

أحقيق برئيس مجلس النواب أن يرضى بأن نظاما نيابيا يعمل على هذا النحو ؟ هوان لا ندرى الى متى يستطاع الصبر عليه . أبمثل هذا الاذلال يؤمل الانجليز فى القرن العشرين أن يكسبوا صـــداقة الأمم ؟ ألكتم أنفاس الحرية خاض الانجليز غمار الحرب ؟ ام أنهم انما صلوا حرها لحماية الشعوب الضعيفة واقرار الحق والعدل فى نصابهما؟

تلك هى الأسئلة التى يطوف طائفها على أذهان المصريين الا أنهم غرموا لهم فى حربهم مغارم شتى . كتائب مصرية مسلحة حاربت معهم جنبا لجنب وعملة يربو عددهم على المليون وأموال ومؤن ودواب وبشىء آخر لا يقـل أهميتـه عما ذكر وهو اخـلادهم الى السـكينة التامة طول الحرب مع أن الانكليز استهانوا بكرامة المصريين وعبثوا بحقوقهم اذا أعلنوا حمايتهم على مصر بلا مسوغ من القانون ولا ضرورة من ضرورات الحرب .

فعلوا ذلك نابذين ما عرضه عليهم بعض أولى الرأى من المصريين من أن تعلن مصر استقلالها وتحمل مع الانجليز كصـــديقة حليفة لهم أعباء الحرب بقدر طاقتها . أبعد هذا يعامل المصريون معاملة الاعداء يحصرون فى بلادهم ويصادرون فى حريتهم ويهـــانون فى كرامتهم ؟ لا شك ان هذا الحال مجهول لدى مجلس النواب الانجليزى والرأى العام والا لما دام . فباسم الأمة المصرية التى تعرفون قدمها فى المدنية أناشد الشرف الانجليزى والتقـاليد الانكليزية الا ما عرضــتم .. حالنـا على مجلس النواب وسعيتم بنفسكم منذ اليوم فى حماية الحرية الشخصية وجعل السلطة تخلى بيننا وبين تنفيذ المهمة التى علقتهـــا أمتنا فى اعناقنا . لسنا ندرى أى وقع يقع التماسنا منكم ولكننا ندرى أن هذه المعاملات فى العصر الحاضر ظلما وبلا مسوغ سبة للانسانية وطمس لمعالم التقاليد البريطانية التى انتم أولى الانكليز برعايتها واقدرهم على رد الحكومة الى احترامها . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام » .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب
ورئيس الوفد المصرى
(أمضاء) سعد زغلول

وكان رشدى باشا قد استقال فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ بناء على تسويف الحكومة البريطانية بمطلبه فى ان تسمع الحكومة البريطانية اقواله لتحقيق مزيد من الحرية لمصر ، عند الشروع فى مفاوضات الصلح وعندما طلب منه الانتظار لاخذ رأى الحكومة البريطانية مرة ثانية ، وجاء الرد آيضا بالتسويف ، جدد استقالته فى ٢٣ ديسمبر سنه ١٩١٨ .

وكان انضمام رشدى باشا ــ رئيس الوزراء ــ الى الحركة الشعبية منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ من عوامل الثورة المهيئة لها والمشجعة على ظهورها وكانت وزارة رشدى باشا ــ كما يقول عبد الرحمن الرافعى ــ تناصر الوفد من أولى خطواته فساعد هذا الموقف على انتشار دعوته وانضمام الناس اليه وكانت بلاشك تؤيد توقيع التوكيلات له وجاءت استقالتها تأييدا علنا له فكانت تمهيدا مباشرا للثورة .

وعندما بدأ السلطان فؤاد بتشكيل وزارة جديدة بدلا من وزارة حسين رشدى ارسل اليه سعد زغلول خطابا عنيفا للغاية علق فيه على استقالة رشدى وعدلى المشرفة دفاعا عن الحرية وقال سعد للسلطان : قد نعلم ان عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش امتكم العظيمة الذى خلا بانتقال اخيكم المغفور له السلطان حسين ولكن الامة من جهة اخرى كانت تعتقد ان قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العاجلة ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف انهم لم يلتفتوا الى أن الامة فى هذا الظرف العصيب انما تطلب منكم يا أرشد ابناء محررها الكبير محمد على ان تكونوا لها العون الاول على نيل استقلالها مهما كلفكم ذلك . وقال سعد : موجها كلامه ، الى السلطان فؤاد ، ان استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل ذى كرامة أن يخلفه فى مركزه وكيف فات مستشاريكم ان وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل..اننا لانكذب مولانا النصيحة فاذا تضرعنا اليه أن يتعرف رأى أمته قبل أن يتخذ قرارا نهائيا فى أمر الوزارة الحاكمة ، فالحيلولة بين الأمة وبين طلبها مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة » .

واستدعت الحكومة البريطانية ممثلها فى مصر ــ السير ونجت ــ وأنابت بدلا منه السير ملين شيتهام الذى عالج الموقف بشدة ، فمنع اجتماعا للوفد ، كان قد تقرر عقده فى ٣١ يناير سنة ١٩١٩ وتوالت

الانذارات الى الوفد المصرى ، وطلب من اعضائه الا يضعوا مسألة الحمايه البريطانية على مصر ، فى موضع للمناقشة أو التساؤل ٠

ولم يتراجع الوفد بل واصل نشاطه كما واصـــــل احتجاجاته وبياناته ، وكان من بين هده الاحتجاجات ما أذاعه فى ٤ مارس وقد جاء فيه : ان المصريين دون جميع الأمم التى غيرت الحرب مركزها السياسى هم وحدهم الذين بطشت بهم يد القـوة فحرمتهم من حقهم فى اسـماع صوتهم بمؤتمر السلام ظلم صارخ ٠ يزيد فى ايلامه للانفس ما يصلنا كل يوم من الانباء عن المطالب التى يعرضها للمؤتمر نواب الحجـــاز وأرمنيا وفلسطين وسوريا ولبنان تلك البلاد التى كانت بالامس أيالات عثمانية وها نحن أولا محكوم علينا بالبكم نعلك فيه شـكيمة الغيظ وبالحزن المبرح نلبس ثياب حداد على حريتنا المسلوبة ٠

ان الدولة التى تسومنا العسف ما لبثت أن قررت نهـائيا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ساخرة بوعودها كأنها لم تكن تقصد بهـــذه الوعود سوى أن تفوت على الأمة المصرية الفرصة » ٠

وتستدعى السلطات البريطـانية فى ٦ مارس سعد زغلول ورفاقه الى مركز القيادة البريطانية ــ فندق سأفوى بميدان سليمان باشا ــ ويلقى عليهم القـائد بلاغا باللغـة الانجليزيـة يقول فيه : علمت انكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وانكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية ، بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة وحيث ان البلاد لا تزال تحت الاحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى ان انذركم أن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضـة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » ٠

وترجم الانذار الى اللغـة الفرنسية وحاول بعض الأعضـاء التكلم فمنعوا من الكلام ٠

وسلم لاعضاء الوفد نسخة من الاصل الانجليزى ٠

وتم اعتقال سعد زغلول وبعض رفاقه فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ ٠

ونقلوا فى اليوم التالى الى جزيرة مالطة واحتج على شعراوى باشا بوصفه وكيلا للوفد ، وأرسل تلغرافا الى السلطان يعترض على المتصرف الجائر للسياسة البريطانية ٠

وارسل الوفد بيانا الى السلطان أحمد فؤاد قائلا : انتم تتبوأون

اكبر مقام فى مصر ، وعليكم اكبر مسئولية فيها • اننا نرفع باسم الأمة أمر هذا لتصرف القاسى » •

واحتج الوفد ايضا لدى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية على هذه الاجراءات التعسفية •

وللحقيقة وللتاريخ نقول ن قيادة الوفد كانت فى هذه الفترة على مستوى المسئولية السياسية وكانت تعتمد على الشعب في كثير من الامور بل كانت محيطه بكل صغيرة وكبيرة من المشاكل التى تعرضها وكانت تتولى طبع بياناتها وخطب اعضائها وتوزعها على الشعب •

وللحقيقة وللتاريخ أيضا نقول أن الشعب كان يتجاوب مع الوفد بصورة رائعة للغاية ، فما من مطلب للوفد الا واستجاب له بسرعة وما من مضايقات فى سبيل توقيع توكيل الوفد وفى سبيل جمع المال للوفد الا تحملها الشعب بصدر رحب •

وفى ٩ مارس سنة ١٩١٩ تتفجر براكين الثورة ، لم يفجرها الوفد ، لم تفجرها سراى عابدين ـ كما قال البعض ـ لم يفجرها المعتدلون ، أو المتطرفون من القيادة وانما فجرها الشعب من تلقاء نفسه وكان هو القائد ، وكان هو المعلم ، وكان هو المنظم فى الوقت نفسه • لم تكن ثورة بورجوازية ولا ثورة للمنتفعين ولا ثورة للمعتدلين، وانما كانت ثورة للشعب كله بالشعب كله ، اشترك فيها كل فئات الشعب ، عمل من أجل انجاحها كل أبناء الشعب ، وتحمل المسئولية فى تدعيم هذه الثورة كل ابناء الشعب ولم يجرؤ أحد مهما كان من كبار الاقطاعيين أو الرأسماليين أو المستوزرين أن يقول انه ضد الثورة

وكان رشدى باشا قد استقال كما سبق ان ذكرنا فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ •

واعتبر رشدى باشا نفسه مستقيلا •

وفى يوم ٢٣ ديسمبر كتب استقالة أخرى مؤكدا اصراره على الاستقالة •

وكرر الاستقالة مرة ثالثة فى ٣٠ ديسمبر •

وجدد الاستقالة فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٩ ووافقت بريطانيا على سفره ولكن رشدى أصر على المطالبة باباحة السفر الى أوروبا لكل من يطلب من المصريين •

ويصدر السلطان بيانا فى ٦ ابريل سنة ١٩١٩ ينصح فيه الشعب بالرجوع عن المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا الى الهدوء والسكون ، وأن ينصرف كل الى عمله وفى ٧ ابريل يفاجىء اللنبى الامة بالافراج عن سعد زغلول وصحبه ويعلن ان فى استطاعة جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد ان يبارحوها ٠ وقد ترجم ـ كما يقول ويفيل ـ هذا التصرف الحكيم الذى قام به اللنبى هجوما قاسيا ٠٠ وكتب بريطانى مقيم بمصر وله بها معرفة طويلة ، ان اعلان ٧ ابريل كان له وقع الصاعقة علينا فمن حيث توقير مركز بريطانيا وسلامته يعتبر عمل اللنبى هذا احدى المصائب اذ بات على من كانوا قبل ذلك مستعدين للوقوف بجانبنا أن يذهبوا الى الجانب الآخر حماية لأنفسهم ! ٠ وقال لورد لويد فى كتابه « مصر منذ كرومر » : ان من الصعب تبرير هذا الاستسلام لعامل الفوضى ٠٠ لقد نجحت القوة حيث فشلت الطرق الدستورية » ٠

وكان من رأى اللنبى ـ كما يقول مؤرخه ويفيل ـ ولو أن الثورة المصرية قد نفخ المهيجون فيها الى درجة الغليان الا أن قوة الغليان هذه التى فاقت الحد كانت التعبير الذاتى لغضب أمة له أسبابه ٠ فما كان أيسر عليه ـ بما فى يديه من قوة ـ أن يتخذ من الاجراءات الصارمة ما تقمع به وينتقم منه وبذلك لم يكن الا ليزيد صعوبة الوصول الى التفاهم الودى مع الشعب المصرى ذلك التفاهم الذى بدونه يصبح مركزنا فى مصر مستحيلا » ٠

وانقلبت ـ كما يقول ويفيل ـ مظاهرات الفوضى الى مظاهرات ابتهاج وعاد رشدى الى رئاسة الوزارة الا أن عناصر الشر ـ التى حلت الثورة عقالها ـ حلت تستوجب القضاء عليها فكان لا يزال يقع كثير من الحوادث البشعة كقتل الجنود البريطانيين والمدنيين من الأرمن واليونان ، فى المدن وفى الاقاليم على السواء وكان لا يزال من الاضطراب كثير مما يستلزم القمع بيد قوية وفى الوقت الذى قام المتطرفون فيه بمجهود آخر لاستعادة السيطرة بالقيام بحملة تهديدية ضد موظفى الحكومة حتى نجحوا فى الوصول الى تنحى رشدى باشا ثانية عن رئاسة الوزارة فى ٢١ ابريل فرأى اللنبى ان يوقف التهديد باعلان صارم أصدره فى ٢٢ ابريل ثم ألف الوزارة محمد سعيد باشا ، وهو تركى من المدرسة القديمة ، قوى ولكن لا يبالى بعد ذلك فسهر لتسيير دولة الحكومة المصرية ، ثم اعقبت ذلك فترة هدوء نسبى ٠

وكان اللنبى قد بذل مجهودات جبارة قبل أن يؤلف محمد سعيد باشا وزارته لاعادة الموظفين الى عملهم ، بتهديدهم بشطب اسمائهم من

سجلات الحكومة اذا لم يعودوا ، فلم يعد أحد ولجأ الى تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء لتسيير عجلة الأمور بعد أن رفض المصريون الاشتراك فى الوزارة . وتألفت وزارة سعيد باشا من يوسف وهبه وعبد الرحيم صبرى ـ الذى أصبح بعد أيام من تشكيل الوزارة صهرا للسلطان فؤاد ـ واستخف سعيد باشا بالوفد ، ورئيسه ، وبالثورة وحاول ضرب حركة الموظفين باغداق الرتب والنياشين والترقيات والعلاوات عليهم ، كما أفرج عن بعض المعتقلين فى داخل البلاد وخارجها وكان فى الوقت الذى يحاول فيه ترضية الشعب ، يبذل جهودا لضرب حركة الثورة ، ويلغى الرقابة على الصحف أمام الناس ولكنه يرسل تعليماته السرية ـ فى مذكرات الى الصحف ـ تنشر بعضها : « لا يجوز نشر أى مادة ثورية ولا أى مادة تحرض على احداث فتن أو اثارة شعور الخروج على الحكومة ولا أى مادة فيها ميل الى ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر .

ولا يجوز نشر أى مادة تنطوى على الاعتراف بالمركز السياسى الحالى فى مصر ولا يجوز نشر شىء فيه ميل الى الاخلال بالأمن فى مصر وسوريا أو العراق ، أو بلاد العرب ، ولا يجوز نشر أى خبر يتعلق بعظمة السلطان الا بعد أن يصدر به بلاغ رسمى أو يجيزه كبير الأمناء ، ولا عن مقابلات السلطان ولا مقابلات صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة ويجب نشر جميع البلاغات الرسمية بحالها من الفردانات ـ ان كان ـ على الصورة التى صدر بها تماما ـ وكذلك عدم نشر ما يتعلق بأخبار القبض والنفى لأسباب سياسية أو عسكرية .

وكذلك كل الاخبار المتعلقة بالمجالس والمحاكم العسكرية وحركات الجنود فى مصر والسودان و ... و ...

وتزداد النشرات السرية ويصدر اللنبى منشورا يقول فيه : كل شخص يطبع أو ينشر أو يذيع أو يوزع نشرة أو صورة فوتوغرافية أو غير فوتوغرافية أو أى شىء من هذا القبيل أو يحاول القيام بأى عمل من تلك الأعمال يقصد الاخلال بالنظام أو اثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية » . ويفرض رئيس الوزراء بأمر من سلطات الاحتلال الغرامات على أبناء الشعب حتى لقد دفعت بعض المناطق فى بضعة أيام ما قيمته ٣٢٤٫٣٠٠ جنيها .

ويسافر أعضاء الوفد فى ١١ ابريل من القاهرة الى بور سعيد للالتقاء بزملائهم سعد ورفاقه ويكون وداعهم الشعبى رائعا للغاية ، ولقد اعتبره البعض بمثابة توكيل جديد للوفد ، ويجتمع الوفد فى باريس ويقوم بواجبه

فى تعريف الرأى العام العالمى بالقضية المصرية ، ويجتهد الوفد ـ كما يقول الاستاذ العقاد فى كتابه عن سعد زغلول ـ فى اجتناب كل عمل يتيح المستعمرين البريطانيين ان يتهموه • كما فعلوا من قبل بمشايعة دول الوسط أو النزوع الى المذاهب الاشتراكية • فلم يتصل بالمغفور له محمد بك فريد ، حين تلقى خطابه من سويسرا لما كان معروفا من مقام فريد بك فى ألمانيا وتركيا أثناء الحرب وبعدها ؛ ولكنه اتصل بجميع المصريين المقيمين فى فرنسا ولا سيما الجمعية المصرية فى باريس وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع فى بث الدعوة وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه •

وفى فترة غياب الوفد فى الخارج ، كانت الأعباء كل الاعباء ملقاة على عاتق اللجنة المركزية للوفد فى القاهرة وقد كان دينامو هذه اللجنة عبد الرحمن فهمى ، وأمين الرافعى وكانت اللجنة على اتصال دائم ـ عن طريق شفرة خاصة ـ برئيس الوفد •

ويمكننا القول ـ دون أية مبالغة ان عبء الكفاح داخل البلاد كان واقعا على اللجنة المركزية التى كانت تمثل القيادة الشعبية للحركة الوطنية • وكان تشكيل اللجنة المركزية ـ طبقا للمادة ٢٦ من قانون الوفد ـ وكان عملها الظاهرى جمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد فى باريس ، وجمع المعلومات عن الموقف فى مصر ، وارسالها الى الوفد فى باريس ليستخدمها فى الدعاية للقضية المصرية فى دوائر مؤتمر الصلح والأوساط العالمية الصحفية والسياسية وكان تشكيل اللجنة على النحو التالى : محمود سليمان باشا (رئيسا) ابراهيم سعيد باشا (وكيلا وأمينا للصندوق) ومحمود أبو حسين باشا (وكيلا) وعبد الرحمن بك فهمى (سكرتيرا عاما) وأمين بك الرافعى (مساعدا للسكرتير) ومحمد السيد أبو على باشا وابراهيم بك الهلباوى ومرقص بك حنا وتوفيق بك دوس ومحمد محمود خليل بك والشيخ محمد عز العرب بك وعبد الرحمن بك الرافعى والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود بك عبد الرازق والسيد بك خشبة وعلى بك محمود أعضاء ـ وضمت اللجنة ـ فيما بعد الى عضويتها كلا من عبد الخالق مدكور باشا ومحمد كامل جلال باشا ومحمد محفوظ باشا وكامل بك بطرس والدكتور أحمد بك السيد والدكتور محجوب ثابت والدكتور حبيب بك خياط وحسنين بك عبد الغفار وعلوى بك الجزار وراغب عطية بك وعلى المنزلاوى بك والسيد حسين القصبى وأحمد بك الشيخ وفهمى بك ويصا وفؤاد بك سلطان وعبد الواحد بك الوكيل ومحمود بك عبد النبى وعثمان بك سليط وسالم بك السيد وعبد الحليم بك العلايلى وعبد الرحمن بك

محمود ومحمد بك كمال أبو جازية وبسيونى بك الخطيب وحسين بك هلال وعبد الستار الباسل بك ٠

ويقول الأستاذ صادق عنبر عن دور أمين الرافعى عن هذه اللجنة : بقى أمين يدير دفة الحركة الوطنية فى لجنة الوفد المركزية التى كان روحها وقوامها فكان يحرر قراراتها ونداءاتها ويدير حركتها لمصلحة القضية الوطنية باخلاص ونزاهة ، وهو الذى كتب المقالات الشهيرة « الوطنية ديننا والاستقلال حياتنا » باسم أحد أعضاء الوفد سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ فأحدثت تأثيرا كبيرا فى الرأى العام ٠ وهو أول من دعا الى مقاطعة لجنة ملنر فى أنحاء القطر المصرى ووافقه الوفد على فكرته فكانت هذه الحركة موضع اعجاب العالم بما أظهرته الأمة من الاتحاد وتماسك الصفوف وصدق النظر ٠٠ واستأنف جهاده فى الصحافة باصدار جريدة الأخبار فنالت من المكانة لدى الجمهور ما كان للشعب والعلم واللواء من قبل » ٠

ويقول الأستاذ أحمد وفيق : ما كان أمين الرافعى فى هذه الآونة - سفر الوفد فى الخارج - الا محور اللجنة المركزية ومديرا لدفتها وقائدها الأعلى الى الأمام ودائما الى الأمام فى سبيل التمسك بالحق الكامل لمصر٠٠٠ وهذا محضر من محاضر جلسات اللجنة المركزية للوفد - هى جلسة ٢٥ اغسطس سنة ١٩١٩ - :

« افتتحت الجلسة الساعة السادسة تحت رئاسة صاحب السعادة محمود سليمان باشا وعضوية أصحاب السعادة والعزة / ابراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا وحسين بك هلال وراغب بك عطية وكامل بك بطرس ومرقص بك حنا وعلى بك المنزلاوى وأحمد بك الشيخ وعلوى بك الجزار وعز العرب بك وعلى بك محمود وحسنين بك عبد الغفار وسالم بك السيد وصاروفيم بك مينا وعلى بك اسماعيل والسيد حسين القصبى وتوفيق بك دوس وعبد الرحمن بك فهمى وأمين الرافعى فحلف اليمين الأعضاء الذين لم يسبق لهم حضور الجلسات ثم حضر حضرة محجوب بك ثابت ٠ وبعد المناقشة فى مسألة الاكتتابات تقرر انتداب لجنة من حضرات محجوب بك ثابت وحسن بك هلال لوضع تقرير عن ذلك ٠ ثم عرض على اللجنة بعد ذلك نتيجة المفاوضات التى دارت بينها وبين اسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر العضوين المنفصلين عن الوفد فى جلسات سابقة ٠ وهذه النتيجة تنحصر فى ان هذين العضوين المنفصلين عرضا على اللجنة أن يتوسط لدى الوفد لتعيد النظر فى قرار فصلهما بناء على كتاب يعترفان فيه باحترامهما ورعايتهما لمبدأ الوفد وخطته وقراراته وقد أدخلت اللجنة ما رأته من التعديلات على هذا الكتاب فقبلا

ذلك وأصبح الجواب بالنص الوارد فى آخر المحضر وقد تلى على الأعضاء » ٠
والذى يقرا جلسات محاضر اللجنه المركزيه يلاحظ ورود اسم امين الرافعى فى آخر الأسماء ذلك لأنه كان يتولى سكرتارية الجلسات وكتابة المحاضر والبيانات ٠ ويذكر الصحفيون الاجانب الذين زاروا مصر فى بداية ثورة ١٩١٩ انهم كانوا يلقون كل معاونة من أمين الرافعى بوصفه سكرتيرا مساعدا للجنة الوفد المركزية ، ويذكر مستر لارى ود ـ بالذات ـ وهو أحد المراسلين الأمريكيين ضمن ما يذكره من معاونة أمين الرافعى للصحفيين الأجانب انه قدم اليه عددا من الأسئلة الهامة ليجيب عنها فأجاب بصراحة تامة ٠ وقد تم نشر الأسئلة والأجوبة فى صحيفة « شيكاغو تريبيون » الأمريكية ٠ وانتدبت جريدة التيمس صحفيا كبيرا من شيوخ الصحافة الانجليزية ـ الكاتب المعروف لدى المصريين السير فالنتين شيرول ـ لبحث المسألة المصرية ومطالب الوطنيين وكان الكاتب الانجليزى صديقا للدكتور فارس نمر ـ أحد أصحاب المقطم ـ وطلب فالنتين من فارس نمر ان يتعرف الى ثلاثة من المصريين المشتغلين بالحركة الوطنية لأنه يريد ان يحادثهم حتى اذا اقتنع بحجتهم ووجاهة مطالبهم سعى فى بلاده الى قبولها ، ويقول الدكتور فارس نمر ان المصرى الأول الذى خطر ببالى ـ رغم اختلافى معه ـ هو أمين الرافعى وتلاه حافظ عفيفى ، وعلى ماهر ٠ وقد ذهب الثلاثة الى فندق الكونتننتال وحادثوا مندوب التيمس ٠ ويقول فارس نمر ان السير فالنتين شيردل قابله بعد ذلك وشكره على حسن اختياره وذكر له ما لقى فى أمين الرافعى من ذكاء وقوة اقتناع وحجة وانه لذلك سيؤيد المطالب المصرية فى انجلترا نفسها بعد اقتناعه بعدالتها ووجاهتها ٠ ويعقب الدكتور نمر على ذلك بقوله : لأمين الرافعى فضل عظيم فيما نالت مصر من حقوق ٠٠ » ٠

وكانت الحكومة البريطانية قد اقترحت فى أول ابريل بعد تعيين اللنبى ارسال لجنة تحقيق برئاسة لورد اللنبى ولجنة التحقيق ـ كما يقول ويفيل ـ وهى الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء فى الداخل أو فى الخارج وان لها لمزايا واضحة فهى تؤجل على الأقل مدة ما ضرورة الانتهاء الى قرار غير مرغوب فيه وقد تأجل وصول اللجنة حتى الشتاء ، لانشغال ملنر ـ وهو وقتئذ عضو بارز فى الوزارة البريطانية ـ ولمحاولة العثور على أعضاء أكفاء ٠ وقد كان من أعضاء اللجنة سير رنيل رود وقد خدم فى مصر أيام كرومر ، وجنرال سيرجون ماكسويل وقد قضى عدة سنوات بالجيش المصرى ، ومستر هرست المستشار الأول بوزارة الخارجية البريطانية ، ومستر سبندر من بين الأحرار البريطانيين وكان يعمل مديرا لتحرير صحيفة « وستمنستر

جازيت » وجنرال سبرادين توماس من حزب العمال البريطاني ·· وقد وصلت اللجنة الى مصر في ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ واستقل لورد ملنر قطارا حربيا خاصا يسبقه كشاف لحراسته وخمس طائرات حربية ترافق القطار من الاسكندرية الى مصر ·

وبينما الوفد والحكومة في خلاف حـول ما يجب اتباعه نحو لجنة ملنر هل يمكن التعاون معها باعتبار التعاون وسيلة من وسائل العمل أم يجب مقاطعتها باعتبار ان الوفد وهو وكيل الأمة هو وحده الذى يجب ان تجرى معه اللجنة مباحثاتها ··

وتنشر صحيفة النظام التي كان يصدرها الأستاذ السيد على في ٣١ أغسطس سنة ١٩١٩ لشاب اسمه حسن سلامة يقول فيها : « يعلم العـالم أجمع ان الشعب المصرى قد ناب عنه وفد للدفاع عن القضية ومفاوضة أولى الأمر من الساسة في كل ما يختص بالمسأله المصرية وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية الا ان تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله كل ما يريد ، هـذا هو رأيي الذى هو رأى الأمة المصرية على ما أعتقد » ·

وكانت هذه الكلمة بمثابة طوق النجاة لكثير من المترددين حيث راحت الصحف تركز على ضرورة مقاطعة هذه اللجنة ·

وكان رشدى باشا من أنصار المقاطعة فيروى عن لسانه انه قال لبعض أصدقائه الانجليز اذا لم تفاوضوا الوفد في باريس فلن يتابعكم في هذا البلد ثلاث قطط » ·

وكان من رأى رئيس الوزراء ـ محمد سعيد باشا ـ عدم مجيء اللجنة في هذا الوقت ، وقام خلاف بينه وبين اللورد اللنبي الذى كان يرى ان امتعاض المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيل قدومها ، بينما رئيس الوزراء يرى ان لا تحضر اللجنة قبل الفراغ من حل القضية المصرية بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية وهو رأى ـ كما يقول العقاد ـ له قيمته من الدهاء والحصافة لكن لا قيمة له الى جانب الأوامر العسكرية ·· وقد اختلف القائد والوزير فلا مناص اذن من ان يستقيل الوزير ·· وخلف محمد سعيد باشا ، يوسف وهبة باشا كرئيس لوزارة أسماها بالوزارة الادارية ·

ولا يتسع المجال للحديث عن لجنة ملنر ، ومقاطعة الشعب لها وكذلك لا يتسع المجال هنا للحديث عن أحداث الثورة ومشاكل تشكيل الوازرات في مصر فلذلك مكانه في غير هذا الكتاب ، اذ أننا نقصر اهتمامنا على

ما يتصل من قريب أو من بعيد بأمين الرافعى ودوره فى الوفد المصرى ولعبد الرحمن فهمى بك أحـــد أقطاب الوفد وقتئذ دور هام فى الوفد كما أن لأمين الرافعى دورا هاما آخر فى الوفد ومن الرسائل المتبادلة بين عبد الرحمن فهمى بك وسعد زغلول يتضح أهمية الدور الذى كان يلعبه كل من عبد الرحمن فهمى وأمين الرافعى : من رسالة لعبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩١٩ قال عبد الرحمن فهمى :

اشتد الخلاف بينى وبين ابراهيم باشا سعيد (أمين صندوق اللجنة ووكيلها) لانه يريد معرفة الطريقة التى أخاطبكم بها ... كمـا يريد معرفة تفاصيل المصروفات التى أصرفها .. و .. ولما لم أنجح فى أخذ النقود اللازمة للصرف توجه اليه أمس سعادة محمود باشا سليمان مع أمين بك الرافعى ، وتكلما معه طويلا فى ذلك فلم يقبل قائلا انه لا يعطى شيئا الا بأمر من الوفد بامضاء سعادتكم » .

ويقول عبد الرحمن فهمى ــ فى رسالة أخرى الى ســعد زغلول ــ (أول سبتمبر سنة ١٩١٩) تتضمن تكرار الشكوى من ابراهيم باشا سعيد ، واقتراحه بتأليف لجنة فرعية تراجع المسائل التى يصح نشرها ومتى أقرتها تنشر . وعند المناقشة فى هذا الاقتراح يتبين للجميع ان ابراهيم باشا سعيد هو الموعز على تقديم هذا الاقتراح لأنه كان يدافع عنه بحالة غريبة جدا مما تأثر منه سعادة محمود باشا سليمان الذى كان مترئسا الجلسة ومخالفا لهذا الرأى وأخيرا وخوفا من تفاقم الشر ، عرضت أن يشترك معى كل من أمين بك الرافعى ومرقص بك حنا فى هذا الأمر ، حلا للأشكال ، وخوفا على عواطف محمود باشا التى أحافظ عليها كثيرا حتى لا يتأثر فيمرض فنقع ثانيا تحت رئاسة ابراهيم باشا سعيد .

ومن رسالة بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ قال عبد الرحمن فهمى: نحمد الله الذى أتاح لها بعد اللتيا والتى اصدار جريدة الأخبار بمعرفة زميلنا أمين بك الرافعى . ومن رســالة أخرى الى ســعد زغلــول من عبد الرحمن فهمى (٢ مارس سنة ١٩٢٠) حول نداء أرسله سعد لنشره على الأمة . أنتهز الفرصة لنوضح لسعادتكم ما وصلت اليه مناقشتنا أمس فى نشر النداء للأمة وانه لولا ان زميلى أمين بك فى صف المعارضين لى لضربت بمعارضتهم عرض الحائط ولكن الواجب يقضى باحترام مثل رأى أمين بك فى مثل هذا الشأن .. وكان النداء يحتوى على عبارة « وصممتم أن تستقلوا أو يكون الموت خيرا لكم » فاستبدلتها اللجنة ــ وصممتم أن تستقلوا مهما كانت العقبات التى تصادفكم » والجدير بالذكر أن سعدا بكت أعضاء الرجنة لتغيرهم هذه العبارة وعندما قال له عبد الرحمن فهمى أن

اللجنة خشيت ألا ينشر البيان وبه تلك العبارة قال سعد انه كان يفضل ألا ينشر البيان ، على أن تحول بعض عبـــاراته القوية الى عبـــارات ضعيفة » ٠

وقد كان سعد حريصا كل الحرص على كل ما يتعلق بالاخبار وعندما أعلنت الأخبار انها اتخذت السيد أفندى كامل مكاتبا لها بالاستانة ، أرسل سعد زغلول فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٠ الى عبد الرحمن فهمى يسأله عن علاقة السيد كامل بالخديو عباس ٠٠ وهل تعلم هذه العلاقة أو ان ذلك لا يهم ٠٠ ويرد عبد الرحمن فهمى (٢ ابريل سنة ١٩٢٠) على سعد قائلا : تكلمت مع أمين بك الرافعى بخصوص السيد أفندى كامل فأكد لى انه ترك خدمة الخديو السابق من مدة وانه أصبح لا علاقة له به أصـــلا ومع ذلك فهو يراجع مكاتباته بتمـــام الدقة واليقظة » ٠ ويقول عبد الرحمن فهمى : « وعلى وجه العموم هو يعتبر جرناله لسان حال الوفد والقائمين بخدمة القضية فان لاحظ من أحد مكاتبيه سواء كان السيد أفندى أو غيره لايبقيه لحظة فى خدمة الجريدة » ٠ ويبلغ اعتماد الوفد ورئيسه على أمين الرافعى وجريدته الأخبار اعتمادا بالغا وصل هذا الاعتماد الى درجة بالغة عندما بدأ الخلاف يدب بين أعضاء الوفد وعندما بدأ التفكير فى ارسال لجنة ملنر التى قاطعها الشعب ٠

ونكتفى بهذا القدر من الحديث عن دور أمين الرافعى فى ثورة ١٩١٩ وما بعدها ذلك لأن دور أمين الرافعى قد اختلط بدور جريدة الأخبار التى أصـــدرها كمـــا أن دور جريدة الأخبـــار قد اختلط بدور أمين الرافعى وأصبح من الضرورى تخصيص فصل مستقل للحديث عن جريدة الأخبار لأمين الرافعى : جريدة الحق والمسئولية ٠

الباب السابع

أمين الرافعي وصحيفة «الأخبار»

كلمة عامة

حمل صباح اليوم الثاني والعشرين من فبراير سنة ١٩٢٠ ، الى قراء اللغة العربية فى مصر والعالم العربى ، أول عدد من صحيفة « الاخبار » التى أصدرتها شركة الصحافة الوطنية .

وشركة الصحافة الوطنية « شركة توصية بأسهم ، بين أمين الرافعى بك بصفته شريكا مسئولا عن أعمال الشركة المالية وبين المساهمين الموقعين على عقد الشركة ومن يكتتبون فى المستقبل بصفتهم موصين غير مسئولين عن أعمال الشركة الا بقدر نصيبهم فى رأس المال » .

والغرض من الشركة « اصدار جريدة أو جرائد وطنية سياسية اقتصادية أدبية مهمتها الدفاع عن القضية المصرية على أساس الاستقلال التام للبلاد المصرية .

ومدة الشركة خمسون سنة وعنوانها وامضاؤها « أمين الرافعى وشركاه » .

ورأس المال عشرة آلاف جنيه مصرى موزعة على مائتى سهم قيمة كل سهم خمسون جنيها مصريا وأسهم الشركة أسمية ولا يجوز لأحد المساهمين التصرف فى اسهمه كلها أو بعضها الا بعد ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ .

وفى هذه الحالة يجب عليه عرضها على أحد المساهمين الآخرين ولا يتم البيع الا بموافقة مجلس المراقبة والشريك المسئول .

ويعطى كل سهم لصاحبه حقا فى جزء من الأرباح السنوية بنسبة

أسهمه وجزء من رأس المال بنسبة أسهمه فى حالة تصفية الشركة .

ويدير الشركة الشريك المسئول .

ويقوم بجميع الأعمال المتعلقة بادارتها بعد أخذ رأى مجلس المراقبة .

والشريك المسئول هو الذى يتعاقد مع الغير ، ويوقع العقود والمشاركات اللازمة ويتقاضى وحده باسم الشركة سواء كانت الدعاوى مرفوعة من الشركة أو عليها .

ويتولى - طبقا للمادة الحادية عشرة من قانون الشركة - تحرير الجريدة وادارة سياستها أمين بك الرافعى الشريك المسئول بمساعدة من يختاره من المحررين .

وهو المسئول قضائيا عن كل ما ينشر فى الجريدة .

ويبقى رئيسا للتحرير ما دامت الشركة قائمة .

وللشريك المسئول فى مقابل التحرير والادارة مرتب شهرى مقداره خمسون جنيها .

وله عشرة فى المائة من صافى الأرباح على شرط ألا تزيد هذه الحصة فى الربح عن مائة وعشرين جنيه سنويا .

وللشركة مجلس مراقبة مؤلف من خمسة من المساهمين ويجب أن يكون كل منهما حاملا لأربعة اسهم على الاقل مدفوعة القيمة وينتخبون بمعرفة الجمعية العمومية لمؤسسة .

ويجوز تجديد انتخابهم عدة مرات .

ويختار هذا المجلس من بين أعضائه رئيسا ووكيلا له ويجتمع مجلس المراقبة مرة فى كل اسبوعين .

وتتألف الجمعية العمومية للشركة من حملة الأسهم جميعا وتجتمع سنويا بصفة عادية فى شهر مارس .

وكل نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد بين الشركاء كلهم أو بعضهم لا يرفع أمام المحاكم ، وانما يفصل فيه ثلاثة محكمين من المساهمين تنتخبهم الجمعية العمومية كل سنة لهذا الغرض والحكم الذى يصدر منهم يكون حكما نهائيا غير قابل للطعن فيه بأى وجه من الوجوه » .

.. وفى أول عدد من الاخبار كتب الرافعى فى الافتتاحية يقول :

« احتجبت « الشعب » منذ خمسة أعوام فكان هذا الاحتجاب أول مظهر من مظاهر الاحتجاج الصامت على اعلان الحماية بالرغم من ارادة الأمة ·

ولما انقضت الحرب وتقرر ان يكون الصلح قائما على احترام حرية الشعوب صغيرها وكبيرها ، لم يشك أحد من المصريين في أن هذه الحماية لا تلبث ان تزول ليحل محلها الاستقلال التام ·

وارتفع صوت مصر في جميع الارجاء مطالبا بحق وادى النيل فى الحرية ·

واستأنفت الأمة جهادها فى هذا السبيل الشريف ولما كان الجهاد فرضا على كل ابناء الوطن فقد ، أخذنا على انفسنا ان نستأنف حياتنا الصحفية على أن تكون جميع مجهوداتنا وقفا على خدمة القضية الوطنية المقدسة · نعم ان الصحافة لا تزال مقيدة ولكنها تستطيع القيام بشيء من واجبها وما دام الوطن ينادى ابناءه فكل مطالب بتقديم جميع ما يملك ولو كان قليلا ·

وعلى العامل ان يكد ويسعى ولو كانت دائرة عمله ضيقة · فحياة الانسان لا يكون لها وجود الا اذا ملئت بالعقبات وتذليل هذه العقبات فى سبيل الواجب هو الجهاد الصحيح وما خلق الله الناس لكى يستريحوا وانما خلقهم ليناضلوا الشدائد التى تسد عليهم طريق العمل ·

والويل لمن يتقهقر أمام هذه الشدائد ، فان العزيمة الصادقة لا تترك عقبة حتى تفوز عليها ·

وأساس النجاح ان يثبت الانسان أمام الصدمات الأول والنصر يحقق للصابرين أولى العزم ·

والصحافة قوة كبرى ولذلك يخشاها المستبدون لانها تزلزل سلطانهم وتقاوم مطامعهم وتكشف الغطاء عن مرمى سياستهم » ·

ويقول الرافعى : لأجل أن تؤدى الصحافة عملها يجب أن يكون الرأى العام مهيمنا عليها حتى ينطق دائما بلسانه واذا قرأها أجنبى كانت له مرآة لأفكار الرأى العام ·

فنحن نستمد قوتنا دائما من هذا الرأى العام كما أن الرأى العام يعتمد على الصحافة فى تقوية مركزه وكسب قضيته ·

ويجب أن تتخذ جميع الجهود لخدمة هذه القضية ·

وليست القضية بحاجة الى دفاع ولا هى فى حاجة الى شرح طويل

فاننا لا نبغى سوى حريتنا وما كان لأحد ان يدعى شيئا فى هذه الحرية التى هى ملك لنا وحدنا ٠

ولو كان للانصاف وجود فى هذه المعاملة السياسية لما نردد مؤتمر الصلح فى الحكم لنا ٠

ولكن الذين اقاموا انفسهم للفصل بين الشعوب خضعوا لمطالبهم وطرحوا الحق جانبا وانصرفوا الى ارضاء بعضهم بعضا » ٠

ويقول الرافعى : على أنه لا يفوتنا القول بأن ما وصلنا اليه من الفوز المعنوى فى جهادنا كان بفضل تضامننا واجتماع كلمتنا واحتفاظنا بوحدتنا فأمام صفوفنا المتراصة المتكاتفة لم يجد خصومنا سبيلا الى المرور بل كانوا يصادفون دائما سورا محكما أقيمت دعائمه من القلوب التى لا تنبض الا بالاستقلال التام ورمقت قوته أعلام الايمان الوطنى الذى لا يتزعزع امام الألاعيب السياسية ولا تحت تأثير القوة المادية ٠

وقد حاولوا أن يوجدوا ثغرة ولو صغيرة فى هذا السور فلم يفلحوا ٠

وذهبت كل جهودهم سدى فكان النصر حليفنا فى جميع المعارك السياسية التى خضنا غمارها ٠

وامكننا فى عهد قصير ابلاغ صوتنا الى جميع أنحاء العالم ولم يقف عند حد الابلاغ بل وصلنا الى حد اقناع الشعوب بعدالة قضيتنا ٠

وبعد أن كانت الأبواب موصدة فى وجه الوفد أصبحت الآن مفتحة فى القارتين القديمة والجديدة ٠

كل هذا وصلنا اليه لأن الأمة كانت رجلا واحدا فى جهادها الشريف ٠ ونسيت كل شىء الا الاتحاد المقدس ٠

نعم ذلك سر نجاحنا فيجب أن نسير فى هذا السبيل القويم ونحتفظ كل الاحتفاظ بوحدتنا ونطرح عوامل التفرقة جانبا حتى يكون الطريق ممهدا أمامنا للعمل الوطنى ، هذه خطتنا التى رسمناها لجريدتنا قطعنا عهدا أمام الله وأمام الأمة وأمام ضمائرنا الا نحيد عنها وصحيفة الاخبار اليوم هى صحيفة « الشعب » قبل احتجابها ٠

هى كلمة الأمة التى بها تنطق ٠

هى المبدأ الذى يعنى الأشخاص ويظل باقيا ٠

هى الصوت الذى لا ينادى بغير الاستقلال التام ٠

نسأل الله أن يمدنا بقوة من عنده حتى نستطيع تأدية هذه الأمانة الكبرى وننهض بقسط من الواجب الوطنى » .

وكانت الصحيفة تصدر فى أربع صفحات خالية من الصور .

ومن الاعلانات الا فى حدود ضيقة فى الصفحتين الثالثة والرابعة .

وكانت الصحيفة تهتم اهتماما خاصا بأخبار الوفد ، وتنشرها تحت عنوان التلغرافات الخصوصية .

وكان مقال الرافعى الذى يحمل اسمه ينشر فى الصفحة الثالثة تحت عنوان « الحالة السياسية اليوم » أما المقالات الأخرى التى لم تكن تحمل اسمه فقد كانت تنشر فى أى مكان من الجريدة .

وكانت الاخبار تهتم اهتماما خاصا بأنباء البلدان العربية كما تهتم بابراز وجهات النظر الانجليزية والامريكية والفرنسية وغيرها نقلا عن صحف تلك البلاد .

ونصف جريدة « كوكب الشرق » صحيفة الأخبار فتقول « لما تألف الوفد المصرى كان أمين بك الرافعى أول من بايع الزعيم الجليل وبقيت جريدة الاخبار لسان حال الوفد الشبيه بالرسمي وراجت من أجل ذلك رواجا مدهشا وبلغت مقطوعية الاخبار اليومية أعظم عدد استطاعت ان تخرجه وتوزعه صحيفة فى مصر .

وكان مراسلو الصحف الانجليزية يتسابقون الى ادارة الأخبار فى مصر ، علهم يظفرون بخبر أو تعليق أو رأى من الزعيم الصحفى فى ذلك الحين ، ليطيروه الى صحفهم .

وفى مجموعة الوثائق الخاصة بثورة سنة ١٩١٩ والتي نشرها وعلق عليها ــ مشكورا ــ دكتور محمد أنيس اشارات عديدة الى أمين الرافعى وجريدة الاخبار .

فى التقرير رقم ١٠ ، الذى كتبه سعد زغلول من باريس بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٠ جاء ما يلى :

سررنا أن أصدر حضرة أمين بك الرافعى جريدة الاخبار التى نرجو لها التوفيق والنجاح بهمة البك « المومى » اليه وحسن درايته على أمل قوى فى أن تؤثر هذه الجريدة فى الجمهور أثرا محمودا » .

(١٨ ابريل سنة ١٩٢٠) : لقد سررنا ما قرأناه فى جريدة الاخبار

من المقالات الشارحة لمقاصد الوفد ، وحرصا على المحافظة على مبدئه والزام حدود توكيله الذى أعطته الأمة له » .

ويقول سعد : اذا كنت ترى فى ترتيب حملة خطابة الى جانب الحملة الصحافية فأنت حر فى اختيار الوسائل التى تؤدى الى هذا الغرض وفى هذا المعنى تكتب بالطبع كل جريدة حسب نشرتها وأرجو أن تكــون جريدة الاخبار فى مقدمتها وان تكون هى أول من يقود الرأى العام وانها تعتبر جريدة الوفد المعبرة عن أفكاره وخططه وقلم محررها الفاضل أقدر الأقلام على التعبير عن هذه المقاصد ليبلغ من الرأى العام ما نريده فعليك ان تهز همته وأن تبلغه بأننا ننتظر من وطنيته وحسن تقديره لمنفعة القضية أن يخصص كل يوم مقالة فى هــذا الموضوع وليس ذلك على كفاءته بكثير » .

وفى الخطاب الذى أرسله سعد زغلول من باريس فى ٦ مايو سنة ١٩٢٠ تعليق على ما ورد فى الاخبار بخصوص مقالة مزورة نسبت الى « تادرس بك المنقبادى » فى صحيفة الوطن .

وفى الخطاب الذى أرسله سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى بتاريخ ٧ مايو وردت الحاشية التالية : قرأت فى جريدة الأخبار ، حملة يدافع فيها حضرة أمين بك الرافعى بقلمه البليغ عن الوفد وأعماله ويخطىء الخارجين عليه والناقدين لخطته فارتحت لفادها لأنها منــه الأولى من نــوعها . وأرجو أن يستمر حضرة الكاتب « المومى اليه » فيما ابتدأه لانه لا ينبغى أن يسكت عن هذا الموضوع ويترك القلم فيه لغيره ممن لا يعرفون الحقيقة مثله ولا يحكمون الدفاع مثل احكامه .

وينبغى أن لا يتركوا الرأى العام يطيش مع الطائشين » .

اهتمت الأخبار بالوفد ، وأخباره ، وتتبعت نشاط رئيسه وأحاديثه .

وركز الرافعى على أن الوفد هو الأمة وان المسألة لم تعــد مسألــة أحزاب وشيع وانما هى مسألة أمة بأسرها .

كما راحت تحاسب الأحزاب المعارضــة للوفد ، حسابا عسيرا ، داعية الجميع الى الاتحاد ، « فالسبيل الى نجاح القضية المصرية » كما يقول الرافعى « الاحتفاظ بالوحدة » ، « الاحتفاظ بالأمل » .

الاحتفاظ بالمبادىء الوطنية .

واهتمت الاخبار ــ أو اهتم الرافعى فى الأخبار بمعنى أدق ــ بلجنة ملنر ، ومفاوضات لجنة ملنر ثم اهتمت الأخبار بالمشروع الذى قدمته لجنة ملنر .

وراحت تناقشه مناقشة موضوعية وتدعو الشعب الى ابداء رأيه فيه .

ثم راحت تستكتب الشخصيات البارزة فى محيط السياسة المصرية ، كحسين رشدى وعبد الخالق ثروت وعبد الرحمن الرافعى عن رأيه فى المشروع بأربعة مقالات متكاملة ، تعتبر مرجعا سياسيا ، لهذا المشروع الذى كان له أثره فى تطور الأحداث السياسية فى مصر .

وتتبعت الاخبار ما تقوله الصحف البريطانية عن القضية المصرية .

وراحت تناقش هذه الصحف وترد عليها .

كما راحت تنشر مناقشات مجلس العموم البريطانى ومجلس اللوردات فى كل ما يتعلق بالقضية المصرية .

وترد على المؤامرات الاستعمارية التى تحاك ضد مصر فى هذين المجلسين .

ويؤكد الرافعى فى مقال له على أن الاستقلال المصرى لا خطر منه على حملة الديون . ومعالجة الرافعى للقضية المصرية يتم على أساس أن القضية المصرية والقضية السودانية وحدة لا تتجزأ ولا فائدة من استقلال مصر دون استقلال السودان .

ويقول الرافعى تحت عنوان «ثقتنا بالوفد» : ان الوفد منذ أن عهدت اليه الأمة فى أداء هذه المهمة المقدسة قام بها خير قيام ولم يترك فرصة دون أن ينتهزها ولم يدع لحظة دون أن يرفع صوته مطالبا بحقوقنا معلنا تمسكه التام بهذه الحقوق وبالتوكيل الذى بين يديه » .

وبرنامج أعماله محصورة فى كلمة واحدة هى « الاستقلال التام » .

وهذه الأعمال الماثلة أمام أعيننا تتطلب منا أن نوليه ثقتنا لانه جدير بهذه الثقة وبدون هذه الثقة لا يستطيع أن يقوم بواجبه المقدس (١٧ مايو سنة ١٩٢٠) .

ويقول الرافعى مرة أخرى (١٩٢٠/٩/٢٤) كان التفاف الأمة حول الوفد واتحادها على تأييده واتفاقها على توكيله من أجل الأساليب السياسية لخدمة القضية العامة .

وقد ترتب على هذا نتيجة طبيعية وهى تهادن الأحزان لأن المسألة لم تعد مسألة أحزاب وشيع وفرق وانما هى مسألة أمة بأسرها .

ويخطىء الذين يذهبون الى احتمال وجود تنافس بين الوفد وحزب

من الاحزاب ، لأن الوفد ليس هيئة حزبية فيعمد حزب الى منافسته وانما هو وكيل الأمة في الدفاع عن قضيتها فهو ممثل لجميع طبقاتها نائب عن جميع احزابها وافرادها فيما وكل اليه من المطالبة بالاستقلال التام فلا محل اذن لامكان تصدي هيئة له في عمله فان مثل هذا التصدى لا يعد مناوأة لأفراد الوفد وحدهم وانما يكون مناوأة للأمة بأسرها أو خروجا على ارادتها .

نحن لا نقول بتلاشي الأحزاب وانما نرى ضرورة لها ومنها في أثناء الجهاد المقدس حتى لا تكون الاختلافات الحزبية سببا للاضرار بنتائج هذا الجهاد أو اضعاف مفعوله على الأقل » .

وتنشر الاخبار في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ برقية من سعد زغلول يقول : الرافعي بك مدير الأخبار بالقاهرة « ان مقالاتكم عن خطة الوفد تستوجب موافقتي وهي جديرة بكل أنواع المديح فأشكركم » سعد زغلول . ويقول الرافعي معلقا : « والأخبار لا يسعها الا أن تشكر للرئيس الجليل حسن ظنه بها وهي لم تكتب ما كتبته الا معبرة عما تعتقده متفقا كل الاتفاق مع شعور الأمة واذا كانت قد أيدت خطة الوفد الأخيرة فلا شك انها لم تفعل سوى أن وضعت نفسها موضع المترجم عن صوت الشعب » .

ويقول الرافعي عن لجنة ملنر : اذا أبت لجنة ملنر الا أن تطلب غير الضمانات المعقولة فلا يمكننا الا قطع المفاوضات والعودة الى ما كنا عليه حتى يقضى الله أمرا كان معقولا .

ان مشروع ملنر يتضمن مزايا لا يستهان بها من جهة كما يتضمن قيودا لا يمكن الاعفاء منها من جهة ثانية . .

أما المزايا فمنها سيادة في الداخل وسيادة في الخارج أما القيود فمنها الابقاء على قوة عسكرية انجليزية لضمان المواصلات الامبراطورية ومنها تقييد حق المعاهدات ومنها عدم وضع التحالف على قاعدة المساواة ومنها مسألة السودان » .

ومنذ بداية عام ١٩٢١ تعود الرافعي أن يكتب كل يوم مقالة ، أو أكثر ، دفاعا عن القضية المصرية التي كانت تجتاز مرحلة هامة من مراحل تطورها كما راح يكتب في هذا العام سلسلة مقالات تحت عنوان : بين الماضي والحاضر ، وكلمات عن تقرير ملنر (٩ مقالات) وحول استقالة اللورد ملنر ، والوفد والدخول في المفاوضات ، وحول الشئون المصرية والحكومة الانجليزية وما يطلبه المصريون و « الوفد متمسك بجميع التحفظات » .

ويكتب الرافعي ٢٧ مقالة عن مفاوضات الانجليز ، بشأن المسألة

المصرية ، وحوادث الاسكندرية ، ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، ١١ يونيه سنة ١٩٢١ ·

ويكتب عن ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وشهر سبتمبر وما جره على مصر من المصائب ·

ويكتب الرافعى مقالات عديدة عن السياسة الانجليزية حيال مصر (١٠ مقالات) وعن سياسة التهديد بعد سياسة الخداع كما يكتب عن تقوية الاتحاد ، « وبعثة سوان » التى دعاها سعد زغلول لزيارة مصر ـ وهى مجموعة من النواب البريطانيين ـ فى أكتوبر سنة ١٩٢١ ·

وفى عام ١٩٢٢ يكتب الرافعى عن المعتدلين الذين تعتمد عليهم السياسة الانجليزية وذكرياتنا المؤلمة : تأليف وزارة نوبار التى أخذت على عاتقها سياسة الاذعان لارادة الأجنبى وسياسة اللين والاعتماد على المعتدلين وبدعة الوزارة الادارية وسياسة اللين وسياسة الشدة وسياسة الحيطة والحذر ·

ويقول الرافعى فى مقالات نارية بعناوين : فلنحذر المفاوضة بعد ما تبينت نيات الانجليز · مبدأ الضمانات وخطره على الاستقلال · الى متى تصادر الحرية فى عهد الاستقلال الجديد · ضرر الاستسلام لسياسة تخدير الأعصاب ، مظاهر الاستقلال الصورى لاتنسينا الاستقلال الحقيقى ·

ويكتب الرافعى مقالة احتجاج على منع اجتماع الوفد ·

ويكتب بعد ستة اشهر من تصريح ٢٨ فبراير ·

ويعطى الرافعى أمثلة : كيف ينزل الوزراء على ارادة الرأى العام · والاشخاص يتغيرون وسياسة الاستعمار باقية · ويكتب عن مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق ·

وبالجملة كان عام ١٩٢٢ من أكثر الأعوام انتاجا بالنسبة الى امين الرافعى ·

وقد كتب فى هذا العام أجمل دراساته عن الدستور ، حتى قبل أن تؤلف لجنة الدستور ·

وقد واصل الرافعى دراساته عن الدستور فى عام ١٩٢٣ : اهتم بالدستور · ومعمل القوانين الذى انشأته وزارة يحيى ابراهيم باشا وأخرجت به سلسلة قوانين شاذة لا يمكن لحكومة انتقالية أن تفكر فى اصدارها · بل لا يمكن لحكومة تحرص على مصالح الشعب ، أن تصدرها ·

وكتب الرافعى ـ فى عام ١٩٢٣ ـ سلسلة مقالات عن الوزارة الادارية وخطورة الدعوة اليها ·

كما كتب عن مرور عام على تصريح ٢٨ فبراير ·

وحلل ـ على ضوء الواقع ـ ما جاء به تصريح ٢٨ فبراير من استقلال صورى ٠

وعالج ـ بعمق ـ قانون الانتخابات ورأى أن يكون الاقتراع على درجة واحدة ٠

كما عالج موضوع الانتخاب بالقائمة وطالب بالغاء الأحكام ألعرفية قبل اجراء الانتخابات ٠

وحرض الشعب على تسجيل الاسماء فى سجلات قيد اسماء الناخبين وأبدى أسفه أكثر من مرة لأن ٢١٪ فقط من مجموع الناخبين هم الذين قيدوا أسماءهم ٠

وراح الرافعي فى مقالات عديدة يحرض الشعب على الذهاب للاقتراع فى يوم الانتخاب واختيار الاصلح والاكفأ والاقدر على حمل المسئولية والأكثر صلابة فى التمسك بحقوق البلاد ٠

ونشير هنا في هذا الفصل الى بعض مقالات الرافعي في هذه المرحلة باعتبار أن هذه المقالات تمثل اتجاهات الرأى العام فى مصر، فى فترة من أحرج فترات التاريخ ٠

كتب الرافعي مودعا عام ١٩٢٠ ، قائلا : ودعنا بالأمس عاما لنستقبل عاما جديدا ، لا ندرى ما يخبئه لنا من الحوادث والمفاجآت ٠

على اننا مطالبون بأن نرجع البصر قليلا الى ما صادفنا فى العام الراحل من تقلبات الزمن وما شهدناه من الادوار التى مرت بها قضيتنا اليوم حتى نحكم على أعمالنا حكما عادلا ٠

وهل أخطأنا الطريق أم اتبعنا الصراط السوى ؟ ولا شك أن تحليل الحوادث الماضية يصلح قاعدة تبنى عليها خطتنا فى المستقبل فالمسالك القويم نستمر فيه وما كان جديرا بالعظة والاعتبار نسترشد به وما كان من قبيل الزلل ننفيه ٠

وفى ٢٧ مارس سنة ١٩٢١ تكلم الرافعي عن مظاهر الوطنية المصرية ومسئولية العاملين فيها وأشاد بدور المرأة المصرية التى أبت كما قال الا أن تقوم بقسطها كله وان تنافس الرجل فى تأدية الواجب الوطنى ٠ ولقد رأينا فتياتنا يعرضن انفسهن لما يتعرض له الرجل وكانت صفحات اعمالهن مما عاد بالفخار على مصر ومما قدمه المصريون فى الخارج دليلا على الحياة القوية ولا شك أن أصوات الهتاف التى كانت تنبعث من أفواه السيدات

ويتردد صداها فى جميع الأرجاء كانت برهانا على أن الأمانى الوطنية متأصلة فى النفوس مغروسة فى أعماق القلوب ٠

وكتب الرافعى فى ١٩٢١/٥/١٠ عن اطلاق الرصاص فى طنطا بشكل غير مألوف وبلا مبرر مطلقا وبغير احتياط على المواطنين مما أدى الى مصرع كثيرين ٠

وكان من نتيجة ذلك الحادث أن ثلاثة مواطنين احيلوا الى محكمة الجنايات بينما الذين أطلقوا الرصاص ــ كما قال الرافعى ــ لم يعاملوا هذه المعاملة ٠

وقال الرافعى ــ وكان قد كتب مقالته بناء على اقتراح الاستاذ محمد نجيب الغرابلى المحامى ــ نحن لا نقصد أن يكون لتيار الرأى العام تأثير فى التحقيق ولا أن يترتب عليه أى ظلم فالمحقق يجب أن يكون فوق كل مؤثر لانه مفروض ألا يتلقى الأوامر الا من الوقائع الصحيحة التى يهتدى اليها فى تحقيقه والتى يرتاح ضميره الى الاقتناع بها ٠

وعلق الرافعى فى ٥/٢٩ على حوادث الاسكندرية التى راح ضحيتها ــ فى اشتباك مع الأجانب ــ عدد كبير من المصريين والأجانب أيضا ، فقال ان القول بأن المصرى متعصب أو انه يكره الأجانب انما هو افتراء محض ، يراد به خدمة السياسة الاستعمارية وسيعلم مروجو هذه المزاعم أن الحقيقة لا بد وان تظهر ساطعة سطوع الشمس ٠

وهناك يتأكد العالم من جديد ان شعار المصريين لم يتغير وهو « أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا » ٠

ومن أروع المقالات التى كتبها الرافعى فى سبتمبر سنة ١٩٢١ سلسلة مقالات عن شهر سبتمبر وما جلبه على مصر من المصائب ٠

وقد قام الرافعى فى هذه المقالات باعداد دراسة مستفيضة عن الثورة العرابية لم يدع فيها مرجعا من المراجع الأجنبية دون الاعتماد عليه ومناقشة ما جاء فيه وكان من هذه المراجع : « الفرنسيون فى مصر » للمؤرخ شيل بيوفيس « ومصر في عهد الاحتلال البريطانى » لهنسى روتر ، هذا بالاضافة الى اعداد الصحف الفرنسية والانجليزية الصادرة فى اثناء الثورة العرابية وفى أعقابها ٠

وكذلك تقارير مبعوثى الدول الأجنبية فى مصر ٠ وقد أنهى الرافعى سلسلة مقالاته تلك بقوله : « ان الذكريات المؤلمة تقوى فى النفوس عوامل

النشاط للتخلص من الارزاء النازلة بالبلاد وللسعى فى سبيل المستقبل الحر ، واللائق بمصر وابنائها ٠

وليس فى العقبات التى نصادفها ولا فى تأخر يوم الجلاء عنا ما يدفعنا للنكوص فان الجهاد فى سبيل الاستقلال لذيذ الوقع على القلوب التى دخلها الايمان الوطنى ٠

وليس لانسان أن ييأس من نجاح مسعاه متى كان شريفا عادلا ٠

ولا بد لساعة النصر من أن تدق فيفوز المظلوم وتزول دولة الظالم ٠

ونقل الرافعى كلمة لجول سيمون تقول : ان الهزيمة لسوء الحظ تتكرر كل يوم على نقيض النصر فانه لا يتحقق الا بعد ردح من الزمن اذ هو يتطلب الانتظار كما يتطلب العمل والجهاد ولا بد ان يأتى فى آخر الأمر ٠

واذا كان المبدأ الذى يدافع الانسان عنه عادلا فلا مندوحة عن انتصاره اليوم أو غدا : عاجلا أو آجلا ٠

وعاد الرافعى مرة أخرى الى الحديث عن أحداث الاسكندرية الدامية فكتب فى ١٩٢١/١٢/٢٢ عن تقرير المحكمة العسكرية عن حوادث الاسكندرية قائلا : « ان هذا التحقيق الذى لم تشترك فيه أية سلطة مصرية لا يمكن أن يكون نتيجة ملزمة للأمة فى شىء ٠

ولا سيما فيما يتعلق باسناد تهمة التعصب وكراهية الأجانب الى أية طائفة من طوائف المصريين ٠

ولو صحت هذه التهمة لما استطاع الأجانب ان يعيشوا آمنين مطمئنين فى أقاصى قرى القطر لا تحرسهم أية قوة عسكرية وانما تحرسهم عواطف المصريين الكريمة ٠

وتسهر عليهم تلك النفوس الوديعة التى جبلت على حسن اكرام الأجنبى » ٠

وعلق الرافعى فى نهاية عام ١٩٢١ على اجتماع الهيئات المصرية على التمسك بحقوق البلاد قائلا : فالعلماء وأعضاء الهيئات النيابية والأطباء والمحامون والموظفون والمهندسون والمدرسون والتجار والاعيان والصناع والفلاحون والطلبة وغيرهم نادوا دفعة واحدة بما يجول فى خاطرهم من التمسك بكامل حقوق بلادهم ٠

وما على قدامى رجال القضاء الا أن يتوجوا هذه الحركة بتجديد الاعراب عن أمانيهم خوفا من أن يؤول سكوتهم على غير حقيقته ولا شك

ان قرار مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية في هذا الموضوع مما يقام له وزن كبير في تقرير مطالبنا القومية .

كما ان الحركة التي قامت بها فتياتنا وسيداتنا من أقصى البلاد الى أقصاها لها معنى سياسي لا تستطيع السياسة الانجليزية أن تتجاهلـه فنظرية استخدام القوة قد فشلت ونظرية الاغراء وادخال اليأس على القلوب قد فشلت أيضا .

ونظرية تقسيم المصريين الى متطرفين ومعتدلين لم يكن فشلها أقل مما أصاب سابقتيها .

ونظرية الاعتماد على الخلافات الداخلية أصبحت أثرا بعد عين .

واذا كان هذا « الفشل جميلا » فأجمل منه أن يتم كل ذلك في أسبوع واحد .

وان تقوم به الأمة من تلقاء نفسها وان تشترك فيه جميع الهيئات بغير ترتيب سابق وانما بمجرد وحي من ضمائرها الوطنية .

وكتب الرافعي في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ تحت عنوان : « القضية المصرية ودعاة الهزيمة » يقول : لا نقصد بدعاة الهزيمة أحدا من المصريين فان الأمة كلها ولله الحمد متفقة الكلمة على مبدأ الاستقلال التام صادقة العزم على المثابرة الى النهاية حتى تنال نصيبها الكامل من الحرية التي تنشدها . والتي صممت على ان تعيش متمتعة بها وانما نقصد بدعاة الهزيمة بعض الصحفيين الأجانب الذين يحلو لهم كل يوم ان يظهروا على صفحات جرائدهم ناصحين داعين الى التسليم بغير قيد ولا شرط » .

وواصل الرافعي الكتابة عن تصريح ٢٨ فبراير ، وحلل الأسباب التي دعت الى اصداره ، والفوائد الاستعمارية التي جنتها بريطانيا من ورائـه وخرج عن دراسته قائلا : والخلاصة من كل ما تقدم ان اعتراف انجلترا باستقلال مصر الذي سجلناه عليها كان يجب أن يكون مقرونا باحترام حقوق مصر والسودان في الاستقلال التام وبالكف عن كل اعتداء على هذه الحقوق .

أما والواقع غير ذلك فلا محل للانخداع ولا مندوحة للبلاد عن مواصلة جهادها المشروع حتى تحصل فعلا على استقلالها الحقيقي ..

« وفي ١٩٢٢/٣/١٧ كتب تحت عنوان : مظاهر الاستقلال الصوري لا تنسينا الاستقلال الحقيقي » ولا شـك أن الأمة ستظل متمسكة بهذه السياسة الوطنيـة فحرب الألفاظ لا تحركها ومظاهر التمويه لا تزعزع عقيدتها وتسمية المسميات بغير أسمائها لا تخدعها والقشور لا تأخذ بعقولها

والصور الخلابة لا تصرفها عن رؤية الحقيقة الواقعة وهى أن البلاد ليس فيها من الاستقلال الا الاسم ولا من الحرية الا الشكل ٠

وفى ١٩٢٢/٣/٢٠ كتب يقول : لقد مضى عهد سياسه الابلاء والاستهتار ولم يبق الا سياسة التسليم للشعوب بحقوقها فهى وحدها السياسة المأمونة العواقب التى يجدر بانجلترا أن تؤثرها على ما سواها من السياسات الاستعمارية » ٠

وناقش الرافعى فى مقال له بتاريخ ٢٢/١١/٢٧ الوزارة التى تعد الأمة بتحقيق أمر من الأمور ثم لا تنفذه : مثل هذه الوزارة يجب ان تنفذ ما وعدت به والا أصبحت استقالتها واجبا حتما ٠

أما المماطلة والتسويف وترك حبل الأمور على غاربها والاعتذار بأن هناك مصاعب تحول دون تنفيذ ما وعدت به الى آخر تلك المعاذير ، التى تعتمد عليها لمجرد البقاء فى المناصب فلا تنفع مسوغا للتخلص من اداء الواجب » ٠٠

وعندما استقالت الوزارة كتب فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ يقول : استقالت الوزارة أخيرا بعد أن ثبت لها أن سياستها لم تنجح
وانها لا تستطيع حكم البلاد ٠

وقد كانت هذه النتيجة متوقعة لأسباب كثيرة منها ان الوزارة لم ترتكز فى سياستها وفى بقائها على ثقة البلاد وهذا خطأ كبير لا يجوز لوزارة سياسية ان تقع فيه فقد أثبتت الحوادث ولا سيما فى مصر أن للرأى العام سلطانا نافذا على مصير الوزارة بالرغم من عدم وجود برلمان تسأل الوزارة أمامه ٠

وعلى ذلك فكل وزارة لا تحسب حسابا للرأى العام ولا تجعل كل اعتمادها على ثقة البلاد لا يمكنها أن تبقى طويلا فى منصة الحكم ٠ بل لابد أن تعترضها صعاب متعددة تؤدى بها فى نهاية الأمر الى أن ترى نفسها مضطرة للتخلى عن الحكم : نعم أن الحكومة قد تنجح وقتا ما فى مناهضة الرأى العام بمناهضة أنواع الحرية المختلفة وبمحاولة اضعاف أصوات الأمة ولكن هذه التدابير الاستثنائية لا تصلح طريقة للحكم وهى لابد أن تنتهى بالفشل ولا يكون لها فى النهاية الا أثر معكوس اذ أنها تقوى روح المقاومة فى البلاد » ٠٠

وكتب فى ١٩٢٣/١/٤ تحت عنوان « بماذا نودع » : انقضى العام الماضى وكانت مصر فى خلاله مسرحا لنضال شديد بين الأمة والسياسة الانجليزية لأن هذه السياسة أرادت أن تخوض غمار معركة حاسمة تخرج

منها ظافرة ظفرا نهائيا على الحركة الوطنية ولكنها بحمد الله لم توفق فى تدابيرها ونجت الحركة الوطنية من كل الشراك التى نصبت لها :

ظنت السياسة الانجليزية ان الطريق تكون ممهدة أمامها اذا هى تخلصت من بعض الزعماء ثم لجأت بعد ذلك الى استخدام المهارة فى وضع اتفاق لا تخسر منه شيئا جديدا . اللهم الا تغيير الألفاظ وابدال كلمات منفرة بأخرى شيقة عذبة .

ولذلك ما كادت تنفى سعد باشا زغلول وزملاءه حتى رأيناها تتفاوض مع ثروت باشا تلك المفاوضات التمهيدية التى أعلن تصريح ٢٨ فبراير على أثرها .

وكانت كل آمال الانجليز منوطة بهذا التصريح وبآثاره حتى خيل اليهم ان المسألة المصرية حلت حلا نهائيا دائما .

وفاتهم ان لمصر غاية سامية لا يمكنها أن تتحول عنها بمجرد ارضائها بطائفة من الألفاظ أو بعض التغييرات ..

نعم فاتتهم هذه الحقيقة لانهم توهموا فى وقت من الأوقات ان المصريين نافرون من الحماية للفظها لا لمعناها فصرحوا فى ٢ فبراير بأنهم أنهوا الحماية واعترفوا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

ولكنهم أحاطوا هذه التصريحات اللفظية بما أبقى الحماية فى الواقع وان كانت فى هذه المرة مقنعة مستترة .

ولو لم تكن مصر أمة ناضجة لأمكن الانجليز أن يخدعوها بتصريحهم وأن يحملوها على قبول سياستهم ولكن سوء حظهم قضى بأن يصادفوا فى طريقهم شعبا حيا ساهرا على حقوقه حريصا على واجباته لا تصرفه القشور عن اللباب ولا تثنيه الألفاظ عن المعانى فسقطت سياستهم لأن ما بنيت عليه كان وهما محضا .. ويفشل تصريح ٢٨ فبراير فشلا فظيعا لم تفلح معه تلك التدابير الاستثنائية التى أريد بها اصلاح أمره وكان مثله كمثل البناء الذى أقيم على شفا جرف هار ، فان محاولة تثبيته بالوسائل المؤقتة لا تجدى نفعا بل لابد أن يأتى عليه يوم فينهار من أساسه مادام هذا الأساس خاويا .

ولقد حاول ثروت باشا أن يقنع الانجليز بأن الأيام يمكنها أن تصلح من نصيب سياستهم التى اتفقوا عليها معه فظلوا يمدونه بقوتهم ويعاونونه باحكامهم العرفية .

وظلت البلاد محكومة بسياسة الارهاب وبالمحاكم العسكرية الانجليزية فى ظل ما سموه بالاستقلال والسيادة فلم تكن هذه التدابير دعائم لتركيز سياسة ٢٨ فبراير بل كانت فى الواقع معاول لهدمها .

ومن أجل ذلك رأينا الانجليز أنفسهم يتخلون عن ثروت باشا فى آخر الأمر فكان هذا التخلى أكبر مظهر من مظاهر فشل السياسة التى اتفقوا عليها وظنوا أن البلاد تنخدع بها ٠

ولا شك أن الفوز فى هذا النضال كان فى جانب الأمة لا فى جانب الانجليز وما ذلك الا لأن الأمة عرفت كيف تثبت وكيف تتحمل ما نزل بها من أرهاق وشدة وكيف تتمسك بكامل حقوقها وتضحى براحتها فى هـذا السبيل ٠

ولقد مر عام على هذه السياسة الانجليزية ومناوراتها فماذا جنت وماذا كسبت وهل خطت خطوة واحدة فى سبيل تحقيق غاياتها المستحيلة ؟ ان الأمة لا تزال وستبقى ثابتة على مطالبها متشبثه بالوصول الى أمنيتها وهى الاستقلال التام وموقفها فى أول عام ١٩٢٣ هو نفس موقفها فى أول عام ١٩٢٢ فلا الحوادث غيرتها ولا الشدائد اضعفتها ولا الارهاب نـال منها ولا طول النضال أدخل السأم الى نفوسها بل هى هى بقوتها وبروحها الوطنية وبشدة مراسها وبنضوج تربيتها السياسية وبايمانها فى نجاح قضيتها ؛ لا تقبل مساومة فى حقوقهـا ولا تنقص شـــيئا من مطالبها ولا تنصرف عن غاية من غاياتها الشريفة ٠

لقد كانت تطلب الاستقلال التام ٠

كانت تطلب الجلاء ٠

كانت تطلب الحرية الصحيحة ٠

كانت تطلب السودان ٠

كانت تطلب الغاء الأحكام العرفية ٠

كانت تطلب الرجوع فيما اتخذ من التدابير تحت هذه الأحكام حتى يعود المنفيون وعلى رأسهم سعد باشا ٠

كانت تطلب ان يكون الدستور وليد ارادة الأمة ٠ كانت تطلب هذه المطالب وغيرها وهى الآن لا تطلب أقل منهـا ولا تسـلم فى أى شىء من أمانيها ٠

***

ولا ترضى أن تحل المسألة المصرية الا على أساس هذه المبادىء ٠

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ كتب الرافعى تحت عنوان : « بعد مرور عام على تصريح ٢٨ فبراير » يقول : « انقضى عام على تصريح ٢٨ فبراير

وقعت فيه من الحوادث ذات الشأن ما يحسن بكل مصرى أن يستعيدها فى ذاكرته فانها تكشف الغطاء عن مرامى السياسة الانجليزية فى هذه البلاد ·

وتوضح بكل جلاء قيمة الألفاظ التى يكيلها الانجليز فى تصريحاتهم وكتاباتهم وأقوالهم ولا يريدون بها سوى ظاهرها الخلاب ليصلوا بواسطتها الى تخدير أعصاب المصريين وصرفهم عن التمسك بالجوهر الى التلهى بالقشور التى لا تغنى عن الاستقلال شيئا ·

على أن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن سوى حلقة من حلقات السياسة الانجليز التى اتبعت فى مصر منذ بدأ فهد الاحتلال من أجل ذلك يجب أن نرجع البصر قليلا الى الطريقة التى تسلسلت بها تلك الحلقات ليكون كل شيء أمامنا جليا لا غموض فيه ولا ابهام ·

ظن الانجليز عند احتلالهم مصر ان البلاد سهلة الابتلاع وأن الحركة الوطنية فيها ضعيفة وان مصيرها الى الفناء العاجل فلم يعيروها أى التفات ومضوا فى شئونهم يملون ارادتهم على كبار الموظفين فلا يجدون أية معارضة ولا يصادفون سوى التسليم والخنوع وذلك على أساس تلغراف اللورد غرنفيل الذى بعث به الى « الارل يارنج » فى يناير سنة ١٨٨٤ ، والذى جاء فيه ما يلى : « والمسائل المهمة التى تكون فيها الادارة أو الأمن بمصر فى خطر وما دام الاحتلال المؤقت باقيا يجب على حكومة جلالة الملكة ان تتأكد بأن آراءها التى تبديها للخديو بعد تمحيص ملاحظات الحكومة المصرية لا بد أن يعمل بها ، كما يجب أفهام الوزراء والمديرين بكل وضوح أن التبعية الملقاة على عاتق انجلترا تحمل حكومة جلالة الملك على ضرورة تنفيذ السياسة التى تأمر بها وانه لا يمكن ابقاء الوزراء والمديرين الذين لا يريدون اتباع هذه السياسة فى وظائفهم » ·

وتحت تأثير الاعتقاد بضعف الحركة الوطنية أهمل الانجليز الاشارة الى هذه الحركة ولم يتعرضوا للكلام أو الكتابة عنها ·

حتى كانت تقارير المعتمد البريطانى تصدر خالية من أية كلمة فى هذا الموضوع ·

ولكن ظن السياسة الانجليزية لم يتحقق اذ أن الحركة الوطنية أخذت تقوى ويشتد ساعدها شيئا فشيئا حتى رأى الانجليز أنه لا مندوحة عن التعرض لها ومناوأتها للقضاء عليها وهى فى المهد ·

وقد مهدوا لذلك بالتشنيع على القائمين بهذه الحركة وتشويه أغراضهم ليبرروا بذلك كل أجراء شديد يتخذ ضدهم وضد البلاد بأسرها ·

لم يعترف الانجليز بحقيقة المطالب القومية لأنهم اذا قالوا ان البلاد تطلب الحرية والاستقلال والجلاء لم يجدوا مسوغا لمقابلة هذه المطالب بالشدة والارهاق ولا سيما ان المطالبين بها لا يعتمدون فقط على حق مصر الطبيعي في الحرية بل يؤيدون مطالبهم أيضا بما صرح به الانجليز أنفسهم من أنهم لا يريدون المساس بحقوق مصر ولا بحريتها ولا ينوون احتلالا ولا ضما ولا حماية ولا أية سيطرة أجنبية • فالمطالب بحرية مصر لا يطلب في الواقع سوى تنفيذ العهود الصريحة الرسمية التي تعهدت بها انجلترا •

وعندما أعلن رئيس الوزارة أنه سيعتمد على مساعدة دار المندوب السامي في تذليل الصعاب التي تعترضه ، كتب الرافعي في أوائل سبتمبر سنة ١٩٢٣ يقول : ان هذا الاعلان نذير شؤم للبلاد لانه بمثابة تسليم بأن السياسة الانجليزية ستستمر متغلغلة في شئون الأمة كما كان في الماضي •..

•• وقد تشاءمت الأمة من هذا التصريح وأثبتت الحوادث لسوء الحظ انها كانت محقة في تشاؤمها لأن البلاد لم تربح شيئا مطلقا من الاعتماد على دار المندوب السامي ، بل الذي فاز وربح من هذا الاعتماد هو الانجليز أنفسهم فقد حصلوا من الوزارة على ما يرجونه لسياستهم الاستعمارية وتمكنوا من حل وتسوية أكثر المسائل التي كانت معلقة والتي كانت الوزارات تخشى من تصفيتها خوفا من الرأي العام » •

وكتب الرافعي في ٢٣/٩/٥ في نفس المعنى طالبا من الوزارة أن تتعظ بالماضي وان تحترم حرية الشعب وعواطفه فان هذا الاحترام أساس النظام ودعامة الأمن •

أما السياسة المناقضة لذلك فانها شر على النظام ومثار للقلق والفوضى : وكتب الرافعي عن سلسلة القوانين التي أخرجها معمل قوانين وزارة يحيى ابراهيم باشا وكان مما قاله عن قانون التضمينات : ان هذا القانون يتضمن مساسا بحقوق البلاد ولا يجوز لأية وزارة أن تقدم على اصداره بل يجب عليها ان تترك ذلك للأمة نفسها عند انعقاد البرلمان •

ورمى الوزارة بالتسرع وذكر أن الانجليز لا يملكون ارغام الوزارة على اصدار مثل هذه التشريعات قبل انعقاد البرلمان ببضعة أشهر •

وقال انه ليس من حق أية حكومة أن تحمل البلاد أعباء من أى نوع كانت بدون استشارة نواب الشعب فاتركوا اذن قانون التضمينات جانبا •

ودعوكم من هذه المعاذير التي لا يصلح الاستناد اليها عندما تكون حقوق البلاد معرضة للخطر •

ان سياسة ٢٨ فبراير تأخذ ولا تعطي فليتق الله أفراد الوزارة فى أموال الأمة ، وليضعوا حداً لتلك السياسة التى تأخذ كل شيء لانجلترا ولا تعطى أى شيء لمصر ٠

ومع نهاية عام ١٩٢٣ ، وبداية عام ١٩٢٤ راح الرافعي كعادته كل عام فى مناقشة أحداث العام المنصرم ، والكتابة عن مصر هذا العام ٠

كتب الرافعي فى ١٩٢٣/١٢/٣١ يقول : « بعد ساعات قليلة نودع عاما وتستقبل عاما واذا كانت لنا أمنية نرجو تحقيقها فهى أن نكون فى العام القادم أحسن حظا من العام الذى أوشك أن يذهب بعد ان حملنا كثيرا من النكبات وأنزل بنا طائفة كبيرة من الأرزاء ٠ حل عام ١٩٢٣ وكان متربعا فى كرسى الوزارة حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا وكانت الدلائل كثيرة على ان تلك الوزارة لا تعمل لخير البلاد فقد قبلت أن تتولى الحكم دون أن يكون لها برنامج تسير عليه ومعنى هذا انها تعمل وفق الظروف والمصادفات فهى لم تضع لنفسها سياسة وطنية تعمل لتحقيقها وانما جعلت غايتها ان لا تقيد نفسها بشيء وان تنتظر حتى تعرف الحدود التى تقف عندها مع الانجليز فكل ما لم يعارض الانجليز فى تنفيذه فعلته وما عارضوا فيه تركته وشأنه دون أن تفتح له بابا ٠

توالت ضربات السياسة الانجليزية على مصر فى عهد الوزارة النسيمية وبواسطة هذه الوزارة وكانت أقسى ضربة أصابت البلاد فى ذلك العهد هى مأساة السودان التى مثلت فيها الوزارة دورا مخزيا كان خاتمة النكبات التى أصيبت بها مصر على يديها ٠

حاولت الوزارة أن تعتذر عن هذه النكبة فلم تستطع وكانت أدلة اتهامها ظاهرة واضحة فى جواب استقالتها ومن الأحاديث التى نشرتها بعض الصحف لرئيس الوزارة ٠

كان على هذه الوزارة أن تدافع عن حق مصر وأن تستقيل قبل أن تسلم بنظرية الانجليز المضيعة لحقوق البلاد ٠

ولكنها لم تفعل بل ضعفت واستكانت ولم تستقل الا بعد أن تم للانجليز ما أرادوه منها ٠

تصرف مؤلم وعمل مسيء للبلاد وسياسة خرقاء كانت وبالا على الأمة ٠ ولكن الأمة لم تقر هذه السياسة الخرقاء بل رفعت صوتها بجميع الوسائل منكرة على الوزارة النسيمية سوء تصرفها وما فعلته من التسليم بوجهة النظر الانجليزية فى السودان لأن هذه الوزارة فى أعمالها لم تكن وكيلة عن الأمة ولا مستندة الى تأييدها بل على النقيض من ذلك كانت

تعمل ضد ارادة الأمة التى حذرتها من الخضوع والاستسلام وطلبت منها أن تستقيل قبل التسليم ٠

وأشار الرافعى الى موقف نسيم باشا من الدستور بعد أن كان ينكر استئثار لجنة بوضعه ، وكيف نسى أراءه السابقة ودفع بمشروع الدستور الى اللجنة التشريعية لا لتبحثه من حيث الصيغة القانونية ولكن لتدخل فيه أسوأ المبادىء الرجعية وتقضى بهذه المبادىء على سلطة الأمة ٠

ولكن يظهر ان الناس يتبدلون ويتغيرون بمجرد أن يروا أنفسهم فى كراسى الوزارة ٠

ويقول الرافعى عن أعمال الوزارة النسيمية : فى الجملة كانت أعمالها بمثابة سلسلة من الخضوع والاذعان للسياسة الانجليزية وما انتهت أيامها فى أوائل فبراير حتى كانت البلاد وقد شبعت من سيئاتها وسئمت من سوء سياستها ٠

ويقول الرافعى : « تخلصت البلاد من نسيم باشا ولكن بعد أن رزئت فى عهده بكثير من المصائب والمحن التى أتينا على خلاصتها وقد كانت تتوقع ان احتجاج الأمة على تصرفات الوزارة النسيمية ومظاهر غضبها واستيائها تحول دون تألف وزارة جديدة قبل أن تمحى آثار تصرفات الأولى ٠

ظلت البلاد تناشد المستوزرين أن ينزلوا على ارادتها وتبين لهم أن قبولهم الوزارة بغير قيد ولا شرط يجلب على البلاد أخطارا شديدة وينزل بها مصائب مختلفة ٠

وقد بقيت كراسى الوزارة خالية أكثر من شهر الى أن فوجئت الأمة بقبول حضرة صاحب الدولة يحيى ابراهيم باشا مهمة تأليف الوزارة ٠

وما هى الا ساعات حتى ألفها وحتى نشرت أحاديث متعددة معه لم يستشف قارئها منها الا أن عهده لن يكون خيرا من العهد السابق ٠

وكان للأمة الحق فى ان تخشى على حقوقها ومصالحها من الوزارة الحاضرة لسببين :

الأول : لأن هذه الوزارة قبلت مهمة حكم البلاد فى وقت وظروف حتمت الأمة على قبول تأليف وزارة فيهما ٠

الثانى : أنها واجهت البلاد بسياسة اعانة الغاصب تلك السياسة الخطرة على حاضر الأمة ومستقبلها ٠

ومن المؤلم أن الوزارة لم تنتظر طويلا حتى تحققت مخاوف البلاد منها فانها ما كادت تتربع فى دست الحكم حتى أنشأت « معمل القوانين » لاستخراج ما أراده الانجليز من قوانين رجعية سالبة للحرية ٠

وكانت الغاية من وضع هذه القوانين انه فى حالة الغاء الأحكام العرفية تكون هناك أحكام عرفية أخرى قائمة بواسطة القوانين المستحدثة .

وبعد أن فرغت الحكومة من أكثر هذه القوانين أخرجت الدستور محشوا بالمبادىء الرجعية فضلا عن اثباتها فيه وجهة النظر الانجليزية الخاصة بالسودان ٠

ثم اشفعت ذلك باصدار قانون الانتخاب القائم على المبادىء الرجعية والتى من شأنها الحيلولة بين الأمة وبين التمثيل النيابى الصحيح ٠

لم تكتف الوزارة بكل هذه التصرفات السيئة بل حاولت أن تماطل وتسوف فى اجراء الانتخابات حتى تظل متربعة فى دست الحكم أكثر ما يمكن من الزمن وحتى تبعد ساعة حسابها فى البرلمان ٠

وفى خلال ذلك كان « معمل القوانين » يخرج « مصنوعاته » ويعمل طبقا لمشيئة الانجليز ووفاق مصالحهم وكان من أخطر هذه المصنوعات « قانون التضمينات » الذى سلم للانجليز فريقا من أبناء البلاد وترك لهم جزءا من أراضيها وأخلاهم من كل تبعة مترتبة على تصرفاتهم وجعل الخزانة المالية مسئولة عن هذه التصرفات ٠

ولا يقل عن هذا القانون خطرا « اتفاقات التعويضات » الذى فتح الخزانة المصرية على مصراعيها للموظفين الانجليز يأخذون منها ماشاءوا ولو ترتب على ذلك الخراب والافلاس ٠

ولقد حاولت الوزارة أن تدافع عن هذا الاتفاق بأنه لا يحمل البلاد عبئا ماليا كبيرا ولكن الواقع أثبت ان الوزارة كانت مخطئة خطأ فاحشا وان دفاعها لم يكن سوى مغالطة فقد ثبت ان الموظفين الذين طلبوا ترك الخدمة فى ابريل المقبل يزيدون عن ١٢٠٠ وان متوسط ما يأخذه الواحد منهم ٥٠٠٠ جنيه فيكون مجموع ما تتحمله الخزانة نحو ستة ملايين من الجنيهات ٠

وهذا خلاف ما ستدفعه الخزانة فى السنوات الثلاث المقبلة لمن لا يزالون فى خدمة الحكومة ٠ وضعت الحكومة قانون التضمينات أو بالحرى وضعته لها السياسة الانجليزية فكان كله فى مصلحة انجلترا وليس فيه أى شىء لمصلحة مصر فقد سلمت فيه الحكومة المصرية بأكثر مما كان الانجليز يطمحون اليه ٠

ولم تحتفظ للبلاد بأية ميزة ولا لأبناء مصر بأية منفعة ٠

لقد كانت النتيجة الطبيعية لالغاء الأحكام العرفية الأجنبية أن تصبح يد الحكومة مطلقة فى شأن من صدرت فى حقهم أحكام من المحاكم العسكريه الانجليزية ولكن هذا الأمر البديهى لم يقع بل وقع ما هو غريب ومتناه فى الشذوذ فان المحكوم عليهم سلموا للانجليز كأنهم ليسوا من أبناء البلاد وجعل مصيرهم معلقا على ارادة هيئة « الأغلبية فيها من الانجليز » فاذا قالت هذه الأغلبية يجب ان يبقى هؤلاء المحكوم عليهم فى السجون حتى يموتوا تحتم تنفيذ هذا القول مهما كانت قيمته من وجهة العدالة » ٠

وتحدث الرافعى عن المحسوبية فقال : من الصحف التى طواها العام الماضى وكان لها أسوأ الأثر فى البلاد صحيفة المحسوبية والمحاباة ٠

نعم ان المحسوبية لم تكن جديدة فى العام الماضى فقد منيت بهـا البلاد قديما وسـاعد الانجليز على نشرهـا واتخاذهـا قاعدة فى تعيين الموظفين وترقيتهم ٠

ساعد الانجليز على نشر هذا الداء تبعا لسياستهم التى يحكمون بها البلاد الأجنبية عنهم فانهم فى هذه البلاد لا يستطيعون القيام بأعباء الحكم الا بواسطة فريق من الأهالى يصطفونهم ويتخذونهم آلات لتنفيذ مآربهم ولا يخفى ان الطريقة الوحيدة لايجاد هذا الفريق والاكثار من عدده هى اغداق الوظائف عليهم وتقديمهم على غيرهم ابتغاء ان تحمل هذه السياسة سواهم على أن ينضموا اليهم لينالوا تلك المكافئات التى لا تمنح للكفء العامل المستحق وانما تعطى لمن يتزلف للانجليز ويخدم مآربهم ٠

فالسياسة الانجليزية هى التى تقع على عاتقها تبعة نشر ذلك الداء الوبيل فى البلاد لخدمة أغراضها الاستعمارية ٠

على ان القاء هذه التبعة على الانجليز لا يفيد تبرير نشر هذا الداء بواسطة الحكام المصريين ٠

لأننا ونحن نعمل على التخلص من حكم الأجنبى يجب ان يكون فى مقدمة ما نعنى به أن نطهر البلاد من كل البدع السيئة التى ابتدعوها لافساد الأخلاق ونشر الفوضى فى الادارة ومحاربة الكفاءة والاكفاء وترقية العاطلين وتشجيع الجاهلين ٠

اننا نطالب بالجلاء وبالاستقلال لندير شئوننا بأنفسنا ونسير على سياسة مناقضة للسياسة التى سار عليها الانجليز لأننا اذا كنا نعمل بعد الجلاء على نفس السياسة التى كانت سببا فى شقاء البلاد وتقهقرها فاننا نحكم على أنفسنا حكما قاسيا ٠

نعم ان الجلاء لم يتم ولكن الانجليز زعموا انهم تركوا أكثر الشئون الداخلية للوزراء المصريين كما أن هؤلاء الوزراء ما فتئوا يصرحون بأنهم أحرار فيما يقررونه من التعيينات والترقيات فاذا كان الوزراء بالرغم من هذه التصريحات يسيرون على قاعدة المحسوبية والمحاباة فانهم يسيئون الى سمعة البلاد أكبر اساءة ٠

أما اذا كان التعيين والترقيــة لا يتمان الا برأى الانجليز فليعلن الوزراء ذلك حتى تكون البلاد على بينة من الأمر أما وهم لا يعلنون ذلك بل يصرخون بغيره فانهم أصبحوا مسئولين عن المحسوبية التى نخرت عظام الادارة المصرية وأساءت الى سمعة الكفاءة المصرية ٠

لقد ضجت البلاد فى خلال العام الماضى من هذا الداء الوبيل وكان على رأس الشاكين منه رجال القضاء بما رفعوه من العرائض التي اتهموا فيها الحكومة بأنها جعلت القاعدة استثناء والاستثناء قاعدة وأن هــذه الطريقة أوشكت ان يتقوض معها ثقة رجال القضاء بأن السير القويم ومحض القيام بالواجب كافيان فى وصول كل منهم الى حقه ثم تتابعت التهم والشكاوى فى جميع المصالح الأخرى ٠

***

ومع وزارة الشعب برئاسة سعد زغلول بدأت علاقات أمين الرافعى ، طيبة للغاية فهو حريص على أن يؤلف الوفد الوزارة ما دام هو صاحب الأغلبية ٠

وهو حريص على ان تـؤلف وزارة الشعب غـداة ظهـور نتيجـة الانتخابات ، بدون أى تعطيل ٠

وهو حريص على أن تكون للأغلبية البرلمانية الحق كل الحق فى اختيار أشخاص الوزراء الجدد ، دون ما تدخل من أحد ، فى هذا الاختيار أو فى فرض أسماء غير تلك التى لا ترتضيها الأغلبية ٠

وهو حريص على أن يكون خطاب العرش يضعه رئيس الوزاراء الجديد متضمنا تفاصيل سياسة قومية وطنية صريحة ٠

وهو حريص فى الوقت ذاته على أن تستقل الوزارة الجديدة باعداد خطاب العرش ، باعتبار أن هذا الخطاب هو الخط السياسى للوزارة لادخل للقصر ولا للمندوب السامى البريطانى به من قريب أو من بعيد ٠

وعندما علم أن المندوب السامى قد حرص على أن يطلع على مشروع خطاب العرش ، هاجم الرافعى ، المندوب السامى ، قائلا ان ذلك لا يليق ٠

ولما اتصلت به دار المندوب السامى ، مؤكدة له ، أن ذلك لم يحصل ،

بادر بذكر ذلك الاتصال فى مقالة له ، ليؤكد أن استقلال الوزارة باعداد خطاب العرش أمر طبيعى للغاية .

قال الرافعى مستقبلا وزارة سعد وموذعا وزارة يحيى ابراهيم فى ١٩٢٤/١/٢٨ : اذا كنا نودع الوزارة المستقبلية غير آسفين فاننا نرجو من الوزارة الجديدة أن تصلح ما أفسده الماضى وأن تسير بالبلاد فى طريق استقلالها الحقيقى ، معتمدة على ثقة الأمة وتأييدها .

ونحن نبادر الى تهنئة معالى سعد باشا ونرجو ان يوفقه الله الى القيام بأعمال هذه المهمة الشاقة ، التى تقدم الى حملها فى هذا الوقت العصيب .

ويناقش أمين الرافعى ، برنامـج الوزارة السعدية فيقول : مع احترامنا الكلى لأشخاص أصحاب الدولة والمعالى الوزراء ومن بينهم بعض أصـدقائنا الذين عملوا كثيرا فى الحركة الوطنيـة نرى أنه من حيث « الاختبار » والتوزيع قد اهملت الكفاءة الفنية كما اهملت بعض الاعتبارات الأخرى التى لا يجوز اغفالها .

وملاحظة أخرى قد نكون مصيبين فى ابدائها ، وقد نكون مخطئين ذلك أن الأصل فى تأليف الوزارة .. الاحتفاظ بمبدأ التضامن التام وأن تكون قائمـة على الثقة المتبـادلة ، وبعض الوزراء ابعدوا عن الوزارات الرئيسية الى وزارات ثانوية لأسباب غير ظاهرة على الأقل ، وعامل الثقة الكاملة ليس متوافرا ، ولا يمنعنا ذلك أن نرجو ان تسود الثقة الكاملة بين الوزراء جميعا ويوفقهم الله الى العمل يدا واحدة » .

وقد تحقق ما أشار اليه الرافعى ، عن عدم وجود مبدأ التضامن التام وعدم وجود الثقة المتبادلة بين الوزراء عندما استقال بعض الوزراء ـ وفى مقدمتهم ؛ محمد توفيق نسيم ـ عندما أمرتهم السراى بالاستقالة .

وأشاد الرافعى بما ذكره سعد فى خطابه الى الملك من أن قبوله تحمل أعباء الحكم ليس اعترافا بأية حالة أو وضع استنكره الوفد المصرى .

وكان آخر ما صدم الرافعى يوم افتتاح البرلمان عدم دعوة الصحف المعارضة للوفد وفى مقدمتها السياسة الأسبوعية وذلك فى حفل الافتتاح .

وانتقد أمين الرافعى « وضع » المندوب السامى البريطانى فى حفلة الافتتاح فى مكان بارز يختلف عن بقية ممثلى رؤساء الدول .

بينما لم يكن له فى الجمعيـة التشريعية ـ عندما كان الاحتـلال

البريطانى فى عنفوان قوته ومسيطرا تماما على البلاد ــ وضع متميز وقد صدمت خطة العرش أمين الرافعى ولذلك شن عليها وعلى سعد زغلول حملة شديدة ذلك أنه اعتقد أن سعدا زعيم الشعب وزعيم الأغلبية البرلمانية قد تحول من زعيم للثورة الى زعيم سياسى معتدل للغاية لا يختلف عند حديثه عن أمانى البلاد ، عن يحيى ابراهيم ، ومحمد توفيق نسيم .

وبعد خطاب العرش ، لم يعد ثمة أمل فى التفاهم بين أمين الرافعى وسعد زغلول .

وكان مما كتبه الرافعى عن افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ : لقد كان الجيش الانجليزى يجوب أنحاء العاصمة ، ليلة افتتاح البرلمان بخيله ورجله ، ومدافعه وذخيرته ليفهم الناس حقيقة الحال التى هم عليها ، ويوقظ النائمين من سباتهم والغافلين من رقدتهم : فهل نسى منظمو الحفلات ومقيمو الزينات هـــذه الحقائق المؤلمة وتلك المظـــاهر المحزنة ؟ » .

واشتد الخلاف بين الرافعى ووزارة الشعب عندما تكلم الرافعى عن خطبة العرش ، وخاصة عدم الاشارة فيها الى تعـــديل الدستور ، بما يحقق آمال الشعب .

وقال الرافعى ، لقد كنا نرجو من وزارة الشعب التى حملت على دستور سنة ١٩٢٣ ان تحذو حذو وزارة شريف باشــا عند افتتاحها مجلس النواب عام ١٨٨١ بأن تجعل الهيئة النيابية بمثابة جمعية وطنية تعدل الدستور كما تشاء » .

وأخذ الرافعى على خطبة العرش اهمالها ذكر المطالب المصرية فى هذا الخطاب .

وتساءل : فهل مثل هذا الاهمال هو الذى يقيمون له الزينات ويرفعون له الرايات » .

وفى سلسلة طويلة من المقالات ناقش الرافعى خطبة العرش ، عبارة عبارة ، وكلمة كلمة .

كتب أمين الرافعى عدة مقالات عن خطبـــة العرش ، أثارت الكثير من السخط عليه وعلى الأخبار وجعلت المظاهرات الصاخبة العنيفة تتجه كل يوم الى دار الأخبار ــ وهى فى نفس الوقت منزله اذ كان يقيم وأهل بيته فى الطابق الثانى من دار الأخبار ــ : وكان من بين ما كتبه عن خطة العرش تلك :

« ويظهر أن سكوت الحكومة عن تصريح ٢٨ فبراير وعن هذه التحفظات استتبع سكوتها عن الاتفاقات التى نجمت عن هذا التصريح كاتفاق قانون التضمينات مع أنه كان من الواجب التكلم فى خطبة العرش عن هذا الاتفاق وغيره من الأمور التى نكبت بها البلاد بسبب تصريح ٢٨ فبراير ؟ .

كان الكلام عن هذا التصريح وعن تلك الاتفاقات ألزم وأوجب من الكلام عن أمور ثانوية أخرى تناولتها الخطبة بلا حاجة ماسة أو ضرورة قصوى ..

ننتقل بعد ذلك الى نقطة أخرى هى تحديد مطالب الأمة فى خطبة العرش فنرى أن هذه المطالب ورد ذكرها فى موضوعين : (الأول) عند قوله « فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها اذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح » ، (الثانى) عند الكلام على المفاوضات « لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان » . فكلمة الاستقلال التام لم تتمش على السودان لا فى العبارة الأولى ولا فى العبارة الثانية . نعم ان العبارة الأولى تضمنت كلمة « البلاد » فيجوز أن يقال بأن السودان داخل فى البلاد ولكن الموقف لم يكن يبيح مثل هذا الغموض . أضف الى ذلك أن النص الفرنسى لخطبة العرش الذى وزعته سكرتارية البرلمان على الصحف والذى طيرته الأسلاك البرقية وستقرؤه الدول وتقرؤه انجلترا لم ترد فيه كلمة البلاد بل ورد فيه كلمة مصر فقط . فعبارة الاستقلال التام التى وردت بعد ذلك تنصرف الى « مصر » فقط . أما عبارة الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان ، فانها من العبارات الغامضة المرنة التى يستخدمها نفس الانجليز دون أن تقيدهم بشىء محدود . فلماذا لم تستعمل خطبة العرش عبارات صريحة فى هذه المسألة الحيوية ولماذا لم تنص على الاستقلال التام لمصر والسودان » بدل كلمة البلاد المبهمة التى ترجمت « بمصر » وبدل كلمة الآمال القومية غير المحددة ؟ بل لماذا لم تشر الى السودان باعتباره جزءا لا يتجزأ من مصر ؟ . لقد كانت الوزارة تسمع بأذنيها كيف كان الهتاف للسودان فى كل مكان وهى من جهتها لا يخفى عليها أهمية هذا الأمر فلماذا جعلت لغة خطبة العرش مبهمة فى هذا الشأن . وهل يستطيع أحد أن يفسر لنا هذا الابهام فى موضوع يتطلب الصراحة التامة والوضوح المطلق ؟ .

واذا كان الرافعى قد عنف فى هجومه على وزارة الشعب بمناسبة خطاب العرش ، فقد عنف أيضا ، عند كلامه على المحسوبية فى وزارة

الشعب : قال في ١٩٢٤/١١/٤ : اننا لا نفهم أن سعد باشا يحكم البلاد مع زملائه الوزراء اعتمادا على ثقة البرلمان ولكنه لا يمكن أن يدعى بأنه يحكمها مع أفراد أسرته » .

وعلق الرافعي على تصريح لسعد زغلول قال فيه : انى لآسف كل الاسف لأن أقاربى غير أكفاء والا فكنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ ادارة زغلولية بكل معنى الكلمة اسما ومعنى ودما . انى عازم عند تعادل الكفايات والقدرة أن أوثر دائما قريبا لى لأنى حتما أكبر ثقة به لانفاذ سياستى والعمل فى الادارة حسب ارادتى ..

وقال الرافعي ان الأمة المصرية الجادة فى حركتها لا يقبل أن تهبط الى هذه الدرجة وأن تكون الثقة فى أفراد هذه الأسرة قاعدة من قواعد الحكم . ويقول الرافعي فى مكان آخر :

لقد مضى زمن تميز الأسر والطبقات ونصت جميع الدساتير ومن بينها دستورنا المصرى على المساواة من جميع الأفراد بلا تمييز فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين فكيف يعتدى سعد باشا على هذا النص الصريح ويضع قاعدة تميز عضو الأسرة الزغلولية على جميع المصريين .

واذا كان لكل رئيس وزارة أن يمنح أعضاء أسرته هذا الامتياز فكيف تكون الحال عندما تبدل الوزارات وأى فوضى تقع على البلاد من جراء هذا الامتياز الغريب الذى لم نسمع عنه فى أى عهد من العهود ..

حقا أن سعد باشا غالى فى الثقة بنفسه وهو بهذه التصريحات يكاد يكون متحديا للأمة بأسرها وان من المؤلم أن يكون مآل نهضتنا الوطنية مثل هذه الاثرة المدهشة .. »

ورغم اختلاف الرافعي مع سعد زغلول فى كثير من الأمور الا أنه كان يقف الى جانبه ، والى جانب وزارته عندما يصطدم سعد بسلطات الاحتلال .

وكان الرافعي يعارض سعدا بشدة وبعنف عندما يعمل سعد عملا لا يراه محققا لصالح البلاد .

ويحرص الرافعي على أن تكون معارضته لسعد .. وان اشتدت ــ لا يستفيد منها العدو ، فان وقف سعد زغلول موقف المعارضة لسلطات الاحتلال أو وقفت سلطات الاحتلال موقف العنت من سعد ، نسى أمين الرافعي خصومته لسعد ووزارته وبادر الى الوقوف بكل قوة ، كما لم يقف أقرب الأنصار الى جانب سعد ووزارة سعد : عندما اختلفت وزارة

سعد مع دار المندوب السامي حول حقوق مستر هوارد كارتر ـ الأثرى البريطاني ـ الذى كان يقوم بأعمال الحفر الأثرى نيابة عن لورد كارنافون صاحب الامتياز فى حفر بعض الآثار كتب الرافعى فى ١٤/٢/٢٤ : لقد بدأ الخلاف بعد وفاة لورد كارنافون ، وقد تخبطت الوزارة الماضية تخبطا غريبا وكانت تصريحات رئيسها مناقضة لتصريحات وتصرفات وزير الأشغال الى غير ذلك من الأمور التى ما كانت تقع لو تولت الوزارة العمل بنفسها ولم تتركه لغيرها ..

وها نحن أولاء وبازاء مشكلة جديدة من جراء الخطة العقيمة التى اتبعتها الوزارة الماضية وتركها حبل الأمور على غاربها فى هذا الحين للمستر كارتر » .

ويلخص الرافعي المشكلة الجديدة بأن المستر كارتر قد وافق على على ما طلبته وزارة الأشغال من تخصيص يوم ١٣ فبراير لزيارة الصحفيين والأجانب للكشف الجديد وطلب كارتر أن يسمح لعقيلات مساعديه بزيارة المدفن مع الصحفيين فرفضت وزارة الأشغال ولم يقف الأمر عند هذا الحد لأن المستر كارتر أراد أن يتحدى وينفذ ما يشاء من رغباته الاستبدادية ورأى وكيل وزارة الأشغال أن يرفض الطلب وأن يحتفظ بأحكام النظام المتفق عليه .

وراح كارتر يصخب ويلعن وينشر البيانات والاحتجاجات ويقفل باب المدفن بعد أن أوقف العمل فيه وأصدر وكيل الأشغال أمره الى مديرية قنا باتخاذ الاجراءات اللازمة لعدم تنفيذ تعليمات كارتر ..

وعرض الأمر على معالى وزير الأشغال فأقر خطة الوكيل كل الاقرار ونحن نشكر له ذلك الحزم كل الشكر ونؤيده كل التأييد . قد يخيل للمستر كارتر أن من ورائه حكومته تؤيده فى عنفه وفى خرقه للنظام ولكن انجلترا لا تملك مطلقا التدخل فى مثل هذه الشئون (الداخلية) » .

ويقول الرافعي : لقد أساء الانجليز الى مصر فى أحيائها فهل يريد المستر كارتر الا أن تتناول هذه الاساءة من فى القبور فلا ينجو منها حتى أولئك الذين ماتوا قبل الاحتلال المشئوم بآلاف من الأعوام » .

وعندما أثيرت المشكلة فى مجلس العموم البريطانى وطالب بعض الأعضاء بالاتفاق مع حكومة واشنطون لتقديم احتجاج اجماعى ضد معاملة وزير الأشغال المصرية للأثريين الانجليز والأمريكان انطلق الرافعى يؤيد وزير الأشغال ويهاجم الصحافة البريطانية ومجلس العموم البريطانى . كما أعلن تأييده للمهلة التى أعطاها وزير الأشغال لمستر كارتر مؤكدا

أن البلاد تؤيد الوزارة فى تمسكها بحقوقها الى النهـــاية وفى احتفاظها بأحكام ما عقدته من الاتفاقات فهذا ما يقضى به العدل والقانون فضلا عما نحتمه الكرامة الوطنية » ٠

وفى اليوم التالى (١٩٢٤/٢/٢٠) أيد الرافعى مجلس الوزراء ، لما أبلغه من الغاء الامتياز الذى كان ممنوحا للادى كارنافون وتكليف وزارة الأشغال باصدار هذا القرار وتنفيذه ٠

« ونحن فى غنى عن تحبيذ هذه الخطة الحازمة التى سارت عليهـا الوزارة من أول الأمر ، الى نهايته فليذهب المستر كارتر الى حيث يشاء فقد استرحنا واستراحت البلاد من غطرسته وتحكمه وأصبحت المقبرة فى يد حكومة البلاد نفسها وستجد الوزارة فى هذه المسألة من الأمة أكبر مؤيد لها ومن الحق والعدل أكبر مشجع ونصير » ٠

ولنا عودة الى الحديث عن صحيفة « الأخبار » وصاحبها أمين الرافعى بعد أن نتحدث ـ وبالتفصيل ـ عما كان بين سعد زغلول وأمين الرافعى من علاقات ، كانت تقوى حينا وتضعف أحيانا ٠٠ كانت تتحول الى حرب ضروس ، وبعد زوال الأسباب التى دعت الى تلك الحرب ، تعود لتصبح أصفى وأرق وأجمل ما تكون العلاقات بين الاخوة والأصدقاء ٠

الباب الثامن

بين سعد زغلول وأمين الرافعي

كانت نظرة أمين الرافعي الى سعد زغلول كنظرة غيره من شباب الحزب الوطنى متأثرة بما يكتبه اللواء عن سعد زغلول وما يقول مصطفى كامل عنه مادحا ، أو ناقدا .

وعندما اختير سعد زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيرا للمعارف بعد مأساة دنشواى واخراج كرومر وتغيير نظرة الاحتلال الى الحركة الوطنية رحب مصطفى كامل فى اللواء بهذا الاختيار باعتبار أن سعدا من أفضل العناصر الوطنية .

وعندما انسحب سعد زغلول من لجنة مشروع الجامعة الأهلية وكان نائب رئيس تلك اللجنة أو كان الرئيس الفعلى لها ، انتقدت القوى الوطنية موقف سعد زغلول هذا واعتبرته محاولة للقضاء على مشروع الجامعة الوطنية لصالح مشروع الكتاتيب الذى كانت القوى الاستعمارية تعمل له وتحارب مشروع الجامعة من أجله ..

وقد عارضت القوى الوطنية سعدا ، لموقفه فى الجمعية العمومية ومطالبته بألا تكون اللغة العربية لغة التعليم .

وبالرغم من أن الجمعية العمومية عارضت سعدا والحكومة وأخذت قرارا بجعل اللغة العربية لغة التعليم فى مصر الا أن انتقاد الوطنيين لموقف سعد استمر فترة طويلة ..

وعندما امتدح لورد كرومر فى خطبة الوداع . التى وجهها للذين احتفلوا به ، سعدا ، وهاجم المصريين ، اعتبرت القوى الوطنية هذا المدح ضد سعد ..

من المقالات التى عارض بها الرافعى سعد زغلول معارضة ، قوية ،

وعنيفة تلك التى كتبها الرافعى عن موقف الحكومة ، وسعد بالذات من مشروع مد امتياز قناة السويس ، وكذلك مقالات الرافعى ضد سعد عندما وجه ـ وكان قد أصبح وزيرا للحقانية ـ نصيحته للمحامين بالا يشتغلوا بالسياسة ..

على أن كل هذا الهجوم لم يمنع أمين الرافعى من الاشادة بمواقف سعد زغلول من ارسال بعوث الطلاب الى الخارج ومن سعيه لانشاء مدرسة القضاء الشرعى .

وعندما استقال سعد زغلول من نظارة الحقانية لجملة أسباب فى مقدمتها عدم أخذ رأيه فى التحقيق مع محمد فريد زعيم الحزب الوطنى وقف أمين الرافعى الى جانب سعد زغلول فى هذه الاستقالة وراح يهاجم خصوم سعد الذين انتهزوا فرصة استقالته للنيل منه .

كما وقف الى جانبه ـ كما سيجىء بعد ـ فى انتخابات الجمعية التشريعية .

وظلت العلاقات بين سعد وأمين تقوى بمرور الأيام دون أن تؤثر فيها انتقادات الرافعى لبعض المواقف التى كان يتخذها سعد زغلول ، والتى لم يكن الرافعى يراها سليمة ، فقد كان سعد زغلول يرى فى الرافعى رجل مبدأ وعقيدة ، لا يمكن أن يتخلى عن مبدئه وعقيدته تحت أى ظرف من الظروف وبسبب أى شخص من الأشخاص مهما يكن حب الرافعى لهم واعجابه بهم .

وصف الرافعى سعد زغلول ناظر الحقانية فى الجمعية العمومية أثناء نظر مشروع مد امتياز قناة السويس بالوزير ، الذى « هدد ما شاء أن يهدد وتوعد ما شاء أن يتوعد ، ليحمل الجمعية العمومية على سماع ما يريد أن يقول ولو خرق بفعله سياج القانون .. لقد اتخذت الجمعية قرارا بالبدء فى تلاوة ملاحظات أعضاء اللجنة الخاصة بمشروع مد الامتياز على أن يؤخذ بعد تلاوة الملاحظات الرأى على قبول المشروع أو رفضه ، فجاء ناظر الحقانية يستدرج النواب حتى اذا ما أباحوا له الكلام تدرج الى القول بأن المذكرة تحتوى على أرقام ومسائل حسابية دقيقة لا يمكن البت فيها الا بعد مراجعتها ليفتح بذلك باب المناقشة فى الموضوع من جديد ويخلق للحكومة فرصة تمكنها من هزيمة الجمعية التى لا تجد متسعا من الوقت لمناقشة ما يبديه سعادة الناظر من الملاحظات ، غير أن أعضاء الجمعية كانوا أكثر فهما لتكتيكات الحكومة من أعضاء الحكومة أنفسهم فلم يسمحوا لسعد زغلول ناظر الحقانية بالكلام بعد أن تكلم كثيرا فى هذا الموضوع (١١ ابريل سنة ١٩١٠) .

وعندما استقبل سعد زغلول – ناظر الحقانية – وفدا من المحامين مبديا لهم اهتمامه بكل ما يتعلق بالمحامين « الذين يعدهم جميعا اخوانا له ، يهمه أمرهم » – حذرهم من الاشتغال بالسياسة قائلا : « لا يحسن بالمحامي أن يكون محاميا وسياسيا ولا يحسن به أن يشتغل بالسياسة والمحاماة وأن الأولى بالمحامين الابتعاد عن السياسة والتفرغ لصناعتهم » ٠

وقد وافق بعض هؤلاء المحامين ناظر الحقانيـــة على آرائه واعترض البعض ٠

ولم يكن الرافعي يتصور أن ما قيل صحيح فاتصـــل بسعيد بك عبد المنعم نفسه الذى أكد له صدق الرواية التى نقلت اليه ٠

وكان ما قاله الرافعي : « عجيب أمر هؤلاء القوم ٠٠ يحرمون على الطالب الاشتغال بالسياسة ويحرمون على الأستاذ الاشتغال بهـــا كما يحرمون على القاضى الاشتغال بها وبالجملة يحرمونها على كل موظف من الموظفين وكل امرىء له علاقة بالحكومة وبرجال الحكومة ويظنون الآن أن فى استطاعتهم تحريمها على المحامين ومن باب أولى المهندسين والأطباء فمن الذى يشتغل بها اذا بعد هؤلاء ؟ من الذى ينظر فى مصالح بلاده اذا كانت الفئة المتعلمة المهذبة لا تقوم بهذه المهمة ؟ ٠ من الذى يطالب بحقوق وطنه اذا حرم على المرافعين عن الحقوق تأدية هذا الواجب المقدس ؟ ٠ واذا أرادوا أن نضرب لهم مثلا فاليهم « جمبتا » ذلك الذى كان محاميا كبيرا ولم تمنعه كثرة أعماله القضائية أن يكون سياسيا خطيرا بل زعيما قديرا زلزل أركان الحكومة وأدخل الرعب فى قلوب رجالها وأعوانها والمشايعين لهـــا » ٠

وقال الرافعي : هذا قليل من كثير من أعمال محام عرف واجبـه فلم يتنح عن القيام به بسبب أعماله القضائية فلعلنا لا نسمع بعد اليوم فى مصر من يقول بهذا المبدأ الفاسد : مبدأ تحريم الدفاع عن حقوق الأمة على رجال القانون المدافعين عن حقوق الانسان (١٩١٠/١٢/٥) ٠

وعاد الرافعي الى الكتابة فى هذا الموضوع مرة : قال الكونت توب وزير خارجية السويد أن الشخص الذى يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأى سبب من الأسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء الى وطن من الأوطان ٠ قال هذه العبارة وكأنه يريد بها الرد على أولئك النفر الذين يتوهمون أن المحاماة والسياسة أو بعبارة أخرى الدفاع عن حقوق الانسان والدفاع عن حقوق الأمة أمران متناقضان لا يمكن الجمع بينهما ، فالذى يشتغل بقضية زيد أو عمرو لا يسعه الاشتغال بقضـــية بلاده والعكس بالعكس ٠

مبدأ غريب ما كنا لنسمع به فى غير مصر فاننا ما قرأنا ولا قرأ غيرنا فى التاريخ الحديث أو القـديم أن العناية بمصالح البـلاد والاشتغال بحاضرها ومستقبلها والتفكير فى رقيها واسعادها من الأمور التى تحظر على فئة نالت من العلم نصيبا وافرا وتدرعت من التجارب بدرع أمكنها بها أن تبرز الى ميدان الحياة العملية · أيريد واضعو هذا المبدأ (اذا جاز تسميته بمبدأ) أن يقصروا الاشتغال بالسياسة والعناية بمصالح البلاد على فئة قليلة من الأمة هى فئة محررى الصحف وينفض غيرهم كلتا يديه من هذه المهمة غير مفكرين الا فى مصالحهم الشخصية يلهون ويلعبـون ويجمعون المال لأنفسهم لا يبالون شقيت البلاد أو سعدت ·..

خربت أو عمرت ؟ · اذا كان الأمر كما يتوهمون وكانت غاية المرء تحقيق منافعه الذاتية لا أكثر فلماذا خلقت هذه الأوطان ولمن عهد الدفاع عن مصالحها والذود عن حياضها بل لأى غرض نرى الدماء تراق والأرواح تزهق والأطفال تيتم والنساء تترمل ؟ أليس هذا كله لأجل الوطن وفى سبيل الوطن ولسعادة الوطن » · (٨ ديسمبر ١٩١٠) ·

وتطوع الرافعى للدفاع عن « سـعد » والوقوف الى جانبه عندما استقال من نظارة الحقانية وقامت ضجة فى الصحف حول هذه الاستقالة ، فقالت « الجريدة » ان أسباب الاستقالة مشرفة وانهـا لم تعلن بعد لأن الاستقالة لم تقبل بصفة رسمية ··

وذهب الرافعى الى سعد زغلول ليسأله عن استقالته ، وهل قدمها الى اللورد كتشنر وليس الى رئيس الوزراء ـ كما جرت العادة ـ وكما يشيع خصومه وقال سعد :

ان الخبر مكذوب من أساسه فأنا لم أقدم استقالتى الى اللـورد كتشنر ولا أرى له من الصفة ما يخـول لى تقديم الاستقالة له ، وقال الرافعى : وسرى عنى بعد أن سمعت هذا الجواب وارتحت له أشـد الارتياح كما ابتهج له كل من كان موجودا لدى سعادته ، وسألته عن حقيقة ما يقال من أنه لم يؤخذ رأيه فى قضية محمد فريد بك فقال « حقيقة تقرر السير فى هذه الدعوى بدون أن يؤخذ رأيى ·

ولقد كان ذلك من الأسباب التى عجلت استقالتى » وقال الرافعى على أن هذا التصريح والتصريح الذى سبقه بخصوص عدم تقديم الاستقالة الى كتشنر من آيات العمل الصالح ويخدمان الحقيقة التى ينشدها كل انسان بالرغم من مساعى أعدائها !! » ·

وقد نشرت الأهرام مقالتين باسم « عارف » بخصوص اسـتقالة

سعد وقد طالب سعد « الأهرام » بأن تذكر له اسم « عارف » هـذا ليقاضيه أمام المحاكم بما كتبه ٠

واعتذر رئيس تحرير الأهرام بأن صـاحب الجريدة غائب وبانه لا يمكنه البوح باسم « عارف » الا أمام المحاكم وأنه يتحمل مسـئولية ما كتب وما يكتب وبأنه لا يسعه أن يبوح باسم « عارف » الا بالطريقة التي حددها « عارف » ٠

وقد طالب الرافعي « عارفا » بأن يتذرع بالشجاعة الأدبية ويبوح باسمه قائلا : « لقد كان خيرا لعارف اذا حدثته نفسـه بالمبالغة فى التفسير أن لا يخط حرفا واحدا لا سيما بعد أن علم أن الأمة معرضة عنه وعن كتاباته بعد أشعاره المعروفة وعرائضه المشهورة ٠

وان كان الرافعي ـ كصحفي ـ لم ينس أن يذكر بأن الأهرام قد قامت بواجبها فى مثل هذه الظروف من عدم التصريح باسم « عارف » ٠

وقال الرافعي موجها كلامه لعارف مرة أخرى : يتحتم عليك أنت الآخر أن تقوم بما يجب وتظهر للناس » ٠

وعاد الرافعي يقول فى ١٥ أبريل وتحت عنـوان « أباظة باشا وصوت الأمة » : تسأل الناس من هو عارف « الأهرام » فاذا به سعادة اسماعيل أباظة باشا الذى وعد مرارا بأنه سيطلق الحياة العـامة ثلاثا ويعتزل السياسة اعتزالا تاما ٠

ولكنه لسوء حظ الأمة ولسوء حظه أيضا لم يبر بوعده » ٠

ورد الرافعي ، على بعض ما جاء فى مقالتى عارف خاصا « بالأمة » والنظار الذين يقابلون صوت الأهالى وصياحهم بالاستهزاء والازدراء » ، رد الرافعي قائلا : « ان صوت الأهالى هو الصوت الذى يجب أن يحترم ويجب أن تخضع له الرءوس » ٠

ورشح سعد زغلول نفسه لعضوية الجمعية التشريعيـة ووضع الرافعي ، نفسه ، وجريدته فى خدمة المعركة الانتخابية التى خاضـها سعد ٠

ونشر حديثا أجراه مع سعد زغلول فى شـأن ترشيحه للجمعية التشريعية عن قسمى « السيدة » و « الوايلي » ٠

وقد طلب الرافعي من سعد أن يستحدث وسائل جديدة فى الدعاية لنفسه بين الناخبين : ففى ايطاليا مثلا ـ هكذا يقول الرافعي ـ لما منح

حق الانتخاب العام للايطاليين ومنهم أميون فكر المرشحون في ايفاف هؤلاء الناخبين على مبادئهم بطريقة غير الكتابة فأخذوا يلصقون على الجدران صورا يرسمون فيها وجوههم بجانب أسمائهم ، تارة ضاحكة وتارة مطرقة دلالة على التفكير ، كما أخذوا السينماتوغراف وسيلة لترشيح أنفسهم اذ بهذه الطريقة تعرض صور المرشح قائما خطيبا بين جماعة من المتحمسين يشرح لهم آراءه ٠

وعمد الاشتراكيون ـ الكلام للرافعي ـ الى ترشيح انفسهم بعرض رسومات تمثل طريقين طريقا يقود الى السعادة المادية واحد الاشتراكيين يشير اليه بيده ٠

وآخر يقود الى هوة سحيقة في أسفلها صحراء ليبيا ويوجد على حافة الهوة المسيو جيومتبي ووراءه أعضاء حزبه الوزارى ٠

وقال سعد : أما الخطابة فاني أفكر فيها ٠

وأما النشر في الجرائد فما الذى نقصد منه ؟ وقال الرافعي : بيان آرائكم ومقاصدكم وخطتكم وزملائكم اذا انتخبتم ٠

وعدد سعد مقاصده فيما يلي :

١ ـ النظر فى القوانين العمومية والمدنية واقتراح تعديلها في النصوص التى أظهر العمل عدم فائدتها أو ضررها واستبدالها بالمفيد النافع الموافق لحالة البلاد وعوائدها وعقائدها ودرجة تمدينها خصوصا ما كان منها متعلقا بحرية الصحافة والأفراد وضمانة حقوق الانسان وتبسيط الاجراءات ٠

٢ ـ اقتراح المشروعات النافعة فى نشر المعارف وترقية التعليم العام وتسهيله على الناس عموما وعلى الفقراء خصوصا وجعله تعليما وطنيا فى مبدئه وغايته ووسيلته ٠

٣ ـ وضع الاقتراحات اللازمة لاستتباب الأمن العام وتوطيد أركانه ٠

٤ ـ السعي الى اقناع زملائى لحمل الحكومة على أن تصرف أموال الأمة فى احتياجاتها الضرورية أولا وفي تخفيف الضرائب ثانيا وفي الأمور الكمالية ثالثا ٠

٥ ـ محاسبة الحكومة بواسطة سؤال نظارها عن كل ما انبهم من القصد فى أقوالهم وخفى من الحكمة فى أعمالهم ٠

٦ ـ وضع الاقتراحات اللازمة لنمو الثروة العمومية خصـوصا ما يتعلق بالأمور الزراعية وأحكام طرق الرى والصرف .

وقال سعد : أما خطتى مع الحكومة فهى تأييدها فيمـا أصابت والتفاهم معها فيما أخطأت بما يجلى الحقيقة للأفهام ويتبين منه وجـه الصواب .

وخطتى ازاء الأمة هى البحث عن حاجتها وتعرف رغباتها . ومشاورة أهل الرأى منها فى جميع المهام . (٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٣) .

وفى أكثر من مقال دعا الرافعى ، الى انتخـاب سعد ، لكفـاءته القانونية ومقدرته الخطابية ومعلوماته الواسعة .

وقد كان موقف الرافعى من تأييد سعد ، متسما مع موقف الحزب الوطنى ، الذى وقف بدوره الى جانب سعد فى الانتخابات .

ومما جاء فى مذكرات محمد فريد حول استقالة سعد من وزارة الحقانية وترشيحه لانتخابات الجمعية التشريعية ما يلى : ساعد محمـد سعيد الخديو على اكراه سعد على الاستقالة لأنه يخشى من المزاحمة على مركز الرياسة وكان أشيع أن حماه ـ مصطفى باشـا ـ يسـعى لدى أصدقائه الانجليز لجعل سعد رئيسا وتمـكن سعيد من اخراجه ليبقى بلا مزاحم لأن النظار الحاليين ليس فيهم من يقوى على مزاحمته لدهائه وخبثه .

لذلك يغلب على الظن أن سعيدا يعاكس سعد باشا فى الانتخابات للجمعية التشريعية لأنه يخشى أن يجمع حوله أغلبية تناقشه الحسـاب وتجادله .

وخصوصا وأن جريدة الشعب ـ لسـان الحزب الوطنى تعضـد سعدا ـ على أنى أعتقد أنه سيفوز برغم مساعى سعيد ..

وكتب محمد فريد ـ فى مكان آخر من المذكرات : أما انتخاب سعد باشا فيغيظ الخديو ويزيده غيظا .

ان الحزب الوطنى عضده وساعده بقوته .

وكتب عبد الملك حمزه الى محمد فريد بخصوص ترشيح سعد باشا : ولم نرشح سعد باشا الا بعد أن عاهدناه على أن يكون معنا قلبا وقالبا واشتهر هذا التعهد واذا وفقنا الى الفوز ان شاء الله نجدد ذلك العهد وننقله للناس » وأجابه محمد فريد فى ٢٥ نوفمبر بخطاب قال فيه مايأتى: انما يلزم لذلك أن يعلن سعد انضمامه للحزب بعد أن تتأكدوا من اخلاصه

وان قصده لم يكن الاستعانة بنا للوصول الى الوزارة ثم ينقلب كما فعل سعيد باشا ·

يجب الاحتراس الكافى من هؤلاء النـــاس الذين يســيرون مع الحوادث ·

انى أعرف سعدا من مدة نحو عشرين سنة ·

وكنت معه بأوربا ولا أشك فى وطنيته ولكن أعرف من جهة أنه يكره الخديو وربما « تؤدى » هذه الكراهية به للاتفاق مع الانجليز للانتقام منه فاحترسوا جيدا وخذوا منه المواثيق كتابة حتى يخشى التحول » ·

وقد عقب الرافعى على نتائج الانتخابات التى جرت وفوز سـعد زغلول بقوله : يحقق البـــاحث نظره فى حركة الانتخـــابات الأخيرة فيستخلص منها كثيرا من النتائج ويرى فيها ما يستوجب خوض الأقلام لأنها كانت مرآة لحياة الأمة السياسية ·

ولكل موجود شغف بمعرفة هذه الحياة لأن عليها يتوقف الحكم على المستقبل القريب والبعيد ·

ولقد كان نظرنا فى الانتخابات خاصا بوجهـــة واحدة هى دخول طائفة من المتعلمين فى الجمعية التشريعية بعد أن كانوا مبعدين عن المجالس الملغاة ·

على أن هناك وجهة أخرى لا يجوز أن نغفلها وهى فوز سعد باشا زغلول فى دائرتين من دوائر العاصمة لأن هذا الفوز ليس أمرا عاديا فنمر عليه دون أن نعيره التفاتا ·

وانما هو مظهر من مظاهر الرأى العام المصرى الذى يريد أن تكون الهيئة الجديدة مخالفة فى تكوينها وأعمالها لما ألفناه عن الهيئات القديمة أى يرتفع فيها صوت الأمة ارتفاعا يجعل للبلاد شأنا وينتقل بها من الحالة التى هى فيها والتى نشكو منها مر الشكوى الى الحالة اللائقة بها ·

لقد قلنا فى كثير من الأحيان أننا جربنا استسلام النواب للحكومة وانتصـــارهم لها فى كل مشروع من مشروعاتها نافعـا كان أو غير نافع فيجب أن نعمد الى تجربة أخرى هى ايجاد أعضاء مسـتقلين فى تلك الهيئات يمثلون فكرة المعارضة التى ننشدها ·

واذا كنا أظهرنا ميلنا لترشيح سعد باشا ودعونا الناس لانتخابه فما ذلك الا لأنه وعدنا فى الخطة التى عاهد الأمة عليها أن يسلك سبيلا

رأينا فيه تحقيق هذه الفكرة التى لابد من وجودها ووجود أنصار كثيرين لها حتى تستطيع مصر أن تخطو الى الأمام خطوات واسعات ٠

ولا يمكن أن يختلف اثنان فى أن الناخبين الذين أعطوا أصواتهم الى سعد باشا شعروا بالارتياح التام ٠

وأولئك الذين هتفوا لنجاحه فى الانتخاب ٠

وهؤلاء الذين يظهرون سرورهم من تلك النتيجة بمختلف الوسائل لم يدفعهم الى عملهم انتقال سعد باشا من صف الوزراء الى صف الشعب وانما دفعهم اليه شعورهم بحاجتهم الشديدة الى رجل كفء يدافع عن مصالح الأمة يعمل مع زملائه على وضع حد لتلك الشدائد التى ترزح تحت اسارها ٠

نعم دفعهم الى ذلك اعتقادهم بضرورة ايجاد حزب للشعب فى الجمعية التشريعية بجانب الحزب الذى طالما سعت الحكومة فى أن تكون له الأغلبية بالمجالس الملغاة ٠

فهل سعد باشا هو الذى سيكون على رأس ذلك الحزب البرلمانى ؟ ذلك ما نجيب عليه بالايجاب بناء على البرنامج الذى عرضه نائب العاصمة على ناخبيه عند ترشيح نفسه ٠

وبناء على اعتقادنا بأن سعد باشا لن يحيد عن هذه الخطة قيد شبر لأن الوعد الذى يتقيد به الانسان نحو أمته انما هو وعد مقدس لا سبيل للاخلال به الا اذا أراد صاحب الوعد أن يفقد رضاء الأمة غير حاسب لمؤازرتها حسابا ٠

وهو ما لا يدور فى خلد سعد باشا الذى ما كاد يرى التفاف الناس حوله حتى قال لهم « ان قوتى مستمدة من قوتكم » ٠

ومن كان هذا شأنه فلابد وأن يحرص على الاستناد الى تلك القوة التى هى مصدر كل شىء فى الوجود ٠

من أجل هذا لا نخطىء اذا وضعنا ثقتنا فى النائب الجديد لاحياء فكرة المعارضة بالجمعية التشريعية ٠

نعم سيكون الموقف صعبا والمسئولية كبيرة ولكن الاخلاص والتضحية يذللان كل عقبة ويمهدان كل طريق ولو كان الشوك والقتاد قائمين على حافتيه ٠

ولقد أقدم سعد باشا على ترشيح نفسه وهو عالم بما سيصادفه

فى طريقه من المصاعب · ولابد أن ترتفع مع صوته أصـــوات الأكفاء والمخلصين من الذين فازوا ويفوزن فى الانتخابات المقبلة ·

وبهذه الوسيلة نرى للقضية المصرية خداما وأنصـــارا داخل تلك الهيئة التى ان أحسنت أداء وظيفتها عاد عملها على الأمة بشىء من الخير غير قليل ·

وليكن فى مقدمة ما تخدم به القضية المصرية رفع الصوت بالدفاع عن الصحافة وحريتها حتى تتخلص من تلك القيود التى نرسف فيها فان فى هذه الحرية أكبر معاون للجمعية التشريعية على القيام بمهمتها ·

ولسنا وحدنا الذين قلنا ولا نزال نقول ان الجمعية التشريعية بغير صحافة حرة لا تستطيع أن تؤدى وظيفتها الحقيقية فقد شاركنا فى ذلك كثير من الزملاء «الافرنج» الذين عاشوا فوق أرض مصر وعرفوا الفرق بين الحرية التى تتمتع بها أقلامهم وبين ذلك النظام الذى قضى على كثير من أقلامنا بالتحطيم ·

فليقم نوابنا بواجبهم نحو تلك القوة الرابعة التى كان لها فى الحركة الانتخابية شأن كبير (١٩١٣/١٢/١٦) ·

وحول تأليف حزب للمعارضة ــ كتب الرافعى عن فكرة المعارضة ، وسعد باشا مشيرا الى تصريح لسعد باشا قال فيه : ان خطتــه ليست المعارضة التى ترمى الى العناد بل انهــا أبعد الأشـــياء عن ذلك فانى سأجتهد بكل ما أستطيع من الوسائل فى أن أكون فى صف الحقيقة سواء أكانت مع الحكومة أم ضدها · وعقب الرافعى قائلا : « هذا تصريح سعد باشا بخصوص المعارضة وهو موافق تمام الموافقة لما رمينا اليه ومحقق لما نادينا به ·

ولا جرم أن نائب العاصمة اذا وجد بجانبه عـــددا غير قليل ممن يسلكون هذه الخطة الحكيمة فاننا لا نلبث أن نرى الحياة تسرى فى الجمعية التشريعية فتستطيع أن تؤدى الأمانة التى أؤتمنت عليها ·

وليس فى هذه الخطة ضير على الحكومة اذا كانت لا تريد بمشروعاتها غير خير البلاد فان الحكومة التى تعمل على تحقيق ميول شعبها لا تجد من هذا الشعب الا انتصارا لها وتحبيذا لسياستها ·

ويجب أن تكون هذه الغاية مطمح أنظار وزرائنا الذين لا يغيب عنهم ان أكبر قوة تستند اليها الحكومات هى محبة الشعب واحترامه ·

وهذه القوة لا يمكن الحصول عليها الا بالسعى فى سبيل ارضاء الأمة وتجنب اغضابها والاذعان لارادتها (١٩١٣/١٢/٢٨) .

وبمناسبة اعادة الانتخابات فى ٢٣ دائرة من دوائر القطر كتب الرافعى فى اليوم السابق للاعادة يقول : لسنا فى حاجة الى شرح المسئولية الملقاة على عاتق الناخبين فقد أكثرت الأقلام من الخوض فى هذا الموضوع وانما نريد أن نقول اليوم ان حسن اختيار النواب يرفع من شأن الأمة ويجعل لها أنصارا يؤازرونها فى مجهوداتها السياسية وغير السياسية .

ولا نريد أن نذهب بعيدا لاثبات هذه الحقيقة فلقد كان فوز طائفة من المتعلمين فى الانتخابات التى جرت يوم السبت الماضى دافعا للصحافة الافرنجية على الاعتراف للمصريين بالكفاءة والمقدرة بعد أن كنا لا نسمع من كثير من زملائنا الا عبارات الازدراء والاستهزاء .

قالت الفاردالكسندرى ان انتخاب سعد باشا زغلول مع فريق من المتعلمين للجمعية التشريعية مما يشرف الناخبين المندوبين ويشهد بحكمتهم لأنهم عملوا على تمثيل الأكفاء الجديرين بالوظائف النيابية .

كما أن هذه النتيجة دليل على كفاءة الشعب السياسية اذ تعضيد المرشحين الذين نالوا من العلم حظا وافرا لا يفسر الا بذلك . وقصارى القول أن المصريين خرجوا من هذه الانتخابات وقد أكبروا من شأن كرامتهم وأثبتوا أنهم يقدرون الكفاءة حق قدرها كما يقدرون مصالح بلادهم وحاجاتها تقديرا صحيحا عادلا » (١٩١٣/١٢/١٩) .

وخاض الرافعى مع الحكومة معركة عنيفة ، عند اختيار من من الوكيلين ــ المنتخب أم المعين ــ يتولى رئاسة جلسات الجمعية التشريعية عند غياب الرئيس .

كتب الرافعى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩١٤ قائلا : ان للوكيل المنتخب ميزة لا تتوافر الا فى رؤساء الهيئات النيابية وان هذا لا يعنى المساس بعدلى باشا يكن ــ الوكيل المعين ــ الذى نجله لما نعرف فيه من الاستقلال التام والغيرة الوطنية وانما نحن نتكلم عن المبدأ فى ذاته بصرف النظر عن الأشخاص » .

وعاود الرافعى الكتابة فى نفس الموضوع بعد قول المقطم « ان الجمعية لا تتقدم ولا تنمو الا اذا حازت ثقة أهل الحل والعقد بها » .

وقال الرافعي ان الهيئة وحدها صاحبة الحق فى تقرير ما تريد بهذا الشأن ·

وأخذ الموضوع يزداد بمرور الأيام أهمية وحـــدة وذلك بعد أن اشتركت فيه الصحف كلها تقريبا ·

وكتب الرافعى فى ٧ مارس سنة ١٩١٤ قائلا لماذا تفضل الحكومة الوكيل المعين على الوكيل المنتخب ؟؟ ·

وقال الرافعى : ان الوكيل المعين الذى تريد الحكومة احلاله محل الرئيس عند غيابه تابعا للحكومة فى وظيفته فهو مستقل فى منصـــبه شأنه شأن جميع الذى تعينهم الحكومة أعضاء سواء أكانوا وكيلا أو رئيسا من يوم التعيين ·

وقد صرح سعد زغلول ـ الوكيل المنتخب ـ ان المسألة لا أهمية لها غير أن الرافعى اعتبر المسألة مسألة مبدأ وراح يكتب المقالات العديدة مطالبا بأن يكون الوكيل المنتخب هو نائب الرئيس عند غيابه كما راح يفضح وسائل الحكومة للتأثير على النواب ·

وعندما نجحت الحكومة فى تقـديم اقتراح موافق عليه من الأغلبية تأييدا لوجهة نظرها كتب الرافعى :

وأخذ الرأى فى الجمعية عن طريق التصويت فصوت الوزراء الى جانب اقتراح الحكومة ومع ذلك فلم تزد الأغلبية عن صوتين ·

وعقب الرافعى فى ٢٣ مارس على الفوز الحقيقى والفوز الصورى وكان مما قاله : لقد رأينا كثيرا من الوزارات تستقيل من منصبها اذا رأت أن الأغلبية الحقيقية لا الصورية التى تؤازرها قد هبطت الى نحو عشرين صوتا ·

ما كان لنا أن ننسى استقالة وزارة بريان الثانية · نقول هـــذا لا لنطلب من وزارتنا أن تستقيل ولكن لنثبت لها أن الفوز الصورى الذى يمثل تلك الأغلبية ليس من شأنه أن يسر أو يدعو للاغتباط والارتياح ·

« ويكفينا أن يكون الفوز الحقيقى فى جانب نوابنا الذين دافعوا عن حقوق الأمة ·

يكفينا أن يسمع العالم دفاع الحكوميين ودفاع الأحرار فيعرف أى الفريقين يؤيده الحق والعقل والقانون ·

ومن كان الحق مؤيدا له كان هو الفائز والمنتصر ··

سمعنا نوابنا الأحرار وزعيمهم سعد باشا زغلول فتمثلت لنا الهيئات البرلمانية الغربية بأحزابها وخطبائها وعلمائها وقادتها ·

سمعنا سعد باشا فانصرفت أفكارنا الى تلك الخطابات التاريخية التى ترتبط بها حياة الحكومات المسئولة تلك الخطابات التى ترفع وزارة وتزلزل أخرى وتسقط الثالثة ·

سمعنا سعد باشا فسمعنا خطيبا قديرا اذا انتقد عرف كيف يسدد سهام انتقاده ·

واذا دعا الى الرأى علم كيف يجتذب اليه العقول واذا نادى بنصرة حق عرف كيف يؤثر فى النفوس ·

واذا أراد أن يشرح نظرية قانونية وقف موقف المشرع الكبير يجلى الغامض ويوضح ما استعصى فهمه ·

ويبرز من العدم وجودا كما قال عبد العزيز بك فكانت خطاباته ساحرة للألباب فلم تستطع النفوس أن تمتلك زمامها عندما سمعته فاندفعت أيدى الجمهور الى التصفيق بالرغم من تحريم القانون ·

وان فى هذا التصفيق لمعنى كبير يفهمه الحكوميون ويدلهم على الفريق الذى أصبح الرأى العام فى صفه ·

يدلهم على الفريق الذى خرج من المعركة منتصرا فائزا ذلك الفوز الحقيقى الذى سيخلده التاريخ فى صحفه ·· نعم سيخلد التاريخ موقف سعد وأنصاره ويشهد بما أبلاه عبد العزيز الصوفانى ومحمد على والمكباتى ونامق والباسل والمنزلاوى فى هذا السبيل : سبيل نصرة الحق وتأييد الأمة » ·

ويكتب الرافعى أكثر من مرة عن الجلسات السرية عند مناقشة المادة ١٤ ودفاع مقرر اللجنة عن السرية وكان سعد أيضا من أنصار السرية ولكنه كان يدافع عنها بطريقة تختلف عن طريق مقرر اللجنة فقد استشهد سعد بما كان يجرى فى الجمعية العمومية التى أباحت لنفسها حق عقد جلسات سرية دون أن يعترض أحد على ذلك ·

وقال الرافعى : ليس معنى ذلك أن هذا العمل قانونى ونظامى وسعد باشا المشهود له بعلو الكعب فى القانون أول من يوافق على ذلك ·

وقال الرافعى : على أن الذى لا نستطيع أن نمر عليه ونحن سكوت

قول سعد باشا : ان الفصل فى مسألة الاختصاص من عدمه مسألة قانونية محضة لا يهم الجمهور البحث فيها .

وان الجمعية هى القاضى الذى يحكم فيها .

مع أنها على النقيض من ذلك تهم الجمهور قبل أن تهم الجمعية لأن القانون لم يوضع لنواب اليوم أو نواب الغد وانما وضع للأمة نفسها ولكل من تنيبهم عنها فليس لأى جيل أن يتصرف فى الحقوق التى يتضمنها ذلك القانون أو يعمل على انقاص أطرافه .

ووجه الرافعى كلامه الى سعد قائلا : كلا يا سعادة النائب أن المسألة تهم الجمهور قبل أى مسألة أخرى (١٩١٤/٢/٤) .

ثم يقول مرة أخرى : عتبنا على سعد باشا زغلول فى مقالنا الماضى موقفه حيال المادة ١٤ وليس فى هذا العتب ما يمنعنا الآن عن تقدير موقف نائب العاصمة فى الجلسة الأخيرة فان الرجال بالأعمال وما اعتدنا ان ننظر الى الأشخاص وانما نحن نجعل المواقف والأعمال نصب أعيننا ، لذلك لا نتردد لحظة فى امتداح ما فعله من تنبيهه الهيئة الى ضرورة الاحتفاظ بحقها فى مسألة خولف فيها القانون النظامى وهى انشاء نظارتى الأوقاف والزراعة دون عرضها على الجمعية .

ولا سيما أن ذلك التنبيه جاء فى وقته الضرورى وبمثل هذه الأعمال تتحقق الغاية التى يسعى لها كل محب لمصلحة مصر وهى أن يكون نواب الأمة هم حراس ذلك القانون الذى عهد اليهم الاحتفاظ به فيحولون دون الحيد عنه سواء أكان ذلك الحيد آتيا من الحكومة أم من غيرها (١٩١٤/٢/٦) .

ويستمر الرافعى فى علاقاته الطيبة بسعد زغلول كوكيل للجمعية التشريعية الى أن تقوم الحرب العالمية الأولى . وخلال الحرب العالمية الأولى انقطعت العلاقات الى حد ما بين سعد زغلول وأمين الرافعى خاصة وقد كانت العلاقات بين سعد ، وبين حسين رشدى رئيس الوزراء وقتئذ متينة للغاية .

وعندما تحدث سعد زغلول مع حسين رشدى كما جاء فى مذكرات سعد ـ بخصوص الافراج عن المعتقلين ـ لم يشأ أن يتحدث بخصوص أمين الرافعى وعبد الرحمن الرافعى .

ثم أصبحت العلاقة ـ بين سعد وأمين ـ أكثر رسوخا منذ عام ١٩١٨.

وتوجد فى مخلفات الرافعى دعوات كثيرة من سعد زغلول وبخطه

الى أمين الرافعى لتنـاول الغذاء أو العشـاء وللتحدث فى بعض الامور الجـارية ٠

وعندما بدأ تكوين الوفد المصرى ، ألقى أمين الرافعى بكل ثقله الى جانب سعد زغلول واختلف مع كثير من رفاقه أعضاء الحزب الوطنى حول تأييده لسعد ٠

وكانت وجهة نظر الرافعى ان سعدا هو أقرب الناس الى الشعب ، وهو أكثر الزعماء الموجودين كفاءة ومقدرة على الاضطلاع بأعباء رئاسة الوفد وأمين الرافعى عنيف وعنيد ، عندما يرى رأيا من الآراء يبذل كل طاقاته وامكانياته فى الدفاع عن هذا الرأى مهما كلفه ذلك من تضحيات جسـام ٠

وقد سبق أن أشرنا الى دور الرافعى فى تشكيل الوفـد وفى مناصرة سعد زغلول بالذات ٠ كما سبق ان أشرنا الى علاقة سعد زغلول سواء كان فى المنفى أم فى باريس بأمين الرافعى ٠

واذا كان عبد الرحمن فهمى هو المسئول اداريا وعمليا عن نشاط الوفد أثنـاء غياب سعد ورفاقه فى المنفى وفى باريس ولندن فان أمين الرافعى كان هو المسئول الفكرى والاعلامى من الثورة فى المرحلة الأولى من قيامها ، فكان هو الذى يتولى صياغة بيانات الوفد ٠

وكان هو الذى يتلقى تعليمات سعد زغلول السرية التى لم يكن يعرف أحد عنها شيئا حتى ولا عبد الرحمن فهمى ٠

والذى ينبغى أن نسجله هنا انه عندما اختلف الرافعى وسـعد زغلول ذلك الاختلاف الكبير الحاد ، عندما طالب الرافعى بتغيير أساس المفاوضات وعندما أدى هذا الاختلاف من جانب الوفد الى تسيير المظاهرات والهجوم على الأخبار وصاحب الاخبار وعندما وصل الخلاف الى مرحلـة الحرب الأهلية لم يشأ الرافعى ان يستغل ما كان يرسله سعد زغلول اليه من بيانات وتعليمات وتوصيات ٠

لقد ظلت الأشياء السرية سرية لم تجد طريقها الى العلنية رغم ان كثيرين من أصـدقاء الرافعى وخصـوم سعد ألحوا على أمين الرافعى فى استغلال هذه الوثائق لاضعاف مركز الوفد وسعد بالذات ٠

وكانت حجة أمين الرافعى فى ذلك ان الخصومة فى الرأى مهمـا عنفت واشتدت لا يمكن ان تصل الى حد افشـاء الاسرار التى أؤتمن عليها أحد الاطراف ، فى وقت من الاوقات ٠

وانه – أى أمين – لا يمكن ان يحارب خصمه بأسلحة غير مشروعة مهما كانت هذه الأسلحة كفيلة بتحقيق النصر .

وقد ترددت – بدورى – أكثر من مرة فى الاشارة الى ما وقع تحت يدى من هذه الوثائق وكان بعض من تحدثت اليهم فى هذا الموضوع يقولون ان المسألة قد تعدت ما بين أمين وسعد بعد ان أصبح الاثنان فى حكم الماضى .

وأصبح التاريخ هو وحده صاحب الحق فى نشر هذه الوثائق .

وقد كانت حجتى انه اذا كان الرافعى – وهو صاحب الحق الأول فى نشر هذه الوثائق – لم يشأ الاشارة اليها فى حياته فليس من حقى الاشارة اليها بعد مماته .. وعلى أية حال فانه فى عام ١٩١٩ وفى جزء كبير من عام ١٩٢٠ كان الرافعى أصدق وأقرب الأصدقاء الى سعد زغلول ..

وقد حاول سعد زغلول من جانبه ان يرأب الصدع الذى حدث فى العلاقات التى تربطه بأمين الرافعى غير أن هذه المحاولات – على كثرتها وجديتها واشتراك اطراف كثيرة فيها – كانت تبوء دائما بالفشل من جانب أمين الرافعى لانه كان يعتقد ان سبب هذا الخلاف هو الصالح العام وانه – أى أمين – يرتكب جرما وطنيا اذا ما اشترك فى ازالة هذا الخلاف دون ازالة الاسباب العامة التى أدت اليه .

وفى مرة من المرات وكان سعد زغلول على أبواب تشكيل وزارته الأولى وكان أمين الرافعى يتعرض لاهم المحن التى صادفته فى حياته ، مد سعد زغلول يده للرافعى فاعتذر الرافعى فى حياء رفيق بالرغم من ان المحنة التى كان يمر بها الرافعى كانت من العنف والقسوة بحيث كانت تعرض حياته للخطر .

وهذه محاولة لتصوير ما كان بين سعد وأمين من حب وخصومة .. ولقاء واختلاف .. وسلام وحرب : فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ ارسل سعد زغلول الى أمين الرافعى رسالة يقول فيها : أشكر مع اخوانى حضرتكم على عبارات الثناء التى وجهتموها لنا فى خطابكم وما الفضل من موجب هذا الثناء الا للأمة التى عضدتنا باتحادها وتضامن افرادها وتفانيها فى حب الاستقلال واثباتها كل يوم بآية من آيات التقدم الاجتماعى ومعجزة من معجزات التقدم فى الحياة السياسية حتى بهرت العالم بنهضتها وبهتت الخصوم بحسن تصرفها فأعلت حقها واسقطت باطلهم ، واننا نقدم لها أوفر تشكراتنا لاتحادها على توكيلنا واجماعها

على الامتناع عن المفاوضة الا بواسطتنا وتعتبر هذه الثقة الاجماعية أجل نعمة أسبغها الله علينا ٠٠ وأكبر شرف تتحلى به نفوسنا كما نعتبر ان الواجب الذى يفرضه هذا الشرف علينا وتلزمنا تلك الثقة بالوفاء به هو أكبر واجب تتحمله أمة فى العالم ٠٠ ندعو الله ان يوفقنا للقيام بـه ونرجوكم ان تؤكدوا لمن يحملهم فرط الحب لبلادهم على شىء من التظنن بالعاملين أن يعلموا أن هؤلاء أوصى الناس على مصلحتها ولا يعملون الا لهذه المصلحة وطوعا لسلطان ايمانهم واجابة لنداء شعورهم ولا يتأثرون بأى مؤثر يثنيهم عن الوفاء بعهدهم والعدول عن المطلب الاسمى الذى نادوا به من تلقاء نفوسهم وجعلوه غاية سعيهم وهو مطلب الاستقلال التـام وان القوة النفسية التى دفعتهم للمناداة به وسيوف الحماية مشهورة فوق رؤوسهم وسهام الاحكام العرفية مصوبة نحو صدورهم لم تزد الا شدة بالتفاف الأمة حولهم وتعضيدها لهم ومادام هذا الاتحاد ثابتا فلا يمس الضعف عزائمهم ومادام هذا الثبات دائما فالنجـاح مؤكـد باذن الله » ٠

ويلى ذلك بضعة أسطر : نرسل اليكم الأوراق التى طلبتموها على الطريقة التى ذكرتموها ولقد احسنتم فى المعلومات التى أفضيتم بها الى مكاتبى الجرائد عندكم وقد كتبنا من بضعة أيام جوابا على تقرير اللجنة وتجدون فيه تفصيلات عن رأينا فى بلاغ ملنر وهى تسركم وتسر الأمة جميعا واخوانكم هنا يهدونكم أذكى السلام ويحبذون أعمالكم ٠

وعن بداية الخلاف بين سعد وأمين ، ننقل هنا رأيين للأستاذين أحمد وفيق ومحمد صادق عنبر ـ وهما من أقرب الناس الى أمين الرافعى وأكثرهم دراية بأسباب هذا الخلاف ٠

يقول الأستاذ محمد صادق عنبر : لمـا جاء المرحوم سعد باشا من أوربا فى ابريل سنة ١٩٢١ اختلف وأمين الرافعى فى دخول المفاوضات فكان الرافعى يطالب بوضع أساس صالح للمفاوضات قبل الدخـول فيها وان يكون هذا الأساس هو الاستقلال التام لمصر والسودان ٠

وهى الفكرة المعروفة بتعديل الأساس ومع ان هذا المبدأ هو الذى قرره الوفد من قبل وحمل سعد باشا على الذين عدلوا عنـه ، ودلت الحوادث على صحته فانه أبى أن يتقيد به ٠

وثارت حملة قوية على أمين الرافعى بسبب تمسكه برأيه وأبت نفس أمين ان يتحول عن مبدئه ، فلقى من اذى الجمهور ما يهد الجبال وهو ثابت كالطود ، مؤمن بالله صابر على ما يناله من الاذى فى سبيل الدفاع عن الحق ٠

وقد ظهرت عظمة نفس أمين وازدراؤه للمنافع الذاتية وايمانه بالله فى هذه الفتنة فلو انه تحول عن مبدئه لناله من النفع ومن أقبال الجمهور وتصفيقه ما يقوى النفس الضعيفة لكنه ظل صابرا على المحنة معتصما بالحق » ويقول الأستاذ أحمد وفيق : عاد سعد وفشل ملنر بفضل جنود لم ترها الاعين .

وجاء دور المفاوضات الرسمية فطالب الفقيد بتعديل أساس المفاوضة وبيان حدود الاستقلال فلم يصغ سعد الى هذا النداء الحار فى اخلاصه لبلاده ووفائه لوطنه .

وكان رسل الرشوة وزعزعة العقيدة ، ثم كان جيش الهدم والرجم من الرعاع والسوقة ، وكانت مطاردة (الاخبار) لسان الحق والصدق رغم الاعتراف بأن مشروع ملنر كان حماية بالثلث بعد ان كان فيه مزايا لا يستهان بها .

وبعد ان كان الزمن قد استوجب تعديل توكيل الأمة للوفد وبمعنى آخر بعد أن تم الاعتراف بتضليل الأمة والرغبة الفذة فى حملها على قبول حماية فريدة فى بابها ؛ ليس لها اسمها وانما لها اثمها ، بل تم الاعتراف بالعمل على قبولها باعتبارها كالخمر فيها منافع للناس ولكن اثمها أكثر من نفعها .

ولما حصل — كما تقول كوكب الشرق فى ١٩٢٧/١٢/٣١ — الانقسام فى الوفد وخروج أمين بك بنظرية تعديل الأساس التى لم تحرز رضاء زعيم الوفد ، تحولت الانظار عن الاخبار فهبطت مقطوعيتها وهددت بخطر التوقف عن الصدور لكن أمين بك ظل ثابتا على رأيه مصرا على فكره وانتهى به الحال ان يفضل اغلاقها لضيق ذات يديه على أن يعدل عن عقيدته .

ويقول الشيخ محمد عبد اللطيف دراز — وهو من اصدقاء أمين الرافعى — ناصر أمين الرافعى الوفد مناصرة كانت من العوامل التى مكنت له فى قلوب الشعب .

وأمده بالمذكرات السياسية التى كان يعتمد عليها الوفد فى نضاله القومى .

فلما كانت سنة ١٩٢١ ورأى الفقيد غير ما يراه الوفد فى دخول المفاوضات الرسمية على غير أساس تقدم اليه برأيه يؤيده بالحجة ويدعو الى الوحدة القومية على أساس العمل للاستقلال التام لمصر والسودان .

اذكر أنى فى هذه الفترة دخلت دار الاخبار بميدان الازهار

فوجدت فريقا من الشباب يصخبون ويهتفون بما هو معروف ويهددون أمينا بايقاع الاذى المادى اذا ظل متمسكا بما يرى فى أمر المفاوضات فأجابهم الفقيد فى حماسة رزينة وشجاعة مؤدبة قائلا : « ان لكم أن تحطموا مكتبى هذا وأن تدمروا دارى ولكنى أريد أن أريحكم من الآن اذا كنتم تفهمون ان هذا من شأنه أن يحولنى عن عقيدة أو رأى فانه ليس فى استطاعة أية قوة فى هذا الوجود أن تحولنى عن عقيدتى الا قوة الدليل وسلطان الحجة » .

ونعود الى آراء الرافعى فيما يتعلق بتعديل الأساس والوفد وموقف الوفد من أمين ، والحكومة وموقف أمين منها و. و ..

وعن المحاولات التى بذلت لازالة الخلاف القائم بين الوفد وأمين الرافعى كتب المهندس حامد القصبى : فى يوم ٢٥ من أبريل سنة ١٩٢١ عندما تجمعت حشود الطلبة حول دار جريدة الاخبار (التى تقوم فى مكانها الآن المدرسة اليونانية) بشارع التحرير ويوسف الجندى .

وتولى فريق منهم الحراسة الخارجية وأسرع غيرهم الى قطع الاتصال التليفونى بالدار واقتحم باقيهم — فى جموع زاخرة — حجرة مكتب صاحبها الوطنى الغيور الأستاذ أمين الرافعى يهددونه بالقتل اذا لم يكف عن الاسترسال فى نشر رأى له عن تعديل أساس المفاوضات بين مصر وانجلترا حول قضية جلاء المحتلين واستقلال البلاد التام .

كانت بريطانيا قد وضعت وقتئذ مشروعا لحل القضية المصرية اسمته مشروع ملنر .

ذهبت به فى أغسطس من عام ١٩٢٠ الى الوفد المصرى بزعامة سعد أثناء اقامته فى باريس واشترطت قبوله كله أو رفضه كله كأساس لمفاوضة رسمية ولما اختلفت الاراء فى شأن هذا العرض أوفد الوفد المصرى الى مصر فى سبتمبر عام ١٩٢٠ بعض أعضائه لاستفتاء الأمة فيه فعادوا اليه مزودين بمجموعة من التحفظات الجوهرية التى توضحه وتحدده وتحول دون تسرب الخداع والتضليل فى ثناياه .

وبمجرد ان اقر الوفد المصرى تلك التحفظات وأعلن تمسكه بها شرع المرحوم أمين الرافعى ينادى بتعديل أساس المباحثات بمراعاة هذه التحفظات قبل الشروع فى أية مفاوضة رسمية .

وكان طلاب العلم على اختلاف معاهدهم وتفاوت سنهم جنودا أوفياء للوفد .

وكنت اذ ذاك طالبا بالسنة الثانية بمدرسة المهندسخانة •

ولم تفتنى المساهمة فيما جل أو هان من أمور كانت تعتبر من أقدس واجبات الطلاب فى ذلك الحين ولكن محاولة الاعتداء على الأستاذ أمين الرافعي وهذه دعوته وتلك رسالته ، لم تعجبنى فلم أطق صبرا عليها •

فبعثت فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ بكتاب الى المغفور له الزعيم الخالد الذكر سعد ، كاشفته فيه ـ كجندى من جنوده ـ بالمرارة التى شعرت بها للطريقة التى قوبل بها الرجل الذى كان ينطق بلسان الوفد الى عهد قريب ، حتى فيما اختلف واياه فى الوقت الحاضر من ناحية تعديل الأساس ورجوت من الزعيم فى اخلاص وحرارة ان يكف الاذى عن هذا المجاهد الكريم ويعمل على استرجاعه الى حظيرة الوفد لأنه قوة مؤمنة نابغة •

وبخاصة ان ما كان مختلفا عليه من حيث اشتراك الوفد فى هيئة المفاوضات الرسمية قد حسم بتشكيل تلك الهيئة من فريق الحكومة وحدها •

وبعد ثلاثة أيام استدعانى المغفور له عاطف بركات باشا عن طريق أحد زملائى الذين كانوا يترددون على بيت الأمة فأدركت سبب الدعوة وقصدت فى عصر ذلك اليوم ـ وكنا فى شهر رمضان ـ الى دار جريدة الاخبار حيث لم أجد الا المغفور له الأستاذ أمين الرافعى قائما يصلى ومعه شقيقه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى •

أطلعتهما على صورة خطابى للزعيم سعد وانهيت اليهما نبأ الدعوة التى تلقيتها واستوضحت الرأى فيما يحتمل أن يدور بينى وبين عاطف بركات باشا فما كان من الأستاذ أمين الرافعى الا ان ابتسم وترك لى حرية التصرف •

أما شقيقه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فقد حبذ تلبيتها مؤكدا أنها ستكشف له فى القليل عما يوجهه رجال الوفد الى الأستاذ أمين الرافعى مما أعرف ـ بحكم صلتى به وكتابتى فى صحيفته ـ انه براء منه •

وبعد غروب ذلك اليوم بقليل وقبل أن يزخر بيت الأمة برواده كنت أمام عاطف بركات باشا فى حجرة مكتبة الزعيم العظيم سعد فذكرنى انه ـ وهو يقلب النظر فى بريد الرئيس ـ اطلع على خطابى اليه فرأى ان يحدثنى فى موضوعه فليس احب الى الوفد من استئناف التعاون فى العمل من أجل الوطن مع الأستاذ أمين الرافعى

وان كانوا قد سعوا اليه عن طريق المرحومين محمد سعيد باشا وفتح الله بركات باشا ولكنه كان كالحصان الجامح يعض على اللجام فلا يستطيع أحد كبح جماحه على ان هذا لا يمنع من ان أجرب وساطتى وقد يضع الله سره فى اضعف خلقه ٠

وعندما تساءلت عما اذا كان هذا هو رأى الزعيم سعد أجابنى المرحوم عاطف باشا بأنه يعرض حلا سيكون هو المسئول عن تنفيذه ٠

واضاف قوله بأن الوفد اذ يرحب بعودة الأستاذ أمين الرافعى الى مكانه الأول منه فانه يشترط أن تكون تلك العودة قلبا وقالبا وألا يحاول أن يملى على الوفد خطته ٠

وأدرنا الحديث بعد ذلك فى مواضيع شتى متصلة بالخلاف ٠

ثم استأذنت فى الانصراف لمقابلة الأستاذ أمين الرافعى على ان أعود الى « بيت الأمة » فى المساء نفسه لموافاة عاطف باشا بنتيجة المساعى وقصدت الى دار الاخبار وقابلت صاحبها وتلطفت فى التلخيص وابرزت ترحيب الوفد باستعادة نشاط صاحب الاخبار ٠

ولم أمسس شروط العودة واذا بالرجل يجيب فى اصرار بأنه عول على الا ينتمى الى أى حزب أو جماعة وانه سيظل ما بقى حيا يعمل بوحى ضميره غير ناظر الى من يرضى أو يغضب ٠

ولما ذكرته أنه صاحب رأى يعنيه أن ينتشر وأن مجانبته للأغلبية ستحجب رأيه عن الكثرة الكاثرة ، قال :

سأكتب طالما أشعر ان هناك فردا واحدا فى الأمر يقرأ لى ٠ واستطرد الرجل الوطنى أمين الرافعى يقول : لعلك لا تعرف اننى الوحيد فى هذا البلد الذى احتج عمليا على بسط الحماية البريطانية على مصر اذ أغلقت جريدتى « الشعب » وطويتها عن الناس مما حدا بالسلطان حسن كامل ان يستدعينى ليفهمنى ان توقف جريدتى عن الظهور فى هذا الظرف يعتبر طعنا فى وطنيته مع أنه زاهد كل الزهد فيما اعطى من سلطان ٠

ولم يحمله على القبول الا ما رآه من حضور أغاخان الى مصر يطلب من الانجليز ليجلسوه على العرش وعندما انصرفت من حضرته قابلنى كبير الامناء وحاول ان يضع فى جيبى خمسة آلاف جنيه بحجة ان حجب الجريدة يرجع الى نضوب مواردى المالية فتأبيت عليه واستمسكت بالرفض فى عناد شديد ٠

ولـــم يكن فى جيبى اذ ذاك الا عشرة قروش وكان عطف أخـى عبد الرحمن هو وحده سندى وعليه بعد الله معتمدى ·

وقد ترتب على موقفى هذا أن خرجت فى ذلك اليـوم من سراى عابدين لادخل ضيفا على المعتقل لأشهر عديدة مليئة بالاضطهاد والتعذيب والتنكيل أفتظن أن من كانت هذه حالته يمكن أن يقيد قلمه ورأيه بقيود جماعة أو هيئة ··

وعدت الى بيت الأمة فى المساء المتأخر وهمســت فى أذن عاطف باشا قائلا : ابعدوا الطلبة عن أمين الرافعى ·

وكفوا عنه العدوان ·

والزمن كفيل بان يقرب ما بينه وبين الوفد ·

فقال : واذا سألك سائل عمن كان سببا فى اخفاق سعيك فهل تقول انه الوفد أو أمين الرافعى ؟ وقلت أمين الرافعى كانسان من حقه أن يغضب لاستباحة دمه فلا أقل من أن نستعين عليه بالزمن فى ظل جو هادىء ·

قال : الى هذه اللحظة كنت أحسبك محايدا فاذا بى أراك متحيزا ·

قلت : أفيمكن أن يكون الساعى الى الوفاق والتفاهم الا محايدا أصدق الحياد ؟ ·

ظل أمين الرافعى منذ ذلك التاريخ الى أن لقى وجه ربه الكريم يدعو دعوته الوطنية التى كانت تتفق مع رأى الوفد فى كثير من الشئون ·

ولكنه لم يعد الى حظيرته فى أية صورة من الصور ·

وبعد عدة أشهر اعتقل الزعيم ســـعد فى يـوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفى الى سيشل فكان صوت أمين الرافعى من أعلى الأصوات احتجاجا ودفاعا قويا مستميتا ·

يشرع أمين الرافعى ــ من اليوم الأول لاصدار الأخبار ــ قلمه ، دفاعا عن سعد الوفد ، متحملا فى سبيل ذلك الكثير من المتاعب والمصاعب والآلام التى يسببها له خصومه ، بل وأصدقاؤه من أعضاء الحزب الوطنى الذين لم يكونوا يرون رأيه ·

وها نحن نسجل هنا آراء الرافعى ومواقفه تجاه الوفد وســعد ، منذ أصدر الرافعى الأخبار ·

يكتب الرافعى تحت عنوان : « الوفد وسير المفاوضات » وأهمية هذا

الدور من المفاوضات ترجع الى أننا سنخرج عالمين حقيقة موقف الحكومة الانجليزية حيال المسألة المصرية فاما أن تكون مستعدة للتسليم باستقلالنا التام واما أن تبقى سياستها خاضعة للقواعد التى سارت عليها من قبل ٠

ولانظن أن زمن هذا الدور يطول لأنه مقصور على معرفة استعداد انجلترا ازاء مطالبنا القومية ٠

وقد صرح رئيس الوفد بأن مندوبيه لم يسافروا الى لندرة الا للقيام بهذه المهمة فاذا تبين ان انجلترا غير معارضة فى مطالبنا انتقلت المفاوضات الى الدور الثانى الذى تتولى فيه العمل هيئة الوفد كلهـا وهذا الدور هو الذى يحتمل أن يطول زمنه لما يجـرى فيـه من الأخذ والرد فى تحديد الضمانات المعقولة التى لا تتعارض مع الاستقلال التام على أننا لم نأت بعد الى هذه النقطة لأن المبدأ الأساسى لم يتقرر بعد وهذا هو الذى يهمنا فى الوقت الحاضر ٠

أما الآن وقد دخلت المسألة فى دور آخـر فقد بات فى الاستطاعة الوقوف على النيات الحقيقية للسياسة الانجليزية بالطريقة التى اختارها الوفـد ٠

وقد قلنا أن الحكومة تنتظر النتيجة الأولى بكل هدوء واطمئنـان لعلمها ان حقها ثابت واذا حجب عنها اليوم فليس هذا الحجب بمؤثر فى وجوده القانونى ولا يمانع عودته اليها والمهم ان تظل متمسكة به وتلك خطتها التى أقسمت أن لا تحيد عنها ؟ ولا شك ان وقوف الأمة وراء الوفد محتفظة بمبادئها وحقوقهـا مما يزيد الوفد قوة ويقرب سـاعة الفـوز (٢ يونيه سنة ١٩٢٠) ٠

فالوفد الذى يتولى أمر المفاوضة الآن هو الذى رفع أول صوت فى مصر بعد الهدنة مطالبا بالاستقلال التام ٠

رفعه مدفوعا بمحض وطنية أعضائه وغيرتهم ٠

رفعه مع ما كان فى القيام بذلك من الخطر الذى لاينكر ٠

رفعـه معتقدا ان هذا هو الواجب الوطنى دون ان يستحثه أحـد على فعله ٠

وفرق بين الذى يؤدى واجبه اجابة لنداء الضمير وبين من لا يقوم بهذا الواجب الا اذا دعاه داع اليه ، ففى الحالة الأولى يكون الواجب بمثابة عقيدة لاتستطيع قوة أن تزحزحها (٤ يوليو ١٩٢٠) ٠

الأمة كلها تطالب بالاستقلال التام وقد نيط بالوفد أن يدافع عن

هذا الطلب ويتفاوض في دائـرته ويسعى للحصـــول عليه حيثما وجد للسعى سبيلا .

وقد أدت مجهودات البـلاد ومساعى الوفد الى بلوغ النقطة التي وصلت اليها القضية الآن فما هو المبرر لدخول عوامل جديدة في المفاوضات وما هو المقصود من تلك المناورات التى يراد بها المساس بصفة الوفد ؟

ليست المسألة الآن مسألة أشخاص وعناصر . وانما مسألة أمة لها طلب واحد أجمعت عليه ، فاذا كان الأشخاص المراد اشتراكهم يطلبون ما تطلبه الأمة فالوفد يمثلهم وحكمهم حكم بقية أفراد الأمة الذين ارتضوا أن ينتظروا حتى تنتهى المفاوضة وتعرض عليهم نتيجتها . فهناك يحق لكل مصرى انتخبته الأمة أن يناقش تفاصيل الانفاق ويعترض على كل نص يرى فيه ضررا (٢٠ يوليو سنة ١٩٢٠) . فالوفد بتمسكه بالاستقلال التام انما هو يقوم بواجب وطنى مقدس وهذه هى الخطة الوحيدة التى ترضى البلاد ولو كره خصومه .

ان فى مصر أمة واثقة من حقها ؛ قوية الايمان فى فوز قضيتها فهى لاتتزعزع للتقلبـات التى تطرأ على هذه القضية ولاتعرف الجزع والهلع اذا قدر لها أن يتأخر اليوم الذى تنال فيه حقوقها .

أما التهافت على قبول أى حل يعرض عليهـا فلم تألفه نفسها لأنه ينافى شرفها الوطنى وكرامتها القومية (٦ أغسطس سنة ١٩٢٠) .

« .. واذا كان الوفد المصرى قد صادف صـنوفا كثيرة من التكريم ومظـاهر عديدة من التعضيد والترحيب فما ذلك لأشخاصه الذين يتألف منهم .

وانما هذا التكريم كان موجها للفكرة الاستقلالية التى يدافعون عنها والواجب الذى بذلوا أنفسهم لتأديته مهما حملتهم هذه التأدية من تضحيات (٥ ستمبر ١٩٢٠) » .

« .. فالوطن لا يعرف الا الحق الصراح ولا يغفر للمداجى مداجاته ولا للجبان خوفه وجبنه ولا لعشاق الظهور ترويجهم للرأى الذى يعتقدون أن له أنصارا كثيرين .

نعم لايعرف الوطن شيئا من ذلك .

وانما يعرف ويمجد الاستقلال فى الرأى والنزاهة فى الاعتقـــاد والاخلاص فى القول والعمل .

فاذا قال كل منا رأيه باستقلال بعد أن يعتقد ان العمل به يخدم المصلحة العامة أمكننا أن نصل الى تكوين رأى عام نزيه رشيد يكون حكمه جديرا بالاعجاب والاحترام وهذا ما يجب أن تعمله ولا سيما فى الوقت الذى يتطلع فيه العالم الى معرفة حكمنا والخطة التى سنسير عليها (٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠) .

.. لقد عاد مندوبو الوفد الى أوربا وهم يحملون رأى البلاد فى المشروع وما أبدى بشأنه من ملاحظات ورغبات وتحفظات .

وقد وقفت لجنة ملنر على كل ذلك من الصحف وغيرها ولابد أن تكون درست هذه النقط حق الدرس .

وعلمت أن المصريين محقون فى مطالبهم وستسمع من الوفد مايزيد هذه المسألة توضيحا ويثبت لها ان المشروع كلما ضاقت قيوده اتسعت دائرة الثمار التى يجنيها الفريقان منه (٢٩/١٠/٢٠) « وضعت البلاد ثقتها بالوفد من أول يوم تأسس فيه وكانت الحوادث تقوى هذه الثقة فيزداد التفاف الأمة حول وكلائها .

وقد صادف الوفد ما تصادفه كل هيئة سياسية من خصوم يناوئونه كثيرا ما طعن فيه هؤلاء الخصوم وحاولوا بكل مالديهم من جهد أن يفرقوا بينه وبين الأمة .

ولم يترددوا فى اتباع كل وسيلة لتحقيق أغراضهم ولكنهم لم يلقوا فى أى دور من أدوار حملاتهم شيئا من النجاح بل كانوا يرتدون بالخيبة والفشل ويخرج الوفد ظافرا منتصرا ويبقى اتحاد الأمة سليما قويا .

اننا لانرى فى الأمر سرا ولاعجبا فقد أخذ الوفد على نفسه من يوم تألف أن ينزل على ارادة الأمة فى كل خطوة من خطواته .

وكان دائم الاتصال بها وبأفكارها وأرائها من أجل ذلك تمكنت الثقة فيه حتى لم يعد فى الامكان زعزعتها .

وكيف تضعف الثقة فى هيئة لاتريد أن تعمل الا ما يرضى الأمة ولا تقبل أن تأخذ برأى حتى ترجع الى البلاد تستشيرها .

وكيف تضعف الثقة فى هيئة وجه اليها كثير من المطاعن القبيحة التى لا أساس لها ولامبرر فلم تأبه لها بل استمرت تخدم البلاد بكل ما أوتيت من قوة مضحية فى هذا السبيل بجميع ما تملك (٢/١١/١٩٢٠) .

ومن أجل الوقوف الى جانب الوفد والدفاع عنه ، وتأييده في موقفه من مشروع ملنر تحمل الرافعي - لأول مرة - ضغطا شديدا من أنصاره وأصدقائه الذين كانوا يعارضون الوفد ويعملون على سحب التوكيل منه ٠

ويعلنون كل يوم عدم قبولهم لمشروع ملنر بتحفظات او بدون تحفظات وكان أقسى الصحف هجوما هي صحيفة « الأهالى » التى كان يصدرها بالاسكندرية الأستاذ/ عبد القادر حمزة ، وهذه بعض نماذج مما نشرته الأهالى للتدليل على قسوة الهجوم الذى تعرض له الرافعي بسبب وقوفه الى جانب الوفد ٠

يقول عبد القادر حمزة - فى الأهالى - ١٨/١١/١٩٢٠ - لتسمح لنا الأخبار أن نسألها لماذا تحاشت الى الآن أن تشير ولو بكلمة واحدة الى خطاب ملنر ؟ ولماذا لم تقل ان كان هذا الخطاب صحيحا أولا وما هو حكمها فيه وفى أن الوفد قبله من صاحبه فلم يرد ولم يحتج عليه ٠

والخطاب الذى تشير اليه الأهالى خطاب أرسله اللورد ملنر الى الوفد به ما سمى بمشروع ملنر وذلك فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ وقد نشر فى لندن أولا ٠

وتحت عنوان « أفعالها أفعى لها » تنشر الأهالى فى ٢٨/١٠/١٩٢٠ مقالة بقلم حسن محمد الجوهرى يتهم فيها الأخبار بالاستكانة للذلة والمسكنة والرضى بلا شيء ٠ ويشير الى أنها - أى الأخبار - لم يهتز ضميرها ان كان لها ضمير وانما تجرعت مرارة الخزى والعار ، فأخذت تدافع عن المشروع الشائن - مشروع ملنر - متخذة من ضعفها قوة ومن وهنها جلدا » ٠

ومن خطاب مفتوح صدرته - فى الصفحة الأولى - جريدة « الأهالى » فى ٢٢/١٠/١٩٢٠ قال كاتبه وهو صديق لوالد أمين الرافعي اسمه عبد الفتاح سعد - كوم البركة ٠

كثر حولكم فى هذه الأيام القيل والقال واشتد بسببكم الخصام والجدال ٠ فريق يتهمكم بالخروج على المبادىء الوطنية التى دافعتم عنها دفاع الأبطال فى أيامكم الخالية وفريق يقول لكل جواد كبوة ولكل حسام نبوة ٠

ولازلنا نرجو لأمين بك الرجوع الى مبدئه القديم فان تاب قبلناه وواليناه وصافيناه عملا بقوله تعالى « الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا ٠ فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما » ٠

وفريق يقول شق أمين عصا الطاعة وخالف الأمة والجماعة ونأى بجانبه حب الوطن وباع بقبوله الاتفاق السكن وسلك مسالك الاستعمار وجعل مطالب أمته على شفا جرف هار فلا رجوع ولا ايـاب ولا قبول ولا عتاب محتجا بقوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين » .

ويناشد كاتب المقال ـ وهو من القضاة الشرعيين أمينا بقوله : بحق أبيك العامل النقى الكامل الذى رأيته بعينى رأسى يقدس مبادىء الحزب الوطنى ويمجدها ويحكم على من حاد عنها أو خالفها أن ترجع الى مبدئك القديم وتتفق مع الأمة والجماعة فى طلب الاستقلال وتدعو أمتك البارة بك الى الاتحاد والوفاق . وترك المراء والنفاق ، وأنا ضامن لجريدة الأخبار الرواج والانتشار كما راج « الشعب » و « والعلم » .

وبعد ذلك تحمل على الرءوس ويخلى عنا الكابوس وتتحد الأمة وتزول الغمة ويذهب الترح ويحل الفرح ولسان القدرة ينطق ويقول : « هذه بضاعتنا ردت الينا » .

والرجوع الى الحق خير من التمادى فى الباطل والسلام على من اتبع الهدى » .

وتقسو الأهالى على الرافعى ويتهمه بعض الكتاب بالتقلب والخروج على مبادىء الحزب الوطنى ويتهكم عليه البعض الآخر . لأنه بعد أن ظل يعيش فترات طويلة مضحيا بالجهد والمال يقطن البغالة والحنفى والدرب الأحمر آثر السكنى فى الأحياء الراقية ويفضل الحياة المرفهة .

ويقول الأستاذ عبد القادر حمزة فى ١٩٢٠/١٠/٢٤ تحت عنوان « المعارضة وجان دارك » .. لمحرر الأخبار ولع شديد بالتاريخ يعود اليه المرة بعد المرة التماسا للعبرة أو ان شئت استقاء للمادة .

ثم ينصح الكاتب فى نهاية المقالة بأن لا يحـاول الرافعى ارغام التاريخ على الزور والكذب كلما أعوزته مادة الزور والكذب .. « وكتب عبد القادر حمزة فى ١٩٢٠/١٠/٢٦ ـ الأهالى ـ يقول تحت عنوان : الاستقلال التام كان أنشودتكم فى الماضى وأنتم الآن تنكرونه » ..

فى ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ لم يكن أمين بك الرافعى محررا بجريدة الأخبار ولم تكن له جريدة أخرى يكتب فيهـا ولكن كانت تجيش فى صدره حرارة الاستقلال التام .

وكان يخشى أن تهادن الأمة المصرية فى طلبه بعد ان رأت الرئيس ولسون يعلن اعترافه بالحماية فلم يسعه الا أن يكتب منشورا وزعه على النـاس مجانا وبين أيدينـا هذا المنشور .. نقرؤه فنجد فيه أبلغ الكلام فى الدفاع عن الاستقلال التام ثم ننظر فيما نراه اليوم فنقول : ما أكبر الفرق بين أمس واليوم .

ونتساءل من أين جـاء هذا الفرق وما الذى حدث حتى صـارت عقيدة الاستقلال ترصد به النفوس وتعمى به العيون .

ويقول : مع ذلك : فالأستاذ الوطنى الغيور أمين بك الرافعى محرر العلم والشعب من قبل ومحرر الأخبـار اليـوم كان فى ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ يقول بأننا كنا متمتعين منذ عام ١٨٤٠ باستقلال ذاتى يكاد يكون تاما أما الآن فى مناقشـة مشروع تنظيم الحماية يقول ان هذا المشروع أثقل من ذلك الاستقلال الذاتى ..

وكان فى سنة ١٩١٩ يقول ويؤكد ان حقوقنا فى الاستقلال التام ثابتة بالبراهين القاطعة : وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ تنشر الأهالى تحت عنوان : تنادى الأخبار فهل تسمع » ـ وكانت الأخبار قد بدأت تخرج على الوفد أو بدا الوفد يخرج على صاحب الأخبار ـ . قالت الأهالى ، رجعت الأخبار الى الموقف الذى كان يجب ألا تبرحه وعادت الى الخطة التى كان عدولها عنها فى حين من الاحيان طريقا محفوفا بأشد الاخطار وأهولها على مصر فى موقفها الدقيق الذى تقفه فى هذه الأيام .

وهو رجوع تشكر عليه وعودة تحمد من أجلها لو كان هذا الرجوع مصحوبا بالشـجاعه الادبية تحملها على الاعتراف بالخطأ الذى وقعت فيه وكانت هذه العودة مقرونة باحترام من ردوها عن الهاوية وأنقذوها من وعورة الطريق الذى كانت تسلكه .

الحق يقال ان الأخبار تعلم علم اليقين انها خذلت ولكنها تريد أن يلبس خذلانهما ثوب النصر فليكن لها ما أرادت لأننا لم نطلب معجزة فى جهادنا ولا سرنا فيه لنسمع فى طريقنا قصائد المدح وأبيات الثناء وقد كان لنا ما أردنا فلتحرص الأخبار على الموقف الذى تقف فيـه الآن ولا تبرحه مرة ثانية ولتمسك بهذه الخطة ولتحرص على أن تعـدل عنها فليس موقفنا الآن مما يسمح بتكرار الخطأ وتعدد الأغلاط » .

وفى ٢١ يناير سنة ١٩٢١ نشرت الأهالى تحت عنوان : « مواقف سعد باشا والأخبار » : تجرى الأخبار مع سعد باشا فى موقفه الأخير على رأى الشاعر الذى يقول :

لا أذود الطير عن شجر قد بلوت المر من ثمره

ثم يقول : ذاقت الأخبار من هذا الرجل المر بل وأشد من المر اذا جاز أن نشبه وقع الكارثة التي يحاول أن ينزلها بوطنه على النفوس بالمرارة التي يحس بها انسان وهي لو أرادت مناقشته في العهد الذي عاهدنا به لنعرف كم مرة أخل فيها بعهده لطال عليها لكثرة ما أخل به وقت الحساب .

لنلتفت الى الوراء قليلا فماذا نرى ؟

لم يكن سعد باشا هو الذى قطع على نفسه العهد بأن لا مفاوضة مطلقا مع لجنة اللورد ملنر وان لاتكون المفاوضة الا بعد حلها واعتراف انجلترا باستقلال مصر .

وارسال هيئة منها الى بلد محايد لا للنظر فى هذا الاستقلال وانما للنظر في الضمانات التي يطلبها الانجليز تأمينا لمصالحهم فماذا فعلت الأخبار في هذا العهد وماذا فعل به الباشا ؟

انها قامت بواجبها روجت للفكرة وأيدتها بكل ماعندها من قوة .

وأما هو فقد أخل بها ونكث ودخل المفاوضة مع اللجنة التى حرم المفاوضة معها .

واقتاد الأخبار وراءه مرغمة مكرهة .

وكان هذا هو أول كأس مرة جرعها اياها ثم جاءها بمشروع ليس فيه من الاستقلال الا اسمه وكان الدفاع عنه وتأييده ففعلت وحملت في سبيله ما حملت .

ولما بلغ الأمر دوره النهائي وأحس بعدلى باشا يغالبه على الأمنية التى يتمناها أوعز اليها بمحاربته ، فعلت ولم يمر على هذه الحرب يوم وبعض يوم حتى تردد الباشا فيما أوعز به ثم أعلن بعبارة صريحة لالبس فيها ولا ابهام ان « عدلى باشا متفق معه ولن يعمل شيئا الا باتفاق معه » .

فكان هذا الاعلان خذلانا صريحا للأخبار تجرعت مرارته بصبر ولم تكن هى السبب فيه .

ثم بدا للباشا من جديد أن يعيد الحرب التى أوقفها وأرسل دعوة حارة سمى فيها عدلى باشا وشقيقه بدعاة التردد والهزيمة فأعادتها الأخبار حربا شعواء كما طلب ثم كانت النازلة الكبرى التى لاشىء بعدها وأثبت الرئيس بتصرفه الأخير ان كل الجهود التي بذلتها الأخبار حماقة في حماقة وكل ماقالته خارج عن دائرة المعقول فهمه .

لم يحتم سعد باشا باجابة التحفظات حتى ولم يطلب نصا بالغاء الحماية قبل المفاوضة الرسمية وانما طلب تأكيدا فقط واذا جاء هذا التأكيد دخل المفاوضة وانتهى ٠

هذه هى مواقف الباشا وقد سارت الأخبار وراءه موقفا موقفا وأيدته فى كل واحد منها الا فى موقفها الأخير واتبعت معه خطة حازمة ٠ قد يجوز للباشا مالايجوز للجريدة لأنه يملك رأيه وهو حر فى تصريف رأيه كيف يشاء ٠

وأما الجريدة فليست كذلك وزمام رأيها فى يد الجمهور وهو الذى يسيره فان كانت لا تحفل به وأصبحت معبرة عن رأى كاتبها الخاص لا عن آراء قرائها ٠

والأخبار موجودة فى مصر ولاتقيم بعيدة عنها فهى ترى الوجوه وكيف هى منقبضة والقلوب وكيف هى متألمة من اللعب بشرف البلاد وكرامتها فكيف تستطيع بعد ذلك أن تسير فى طريق يزيد الوجوه انقباضا والقلوب آلاما » ٠

ويزداد الخلاف بين سعد وأمين ويبدأ هذا الخلاف يظهر أمام الرأى العام فى مقالات الرافعى ومقالات الكتاب السعديين ٠

كتب أمين عن المسألة المصرية منذ عامين (١٣ يناير سنة ١٩١٩ — ١٣ يناير سنة ١٩٢١) وقارن بين موقفنا سنة ١٩١٩ وموقفنا فى عام ١٩٢١ ورد فى هذه المقال على رسالة جاءته من أحد القراء يقول فيها انه لايحق لنا أن نقيد الوفد بوسائل العمل مادامت نظريتنا أن الأمة لاترتبط بوسائل السعى الا اذا أقرت نتيجتها ٠ وقال الرافعى جوابنا على ذلك أن الوفد هو الذى قيد نفسه بتلك الوسائل عندما أعلن ضرورة مناقشة التحفظات وقبولها قبل الدخول فى مفاوضات رسمية ٠

واذا كنا قد رأينا من قبل أن هذه الوسائل أجدر بالاتباع من غيرها فلا يمكننا ان نغير رأينا اذا رأى الوفد لظروف لانعلمها أن يسعى فى تلطيفها أو ادخال تعديل عليها ٠

على ان احتفاظنا برأينا وعدم موافقتنا على ما ذهب اليه الوفد أخيرا لم يمنعانا ولايمكن أن يمنعانا من ضرورة الدعوة الى الالتفاف حول الوفد والاحتفاظ بوحدتنا فى هذا الظرف العصيب فعلى الوفد ان يطرق ما يشاء من أبواب ويتبع ما يراه من وسائل للسعى ٠

وعلى الأمة ان تحتفظ بموقفها ولاتقيد نفسها الا بالنتيجة النهائية التى ستعرض عليها ٠

وختم الرافعى مقاله بقوله : « فلنبق متحدين ولنبق ملتفين حول الوفد وفى الوقت نفسه يجب ان نبقى محتفظين بخطتنا الأصلية وليكن شعارنا دائما ان الأمة لاتتقيد بالوسائل التى تتبع وأن كلمتها الأخيرة ستقولها عندما يعرض عليها الحل النهائى (١٩٢٢/١/١٤) .

وكتب الرافعى تحت عنوان : هل أدركتم الآن الخطر .. خطر الاعتداء على الحرية .. فقال : اعتدى السعديون على حرية خصومهم بمختلف الوسائل فحذرناهم عاقبة هذا الاعتداء فلم يسمعوا لأى تحذير بل ظنوا ان الدهر لن يقلب لهم ظهر المجن وأن وسائط العيش ستبقى فى قبضتهم دون غيرهم وكانوا يهزأون بالحرية والدفاع عنها ويسخرون من كل من يذكرهم بأن الأيام دول ويحاولون ان يبرروا ما يقومون به من أنواع الاعتداء وزعموا انهم أحرار فى الاستبداد والتحكم وان لايجوز أن يرتفع فى مصر صوت الا المسبح بحمد الله . الخاضع لارادتهم أما المخالف لهذه الارادة فلا مندوحة عن ان يخفت ويخفت ويختنق والقلم الذى يكتب ضدهم فلامحيص أن يكسر ويحطم .

والصحيفة التى لا نقر سياستهم فلابد من أن تقاطع وتحرق والآن وقد مضى على سعد باشا تسعة أيام فى باخرته دون أن يستطيع أن ينزل الى البر فى أى جهة من الجهات .

واذا حاول ان يخطب أسكتته أصوات الهاتفين ضده .

وكلما اقترب من مدينة أرسل اليه أعيانها يطلبون منه العدول عن زيارتهم ويصرحون بأنهم سيمنعون نزوله الى البر ولو بالتجائهم الى القوة » .. ويقول الرافعى ولا شك أن هذه التصرفات تعد من مظاهر الاعتداء على الحرية الشخصية لانستطيع ان نقرها أو نوافق عليها لأننا نريد الحرية لخصومنا كما نريدها لأنفسنا .

ويتساءل الرافعى : هل أدرك السعديون الآن أن حرية الخطابة حق مقدس لايجوز الاعتداء عليه ؟

وهل شعروا اليوم بخطورة مثل هذا الاعتداء لأن سعد باشا أصيب بما كان يصيب به خصومه وأصبح يتألم مما كان يبرره بالأمس ؟ .

ثم يقول الرافعى : لقد فات سعدا أن الأمة التى أجمعت على طلب الحرية والاستقلال .

واتفقت كلمتها على التخلص من الحكم الأجنبى لاترضى من سعد ولا من هو أكبر منه أن يهين كرامتها » .

وينهي الرافعي مقاله بقوله : « واذا كان أنصار سعد باشا قد أدركوا خطر التصرفات التى كانوا يبيحونها من قبل فعلى زعيمهم ان يدرك معهم هذه الحقيقة وأن يفهم الأمة انه أدرك ذلك وأنه عازم على أن يقف عند حده ٠

نعم يجب ان يفهم ان كبره الشخصي لايستحق ان تنقسم البلاد شيعا وأحزابا ولا ان تسيل الدماء بغير حساب ٠

ولا ان تنصرف الأمة الى غير قضيتها فانما المجد مجد الوطن والعظمة الدائمة لله وحده (١٩٢١/١/٢٠) ٠

ويكتب الرافعي تحت عنوان « المفاوضات الرسمية وكيف يعدل أساسها ، ستدخل المسألة المصرية قريبا فى دور من أدوارها الدقيقة التى يجب ان نتذرع فيها باليقظة والحذر ٠

وهذه الغاية لاتتحقق الا اذا عنينا فى أول الأمر بتعديل الاساس المعروض علينا ونحن فى غنى عن شرح اعوجاج هذا الأساس فقد أفردنا له كثيرا من مقالاتنا الماضية وبينا خطر اجراء المفاوضات بدون تغييره ولاسيما بعد ان تلقينا ممن سبقونا الى اتفاق المفاوضات ان عدم تحديد الغرض الأساسى من المفاوضة تحديدا صريحا يجعل المفاوض فى جو مملوء بالشكوك والغموض فلا يلبث ان يرى نفسه بعيدا عن الغاية التى يسعى اليها ٠

واذا وصلنا الى تعديل الاساس فلا نكون قد قطعنا الطريق كله بل نكون خطونا عدة خطوات أساسية فيه وتبقى أمامنا مهمة أخرى أكثر مشقة من الأولى وهى مهمة وضع المعاهدة على هذا الأساس المعدل ٠

ثم يقول : والقضية المصرية لا تحل حلا صحيحا الا اذا مرت بدورين : الدور الأول تعديل الأساس المعروض ٠

وعلى الوزارة الحاضرة ان تتولاه وحدها فاذا نجحت فى الوصول الى التعديل المرغوب وأصبحت القواعد الأساسية للاتفاق سليمة من كل عيب ومؤدية للاستقلال الصحيح وقبلت جميع تحفظات البلاد فيومئذ يبدأ الدور الثانى الذى يشترك فيه الوفد ٠

وعلى الوزارة ان تدعوه وفاقا لبيانها ليقوم بواجبه الأكبر فى تحرير المعاهدة التى تعرض على الجمعية الوطنية ٠

وهو ذلك الواجب الذى لايستهان به والذى يتطلب ان يبذل الوفد فيه كل مجهوداته (١٩٢١/٣/٢٧) ٠

ويكتب الرافعى تحت عنوان « سعد زغلول بعد عامين بمناسبة عودته من المنفى قائلا : « فسعد باشا لايعود كما ذهب بطريق الخفاء وانما يخرج اليه الشعب كله لتحيته واستقباله وهذا نصيب كل خادم لوطنه مخلص لقضية أمته مضح بنفسه فى سبيل البلاد التى يعيش فيها ويتشرف بالانتساب اليها .

ويذكر الرافعى كلمة قالها فيكتور هوجو ، بعدما عاد الى وطنه اثر تسعة عشر عاما قضاها فى النفى خاطب فيها شعبه قائلا : انكم تبددون فى ساعة جميع ما بذلته فى تسعة عشر عاما من أعوام المنفى » ثم قال وسيكون هذا شأن سعد باشا عندما مر من آيات الاحتفاء به ما لا يكاد التاريخ يحفظ له مثيلا لما فى صفحاته التى اختص بها عظماء الرجال فى جمع العصور .. ان مصر اليوم تشبه من بعض الوجوه فرنسا عندما عاد اليها هوجو بعد منفاه فهى فى حاجة الى مجهودات زعمائها للسير بها فى طريق حريتها واستقلالها .

فلتكن كلمتنا الأولى للرئيس الجليل هى تلك التى نعبر بها عما تكنه نفوسنا من عواطف الشكر والامتنان لمن أخلص فى خدمة وطنه ورفع رأس أمته ولم يدخر وسعا فى الدفاع عن قضيتها ، ولتكن كلمتنا الثانية : الى العمل فى سبيل الاستقلال التام (١٩٢١/٤/٤) .. ولاينسى الرافعى – فى مقالات أخرى – وهو يدعو الناس الى الاحتفاء بسعد أن يوجه الأنظار الى الاحتفاظ بالنظام التام فقد كانت شدة الزحام فى الاسكندرية سببا فى تحميل الرئيس مجهودا شاقا بكثرة الضغط عليه .

وليكن كل فرد منا حفيظا على النظام حتى نصون سمعتنا الوطنية . ونصون حياة رئيسنا المبجل .

وليعلم كل مصرى اننا نكتب الآن أعظم صفحة من صفحات تاريخنا فليجعلها صفحة بيضاء خالية من كل حادث مكدر » .

ويزول الخلاف تماما مابين سعد وعدلى بمجرد عودة الزعيم ، ويكون استقبال سعد منعطفا خطيرا فى تاريخ الحركة الوطنية ، لقد نفى سعد ، وهو وكيل الجمعية التشريعية وواحد من عشرات من الذين يتصدرون العمل الوطنى ثم عاد ليصبح زعيم الشعب بدون منازع .

ويحاط سعد بعد عودته كما يقول دكتور حسين هيكل فى مذكراته بهالة من جلال امتزج فيها الخيال بالواقع ، وارتفع سعد الى مستوى الأساطير ، كانت صحيفة الوفد تروى أمورا هى الخرافة بعينها ولكنها

كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير .. قالوا انهم رأوا قرون الفول وهى نابتة فى احدى مديريات الصعيد وقد كتبت الطبيعة على بعضها « يحيا سعد » .

وقالوا ان طبيبا استمع الى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده فاذا هذا الجنين يقول : « يحيا سعد » وان هذا الطبيب دعا غيره ليسمع ما سمع فكرر الجنين « يحيا سعد » ، وبذلك انتقل الأمر من النظر الى سعد على انه زعيم سياسى له رأيه الذى يناقش الى أنه نبى الوطنية أرسل من قبل السماء والذى يجب أن تعنو الجباه له .. أما وذلك شأنه فكل من يخالفه أو يخرج عليه ليس خائنا لوطنه وكفى بل هو كافر يجب ان تطلق منه امرأته ويجب أن يحرم من حماية القانون » .

ولكن أمين الرافعى لم يتأثر بذلك التقديس الذى أحيط به سعد ، فلم تمض سوى فترة قصيرة حتى أيقن الرافعى ان مابين سعد وأمين ليس مجرد خلاف بسيط فى وجهات النظر وانما هو اختلاف عميق واسع ، بين الزعيم السياسى والكاتب الذى لا يعرف الا الالتزام بالمبدأ السليم الذى يؤمن به .

وبدأ الخلاف يعود ، وبدأ الاختلاف يشتد .

وتحت عنوان : لنا خطة ثابتة لانحيد عنها الى النهاية » كتب الرافعى يقول : اذا وضعت للبلاد خطة سياسية للعمل واعتقدنا فى صحتها وارتحنا الى صلاحيتها وجب علينا ان ندافع عنها الى النهاية ولا نبيح لأنفسنا أن تحيد عنها عنها قيد شعرة .

واذا صادفت هذه الخطة معارضة فيما بعد فان صوت الضمير ينادينا بأن نثبت فى مكاننا وفى هذه الصوت ما يكفى لتشجيعنا على الاحتفاظ بعهدنا .

واذا أرادت الصحافة أن تخدم القضية الوطنية وتؤدى مهمتها بدقة وأمانة وشرف تحتم عليها ان تكون لها خطة مرسومة تعمل فى ضوئها ، دون ان تبتعد عنها فلا العواصف السياسية تحركها ولا الشدائد تناهضها .

ولا العقبات تزعزعها عن عقيدتها .

فالثبات على الخطة الصالحة هو رأس مال الجريدة التى تريد ان تحيا لتخدم البلاد خدمة صادقة .

واذا كانت الاخبار قد نادت من أول يوم بضرورة تعديل الأساس

المعروض قبل الدخول فى المفاوضات الرسمية وبأنه لا مندوحة من قبول التحفظات قبل كل شيء فهذه هى الخطة التى ارتضتها لنفسهـــا والتى ستظل عاملة بها مؤيدة لها منادية بضرورة اتباعها ...

ولا تزال ترن فى آذاننا تلك الأصوات القوية التى انبعثت من فم الرئيس الجليل ، فى مواقف مختلفة يؤيد بها الخطة التى لا تريد الاخبار ان تحيد عنها .

لكن الرئيس الجليل يعتبر ان الحالة قد تغيرت بعد تصريح الحكومة الانجليزية .

ويرى ان الدخول الآن لا يكون على أساس مشروع ملنر وانما يكون لاخذ رأى المفاوض المصرى فى هذا المشروع وعلى ذلك فلا حرج من هـذا الدخول .. أما نحن فلا نزال نرى ان الموقف لم يتغير (١٨/٤/١٩٢١) .

وتنطلق المظاهرات العنيفة الى دار الاخبار لتقصف قلم الرافعى الذى يجرؤ على معارضة سعد : ويكتب الرافعى مقالات عديدة عن تلك المظاهرات التى تنطلق كل يوم الى دار الأخبار وتقطع المواصلات التليفونية حتى لا يتمكن أحد من عمال الدار من الاتصال بالبوليس أو بأحد من الشعب لحماية من فى الدار .

ويقول الرافعى فى احدى هذه المقالات (٢٦/٤/١٩٢١) : ان تلك المظاهرات الارهابية تقنعنا فوق اقتناعنا الماضى بأن الالتجاء الى القـــوة لتحولنا على خطتنا ليس له معنى الا أن هذه الخطة سليمة وان الحق فى جانبنـــا .

ولذلك لم يستطع أحد أن يصرعها بالحق فاستخدم القوة لصرعها على ان الله كان ولا يزال ساهرا علينا فلم يلحقنا أى أذى .

الى أن يقول :

لقد خرجنا من هذا النضال وقد ازداد موقفنا قوة وثباتا فقد شعر المفكرون ان حرية الرأى اذا صودرت بهذه الوسائل المخزية فان هـذه المصادرة تكون سببا فى ضياع مستقبل البلاد واساءة سمعتنا الوطنية فى نظر العالم ومحو صحائفنا البيضاء التى لاتزال نفخر بهـا امـــام الجميع » .

ويذكر الرافعى كيف كتب اليه الكثيرون مدافعين عن حرية الرأى مما لو نشرناه لاستغراق أعدادا كاملة من الأخبار فضلا عن الشباب الناهض الذى أظهر براءته من كل اعتداء على حرية الرأى تبرأ شبابنا من هـذه الأعمال : ان لحرية الرأى فى مصر أنصارا أقوياء يدافعـون عنها بـكل مجهوداتهم ويستنكرون كل عمل يوجه ضدها .

وفوز أنصار الحرية فى هذه الحركة يبرهن للملأ على اننا أهل للحرية التى نطالب بها واننا منطقيون مع انفسنا لامتناقضون ولا متضاربون » .

ويشكر الرافعى شكرا حارا « أولئك الذين اظهروا عطفهم علينا وكل من أرادوا أن يقفوا الى جانبنا مدافعين عن حرية الرأى لكل من استعدوا لأن يضحوا معنا بكل نفيس فى سبيل اعلان منار الحرية المقدسة » .

ويذكر الرافعى كلمة لهوجو بأن المستقبل بناء محوط بالأسرار نشيده بأيدينا وانفسنا فى ظلام حالك ، ليكون فيما بعد مسكنا لنا ثم يأتى يوم تغلق فيه أبوابه على بنيه » . . . .

ويحيى الرافعى فى ختام مقاله حرية الرأى والفكر فانها وحدها التى تنير لنا طريق المستقبل .

وهى وحدها التى ترشدنا الى السبيل القويم .

وهى وحدها التى انقذت العالم من عبودية القديم .

وهى التى ستنقذ مصر مما هى فيه وترقى بها الى ذروة المجد والاستقلال (١٩٢١/٤/٢٦) .

ويقول الرافعى ، وضع الوفد نظرية عدم الدخول فى المفاوضة الرسمية حتى تقبل التحفظات فارتاحت لها الأمة أعظم ارتياح .

وقد كنا ولانزال من المؤمنين بهذه النظرية ولذلك وقفنا مدافعين عنها بكل ما نملك من قوة ولم نمش مع الوفد عندما ارتأى ان يغير الخطة .

ولم نقف وحدنا ولله الحمد مدافعين عن خطة الوفد الأولى ولم يتغلب صوت اللائمين على صوت المعارضين .. بل ظهرت قوة الحق عندما دوت جميع الأرجاء بصوت انصار النظرية الأولى ووجدنا تشجيعا من كل جهة ومن كل طبقة على الاستمرار فى طريقنا .

وانهالت علينا رسائل الموافقة من كل ناحية .

وبهذه الوسيلة أثبتت الأمة أن صوت الحق لا يخفت ، وان المدافع عنه لا يفشل ولا يصاب بالخذلان ..

ولو كان الوفد قد استمع لهذا النداء لما وصلنا الى النتيجة المؤسفة التى وقعت أخيرا وهى حدوث انقسام داخل هيئة الوفد .

وقال الرافعي : ان اتحاد الوفد قوة من قوى الجهاد الوطني وجدير بالعاملين المخلصين أن ينبسوا الاشخاص في هذه الساعة العصيبة وان يلتف الجميع حول الخطة التي كانت سببا في اتحاد كلمة البــــلاد ووفدهـــا .

ومادام شعار الجميع هو الاستقلال التام فليسلكوا السبيل القويم الى هذه الغاية . المقدسة نسأل الله أن يتولانا بلطفه (٢٩/٤/١٩٢١) .

ويكتب تحت عنوان : واجب البلاد في الظروف الحاضرة : واذا كانت دعوتنا الى عدم اجراء مفاوضة قبل ايجاد أساس صحيح لها لم تصادف اذانا صاغية . وأن المفاوضات لابد جارية فليس لنا ما نقوله للمفاوضين المصريين الا ان المسئولية الملقاة على عاتقهم كبيرة جدا وأن البـــلاد من اقصاها الى أقصاها لا تقبل النزول عن حق من حقوقها . وانه ليس لأحد منهم أن يتهرب من التبعة التي يحملها بأن يتهاون أو يتساهل معتمدا على أن للجمعية الوطنية القول الفصل في آخر الأمر فان قبول أى مصير لاتفاق ناقص ولو كان معلقا على تصديق البلاد يلحق بالأمة ضررا لا يستهان به وعارا كبيرا فضلا عما يحدثه من الانقســـام في الصـــفوف .. (٢٨/٦/١٩٢١) .

وكانت الحكومة قد وجهت موجة من غضبها تجاه الموظفين الذين يعارضـونها ففصلت صـــادق بك حسـنين من وظيفته وأوقفت آخرين رتضامن كثير من الموظفين مع زملائهم الموقوفين ومع زميلهم المفصـــول وأقاموا حفلة تكريم لصادق بك حنين خطب فيها سعد وأنحى فيها باللائمة على الحكومة ودافع عن حرية الرأى دفاعا جميلا » .

وقال الرافعي ، تعليقا على خطبة سعد ، لقد خرجت نظرية حرية الرأى منتصرة من هذه المعمعة ولعل تلك الحوادث وهذه الدروس يكون من شأنها اقلاع الحكومة ــ مهما كان شخص الجالس في كرسي رياستها ــ عن سياسة التعرض للموظفين في حرية رأيهم : ونحن نرجو من سعد باشا أن يقف دائما هذا الموقف المدافع عن حرية الرأى ولو كان الرأى الذى يبديه في مصلحته .

وقال الرافعي : لا شك اننا آسفون كل الأسف لاننا لم نسمع شيئا عن هذا الدفاع القوى عندما كانت حرية آراء مخالفيه يعتدى عليها بواسطة النظارة وبأفظع مما فعلته الحكومة مع موظفيها .

ولا نظن ان معاليه نسى ما أصابنا من الاعتداء والايذاء .. كان

جنوده يهاجموننا فى دارنا ويقذفوننا بالطوب ويوجهون الينـــا فاحش القول ويتهموننا بالخيانة لأن الثبات على خطة واحدة أصبح جريمـــة لا تغتفر في عرف جنود الرئيس .

كنا ننادى بضرورة عقد جمعية وطنية تفصل فى الخلاف فكـانوا يهزأون بهذا الرأى حتى كتب بعضهم يومئذ مقالا طويلا يذهب فيه الى أنه يجب علينا أن نكف عن الاشتغال بالصحافة ونبحث عن عمل آخر .

ولكنهم ما لبثوا أن وجدوا فكرة الجمعية الوطنيـــة لذيذة بعد أن فشل الاتفاق بين الوفد والوزارة وأخذوا يضربون على نغمتها فى صحفهم وفى تلغرافاتهم وفى خطبهم » .

ويقول الرافعى : اين كانت حرية الرأى واين كان دفاع الرئيس عنها عندما سادت سياسة تكميم الأفواه وتكسير الأقلام واملاء الخطط على الناس ؟

اين كانت حرية الرأى واين كان دفاع الرئيس عنها عندما ذهب فريق من العقلاء اليه يصفون هذه الحالة السيئة ويطلبون منه وضع حد لها فكان يجيبهم بغير تردد « أتريدون منى ان ادافع عن خصومى » ؟ ..

وعندما كان يقول لأنصاره عقب هذه الحوادث : عضدوا رأيى بكل قواكم (٢٢/٦/١٩٢١) .

وتحت عنوان : « نحن انصار المبدأ لا انصار الهيئات » يقـــول الرافعى : كانت الاخبار ومديرها فى نظر معالى سعد باشا مثالا للوطنية الصادقة وكان الرئيس يتفضل من وقت لآخـــر باعلان ذلك وامتداح خدمات هذه الجريدة فى تلغرافاته التى يبعث بها الينا وفى كتبه الخاصة وفى تصريحاته المتعددة فما باله اليوم قد انتهج حيالها منهجا آخر ومازال ينتقل من دور الى دور حتى أراد بالامس ان ينال من وطنيتنا وهى كل ما نملك فى هذه الحياة بل هى الشىء الذى يعتقد سعد باشا انها فوق مثار الشكوك .. اذا كان سعد باشا يرى أن يعامل من يظن انهم خصومه السياسيون بمثل هذا السلاح مستفيدا من المركز الذى أولته الأمة اياه فليعلم انه سلاح خطر لا يملك دائما أن يكون فى قبضته فيمنح الوطنية من يشاء وينزعها ممن يشاء .

وليتق الله الذى يعرف ما فى الضمائر وليخش حسابه يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا أنصار ولا هتاف ولا مظاهرات ..

ليخش الرئيس قصاص الله العادل فان الدهر لا يبقى على حـال

والعزة والعظمة للخالق وحده وكل نعمة لا يرعاها صاحبها لا تلبث أن تزول » .

ويقول الرافعى : قال الرئيس في حفلة تكريم الموظفين عن الاخبار « انها صحيفة وزارية » .. على أننا لا ندرى من أين جاء للرئيس أن الأخبار من الصحف الوزارية وما هي الأدلة التى ارتكز عليها سعد باشا فى اسناد هذا الوصف لجريدتنا ؟ بل ما هو العامل الجديد الذى جعل سعد باشا يقف هذا الموقف الغريب حيالنا .. أذلك لأننا ثبتنا على موقف واحد وتمسكنا بمبدأ واحد ، ولم نشأ ان نسير وراء الخطط الجديدة التى اختطها ثم عدل عنها ؟ وقد قال الرئيس يعلم اننا سنظل الى الأبد متمسكين بهذه الخطة حتى ولو عدل الوفد عنها . فقد كانت وصلت الى مصر اشاعات بأن الوفد ربما قرر العدول عن ضرورة تحقيق التحفظات قبل الدخول فى المفاوضات وسئلت فى ذلك فقلت انى لا أوافق على تعديل الخطة وسأستمر مدافعا عنها الى النهاية ولو اصطدمت مع الوفد .

وقد كتب بذلك أحد اصدقائى وأصدقاء الوفد كتابا الى عضو كبير فى الوفد يخبره فيه بتصميمى على خطتى مهما غير الوفد وبدل ..

ولما صرح الرئيس لمكاتب الديلى هرالد ومندوب الاخبار بتصريحه الذى أهمل فيه التحفظات والنص للدخول فى المفاوضات بتأكيد الغاء الحماية كنت أول من انتقد هذا التعديل فى الخطة و . و . فلم لم يحاول سعد باشا وقتئذ ان ينال من وطنيتى كما يفعل اليوم مع ان الموقف واحد ؟ .

ويقول الرافعى : لقد ناقشنى الرئيس فى ذلك مرات فلم يقنعنى بصواب هذا التعديل انه صرح لى مرة بما جعلنى ازداد تمسكا بخطتى .

وكان هذا فى أثناء الوليمة التى أقامها سعادة عبد الخالق مدكور باشا لمعاليه ولدولة صديقه محمد سعيد باشا ولحضرات أصحاب الفضيلة الأساتذة الأجلاء الشيخ محمد نجيب والسيد عبد الحميد البكرى ونحو عشرين من العلماء والأعيان والفضلاء .

صرح معاليه يومئذ بأنه يعتقد ان الدخول فى هذه المفاوضات لا يفيد » فلما سألته لماذا تريد الدخول فيها اذن ؟ قال : لأن الأمة تريد ذلك .

فقلت له : من أين جاءك ان هذه ارادة الأمة ؟ فقال أنا أعلم ذلك .

فالرئيس كان متفقا معنا على ان هذه المفاوضات لا تجدى ومع ذلك فقد ناصبنا العداء .

وينصح الرافعى سعدا بعدم الالتجاء الى توجيه المطاعن لمن يظن انهم لا ينفعون مصر فى الرأى وبأن يعود الى خطته الأولى حتى لا تنقسم البلاد ٠

الى أن يقول : اننا لم نألف أن نكون وزاريين ولم نعتد لخدمة الهيئات والأشخاص وانما اعتدنا ان نخدم المبادىء وحدها ٠٠ ونعمل مع الجانب الذى يقدس هذه المبادىء وقد كنا نرى فى الوفد رمزا لخدمة المبادىء فتطوعنا لتأييده وقد اتهمنا ردحا من الزمن بأننا وفديون ننفق على الجريدة من أموال الوفد واننا مضطرون لهذا السبب الى أن نسير وراء الوفد فيما سار ٠

وقد كنتم تعلمون كذب هذه الاتهامات كما كنتم تعلمون اننا مستقلون فى عملنا ولا نرضى بأن نكون ذيلا لأية هيئة مهما عظم شأنها ٠

لقد اتهمنا من أجل الوفد بتهم عديدة ولكن الله أبى الا ان يزهق الباطل ويظهر الحق على خصومنا ٠

الى أن يقول أمين الرافعى :

اتهمنا من أجل الوفد وأوذينا بسبب تأييدكم ودعوة الأمة الى الالتفاف حولكم فلم نعر هذه التهم أهمية لأنها صدرت من أفراد لا يعرفوننا ٠

ولكننا ما كنا نتوقع وما كان يدور بخلدنا انكم تنسون كل هذا الماضى وتتولون وظيفة الاتهام الفظيعة أنتم الذين تعرفون دخائل نفوسنا وحقائق ضميرنا ومبلغ ما ضحينا من أجل القضية ومن أجلكم ٠

***

ويقول أمين الرافعى :

يا معالى الرئيس : أننا لم نألف فى أى دور من أدوار حياتنا ان نكون وزاريين وقد كنتم ركنا من أركان الوزارات الماضية فلم نسع فى التقرب لكم بل عرفناكم بعد أن تركتم الوزارة ٠٠ كنتم ركنا من أركان الوزارات السابقة فلم نقصر فى نقدكم على كل عمل من الأعمال التى تستوجب النقد ٠٠ لم نقصر فى نقدكم يوم وافقتم على مشروع القناة ٠

لم نقصر فى نقدكم يوم أعدتم قانون المطبوعات ونشرتموه !!
لم نقصر عن نقدكم يوم وصفتم القوانين الاستثنائية المتعددة ونفذتموها بالرغم من معارضة مجلس شورى القوانين ٠

ومنها قانون الاتفاقات الجنائية الذى يعاقب على الفكر وقانون احالة

جنح الصحافة على محكمة الجنايات الذى يجعل مركز الصحفى أسوا من مركز القاتل وقاطع الطريق ·

لم نقصر فى نقدكم يوم صرحتم فى مدرسة الحقوق بأن قضاتنا هم قضاة ضرورة ·

لم نقصر فى نقدكم يوم كنتم تسنون للطلبة قوانين قاسية صارمة الى غير ذلك من التصرفات وان صفحات اللواء والعلم والشعب خير كلمة بيننا وبينكم وهى تثبت اننا لم نخلق لنكون وزاريين بل خلقنا لندافع عن المبدأ الذى نعتقد فى صحته ولو تحملنا من جراء ذلك ما نتحمل من ايذاء وتضحيات ·

خلقنا لنكون أحرارا نقول الحق صراحة وفى وجه أية قوة من قوى العالم ولو كان الموت واقفا لنا بالمرصاد ·

فراجع يا معالى الرئيس ، ضميرك قبل أن تتهم الأبرياء ولا تنس أن الله مطلع على كل صغيرة وكبيرة وهو المنتقم الجبار (١٩٢١/٦/٢٣) ·

***

وحول الحالة التى نحن فيها الآن (١٩٢١/٦/٣٠) أشار الرافعى الى عودة سعد زغلول من المنفى واتحاد الأمة وعدم وجود انقسام فى فى الوفد وعدم انفصال أحد من أعضـائه والارتفـاع بمستوى وحدة الشعب الى القمة ·

ثم أبدى أسفه لأن الانقســام قد بدأ يدب فى الصفوف والوفد نفسه قد انقسم الى أقسام ثلاثة ·

ثم يقول الرافعى فسعد باشا هو الذى أوجد أنصار المفاوضة الحاضرة وهو الذى فتح الطريق للمفاوضين الرسميين وقد كان فى استطاعته أن يوجد نصـيرا لهذه السياسة لو استخدم مركزه الذى كان قد وصل اليه بفضل الأمة فى الدفاع عن خطته الأولى وعدم اجراء مفاوضات الا على الأساس الذى تنشده البلاد ·

ويتقيد به الطرف الانجليزى كما يتقيد به الطرف المصرى ·

وانهى الرافعى مقاله : نحن لا نقر هـذه المفاوضـات مطلقا وقد عارضناها بكل ما نسـتطيع واذا كانت دعوتنـا لم تلاق اذنا صـــاغية لا من الوزارة ولا من سعد باشا الذى حاربها بكل قوته كل الذى نرجوه الآن أن يعمل كل مصرى على ازالة أسباب الانقسام والشقاق وان تعود الأمة كما كانت كتلة واحدة وما دامت غاية الجميع واحدة وهى الاستقلال

التام فمن السهل أن تنقشع هذه السحب وأن تلتئم الصفوف فى أقرب وقت حتى تستطيع البلاد أن تقاوم كل سياسة استعمارية يراد بهـــا سلب حقوقنا وليرتفع صوت مصر قويا بأن المسألة المصرية ليس لها الا حل واحد هو رد جميع الحقوق المغصوبة الى أهلها والاعتراف بالاستقلال التام لمصر والسودان (١٩٢١/٦/٣٠) ·

ويكتب الرافعى موضحا نظريته فى تعديل الأساس فيشير الى أن الأمة المصرية كلها كانت كتلة واحدة تنادى بعدم الدخول فى المفاوضات الرسمية حتى تقبل جميع التحفظات التى أعربت عنها وكان الوفد يدافع عن هذه النظرية بكل قوة وكان معالى سعد باشا لا يكاد يمر عليه يوم حتى يبعث بكتاب أو تلغراف يؤيد فيه هذه النظرية ويعاهد الأمة على التمسك بها الى النهاية ·

ويشير الرافعى الى تولى عدلى باشا الوزارة · التى أعلنت أنها ستدخل المفاوضة على الأساس المعروض من انجلترا ويقول : لم نقرها على ذلك وطالبنا بضرورة تعديل الأساس ليكون أساس استقلال تام لمصر والسودان وقلنا وقتئذ ان الوفد لا يمكن ان يقبل دعوة الوزارة للاشتراك معها فى المفاوضة الا اذا عدل الأساس وفاقا لتصريحاته السابقة ·

ويشير الرافعى الى التلغراف الذى ورد من سعد زغلول الى عدلى يكن رئيس الوزراء مشترطا فيه للدخول فى المفاوضات قبول التحفظات مقدما والغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية ·

ويشير الى وصول سعد زغلول الى مصر وحفاوة الأمة به ـ مما لا يكاد التاريخ يروى له مثيلا ـ ويقول ان سعدا لم يذكر وقتئذ الا نفسه ظنا منه أن الأمة تكرمه لشخصه لا للمبدأ الذى يدافع عنه ·

وتوهم انه ما دام قد وصل الى قمة المجد وان الأمة التفت حوله هذا الالتفاف فقد أصبح بحيث يستطيع ان يحرك الناس كما يشاء فاذا أشار لهم يسرة اتجهوا يسرة واذا طلب منهم التحول يمنة أجابوه الى طلبه بغير مناقشة ولا حساب ·

وقد رأى تحت تأثير هذه الظروف أن يغير خطته السابقة ويعدل عن عهوده المتكررة فأعلن انه يدخل المفاوضات قبـل قبول التحفظات وأخذ يحاول تبرير هذا الدخول ويقول انه حر فى اختيار الطريق الذى يراه وان عدم الدخول فى المفاوضة يعد جريمة لا تغتفر ·

ويقول الرافعى : وكان هذا أول عهدنا بالخلاف مع سعد باشا لأننا لم نشأ أن نسير وراءه فى هذه الخطة الجديدة فأعلن علينا حربا شعواء ·

كان من آثارهـــا الاعتداء علينا وعلى جريدتنا وأصبحت نظرية تعديل الأساس قبل الدخول فى المفاوضات خيانة كبرى فى نظر سعد باشا ومن يقول بها يعـــد خائنا أما الدخول فى المفاوضة على أساس مشروع ملنر أو على غير أساس فهو الوطنية الصادقة الحقة ٠

حارب سعد باشا نظرية تعـديل الأساس لأنه لم يشأ أن تكون هذه النظرية عقبة فى دخول المفاوضة فلم تستفد القضية المصرية من هذه الحرب ولم تستفد البلاد ولم يستفد هو شخصيا وانما استفادت السياسة الانجليزية التى تمكنت من مفاوضـــة الوفد الرسمى قبل التقيد بأى أساس يتفق مع مصلحة مصر وهو أساس الإستقلال التام ٠

وبذلك نجح الانجليز فى ايجاد فتحة فى ذلك السور المحكم الذى كانت الأمة قد أقامته ٠

ويقول الرافعى : لقد وصلت السياسة الانجليزية الى ما لم تكن تحلم به : وصلت الى المفاوضة مع هيئة رسمية مصرية على القـواعد التى تريدها انجلترا لا على القاعدة التى كانت مصر راغبة فيها ومتمسكة بها ٠

ولذلك ما لبثنا ان علمنا بأن المفاوضين الانجليز يطلبون ايجاد عدة قواعد عسكرية فى البلاد أى بقاء الاحتلال الأجنبى على ما كان عليه ولو كانت المفاوضة على أســاس الاستقلال التام أو بالأحرى لو كانت الأمة بقيت مجمعة على ضرورة تعديل الأساس قبل اجراء أية مفاوضة لما اجترأ مفاوض انجليزى ان يطرح على بساط البحث هذه المسائل المنافية لاستقلالنا والهادمة لحريتنا ٠

ويقول الرافعى : من أجل ذلك ظللنا للآن معارضين فى المفاوضات الرسمية مهما كانت الهيئة التى تتولاها لأن العبرة قبل كل شىء بالقاعدة التى تدور عليها المفاوضات وسنظل للنهاية معارضين لمبدأ المفاوضة ما لم يكن أساسها المعترف به من الطرفين هو الاستقلال التام لمصر والسودان (١٩٢١/٩/٧) ٠

وفى ١٩٢١/١٠/١١ وتحت عنوان « حزب الخوف من الحق وكيف يحارب الحرية » كتب الرافعى يقول : يدعو ســـعد باشا الى عدم قراءة الجرائد المعارضة لأنه يخشى الحقائق التى تنادى بها ويخاف من تأثيرها فى أنصاره فهو يعلم ان تصرفاته لا تثبت طويلا أمام النقد الصحيح فلا يريد تعريضها لذلك التعديل بل يشترى الأقلام التى يقبل أصحابها أن تكون طوع أمره فلا تلبث أن ترى الصحف تتنقل من القيض الى القيض بعد ان كنت تقرأ فيها بالخط العريض أن الزعيم ينتحر ، اذا بك تقرأ

فى كل سطر من سطورها « لا رئيس الا سعد » ، ولا مفاوض الا سعد ٠

وأغرب من هذا التناقض ان تلك الأقلام المسخرة التى لا تستحى من تناقضها وماضيها تتهم الابرياء بالوزر الذى ترتكبه ٠

ويذكر الرافعى كيف تستخدم أموال الأمة فى ابتياع جزء عظيم من جرائد المعارضين بطريقة سرية من المتعهد الذى يوردها لهم لتحرق وتكون طعمة للنار حتى لا يقرؤها الناس وينتشر ما فيها من حقائق ثم توجه التهم الى أصحابها وتنشر الدعوة الخفية لمقاطعتها الى ان ينتهى الأمر باعلان الدعوة الرسمية لعدم قراءتها ٠

ويقول الرافعى : هذا قليل من كثير مما يفعله أولئك الذين يتغنون بمدح الحرية ويزعمون انهم أعداء الضغط عليها وهم فى الحقيقة ألد خصومها وأشد العاملين على ارهاقها ٠

ويقول أمين الرافعى — فيما بعد — لقد وقف فى وجه الحرية من كانوا أشد بطشا وأعظم سلطانا من سعد باشا وأنصاره وكان تنكيلهم بعشاق الحرية شديدا ومروعا ومع ذلك فقد خرجت الحرية من هذا النضال فائزة منتصرة وفشلت كل الوسائل التى استخدمها خصومها من تمزيق الكتب والصحف واحراقها ومصادرتها وتعذيب أصحابها واضطهادهم بل وقتلهم أيضا ٠٠

وكتب الى الرافعى من الاسكندرية — فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢١ — عبد الحليم العلايلى : اسمح لى يا صديقى بأن أقول لك ان مقالتك « حزب الخوف من الحق وكيف يحارب الحرية » المنشورة فى أخبار اليوم عندما قرأتها شعرت بما يثلج فؤادى ٠

وزاد يقينى فى عظيم وطنيتك وصدق ايمانك بمبدئك واخلاصك لبلدك فرأيت ان أكتب لك هذه الكلمة راجيا منك ان تستمر فى هذا الطريق طريق اظهار الحق الأبلج الذى لا يلبث أن يهدم ذلك الباطل المشين ٠

وأعتقد يا أمين أن الله ناصرك على أعدائك ، أعداء الوطن الطاغين وان المستقبل هو الحقيقة التى ستكشف الخطأ عن طغمة الضالين ، المضلين مهما حاولوا اخفاءها وسترها بأباطيلهم ٠٠ وانى أتضرع الى الله المنان أن يصون الوطن العزيز من شرهم وتحيا مصرنا مستقلة حرة رغم أنوفهم ٠٠ ويقول عبد الحليم العلايلى : ان رأيت نشر هذه الكلمة فانشرها والا فالرأى لك » ٠

وقال الرافعى تحت عنوان : « المفاوضات الرسمية فى حكم المقطوعة »

وفى المفاوضات التى جرت بين عدلى يكن باشا واللورد كيرزون والتى قدم فيهـا كيرزون مشروعا أسوأ من مشروع ملنر - ان التحدث عن المفاوضة الآن جريمة ويكفى ما أصاب البلاد من انقسام من جراء التزاحم والتشاحن ، على مفاوضة غير منتجة !

ويتوجه الرافعى الى سعد زغلول بعد ان نقل على لسانه أنه على استعداد للمفاوضة مع الانجليز بعد قطع المفاوضات مع عدلى يكن فليفهم سعد باشا وأنصاره هذه الحقيقة وكفاهم ما جلبوه على البلاد من المصائب والأحزان ، فان الموقف لا يحتمل لعبا ولا هزلا ولا يبيح مساومة ومناقضة .

وانما يتطلب تشددا وعزما وانكارا للذات وجهادا وطنيـا صحيحا يقصد به تحقيق مصلحة البلاد وحدها (١٩٢١/١١/١٨) .

وعندما قطعت المفاوضات بين مصر وبريطانيا كتب الرافعى يقول : لقد كنا خصوم الوفد الرسمى لأنه قبل مبدأ المفاوضة على غير الأساس الصالح لتحقيق مطالبنا فلما ازمع السفر جددنا معارضتنا له فى خطته ثم انتظرنا نتيجة سعيه لنحكم على عمله » وأكد الرافعى أنه لم يتسرع فى الهجوم على أعضاء الوفد المصرى كما شرع آخرون بل آثر الانتظار حتى ظهرت الحقيقة .

ولعل فى هذا ما يحمل الطاعنين فى ضمائر الناس المتسرعين فى اتهام مخالفهم على أن يخففوا من غلوائهم ويقلعوا عن أمثال هذه الخصومات الشخصية الضارة وان تكون خصومتهم شريفة رائدها حســن النية ومقصورة على المبدأ وحده لأن الخصومة القائمة على الكذب والتضليل تكون مجردة من الشرف وخليقة بالازدراء .

ودليلا على ان صاحبها لا يحمل بين جنبيه ضميرا يبغى حســابه (١٩٢١/١١/٢١) .

وينفى سعد زغلول للمرة الثانية .

وينسى الرافعى كل ما كان بينه وبين سعد زغلول من خصومة ويجند نفسه للدفاع عن سعد زغلول وضرورة تمتعه بالحرية ويسمع ان سعدا مريض ، فيكتب مقالات عديدة مطالبا بالافراج عن سعد زغلول والاهتمام الخاص بصحته .

ويطلب الرافعى من الحكومة أن تسعى للافراج عن سعد زغلول .

ومن مقالاته فى هذا الصدد ، « واجب الحكومة حيال سعد باشا » (١٩٢٢/٩/٢٤) « الوزارة الحـــاضرة ومرض سعد باشـــا

(١٩٢٢/٩/٢٥) « مرض سعد باشا أيضا » (١٩٢٢/٩/٢٦) « سعد باشا في جبل طارق » (١٩٢٢/٩/٢٧) « حول سعد باشا » (١٩٢٢/١٠/٨) « المعنى السياسى لمظاهرات أمس وارادة الشعب لما تجلت فى المظاهرات التى قامت لتوديع ام المصريين » (١٠ ، ١٩٢٢/١٠/١١) « سياسة التعذيب » (١٩٢٢/١٠/١٣) « الوزارة الجديدة وسعد باشا زغلول » (١٩٢٢/١٢/٨) « الموقف لم يتغير بالرغم من تغير الوزارة » (١٩٢٢/١٢/١٠) « كيف تنزل الوزارات على ارادة الرأى العام » (١٩٢٢/١٢/١١) « صمت الوزارة » (١٩٢٢/١٢/١٤) « الوزارة والمسجونون السياسيون » (١٩٢٢/١٢/١٩) « السياسة الانجليزية وسعد باشا » (١٩٢٢/١٢/٢٢) « واجب الوزارة حيال عودة سعد باشا » (١٩٢٢/١٢/٢٤) « واجب الوزارة وأعضاء الوفد المسجونون » (١٩٢٢/١٢/٢٧) وننقل هنا بعض الآراء التى أوردها أمين الرافعى فى مقالاته مطالبا بالافراج عن سعد ، ومعاملته معاملة طيبة ٠

ان حالة سعد زغلول الصحية قد ساءت الى درجة مقلقة جعلته يدعو حرمه الى الحضور اليه فى المنفى بعد ان عارض فى ذلك كثيرا لتكون بجانبه ٠

لا حل للمسألة الا بسعى الحكومة فى اعادة سعد باشا عاجلا الى وطنه ولا نظن أن هناك أحدا يخالفنا فى عدالة هـذا الحل وضرورته وفى ان هذا هو واجب الوزارة مهما تكن خصومتها له ، لأنه لا محل لخصومة اذا أصبح الخصم أعزل من كل سلاح بعيدا عن وطنه غريبا عن أهله وعشيرته ، فضلا عما بينا به من الأمراض التى تهدد حياته بالخطر ٠

« ان الموقف لا يحتمل أى تردد من جانب الوزارة وليكن مسعاها فى هذه المسألة جديا صادقا لاعادة سعد باشا فى أقرب وقت فذلك واجب عليها ودين تطالب به وعهد لا يسعها ان تنساه أو تتخلص منه (١٩٢٢/٩/٢٠) » ٠

ان مرض سعد باشا ووصوله الى هذا الحد المقلق يجب ان يكون كافيا لاتخاذ اجراءات سريعة فيما يتعلق بعودته الى وطنه ٠٠ ان للخصومة سياسية كانت أو شخصية جدا يجب أن تقف عنده وأن الخصم الشريف هو الذى يمد يده لخصمه اذا علم انه فى خطر من الأخطار طارحا جانبا كل ما كان سببا فى هذه الخصومة ٠

ان السعى لاعادة سعد باشا لا يعد من المشاكل الكبرى التى تصعب حلها ٠ فانه لا يتجاوز رد الحرية الى زعيم لم تصدر ضده أحكام

تسوغ أبعاده أو فى مصادرته فى أى حق من حقوقه الشخصية فضلا عما فى الابعاد ذاته من استمرار الاعتداء على الحرية الشخصية وتعريض صحة المبعد للخطر (١٩٢٢/٩/٢٤) ".

« لا تزال الوزارة واضعة أصابعها فى أذنها كأنها لا تريد أن تسمع للأمة كلمة ولا نلبى لها طلبا ولا سيما فى هذه المسألة .. ونحن لا ندرى مسوغا لهذا الجمود بعد أن ثبت ما تتعرض له صحة معالى سعد باشا من الخطر اذا استمر معتقلا فى جبل طارق .

ان المسألة أكبر من أن تقابل بهذا التهاون وليست عواقبها بالشىء اليسير فلماذا لا يكون بعد النظر رائد كل انسان فى أعماله خصوصا اذا كانت هذه الأعمال لا تتعلق به وحده بل تتعلق بغيره (١٩٢٢/٩/٢٦).

« لم تستمع الوزارة لصوت الأمة فيما يتعلق بمعالى سعد باشا وضرورة ارجاعه هو وزملاؤه فى الظرف الحاضر احتراما لمبدأ الحرية الشخصية وحفظا لصحته فضلا عن عدم ارهاق حضرة صاحبة العصمة حرمه التى ستضطر للحاق به بالرغم من مرضها .. » .

لم تستمع الوزارة لأنها على ما يظهر تريد أن تبقى سعد باشا فى المنفى وعلى ذلك قضى الأمر وستغادر صاحبة العصمة حرمه هذه الديار - غدا - لتلبية نداء قرينها وهى حالة نأسف لها كل الأسف ولكنها لا تؤثر فى مجهود البلاد ولا تضعف المقاومة لأن نهضات الشعوب لابد أن تصادف كثيرا من العقبات وتصطدم بها صنوف الشدائد والارهاق وقد قضى الله بأن تكون هذه الشدائد خير أستاذ للشعوب وأكبر مشجع على المثابرة والاستمرار حتى يتحقق الغرض الأسمى .

وقد كانت السيدة الفاضلة حرم معالى سعد باشا حكيمة فى ندائها .

وأصابت الهدف حين قالت ان التضحية التى يقدمها أبناء البلاد بتحملهم الأبعاد والاعتقال والسجن انما هى ماء الحياة لشجرة الاستقلال تنمو فى قلوبنا جميعا .

وينهى الرافعى كلمته بقوله : ففى رعاية الله وحفظه وهو سبحانه الذى نلجأ اليه ليرد أبناء الوطن الى وطنهم ويحقق للبلاد أمانيها الكاملة (١٩٢٢/١٠/٨) » .

وينشر الرافعى ضمن مقال له نص خطاب أرسلته السيدة صفية زغلول الى صديقة لها من جبل طارق تقول فيه :

« وكنت أعد نفسي سعيدة جدا لو أنك استطعت الحضور معي الى جبل طارق ولكنى من ناحية مسرورة لعدم حضورك لأن الريح تهب هنا بشدة وعنف الى حد أنه يخيل الينا أننا سنصاب بمرض عصـــبى من كثرة سماعنا لصرير الريح ·

وقد اختلعت ذات ليلة شجرتين كبيرتين من أشجار حديقتنا وأخشى أن تنهار الدار وكل الذى نرغب فيه أن لا نكون تحت أنقاضها ·

لقد جئت الى جانب زوجى اذ هو فى أشـد حاجة الى عنايتى : لقد رأيته وقد تغيرت معالمه نحف جسمه وضعفت قوته اننا نعيش هنا عيشة محزنة بغيضة فى عزلة وانفراد حيث « توفرت » لنا فيه أسباب الراحة التى تتوفر فى السجون » ·

ويقول الرافعي لقد آن للوزارة أن تعمل لوضع حد لهذه الحالة ·

آن لها أن لا تعتذر بأى عذر للابطاء فى تنفيذ ما نطالب به من حق وعدل ·

آن لها أن ترفض كل مطلب فيه مساس بحقـــوق الأمة وبحرية الأفراد » ·

ويعقب الرافعي ، على ما قيل من أن سعدا ، لكى يفرج عنه ينبغى أن يقبل الحل الذى تراه بريطانيـــا فى المســـائل الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ، فقال (١٩٢٣/٣/٥) ·

اننا نطلب حقا صريحا ·

نطلب حرية مشروعة ·

نطلب رفع ظلم واقع بلا ثمن ولا شرط ولا قيد ·

بل يجب أن تعود الحرية الى كل من سلبت منه ظلما وعدوانا ·

يجب أن تعود الحرية كما كانت غير معلقـــة على وعد من الوعود أو تعهد من التعهدات فليس هنا مصرى واحد يشترى حريته باستعباد أمته » ·

***

وتعود المياه الى مجاريها بين سعد وآمين ويتبادل الاثنان الرسائل السرية الدقيقة ·

ومن ضمن هذه الرسائل رسالة من سعد زغلول يسأل فيها الرافعى عن نتائج الانتخابات بعد اعلان الدســـتور وتأهب وزارة يحيى ابراهيم لاجراء الانتخابات ·

ويقول الرافعي في خطاب الى سعد : أما من جهـــة الانتخابات فان الدلائل كثيرة على ان نتيجتها ستكون سارة ٠

وان الذين سيفوزون فيها هم أصحاب المبادئ القويمة المعروفون بالتشدد في حقوق البلاد والحرص عليها وعدم التفريط فيها ٠

واذا كان هناك شيء يخشاه فهو ان الانجليز اذا ايقنوا ان البرلمان لن يكون لعبة في ايديهم ، أوعزوا الى الحكومة حتى لا تجرى الانتخابات مادامت لم تحدد ميعادها للآن ولم تعين موعد انعقاد البرلمان ٠

وفي الختام أرجو الله ان يردكم وصحبكم الى الوطن في أقرب وقت ، كما أرجو أن يفرج عن أبطال سيشل وغيرهم من المعتقلين المســـجونين وارجو تبليغ احتراماتي للحرم المصون ٠

ويعود سعد الى مصر ٠٠

وتقع الأخبار في أزمة مالية عنيفة يسمع بها سعد فيبادر الى عرض مساعداته على أمين الرافعي ٠٠ ويرد الرافعي على هذا العرض في رسالة (سبتمبر ١٩٢٣) يقـول فيها : وقع من نفسي أحسن وأعظم وقع ما علمته من استعداد معاليكم لاقراضي مبلغا كبيرا من المال اعالج به الازمة التي تجتازها الاخبار الآن على أن ارده عندما تتحسن حالة الجريدة واني لعاجز كل العجز عن اداء واجب الشكر لكم حيال النفسية الكبيرة التي وفقتكم الى ذلك وأرجو أن يكون اعترافي بالتصـــور خير معبر عما تكنــه نفسي نحوكم ونحو عملكم النبيل ٠٠ ولكن وأنا واقف على حالة الأخبار الآن أرى ان هذه الحالة لا تحتمل علاجا فقد دخل المريض في دور النزاع وحرام اقراضي مالا ليس هناك أقل أمل في رده ، فليقف مجهودي الضعيف عند السهر على هذا المريض حتى يسلم النفس الأخير اذا قضت بذلك مشيئة الله والى أن يصير الأمور وفي الختام أكرر لمعاليكم شكري واعترافي بجميل ما أظهرتموه من جميل العواطف التي لن أنساها ما حييت » ٠

وقبل أن تجيء وزارة سعد زغلول الى الحكم وبعد ظهور نتـــائج الانتخابات التي جاءت بأغلبية وفدية ساحقة طالب الرافعي وزارة يحيى ابراهيم بالاستقالة فور ظهور هذه الانتخابات وســـقوط رئيس الوزراء وبعض الوزراء في هذه الانتخابات ٠

وأكد الرافعي ان حق حزب الأغلبية في تولي الوزارة ثابت وقائم ، ولا سبيل الى التشكيك فيه أو انكاره ٠

وتجيء وزارة سعد زغلول فيرحب بها الرافعي، أجمل ترحيب خاصة

وقد كان من بين وزرائها كثير من الاعضاء الذين زاملوا الرافعى فى الحركة الوطنية ·

ولكنه يأخذ على الوزارة عدم الانسجام ووجود عناصر غريبة فرضت على الوزارة فرضا بضغط من هذا الجانب أو ذاك · وعندما بلغه أن دار المندوب السامى البريطانى تريد الاطلاع على خطبة الوزارة الجديدة انتقد المندوب السامى البريطانى واكد ان الوزارة يجب ان تكون حرة فى انتهاج السياسية التى تريدها · وعندما اتصلت به دار المندوب السامى البريطانى لتكذب الخبر ، بادر فى اليوم التالى بتكذيبه راجيا ان يكون هذا التكذيب صحيحا والا تكون قد تمت محاولات ما للضغط على وزارة الشعب ــ كما كان يسميها ··

ويتابع الرافعى الكتابة عن احلامه وآماله ، فى الوزارة الجديدة ، فيريد منها ــ مثلا ــ ان تعدل الدستور ، لان الدستور باعتراف الوفد ورئيسه لا يمثل امانى البلاد تمثيلا كاملا ·

وهو يريد منها ــ مثلا ــ ان تكون واضحة فى التعبير عن آمال البلاد واحلامها وعندما اعلن سعد زغلول عدم ارتباطه بما سبق ان استنكره قبل ان يلى الوزارة رحب الرافعى بهذا التصريح واعتبره بداية طيبة لاتخاذ سياسة ايجابية تجاه تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ وكافة القوانين التى أصدرها معمل يحيى باشا ابراهيم والتى سبق ان استنكرها الوفد · وجاءت خطبة العرش مختلفة تمام الاختلاف عما كان يأمله الشعب ، وبدأت أزمة حادة بين الوفد ، وسعد ، من جانب والرافعى ممثلا ، للمعارضة من جانب آخر : بدأ أمين ينقد خطبة العرش نقدا مرا من ناحية وعودها ، وتناسى تحقيق الاستقلال بارادة نواب الأمة وشيوخها والاكتفاء بتخدير الرأى العام وتضليل الأفهام بالترهات والأحلام ·

***

ثم لم يأل جهدا ــ كما يقول الأستاذ أحمد وفيق ــ فى نقد اعتماد قانون التعويضات وتصرفات مختلف الوزارات وبخاصة وزارة الداخلية فى تعيين العمد ، ووزارة الاشغال فى توزيع مياه الرى وسفر وزيرها فى الاساطيل الحكومية للنزهة وما وقعت حوادث السودان فى سنة ١٩٢٤ حتى انبرى أمين للدفاع عن على عبد اللطيف واخـواته وطالب بتـدخل البرلمان فتحمس مجلس النواب وأدى هو ورئيس الحكومة الواجب فنالا الثناء والشكر ولم يبخل عليهم جميعا بالتمجيد والتعظيم لما قاموا به من الاعمال الوطنية ·

انتهت الدورة البرلمانية الأولى وشفى سعد من جراحه بعد محاولة الاعتداء عليه وسافر الى لندن لمحادثات مع الخصوم الشرفاء المعقـــولين وانتقد الرافعى هذا المسلك وبخاصة بعد حديث مكدونالد ، القائل فيه ان ليس لديه متسع من الوقت للمفاوضة ثم قبل ٠

وألقيت خطبة العرش الثانية فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وما انتهى من تلاوتها حتى رأينا الرافعى قد أخذ فى نقدها نقدا مرا بمناسبة اهمال حقوق مصر فى السودان وما جاء فيها من أقوال تنقصها الأفعال فما كان جزاء هذا النقد البرىء الا التظـاهر ضد الأخبار واستئناف الرجم بالأحجار التى وضعت خصيصا لذلك كما وضعت أمام غيرها من الصحف المعارضة ٠

« يقول الرافعى : لابد من تحويل البرلمان الى جمعية وطنية لتعديل الدستور فالدستور رجعى عيوبه ليست من الامور التى تصلحها التقاليد ٠٠ والقواعد الرجعية فى الدستور ـ كما يقول سعد باشا ـ ليس من شأنها ان تضع طوقا فى عنق مصر لا يمكن ان ينفك عنها الا باجتمـاع ظروف قد يتعذر اجتماعها أو بثورة افكار ، هائلة ٠٠ وهذا الوقت بالذات انسب الاوقات لتغيير الدستور وهذا ما نراه واجبا على الوزارة اذا أرادت أن تقيم بناء العهد الدستورى على أساس سليم (١٩٢٤/٣/١٥) ٠

وكما سبق أن قلنا ينتقد الرافعى مظاهر الاحتفال بافتتاح البرلمان ثم ينتقل الى الحديث عن خطبة العرش الى أن يقول :

ومن الغريب أن هذا الدستور الذى وصفه الوفد ورئيسه قبل تولى الحكم بتلك الصفات المعروفة لم ترد عنه فى خطبة العرش كلمة واجب تشير الى تعديله بل اقتصر وعد الحكومة على تعديل قانون الانتخاب أمـا الدستور الذى كان رجعيا قبل تأليف الوزارة الجديدة فقد أصبح مرتكزا على المبادىء العنصرية (١٩٢٤/٣/١٦) ٠

***

ويستمر الرافعى فى معارضته للوزارة الشعبية بكل قوة وجـرأة وصدق فى كل ما يراه خاطئا ويؤيدها فى كل ما تقوم به ويراه يستحق التأييد ووقف باستمرار معها فى كل خلاف يقع بينها وبين ســـلطات الاحتلال البريطانى غير متأثر بتلك المظـاهرات التى تنطلق لتحطم دار الاخبار ولا بتلك المقاطعة الرسمية لجريدة الاخبار ٠ وتتأثر الاخبـــار بشدة بسبب هذه المظاهرات وهذه المقاطعة كما تقع الاخبار ضـــحية

مؤامرات الموزع الوحيد الذى كان يتولى وحده دون شريك توزيع الصحف بأسلوب سياسى فيحتجز فى المخازن الصحف المعارضة ويعرض على القراء الصحف المؤيدة فقط ·

ولكن عندما تختلف حكومة سعد باشا مع حكومة ماكدونالد حول المفاوضات ويصر الجانب البريطانى على أن تكون المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير كما يصر سعد على عدم الدخول فى المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير « اذا لم أصل الى هذا فانى أتخلى عن الحكم » وأننى ـ كما قال ـ مستعد لهذا التخلى » · فى هذا الوقت يبادر الرافعى فى (١٩٢٣/٦/٢٩) بالقول « ان واجب الوزارة أن تبقى وتعمل » و « يجب ان تكون سياستها العملية على قواعد مختلفة عن القواعد التى شهدناها فى الخمسة اشهر الماضية ·

ثم يقول ان انضمام قوة الحكومة الى قوة الامة فى الجهاد للاستقلال التام هو الرد الوحيد اللائق بالأمة على تصرفات وتصريحات الانجليز الاخيرة ، فليعمل سعد باشا وزملاؤه بهذه السياسة ·

هذا هو الرأى الذى أملاه علينا ضميرنا ولا يزال الوقت متسعا للعمل المجدى المثمر والبلاد مستعدة لان تسير وراء كل من يقودها فى الطريق الصالح لتحقيق اشرف الغايات » ·

ولا ينسى الرافعى ان يختم مقالته بكلمة لاحد حكماء الاتراك : « ان الامم لا تتضرر من أخطاء قادتها بقدر ما تتضرر من اصرارهم على تلك الاخطاء التى اذا عرفوا كيف يتلافونها فى وقتها عذرهم التاريخ وعذرهم الشعب الذى يخدمونه · » وعندما يعدل سعد عن استقالته يقول الرافعى فى ١٩٢٤/٧/١ « حسنا ما فعل سعد باشا » وان كان قد أخذ عليه عدم تغييره سياسته ·

وعندما يقع الاعتداء على سعد زغلول يبادر الرافعى باستنكار الجريمة ويؤكد على ضرها بالبلاد وسمتعها كما يوجه اللوم الى القتلة الذين يرتكبون جريمتهم تحت عامل سياسى ويزهقون الارواح تحت تأثير الخلاف فى الرأى السياسى : انهم بفعلتهم الشنيعة يعلنون عن افلاس مبادئهم وانهم لم يستطيعوا ان يدافعوا عنها شرعيا فلجأوا الى الجريمة والاثم ! » ·

ويتألم الرافعى لوجود هذه العقلية المجرمة فى نفوس بعض الشبان بالرغم مما بدا من الأمة فى مختلف الظروف من اجماعها على استنكار هذه الجرائم الشنيعة ·

ويدعو الله ان يخلص البلاد من هذه الافكار الاثيمة ويهدى الطائشين سبيل الرشاد والهدى .

ويكرر الأسف لوقوع ذلك الاعتداء الاثيم على حياة صاحب الدولة سعد باشا ويحمد الله على نجاته ويسأله تعالى أن يمن عليه بالشفاء التام عاجلا (١٩٢٤/٧/١٢) .

ويعود الرافعى فى اليوم التالى للحديث فى هذا الموضوع ويتساءل: هل الجريمة فردية قام بها شاب طائش أو مجنون أم هى نتيجة تدبير ومؤامرة كان الجانى آلة فى يد القائمين بها » .

ويطالب الرافعى بأن يترك أمر التحقيق فى هذه الجريمة للنيابة حتى ينتهوا من مهمتهم ويصلوا الى الحقيقة التى ينشدها كل مصرى ويومئذ يطرح الأمر على القضاء ليقول كلمته الفاصلة فيطأطىء الجميع الرءوس لها ويصبح الحلال بينا والحرام بينا كما يتبين البرىء من المجرم ولا يؤاخذ أحد بجريمة غيره .

ويطالب الرافعى بعدم تدخل أية جهة فى تحقيق النيابة بتحريض أو اتهام أو تبرئة لأن التحقيق وحده هو الذى يكشف الغطاء عن حقيقة الجريمة وما يتفرع منها وعن كل من له علاقة بها .

وينصح الرافعى الزعماء بالعمل من أجل تطهير البلاد من جرثومة الفوضى وميكروبات الشر .

وينتهز الرافعى الفرصة ليطالب المفكرين ان يضربوا احسن مثال على استنكارهم للاعتداء على حرية الرأى فى أية صورة من الصور من أول القتل الى أضعف أنواع الايذاء . وينتقد الرافعى الاعتداء على الصحف المعارضة وقذفها بالطوب والحجارة ومحاولة اقتحامها لالحاق الاذى بمن فيها « اذ ليس من شأن ذلك أن يحمل الناس على احترام حرية الرأى وانما هو على النقيض يبعث فى بعض النفوس فكرة خطرة هى اباحة الاعتداءات على كل من يخالفك فى الرأى » .

ويقول الرافعى : ان أولئك الذين يحرضون على المعارضة ويوجهون اليها التهم جزافا فانهم يضربون أسوأ الامثال ويعملون على أن يضعوا أنفسهم موضع النيابة والقضاء .

وهل ثمة فرق بين هذا وبين الفوضى التى اذا دخلت بلدا أفسدت أمره وأردته مهاوى الهلاك .

ويقول الرافعى وهو ينادى بالقصاص العادل « أما الجريمة والاجرام وأما الاعتداء فأسلحة دنيئة لا تعمد اليها أية معارضة شريفة (١٩٢٤/٧/١٢) .

ويقع حادث اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش ويشتد ضغط الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية ويقف أمين الى جانب الوزارة الشعبية بكل ما يملك من قوة ويأخذ عليها ـ كما سبق ان ذكرنا ـ ضعفها ازاء التهديدات البريطانية .

وتذهب وزارة سعد وتجيء وزارة زيوار ، ولا يخفف الرافعى ـ كما كان منتظرا ـ الضغط على سعد زغلول وتوجيه النقد اليه باعتباره فى رأى الرافعى مسئولا الى حد كبير بتهاونه فى معالجة الموقف الناشيء عن اغتيال السردار .

ويواصل الرافعى الهجوم فى جبهات كثيرة ، من بينها جبهة الوفد وجبهة الحكومة وذلك فى وقت واحد .

وربما كان هذا هو الذى أدى الى ازدياد هجوم الامراض على الرافعى .

لقد راح الرافعى يهاجم سعدا بقسوة وعنف اذ كان يعتقد أنه هو المسئول عما آلت اليه أحوال البلاد فى أعقاب مصرع السير لى ستاك .

انتقد أمين سعدا لتصريح أدلى به الى صحيفة ألمانية (اللوكال انتسجتر) لأن ما جاء بحديثه عن السودان كان غامضا ولأنه قال بأنه لا يرى ما يحول دون حماية قناة السويس بقوات مصرية وانجليزية .

وقال الرافعى كنا نظن أننا تخلصنا من هذه الحلول العقيمة ولكن رغبة سعد باشا فى ارضاء الانجليز وتطلعه الى مساعدتهم لعودته الى الحكم حملاه على العودة الى المساهمة فى حقوق البلاد .

وصف الرافعى تصريح سعد بعدم تمنعه عن قبول رياسة الحكومة اذا حاز هو وشيعته الاغلبية بأن هذا الاعلان من جانب سعد باشا بالعودة الى الحكم يعد أسوأ نذير للبلاد .

وأشار الرافعى على سعد باشا بأنه اذا كان يريد خيرا لأمته وخدمتها فليتركها وشانها فانها فى غنى عن خدماته المعروفة التى يهددها بها (١٩٢٥/٢/٢٦) .

وكان الرافعى قد علق من قبل فى ١٩٢٥/١/٧ على حديث لسعد باشا أدلى به لمراسل رويتر بمثل هذه الشدة ووصف سعدا بأنه لا يزال رغم اللطمات التى أصابته من أصدقائه الشرفاء المعقولين بأنه لا يزال يتزلف اليهم ويتمسح بأعتابهم ويستجدى الحكم منهم .

وفى ١٩٢٥/٣/٣٠ وتحت عنوان « الصراع الحزبى يقضى على الحياة الدستورية » قال الرافعى :

لقد كان لنا برلمان ولكن هذا البرلمان لم يؤد وظيفتـــه ولم ينعم بالامانة التى عهدت اليه لانه كان متلاشيا فى شخص سعد باشا ولا جرم أن الهيئة التى تفنى فى فرد واحد تصبح فى حكم العـــدم وهكذا شأن برلماننا الأول » ٠

ويتساءل الرافعى ألم يرشح سـعد باشا لسكرتارية المجلس ذلك النائب الذى أعلن على صفحات الجرائد أسفه على عهد كرومر الذى قال عنه انه ساكن الجنان ٠

والذى قال فى تلغرافه المشئوم ان سياسة الوفاق (١٩٠٩) بعد خروج لورد كرومر كان من جرائها أن أوقفت يد المستشارين والمفتشين البريطانيين ـ كذا فى الأصل ـ ان عمت الفوضى ، وكثر الظلم وانتشرت الرشوة والمحسوبية والفساد الأخلاقى ٠

ألم يرشح سعد باشا بلا حياء ولا خجل هذا النائب الخارج عـلى أمته فلم يفكر أحد من أعضاء الحزب السعدى الاعتراض على هذا الترشيح بل انتخبوه باجماع الأصوات أى ب ١٢٢ صوتا فهل بعد هـــذا المثل المخزى يصح القول بأن هناك مجلسا يعمل باستقلال وحرية فى حين أن أكثريته متلاشية الى هذا الحد فى شخص واحد هو سعد » ٠

وهكذا استمر الرافعى فى الهجوم على سعد ـ فيما عدا الفترة التى انعقد فيها البرلمان بناء على فكرة الرافعى ـ الى ان لقى سعد ربه ٠

ولسنا هنا فى مجال الحكم على أى من الزعيمين كان مصـــيبا أم مخطئا ، وليس هنا ـ فى هذا المكان ايضا ـ مجال تحديد مواطن الصواب والخطأ فى سياسة كل من سعد و الرافعى ، فقد كان سعد زغلول زعيما سياسيا ورئيسا لاكبر الاحزاب السياسية فى مصر ، كمـا كان قائدا لثورة استمرت فترة طويلة ، وقد كان لسعد ـ كسياسى ـ وجهات نظر مختلفة فى كثير من الامور ، تختلف الى حد كبير عن وجهات نظر أمـين الرافعى ، الذى لم يكن يوما ما سياسيا محترفا ولم يكن يرى الأمور السياسية الا انها معتقدات لا سبيل الى عدم الايمان بها ، مهما تكـن الظروف ٠

كان سعد زغلول ـ مثلا ـ يرى فى تصريح ٢٨ فبراير نكبة عـلى البلاد قبل ان يلى الحكم ، فلما ولى الحكم ، اضطر عمليا الى الاعتراف به،

كان يرى فى دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب الذى صدر تطبيقا له،

« انهما خلقا ناقصين مشوهين ، معتلين محتلين » .. فلما ولى الحكم قال ان دستور سنة ١٩٢٣ من احدث الدساتير العصرية .

وكان سعد زغلول يفتخر بأنه زعيم الرعاع وبأنه من طبقة الفلاحين وانه نصير العمال و .. و .. فلما ولى الحكم لم يعط العمال حقوقهم ..

وعندما رفضت حكومة الشعب اجابة مطالب العمال الخاصة بالاجور وساعات العمل ، نظم العمال فى خلال شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٢٤ اضرابا عاما فى الاسكندرية والقاهرة واحتلوا - كما يقول ابراهيم عامر فى كتابه ثورة مصر القومى - بعض المصانع ، وحاولوا طرد اصحابها منها وسرعان ما وجهت حكومة سعد زغلول قوات الجيش بقيادة الضباط الانجليز ضد العمال ووقعت اشتباكات دموية بين الفريقين واعتقلت الحكومة عددا كبيرا من زعماء العمال واتهمتهم بالشيوعية ..

وقد كان لسعد أراؤه فى القوانين المقيدة للحريات ، كقانون الجمعيات السياسية والاجتماعات و . و... وكانت هذه الآراء تختلف عندما كان سعد ، فى المعارضة وعندما كان فى الحكم ، واشياء عديدة أخرى كان ينظر اليها سعد وهو فى المعارضة بوجهة نظر تختلف عما كان يراها به أثناء الحكم .

وسعد زغلول من زعمائنا السياسيين القلائل الذين وقفوا الى جانب الشعب فى كثير من المواقف وخاصة فى الجمعية التشريعية .

وهو من القادة الماهرين فى أوقات الشدائد وهو أول زعيم فلاح - بعد عرابى - استطاع أن يقف وهو فى الحكم ضد الملك فؤاد وحصل بقوة الشعب على بعض ما كان الملك قد اختلسه من سلطات الشعب ..

ان سعدا العظيم كانت له عيوب من النوع الذى يقول الفرنسيون انه يلازم الصفات الكبيرة .

كان يختلف مع زملائه فى الوفد فيحاول البعض ، كما حدث يقول أحمد شفيق باشا فى « مذكراتى فى نصف قرن » - انهم مجرمون وأنا لا أضع يدى فى أيديهم ..

وكانت مظاهرات انصاره الدائبة العنيفة تنطلق وهو فى الحكم لتحطم الصحف المعارضة ولترهب مخالفيه فى الرأى فكان يقول : هل تنتظرون منى أن أحمى خصومى ؟! .

وقد ظلت العداوة قائمة بين سعد وأمين الى أن لقي سعد ربه فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ أى قبل وفاة الرافعي بأربعة أشهر تقريبا ٠

واذا كان الرافعي ، عنيفا مع سعد في حياته ، فقد كان عنيفا معه ايضا بعد وفاته فالرافعي الذى يعرف عنه حرصه الشديد ، على اعطاء ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، والذى عرف عنه الوفاء لم يقم تجاه سعد ، بالرثاء الواجب من رجل أمين تجاه رجل خدم القضية المصرية - بلاشك - خدمات كثيرة بل ان الرافعي عندما كتب عن محمد فريد فى ذكراه ذكر فى فريد بعض المزايا التى تنقص سعدا حتى قال البعض ان فى هذه الكلمة اساءة من بعيد الى الزعماء الذين هم من طراز سعد ٠

قال الرافعي فى ١٩٢٧/١١/١١ - أى قبل وفاته بأسابيع - وهو يؤبن فريدا - « هذا هو الجهاد الحق الذى لا ينتظر شكرا ولا يصادف تشجيعا ولا يلاقى مكافأة بل هو جهاد الجندى الشريف الذى يتقدم الى الموت غير هياب ولا وجل دون أن يراه أحد ٠٠ ثم يقول : هذا زعيم الامس لم يفكر فى نعيم الدنيا ولا فى زخارفها ولا فى مظاهر التكريم والحفاوة ولا ، ولا ولم تحدثه نفسه بأن يلقى سيف الجهاد فى ميدان القتال ويسرع الى مد يد المصالحة للأجنبى الغاصب ليتخذ من هذا الغاصب صديقا على حساب الوطن وحقوقه ، ولم يفكر يوما فى أن يخدع أمته ويصور لها الاستعباد فى صورة استقلال ٠

هذا هو زعيم الامس الذى طواه الموت منذ تسع سنوات فهل عرف زعماء اليوم كيف يحتذون حذوه ويسيرون على خطاه ؟ ٠

سؤال نتألم اذ نجيب عليه بالسلب فان زعماء اليوم بالرغم مما يلاقونه من التشجيع والتأييد ومما يتمتعون به من الرفاهية والنعيم ومما يحصلون عليه من القاب الشرف والفخر لا يكادون يفعلون شيئا لوطنهم، بل هم يعملون لاشخاصهم وانفسهم ٠ أما الوطن فقد أصبح نسيا منسيا ٠ (١٩٢٧/١١/١١) ٠

وعندما أقيمت حفلة التأبين الكبرى ، لسعد زغلول ، تلك التى اشتركت فيها احزاب الأمة وطوائفها وهيئاتها كتب الرافعي فى ١٩٢٧/١٠/٦ عن حفلات التأبين التى تقام للزعماء السياسيين ، وكيف تكون فى الواقع اجتماعا سياسيا يعالج فيه الخطباء ، شرح الحالة السياسية وبيان دوائها ، ووسائل علاجها ٠

فهذه الحفلات لا تقف عند حد الاشادة بذكر الفقيد المحتفل بتأبينه وانما تكون هذه الاشادة سبيلا الى البحث فى الموقف بجميع نواحيه ٠

وقد كان هذا شأن حفلة الامس فأن اكثر الخطباء عرفوا كيف يؤدون الغرضين المقصودين فى مثل هذه الاجتماعات ٠

عرفوا كيف يحققون الغرض الأول ، من الحفلة وهو ذكر مناقب الفقيد العظيم وشرح مآثره وأعماله ، وصفاته وآثاره فى الحركة الوطنية كما عرفوا كيف يستطردون من ذلك الى تأدية الغرض الثانى وهو بث الروح الوطنية والدعوة الى مواجهة الجهاد والتمسك بحقوق البلاد ٠

وللموت عبر وعظات لا يستطيع الناس ان يهتدوا اليها اذا وقفوا عند مجرد البكاء ٠

ويقول الرافعى : ان واجب الأمة المجاهدة فى سبيل حريتها واستقلالها يحتم عليها ان تعمل بكل قوتها لتسد كل فراغ يحدث بموت زعيم من زعمائها ٠

واذا كان شخص واحد لا يستطيع ان يسد الفراغ ، فليتقدم من الصفوف العشرات والمئات والآلاف ليملأوه حتى تبقى كتلة المجاهدين سليمة ولا ينقطع الجهاد ساعة واحدة بل يستمر جيش الوطن سائرا الى الامام فى سبيل الغاية التى ينشدها ٠

وقد أشار اليها حافظ بك ابراهيم بقوله :

لا تقولوا خلا العرين ففيه
ألف ليث اذا العرين أهابا

فاجمعوا كيدكم وروموا حماه
ان عند العرين أسدا غضابا

وأشار الرافعى الى كلمة لمكرم عبيد قال فيها : من أحب سعدا فليتمم عمله ، بهذا يخلد سعد فى ذكره وبهذا تطمئن عظامه فى قبره ٠

ويقول الرافعى : اننا أحوج الأمم الى العمل فان قضيتنا متشعبة النواحى والمسئوليات الملقاة على عواتقنا متشعبة النواحى ٠

والمسئوليات على عواتقنا عظيمة وخصومنا اقوياء اشداء فى استعمارهم ــ لقد أضعنا وقتا كثيرا ومجهودا ليس بالقليل من جراء اضطراب سياستنا ، وعدم استقرارها على حال من الاحوال ٠٠

لقد أصيب الرافعي - وهذا رأى شخصى بحت - بجرح عميق بعد ان انطلقت مظاهرات الوفديين تهاجمه وتهاجم الاخبار ٠

ولم تستطع الأيام ولم يستطع سعد باشا من جانبه ان يشفى هذا الجرح العميق فظل الجرح ينزف دما حتى بعد أن لقى سعد ربه ٠

وربما كان هذا الجرح من أشد الجراح التى تعرض لها الرافعى فى حياته : على أن الشىء الجدير بالاهتمام والتسجيل أن الرافعى عندما وقف الى جانب سعد لم يقف الى جانبه لمصلحة شخصية ، وعندما عارضه بشدة وعنف لم يعارضه لمصلحة شخصه بل كان فى كل من حالتى التأييد والمعارضة يستهدف المصلحة العامة أو ما يعتقد أنه المصلحة العامة ٠

كما أنه لم يحارب سعدا يوما ما وهو أعزل ٠ هاجمه بشدة أيام انقسام البلاد الى سعديين وعدليين ، فلما نفى سعد للمرة الثانية حمل القلم دفاعا عنه ٠

وعارضه وهو فى أوج عظمته كزعيم للشعب وحاكم للبلد ٠

وعندما حاربه بعد أن أخرج من الحكم ، لم يكن سعد ضعيفا بل كان أقوى ، كزعيم للبلاد عندما كان الرافعى يعارض سعدا ، وهو فى المعارضة لم يكن يقف الى جانب خصومه بل كان يعارضهم أكثر وأشد من معارضته لسعد ٠

لقد كان الرجل دائما مع الشعب أو دائما فيما يراه جانب الشعب لا يخشى فى كلمة الحق لومة لائم ولا يهمه ان كان الناس معه أو كانوا ضده ٠

وكان يكفيه دائما انه مع الشعب ٠

مع الحق ٠

مع ما يمليه عليه ضميره ٠٠

الباب التاسع

حياته كلها :

مطالبا بالدستور ٠٠ ومدافعا عن الدستور

كان الرافعى ، بطبعه ، واتجاهه ، وثقافته ، وميوله ، يؤمن بالشعب وحكم الشعب ٠

ويرى فى الحياة النيابية خير علاج لما تعانيه الشعوب المستبدة من كوارث ونكبات ٠

ومنذ أن حمل القلم ، نادى الرافعى بضرورة تحقيق الحكم النيابى ٠

وعندما دعا الحزب الوطني بقيادة محمد فريد الى توقيع عرائض المطالبة بالدستور ، اشترك الرافعى فى هذه الحملة كصحفى وسياسى ٠

وعندما صرحت الوزارة (٢٨ فبراير سنة ١٩٠٨) فى الجمعية العمومية بأن الوقت لم يحن بعد ، لحصول البلاد على مجلس نواب ، يوجد منه النفع العام وانها بسبيل توسيع سلطات مجالس المديريات ، بادر الرافعى الى مهاجمة الحكومة مؤكدا ان شعب مصر ارقى بكثير من الشعوب التى حصلت على الدستور فى أوروبا ٠

وعندما ناقش اعضاء مجلس العموم البريطانى مسالة مطالبة الشعب المصرى بالدستور وصرحت الحكومة البريطانية ، بأن الخديو لا يستطيع الموافقة على اصدار دستور للبلاد بدون استشارة بريطانيا ، هاجم امين الرافعى الحكومة البريطانية ومجلس العموم البريطانى ٠

واكد أحقية مصر فى الحصول على دستورها دون التقيد بموافقة الحكومة البريطانية ٠

وانتقد الرافعى الخديو عباس حلمى الثانى لأنه فى خطابه الذى

افتتح به جلسات الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين لم يعد الشعب بالدستور ·

ولم يترك الرافعي فرصة تمر دون الاشادة بأهمية الحصول على الدستور والحياة النيابية السليمة ، فكلما افتقدت البلاد وضعا من الاوضاع السياسية أو الاقتصادية قال الرافعي لو كان لنا دستور لما وصلنا الى هذه الحال ·

وعندما هتف طلاب طنطا أمام الخديو بالدستور واعتقلتهم الحكومة ووجهت الى زعمائهم تهمة تنظيم جمعية سرية ، جعل من نفسه محاميا عن هؤلاء الطلاب فكتب مقالات عديدة يدافع فيها عن حق الشعب فى المطالبة بالدستور ويهاجم فيها الحكومة لاعتقالها هؤلاء الطلاب ·

وعندما أفرج عنهم اعتبر الرافعي هذا الافراج دليلا قويا عن ان فى مصر قضاة لا يتأثرون بضغط الحكومات ·

وكان الرافعي – فى هذه الفترة – يعمل ضمن نطاق حركة الحزب الوطنى ·

وكان الحزب الوطنى – كما صرح محمد فريد فى ٢٢ سبتمبر ١٩١٠ فى المؤتمر الوطني ببروكسل – يضع فى الصف الاول من اهتمامه «مسألة الجلاء وفى الصف الثانى مسألة الدستور التى بدونها لا يكون ثمة اصلاح حقيقي فى البلاد ، ويكون كل ما تناله الأمة من قبيل ذر الرماد فى العيون » ·

ورغم ضعف اختصاصات الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين الا ان الرافعي كان يهتم بهذين المجلسين ويعطى لجلساتهما اهمية خاصة ·

وعندما فوجئت البلاد بصدور قانون بانشاء الجمعية التشريعية فى أول يوليو ١٩١٣ وسافر حسين رشدى وزير الحقانية الى باريس لمقابلة الخديو لتوقيع قانون انشاء الجمعية انتقد الرافعي انشاء الجمعية التشريعية فى غيبة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والرأى العام فلما أصبحت الجمعية التشريعية حقيقة ثابتة بادر الرافعي الى الاهتمام بانتخابات الجمعية التشريعية ودعا المواطنين الى تسجيل أسمائهم فى سجلات الناخبين واعتبر عدم تسجيل أسماء الناخبين هروبا من العمل الوطنى ·

وظل ينشر طلب تقييد اسم الناخب فى سجـــلات الناخبين اياما عديدة فى جريدته لتسهيل عمليه تسجيل الأسماء فى هذه السجلات •

واهتم الرافعى – مبكرا – بالانتخابات • ومما كتبه فى ٢ ديســـمبر ١٩١٣ – قوله ان أول مطلب فى النائب ان يكون صاحب مبادىء صحيحة لأن صاحب المبدأ يعرف كيف يحافظ على مبدئه وكيف يســتفيد مـن الظروف الحديثة ويعرف كيف يضحى بكرسيه فى الجمعية التشريعية اذا خير بين مخالفة مبدئه وبين التخلى عن الكراسى •

وكان يقف الى جانب المرشحين الاكفاء ، مهما كانت الاحزاب التى ينتمون اليها • وكان يضع صحيفته تحت تصرف الاعضاء الاكفاء للدعاية لهم ولمبادئهم ، وكان الرافعى يحث المرشحين على التقدم ببرامج مكتوبة وواضحة لكى يستطيع الناخبون معرفة اتجاهاتهم قبل الانتخاب ، ولكى يستطيع الناخبون حسابهم بعد الانتخاب •

وعندما بدأت جلسات الجمعية التشريعية ، راح الرافعى كأى محرر برلمانى نشط يتابع جلسات الجمعية التشريعية ويعقب على المناقشات التى تجرى فى هذه الجلسات •

وامتدح الرافعى انشاء معارضة داخل الجمعية التشريعية ورشــح سعد زغلول لزعامة هذه المعارضة وعندما قامت الحـــكومة بتعيين بعض أعضاء الجمعية التشريعية – كما ينص قانون إنشاء هذه الجمعية – لـم يشأ الرافعى ان يقف موقف العداء من هؤلاء الاعضاء لأن الحكومة – وهى خاضعة للنفوذ الاستعمارى – قد عينتهم •

لقد راح الرافعى يتحدث اليهم ويبدى اهتماما خاصا بهم ويعـلن ان الشعب يعلق عليهم آمالا كثيرة وكان مما قاله ان الاعضاء المعينين لـم يتبوأوا مقاعدهم بقصــد الدفاع عن الحكومة والوقوف فى وجه زملائهم الآخرين ، وانما أوجدتهم فى مراكزهم رغبة الشارع المصرى فى تمثيل الأقليات التى لم تحز نصيبا فى الانتخابات •

وقال الرافعى ان لنا الحق فى مخاطبة الاعضاء المعينين بما خاطبنا به نواب الشعب فكلهم لم يدخلوا الجمعية التشريعية الا لغرض هـــو التعبير عن رغبات الامة ومناقشة الحكومة الحســاب فى كل تصرفاتهـا مناقشة قائمة على حجج قوية فى المسائل التى نص القانون على أخذ رأى الهيئة فيها ويجب ان يكون اعضاء الحكومة ايضا فى صف زملائهم نـواب الشعب فى المسائل السياسية التى يجب ان تكون فى مقدمة ما تعنى به الجمعية التشريعية •

ان الأمة تنتظر أن ترى جميع أعضاء هذه الهيئة يدا واحـدة لانقاذ البلاد من الوسائل الاستثنائية التى رزئت بها ٠٠ ننتظر أن تسـمع اصواتهم مجمعة على المطالبة بتحطيم تلك الاغلال الثقيلة التى قيدت بها جميع انواع الحرية فى مصر ٠

فاليكم يا أعضـاء الجمعية التشريعية بين منتخبين ومعينين نرفع اصواتنا راجين منكم ان تؤلفوا من انفسكم مجموعا حيا مستقلا ، يمد يده لانتشال تلك الامة من الوهدة التى نزلت بها فلم يعد هنـاك مجـال لسكوتكم ، بعد ان اصبح كل شيء فى مصر ، ينادى بضرورة وضع حد لما صرنا اليه اليوم » ٠

وعندما قيل باشراك جيش الاحتلال فى الاحتفال بافتتاح الجمعية التشريعية انتقد الرافعى (١٨ يناير ١٩١٤) هذا العمل وخاطب الحكومة لان جميع ما يجرى فى الاحتفال منسوب اليها ٠ بالرغم من ارادتها ٠

وقال ان فى الوقت متسعا لانتهاج الخطة التى ستنسق ورغبـات الأمة ٠

وعبر الرافعى (فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٤) عن الآمال المعلقة عـلى اجتماع الجمعية التشريعية فقال ان واجب النواب التعبير عن رغبـات الشعب الذى انابهم ، فاذا أبت الحكومة ان تلبى نداءهم عرف الملأ على من تلقى المسئولية اما اذا احجم النواب عن المطالبة بما يرونه حقا عادلاً ، كانت المسئولية ملقاة عليهم وحدهم » ٠

ويستمر الرافعى فى الاهتمام بأعمـال الجمعية التشريعية ويهتم الاعضاء بما ينشره الرافعى من مقالات ويعرض سعد زغلول بوصفه وكيـلا منتخبا للجمعية على أمين الرافعى وظيفة سكرتير الجمعية بمرتب مغـر فيأبى الرافعى مؤكدا ان مجاله ليس تقلد الوظائف الحكومية وانما فى العمل الصحفى المتحرر : وعندما اكفهر الجو الدولى فى منتصف ١٩١٤ ، وصـدر الأمر العـالى فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤ بتأجيل انعقـاد الجمعية الى أول يناير ١٩١٥ قال الرافعى : « ان الظروف الراهنة لا تستدعى تأجيل جلسات الجمعية بل بالعكس فان هذه الظروف تؤكد ضرورة دعوة الجمعية التشريعية للانعقاد » ٠

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وقيام ثورة ١٩١٩ وبداية الخلاف بين سعد وعدلى دعا الرافعى الى عقد جمعية وطنية لتبدى رأيها فى هذا الخلاف باعتبار ان الشعب هو مصدر كل سلطة ٠

وهو وحـــده المرجع الأول والأخير فى كل ما يتعـــلق بشـــئون السياسة ٠

ويكرر الرافعي دعوته الى انتخاب جمعية وطنية لبحث اى اتفـــاق يمكن ان تصل اليه مصر وبريطانيا ٠

وعندما شرعت وزارة ثروت باشا فى اعداد دستور للبلاد ســـل الرافعى قلمه ، دفاعا عن حق الشعب فى وضع دستوره ، وعـــاب على الحكومة التجاءها الى الوسيلة العتيقة التى تجعل وضع الدستور مـــن مهمة لجنة حكومية ، وقال ان الشعب فى عام ١٨٨٢ هو الذى قام بوضع الدستور ، ولا يمكن ان يعود الشعب الى الوراء أربعـــين عاما ، وطالب بانتخاب جمعية وطنية تتولى وضع الدستور باعتبارها منتخبة من الشعب وكتب الرافعى مقالات عديدة عن « كيف تضع الأمم دساتيرها » وتتبـع أعمال لجنة الدستور ، وناقش المبادىء العامة التى وضعتها وكتب سلسلة من مقالات اخرى عن الدستور ذاته بعد صدوره ٠

وتعتبر مقالات الرافعى عن الدستور من أروع المقالات التى كتبت عن حق الشعب فى حكم نفسه بنفسه ٠ وتصلح هذه المقالات ان تكون وحدها كتابا قائما بذاته . ومما يجدر بنا ان نذكره أن سعد زغلول كان يحتفى بهذه المقالات ، وكان يعتبرها خير معبر عن آرائه : قال سعد زغلول فى الحفلة التى اقامها له الطلاب « تسألوننى عن رأيى فى الدستور واقول لكم انى قرأت كل ما كتبـه أمين الرافعى فى نقـــده وكأنه يستلهمنى ما كتب ! » ٠

وكتب سعد زغلول خطابا الى طاهر اللوزى يقول فيه : « وعدتكم بابداء ملاحظاتى على الدستور ، وهى بالاجمال أنه انشأ للبلاد حكومـة مطلقة فى الظاهر ومقيدة فى الحقيقة ٠ وفتح للانجليز باباً واسعا للدخول منه فى شئون البلاد وادارتها بما يعوق تقدمها ونجاحها من غـــير أن يتعرضوا للمسئولية ، اذا ارادت البلاد تقييد هذه السلطة ، بما يمنـع هذا التدخل لم يمكنها ذلك الا بتعديل الدستور ، وتعديله لا يتـــأتى الا باجماع شروط صعبة الاجتماع وأهمها موافقة الملك ، وقد فصل ذلك امين بك الرافعى فى ملاحظاته على الدستور وقد قرأت منها لغاية الملاحظة ١٢ فاستحسنتها كل الاستحسان ٠

ويرد الرافعى على هذا الخطاب بقوله : اطلعت اليـــوم على خطاب معاليكم بصدد نفى طاهر اللـــوزى الذى أشرتم فيه الى نقـــد الدستور واستحسانكم لهذا النقد وانى مغتبط كل الاغتباط لتقديركم لهذه المقالات وموافقتكم على ما تضمنته من الآراء ٠

وكان مما قاله عما جاء في مشروع لجنة الدستور عن مجلس الشيوخ ٠

٠٠ أما فيما يتعلق بمجلس الشيوخ فاننا نصر على ان هذا المجلس ليس له أية فائدة واذا كان لابد من وجوده فلا مندوحة عن أن يكون جميع اعضائه منتخبين لأن مبدأ التعيين ضار اد من نتيجته ان يصبح المجلس اله في يد الوزارة تعطل فيه قرارات مجلس النواب ولاسيما ان اللجنة ساوت في الحقوق بين المجلسين ٠ ان المجلس المعين لا يكون عادة الا آلة سهله في يد الحكومة ، وهذا ما تريده اللجنة من مجلس الشيوخ الذي لا ترى مانعا من ان يكون نصف اعضائه معينين دن قبل الحكومة ٠

ومن غريب ما فعلته اللجنة انها ساوت مجلس النواب بمجلس الشيوخ في كل شيء مع ان الاول لا يمثل الامة في حين أن الثاني هو الذي يمثلها ٠

وبذلك جعلت رأى الأمة عرضة للتعطيل والاهمال لان مجرد معارضة مجلس الشيوخ الذين تعين الحكومة جزءا كبيرا من اعضائه كافية لطرح قرارات نواب البلاد في زوايا الاهمال والتسيان (١٩٢٢/١٠/٨)٠
وقال عن مشروع لجنة الدستور :

ان المشروع الاخير الذي قدمته اللجنة للحكومة لا يحقق كامل اماني البلاد انه لا يزال مشتملا على بعض المبادىء الرجعية ٠

وأول عيب في الدستور انه ليس وليد ارادة الامة فيجب ان لا يبت فيه الا بعد عرضه على جمعية وطنية كما طلبت البلاد منذ الساعة الاولى وكما تطلبه الآن احتفاظا بحقوقها وتمسكا بجميع مظاهر سلطتها (١٩٢٢/١٠/٢٢) ٠

وبعد صدور الدستور كتب الرافعي أربع عشرة مقالة بعنوان : « ملاحظاتنا على الدستور » قال فيها : صدر الدستور بعد أن اشتغلت بوضعه لجان مختلفة وتلقته أيدي ثلاث وزارات متتالية ، فقد ألف ثروت باشا لجنة الثلاثين فاختارت هذه اللجنة ثمانية عشر من أعضائها تولوا وضع المبادىء العامة للدستور ثم عرضت عملها على اللجنة العامة ٠٠ بعد هذا انتقل الدستور الى اللجنة التشريعية في عهد الوزارة الثروتية منها وجاء نسيم باشا ليتولى مشروع الدستور بالمسخ والتشويه مشتركا في ذلك مع اللجنة التشريعية ثم استقال ايضا بعد مأساته السوداء التي سلم فيها بوجهة النظر الانجليزية ٠ والفت وزارة يحيى ابراهيم لجنة الخمسة لمراجعة الدستور من جديد ثم صدر الدستور وليد ارادة الحكومة ولجانها

المتعددة ·· وقد كان واجبا أن تتنحى الحكومة عن وضع الدستور وأن نعهد بها الى الأمة ممثلة فى جمعية وطنية منتخبة انتخابا حرا ·· ولكن الوزارات الثلاث تحدت نسيان هذا الواجب المقدس واستمروا فى تجاهل حقوق الامة وكانت عاقبة هذه السياسة العقيمة وقوع ما كانت تخشاه الامة وصدور دستور غير محقق لرغباتها ·· وتؤيد الحوادث صدق نظر الامة فى التمسك بحقها فى وضع الدستور ولكن الذى يؤسف له أشد الأسف ان الحكومة لم نأخذ بوجهة نظر البلاد · فكانت الخسارة فى النهاية عظيمة لا يستهان بها (٢٢/٤/١٩٢٣) ·

ان الدستور الذى يصدر ناقصا ويصدر معطلا لا يمكن ان يقابل من الشعب بمظاهر السرور الحقيقى لان هذا الشعب ليس ساذجا حتى يبتهج فى غير مواضع الابتهاج أو حتى يفرح لمجرد اعلان مشايخ الحوارى بأن الدستور قد صدر فهناك فرق كبير بين دستور كامل محقق لرغبات البلاد نافذ من يوم صدوره وبين دستور تصدره الحكومة وفاق ارادتها هى وحدها وتعطل تنفيذه حتى تشاء هى أيضا عقد البرلمان ·

ان اعلان الدستور يجب ان يكون مصحوبا بمظاهر الحرية الصحيحة ولكن هذه المظاهر غير موجودة فى مصر الان · فالاحكام العرفية الانجليزية لا تزال قائمة والمحاكم العسكرية الاجنبية تنعقد صباح مساء · مع وجود محاكم البلاد والسجون والمعتقلات السياسية موصدة على من فيها والمبعدون لا يسمح لهم بالعودة الى الوطن ·· فقل لى بربك هل مثل هذا الجو يدعو للسرور والارتياح وهل اذا اجتمعت هذه التدابير المقيدة للحريه مع دستور ناقص ومعطل للتنفيذ كان من المعقول ان يسرح الفرح الصحيح الى القلوب ، نعم ان هناك ما يسمونه بالأفراح الرسمية التى تقيمها الحكومة بما لها من نفوذ وسطوة وبما تملكه من مدافع تطلقها ورايات ترفعها ومصالح تعطلها · ومديرين ومحافظين تستحضرهم مع وفودهم ولكن من يستطيع القول بأن هذه الظاهرة الرسمية التى تجرى بالامر تعد معبرة عن عواطف الشعب ألم يكن البوليس يأمر الناس برفع الرايات حتى حاول ذلك مع ادارة جريدة الأخبار ولولا ان الذى خوطب فى ذلك الامر اجاب بأن الراية غير صالحة لارغمت الاخبار على ان تشترك فى تلك المظاهر الرسمية على ان تتكلف اعلان سرورها وابتهاجها بما تنتقده على صفحاتها ان هذا السرور الرسمى لا يمكن مطلقا ان يحل محل السرور القومى الذى يتدفق من القلوب عفوا بلا أمر من بوليس أو مدير أو محافظ (١٩٢٣/٤/٢٣) ·

ان النظام الدستورى لا يحقق الغاية المرجوة منه تحقيقا كاملا · الا اذا نصت احكامه باحترام ارادة الامة تمام الاحترام بمعنى أن هذه

الارادة متى وضعت قانونا من القوانين وجب نفاذه ومتى أعلنت عدم رغبتها بحكومة وجب استقالتها فى الحال · ومتى رأت تعديل تشريع تحتم تنفيذ هذا التعديل وفاق رغبتها وبالجملة فان هذه الارادة العامة لا يجوز ان يقف اى عائق فى سبيلها والا كان النظام الدستورى فى حكم العبث ·· لقد تولد عن قاعدة فصل السلطات وعن ان الامة هى وحدها صاحبة السلطة التشريعية تولد عنهما أن الملك أو رئيس الجمهورية لا يستطيع الوقوف فى وجه اى قانون يقره البرلمان بل تكون مهمة السلطة التنفيذية المبادرة باصدار هذا القانون ·

وليس هذا الاصدار حقا من حقوق الملك أو رئيس الجمهورية وانما هو واجب يتحتم القيام به بمجرد فراغ البرلمان من اقرار التشريع الجديد ونظام التصديق الذى نص عليه الدستور المصرى نظام رجعى معطل لسلطة الأمة ·· ولسنا ندرى مطلقا الحكمة فى مبالغة هذا النص فى الرجعية باشتراط اغلبية الثلثين عندما يعاد مشروع القانون الى البرلمان فى دور الانعقاد الاول مع أن النظام الذى نص عليه دستور فرنسا والذى ولد ميتا ولم تعمل به البلاد كان يكتفى بأن مشروع القانون اذا اعيد الى البرلمان وصدق عليه مرة ثانية بالاغلبية العادية صدر وهذا مبالغة فى الرجعية وفى مناهضة سلطة الامة ·· ان قاعدة التصديق بالصورة التى وردت فى دستور ١٩ ابريل ولاسيما اشتراط اغلبية الثلثين فى كل من المجلسين مع ملاحظة ان الاعضاء المنتخبين فى مجلس الشيوخ لا يمكن ان تتألف منهم هذه الاغلبية ماداموا لا يتجاوزون ثلاثة اخماس المجلس نقول ان هذه القاعدة ليس من شأنها الا تعطيل ارادة الامة كما انها قاعدة رجعية سقط العمل بها فى انجلترا وولدت ميتة فى أنجلترا ومع ذلك يقولون ان أحكام الدستور مطابقة للأنظمة الحديثة كأن نبش القبور لاستخراج الاحكام المهملة هو الوسيلة الوحيدة لسن الدساتير الحديثة أو كأن الذين يقال لهم هذا القول قد أصبحوا يرون أن الادارة المعطلة لارادة الأمة هى وحدها التى تحقق رغبتها فيه فما أغرب هذه المتناقضات وما أجرأ القوم على مناهضة الحق (١٩٢٣/٤/٢٩) ·

ان انشاء الرتب والنياشين ومنحها ـ طبقا لدستور ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ـ حق مطلق للملك لا يمكن تقييده بقانون فاذا اراد البرلمان مثلا ان يضع قانونا فى هذا الصدد وقفت هذه المادة حائلا بينه وبين ما يريد · ان مسألة انشاء الرتب والنياشين وطريقة منحها تعد من المسائل الخطيرة التى يجب أن يكون للأمة اشراف عليها وسيطرة نافذة فيها اما اطلاقها من كل قيد فلا يتفق مطلقا ومصلحة البلاد (١٩٢٣/٤/٣٠)

ان اعلان الأحكام العرفية أمر خطير يترتب عليه تعطيل بعض أحكام الدستور وتقييد الحرية الشخصية في كثير من مظاهرها ومن أجل ذلك قضت أكثر الدساتير بأن يكون هذا الاعلان من حق السلطة التشريعية وحدها حتى لا يتقرر الا عند الضرورة القصوى لا ارضاء لشهوة استبدادية وقد لاحظ واضع الدستور الفرنسي انه قد تستدعى الحالة أثناء تعطيل البرلمان وجود الأحكام العرفية بسبب اعلان حرب مثلا فأباح لرئيس الجمهورية بسط هذه الأحكام ولكنه تلافى الخطر الذى قد ينجم عن هذه الاباحة بضرورة اجتماع المجلسين من تلقاء نفسهما فى يومين اثنين ولم يترك السلطة التنفيذية حرة فى دعوة البرلمان أو عدم دعوته كما انه لم يترك لهنا تقدير الميعاد الذى يجتمع فيه البرلمان وكل ذلك لما هو مقرر من خطورة الأحكام العرفية وآثارها • فخلو الدستور المصرى من هذه الضمانات الضرورية ومخالفته للقواعد المتبعة فى الدساتير الحرة واستخدامه عبارات مبهمة غامضة كل ذلك لا يدل على شيء سوى ان الوزارة التى وضعته لا تعنى العناية الكافية بالحرية الشخصية ولا تحرص على حقوق الأمة الحرص الذى يستلزم اتخاذ كل الضمانات الواجبة عند اعلان الأحكام العرفية • كانت المادة ٤١ من مشروع لجنة الثلاثين تنص على ان « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين » • وهذا النص صريح فى مساواة الموظفين المدنيين بالموظفين العسكريين فى ان تعيينهم يكون خاضعا لأحكام القوانين كما ان عزلهم يخضع لهذه الأحكام أيضا ولا شك فى ان هذه المساواة واجبة لان الجميع يخدمون الدولة فهم على كل حال موظفون فى الحكومة وان اختلفت أنواع عملهم • وقد ارتأت اللجنة التشريعية فى عهد الوزارة النسيمية ان المادة ٤١ تناولت مسائل عدة منها منح الرتب والنياشين وسك العملة وحق العفو ومنها ترتيب المصالح العامة وتولية وعزل الموظفين ومنها اعلان الأحكام العرفية وبناء على ذلك قررت أن تقسم هذه المادة الى ثلاثة أقسام اختص القسم الثانى فيها بمسألة ترتيب المصالح العامة وتولية وعزل الموظفين وصار نص المادة ٤٤ هكذا : « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين وضباط الجيش على الوجه المبين بالقوانين » • ولا يخفى ان هذا النص لا يختلف فى شيء عن نص لجنة الثلاثين الذى يجعل تولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين خاضعين لاحكام القوانين • ولكن اللجنة التشريعية رأت بعد وضع هذا النص ان تبدى ملاحظة فيما يتعلق بامتيازات الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم • وأشارت الى أنه يحسن التوفيق بين ما للملك من المركز الخاص فى هذا الشأن وبين المبادىء الجديدة المقررة فى مشروع الدستور

فيما يتعلق بحقوق الملك بوجه عام ثم ختمت ملاحظتها بقولها : « ولم تر اللجنة أن تقترح نصوصا فى الموضوع غير أنها رأت من واجبها لفت النظر الى هذه المسألة الدقيقة » . وقد كان يجدر بالوزارة أن تثبت النص الذى وضعته اللجنة التشريعية كما هو : بالرغم من هذه الملاحظة اننا لا نرى معنى مطلقا للتفرقة بين الموظفين المدنيين والعسكريين فيما يتعلق بأن يكون تعيينهم وعزلهم خاضعا لأحكام القوانين ولا سيما ان اللجنة لم تبت برأى فى هذا الموضوع ولم تصرح بالتفرقة ولم تقترح أى نص بل ان المادة التى أثبتتها فعلا تقضى بالمساواة بين الفريقين ولكن الوزارة التى أخرجت دستور ١٩ أبريل لم تفعل ذلك فلا هى أثبتت نص لجنة الثلاثين ولا نص اللجنة التشريعية بل انها تحت تاثير تلك الملاحظة الغامضة المبهمة ارتكبت خطأ التفريق بغير حق تعيين وعزل الموظفين المدنيين والموظفين العسكريين . فقالت فى المادة ٤٤ « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » . أى انها أسقطت « ضباط الجيش » من حكم هذه المادة — التى وضعتها اللجنة التشريعية — وتكلمت عنهم فى المادة ٤٦ فقالت : « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب الخ » ..

وبذلك أصبح حق تولية وعزل الضباط غير مقيد بقوانين خاصة يخضع لها . ولا جرم ان هذه القاعدة تهدم مبدأ المساواة بين الموظفين المدنيين والعسكريين فضلا عن انها تسلب البرلمان حقا من حقوقه الشرعية فيما يتعلق بوضع القوانين الخاصة بتعيين وعزل الضباط ولا ندرى كيف يعد من حسن النظام أو من مصلحة البلاد أن يكون تعيين وعزل الضباط غير خاضع لقانون خاص تطبق أحكامه على الجميع بغير تمييز ؟! .

ومن الغريب ان اللجنة التشريعية التى اتفق الجميع على وصف عملها بالمسخ والتشويه لم تجرؤ على اثبات مثل هذا النص أو الاشارة به ومع ذلك فان الوزارة لم تتردد فى اثباته مخالفة بذلك أبسط قواعد المساواة ومفتئتة به على سلطة الأمة ثم تقول بملء فيها انها أخرجت دستورا محققا لرغبات البلاد ؟!! ..

فبالله من هذه المغالطات التى ليس لها أول يعرف ولا آخر يوصف !!

كانت المادة ٤٦ من مشروع لجنة الثلاثين تنص على ما يلى : « يحلف الملك اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين » أحلف بالله

العظيم انى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » وهذه اليمين يؤديها كل ملك قبل أن يباشر أمور الحكم » وقد كان جديرا بالوزارة أن لا تدخل أى تعديل على هذه المادة لانها شاملة وافية وليس فيها ما يدعو لأى اعتراض ولكن يد التعديل عبثت بها أيضا كما عبثت بغيرها فأصبح نصها فى دستور ١٩ أبريل كما يلى « قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين (ويلى ذلك اليمين السابقة) » ٠

ولقد فكرنا طويلا فى حكمة هذا التعديل فلم نصل الى نتيجة يحسن السكوت عليها بل اننا رأينا فى التعديل غموضا كنا فى غنى عنه لان عبارة مباشرة الملك سلطته الدستورية لا تؤدى مطلقا المعنى الوارد فى المادة الأصلية وهو مباشرة أمور الحكم فنص لجنة الثلاثين صريح فى أن الملك الجديد لا يمكنه أن يتولى أمور الحكم الا بعد أن يقسم اليمين ٠ أما النص الحالى فيصعب استخراج هذه النتيجة منه بل انه قد يؤول تأويلا ليس من المصلحة فى شىء ٠ اذ أننا لم نفهم ابدال عبارة « مباشرة أمور الحكم » وهى عامة صريحة بعبارة « مباشرة السلطة الدستورية » فهل للملك سلطة غير دستورية يباشرها بلا قيد ولا شرط وبدون حاجة ليمين خاصة أم بماذا نفسر هذا النص الغامض الذى يفتح باب التأويل على مصراعيه ٠

ان تقييد الملك الذى يقسم النواب يمين الاخلاص له بأن يكون دستوريا انما هو قيد معقول اذ الموقف فى الأصل موقف تعهد باحترام الدستور وطاعته ٠

فكل ملك ينبذ الحكم الدستورى ويسعى فى أن يحكم البلاد حكما استبداديا مناقضا للدستور لا يمكن أن يكون نواب البلاد مخلصين له لان هذا الاخلاص لا يتفق مطلقا مع الاخلاص للدستور الذى هو أساس الحكم والذى بمقتضاه انتخب النواب وجلسوا على مقاعدهم واشترط عليهم أن لا يتولوا أعمالهم قبل أن يقسموا يمين الطاعة له ٠

فيظهر من هنا ان التوافق تام بين طاعة الدستور وبين الاخلاص للملك الدستورى فى حين ان حذف هذا الوصف لا يعد قائما على أساس مشروع وانما هو من قبيل العبث الذى لا معنى له ٠

ومن الحذف المعيب ما فعلته الوزارة أيضا فى المادة ٥٦ من مشروع لجنة الثلاثين فقد كانت هذه المادة تنص على أن « تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات » وقد عللت اللجنة اثبات النص بقولها

ولما كانت الوزارة هي الهيئة التي يتولى الملك سلطته الدستورية بواسطتها كان طبيعيا أن يكون مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة جميعا وأن تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات فذلك ادعى لانجاز الأعمال على أكمل حال » .

ولكن لسبب ما ظهر الدستور خاليا من هذا النص الذى لم يكن هناك مندوحة عن اثباته ولو حاولنا معرفة العلة الشرعية لهذا الحذف لما استطعنا الى ذلك سبيلا لانه اذا كان هناك حاجز بين الملك ووزرائه فكيف يتحملون المسئولية عنه واذا كانت الصلة بين الوزراء والملك لا تكون رأسا وبالذات فمن الذى يكون الواسطة بينهما ومن هو ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص الذين يكون لهم الحق في أن يمنعوا رئيس الوزراء من الاتصال بالملك وهل يمكن أن تسير أعمال الدولة بنظام اذا كان في الامكان وقوع هذا الاحتمال .

على ان الذى تدهش له ان حذف هذه المادة فضلا عن انه يمس قاعدة عامة من القواعد الدستورية فانه يمس أشخاص الوزراء أنفسهم ولا ندرى كيف يقبل الوزراء الذين حذفوا هذا النص أن يعرضوا مصالح الدولة للتعطيل بوضع أنفسهم في حالة مبهمة قد يترتب عليها منع اتصالهم بالملك رأسا وبالذات ؟! .

على ان يد الحذف لم تقف عند ما تقدم بل انها عبثت أيضا بالمادة ٥٩ التي وضعتها لجنة الثلاثين فقد كان نصها الأصلي كما يلي :

« أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلي الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال » . ولكن الوزارة لم ترض بهذا النص الكامل بل عمدت الى بتره أسوة بغيره فحذفت عبارة « وغيرهم من عمال الدولة » فأصبحت المادة ٦٢ من الدستور الجديد تنص فقط على أن « أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلي الوزراء من المسئولية بحال » .

وهنا أيضا غابت عنا حكمة هذا البتر لان أوامر الملك الشفهية والكتابية لا تقتصر على الوزراء وحدهم بل انها قد تتناول غيرهم من عمال الدولة كالمديرين والمحافظين وكبار الموظفين فهل نفهم من هذا الحذف ان كل موظف ينفذ أوامر الملك الشفهية أو الكتابية يخلي من المسئولية ولو كانت هذه الأوامر مخالفة لاحكام الدستور مادام نص المادة ٦٢ لم يتناول سوى الوزراء وحدهم أما غيرهم من عمال الدولة فقد تعمد واضع الدستور حذفهم من هذا الحكم كأنه يريد أن يقول بأنهم لا مسئولية عليهم اذا كانوا يعملون بناء على أمر من الملك !!! والا لماذا امتدت عملية البتر الى هذه العبارة وما هو السبب الشرعي

الذى يقضى بعدم مساواة كل الموظفين بالوزراء فى تحميلهم تبعة مايفعلون ولو كان ذلك بأمر من الملك ٠

وهل يسود فى البلاد شىء من النظام اذا كان كل موظف يصبح غير مسئول عن عمله مادام يتوارى خلف أمر من الملك ؟ ٠ يقول رئيس الوزارة ان يده لم تمس نصا فى الدستور الا كان ذلك لخير الأمة فأين هذا القول من الواقع الذى نراه ملموسا أمامنا ؟

أين هذا القول ونحن نرى طائفة من المواد قد عبثت بها يد الحذف أو التعديل فلم تترك وراءها خيرا بل انتقصت حقوق الأمة وفتحت باب الغموض والتأويل ونقضت كثيرا من القواعد الدستورية وخالفت أحكام الدساتير الحرة الأخرى فهل هذا هو الذى يعده رئيس الوزارة خيرا وبركة للأمة ؟ ٠

هل تغيير صيغة يمين النواب فيه خير الأمة ونفعها ؟ ٠

هل الغاء قاعدة اتصال الوزراء بالملك رأسا وبالذات تربح منه البلاد شيئا ، واذا كان هذا ليس فيه ربح ولا نفع فأين الخير العميم الذى عاد على الأمة من جراء تلك اليد التى امتدت الى النصوص الأصلية بالحذف والتعديل ؟ والتى وصفها رئيس الوزراء بما وصفها به مما لا ترى له الا أثرا مناقضا لما سمعناه وقرأناه ؟ ٠ لقد شاهدنا الوزارة تثبت ما تشاء وتمحو ما تشاء ولكنها لم تتفضل علينا ببيان الحكمة التى حملتها على انتهاج هذه الخطة بل ذهبت تمدح نفسها وتعيب كل من يفتقدها زاعمة انها جاءت بدستور مؤسس على قواعد الديموقراطية الصحيحة ومحقق لرغبات الأمة فى حين ان كل ما أدخلته من تعديل وما فعلته من حذف وبتر لم تكن نتيجته الا هدم قواعد الديموقراطية ومناهضة رغبات الأمة ٠ فهل هذا هو الذى يمدحون أنفسهم عليه ويطلبون من الناس أن يقيموا لهم التماثيل من أجله ؟ ٠

ولننتقل الآن الى بيان نقص آخر اشتركت فيه الوزارة مع لجنة الثلاثين فقد أثبت الدستور قاعدة ان جميع السلطات مصدرها الأمة وهذا حسن ولكن كثيرا من الدساتير الحديثة اتفقت على ان اثبات هذه القاعدة وحدها لا يمنع السلطة التنفيذية من الافتئات على سلطة الأمة فى بعض الحقوق التى لم يرد بشأنها نص خاص فى الدستور بأن تذهب الى أن الحق الذى لم ينص الدستور على الجهة التى تتولاه يكون من اختصاص الملك دون الأمة فلأجل الاحتياط لمثل هذه الأحوال التى قد ينشأ الخلاف بسببها أدخلت الدساتير فى باب الملك نصا بالمعنى

الآتى : ليس للملك حقوق غير التى خولت له صراحة بمقتضى الدستور أو بمقتضى القوانين الخاصة الموضوعة بناء على حكم الدستور نفسه » .

(أنظر المادة ٧٨ من القانون البلجيكى مثلا) ..

فوجود هذه المادة فى الدستور يمنع منعا باتا أى افتئات على سلطة الأمة ويجعل كل حق لم ينص عليه الدستور من حقوق الأمة نفسها لا من حقوق السلطة التنفيذية ولا يدع مجالا لاى تأويل فى هذا الشأن . ولا ندرى لماذا فات لجنة الثلاثين اثبات هذا النص الضرورى مع ان المشروع الذى وضعه الوفد فى صيف سنة ١٩٢٠ بالاشتراك مع الأستاذ عبد العزيز بك فهمى كان متضمنا تلك القاعدة الدستورية فقد نصت المادة ٢٣ منه على ان « الملك ليس له حقوق غير التى خولها له الدستور صراحة » .

وليس لقائل أن يحتج بأن قاعدة « الأمة مصدر السلطات » تغنى عن هذه القاعدة فان هناك أحوالا لا تكفى فيها القاعدة الاولى ويكون الخوف فيها عظيما من استئثار السلطة التنفيذية ببعض الحقوق دون الأمة . فالذى يقضى على هذا الخوف ولا يدع محلا لاى خلاف انما هو النص على ان حقوق الملك مقصورة على ما هو وارد فى الدستور ! ومما يؤيد هذه النظرية ان الدساتير التى نأخذ عنها هذه المبادىء ولم تكتف بقاعدة ان جميع السلطات مصدرها الأمة بل انها أثبتت القاعدتين معا فعند الكلام على السلطات العامة نصت على أن الأمة مصدر كل السلطات وعند الكلام على حقوق الملك وواجباته نصت على أن الملك لا يتولى من الحقوق الا ما نص الدستور عليه صراحة وبذلك وفت الموضوع حقه وجعلت سلطة الأمة فوق منال الشكوك .

من القواعد الرجعية العتيقة جعل أعضاء مجلس الشيوخ كلهم أو بعضهم معينين من قبل السلطة التنفيذية بدل أن يكونوا كلهم منتخبين من جانب الأمة . ومن الغريب أن لجنة الثلاثين لم تنكسر فى تقريرها « ان التطور نحو الأخذ بمبدأ الانتخاب فى مجلس الشيوخ ظهر كاملا من زمن طويل فى بعض الدساتير كبلجيكا وهولندا ورومانيا والسويد والنرويج اذ جميع أعضاء مجلس الشيوخ منتخبون . أما الدساتير الحديثة كافة فلا تعدل بالانتخاب طريقة أخرى » . وقد كانت النتيجة المنطقية لهذا الاعتراف ولا سيما اجماع الدساتير الحديثة على تقرير مبدأ الانتخاب — أن يكون جميع أعضاء مجلس الشيوخ منتخبين

ولكن مشروع اللجنة لم يسلم بهذا المبدأ المتفق عليه بل أنه يؤلف مجلس الشيوخ من ثلاثين عضوا يعينهم الملك ومن أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام باعتبار واحد لكل مائة وثمانين ألفا فاذا لاحظنا أن نسبة ١ لكل ١٨٠ ألفا تؤدي الى انتخاب نحو ٧٠ عضوا في مجلس الشيوخ تبين لنا ان الأعضاء المعينين كانوا يصبحون أقل من ثلث المجلس كما أن هذه النسبة لا بد أن تقل على مر الأعوام لان زيادة عدد السكان تنتج زيادة عدد الأعضاء المنتخبين بينما الاعضاء المعينون يبقون على حالهم ٠

هذا ما كان يؤدي اليه مشروع لجنة الثلاثين ومع ذلك فان الامة لم ترض به لان مبدأ التعيين في حد ذاته مبدأ رجعي ممقوت وقد دلت التجارب على ان مجلس الشيوخ المحتوى على عنصر معين يكون في الغالب مسيرا بارادة الحكومة اما اذا كان خاليا من هذا العنصر وتألف كله من أعضاء منتخبين فأنه يكون هيئة مستقلة ٠ ولقد اشار الى ذلك الاستاذ اسمان عند كلامه على ان مجلس النواب لا يحل الا اذا وافق على ذلك مجلس الشيوخ فقد قال ان مجلس الشيوخ في فرنسا عندما كان سائدا فيه مبدا التعيين كان يسهل على الحكومة ان تحصل منه على قرار بحل مجلس النواب ولكن ذلك المجلس منذ اصبح كله منتخبا صار من الصعب على الحكومه ان تستخدمه لتنفيذ مآربها وكان الرأى العام يحتم هذا الحل تحتيما حقيقيا ٠ فيتبين من هذه التجارب أن من الخطر الجسيم على البلاد تقرير مبدأ التعيين في مجلس الشيوخ حتى ولو كان هذا التعيين مقصورا على عدد محدود ولو كانت الوزارة ارادت اخراج دستور محقق لرغبات الامة كما تدعى لعدلت عن قاعدة التعيين التى وضعتها لجنة الثلاثين ولقررت أن يتألف مجلس الشيوخ من أعضاء منتخبين فقط ٠ ولكنها لسوء حظ البلاد لم تفعل ذلك بل انها لم تبق نص لجنة الدستور على حاله ولم تكتف بتعيين ثلاثين عضوا فقد نصت المادة ٧٤ من دستورها على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الاعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الاخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى قانون الانتخاب » ٠ وبذلك كانت اليد التى امتدت الى النص مما زادته مسخا وتشويها من وجهتين ٠ أولا ، ان الاعضاء المعينين حسب نص لجنة الدستور كانوا أقل من ثلث المجلس اما النص الجديد فانه يجعلهم الخمسين فاذا فرضنا ان اعضاء المجلس يبلغون ١٠٠ فعلى حسب النص الأصلي يكون ٣٠ منهم معينا و ٧٠ منتخبا أما على حسب النص الحالى فأنه يكون منهم ٤٠ معينا و ٦٠ منتخبا ٠ ثانيا ، ان النص الاصلى كان من شأنه ابقاء الاعضاء المعينين ٣٠ مهما زاد الاعضاء المنتخبين بزيادة عدد السكان وبذلك تقل نسبتهم شيئا فشيئا أما النص الحالى فانه يقضى

بزيادة الأعضاء المعينين كلما زاد المنتخبون ويحفظ نسبة الخمسين والثلاثة الاخماس الى الابد ٠

ويحمل الرافعي ملاحظاته على الدستور بقوله : (أولا) ان اكبر عيب اشتمل عليه دستور ١٩ ابريل هو ما نص عليه بشأن السودان فقد بينا ان المادتين ١٥٩ و ١٦٠ اخرجتا السـودان من المملكة المصرية واقتصرتا على الاشارة الى حقوق مجهولة تكون لمصر فى السودان ويبقى تحديدها تحت رحمة المفاوضة مع الانجليز ٠ ولا يخفى ان هذا المسـخ الفظيع انما هو صورة طبق الأصل للتشويه الوارد فى مشروع الوزارة النسيمية وليس هذا المسخ متعلقا بمبدأ ثانوى أو بقاعدة تافهة وانما هو قد أصاب حياة مصر وروحها لان القاعدة التى تقسم البلد الواحـد الى قسـمين وتجعل من أحدهما بلدا أجنبيا يقرر نظام الحكم فيه بواسطة دولة اخرى ليست من القواعد التافهة التى لا يقام لها وزن أو التى يقال عنها للناس انها لا تمنع الابتهاج بالدستور مادمت احكامه ستطبق عـلى جزء من البلاد دون الجزء الاخر فان اشتمال الدستور على مثل هذه القاعدة المضيعة للسودان لا يمكن ان يوصف الا بأنه نكبة كبرى على الوطن ٠ (ثانيا) لم يبين الدستور حدود الدولة المصرية وهذا خطأ سـبق ان اشترك فيه مشروع لجنه الثلاثين مع مشروع الوزارة النسيمية (ثالثا) لـم يصف مصر بأنها دولة مستقلة استقلالا تاما بل تعمد ان ينقـل الالفاظ التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير « حتى لا يسد الطـريق الى الاتفاق » وهذا أيضا خطأ اشترك فيه المشروعان السابقان ٠ (رابعا) هدم الدستور الحالى حرية الصحافة بإباحته انذار الصحف او وقفها او الغاءها بالطـريق الادارى « اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتمـاعى » (المادة ١٥) ٠ (خامسا) قضى على حرية الاجتماع بنصه على ان هـذا الحق « لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » (المادة ٢٠) أى أنه سلب بالشمال ما أعطاه باليمين ٠ ولا يخفى ان الدستور الحالى فيما يتعلق بهدم حرية الصحافة وحرية الاجتماع لم يأخذ القاعدة الواردة فى مشروع لجنة الثلاثين وانما استمد هذا الهـدم من مشروع الوزارة النسيمية (سادسا) احتفظ دستور ١٩ ابريل بالقاعدة الرجعية الخاصة بتصديق الملك على القوانين وهى تلك القاعدة التى سقطت سقوطا تاما باهمال العمل بها فى انجلترا كما ولدت ميتة فى فرنسا على أن عيب هذه القاعدة لم يقف عند رجعيتها بل ان الدستور الحالى بالغ فى زيادة قيودها باشتراطه أن مشروع القانون الذى لا يصدق عليه الملك ويرده الى البرلمان فى مدى شهر لا يمكن ان ينفذ الا اذا وافق عليه البرلمان مرة ثانية بأغلبية ثلثى اعضاء كل من المجلسين ٠ ولا يخفى ان هذه العيوب كانت واردة فى مشروع لجنة الثلاثين ومشروع الوزارة النسيمية مـع

فرق واحد وهو ان المشروع الاول كان يقضى بأن الاعضــاء المعينين فى مجلس الشيوخ لا يزيدون على الثلاثين أى انهم يكونون دائما اقل مــن الثلث وبذلك يكون تصويت الاعضاء المنتخبين فى هذا المجلس للمرة الثانية كافيا لصدور القانون متى وافقت عليه اغلبية الثلثين فى مجلس النواب • أما حسب الدستور الحالى الذى يجعل الاعضـــاء المعينين فى مجلس الشيوخ بمقدار الخمسين فأن تصويت جميع الاعضــاء المنتخبين لا يكفى لنفاذ القانون حتى لو وافق عليه مجلس النواب بالاجمـــاع فى المرة الثانية لان اشتراط اغلبية الثلثين لا يتوفر الا باشتراك فريق مــن الاعضاء المعينين فاذا امتنعوا لم يصدر القانون وتأجل النظر فيه عاما آخر • فيتبين من هذا ان اقتباس حــكم من أحــكام مشروع الوزارة النسيمية زاد قاعدة التصديق تقييدا فوق قيودها السابق • (سابعا) فى مسالة التشريع بين أدوار انعقاد البرلمان أخذ الدستور الحالى بقاعدة لها عيبان (١) التوسع فى بيان الاحوال التى يباح فيها اصدار مراسيم لها قوة القانون فى أثناء عدم انعقاد البرلمان وقد كان مشروع لجنة الثلاثين أكثر احتياطا (٢) عدم تحديد الميعاد الذى يجب أن يدعى فيه البرلمان الى اجتماع غير عادى لعرض هذه المراسيم عليه • وقد لاحظنا فى هذه النقطة ان مشروع الوزارة النسيمية الممسوخ كان ينص على دعوة البرلمان الى الاجتماع فى الحال ولكن دستور ١٩ ابريل حذف هذا القيد !! فهو من هذه الوجهة اكثر رجعية حتى مـــن المشروع السابق • (ثامنا) قضى الدستور الحالى بأن انشاء الرتب والنياشين ومنحها يعد حقا من حقوق الملك غير مقيد بأحكام القوانين فى حين أن مشروع لجنة الثلاثين كان ينص صراحة على أن هذا الحق مقيدا بالقوانين التى يضعها البرلمان • (تاسعا) فى مسألة الأحكام العرفية لم يأخــذ الدستور الحالى بقاعدة مشروع لجنة الثلاثين التى تقضى بأنه عند اعلان الأحكام العرفية فى غير دور الانعقـــاد يجب دعـــوة البرلمان ليجتمع على مدى الثـــلاثة أيام التـــالية للاعــلان ــ وانمــا أخــذ بقــاعدة الوزارة النسيمية المبهمة وهى وجوب دعــوة البرلمان على وجه السرعة • (عاشرا) قضى الدســـتور الحالى بأن حق تعيين وعزل الضباط غير خاضع لاحكام القوانين كحـــق تولية وعزل الموظفين المدنيين وانمــا هو حق من حقــوق الملك غير مقيــد بأى قانون وهذا مخالف أيضا لمشروع لجنة الثلاثين • (١١) كان مشروع لجنة الثلاثين يحتم على كل ملك أن يحلف اليمين قبــل أن يباشر أمور الحكم أما الدستور الحالى فقد اشتمل نصا مبهما بأن جعل حلف اليمين قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية ، ولا يخفى ان النص الأول هو الذى أخذت به الدساتير الحديثة فضلا عن انه لا يحتمل أى تأويل بخلاف النص الآخر • (١٢) كان مشروع لجنة الثلاثين ينص بأن يقسم النواب

يمين الاخلاص لنوطن وللملك « الدستورى » ولكن الدستور الحالى حذف هذا الوصف بغير حق • (١٣) كان مشروع لجنة الثلاثين ينص على ان « الصلة بين الملك والوزراء تكون رأسا وبالذات » ولكن الدستور الحالى حذف هذا النص مع ان هذه القاعدة من القواعد الدستورية العامه التى لا يجوز المساس بها • (١٤) كان مشروع لجنة الثلاثين يقضى بأن اوامر الملك لا تخلى الوزراء وغيرهم من عمال الدولة من المسئولية • ولكن الدستور الحالى حذف « وغيرهم من عمال الدولة » وقصر المادة على الوزراء ولا يخفى ما فى هذا البتر من ضرر • (١٥) اهمل الدستور النص على انه « ليس للملك حقوق غير التى خولت له صراحة بمقتضى الدستور » وقد وقعت لجنة الثلاثين فى هذا الاهمال نفسه • (١٦) أخذ الدستور الحالى بالنص المسوخ الوارد فى مشروع الوزارة النسيمية فيما يتعلق باستجواب الوزراء فقضى بأن المناقشة فى الاستجواب لا تجرى قبل ثمانية أيام الا اذا توفر شرطان وهما حالة الاستعجال وموافقة الوزير فى حين ان النص الاصلى للجنة الثلاثين كان يكتفى بتحقق احد هذين الشرطين لاباحة المناقشة فى الاستجواب قبل ثمانية ايام • (١٧) لم يكتف الدستور الحالى بهذا المسخ بل انه اباح للوزارة عند المناقشة فى الاقتراع على عدم الثقة بها ان تطلب تاجيلها لمدة ثمانية ايام أيضا • وبذلك قيد استجواب الوزارة والاقتراع على عدم الثقة بها فى حين اطلق حل مجلس النواب من كل قيد • (١٨) زاد عدد أعضاء مجلس الشيوخ فجعلهم بنسبة الخمسين مع المحافظة على هذه النسبة دائما بعد ان كان مشروع لجنة الثلاثين يجعلهم ثلاثين فقط اى اقل من الثلث مع احتمال انقاص هذه النسبة كلما زاد الاعضاء المنتخبون بزيادة السكان • فدستور ١٦ ابريل لم يكتف باقرار مبدأ التعيين فى حد ذاته مع أنه مبدأ رجعى معطل لسلطة الأمة بل انه بالغ فيه مبالغه ضارة وجعل لنسبة الخمسين نتائج خطيرة فى حاله التصديق على القوانين وحالة تنقيح الدستور بأن اشترط أغلبية الثلثين مع ملاحظة أن هذه الاغلبية لا تتوفر الا باشتراك الأعضاء المعينين اى ان التصديق والتنقيح أصبحا تحت رحمة العنصر المعين فى مجلس الشيوخ • (١٩) كان مشروع لجنة الثلاثين يقضى بأن « يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من اعضائه لرياسة المجلس تعرض اسماؤهم على الملك ليعين احدهم » ولكن الدستور الحالى لم يعبأ بارادة هذه الهيئة وقضى بأن « رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك » أى أنه حق مطلق من حقوقه لا يراعى فيه أى ميل من ميول الهيئة التى سيتولى هذا الرئيس الرياسة عليها • (٢٠) وبالرغم من هذه العيوب الاساسية العديدة فأنه جعل تنقيح الدستور فى حكم المستحيل تقريبا باشتراط تصديق الملك تصديقا مطلقا على كل تنقيح أى ان كل قرار يصدره البرلمان بالتنقيح

يكون عرضـة للاهمـال والتعطيل مادام الملك لا يوافق عليه وقد أخذ الدستور هذه القاعدة الرجعية المعطلة لسلطة الامة وارادتها من مشروع الوزارة النسيمية . (٢١) وفضلا عن كل ما تقدم فان الدستور ولد معطلا غير نافذ اذ قضت المادة ١٦٣ بأن لا يعمل به الا من تاريخ انعقاد البرلمان وهو تاريخ مجهول لا يعلمه أحد واذا جاز ان يكون فى نوفمبر الآتى فليس هناك ما يمنع تأجيله سنة أو سنتين بل أكثر من ذلك مادامت الحكومة لم تتقيد بشانه باى قيد .

هذه هى العيوب الاساسية فى دستور ١٩ ابريل وان نظرة صادقة اليها لتكفى للحكم بأن واضعه تأثر بمشروع الوزارة النسيمية فى اكثر مبادئه الرجعية وابتعد عن مشروع لجنة الثلاثين ولا جرم أن دستورا يبدأ ببتر السودان من جسم المملكة المصرية وينتهى بتحريم تنقيح احكامه على نواب البلاد الا اذا وافقتهم السلطة التنفيذية على ذلك كل الموافقـة — لا يمكن ان يوصف بأنه الحد الأدنى الذى ترضاه البلاد كما يقول انصاره ولا ان يعد محققا لرغبات الامة كما تزعم الوزارة . (١٩٢٣/٥/٦) .

***

وصدر الدستور ، واصبح حقيقة واقعة وراح الرافعى يكتب مقالات عديدة عن وجوب تطبيق هذا الدستور والقوانين التى صدرت مكملة له ، وكان مما كتبه الرافعى عن تدابير السلطة العسكريه فى القانون العرفى الجديد : « ان الاحكام العرفية لا توضع فى الاصل لتحرم الناس جميع حقوقهم الشخصية كما يحاول الشارع المصرى ان يفعـل ذلك بتخويله مجلس الوزراء الترخيص باتخاذ اى تدبير بلا شرط ولا قيد وانما توضع وتعلن لصيانة المصلحة العامة التى قد تقتضى حـرمان الناس من بعض حرياتهم الشخصية لامنها كلها وعلى ذلك يجب ان ينص صراحه عـلى ما يحرم من هذه الحقوق فى مدة الاحكام العرفية على أن تظـل باقى الحقوق الشخصية محترمة كل الاحترام . اما فى مصر فان القانون الجديد لم يتبع هذه القاعدة الدستورية الحفيظة على الحرية الشخصية بل أنـه اباح هدم هذه الحرية بجميع مظاهرها لمجرد ترخيص من مجلس الوزراء. فاذا أعلنت الاحكام العرفية أصبح الناس مهددين فى أعز ما يملكون بل فى كل ما يملكون مادامت هذه السلطة الاستبدادية الواسعة قد تركت بغير ضابط فى يد مجلس الوزراء فهو لا يكتفى بتفتيش الناس والمنازل ولا بمراقبة الصحف وتعطيلها ولا باغلاق المطابع وضـبط المطبـوعات والمنشورات ولا بمراقبة الرسائل البريدية والتلفونية والتلغرافية ولا بمنع المرور من الشوارع ولا بمنع الاجتماعات والأندية والجمعيات وحلها بالقوة ولا ولا ... مما يطول شرحه . نعم لا يكتفى مجلس الوزراء بكل هذه الاجراءات والتدابير التى شملت كل شىء بل انه يجوز له بمقتضى هذا

القانون ان يمنع الناس من الاكل والشرب بل من التنفس مادامت سلطته السالبة للحقوق غير محدودة ولا مقيدة •

هذه احدى القواعد الاستبدادية التى بنى عليها قانوننا العرفى الجديد والتى لا تتفق مطلقا مع القواعد الديموقراطية التى فى القوانين الحديثة (١٩٢٣/٧/٤) •

وحول قرار حل مجلس النواب الأول الذى أصدرته وزارة زيور باشا كتب الرافعى سلسلة مقالات قال فيها « أبت الوزارة أن تتقدم للمجلس لتعرض عليه برنامج سياستها وتدافع عن الأعمال التى قامت بها فى خلال المدة الماضية ويظهر أن العامل الوحيد الذى حدا بها الى تجنب مواجهة النواب والمبادرة الى التخلص وحساب البرلمان هو أنها شاعرة كل الشعور بأنها لا تستطيع أن تدافع عن السياسة التى اتبعتها وهى سياسة تسليم ما يمكن تسليمه فعلا لانقاذ ما يمكن انقاذه كما ادعى دولة رئيسها •• ان زيور باشا الذى زعم أنه قبل الوزارة حبا فى الوطن كنا نرجو منه أن لا يبلغ به حب الوطن الى هذا الحد • فقد كانت مصلحة الوطن أن يقلل من درجات هذا الحب حتى لا يصاب الوطن المسكين بما أصيب به من مدعى حبه •

لقد بنت الوزارة قرار حل مجلس النواب على عدة أسباب جعلت فى مقدمتها استحالة اشتراك البرلمان فى المهمة التى أخذت على نفسها القيام بها وهى مهمة اعادة صفو العلاقات مع الحكومة البريطانية وهو سبب غريب لا نظن أن وزارة اجترأت على أن تجعله ذريعة للتخلص من مجلس النواب • ان الالتجاء الى مخالفة القوانين وخرق أحكام الدستور لا يمكن تسويفه بأى عذر من الأعذار فما بالك اذا كان هذا العذر غير صحيح وكانت الدلائل قائمة على أن الوزارة لا تريد استفتاء صحيحا وانما تريد تنفيذ سياسة خاصة بها وينبغى تحقيق ذلك بأية وسائل بما فيها عدم احترام القوانين المعمول بها (٢٤/١٢/٢٤ ـ ١٩٢٤/١٢/٣٠) •

ويقول الرافعى : تحت عنوان حول الازمة السياسية الحاضرة ـ الاعتداء على الدستور » فى عهد الوزارة السعدية لم تكن ثمة حياة دستورية وان كان هناك برلمان قائم فقد أمتاز هذا العهد بمظاهر مختلفة متناقضة كل التناقض ، لأى نظام دستورى امتاز هذا العهد بمحاربة حرية الرأى محاربة شنيعة تهدم بذلك أعظم ركن من اركان الدستور • أمتاز هذا العهد بحلول سلطة الشوارع محل سلطة الأمة واذا سادت سلطة الشوارع فلا دستور ولا نظام • امتاز هذا العهد بسيادة سلطة الفرد وتلاشى حكم الشعب فكان سعد باشا يعتبر نفسه هو الأمة وان من يحرجه فقد احرج الأمة فالدستور قد بدأ حياته متلاشيا لأنه لم يجد من يخدمه

ويسهر عليه ويحافظ على أحكامه » وعن الوزارة الزيورية قال الرافعى لقد بدأوا حياتهم الحكومية فى عهد الدستور بأن طعنوا الدستور عدة طعنات كادت تكون القاضية عليه واليها يرجع نصيب كبير من الحالة المضطربة السائدة الآن فوزارة زيور باشا تهربت من مواجهة البرلمان تهربا مخالفا للتقاليد الدستورية وبادرت الى حله قبل هذه المواجهة ثم جاءت وزارة زيور الثانية فتكرر الاعتداء على الدستور بغير مبالاة ، ومن غرائب المتناقضات ان الاعتداء على الدستور فى هذه المرة جاء من جانب الذين اشتركوا في وضع الدستور وكانوا يعيبون على سعد باشا عدم احترام الدستور . ينص الدستور صراحة بأن مجلس النواب اذا حل لأمر فان المجلس الجديد لا يحل لنفس هذا الأمر ولكن الوزارة الحاضرة عنيت بهذا الحكم الدستورى شرعت وحلت المجلس الجديد لنفس السبب الذى من أجله حل المجلس القديم (١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٥) ومما قاله الرافعى فى هذا تحت عنوان « تعطيل الحياة البرلمانية » : أساس الدستور مسئولية الوزارة وضمان حرية الأفراد وحقوقهم فاذا لم يكن برلمان اصبح الوزراء غير مسئولين عن اعمالهم امام الأمة واصبحت اعمالهم استبدادية . واذا لم يكن برلمان أصبحت ضمانات الحرية الشخصية حبرا على ورق لان الوزراء لا يترددون فى الاعتداء على هذا الحرية ماداموا يعلمون أنهم غير خاضعين لسلطة الأمة الممثلة فى برلمانها .. هذه قواعد تكون فى حكم الارهاب .. يكفى ان نلقى بنظرة الى طريقة حكم البلاد فى فترة تعطيل البرلمان لنتبين ان الحكم الدستورى لا أثر له وان الاستبداد سائد فى كل مكان وان الحرية مهددة فى جميع مظاهرها واننا اسوأ حالا مما كنا عليه قبل أن يكون لنا ذلك الدستور المسكين الذى لا يدرى كيف يقف على قدميه فى حين ان الأيدى تعبث به من كل جانب وتحاربه بجميع الوسائل وتعمل على كتم أنفاسه بكل الطرق (١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥) . ويوالى الرافعى كتابته عن الدستور والمطالبة باحترام الدستور . ويبدأ الرافعى ممهدا لاجتماع مجلس النواب والشيوخ بالرغم من قرار حل مجلس النواب . وندع الرافعى يروى قصة هذا العمل الدستورى الرائع فيقول فى حديث له مع جريدة العالم : « فى مساء يوم السبت ٧ نوفمبر ١٩٢٥ ، بعد الفراغ من عملى اليومى ، فى جريدة الاخبار ، اخذت اقرأ كتاب وضعه الأستاذ بول ماثر فى البحث الخاص بحل الجمعيات البرلمانية ابتغاء الوقوف على آراء علماء الدستور فى مدى السلطة التى تخول الحكومة الانفراد باصدار القوانين فى خلال الفترة التى يكون فيها البرلمان منحلا . وقد كتبت فى ذلك الوقت مستقلا ببحث هذه المسألة والكتابة فيها لأن الوزارة الزيورية انتهزت فرصة تعطيل البرلمان فأمطرت البلاد بكل تشريع ضار مرتكن على المادة ٤١ من الدستور المصرى فى حين أن هذه

المادة لا تتيح لها الانفراد بالتشريع فى مثل هذه الظروف التى كانت مصر تجتازها فلم أكد أتمم القسم الاول من هذا الكتاب حتى رأيت نفسى أمام غاية أخرى غير التى كنت أسعى اليها لأن الآراء التى أدلى الكاتب بها فى مسألة حل البرلمان والآثار التى ترتبت عليها كانت بمثابة قبس من نور هدانى الى طريق جديد كان مغلقا أمامى وأمام غيرى • فقد شرح الاستاذ بول ماتر جميع الشروط التى يجب تحقيقها ليكون حل البرلمان صحيحا ولما جاء الى الشرط الثالث وهو « ضرورة دعوة الناخبين وعقـد مجلس جديد » وتبسط فى الموضوع وأخذ يتكلم فى النتائج التى تحدثها مخالفة هذا الشرط فقال : « ولكن ماذا يحدث اذا كانت الحكومة تخالف هـذا الشرط الثالث وتمتنع عن دعوة الناخبين والمجلس الجديد ؟ للاجابة على ذلك يجب التمييز بين الفرضين الآتيين : (أولا) اذا كان الدسـتور اشترط أن يتضمن أمر الحل بيان التاريخ الذى تجرى فيه الانتخابات والتاريخ الذى يجتمع فيه المجلس فان كل أمر بالحل لا يشتمل على هذه البيانات يكون باطلا بطلانا أصليا • (ثانيا) أما اذا كان الدستور اشترط فقط أن تجرى الانتخابات ويجتمع المجلس الجديد فى ميعاد محدود دون أن يحتم النص على ذلك فى أمر الحل ففى مثل هذه الحالة يجب الانتظار الى أن تنتهى المدة المنصوص عليها فى الدستور فاذا لم تدع الحـكومة الناخبين ولم تعقد المجلس فان أمر الحل يعتبر ملغيا ويجب على المجلس القديم أن يستأنف وجوده • قرأت الجملة الأخيرة فارتسمت فى نفسى بأحرف من نور وقلت « اذن فنحن أمام مثل هذا الغرض واذن فليس هناك ما يمنع مجلسنا المنحل عن استئناف وجوده واجتماعه » • ثم أسرعت الى تصفح مواد الدستور المصرى فوجدت المادة ٩٦ منه تحتم اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وبحكم القانون فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر اذا لم يدعه الملك الى عقد جلساته قبل ذلك • وكان يوم السبت الثالث من الشهر يوافق ٢١ نوفمبر فتكونت لدى عناصر الفكرة التى عزمت على الكتابة فيها ولا أستطيع أن أصف مقدار سرورى باهتدائى الى هذه الفكرة التى اعتقدت أن تنفيذها يخرج البلاد من الأزمة التى كانت تتخبط فيها وكدت أصيح لقد وجدتها • لقد وجدتها ! كما فعل « أرشميدس » حينما اكتشف فجأة قانون الوزن النوعى • وما لبثت أن فاتحت بعض الاخوان بهذه الفكرة وناقشتهم فيها واقتنعوا بها وان كانوا لم يتوقعوا نجاحها • وبدأت حمـلتى من اليوم التالى (الأحد ٨ نوفمبر) ولكنى كنت أخشى كثيرا كما خشى اخوانى أن تحبط هذه الفكرة وتقف عند مجرد الادلاء بها دون أن يسمع لها النواب وتدخل فى دور التنفيذ •

بيد أن الله قدر لها النجاح فكتب أكثر الصحف فى تأييدها واتفقت كلمة الأحزاب على الدعوة اليها ونشطت الأمة لتحبيذها ونهض نواب البلاد لتنفيذها . وكانت الأيام القليلة التى تفصل ٨ نوفمبر عن ٢١ نوفمبر حافلة بحركة وطنية كبرى كللت بفوز باهر بالرغم من المساعى التى بذلتها الحكومة وقتئذ لاحباط هذه الفكرة انعقد البرلمان اذن فى فندق الكنتيننتال بين سمع الحكومة وبصرها فكان لهذا العمل أثران فى نفسى (الأول) سرورى بانقاذ الدستور وفوز الأمة واندحار الحكومة وهو ذلك السرور الذى عم البلاد واشتركت فيه جميع الطبقات . (الثانى) ارتياح ضميرى ارتياحا يشعر به كل من وفقه الله الى دعوة صالحة كتب لها النجاح » .

ونعود الى تفصيل ذلك الحدث البرلماني الكبير : فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ كتب الرافعى يقول تحت عنوان : الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى . بطلان مرسوم حل مجلس النواب . المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه .

انصرفت الأفكار فى الأيام الأخيرة بمناسبة قانون الجمعيات السياسية الى البحث فى سلطة الوزارة التشريعية فى خلال غيبة البرلمان فاتفقت كلمة جميع الاحزاب المعارضة على ان الوزارة لاتملك التشريع فى الوقت الحاضر وان شروط المادة (٤١) من الدستور غير متوافرة .

والموضوع الذى يجب ان نعنى به الان ونرجو ان يشاركنا الكتاب فى الاهتمام به هو ان البرلمان يجب ان يعود الى الانعقاد فى يوم السبت الثالث من نوفمبر الحالى بتنفيذ الأحكام المادة ٩٦ من الدستور . ويناقش الرافعى من الناحية الدستورية على رأى للدكتور برنولد الفقيه الدستورى المشهور والأستاذ فى جامعة « كان » كما يعتمد على كتاب الأستاذ بول ماتر اسمه « حل الجمعيات البرلمانية » وغيرهم من أساتذة الفقه الدستورى وينهى الرافعى مقالته الأولى بقوله : « اذا كان فى مصر دستور واذا كان هذا الدستور نافذا واذا كانت اليمين التى أقسمت له قائمة فلا مندوحة من اتباع هذه الطريقة ولا مفر من اجتماع البرلمان فى يوم ٢١ نوفمبر . وفى اليوم التالى كتب الرافعى تحت عنوان : رئيسا مجلسى النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور . وقال فى هذه المقالة « اننا أمام ثورة على الدستور . أمام ثورة من عشرة أشخاص على الحياة البرلمانية وهذه الثورة غير مشروعة بل ثورة مجرمة : ثورة يحرمها القانون ويعاقب مرتكبها » ، ويحرمها الدستور ، وتحرمها الأمة وتعاقب مقترفها وان فى الاستطاعة القضاء بسهولة على هذه الثورة والعودة الى الطريق المشروع ولسنا فى حاجة الى القيام بثورة

مجرمة تشبه ثورة الوزارة وانما نحن نقضى على الثورة الوزارية بعمل مشروع سهل هو أن نعمد بأنفسنا الى تنفيذ أحكام الدستور ولا نترك هذا الدستور معطلا الى الأبد ، كما تبغى الوزارة وتريد • وختم مقالته بقوله : « هذا واجب النواب والشيوخ اليوم فعليهم أن يجتمعوا فى اليوم الحادى والعشرين من شهر نوفمبر وعلى رئيسيهما أن يتوليا ارسال الدعوة تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور •

وكتب الرافعى فى ١٠ نوفمبر يقول تحت عنوان : ليس الدستور قصاصة ورق • مرسوم حل مجلس النواب باطلا لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكامه الأساسية وخالفت نصوص الدستور » ، وفى هذه المقالة ناقش الرافعى صحيفة الاتحاد التى قالت أن البرلمان غير موجود فقد زالت عن النواب صفتهم بعد صدور مرسوم الحل فلا يمكن رد هذه الصفة اليهم وعلى ذلك فقد أصبح من المستحيل تنفيذ المادة ٩٦ من الدستور وقال الرافعى ، ان نظرية حزب الاتحاد الى الدستور أنه لعبة تعطى للشعب ليتلهى بها ، أو قصاصة ورق لا قيمة لها أو مجرد حبر على ورق ، أو مجرد ألفاظ مرصوصة وأحكام مدونة لا يقصد تنفيذها ، وانما يقصد بها الضحك على الشعب وعلى البلاد فيصبح الدستور مهزلة سخيفة يقوم الاتحاديون بتمثيلها على مسرح أطماعهم الشخصية ليصوروا الأمة فى صورة قطيع من البله والمعقلين لا يدركون للدستور معنى ولا للحرية طعما » •• ويضع الرافعى الأمور فى وضعها الصحيح فيقول : ان المسألة واضحة كل الوضوح ولا تستطيع أية مناقشة هادئة أو عنيفة أن يترتب عليها تعطيل الدستور وجعل الدستور مهزلة أو قصاصة ورق فالبرلمان يجب أن يجتمع فى يوم السبت فاذا لم تدعه الحكومة فله الحق بل عليه واجب الانعقاد من تلقاء نفسه والا كان أعضاؤه حانثين فى اليمين التى أقسموها باحترام الدستور اما أن يطأطىء الأعضاء وتطأطىء البلاد رأسها أمام ثورة الوزارة على الدستور فهذا أمر لا يحتمل لأن معناه الغاء الدستور الغاء تاما وعلى البلاد أن تدافع عن دستورها وتقضى على ثورة الوزارة عليه بالطرق المشروعة القانونية وهى اجتماع البرلمان فى اليوم الواحد والعشرين من الشهر الحالى •• وفى يوم ١١ نوفمبر يوضح الرافعى مسئولية الوزارة الجنائية اذا خالفت الدستور بتأجيل الانتخابات على اثر حل مجلس النواب • ويلقى الرافعى المسئولية الجنائية على الوزراء فكل وزارة مسئولة عن كل عمل من الأعمال التى تباشرها لأن كل عمل من أعمال الملك أو رئيس الجمهورية لا يكون نافذا الا اذا وقعه وزير يتحمل مسئوليته السياسية والجنائية • وتحت عنوان : اذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة فى ثورتها عليه ، كتب الرافعى مقالا فى ١٢ نوفمبر وقال فيه : ان فرنسا فى سنة ١٨٧٧ شهدت وزارة جديدة برئاسة بروبى

خلفا لوزارة جول سيمون . وكان أول عمل لوزارة بروبي تأجيلها اجتماع البرلمان شهرا ، ثم حلت المجلس النيابي الفرنسي وتجاوزت الوزارة اجراء الانتخابات الجديدة ، عن موعدها بتسعة عشر يوما وجاء المجلس الجديد بأغلبية معارضة لوزارة بروبي وألف المجلس لجنة تحقيق للنظر في أعمال وزارة بروبي ولا سيما في مخالفتها قواعد الدستور الخاصة بحل المجلس واجراء الانتخابات في مواعيد خاصة لا يجوز تعديلها .. وبالرغم من استقالة بروبي الا أن لجنة التحقيق استمرت في عملها وأصدرت قرارا ناقشه المجلس وقرر في يوم ٨ مارس ١٨٧٩ أن الوزارة قد بدأت – على نقيض الدستور – عهد الدكتاتورية غير الدستورية في ذاتها وهي الدكتاتورية التي حكمت بمقتضاها تحت حماية رئيس الجمهورية وبذلك ارتبطت مسئوليتها بهذا العمل ووزير الداخلية الذي وقع مرســـوم انعقاد المجلس الجديد وكذلك مجلس الوزراء الذي صدق عليه يقعون بناء على رأينا تحت هائلة المادة ١٢ فقرة ٢ من قانون ١٦ يونيه سنة ١٨٧٥ الذي ينص على اتهام الوزراء . وخاطب الرافعي النواب والشيوخ أن يحولوا بين الوزارة وبين العبث بأي حكم من أحكام الدستور وليعلموا أن مصـــير الدستور كله مرتبط بموقفهم يوم ٢١ نوفمبر واتفاقهم على عقد البرلمـــان في ذلك اليوم المشهود . وتساءل الرافعي في ١٤ نوفمبر عمن يدعو البرلمان الى الانعقاد في ٢١ نوفمبر ؟ . ورد على هذا التساؤل ، بعد دراسة وافية يقول ان رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب هما اللذان يملكان حق الدعوة للاجتماع ورد الرافعي على مقالات الصحف التي تعارض فكرته مثل جريدة الريفورم وأشار الى قرار الحزب الوطني الذي أصدره في ١٣ نوفمبر داعيا أعضاءه في مجلس النواب والشيوخ ومن حذا حذوهم الى الذهاب الى البرلمان في صباح السبت ٢١ نوفمبر لأداء واجبهم الوطني ، وتنفيذ أحكام الدستور الذي أقسموا يمين الطاعة له . وعلق الرافعي على قرار الحزب الوطني يقول : فهذا القرار أملته الحكمة الوطنيـــة وحبذا لو حذت بقية الأحزاب هذا الحذو حتى يقوم جميع النواب بواجبهم الوطني وحتى تقف الحكومة أمام أغلبية ساحقة من نواب البلاد وشيوخها تحافظ على الدستور فالحكومة ثائرة عليه والنواب والشيوخ يعملون على تنفيذه ». ولم ينس الرافعي أن يشير في نفس المقال الى الاعتداء على الحرية الشخصية ومنع احتفال النادي السعدي بذكرى ٢٣ نوفمبر وقال : نحن نأســف كل الأسف لتمادي الحكومة الحاضرة في الاســـتهتار بالحرية الشخصية والاعتداء عليها الى درجة منع الاجتماعات الخاصة في الأندية الخاصـــة واستخدام القوة المادية لتنفيذ الأوامر الجائرة المخالفة لكل قانون .. ويتساءل الرافعي : هل أصبحت الحرية رخيصة الى هذا الحد ، وهل فقد القانون كل حرمة فصارت الوزارة تنتهك حرمته بغير مبالاة ؟ .. وينهى

الرافعي مقاله : لقد مضى زمن القول وحان زمن العمل واذا أردنا أن نحيا حياة دستورية فلنبدأ باحترام الدستور ولندافع عنه حتى تعلو كلمة الحق وتزهق ثورة الباطل » . وكتب في اليوم التالى (١٥ نوفمبر) مقالا تحت عنوان « اجتماع البرلمان يوم ٢١ نوفمبر هو الذى ينقذ البلاد من الفوضى الحاضرة . ماذا نستخلص من حادث الاعتداء على النادى السعدى » . وقال الرافعي نحن الآن ازاء أزمة دستورية خطرة وازاء فوضى لا مثيل لها وازاء قلق فى النفوس وازاء اضطراب فى الأفكار عظيم وبجانب هذا توجد اليمين التى أقسمها الجميع بطاعة الدستور فهذه العوامل مجتمعة تحتم انعقاد البرلمان . ورد على أسئلة بعض القراء عن مثل لانعقاد برلمان ، صدر الأمر بحله وكتب عن نموذج حدث فى فرنسا سنة ١٨٣٠ عندما سقطت وزارة دى مارتنيـــاك وجاءت وزارة دى ليولنبـــاك الذى عرف باتجاهه الاستبدادى ومناهضته للحرية واجتمع المجلس فى اليوم الثانى من شهر مارس واتخذ موقف المعارضة للوزارة التى بادرت بحل المجلس واجراء انتخابات جديدة لم يفز فيها من أنصار الوزارة سوى ١٤٣ من ٢٧٤ نائبا .

ولم تستقل الوزارة بل أصدر قرارا بحل المجلس وتعديل قانون الانتخاب . ووقف حرية الصحافة : أجرت الوزارة انتخابات جديدة باطلة وقد اجتمع المجلس المنحل فى اليوم الذى كان محددا من قبل لانعقاده فى ١٣ أغسطس وكان من أول عمل له اتهام أعضاء وزارة دى بولينباك بانتهاك حرمة الدستور ورفعت الدعوى على الوزراء أما مجلس الشيوخ وفاقا لأحكام الدستور فقد أصدر مجلس الشيوخ حكمه على هؤلاء الوزراء بالحبس المؤبد والتجريد من الألقاب والرتب وحكم على رئيسهم فوق ذلك بحرمانه من جميع حقوقه المدنية وبذلك انتصر الدستور وفشلت وزارة دى بولينباك فى الاعتداء عليه .. « وأشار الرافعي فى ١٦ نوفمبر الى حديث سعد زغلول عن فكرة عقد البرلمان من تلقاء نفسه وقوله ان هذه الفكرة ليس فيها من عيب سوى ارتكازها على محض الحق .. والأمر عنـــدنا ليس للدستور ولا للحق بل للقوة وقال . الرافعي : نقول لدولة الباشا ان الحق فى الظروف الماضية لم يحاول ان يقرر سلطانه ثم يقول والمعركة الحق فى الظروف الماضية لم يحاول رفع صوته ولم يحاول أن يقرر سلطانه ثم يقول والمعركة بين الحق والقوة لابد من نشوبها ولو كانت الخســارة محققة ولقـــد قيل لزعيم سياسى فى ظروف كالظروف التى تمر بهـــا الأمة انه لا فائدة من أن يقف الحق فى وجـه القـــوة لأنه لابد أن يبوء بالفشل فكان جواب الزعيم : اذا قمنا بهـــذه المعركة خسرناها كمـــا تقـــول وكمـــا أظن ولكننـــا اذا لم نقم بهـــا خسرناها الشرف وانى أوثر فقدان النصر فى النضال على فقـــدان الشرف .. ويشرح الرافعي

كيف توجه الدعوة الى أعضاء المجلس . ورد الرافعي في اليوم التالى على أقوال وملاحظات الزملاء الذين عارضوا الفكرة ومن بينهم « حقوقى » كوكب الشرق ودافع عن دعوة الحزب الوطنى الى الذهاب الى البرلمان في يوم ٢١ نوفمبر ورد على ما قاله حقوقى : ان ذهاب أعضاء الحزب الوطنى وحدهم لا يجدى، وقال الرافعى ان ذلك لايعد عيبا يؤخذ على الحزب وأعضائه بل يعد مفخرة لهم لأنهم يريدون أن يكونوا في مقدمة المؤدين واجبهم والبارين بقسمهم فاذا تخلف غيرهم عن تأدية الواجب فالعيب على المتخلفين لا على المتقدمين » وكرر الرافعى الدعوة لكى تحذو الأحزاب الأخرى حذو الحزب ولا سيما بعد أن ارتفع صوت البلاد بضرورة انعقاد البرلمان فى يوم السبت المقبل . وفى ١٨ نوفمبر كتب تحت عنوان : الدستور يمنع منعا باتا تعطيل أى حكم من أحكامه فيجب تنفيذ المادة ٩٦ بانعقاد البرلمان يوم السبت القادم » وفي ١٩ نوفمبر علق الرافعي على بيان رياسة مجلس الوزراء بأنها قررت منع اجتماع البرلمان وكان العنوان الذى اختاره الرافعى لمقاله « ثورة الوزارة المسلحة على الدستور والنواب والشيوخ والأمة .. هل تريد الوزارة ان تحتفل بتشييع جنازة الدستور ؟ » وكان مما قاله الرافعى . ماذا نسمع وماذا نرى .. لقد تحرك الجيش المصرى بكامل عدته وبأسلحته وذخيرته وبنادقه ومدافعه وتحرك رجال البوليس بعصيهم وبنادقهم واجتمع رجال الأمن برجال الجيش وتألفت لجنة من هيئة أركان الحرب تحت رئاسة سنبكس باشا وصدرت أوامر حلمى باشا عيسى باطلاق الرصاص على النواب والشيوخ وتقرر اقفال الشوارع المؤدية الى البرلمان ووضعت التدابير المختلفة للاعتداء على حرية الناس الشخصية بل على حياتهم ففيم كل هذه الاجراءات وعلام كل هذه الاستعدادات . وهل تنوى دولة أجنبية ان تحتل البرلمان وتهبط عليه بطياراتها فأخذتم عدتكم لمنع هذا الاحتلال وقررتم ان يبيت الجيش فى حرم البرلمان ؟ . لقد طبقت الحكومة انها قضت على الدستور قضاء مبرما وهى تريد ان تجعل من يوم الاحتفال بافتتاح البرلمان يوما للاحتفال بتشييع جنازة الدستور .. هذا ما يريده حلمى عيسى وعلى ماهر وزملاؤهما ولكن فات هؤلاء الأشخاص انهم فى غفلة تامة وجهالة مطلقة وحماقة بالغة فان عشرة أشخاص لا يرغمون أربعة عشر مليونا على الخضوع والخضوع . لقد مرت بالبلاد محن كثيرة ونزلت بها مصائب مختلفة ولكن التاريخ لم يسجل فى صفحات محنه ومصائبه صفحة أسود من تلك التى يخطها حلمى عيسى وعلى ماهر وزملاؤهما نعم انها صفحة بدماء الجريمة انها صفحة ملوثة بجناية الثورة على الدستور والبلاد .

ويقول الرافعى : يا للدستور من قوم لا يستحون : من الغريب ان هذا الشخص الذى لا يستحى ولا يعرف فضيلة الصدق يكون على رأس

وزارة المعارف لتربية نشء البلاد وتعليمهم قويم الاخلاق فهو حين يقول ان الحكومة تعمل على تنفيذ الدستور انه يعلم انه كاذب فيما يقول • نعم انه يكذب ويكذب ولا يخجل ولا يستحى ومع ذلـك فهو وزير للمعارف والتربية والاخلاق •

وفي نفس اليوم المحدد لاجتماع البرلمان كتب الرافعي يقول: استئناف الحياة النيابية وانعقاد البرلمان بارادة الشعب • اجتمع البرلمان بالرغم من ارادة الوزارة . اجتمع البرلمان بالرغم من القوى المسلحة : اجتمع البرلمان بالرغم من الخطة الحمقاء التى أشار بها عيسى وعلى ماهر ، اجتمع البرلمان رغم كل شيء اجتمع البرلمان وانف الاستبداد راغم ، اجتمع البرلمان فسجل فى تاريخ مصر صفحة خالدة سيقرأ فيها العالم بأسره ان مصر لا تعرف الهزل فى حياتها وانما تعرف الجد • انه لدرس جليل ألقته الأمة على المستبدين وأشهدت العالم على أن الروح الوطنية تدب فيها دبيب الحياة وأن نارها أصبحت متوقدة فى كل قلب من قلوب أبنائها فلا يستطيع أى مستبد ولا أى ظالم ان يخمدها أو يضعف أثرها ويقول الرافعى ، حقا انه لفوز كبير فى تاريخ مصر ونصر عظيم يسجل فى مواقفها الوطنية المجيدة •• فهنيئا لكم وبنوابها وشيوخها ، وهنيئا للنواب والشيوخ نار تشد أزرهم ووطن يؤيدهم لقد افتتح البرلمان بمشيئة الله ، وارادة الشعب •• وسيظل الدستور مصونا محترما ما دامت الأمة بنوابها وشيوخهـــا وجميع ابنائها مستعدة للدفاع عنه الى آخر رمق من الحياة » • وفى اليوم التالى (٢٢ نوفمبر) كتب الرافعى ، بعد انعقاد البرلمان ، صفاقة الاتحاديين ورقاعتهم وأشار الرافعى الى اجتماع حزب الاتحاد فى نفس الوقت الذى انعقد فيه البرلمان • خطب فيه زعيما آخر الزمن ثم انتهى بقرارات ليس فيها الا أمثلة بارزة على منتهى وقاحة هؤلاء الرقعاء الضعفاء على ما يسمونه خروجا على الدستور ويصفون اجتماع البرلمان بأنه من قبيل هذا الخروج • حقا انها رقاعة بالغة منتهى الوقاحة •• ليت شعرى كيف يستطيع الانسان أن يصف مثل هذه السماجة الباردة السـخيفة » • ويخاطب الرافعى الاتحاديين بقوله : تواروا أيها القوم خجلا وحياء اذا كنتم تعرفون معنى الخجل والحياء •• تواروا ايها القوم وفروا من وجه الناس بعد أن سئم الناس النظر اليكم وثقلت على نفوسهم سيئاتكم • تواروا ايها القوم واستغفروا الله لآثامكم الشنيعة انتظارا لليوم الذى تعرض فيه صحيفتكم السوداء على البرلمان ليحاكمكم جنائيا على ما اقترفت ايديكم وستعلمون غدا جزاء من يحتقر ارادة الأمة ، ويخرج على دستورها ويعطل حياتها البرلمانية » • ويقول الرافعى فيما بعد (٢٣ نوفمبر) « حكومة غير شرعية ، مناورة اصدار قانون الانتخاب» . وصف فيها الرافعى ما أقدمت عليه الوزارة ببقائها فى

الحكم وسعيها لاصدار قانون الانتخاب بأنه ثورة على شعب بأسره .. ثورة عشرة أشخاص تعدوا كل كرامة وكل احترام وكل تصرف ان يحكموا أمة بالرغم منها !! وعلى ماهر بقوله · لقد ظهر بذلك المظهر المحزن المتلون فى كل يوم بلون خاص فظهر الوصولى الذى لا يفكر فى هذه الحياة الا فى تحقيق أطماع شخصية حقيرة » ·· ويشير الرافعى فى ٢٤ نوفمبر الى موقف الوزارة بعد انتزاع ثقة البلاد منها ويرى ان بقاءها فى الحكم بعد ان قرر النواب والشيوخ والرأى العام عدم الثقة بها · وهى تعلم انها حكومة غير شرعية فضلا عن تلويث يدها بمختلف الجنايات فان ذلك لا يعد سوى ظرف مشدد يكون له شأن كبير عند صدور الحكم عليها وعلى آثامها وجرائمها ··

وفى ٢٥ نوفمبر كتب تحت عنوان « أيها الثائر على الدستور » الحكومة أم الأمة » · وقال ان الوزارة ثائرة على الدستور والنظام والقانون : ثائرة على الأمة والبلاد ·· وستعلم الوزارة انها لن تستطيع أن تستمر فى ثورتها غير الشرعية ولن يسعها أن تقف فى وجه أمة بأسرها ·· وتستمر المعركة بين الرافعى والوزارة وتكون عناوينها كما يلى : « الأزمة لا تنفرج الا بانقاذ الدستور ·· لا مندوحة عن سقوط الوزارة واحترام قرارات البرلمان · وزارة غير شرعية تتصرف فى أملاك الدولة · كيف تعمل على توجيه الحياة البرلمانية فى مصر ·· مهزلة الانتخابات وهل تسير فيها الوزارة الى النهاية ·· وهل تقف البلاد مكتوفة الأيدى أمام هذه المهزلة ، تعطيل الحياة البرلمانية هو مصدر النكبات الحاضرة · ثورة الوزارة على الدستور ·· افلاس الوزارة · عبث محاكمة المتمسكين بالدستور ·· الوزراء الجديرون بأن يحاكموا على جرائمهم !! الأمة لن تتراجع ، مناورة الصحف الوزارية ·· عبث الاقتراحات القائلة بايجاد حل وسط ·· السياسة الانجليزية فى مصر ، ولماذا حاربت الحياة الدستورية فى مصر ، ماذا يقترحون لحل الازمة الحاضرة ·· عبث الحلول القائمة على تنازل الأمة عن أى حق من حقوقها ·· وهكذا الى آخر عناوين مقالاته . التى كان فيها ـ بحق ـ صوت الشعب المدافع ـ بايمان وقوة وصلابة ـ عن الدستور والحياة البرلمانية ·· » ·

وقد انطلقت عشرات المظاهرات الى دار الاخبار فرحة جذلة بانتصار الشعب على الحكم الديكتاتورى ومن الكلمات التى القاها أمين الرافعى فى وفود الطلاب الذين زاروا دار الأخبار : « أشكر لكم كل الشكر ما تجلى من عواطفكم الشريفة · وقد كنت أود أن تعفونى من الكلام فى هذا الموقف فان أخى الاستاذ الدكتور عبد الحميد بك سعيد قد وفى الموضوع حقه ولم يدع مجالا لمتكلم بعده · على أنى تلبية لدعوتكم لا أرى بدا من القاء

كلمة قصيرة فى الأزمة الدستورية الحاضرة · لقد ظن الانجليز وشاركهم أنصارهم فى مصر من عباد الحكم ان الأمة المصرية غير متمسكة بدستورها ، ولا تعنى كثيرا ولا قليلا بالحكم الدستورى ، ولا يضيرها أن تكون حكومتها استبدادية مطلقة · وتحت تأثير هذا الظن الفاسد عطلوا الحياة النيابية زمنا طويلا وتواروا خلف تعديل قانون الانتخاب لتعطيل أحكام الدستور نفسه · ولو كانت الأمة ظلت ساكنة ساكتة حيال هذا العدوان لاعتقد الانجليز وأذنابهم ان ظنهم كان صحيحا ، وان الغاء الدستور لا يقيم البلاد ولا يحركها · ولكن الحركة المباركة التى قامت بها الأمة لاستئناف حياتها النيابية ولتنفيذ أحكام الدستور على أثر الاقتراح الذى نشرناه فى هذا الصدد تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور كانت دليلا قاطعا على أن الروح الدستورية تسرى فى قلوب هذه الأمة سريان الدم فى العروق · وهناك تنبه الانجليز وتنبه أذنابهم الى أنهم كانوا واهمين فى ظنهم الفاسد وشعروا انهم أمام أمة لا تعرف الهزل ، وأحسوا أن هذا الشعب لا يسلم فى أى حق من حقوقه ولا يرضى بأن يحيا حياة الارقاء المستعبدين · على ان هؤلاء الواهمين لا يزالون يعملون لمحاربة الدستور وتعطيل أحكامه · وقد اخترعوا أخيرا تلك الفكرة الخداعة وهى انهم سينشرون قانون الانتخابات قبل نهاية الشهر ، يقصدون بذلك توجيه الانظار نحو الانتخابات والاهتمام بها وحدها · ولكنهم فى ذلك واهمون أيضا لهذه الخدعة المفضوحة والمناورة المكشوفة لاننا لسنا الآن حيال انتخابات جديدة ، ولسنا حيال اصدار قانون جديد للانتخابات فان البرلمان قائم ومادام هذا البرلمان قائما فلا محل لاجراء أية انتخابات · والوزارة لا تملك اصدار قانون للانتخابات لأن هذا الحق من اختصاص السلطة التشريعية ممثلة فى برلمانها فضلا عن أن هذه الوزارة بالذات قد سقطت ولم يعد لها وجود شرعى بعد أن قرر مجلس النواب عدم الثقة بها · ففكرة اصدار قانون انتخابات واجراء انتخابات جديدة على قاعدة هذا القانون ، يجب أن تستبعد كل الاستبعاد فى الظروف الحاضرة ولا سيما أن أعضاء البرلمان الحالى قد اقسموا اليمين على احترام الدستور وتنفيذه · ومعنى هذه اليمين ان يتمسكوا كل التمسك بوجودهم القانونى · أما اذا دخلوا الانتخابات على قانون الحكومة الحاضرة أو أى قانون آخر فان هذا الدخول يعد اعترافا منهم بأن عملهم الحاضر غير مشروع وانه ليس لمجلسهم وجود قانونى وان الحكومة محقة فى عدم الاعتراف باجتماع البرلمان الحالى · ولكن نوابنا وشيوخنا لا يقعون فى هذا الخطأ ولا يقبلون ان يكونوا حانثين فى يمينهم التى جددوها يوم ٢١ نوفمبر · فواجبهم احترام الدستور واحترام اليمين التى أقسموها أن يتمسكوا بنيابتهم الى النهاية وأن يرفضوا الدخول فى أية انتخابات : ان الحركة الحاضرة ليست سوى خطوة أولى فى سبيل انقاذ الدستور ·

وفى كلمة أخرى قال الرافعى : لقد حاولت الوزارة بثورتها على الدستور أن تطفىء شعلة الوطنية المتقدة فى القلوب وأن تقضى على الروح القومية التى أدهشت العالم بقوتها فانعكست أية الوزارة عليها وخابت آمالها لأن الثورة التى قامت بها لمناوأة الأمة ومحاربتها كانت بمثابة منبه للبلاد الى الخطر المحدق بها فأدرك الجميع ان هذا الخطر لا يزول الا اذا اتحدت صفوف الأمة وعادت البلاد الى سيرتها الأولى من الاتفاق المقدس ونبذت جميع الاختلافات الشخصية وغير الشخصية وقد تحقق هذا الاتحاد فعلا ووقفت جميع الاحزاب ذات الشأن وقفة رجل واحد فى وجه ثورة الوزارة وعدوانها . فاذا كنا قد كرهنا من الوزارة هذه الثورة فاننا نعترف بأنها كانت سببا مباشرا أو غير مباشر فى عودة الاتحاد الى الصفوف ومادمنا قد أحسسنا الآن بفائدة هذا الاتحاد كما أحسسنا به فى أبان نهضتنا القومية فلنتمسك به كل التمسك لاننا مادمنا متحدين أمكننا أن نحقق جميع غاياتنا القومية . ويجب أن يعلم كل منا أن طريق الجهاد طويل ، وان من يريد ان يتمتع بالحرية الصحيحة وأن يحيا فى بلاده حياة برلمانية صحيحة لا بد أن يثبت انه جدير بتلك الحرية وبهذه الحياة البرلمانية . فلنعمل حتى نوطد فى البلاد النظام الدستورى ولنجاهد حتى نحقق للبلاد استقلالها الصحيح . نعم يجب أن نعمل دون أن نتراجع أمام أى تهديد أو وعيد ؛ فقد سمعتم أن الوزارة الثائرة على الدستور تتهم نواب الأمة وزعمائها وشيوخها وكتابها بأنهم ثائرون . وهى تهمة يقصد بها اضعاف العزائم ، ولكن خاب فأل الوزارة فى هذا أيضا فما كانت التهم الباطلة لتزعزع العقائد الصحيحة فاذا كانت هناك ثورة فانها من جانب الوزارة على الدستور . أما الأمة ، وأما نوابها وأما شيوخها ، وأما كتابها ، فليسوا بثائرين على أحد ، وانما هم حراس القانون ، وخدام الدستور وعشاق الحرية . وما كان احترام الدستور ثورة ، وانما الثورة فى عدم احترامه وفى عدم تنفيذ أحكامه . واذا كان فى مصر ثائرون فهم الوزراء لا غيرهم . وسنظل نقاوم ثورتهم غير المشروعة حتى يتم انقاذ الدستور . فاهتفوا معى : ليحى الدستور وليحى العمل على انقاذه » فكرروا هذا الهتاف .

ويصف عبد الرحمن الرافعى هذا الحدث الضخم بقوله — فى مذكراته التى نحتفظ بها والتى لم تنشر بعد — كان يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يوما مشهودا فى تاريخ مصر وفى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية ففيه انعقد البرلمان من تلقاء نفسه فى فندق الكونتننتال بالرغم من ارادة الحكومة . ان الفضل فى هذه الحركة العظيمة يرجع الى شقيقى امين بك الرافعى ، لأنه هو الذى ابتكر فكرة وجوب انعقاد البرلمان فى ٢١ نوفمبر طبقا للمادة ٩٦ من الدستور كتب سلسلة مقالات مملوءة حججا

قوية وبراهين قانونية فى وجوب انعقاد البرلمان من غير دعوة من الملك ·
كتب أول مقالة في الأخبار يوم ٨ نوفمبر ١٩٢٥ ، وأثبت أن مرسوم الحل
قد يتصل بالمرسوم الذى أوقف عمليـة الترشـيحات بسـبب شروع
الحكومة في تعديل قانون الانتخاب ومع ان الاخبار ليست منتشرة مع
الأسف فان الفكرة قد لاقت تعضيدا كبيرا من الصحف لأن السعديين
والأحرار الدستوريين والجمهور كانوا متعطشين لعودة الحياة النيابية بعد
ماعانوا من سيئات حكومة الاتحاد ماعانوا،وافق الأحرار الدستوريين بلسان
صحيفة السياسة على الفكرة وكذلك أقرها السعديون في صحفهم وصارت
حديث الناس فى مجالسهم على اختلاف أحزابهم وأعلن حافظ بك رمضان
باسم الحزب الوطنى قرارا من اللجنة الادارية فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥
بدعوة نواب الحزب الوطنى فى البرلمان ومن ينحو نحوهم من النواب الى
الانعقاد في دار البرلمان يوم ٢١ نوفمبر طبقا لأحكام الدستور فكانت هذه
الدعوة الرسمية من الحزب الوطنى تسجيلا لفكرة أمين بك ان الحزب
الوطنى هو صاحب الفضل فى هذه الفكرة من مبدأ ظهـورها · وظهـر
سعد باشا فى خطبته التى كان ينوى القاءها يوم ٢٣ نوفمبر انه يوافق
على الفكرة ولو أنه لم يشأ أن يردها الى صاحبها وقال انها ليست جديدة
والحق انها جديدة لأن أمين بك هو الذى ابتكرها ولولاه لما التفت احد الى
وجوب انعقاد البرلمان بعد حل مجلس النواب ·· تبين ان الاحزاب كلها
وافقت اذن على الفكرة فوجب على النواب ان يلبوا الدعوة فاهتمت الأمـة
بهذه المسألة اهتماما عظيما ، لأن انعقاد البرلمان بعد حل مجلس النواب
حادث خطير يعيد الحياة النيابية الى البلاد رغم ارادة الحكومة وانهمر سيل
التلغرافات فى جميع الصحف تأييدا للفكرة كان واجبا على أن أعمل على
نجاح الفكرة والحق انى قمت بمجهود عظيم فى سبيل نجاحها : « سافرت
الى مصر صباح يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر فتقابلت مع اخوانى أعضاء الحزب
لنتفق على طريقة اجتماع البرلمان ونتفاهم مع نواب الأحزاب الأخرى عـلى
طريقة الاجتماع وكانت الحكومة قد شعرت بخطورة الفكرة فاعلنت بلسان
صحافتها انها ستمنع الاجتماع وانها ستعتبره باطلا ؛ وانها ستحيل دار
البرلمان بقوة جنودها فى الجيش والبوليس لمنع الاجتماع وأصدرت بلاغا
تطلب فيه من النواب والشيوخ ان يمتنعوا عن عقد اجتماع قالت انه
باطل وتهددهم بانها ستمنع الاجتماع في دار البرلمان وفى أى مكان آخر
عزمت على أن أقوم بواجبى فى سبيل التفاهم بين الاحزاب فقابلت فتح الله
بركات باشا فى منزله صباح الخميس وسالته عما اذا كان الوفد قد نظم
طريقة اجتماع البرلمان فرأيت منه تخوفـا كبيرا من عـواقب الاجتماع
ودهشت له لأنى أعلم ان انعقاد البرلمان فى هذه الظروف هو لمصلحة الوفد
لأن الأغلبية منه للسعديين ولقد قال لى أن الفكرة هى فكرة الحزب الوطنى

فعليه هو أن ينظم الاجتمـاع ، فقلت له ان الحزب الوطنى ، هو حقيقة صاحب الفكرة ولكن ليس له الأغلبية بل هو اقلية صغيرة ولا يطلب من الاقلية وضع خطة تنفيذ الفكرة وكانت المناقشة على غير جدوى • واخيرا فهمت منه انه يفضل مقابلة حافظ بك رمضان لسعد باشا ليتكلم فى هذا الموضوع ، وكنت عالما أن حافظ بك راغب عن هذه المقابلة لتكرار ورود اسمه فى تشريفات بيت الأمة حينما قابل سعد باشا غير مرة منذ أكثر من شهر فلمحت لفتح الله بركات الى هذا المانع وقلت له انه ليس من المناسب عندما يقابل مثل حافظ بك سعد باشا ان يرد اسمه فى التشريفات ويبلغ الصحف •

وأخيرا أفهمت انه لابد لحل هذه العقدة من أن يتقابل حافظ بك مع سعد • فذهبت الى نادى الحزب الوطنى واجتمعت واخوانى وأفهمتهم الحديث الذى دار بينى وبين فتح الله باشا وكان حافظ بك مترددا لأن نفس أعضاء الحزب كانوا يلومونه على تكرار مقابلته لسعد وبعد مناقشة طويلة استقر الرأى على أن يقابله فتقابلنا مع فتح الله باشا وعلى الشمسى ودعانا فتح الله الى الغذاء فى منزله فذهبنا معه لنتم مساعينا فى سبيل التفاهم • ورأيت من حديث فتح الله لحافظ بك انه شديد الوجل من اجتماع البرلمان وقد لاحظت انه يتخوف من عدم نشر الاحرار الدستوريين لقرارهم وانه لا يثق بهم فهو لا يريد ان ينفرد النواب السعديون بتحمل هذه المسئولية مع نواب الحزب الوطنى •

فلما عرضنا عليه ان يتداول النواب قبل يوم الاجتماع فى اصدار قرارات يوقعونها حتى تكون معدة للنشر يوم ٢١ نوفمبر فيما اذا لم يتيسر عقد البرلمان • أظهر كذلك تخوفه من عواقب هذه الطريقة وقال : كيف تضمنون ان لا تصل الحكومة الى استكتاب قرارات تناقضها من باقى الأعضاء وافترقنا الساعة الثالثة على أن يعود حافظ بك لمقابلة سعد باشا فى بيت الأمة الساعة الخامسة لأن سعدا كما يقول فتح الله باشا هو مفتاح الباب ، ذهب حافظ لمقابلة سعد باشا فى الموعد فألفاه أيضـا متخوفا جدا من الاجتماع ؛ وكان حديث فتح الله باشا صورة لأفكار سعد وقد ألح عليه حافظ بك فى ضرورة العمل وأن الجمود يقضى على الحركة كما انه يؤثر فى مركز سعد والظاهر ان حديث حافظ بك قد أثر فى نفس سعد وأخرجه من الجمود لأنه فى المساء دعا حافظ بك من جديد لمقابلته بعد العشاء فعلمنا انه حصل تطور فى الموضوع ولكن قبل ذلك نشر سعد نداء للأمة بالتزام الهدوء والسكينة فى يوم ٢١ نوفمبر ففهمنا من ذلك انه ما زال شديد التخوف من عواقب الاجتماع والتصادم مع قوة البوليس والجنود ـ كتبت

فى مساء الخميس مشروع قرارات يقررها البرلمان مجتمعا يو م٢١ نوفمبر وكان من رأيى أن نتفق قبل هذا اليوم على صيغة القرارات وأن يجمع عليها النواب للأحزاب المختلفة حتى لا يحصل أى خلاف يوم ٢١ نوفمبر وحتى يمكن عقد اجتماع قصير ينتهى باعلان هذه القرارات ــ فكرت فى ذلك لاننا كنا نتوقع ان الحكومة لا تمكننا من عقد اجتماع صحيح فوافق اخوانى أعضاء الحزب على هذه القرارات وذهب حافظ بك رمضان وعبد الحميد بك سعيد الى نادى الأحرار الدستوريين لعرضها على أقطابهم الذين كانوا مجتمعين فى ناديهم وهم عبد العزيز بك فهمى ومحمد على باشا وحافظ بك عفيفى ومحمود باشا عبد الرازق ومحمد باشا محمود ، وانتظرت أنا فى نادى الحزب الوطنى لكى أتلقى طلبا من بيت الأمة لأبلغه الى حافظ بك ولم يوافق زعماء الأحرار الدستوريين على الصيغة التى وضعتها لأنها عبارة عن اعلان ثورة فى نظرهم » ٠

ويمضى عبد الرحمن الرافعى فى ذكر الحديث عن الخطوات التى أدت الى لقاء الأحزاب الثلاثة : الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ــ وكان الحزب الوطنى كما ذكر حافظ رمضان هو موقف الزوج بين ضرتين (الوفد والاحرار الدستوريين) لا يستطيع كيف يوفق بينهما ٠٠ ويذكر الرافعى كيف كان الأحرار الدستوريون أسرع الى تنظيم الاجتماع فانهم اتفقوا مع فندق الكونتننتال على أن يبيت أكبر عدد ممكن من النواب ليكونوا على موعد للالتقاء باخوانهم صباح السبت ، وكنت ممن بات فى الفندق ليلة الإجتماع وكنا لغاية الصباح مترددين فى هل نعقد الاجتماع فى الكونتننتال أم نذهب الى دار البرلمان ونحاول أن نقتحم أبوابه ، وقد كان من رأيى أن نجرب هذه المحاولة فان نجحنا انعقد البرلمان فى داره وان لم ننجح عدنا الى الكونتننتال ، وعقدنا اجتماعنا فيه وكانت الاشاعات متضاربة والأنباء مزعجة فيما ستفعله الحكومة لمنع الاجتماع فان البلاغات والتعليمات التى أصدرتها الحكومة ووزارة الداخلية كانت تقضى بمنع الاجتماع فى أى مكان ولو باطلاق النار وأعدت الحكومة احتياطات عسكرية كأنما نحن فى حالة حرب وكان الناس فى البلاد فى خوف وقلق وانزعاج ٠ على انى نمت فى الكونتننتال نوما هادئا ٠ تقابلت فى الصباح بردهة الكونتننتال ببعض النواب الذين بكروا فى الحضور وكنت أرى على الوجه ابتسامة الحزم والعزم فتفاءلت خيرا ، وكانت القوات المسلحة منتشرة فى الشوارع

والطرقات والقوة الكبرى معسكرة فى دار البرلمان ، على أن الذى لاحظته ان الجنود وضباطهم كانوا يظهرون عطفهم واحترامهم للنواب والشيوخ واعجابهم بهذه الحركة المباركة · والواقع ان الجيش لم يكن فى صف الحكومة وكذلك البوليس وهذا مكسب كبير لنا وكنت على يقين انه اذا استمر التضامن الذى ظهر فى اجتماع الكونتننتال فان الحكومة لا تجد أية قوة ترتكز عليها لمقاومتنا ·· الى أن كانت الساعة العاشرة فعددنا الحاضرين منهم فوجدناهم نحو ١٨٠ نائبا وشيخا ، وكانت أغلبية النواب المطلقة قد تكامل عددها فأصبح من الممكن عقد مجلس النواب ، وكان سعد باشا لا يريد حضور الاجتماع ، هذا أمر واقع ، وكتابة صيغة الاحتجاج الذى وقعه النواب السعديون تدل على انهم يريدون الاكتفاء بالاحتجاج واعلان ارادة النواب فى أن يجتمعوا ما استطاعوا الى ذلك سبيلا ·· وأذكر اننا عندما كنا فى منزل سعد باشا ليلة الجمعة قال لنا بصراحة يجب ان نكتفى بالاحتجاج وأن لا نحاول الذهاب الى البرلمان أو الاجتماع لأنه كان متخوفا من العواقب ، ولكن تطور الحال صباح السبت أرجعه عن عزمه وأقنعه بالعدول عن رأيه والحضور لمشاركة الأعضاء فى اجتماعهم وليس من شك أن من مهارة سعد مسايرة الظروف وانتهازه الفرص الطارئة والاستفادة منها ولكن يظهر ان سعد لما تكامل عدد النواب وأخذوا يوقعون القرارات التى اتفقنا عليها خاطبه بعض أعضاء الوفد فى التليفون فى ضرورة الحضور ، فحضر والأعضاء يوقعون ؛ والحق أن حضوره أثار الحماسة فى النفوس لا فى الأعضاء وحدهم بل فى الجماهير ويجب أن نعترف بأن لسعد شخصية كبيرة مؤثرة فى الاجتماعات وتزيدها قوة ، هذا هو رأيى وان كنت أعتقد أن أنانية سعد قد أضرت كثيرا بالقضية الوطنية كما انها فككت الوحدة القومية وكنت أعتقد انه اذا استطعنا ان نقلل من أنانية سعد ونجعله زعيما قوميا لا زعيما حزبيا لاستفادت البلاد كثيرا من هذا التطور : والواقع انه حضر اجتماع الكونتننتال بروح مسالمة وهوادة مع خصومه السياسيين لا بروح التعصب الحزبى الذى اشتهر به والذى رأيته فيه حتى ليلة الجمعة ·· حضر سعد ومد يده نحو خصومه ورفع راية التضامن القومى بالكلمة التى ألقاها بعد انتخابه رئيسا ·· وسعد هو مقترح اجراء انتخاب أعضاء مكتب المجلس والواقع انه محق فى اقتراحه لأننا ما دمنا اعتبرنا انعقادنا دستوريا وأصدرنا قرارات برلمانية فمن الواجب علينا أن نبدأ بانتخاب الرئيس والوكيلين والسكرتيرين والمراقبين تنفيذا لأحكام اللائحة الداخلية لكن هذا الاقتراح قد أساء الأحرار الدستوريين وخصوصا عبد العزيز فهمى ومحمد على وغيرهم لأنهم لم يكونوا يريدون سعدا رئيسا وكانت حجتهم ان انتخابه رئيسا يغضب الملك ويعتبر تحديا له ولا

أنفى عنهم من التأثر فى هذه المسألة بالحزازات القديمة ، لاننا اذا كنا نريد اعادة الدستور والحياة الدستورية فيجب علينا أن نحترم حكم الأغلبية وهذا ما قاله سعد لهم حينما اعترضوا على اجراء الانتخابات ، لأننا اما أن نريد الدستور واما أن لا نريده ، فاذا كنا نريده حقا فيجب علينا أن نحترم رأى الأغلبية ولا جدال ان أغلبية النواب من السعديين فيجب دستوريا ووطنيا أن نرضى بسعد رئيسا للمجلس واما أن نقبل الدستور فى جزء منه ونرفض حكمه فيما لا نرضاه فهذا ليس من الدستور فى شىء . وفعلا تمت انتخابات مكتب المجلس والحق أنها تدل على تغيير فى نفسية سعد لأنه رضى أن يكون الوكيلان غير سعديين وجعل وظائف السكرتارية والمراقبين موزعة بين السعديين وغير السعديين وفى ذلك ما فيه من روح المسالمة والمهادنة ـ ويكتب عبد الرحمن الرافعى عن نتائج انعقاد البرلمان فيقول : كان لانعقاد البرلمان نتائج خطيرة جدا فى حالة البلاد السياسية لأنه كان بمثابة اعلان العصيان والتمرد على النظام الاستبدادى الذى تحكم به البلاد فى ظل عصابة حزب الاتحاد والسراى . والحق أن هذا العصيان قد اشتركت فيه كل طبقات الامة وكل الهيئات المفكرة فى البلاد لانه ما من هيئة تحترم نفسها ترضى بأن يتحكم فى مصير البلاد بضعة أفراد من أدنياء النفوس وطلاب المنافع الشخصية ، والواقع ان حزب الاتحاد قد ضرب ضربة قاتلة بهذه الحركة المباركة . وابتدأ الشعور الوطنى يستيقظ من جديد ويهب بقوة ونشاط لمحاربة الظلم والاستبداد بعد أن مضى عليه زمن طويل وهو مصاب بالجمود والفتور ولا شك ان تضامن الأحزاب السياسية هو الذى هز الرأى العام وأخرجه من الجمود الذى كان غارقا فيه فهبة الرأى العام وشعور الأمة بقوة التضامن وتضعضع هيئة الحكومة الفردية هى من أهم النتائج التى ترتبت على انعقاد البرلمان .. ولقد ولد اتفاق الاحزاب قوة فى الرأى العام لأن الحكومة أحست بعزلتها وبالسخط الذى وقع عليها وليس فى مقدورها وهى فى عزلتها وضعفها ان تقاوم طويلا قوة الأمة فى تضامنها واتحاد زعمائها .. وقد كسب الحزب الوطنى من هذه الحركة مكسبا أدبيا كبيرا وارتفع نجم أخى أمين بعد أن كان مرموقا من الجماهير السعدية بعين السخط فالآن شعروا بأن دعوته هى التى أدت الى انعقاد البرلمان واتحاد كلمة الأمة فاليه يرجع الفضل فى هذه الحركة المباركة والآن شعروا بأنهم كانوا ظالمين فى اتهامه والسخط عليه وهكذا لا يلبث الحق أن يعلو ويتغلب على العقبات والدسائس والأباطيل التى يلقيها الباطل فى طريقه » .

ان الحزب الوطنى قد اكتسب أدبيا من هذه الحركة وعلا نفوذه وابتدأت الجماهير تقدر جهاده بعد أن كانت معرضة عنه وهذا نتيجة

النيات على المبدأ · وقد اخذت الأمة تراجع نفسها ، وتشعر بخطئها في أعراضها عن الحزب الوطني وبخسها قيمته وابتدأت تقدر اخلاصه وكفاءته وجهوده وأخذت وفود الطلبة تفد على دار الحزب الوطني لتعرب عن شكرها لحسن بلاء الحزب الوطني في خدمة القضية الوطنية ؛ وهذا شيء جديد في تاريخ الحزب الوطني في السنوات الأربع الأخيرة ·· وفي أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ علم الناس بصدور مرسومين بتعديل الوزارة الاتحادية التي قرر البرلمان عدم الثقة فيها ، وليس هذا التعديل جوهريا لأنه لم يتجاوز نقل حلمي عيسى الى وزارة المواصلات وتعيين زيور وزيرا للداخلية وتعيين توفيق رفعت للاوقاف فكأن التعديل قاصر على تغيير وزير الداخلية ومعنى ذلك أن الملك لم ينفذ قرار البرلمان في عدم الثقة · ان هذا التعديل يدل على أن السراى لا تريد ان يقوم في مصر حكم دستوري وتريد أن يحكم البلاد حكما مطلقا ، ولا أدرى اذا كان المراد بنقل حلمي عيسى الى وزارة المواصلات ارضاء الرأى العام جزئيا ، أم لا ، وعلى كل حال فهذا التعديل لا يمكن أن يكون فيه ترضية للأمة لأن الأمة لا تريد تغيير وزير الداخلية وانما تريد تغيير وزارة نزعت ثقتها منها · انى اعتقد ان هذا التعديل وقتى وانه لا بد ان تسقط الوزارة كلها ولكن السراى لا تريد أن تتظاهر بالخضوع لقرار البرلمان ، ولا أدرى ما هى هذه الروح التى تملى على السراى هذه السياسة فهل تريد ان تعلن انها لا تحترم الدستور أم ماذا ؟ وعلى أية حال ·· انى لم أيأس ·

اعتقد ان هذا التعديل يدعو الأمة الى متابعة جهادها في سبيل تحقيق سلطة الأمة وستبقيه في تأكيد الاتحاد والذى تم بين الاحزاب الثلاثة لا بد ان تشعر بانها في حاجة الى تقوية روابط اتحادها حتى تستطيع ان تقاوم الحكم المطلق ومن هذه الوجهة فقد يكون تأخير السراى في احترام أحكام الدستور مفيدا من الوجهة المعنوية في تقوية روح الاتحاد بين الأحزاب الثلاثة » ·

الباب العاشر

حرية الصحافة ومسئولية الصحفي
ودور الرافعي في انشاء نقابة الصحفيين

كان أمين الرافعي من أصدق المؤمنين - بلا حدود - بالحرية ، حرية الكتابة ، وحرية الخطابة ، وحرية الاجتماع ، وحرية التعبير ، والحرية الشخصية وشتى أنواع الحريات .

ولم يكن الرافعي يكافح من أجل تحقيق الحرية له وحده أو للذين يقفون معه بل كان يكافح من أجل تحقيق الحرية ، لخصومه أيضا ، فالحريات هي مقومات الحياة ولا يمكن ان يحرم منها أحد .

ولم يكن الرافعي يثور ضد تعطيل الصحف الوطنية التي يعمل بها ، أو ضد اتخاذ الاجراءات غير العادية ضد الصحفيين الذين يؤمنون بمبدئه .

وانما كان يثور ضد تعطيل الصحف المعارضة ، وضد اتخاذ الاجراءات غير العادية ، تجاه خصومه من الصحفيين أيضا .

فتعطيل الصحافة في رأى أمين الرافعي عمل جائر وسلاح غير مفيد .

والزج بالكتاب والصحفيين في السجون والمعتقلات لا يمكن ان يقضى على الآراء التي يدافعون عنها - ولو كانت آراء خاطئة - وانما الذى يجدى ويفيد هو الاقناع .

فبدلا من ان تعطل صحيفة ما يمكنك ان توضح للرأى العام أخطاء اتجاهها .

وبدلا من أن تزج بصحفي في سجن أو معتقل يمكنك ان تقضى

على آرائه الخاطئة عن طريق الحوار ، والمناقشة ، وكشف الأخطاء والاشارة الى ما فى اتجاهاته من أخطار .

ولم يكن الرافعى يعتنق هذه المبادىء منذ نضوجه الفكرى . بل كان يؤمن بها ، منذ ان كان طالبا كما آمن بها وهو كاتب ناشىء ، وظلت هذه المبادىء بالنسبة له ، معتقدات لا يجيز لنفسه أن يخرج عليها مهما كانت قسوة الظروف .

يقول الشاعر أحمد محرم : أردت يوما أن أكتب مقالا عن بعض الصحف الأسبوعية التى أغرقت فى نشر الفضائح ولما عرضت نيتى على أمين الرافعى وأظهرته على مقال لبعض الزميلات من كبريات الصحف ألحت فيه بشدة طالبة وضع تشريع ؛ قال لى بلهجة الغاضب المشفق .

اكتب ما تشاء ولكن لا تطلب وضع تشريع ، يقيد حرية الكتابة لأننا مرهقون بالقيود ، ولأننا نطلب الحرية مطلقة بلا قيود .

قلت : ولكن الحرية المطلقة لا وجود لها .

فقال : وعل ، للحياة قوانين تحدها انها تجرى على سنن من الشذوذ ؛ وحسب الحياة أن تكون بريئة لتكون صالحة .

قلت : وما يمكن أن يصد هذه الصحف عن نشر الفضائح ان لم يسن قانون يحرم الخوض فى الشخصيات .

فقال : الضمير ، هو ضميرك .

فخاطب ضمائر زملائنا أصحاب ومحررى الصحف الأسبوعية الجريئة على العلاقات الشخصية وعلى حوادث ما وراء الستار .

وترفق فى مناشدتهم فقد تنال باللين ما لا تناله بالعنف .

وسبيلنا هو النصيحة وما كانت سبيلنا أن نستعين بالقوانين على تقييد الحريات لأن القوانين تفسر وفق الأهواء .

ولأنها قد وضعت بحيث تتخذ يوما من الأيام آلة للارهاق والانتقام».

فاقتنعت بوجهة نظره واقتنعت بأن الرافعى أكبر مشرع يعاصرنى .

وكنت أظنه متفقها فى القانون فاذا بى أراه فقيها فى علوم الحياة .

واذا بى أرى لأول مرة فقيها من المتشرعين يسبر أغوار النفس الانسانية .

ولم يغب عنى ان المغفور له كان يحب الحرية لخصومه وخصوم المجتمع وللأمم المهضومة كما يحبها لنفسه .

الحرية التى كان يدعو اليها الراحل الجليل حرية تقوم على الفضيلة وعلى الانسانية وعلى العدل لا حرية كتلك التى نفهمها .

ولكنها حرية يفهمها الرسل والأنبياء ومن وفدوا على العالم برسالة خلقت القدرة الالهية فى نفوسهم قبسا من النبوة .

ولم يكتب الرافعى كلمة واحدة ضد حرية الاجتماعات وضد حرية المظاهرات فى الوقت الذى قذفت الجماهير الطائشة دار « الأخبار » بالحجارة وكادت تقتحمها عليه ، لأنه يطلب الحرية للجميع .

ولأنه يعتقد الحرية اذا حمى شخصه فربما أضر بالأمة فليذهب هو فداء الأمة ولتتوطد الحرية على جثته وعلى جثث سواه من كماتها اذا لزمت الحال .

كتب الرافعى فى اللواء (٤ يوليو سنة ١٩٠٨) تعليقا على الاجراءات التى اتخذت من قبل الحكومة تجاه الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش – رئيس تحرير اللواء – وتحت عنوان : « خطر يتهدد حرية الصحافة » : ان حرية الكتابة وحرية القول هما الدعامتان اللتان ترتكز عليهما المدنية الصحيحة فاذا ما مست احداهما بشيء خيف على المدنية الزوال وأصيب العدل فى أكبر أركانه .

فكم من مظالم ارتكبت ودماء أريقت وأموال سلبت دون أن يصيب مرتكبيها أذى لتقييد حرية الكتابة التى تلجم الأفواه عن الجأر الى الله من الجور والعسف وتغل الأقلام عن الاستصراخ بالحق .

لذلك رأينا الأمم اذا أخذت فى التكون سرت فى عروقها دماء الحياة نادت بحرية الصحافة ودافعت عنها ما استطاعت لاعتقادها أن فيها الزاجر القوى الذى يصدع النفوس الشريرة والهيئات المستبدة ويمنعها عن ايصال الأذى الى الغير فتسلك سبيل الحق والعدل وتكف عن المظالم .

وكذلك نرى كل سلطة شورية تحترم هذه الحرية وتحافظ عليها وبعكسها نشاهد السلطة المستبدة تعمل جهدها لاطفاء هذا النور .

فلا غرابة اذن من استياء الرأى العام فى مصر من الاجراءات التى اتخذت ضد حضرة رئيس تحرير اللواء فيما يختص بما كتبه فى حادثة الكاملين فقد اعتبرت النيابة هذه الكتابة مما يدخل تحت نطاق المادتين ١٦٢ و ١٦٠ عقوبات مع عدم انطباق نصهما على ما كتب .

شخص ألقى اليه خبرا عن العقوبة التى وقعت على بعض أفراد فرأى العقاب صارما ودفعه واجبه الصحافى الى الانتصار للمظلومين .

فكتب يحتج على هذا العمل ·

وعندما بلغته الحكومة بلاغها فى هذه الحادثة نشره ولم يغفله فأى علاقة بين هذا وبين من نشر بسوء قصد أخبارا كاذبة يترتب عليها تكدير السلم العمومى » ·

ويختم الرافعى مقاله بكلمة يقول فيها : اللهم ان هذه بادرة تنذرنا بخطر يتهدد حرية الصحافة التى هى السياج الذى نأوى اليه والبقية الباقية التى نحرص عليها ما استطعنا الى ذلك سبيلا » ·

ويكتب الرافعى فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٠٩ تحت عنوان « نحن والحكومة » ، يصدرها بكلمة لجامبتا يقول فيها : يجب أن تكون الحكومة منفذة لارادة الرأى العام » · ويؤكد الرافعى فى هذا المقال وجود هوة سحيقة بين الأمة والحكومة فالحكومة تهزأ بالرأى العام وتسخر منه وتعد الأمة عدوة لها لا تستحق رحمة ولا عطفا ·

والرأى العام ساخط على الحكومة يرفع أصوات الاستياء من أعمالها فتذهب هذه الأصوات ادراج الرياح ·

وفى كل حادثة نرى الحكومة تعمل على زيادة تلك الهوة اتساعا ولاتكاد تراها ساعية فى مرة من المرات لتلبية نداء الأمة فتندمل الجروح وتتآلف القلوب وقد أصبحت الحكومة تناوىء الأمة وتتخوف من كل حركة تقوم بها وتسعى فى الضرب على أيديها بمناسبة وبغير مناسبة ·

ويشرح الرافعى ما قامت به الحكومة من حشد رجالها لمحاربة مظاهرات الشعب وحجرها على الحرية الشخصية وقضائها على حرية الاجتماع وهما حقان مقدسان لا يجوز لأحد منازعة الأمة فيهما ·

وكيف قضت على حرية الصحافة لتكمم الأفواه وتعقل الألسن ويتساءل الرافعى : هل هناك ثورة مدبرة ؟ أحرم على الناس المطالبة بحق كان لهم من قبل أم ماذا جرى حتى آلت الأحوال الى ما نحن عليه الآن » ·

ولم يكن الرافعى يضايقه من بعض زملائه الصحفيين شيء أكثر من الاختلاق ونسبة الأحاديث الكاذبة الى بعض المسئولين ·

فى ٣ فبراير سنة ١٩١٠ نشر تحت عنوان « مهارة صحفية » عن صحفى اختلق حديثا مع وزير من الوزراء ، التقى الصحفى بالوزير فراح الوزير يوجه قوارص الكلم الى الصحافى ويسبه ويهينه ثم قال له فى ختام كلامه : أتختلق على الأكاذيب لأنى لم أحضر وليمتك ؟ ·

ويذكر الرافعي كيف أخذ الصحافي يتصبب عرقا وحار في أمره . ولبث يعتذر عما فرط منه .

وعاد الصحافي الى منزله وكتب على صفحات جريدته في اليوم التالى بالخط العريض حديثا مع ناظر كذا .. أتى فيه على تكذيب النبأ الذى نشر عنه .

وأضاف اليه بعض أشياء حتى توهم جميع القراء ان هناك حقيقة حديثا .. ونقلته عنه بعض الجرائد !!

وقال الرافعي وحقيقة الامر أن الصحافي سب واهين فأبت عليه مهارته الصحافية الا ان يتخذ من هذا السب حديثا ويجعل من تلك الاهانة تصريحا .

واننا لا نظن ان بين رجال الصحافة في أوروبا من يفوق هذا الصحافي في مهارته خصوصا في عمل الأحاديث مع النظار !!

ويصدر الحزب الوطني جريدة « العلم » ـ بعد الخلاف الذى نشب بين ورثة مصطفى كامل حول اللواء ومنذ اليوم لصدور « العلم » ، يحل في الأهمية والتوزيع ، محل « اللواء » .

وتعمد الحكومة بعد صدوره بأيام الى انذاره ثم تستبدل بالانذار ، التعطيل لمدة شهرين في ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ حتى تتخلص من هذه المعارضة أثناء نظر مشروع مد امتياز قناة السويس في الجمعية العمومية .

ولم يعد « العلم » الى الظهور الا في ٢٠ مايو سنة ١٩١٠ .

ويقود الرافعي حملة قوية ضد انذار « العلم » وتعطيله في ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ وفي صحيفة « الاعتدال المصرى » يقول : ظهرت جريدة «العلم» في عالم الصحافة منذ أيام قلائل فأقبلت عليها الأمة اقبالا عظيما لأنها رأت القائمين بها لا يتوخون في كتاباتهم الا مصلحة الأمة ومنفعة البلاد ولكن الحكومة أبت الا ان تحاربها وهى في ابان نشأتها وفاجأتها بقرارها الذى يقضى بايقافها مدة شهرين . فأجابتها بهذا القرار الغريب وبنته على أنها خرجت في كتاباتها عن حد الاعتدال !!! واستعملت في انتقاداتها عبارات التشهير بالحكومة الخ .

ولقد تصفحنا هذه الأعداد التى أشير اليها في القرار وهى الأعداد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ فلم نجد فيها غير دفاع عن ثمانية من الأبرياء دفاع

كثير من الصحف عنهم وهو ذلك الدفاع الذى يعبر عن صوت الشعب بأسره ·

فما للحكومة سكتت عن غير « العلم » ولم تصوب سهامها الا اليه وحده ؟ ·

وهو سبب أدعى الى الدهشة من الأول وهو أن جريدة العلم فضلا عن ذلك طعنت فى الدولة الانجليزية ورجالها الموجودين بمصر ونسبت اليهم من المعايب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الأمتين فلله ما أحرص حكومتنا على مودة انكلترا ولو أدى ذلك الى القضاء على كل حرية فى هذه البلاد » ! ·

وفى ٢٥ مارس سنة ١٩١٠ كتب الرافعى عن قانون المطبوعات بمناسبة مرور عام على اصداره فقال : فى مثل هذا اليوم من السنة الماضية صدر قرار مجلس النظار باحياء قانون المطبوعات فكممت الأفواه وعقدت الألسن وحل بالأقلام نذير الفناء ·

فى مثل هذا اليوم ودعت الصحافة حريتها واستقبلت عهد المراقبة الاستبدادية والتحكم المطلق فصارت الأقلام تكتب وسيف العقوبة يتهددها حتى اذا ما نزل بها القضاء لم تستطع دفاعا عن نفسها ولا استئنافا للأحكام التى صدرت عليها ·

كانت الأقلام قبل اعلان هذه الأحكام العرفية آمنة من العقاب ما دامت متبعة نصوص القانون ولكنها أصبحت الآن مقيدة بسلاسل وأغلال عديدة لا تدرى لها حدا ولا ضابطا والحكومة تنزل بها ما شاءت من العقوبات غير مضطرة لبيان الأسباب ولا منتظرة من أحد دفاعا ·

ضجت الأمة من احياء هذا القانون وارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب وأقيمت المظاهرات فى كل طريق ·

ولكن هذه الأصوات ذهبت ادراج الرياح ·

ولم تتبع الحكومة غير مشورة الاحتلال ناسية تلك الأمة التى أقامتها لتكون منفذة لارادتها عاملة على اسعادها ·

صدر هذا القانون وكلنا ساخطون فتوقعنا ألا تتعسف الحكومة فى تطبيقه ولكن الأيام أبت الا خلاف ظنوننا فرأينا سهامه مصوبة نحو الصحافة الوطنية ترشقها بالانذار تارة والايقاف أو الاقفال تارة اخرى وظلت الصحافة الافرنجية بمأمن منه تسب ما تشاء وتطعن ما تريد فلا يحاسبها أحد ولا يراقبها قانون ·

انقضى عام على هذا القانون والأمة تئن منه وتشكو من تطبيقه فلا يسمع لها أحد نداء ٠

وهذه جريدة من الجرائد الوطنية معطلة بسبب أحكامه قبل أن يمضى على صدورها أسبوعان وليس لها ذنب سوى انها انتصرت للقانون والعدل ودافعت عن أبرياء حكم القضاء بعدم ادانتهم وطالبت المحتلين بعدم التعسف فى معاملة الطلبة ٠

هذا هو ذنب (العلم) الذى استحق عليه الايقاف شهرين بحجة انه يكدر العلائق بين الأمة الانجليزية والأمة المصرية فاذا كانت الأمة شعرت بضرر هذا القانون عند صدوره وقبل تطبيقه فلا بد انها الآن قدرت هذا الضرر أكثر من قبل وعلمت ان حرية الصحافة ستظل مهددة بخطر جسيم ما دام لهذه الأحكام العرفية بقاء فى الوجود ٠

ولقد أظهر أحرار النواب فى الجمعية العمومية المنعقدة يوم السبت الماضى غيرة وطنية وتلبية لآمال البلاد بطلب الغاء هذا القانون العرفى ٠

ولا ريب ان سائر النواب سيكونون متضامنين فى تأييد هذا الطلب والاجماع على وجوب قبوله واراحة البلاد من شرور هذا القانون واطلاق الحرية من قيوده الاستبدادية ٠

هذا يقيننا فى نواب الشعب العارفين بآمال الأمة وآلامها المجمعين على طلب الدستور ٠

ولا نخال نائبا منهم لا يألم ألمنا ويضم صوته الى أصوات اخوانه فى هذا الطلب العادل ٠

أما الحكومة التى جعلت أكثر سهامها مصوبة الى جرائد الحزب الوطنى فانها لا تعلم من قانون العقوبات كفيلا بعقاب الصحافة وايقافها عند الحد المشروع اذا هى تجاوزت واجب القانون وأجرمت فى نظر العدل ٠ على ان الحرية مهما صودرت وضيقت فى مكامنها فلا يتوارى ضياؤها ولا تغرب شمسها ولا تلبث ان تزيدها الحجب ظهورا ولا يفعل بها الضغط الا انماء وانبعاثا ٠ هذه كلمتنا نكتبها ذكرى ليوم مضى عليه عام لم تمر بنا لحظة منه غير آسفين متألمين وأنها لذكرى لقوم يتدبرون » ٠

ويناقش الرافعى السير جورست المعتمد البريطانى فى مصر فى تقريره السنوى وخاصـة ما جاء فى هـذا التقرير عن الصحافة وقانون المطبوعات ويستشهد بكلمة لأناتول فرانس يقول فيها : « يجب أن تكون الصحافة حرة وليست هذه الحرية بقاصرة على الصحافة التى تستحقها

بحكمتها وانما هى حق للصحافة كما هى : رشيدة كانت أو طائشة .
يجب ان تكون الصحافة حرة لأنها تعبر عن رأى الأمة باسرها لأنها خلاصة أفكار الطبقة الجاهلة والطبقة المتعلمة وهى المرآة التى يرى كل انسان فيها نفسه بجانب غيره فيقارنها بمن سواها ويصدر حكمه بعد ذلك لانها مطالبة بنشر كل ما يقال ويختلج الأفكار حتى يتبين الخطأ من الصحيح والغث من السمين .

وليس ثمت خطر فيما تنشره فاذا كانت أخبارها كاذبة فسرعان ما يظهر كذبها بمجرد سردها واذا كانت آراؤها سخيفة ظهر للملأ من سخافتها حقيقة الرأى السديد وعلى ذلك فلا تستطيع ان تخدع القراء أو تكذبهم .

واذا حاولت ذلك اضطرت لبيان كذبها وخداعها فهى تعمل طائعة أو مكرهة لاظهار الحقيقة فى آخر الأمر وبالجملة يجب ان تكون الصحافة حرة لأنها معبرة عن الآراء فيجب ان تتضح سلطة الحكم على الأعمال ، لأنها القوة الأدبية فلا يجوز ان يكون للقوة المادية سلطان عليها .

تلك هى النظرة التى أنكرها السير جورست على الصحافة المصرية فحمل عليها حملته الشعواء فى هذا العام وفى العام الماضى واشهر على رأسها سيفا مسلولا من قانون المطبوعات وساءه أن تظل الأقلام مع ذلك تكتب وتدافع وتنتقد فرمى رجال الحكومة بالتساهل وطلب منهم أن يتشددوا فى تنفيذ هذا القانون والا استحقوا غضبه وحرموا رضاه .

دخل الانجليز هذه الديار فلبثنا نسمعهم سنين عديدة يمنون علينا بحرية الصحافة حتى ان اللورد كرومر كان يفرد الفصول الطويلة من تقريره للدفاع عن هذه الحرية واثبات فائدة الجرائد وعدم جواز مسها بسوء فلا ندرى كيف تغيرت هذه الآراء فأصبح المحتلون يرون فى الصحافة خطرا وبيلا يجب القضاء عليه قبل أن يستفحل الداء وأخذوا ينشرون فى تقاريرهم وجرائدهم أن حرية الصحافة ضارة بالأمة والبلاد ضررا بليغا فمن الواجب سلبها لاتقاء شرها .

بدأ اللورد كرومر كلامه على الصحافة فى تقريره سنة عن ١٩٠٣ فقال « أما أنا فكنت مخالفا لتقييد حرية الصحافة من الأول ولكنى لم أعول كثيرا على الاعتبارات التى أشرت اليها آنفا فانى رأيت أولا أن الحجج التى تقوم على تقييد الصحافة لا تعادل الحجج التى تقوم على اطلاق حريتها .

ولا أظن أنه يمكن ذكر حادثة واحدة فى العشرين سنة الماضية تدل

على أن حرية الجرائد التامة أضرت بالبــلاد ضررا عظيما أو أخرت سير الاصلاح الحقيقي يوما واحدا ·

وانه ليسهل القضاء على الجرائد المصرية من باب رسمي أو على قسم منها على الأقل ·

واذا فرضنا ان ذلك القضاء في محله فان للمسالة وجها آخر وهو انه فضلا عما لحرية الجرائد من الفائدة القطعية فلا ريب ان الجرائد تمنع بعض الضرر فان خوف التشهير على صفحاتها يمنع كثيرا من الشرور ويقلل العيوب التى تعتور نظام الحكومة المصرية كما تعتور نظام غيرها من الحكومات·

ورأيي الخصوصي أن خير ما فعلته الجرائد افادة الحكومة المصرية بوجه العموم وشر ما فعلته لم يضر ضررا بليغا بمصالح البلاد الحقيقية ·

هذا ما كان يقوله اللورد كرومر دفاعا عن حرية الصحافة واعترافا بفائدة الجرائد المصرية وقد جاءت سنة ١٩٠٤ فاستمر على هذا الرأى حتى اذا وقعت حادثة دنشواى وأخذت الجرائد الوطنية فى استفظاعها قياما بالواجب واسوة بصحف العالم أجمع بما فيها صحف انجلترا نفسهــا تغيرت لهجة المعتمد وتناسى كل أقواله التى نشرها فى تقاريره السابقة وجاءنا برأى جديد وحكم يخالف ما ألفنا سماعة منه فقال فى تقرير سنة ١٩٠٦ « فلا حرج على من يستنتج من هذه الأمور كلها وجوب تقييد حرية الجرائد أما أنا فلا أطيل الكلام بل أقول انى استنتجت نتيجة أخرى مختلفة عن تلك النتيجة وهى إن تزاد الحامية البريطانية فى القطر المصرى » ·

وقال بعد ذلك « وان معظم بضاعة الكتاب فى الصحف « الطنطنة المبهمة » والظنون المتولدة من الأوهام عن البواعث والمقاصد التى ينسبونها الى انجلترا » ·

ولست أتذكر انى قرأت فى جريدة منها مقالة واحدة صحيحة المادة أو حسنة الاستدلال أو مفيدة فى المسائل المالية أو المعارف أو النظام القضائى ·

هذا وقد ضرب السير جورست على تلك النغمة فى تقريره فطعن فى الصحافة مر الطعن وقضى يبعث ذلك القانون العرفى من قبره ليكمم به الأفواه ويعقد الألسنة » ·

ويقول الرافعى ان الجرائد مسيرة بارادة الرأى العام الواقف الآن على حقائق الأمور فاذا ما حادت جريدة عن خطتها أو قصرت فى القيــام

بمهمتها أسرعت القلوب بالتحول عنها فتصبح منبوذة كتلك التى وقفت أعمدتها لخدمة الاحتلال والمحتلين ٠

ويستشهد الرافعى بكلمة من كتاب « كيف تكون صحافيا ، أصبحت الصحف بطبيعة الحال وسيلة فعالة لمحاربة استبداد الحكام بمراقبتها أعمال رجال السلطة بحرية تامة وباظهارها سوآتهم ٠

ولا جرم أن جميع أنواع الحرية التامة تقررها الانظمة الدستورية تكون عديمة الجدوى اذا لم يتمتع الناس بحرية الصحافة التى هى الضمان الوحيد للحقوق العامة والحقوق الشخصية ٠

ومن أجل ذلك كان الوطنيون الحقيقيون ولا يزالون يعدون هذه الحرية أمرا حيويا ويعتبرونها الدعامة القوية الوحيدة لنظام اجتماعى صالح يكفى للناس الراحة والأمن العام » ٠

ويصدر الحكم ضد الشيخ عبد العزيز جاويش فى قضية « تحسين ديوان وطنيتى » للشاعر على الغاياتى ويناقش الرافعى — من الوجهة القانونية البحتة — حيثيات حكم محكمة الجنايات فى تلك القضية الخطيرة ويستشهد بكلام الدفاع عن الشيخ جاويش ويخرج من هذه المناقشة الى القول بأن ادانة الشيخ جاويش ليس لها ما يبررها ٠٠ فالشيخ لم يفعل سوى اطرائه الشعر فى ذاته لا اطراء تأليفه ونشره ٠

والشعر فى نفسه ليس جريمة من الجرائم » ٠

وينتهز الرافعى هذه الفرصة للمطالبة بنظام المحلفين ، فى القضاء فهم الذين يمثلون الأمة فى المحاكم فاذا أوحت اليهم ضمائرهم بأن صوت الأمة يرى براءة المتهم الذى ينظرون فى أمره قضوا ببراءته بدون حاجة الى اثبات عدم توفر شروط الجريمة والا قضوا بادانته بدون حاجة أيضا الى اثبات توفر شروط الاجرام ٠

ثم يقول الرافعى : على اننا لا نرى ولا يجوز لأحد غيرنا ان يرى فى الحكم على الأستاذ بالحبس ما يؤلم النفوس ويزعج الخواطر فان هذا أهون ما يصاب به رجال الحركة الوطنية فى كل بلد من البلاد وكل عصر من العصور ٠

وليس الشيخ عبد العزيز بأول رجل حبس وهو فى مثل المركز الذى يشغله والتاريخ أمامنا خير شاهد على ما نقول واننا لو أردنا ان نسرد للقراء أسماء الذين سجنوا وعذبوا ونفوا من رجال الحركة الوطنية لما وسعتنا المجلدات الضخمة والكتب المطولة فسائل السجون عن كيشوت

بطل المجر واوكونيل وبارنل بطلى ارلندا وجاريبلدى ومازينى محررى ايطاليا وميرابو خطيب الثورة وهنرى رشفور مزعزع الامبراطوريه ومدحت رئيس الأحرار العثمانيين ٠

سائل السجون عن أمثال هؤلاء تنبئك بأنهم دخلوها صابرين وغادروها صابرين ٠

واذا لم تجبك السجون فسائل فيكتور هوجو كيف قضى ثمانى عشرة سنة وهو منفى شريد مضطهد تطارده الحكومة فى كل بلد ينزل به وكل بيت يأوى اليه ٠

سائل هؤلاء وأمثالهم وهم كثيرون في بلاد الاضطهاد واتل قوله تعالى « ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الاموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين » ٠

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ عقب الرافعى على نفى « اليان ديروجا » ـ الصحفى الفرنسى ـ بعد أن نشر مقالا رأت الحكومة ان فيه تعريضا بالخديو وبعد مخابرات بين لندن وباريس أرسلت الحكومة الفرنسية الى سفيرها فى مصر تأمره بابلاغ المسيو ديروجا نبأ نفيه من القاهرة ٠

وقال الرافعى : نحن لا نبرر الطعن فى سمو الأمير أو التعريض به ولكنا لا نبرر كذلك الالتجاء الى هذه الطرق التحكمية التى أقل نتائجها فقدان حرية الشخص دون محاكمة أو دفاع ٠

ويتساءل الرافعى عن السبب الذى يحول دون محاكمة المسيو ديروجا ٠٠ بدلا من الالتجاء الى هذه الطرق العنيفة التى تنافى مبادىء الحرية ٠

ان حق النفى لا يصح تطبيقه الا على الأفراد المتشردين الذين يعيشون فى الأرض فسادا ولا يمكنهم ان يحصلوا على قوتهم الا بالاعتداء على الأرواح أو بسلب الأموال ٠

فكيف يسوى بهم كاتب كبير له مكانة عظيمة فى نفوس مواطنيه بالنسبة لعلمه وأدبه ٠

اللهم أن الحكومة تسىء الى نفسها كثيرا باتباع هذه السياسة التى تخضع فيها لاشارة وزارة خارجية بريطانيا ٠

لقد علم النزلاء الفرنسيون لا سيما الصحافيون مبلغ الخطر الذى يتهددهم من اتباع حكومتهم لاشارة انجلترا فعسى أن يعملوا على ما ينقذهم

من هـــذا الموقف الحرج ويجعل حريتهم الشـــخصية بمأمن من الأخطار المحدقة بها » .

ويعقب الرافعى على انهاء مدة العقوبة التى حكم بها على الشيخ جاويش وعلى محاكمة محمد فريد رئيس الحزب الوطنى فى ٢٤ يناير سنة ١٩١١ بقوله : مهما بلغت الشدة فى معاملتنا فلا تؤثر بشىء فى عزائمنا .

ثم يقول لتهدأ الأمة بالا لأن الحركة الوطنية لا تؤثر فيها سياسة اللين أو سياسة الشدة ولا جرم ان التصرفات الواقعـة على الأفراد أو الجماعات لا تغير الروح المتمشية فى نفس كل مصرى » .

ولم يكن الرافعى مدافعا فقط عن حرية الصحافة وانما كان مدافعا بصورة دائمة عن حرية التعبير بشتى صورها .

كتب فى العلم (٥ فبراير سنة ١٩١١) عن التضييق على التمثيل قائلا : وضع بعضهم رواية تمثيلية عن حياة نابليون فى جزيرة هيلانة عندما كان أسير انكلترا قبل موته وأبان فيها المعاملة التى عومل بها ثم عرضها على نظارة الداخلية وبعد فحصها رفض الترخيص له بتمثيلها .

ونحن نعجب لهذا التصرف الاستبدادى لأنه ليس هناك قانون يخول الداخلية فحص الروايات قبل تمثيلها للترخيص بما يوافقهـا ورفض ما لا يتفق مع آرائها ولا ريب فى أن تداخل الداخلية فى أمر التمثيل بهذه الصفة أى بغير حق شرعى يجعلنا نعتبر أنفسنا فى بلد تقام فيه الأحكام العرفية لأننا لا ندرى كيف تحجر الحكومة على حرية التمثيل هذا الحجر الغريب ؟ .

ومن خولها تلك السلطة الاستبدادية وما هو القانون الذى تستمد منه ذلك ؟

هذا ما نسأل عنه عطوفة ناظر الداخلية الذى صرح فى أول عهد الوزارة السعيدية (الحرة) بأنه يعتبر الحرية حقا طبيعيا للأمم ويمقت وسائل الضغط .

فأين هذه الحرية يا عطوفة الوزير ونحن نرى ركنا منها يقبر بلا قانون أو لائحة بعد ما قبرت الأركان الأخرى ؟ .

لقد ملكتنا الحيرة يا عطوفة الوزير من هذه التصرفات التى ما كنا نسمع بها قبل الآن » .

« وأوعز الى الممثلين بعدم تمثيل بعض الروايات وبارغام الكتاب على عرض رواياتهم على الداخلية قبل تمثيلها .

وترفض هذه النظارة الاذن بتمثيلها واذا أراد أحدهم استئجار ملهى من الملاهى أو أى محل عمومى آخر لاقامة احتفال أو غيره منع من ذلك وأبى عليه صاحب المكان ما يريده الا اذا حصل على تصريح من الحكمدارية .

يحدث كل ذلك وأكثر منه بغير قانون ينص عليه فاذا سألنا عن مصدره أو المسوغ له قالوا لنا انها أوامر سرية صدرت ويجب ان يجرى العمل بها ولو انصفوا لقالوا انها أحكام عرفية مقامة فى البلد .

اننا لا يهمنا الرواية التى منع تمثيلها وانما يهمنا ذلك المبدأ الخطر الذى وضع للتضييق على البقية الباقية من أركان الحرية » ..

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ يعلق الرافعى عن تعطيل جريدة العلم مدة ثلاثة أشهر لأنها سلكت الطعن فى الحكومة بما يحمل الناس على كراهيتها » .

وكان ناظر الداخلية الذى وقع القرار هو محمد سعيد باشا الذى عاون الحزب الوطنى فى اصداره هذه الصحيفة بعد حدوث الخلاف بين ورثة اللواء ؛ وينشر الرافعى قرار التعطيل ويعلق عليه « هذا هو القرار الذى بحكمه تطوى صحيفة ثلاثة أشهر كاملة بدون محاكمة ولا دفاع ولا اجراءات مع أن القتلة واللصوص وقطاع الطرق تترك لهم الحرية التامة فى الدفاع عن أنفسهم بجميع الوسائل ويعملون مدة من الزمن يستعدون فيها لاستجماع جميع الأدلة التى تثبت براءتهم .

ولكن الكاتب فى مصر أصبح أسوأ حظا من القاتل وأعظم ذنبا من سافك الدماء .

فسلام عليك أيتها الحرية وسلام عليك أيها القلم بعد ما أصبحت قذى فى العيون وبعد ما صغر شأنك وحقر أمرك واستهين بكرامتك .

ماذا كتب « العلم » حتى يعطل هذه المدة الطويلة ؟ يقول القرار ان جريدة « العلم » سلكت مسلك الطعن على الحكومة ونحن لا ندرى هل تريد الحكومة ان تعتبر كل انتقاد يوجه اليها طعنا ؟ .

ان الانتقاد مهمة من مهام الصحافة بل هو وظيفتها فى جميع البلدان والحكومات الحرة تتقبل ذلك الانتقاد بصدر رحيب وتسعى فى تلافى كل ما يوجب نقدها فلماذا يريد عطوفة سعد باشا أن يسير بحكومته على غير هذه السنة . وبالرغم من ان صحيفة الأخبار كانت تعارض الحركة الوطنية وتأخذ مواقف مؤيدة للاحتلال الا ان الرافعى ثار يوم أن عطلت

الحكومة هذه الصحيفة فكتب فى جريدة الأفكار ـ وكان العلم معطلا ـ ٣ مارس سنة ١٩١٢ يقول :

لقد نهجت جريدة « الأخبار » منذ بدأت الحرب الطرابلسية منهجا سيئا جلب عليها سخط الرأى العام فكان قارئها يخال نفسه انه يحدق النظر فى جريدة ايطالية متعصبة لا جريدة عثمانية فلم ينس أحد تلك السهام المسمومة التى كانت توجهها الى الأمة العثمانية ولا يزال فى ذاكرتنا قولها عند نزول الايطاليين بشاطىء طرابلس « ادخلوها بسلام آمنين » كما اننا مازلنا نذكر قولها عند بدء الحرب « تقسيم تركة الرجل المريض ».

وبالجملة فهذه الجريدة أتبعت خطة عوجاء آلمت النفوس أشد الايلام . وليتها وقفت عند ذلك بل ان ديدنها التصفيق لكل تطبيق جديد لقانون المطبوعات والتشفى من كل جريدة وطنية ينالها نصيب من هذا القانون .

ولكن ذلك كله لا يجعلنا نبرر قرار الداخلية القاضى بتعطيلها شهرين لأننا نبغض تطبيق القوانين الاستثنائية حتى على خصومنا السياسيين لأننا متى كانت خطتنا انتقاد مبدأ من المبادىء وجب علينا أن لا ننظر للأشخاص ولا نلجأ الى الشماتة كما يفعل غيرنا .

ان قانون المطبوعات ما وضع الا لزمن الثورة فليس له مسوغ الآن بأى حال من الأحوال .

ولقد رفعت جميع طبقات الأمة صوتها بالاستياء منه مطالبة بالغائه فمجلس الشورى طلب الغاءه والجمعية العمومية طلبت بالاجماع الغاءه وكذلك الأحزاب وجميع الهيئات التى فى مصر فلا معنى اذا لبقاء سيفه مسلولا على الرؤوس .

لا معنى لأن تكون الصحف مهددة بضرباته القاتلة فبينما القلم يخط اليوم ما شاء واذا بنا نراه فى الغد محطما . ليس هذا هو الذى تطلبه أمة تنشد الحرية .

وليس هذا ما يتفق والقرن العشرين .

وليس هذا آية من آيات المدنية .

من أجل هذا كله ننتقد بشدة تطبيق قانون المطبوعات .

ولقد كان فى وسع الحكومة أن تضع حدا لخطة جريدة « الأخبار » المعوجة باتباع الطرق القانونية العادية وبدون حاجة الى الالتجاء للطرق الاستثنائية .

ويعود « العلم » ، الى الظهور ، وتعطل جريدة « وادى النيل » .

ويكتب الرافعى (٨ ابريل سنة ١٩١٢) تحت عنوان « سلام على الصحافة بعد اليوم » .

سلام عليك أيتها الصحافة فقد أصبح عمرك اليوم قصيرا وأصبح الكاتب وهو يخط فيك سطرا لا يدرى اذا كان سيعود الى هذا التسطير أو يحول السجن من جهة وقانون المطبوعات من جهة أخرى دون بغيته .

فى فترة وجيزة من الزمن أصاب قانون المطبوعات خمس جرائد سوية فعطل جريدة « مصر الفتاة » أبديا « والعلم » ثلاثة أشهر .

وصادر « الشعب » عقب تعطيل « العلم » ووقف « الأخبار » شهرين وها نحن الآن نراه يعطل جريدة « وادى النيل » تعطيلا لا رجوع لها بعده .

تعطلت جريدة « وادى النيل » التى تقدم صاحبها للمحاكمة من زمن قريب وكشف الغطاء للقضاء عن كثير من الفضائح التى لا تزال الحكومة تشتغل بها الآن فى بلدية الاسكندرية .

وقد ظهر منها ما سيدعو الى اخراج سكرتير البلدية من وظيفته بل ما سيتناول شرره المدير نفسه أيضا .

فهل جزاء الذى يكشف الستار عن هذه الحقائق أن تعطل جريدته للمقالة التى يشير اليها قرار الداخلية » .

« تعطلت جريدة « وادى النيل » فى الوقت الذى تقرر فيه احالة رئيس الحزب الوطنى والحارس القضائى « للواء » ومدير « العلم » الى المحاكمة فما هو مصير الصحافة بعد الآن ؟ .

ان كل هذه التصرفات لا تفيد الا شيئا واحدا وهو أن يمتنع الكتاب عن توجيه كلمة انتقاد للحكومة والا أصابهم ما يصيب كل منتقد الآن .

كل هذه التصرفات تنبئنا بقرب اليوم الذى لا تظهر فيه الا الصحف المسبحة المداحة . أما الصحف الأخرى فستنطوى بعد قليل من الزمن اذا استمرت سياسة الحكومة على ما نراه الآن .

تعطلت جريدة « وادى النيل » دون ان تسمع الحكومة من صاحبها دفاعا عما كتب فيها أو تنذره قبل ذلك انذارا ، مع أن القتلة واللصوص يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم فهل أصبح الصحافى أكبر جرما من هؤلاء ؟

تعطلت جريدة وادى النيل فى الوقت الذى تطلب فيه الجمعية

العمومية الغاء قانون المطبوعات وبعد ان وعد الجناب العالى بأن الحكومة ساعية فى تحسين الانظمة النيابية للبلاد ٠

فسلام على الصحافة بعد الآن ! وسلام على الأقلام بعد اليوم ! وانا لله وانا اليه راجعون !

وكانت جريدة وادى النيل قد نشرت مقالا اتهمت فيه الحكومة بتقصيرها فى واجباتها نحو الجيش مما جعل الحكومة تبادر بتعطيلها نهائيا ٠

وكانت الجريدة تصدر بالاسكندرية وكان وزير الداخلية الذى أصدر القرار هو محمد سعيد باشا !!

ويكتب الرافعى فى الشعب ـ ١٩١٣/١/١٧ ـ عن « حرية الصحافة فى مصر وكيف يدافعون عنها » ، فيقول : « حرية الصحافة موضوع لا يسأم الكاتب المصرى الخوض فيه مادام قانون المطبوعات فى عالم الوجود ولكنى مع ذلك ما كنت لأخوض فيه الآن ما بقيت الأفكار منصرفة الى الحرب الحاضرة ومآلها ٠

غير ان بعضهم لفت نظرى لكلمة نشرت فى جريدة المؤيد عن نظام الصحافة فى مصر مترجمة عن كتاب وضعه بالفرنسية أحد المصريين الحائزين لشهادة الدكتوراه فى علم الحقوق وهذا الكتاب هو الرسالة التى يطلب من كل ممتحن فى تلك الشهادة وضعها وعرضها على لجنة الامتحان ٠ قرأت هذه العبارة فسرت الدهشة الى نفسى لأن الذى يتغذى بعلوم الفرنسيين وأفكارهم ويقف على ما تتمتع به صحافتهم هنالك من الحرية التى لا حد لها لا يمكنه بأى حال من الاحوال أن يظهر موافقته على قانون المطبوعات المصرى وانى أنقل للقراء عبارة حضرة الكاتب كما نشرها المؤيد قال : « ولكن للأسف ظهر ان بعض الجرائد (التى يسميها أصحابها بالجرائد الوطنية) أفرطت فى التمتع بهذه الحرية فمالت عن خطة الاعتدال وصارت تحمل على الحكومة وموظفيها حملات منكرة (بحق أو بغير حق سيان عندها) ٠

وتحرض الأمة على كراهيتها واحتقارها فارضة سوء القصد فى كل ما تعمله متجاوزة حدود الانتقاد المسموح ٠

وكان ينال فيها الموظفين وغير الموظفين ممن لم يتبع مبادئهم من أنواع السباب والشتائم والقذف ما أثار غضب الجميع ٠

حتى ان الجمعية العمومية فى سنة ١٩٠٢ ومجلس شورى القوانين

في سنة ١٩٠٤ طلبا من الحكومة ايقاف هذه الجرائد عند حدها ومع ذلك فلم تخف وطأتها بل زادت عن ذى قبل .

فثار غضب الحكومة (ولها الحق على ما اعتقد من أن تثير غضبها) ولردع هذه الجرائد أخرجت لنا قانون المطبوعات من رمسه بعد أن نام نحو الخمس عشرة سنة تقريبا فكان العقاب صارما لانه تعدى المجـــرم الى غيره . ولكن المعتدل لا يناله من ايذائه شيء فكأنه لم يكن خاصا به . فيعلم مما تقدم ان سبب الرجوع لقانون سنة ١٨٨١ هو خطة الطيش وعدم الاعتدال التى سلكتها بعض الجرائد » .

ذلك قول حضرة الكاتب تبريرا لاعادة قانون المطبوعات وهو نفس الدفاع الذى ينشر بالعربية فلا يعرف عنه الاجانب شيئا .

أما دفاع حضرة المؤلف فهو منشور بالفرنسية ومنسوب الى فرد من أفراد الطبقة المتعلمة أى ان الفرنسى اذا قرأ هذا الكتاب قد يعتقد ان جميع الطبقة المتعلمة فى مصر تميل الى تقييد حرية الصحافة وترى فى هـــذا التقييد مصلحة للبلاد .

فمسئولية حضرة المؤلف كبيرة لا سيما انه نسب طلب تقييـــد الصحافة الى الجمعية العمومية ولو راجع حضرته محاضر اعمالها لمـا اجترأ على كتابة ما كتب .

ومن أجل ذلك انقل لحضرته نص الاقتراحين اللذين طرحا على بساط البحث فى الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢ (أمين بك الشمسى ـ انا نرى أسافل الناس يقدمون على انشاء الجرائد وقد ملأوا الدنيا سفاهة وتعديا على الأعراض على أن الجرائد هى مرشد الأمة والحكومة والمطبوعات هى ركن من أركان العمران فاقترح على الجمعية العمومية ان تطلب من الحكومـة الاتفاق مع وكلاء الدول على سن قانون عمومى للمطبوعات يقى الناس من هذه الفوضى أو انها تقرر معاقبة من يخرج عن حده) .

(الشيخ محمد عبده ان القدح فى الاعراض والخوض فى الديانات ونشر ما يخل بالآداب ســواء كان بصفة رسائل مستقلة أو نشر مقالات بالجرائد قد كثر فى هذه السنين بسبب اطلاق حرية المطبوعات وبما ان ذلك ممنوع شرعا وسياسة فنلفت أنظار الحكومة لمثل ذلك) .

ففكرة الجمعية العمومية وقتئذ لم تكن موجهة بأى حال الى الجرائد (التى يسميها أصحابها بالوطنية) وانما كانت موجهـة الى الجرائد الساقطة التى يقدم أسافل الناس على نشرها للطعن فى الأعراض والأديان ان الجمعية العمومية لم ترد ولم ترم الى سلب السلطة القضائية حقهـــا

في الفصل في جرائم الصحافة لاعطائها للسلطة الادارية وانما قصدت ان تضيف بعض مواد الى قانون العقوبات لتشديد العقاب على منتهكي الأعراض والطاعنين في الأفراد .

لقد أشار الى ذلك اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٣ حيث قال : « وهناك وجه آخر للجرائد الحرة وهو ما يختص منها بالافراد فان النتيجة الطبيعية لحرية الصحافة هي ان يكون القانون المتعلق بالقذف صارما » .

وفي السنين الأخيرة اتجهت اراء الطبقة العليا من الوطنيين الى انه يجب ان يكبح جماح الجرائد عند كلامها على الافراد .

وقد بحثت في هذا الموضوع فوجدت ان القانون الحالي المتعلق بالقذف واف بالمراد من حيث صرامته » .

على اننا نسأل حضرة المؤلف لماذا أشار في مؤلفه الى عمل الجمعية العمومية في سنة ١٩٠٣ ولم يشر الى عملها في سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١٢ :

لماذا لم ينقل في كتابه تلك الحملات الشديدة التي حملتها الجمعية العمومية على قانون المطبوعات ملقية اياه باللائحة العرفية التي رجعت بالحكومة والأمة الى الوراء ؟

لماذا لم يذكر كلمة عن اجماع الجمعية العمومية على طلب الغاء قانون المطبوعات ؟ .

أليس هذا صوت الأمة الذي يعبر عن ارائها والذي يجب ان يعلن الأجانب عليه ليعلموا أننا أمة تعشق الحرية ولا ترضى بتقييدها .

فليرجع حضرة المؤلف الى محاضر أعمال الجمعية العمومية ليرى أن قاعة الاجتماع كانت تدوى بأصوات الاحتجاج المر على العمل بقانون المطبوعات كما كانت تدوى بتصفيق الاستحسان والتشجيع كلما طعن عضو على هذا القانون .

وعندما تقرر تبليغ الحكومة اجماع الاعضاء على مطالبتها بالغائه .

فهل نسي حضرته كل ذلك ولم يذكر الا جملة الجمعية العمومية على الجرائد الساقطة . يقول حضرته « ولكن للاسف ظهر ان بعض الجرائد (التي يسميها أصحابها بالجرائد الوطنية) افرطت بالتمتع بهذه الحرية فمالت عن خطة الاعتدال وصارت تحمل على الحكومة وموظفيها حملات منكرة » .

ويقول الرافعي ، نسأل حضرة المؤلف أن يطالع شيئا من الجرائد الفرنسية التى حاز شهادة الدكتوراه من حكومتها ليقارن بين حمـــلات الصحف المصرية وحملات الصحف الأجنبية » ··

وعن حرية الصـحافة فى الجمعيـة التشريعية كتب الرافعي — فى الشعب ١٩١٣/١٢/٢٤ ـ قائلا : « ليست حرية الصحافة بالموضـــوع الجديد الذى نحاول الخوض فيه وانمـــا هو موضوع حفيت الاقلام فى التكلم بشأنه وكان تعديل القانون النظامى داعيا الى استئناف الكتابة فيه لمـا نعتقده ويعتقده غيرنا من ان الجمعية التشريعية لا تستطيع ان تقـوم بوظيفتها حق قيام الا اذا كانت بجانبها صحافة حرة لا سبيل للقـــوانين الاستثنائية عليها ·

ولقد أخذت الصحافة الافرنجية أخيرا تؤيد هـــذه النظرية وتعنى بالكتابة فيها أكثر من عناية بعض الصحف العربية مطالبة الحكومة بأن تبادر بالغاء قانون المطبوعات حتى يصبح فى استطاعة الاقـلام ان تكتب ما تراه عدلا وضروريا لتظهر الحقيقة بجـلاء ووضـــوح لمن يبغى الوقوف عليهـــا ·

يقولون ان الحكومة تريد ان تكتسب ثقة الرأى العام وهى تظن أن الجام الصحف المعارضـــة وترك الصحف الحكومية تكيل ألفاظ المدح والثناء بلا حساب مما يحقق هذه الغاية ·

ولكن التجارب دلت على نقيض ذلك فان ظهور الحكومة بمظهر المحب للحرية ، مظهر الذى لا يؤلمه سماع صوت المعارضة ويرى فى ارتفاع هذا الصـــوت مصلحة للبلاد لاعتقاده ان خفوته دليـــل على موت الشعور فى الأمة ، هو السبيل الوحيد الذى يؤدى الى ايجاد رأى عام فى جـانب السلطة ينظر الى اعمالها نظر الواثق المطمئن ·

واذا كنا نرى من أكبر الضروريات ان يرتفع مثل هذا الصوت صوت المعارضة فى الجمعية التشريعية فيجب أن يكون له صدى على صفحات الجرائد خوفا من ان يكون النواب المعارضون أقلية فى الهيئة الجديدة فيذهب نداؤهم ادراج الرياح اذا لم يجدوا مؤازرا لهم من الاقلام خـارج الجدران التى ارتفع صوتهم بينها ·

على ان هـــذا ليس هو السبب الوحيـــد الذى يدعونا الى استنهاض همم نوابنا للسعى وراء ادراك هذه الأمنيات فان حرية الصحافة بصرف النظر عن ضرورة المعارضة وعدم ضرورتها هى حارس الأمة الأمين الذى لا يسعها التخلى عنه ·

ولقد أصاب البلاد من جراء فقدانها ما حمل جميع الاصوات على ان تجأر بالشكوى من الحال الحاضرة لا سيما بعد ما تبين من توسع الحكومة فى تطبيق قانون المطبوعات وتفسيره بما لا يتفق ونصوصه .

فلقد رأينا كثيرا من الصحف تغلق لعبارة ما كان يدور بخلد أحد انها تؤدى الى شىء من ذلك .

وشاهدنا قانون المطبوعات يطبق بالنسبة لكتابات لم يعزها القارىء أي التفات .

ولم تقف وظيفة قلم المطبوعات عند اغلاق الجرائد بل تعدتها الى شىء آخر لم ينص عليه القانون وهو اقفال الباب فى وجه كل من يريد انشاء صحيفة جديدة » .

ثم يقول الرافعى « ولا ريب ان نوابنا متفقون معنا على انه لم تكن منا بواعث لاحياء هذا القانون من رمسته كما انه ليس ثمة الآن ما يدعو للعمل بذلك النظام الذى وضع لأزمنة الثورات والحروب لا لمثل الأزمنة التى نحن فيها الآن فليكن رد الحكومة سلاحا فى يد الجمعية التشريعيـة تستخدمه فيما يحقق رغبة البلاد من اقصاها الى ادناها فقد آن أن نسترد تلك الحرية التى أوجد فقدانها فراغا ملموسا .. وليجرب نوابنا الجدد هذا المسعى فان الأمة متعطشة الى مشاهدة الجمعية التشريعية وهى تدافع عن حرية الصحافة المقدسة » .

ويكتب الرافعى فى ٤ مايو سنة ١٩١٤ تحت عنـــوان : « قانون المطبوعات وهل لا يزال يزعجنا ؟ : يقول : « لا نريد أن نطيل فى الدفاع عن حرية المطبوعات فان وزراءنا وفى مقدمتهم رئيسهم رشدى باشـا يعلمون قيمة هذه الحرية الثمينة وانما الذى نريد أن نقوله هو أننا نحار كل الحيرة كلما رأينا تلك الحرية فى غير المكانة الجديرة بها .

ماذا تخشى الحكومة اذا حطمت تلك القيود التى ضيقت الخناق على الكتاب وهذه حرية الصحافة بأوسع معانيها ترفرف فوق ربوع أوروبـا فلا تجلب شرا ولا ضيرا وانما تتمثل فيها سعادة البلاد ورقيها ؟

ان فى وجود قانون المطبوعات قضاء على الصراحة الصحافية فلتكن هذه النتيجة وحدها دافعة لرئيس الحكومة على ان يعمل لالغاء هذا النظام الاستثنائى الذى يحمل الاقلام على اغفـــال مبدأ قويم من المبادىء التى اتخذتها الوزارة الحاضرة خطة لها وأشهدت الأمة على ذلك .

وجملة القول ان مصلحة الحكومة ومصلحة البلاد تقضيان بتغيير تلك الحال التى سئمت منها النفوس لأن الانتقاد يجب أن يكون حرا .

ولا نظن ان الصحافة يكون لها أى نفع اذا كان انتقادها لمشروعات القوانين مما يجعلها مهددة بأى نوع من أنواع التهديدات .

اتركوا الاقلام حرة تكتب ما تمليه الضمائر وتشير الى الخطر اذا وجدت خطرا والى الضرر اذا اكتشفت ضررا ولا تخشوا من خطئها اذا لم تصب المرمى فان الحق لا يلبث أن يظهر بكل وضوح .

اتركوا الأقلام حرة وقدروا حرية الصحافة حق قدرها ولا تحيطوا انفسكم بسكون خداع – كما يقول هوجو – فليس فى مثل هذا السكون مصلحة لأحد وانما المصلحة فى افساح المجال للمتكلمين والكاتبين حتى تظهر الحقيقة من خلال احتكاك الافكار .

ومن كان يعتقد انه لا يعمل الا صالحا فليغتبط بظهور حقيقة عمله وليمهد كل السبل المؤدية لهذه الغاية وهذا ما نرجوه من وزرائنا فليكونوا عند حسن ظننا بهم وما ذلك عليهم بعسير » .

ويوجه الرافعى كلامه الى نواب الأمة فى ٢١ مايو سنة ١٩١٤ قائلا :
نحن نعتقد ان جميع نوابنا يقدرون الصحافة حق قدرها ويعلمون انهم فى حاجة شديدة الى مؤازرتها فليس من المعقول ان يكونوا قد تعمدوا عدم المطالبة بحريتها وهم كانوا يضعون هذه الحرية فى برامج ترشيحهم .

لذلك لا يمكننا ان نتصور بأى حال ان فصل انعقاد الجمعية ينتهى دون أن تعرض هذه المسألة على الهيئة .

ولقد كان يجب على نوابنا ان يقوموا بهذا الفرض قبل ان يذكرهم به الاجانب متسائلين عما اذا كان هناك محل للاحتفاظ بهذا الوعد أم لا .

ونقول بهذه المناسبة ان هناك عرائض تقدمت للجمعية للمطالبة بالغاء القوانين الاستثنائية ومنها قانون المطبوعات .

وقد وافقت عليها الجمعية وحولتها على الحكومة ومع ذلك لم نسمع رد الحكومة على هذه العرائض التى مضى على تحويلها ثلاثة أشهر اذ ان الجمعية اقرتها فى جلسة ٢٢ فبراير فلماذا لم تخبر الحكومة الجمعية برأيها وفقا للمادة ٧٥ من اللائحة التى تقول « يخبر النظار الجمعية بما تم فى العرائض التى بعثتها اليهم » .

ونذكر ان هذه المادة كانت مثارا للمناقشة فان حضرة عبد اللطيف بك المكباتى اقترح ان يكون لكل عضو حق طلب استعجال للرد بعد مضى

شهر من تاريخ ارسال العريضة للحكومة بما ان المادة لم تحدد زمنا للحكومة تخبر فيه الجمعية بما تم في العرائض المرسلة اليها .

ولقد أيد هذا الطلب يومئذ سعادة سعد باشا وحضرة فتح الله بك ولكن سعيد باشا رئيس النظار السابق قال « ان مسألة الاستعجال من المسائل الادارية فقلم الكتاب أو السكرتير العمومي يراجع المكاتبات كما هو حاصل في باقي المصالح ويستعجل ما تأخر الرد عليه منها الخ الخ .. »

وعلى أثر هذه المناقشة أبقيت المادة على أصلها . فلماذا لا يطلب نوابنا من حضرة السكرتير العام استعجال الحكومة في الرد على تلك العرائض تنفيذا لرأى رئيس الحكومة أو لماذا لا يوجهون سؤالا للحكومة للاستفسار منها عن سبب امتناعها على الرد على تلك العرائض بعد هذه المدة الطويلة ؟

ذلك ما نلفت اليه حضرات الأعضاء وفي مقدمتهم من وعدونا بالمطالبة بحرية الصحافة وان هذه خير فرصة سانحة لتحريك تلك المسألة الهامة » .

ويعقب الرافعي في ٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ على اقتراح اعلان الاحكام العرفية الذي تقدم به بعض العاملين في الصحف الفرنسية المحلية ويتساءل عن المصلحة في هذا .

ويسمى الرافعي هذا الاقتراح بأنه اقتراح غريب لم نكن نتوقعه من أولئك الذين غمرتهم الأمة بنعمها وأكرمت وفادتهم وشكر جريدة المورننج نيوز لانها وجهت انتقادا مرا الى أصحاب الاقتراح وهم الذين لا يهدأ لهم بال الا اذا رأوا المصري رازحا تحت عبء التصرفات الاستثنائية .

وحول اشاعة ترددت بأن في دار جريدة الشعب منشورات ثورية .. قال الرافعي : اذا أصبح للوشايات أى أثر ولو كان طفيفا فان الحرية الشخصية تكون مهددة بخطر عظيم .. لقد فتش مندوب الداخلية ومأمور قسم عابدين دار الشعب فلم يجدوا بها شيئا .

ويتساءل الرافعي عقب استدعائه الى وزارة الداخلية — وما أكثر ما استدعته هذه الوزارة في تلك الفترة — وتوجيه تهمة الكتابة فيما يدخل الشك في صحة بلاغات الوكالة البريطانية اليه : ما الذي يمكن أن نفعله لنكون محل رضائهم ؟ لقد أصبحت أكثر مواد الشعب تحرر في دوائر المراقبة أو الداخلية .

والتلغرافات الخصوصية التي ترسل الينا لا تسلم الا بعد ان يصلح فيها الرقيب ما يصلح والتلغرافات العمومية وبلاغات الوكالات

التى ترسل الينا من قلم المطبوعات تأخذ من صحيفسا فراغا كبيرا مع إننا غير ملزمين بنشرها فما الذى ينبغى بعد ذلك ، نحن نحاسب كل يوم حسابا عسيرا ٠

اننا قوم لا ننظر الى هذه الحرب نظر انجليزى أو فرنسى وعلى ذلك لا يجوز ان نحاسب باعتبارنا انجليزا وفرنسيين كما اننا لا ننظر اليها نظر ألمانى وانما نحن نراها بعين مصرية مستقلة » ٠

ويغلق الرافعى صحيفة « الشعب » دفاعا عن حرية الصحافة ٠٠ فمادام الرافعى يستطيع أن يقول كلمة الحق صريحة وواضحة فعليه أن يسكت ، وهذا اضعف الايمان !!

وتقوم الحرب العالمية الأولى ونهايتها تبدأ ثورة ١٩١٩ ولا يستطيع الرافعى طوال عام ١٩١٩ أن يصدر صحيفة فيكتفى بكتابة المقالات فى بعض الصحف الصديقة ٠

وعندما ساعدته ظروفه فاصدر الشعب فى فبراير سنة ١٩٢٠ حالت الرقابة بينه وبين ما يريد من الكلام الحر ، الصريح ٠

وفى أكثر الايام كانت صحيفة الاخبار تظهر أغلب صفحاتها بيضاء وخاصة المكان الذى تعود القراء ان يجدوا فيه كلمة الرافعى ٠

وكم حاول المشرفون على الرقابة بل وكثير من الوزراء اقناع الرافعى بأن يضع مادة جديدة مكان المادة المحذوفة فكان يصر على ان تبدو الاخبار كما هى ، وكما ارادها الرقيب ٠

ومن أهم مقالاته عن الرقابة تلك التى كتبها فى ٤ مارس سنة ١٩٢٠ تحت عنوان « عودة الرقابة » وفيها يقول : « حقا ان الانجليز غير موفقين فى مصر وما هذه التصرفات التى تقع منهم الا أدلة متتابعة على فشل سياستهم ٠

كانوا يقولون ان المصريين يحبون بقاء حكمهم فى البلاد فكانت حوادث مارس جوابا شديد الوقع عليهم ٠

كانوا يقولون ان الحركة مصطنعة ولا تلبث ان تخمد متى جاءت لجنة ملنر فتبينوا من موقف الأمة وتضامنها العجيب فى المقاطعة ما جعلهم فى حيرة من أمرهم ٠

وهاهم الآن يقدمون للعالم دليلا جديدا على ما أصاب سياستهم من الفشل بارجاع الرقابة على الصحف ٠٠

فأين الآن ما قالوه من ان الحكم الانجليزى محبوب فى مصر وان المسألة المصرية لا تحل الا ببقائهم فى البلاد ؟

اننا نقلب الطرف حولنا ولا نرى الا سيوفا مسلولة فوق الصحافة فقانون المطبوعات موجود بشدته والسلطة العسكرية ساهرة بمراقبتها وسلاح التعطيل مصوب نحو كل جريدة وفى كل وقت تصدر الأوامر بعدم الخوض فى كثير من الموضوعات وتنشر تعليمات عديدة لا يجوز الخروج عن دائرتها .... ثم يقول : لقد اشربت الأمة حب وطنها والتمسك باستقلالها وليس فى مقدور قوة ان تزحزحها عما اتخذته لنفسها عقيدة ثابتة وايمانا راسخا .

ولو اسكتت الافواه وحطمت الاقلام واغلقت الصحف قلنا ان السياسة الانجليزية غير موفقة فى مصر وأكبر برهان على عدم اعادة توفيقها اعادة الرقابة على الصحف فى الوقت الذى يقولون فيه بأنهم يريدون الاتفاق مع المصريين بطريقة ودية !!! ..

كانوا يقولون السياسة الانجليزية لا تريد لمصر غير السعادة والحرية .

وانه لن يكون هناك شعب سيد وشعب مسود فاذا بهم يحرمونا حتى من الشىء التافه الذى كان لا يزال باقيا لنا .

ألا فليأخذوا هذا القليل من الحرية أيضا فما ذلك بمجديهم نفعا فان مثل هذه السياسة ليس من شأنها الا أن تزيد الأمة تشبثا بحقوقها وتعلقا بمطالبها .

ويختم الرافعى مقالته بكلمة لفيكتور هيجو قالها عام ١٨٤٨ ردا على القانون الذى وضعه لويس بونابرت لتقييد الصحافة « أصبحنا نسمع أصواتا تتصاعد ذات اليمين وذات الشمال قائلة ان الامن مهدد والنظام معدوم فنبحث حولنا ونتساءل باهتمام عن منشأ هذه العلة ومن الذى تقع عليه تبعيتها ومن هو المستحق للعقاب . نسأل عن ذلك فيجيبنا حزب الخوف فى أوروبا بأن فرنسا هى السبب وفى فرنسا نسمعهم يقولون ان باريس هى السبب وفى باريس يقولون ان الصحافة رأس كل خطيئة ، ولكن الرجل الذى يطيل التفكير يقول : ليس الذنب هو الصحافة ولا باريس ولا فرنسا ولكن الذنب هو الفكر الانسانى » .

ولا يلبث سيف الرقابة على الصحف الا ان ينهى نفوذه فيقول الرافعى فى ١٩٢١/٥/١٥ مودعا الرقابة على الصحف : وها نحن أولا نودع الرقابة غير آسفين على عهدها فقد كان الواحد منا عند عرض صفحات

الجريدة على الرقيب تسرع دقات قلبه كأنه قادم على امتحان امام ممتحن قاس تماما فاما ان يمر بنجاح واما ان يصيبه الفشل ·

على أن الممتحن مهما بلغت قساوته فانه مقيد بمواد يختار منها أسئلته أما الرقيب فانه غير مقيد إلا بمزاجــه وبعض تعليمات يتلقــاها من رؤسائه ·

فالحمد لله على ما أنعم به علينا من « جلاء » الرقابة عن الصحف ·

ولكن هذا « الجلاء » لا يخولنا الاستقلال التام ولا الاستقلام غير التام لاننا لا نزال نرى جيوشا أخرى تسيطر على القلم سيطرة شديدة فقانون المطبوعات من ناحية ومحكمة الجنايات من الناحيــة الاخرى وقــانون العقوبات بنصوصه المتعددة من ناحية ثالثة » ·

ولا ينسى الرافعى أن يهتف فى آخر مقاله : « فلتحيا حرية الصحافة مستقلة تماما » ·

ويقول الرافعى ليكن لنا فى التاريخ عبرة وعظة ولنتجنب كل اعتداء على حرية الرأى وكل مساس بها ولتحذر الحكومة لما يحذر كل من كان له سلطان على الأمة ، ان يلجأ الى استخدام مثل هذا السلاح ·· ويجب ان تكون حرية الرأى مقدسة محترمة ·

لقد وهبنا أنفسنا وأقلامنا للدفاع عن الحقيقة فى أى جانب كانت فلا يتوهم الكتاب الوزاريون ان هذه الحقيقة تخفى أو تضعف اذا نالت القوة من انفسنا كما نالت من سوانا او حطمت أقلامنا كما حطمت غيرها ·

لا يتوهن الوازريون أن الميدان اذا خلا من كل معارض لهم أصبح فى مقدورهم ان يدخلوا فى الاذهان ما يشاؤون واذا كانوا اليوم عاجزين عن الدفاع عن سياستهم فسيكونون غدا أكثر عجزا » ·

ويقول الرافعى عن الحرية الشخصية (١٩٢٢/٧/٢٤) : « ولا جرم ان تخويل الحكومة حق نفى أو ابعاد أو اعتقال من تشاء من الناس بغير تهمة ولا دليل ولا تحقيق ولا حكم قضائى ليس معناه الا الفوضى والا سلب الناس أثمن شىء لديهم وهى حريتهم التى لا يجوز قانونا ولا عدلا أن نمس بأى سوء الا اذا ثبتت عليهم تهمة مخصوصة ثبوتا قاطعا لا شك فيــه ولا جــدال ·

أما تحدى طائفة من النــاس لمجــرد انهم غير مرضى عنهم ، لانهم يعارضون الحكومة ويختصمون سياستها وانزال أى نوع من أنواع العقاب الادارى بهم على سبيل الارهاب أو للثأر من حوادث لم يثبت وجود أية

علاقة بينها وبينهم فلا يعد من السياسة الحكيمة البعيدة النظر ولا يخدم الغاية التي يجب على الجميع أن يسعوا لتحقيقها ·

فقد ثبت بالدليل القاطع وفى مختلف الظروف ان الاجراءات الاستثنائية تضر ولا تنفع وانها لا تصلح مطلقا أساسا للحكم فى أى بلد ولا فى أى عصر ولا فى أى ظرف ·

فلتتدبر الحكومة الأمر قبل أن تقدم عليه وليكن القصاص من المذنب لا من البرىء ·

ولتكن حرية الناس محترمة مقدسة حتى يثبت على الوازر وزره فقد كفى البلاد ما ترسف فيه من قيود تضييقات ومضى زمن الارهاب وعهد الانتقام ·

وأصبحت كل حكومة مسئولة عن احترام الحرية الشخصية ومطالبة بالمحافظة على حقوق رعاياها وعدم العبث بها بأية وسيلة من الوسائل » ·

ويعلق الرافعى فى ١٩٢٢/٧/٢٦ على اعتقال أعضاء الوفد المصرى لانهم أصدروا منشورا مهيجا للخواطر ، ومحرضا على ارتكاب الجرائم ··

ويذكر بعض الاشاعات التى كانت تتردد حول عزم الحكومة على اتخاذ بعض الاجراءات الاستثنائية · ثم يقول :

كنا نسمع هذه الروايات والامل يحدونا بأن لا تصاب الحرية الشخصية بضربات حديثة فوق الضربات السابقة التى اصابتها من قبل ·

ولكن هذا الامل لم يلبث طويلا حتى تحطم وظهر لنا ان الحرية الشخصية لها نصيب فى تمهيد الاستقلال الذى امتنوا به علينا وساءهم أن لا نشاركهم فى اقامة الحفلات والزينات فرحا بقدومه ·· اننا اذ نستنكر اى حادث من حوادث الاعتداء على الحياة فاننا نمقت الاعتداء من حيث هو اعتداء فضلا عن مقته باعتباره مضرا بقضيتنا فاننا نستنكر أيضا خطة الاعتداء على الحرية الشخصية بأية وسيلة من الوسائل ·

نستنكر أخذ الناس بجريرة غيرهم ، نستنكر ايصال الأذى الى أى مصرى أو الانتقاص من حقوقه وحريته دون أن تثبت ادانته ·· فالنظام الذى يكفل للناس حقوقهم وحريتهم هو النظام الذى يجب ان نعيش فيه ·

اما كل نظام استثنائى آخر فلا يجوز ان يضرب على البلاد لأنه مناف لابسط مبادىء العدل والحق والحرية ·

وفى أوائل يونيه ١٩٢٢ يقارن الرافعي بين حرية الصحافة فى أيام الاحتلال وحرية الصحافة فى ايام الاستقلال فيقول : « لقد ظلت الصحافة ترسف فى اغلالها بل ازدادت قيودها فى عهد الاستقلال فضلا عن النظم الاستثنائية التى نعامل بها فان التعليمات تصدر اليها من وقت لآخر بالامتناع عن نشر بعض الانباء وعدم الخوض فى بعض المسائل والحذر من التعليق على بعض الموضوعات وبالجملة فان الصحفى أصبح محوطا بكثير من القيود التى تعطل عمله ، وتحول بينه وبين اداء واجبه ٠

واذا دق جرس التليفون توقع أن يكون المتكلم قلم المطبوعات لاملاء أوامر جديدة وتعليمات حديثة بالمنع والتحريم ٠٠ »

وفى ١٩٢٢/٨/١٨ كتب : حرية الصحافة ولجنة الدستور : فقال « الصحافة فى مصر مضطهدة مظلومة ٠

هذه حقيقة لا يجهلها حضرات اعضاء لجنة الدستور ويكفى ان نلقى نظرة الى القوانين الاستثنائية وغير الاستثنائية التى تعامل بها الصحف لنتبين مبلغ الاغلال التى يرسف فيها الصحفيون ٠

فقانون المطبوعات سيف مسلول فوق الصحف يهددها بالاقفال المؤقت والدائم فضلا عن أن الحكومة تستخدمه وسيلة لمنع الاذن باصدار صحف جديدة تسد فراغ التى عطلت ــ وما أكثر عددها ــ وتعليمات قلم المطبوعات تضيق على الكتاب دائرة ما ينشرون وتحرم عليهم طرقا كثيرة من الابواب والموضوعات ٠

والتعديلات التى ادخلت على قانون تحقيق الجنايات تحيل الصحفى على محكمة الجنايات وتعامله بأقسى مما تعامل به أكبر الجناة اذ تحرمه من المرور بقاضى الاحالة ، وقانون العقوبات يتضمن نصوصا قاسية على الصحفى والصحفيين ٠ وقصارى القول ان الصحافة فى مصر لا تستطيع ان تقوم بمهمتها خير قيام مادامت خاضعة لهذه التدابير الاستثنائية الشديدة ٠

لقد كنا نتوقع ان تدخل اللجنة شيئا من المبادىء الحرة الموجودة فى الدساتير الاخرى للاحتفاظ بحرية الصحافة ولاسيما وهى ترى بنفسها حالة الصحافة المصرية وما تقاسيه من الاهوال والمتاعب فى سبيل القيام بواجبها الكبير ولكنها لم تفعل ذلك بل اكتفت بوضع مبدأ عام لا يحول تقريره بهذه الصفة العامة دون العبث بالصحافة وحريتها فى المستقبل مادام الشارع غير مقيد بنصوص صريحة تمنعه من ذلك » ٠

وفى دراسات أمين الرافعى عن الدستور ومشروعه ومناقشاته

للمبادىء العامة للدستور ، تحدث طويلا ـ وطويلا جدا ـ عن الصحافة ، وكان مما قاله (١٩٢٣/٤/٢٧) فى ملاحظاته على الدستور « كانت حرية الصحافة محل مناقشات طويلة وحادة فى جلسات لجنة الثلاثين .

وقد لوحظ على اللجنة فى أول الامر ان النصوص التى وضعتها لضمان حرية الصحافة لم تكن كافية ولكن تحت تأثير الانتقادات التى نشرت انتهت اللجنة بوضع النص الآتى وهو : الصحافة حرة فى حدود القانون » ، « والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها محظور » .

وقد كان الرافعى أول من نبه الى الخطر الجسيم الذى تجلى فى الدستور ، الذى نص على أن انذار الصحف أو وقفها أو الغاءها بالطريق الادارى محظور كذلك .. الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » وكانت هذه العبارة هى السلاح الذى استخدمته كل الحكومات المصرية للقضاء على حرية الصحافة .

قال الرافعى : « فهذه العبارة سلبت الصحافة حريتها الصحيحة لان محاسبة الصحف بالطريق الادارى انما هو قضاء على الصحافة وحريتها ولاسيما اذا استخدم فى هذا السبيل نص مبهم غامض من لا حدود له ولا قيود اذ ان « وقاية النظام الاجتماعى » يمكن تطبيقها على كثير من الامور » .

وفى استطاعة الوزارة التوارى خلفها لتنفيذ مآربها ضد الجرائد التى تنتقدها وتعارضها وهى لا تقل خطرا عن المادة ١٣ الموجودة فى قانون المطبوعات الحالى والتى تنص على ان تعطيل الصحف أو اقفالها أو انذارها أمر مسوغ « محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الادب » فعبارات « المحافظة على النظام العمومى » « ووقاية النظام الاجتماعى » وأشباهها انما يراد بها تسويغ الاجراءات الاستبدادية القاضية على الحرية ولاسيما أن جهة الادارة هى وحدها التى سيترك لها الفصل فى تفسير ما يكون محافظة على النظام العام ووقاية للنظام الاجتماعى .

وقد حاول وزير الحقانية فى مذكرته التفسيرية ان يدافع عن هذا الاجراء الاستبدادى المنافى لابسط مبادىء الحرية فلم يستطع الى ذلك سبيلا لان الاستبداد لا يمكن الدفاع عنه أو تبريره .

قال معاليه عند التعليق على هذه الاضافة « ولكن يبقى هنالك استثناء واحد لانذار الصحف أو تعطيلها أو الغائها بالطرق الادارية فان بعضنا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على اساس الهيئة الاجتماعية كخطر الدعوة البلشفية الموجود الان فانه يضطر

جميع الحكومات الى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادىء المقـــررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون فلكى يمكن انشاء تشريع لمكافحة أمثال هذه الدعوة الضارة نص فى المادة ١٥ على أن انذار الصحف وتعطيلها والغاءها بالطرق الادارية قد يجوز فى حالة ما تقضى الضرورة بالالتجاء اليه لحماية النظام الاجتماعى » ٠

هذا دفاع وزير الحقانية عن ذلك النص الهادم لحرية الصحافة وهو دفاع لا يصلح مطلقا لتبرير ذلك الاجراء الاستبدادى ٠

واننا نطالب معاليه بأن يقول لنا عن أى الدساتير الحديثة أخـذ مثل هذا النص الاستبدادى وعن أى البلاد الدستورية نقل ذلك الاستثناء الخطر ؟ ٠ ان تدخل الادارة فى شـئون الصحف ولا سيما فيما يتعـلق بحياتها وموتها انما هو تدخل سيىء المغبة يطعن الحرية طعنا قاتـلا مهما كانت الأسباب الداعية لهذا التدخل لأنه تدخل لا مبرر له ٠

اذ حرية الصحافة تحتم ان يكون حساب الصحف من حق القضاء وحده ٠

أما الطريق الادارى فانه طريق استبدادى محض ولا يمكن التخلص من أخطائه الفظيعة ولا من شهواته السياسية ولا من أغراضه الانتقامية ٠

ولقد وجدت البلشفية فى جميع انحاء أوروبا ومع ذلك لم نسمع بأن حكوماتها الدستورية أدخلت فى دساتيرها ذلك الاستثناء الموجود فى دســـتورنا المصرى أو فكرت فى تعطيل الصـحف أو وقفهـــا بالطريق الادارى ٠

وكم هناك من صحف تقف اعمدتها لنشر الفكرة الشيوعية ومـع ذلك فانها اذا خالفت القوانين لا تجرؤ الادارة على التدخل فى شأنها بل يعهد بأمرها الى القضاء وحده فهو الذى يفصـــل فى جميع جـــرائم الصحافة ٠

بل ان كثيرا من البلاد قررت حرصا على حرية الصحافة ان لا ينفرد القضاء بمحاكمة الصحفيين وانما يقضى هذا القضاء بناء على قرار هيئـة من المحلفين وقد بالغ الشارع الفرنسى فى احترام هذا المبدأ الى حد أنه حتم عدم رفع الدعوى المدنية الا امام قضاة الدعوى الجنائية حتى يمنـع الفصل فى أية نقطة من نقط الدعوى الصحفية بدون تدخل هيئة المحلفين ٠٠ فالتوارى خلف خطر الدعوة البلشفية لابقاء سيف الطريق الادارى مهددا للصحف بالموت وللحرية بالقضاء انما هى وسيلة يستحيل الدفاع عنها فالقضاء هو الهيئة الوحيدة التى يجب ان تحاسب الصحف عـلى

ما تنشر والقانون العام هو وحده الذى يرجع اليه لمعرفة الجرائم المعاقب عليها • أما ترك الصحف تحت رحمة الطريق الادارى فانه يناقض طبيعة النظام الدستورى الذى يراد حكم البلاد بواسطته فليس لهذا الاستثناء الوارد فى نهاية المادة ١٥ الا معنى واحد وهو ان دستور ١٩ ابريل لا يكفل حرية الصحافة في مصر كما كان واجبا بل انه يقضى عليها القضاء الأخير » •

وكتب عن الأخطار المهددة للصحافة فى ١٩٢٣/١٠/٢٩ ويشير فى كلمة كتبها الأستاذ راوول رئيس تحرير جريدة الريفورم وأشار فيها الى الاقتداء بالصحفيين الفرنسيين الذين « اذا كانوا يدافعون فى بعض الأحيان عن آرائهم الخاصة دفاعا تتخلله الحدة فانهم يتحدثون متى كان الامر متعلقا بحقوق المهنة التى يحرصون عليها وبواجباتها » •

وقال : هل يفيد مثل هذا التنبيه ؟ وهل تكفى الضربات النازلة فوق رأس الصحافة الآن لتحريك الصحفيين وحملهم على القيام بالواجب؟•

لقد شاهدنا ضربات كثيرة نزلت بنا وبغيرنا ومع ذلك لم نتحرك •

نعم لم نتحرك نحن الصحفيين باعتبارنا هيئة لها شأن فى البلاد ولها عمل كبير يستفيد منه كل فرد سواء أكان من الشعب أم من الحكومة •

وها نحن أولاء نشهد مأساة جديدة • نشهد فى فترة قصيرة • فى ايام قلائل : تعطيل جريدة هى « اللواء » وانذار أخرى هى « الاهرام » وتحقيقا مع رجلين أو أكثر من رجال الصحافة •

فما معنى هذا الغضب على الصحافة وهل من الاعتراف بجميل هذه الصحافة وبعظيم خدماتها ان يتم بشأنها كل هذه الاجراءات والتدابير فى وقت قصير ؟

هل من الاعتراف بجميل هذه الصحافة وعظيم خدماتها ان تشدد الحكومة نصوص قانون العقوبات الخاصة بالصحفيين وأن تشتغل فى سن قانون جديد لهم وان تغلق جريدة وتنذر الثانية وتحاكم محررى الاولى •

هذا ما يقع ضد الصحافة فى وقت واحد ومع ذلك فان الصحافة لم توجه اى اهتمام الى هذه الضربات النازلة بها •

ان الصحافة تكتب فى كثير من الحوادث العادية المقالات المتتابعات

ولكنها لا نريد أن تكتب عن نفسها وعن حريتها وعن الارزاء التى تنزل بهـــا .

وعن الأخطار المحدقة بها وعن المصائب التى تنتظرها فى المستقبل.

فهل بمثل هذا الاهمال تصل الصحافة الى الدفاع عن حريتهـــا وكرامتها ومصالحها ؟ اننا نكل الجواب عن ذلك الى كل صـــحفى فى مصر » .

ويقول الرافعى فى مجال آخر تحت عنوان « الحكومة والصحافة.. واجب الصحفيين اليوم » : « يذكر القراء أن صحفيا فرنسـيا فى مدينة شربورج نشر معلومات عن ترسانات الحكومة ادت الى سؤاله عن مصدر هذه المعلومات فأبى ان يبوح بذلك محتجا بسر مهنة الصحافة ولكـــن المحكمة البحرية التى طلبت منه باعتباره شاهدا ان يذكر لها اســـم الكاتب لم تقبل منه هذا العذر وحكمت عليه بأدنى حد للعقوبة وهو غرامة مقدارها مائة فرنك ..

لم يمر هذا الحكم فى وسط السكون والاهمال بل قامت له قيامة الصحف بأسرها فكتبت المقالات المتتابعة التنفيـذ نظرية المحكمة ولمطالبة وزارة الحقانية بالتدخل فى هذه المسألة حتى لا يتكرر هذ الحادث مرة اخرى وحتى تحترم المحاكم سر مهنة الصحافة .

أظهرت الصحافة الفرنسية تضامنا قويا حيال هذا الحادث وألحت على الحكومة فى ضرورة تلافى الخطأ الذى وقع .

وأصرت على القول بأن الصحفى الذى يرغم على الاخلال بواجبـــه بافشاء سر مهنته لا يجوز له ان يتردد فى رفض ما يطلب منه وفى ايثار اية عقوبة توقع عليه على التخلى عن واجب مهنته .

وما لبثت نقابة الصحف فى باريس ونقابة صحف الاقاليم وغيرهما من الهيئات المدافعة عن حقوق الصحف ان اجتمعت وقررت الاحتجاج على حكم المحكمة واتفقت على مطالبة وزارة الحقانية بوضع حد لتفسير القانون بهذه الطريقة التى تعرض الصحفيين للعقوبة أو للاخلال بشرف مهنتهم ولا تزال هذه المسألة موضع أخذ ورد فى دوائر الحكومة وفى البيئات الصحفية وعلى صفحات الجرائد .

بمثل هذا التضامن دافع الصحفيون الفرنسيون عن حقوقهم وهم خنيقون ان يصلوا الى تحقيق كل مطالبهم المشروعة والى حمل الغير على احترامهم ماداموا يحترمون انفسهم ويحترمون مهنتهم .

بمثل هذا التضامن وصلت الصحافة فى أوروبا الى أرفع مكانة وأشرف مقام حتى اعتبرها الكثيرون بمثابة سلطة من سلطات الحكم بجانب السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ·

هذا هو المركز الحقيقى الذى تشغله الصحافة فى أوروبا ·

أما فى مصر فانها مع الأسف الشديد ليس لها شىء من هذا الشأن فالحكومة تعدها خصما مناوئا لها يستحق التضييق والتقييد كما أن فكرة التضامن بين الصحفيين لم تختمر فى الرؤوس اختمارا تاما مع أنها أساس احترام الصحافة وسر قوتها فى الوجود ·

ولو نظرنا الى تصرفات الحكومة حيال الصحف فى مصر لوجدنا انها شاهدة بأن الحكومة لا تقدر مكانة الصحافة حق قدرها فاننا اذا تركنا المعاملة التعسفية التى تعامل بها الصحف من جراء تطبيق قانون المطبوعات الاستبدادى وقصرنا البحث على اشتغال الحكومة بسن قانون جديد للصحافة لحق لنا ان ندهش من استئثار الوزارة بهذا الامر دون ان تعرضه على أصحاب الشأن انفسهم ·

لقد كان جديرا بالحكومة أن تنتظر ريثما ينعقد البرلمان فتوكل اليه أمر وضع التشريع اللائق بكرامة الصحافة وشرفها وحريتها ولكنها لم تشأ أن تفعل ذلك بل هى تريد أن تواجه البرلمان بأمر واقع فى شأن الصحافة كما فعلت فى اكثر الشئون الاخرى ؟ ·

ثم يقول : « اذا ظل الصحفيون صامتين ساكتين على مثل هذا الافتئات وجدوا أنفسهم يوما من الأيام أمام قانون مقيد لحقوقهم عاصف بكرامتهم مادامت الوزارة لا تعنى بأخذ رأيهم ولا تفعل سوى تكليف « معمل قوانينها » باخراج ما تشاء من قوانين جائرة والاسراع بنشرها فى الوقائع المصرية وتنفيذها من يوم نشرها بغير توان ولا تأخير ·

ان القانون الذى تشتغل الحكومة بسنه سيكون قانونا ثقيل الوطأة على الصحافة اذا صحت المعلومات التى نشرت عنه فيجب على الحكومة ان تتريث كثيرا قبل اصداره ·

يجب عليها أن تطلع الصحفيين على احكامه وتسمع ملاحظاتهم عليه والا كانت نكبة الصحافة كبيرة اذا استأثرت الحكومة بوضع مثل هذا القانون وأبت الا ان تواجه الصحفيين بالامر الواقع · هذا أقل ما يجب على الحكومة عمله اذا أصرت على اصدار مثل هذا القانون قبل عقد البرلمان · وخير لها وللصحافة وللبلاد أن تنفض يدها من هذا القانون وتتركه للبرلمان ·

واذا كان هذا واجب الحكومة فان على الصحافة واجبها أيضا وهى إن ترفع صوتها قويا بالدفاع عن حقوقها وتتضامن فى ذلك تضامنا يكفل لها الوصول الى اغراضها الشريفة » ٠

ويدخل الرافعى فى معارك عنيفة مع وزارة الشعب ويقف الى جانب الصحف المعارضة التى لقيت من صنوف الاضطهاد – كالسياسة والكشكول – ما لاقت ويتحمل هو « والأخبار » الجزء الأكبر من المظاهرات الهوجاء التى انطلقت نحو دور الصحف ونحو الصحفيين المعارضين للقضاء على حرية الرأى حتى لا يبقى فى السوق الا الصحف المؤيدة ٠

ويتابع الرافعى الكتابة عن حرية الرأى وحرية الصحافة مرارا وتكرارا ٠

ويأخذ فى ١٦/٤/١٩٢٤ على وزارة الشعب اصرارها على عدم اصدار صحف سياسية ، وكان رئيس الوزراء سعد زغلول وقد وعد الصحفيين ان يحيل كل الطلبات الجديدة الى نقابة الصحفيين ليستأنس برأيها ولكنه لم يفعل ٠

ويذكر كيف أن الحزب الوطنى « لا يزال يسعى للسماح له باصدار صحيفة تنطق باسمه ٠

كما يشير الى أن القضاء برأ صحيفة « اللواء المصرى » بعد أن عطلتها الحكومة ٠

ويتساءل لماذا لا تصدر الوزارة قرارا بالغاء القرار السابق وبالسماح « للواء المصرى » بالعودة الى الظهور ٠

وحول حرية اصدار الصحف فى عهد حكومة الوفد كتب الرافعى فى (١٧/٤/١٩٢٤) : يقضى الدستور بأن الصحافة حرة فى حدود القانون ٠

ولا يخفى ان من أركان هذه الحرية ان لا تقف سلطة استبدادية فى وجه من يرغب اصدار صحيفة من الصحف متى قام بالشروط المقررة ٠

فهل احترمت هذه الحرية فى عهد وزارة الشعب وبعد أن أصبح الدستور نافذا ؟

اننا نعلم أن هناك طلبات متعددة باصدار صحف سياسية يومية وكان يكفى لاجابة هذه الطلبات أن يؤدى أصحابها الواجبات المنصوص عنها فى قانون المطبوعات من دفع تأمين وغيره ولكن هذه الطلبات أهملت

واقتصرت وزارة الداخلية على السماح باصدار الصحف الأسبوعية الأدبية والفكاهية أما السياسية فظلت ممنوعة للآن ·

ولقد وعد دولة رئيس الوزراء بأن يحيل هذه الطلبات الى نقابة الصحفيين ليستأنس برأيها ولكنه لم يفعل ·

واذا قيل بأن هناك خلافا بين الصحف على مسألة النقابة أجبنا بأن مقدمى الطلبات ليسوا مسئولين عن هذا الخلاف حتى تهمل طلباتهم بحجة وجوده ·

بل ان واجب الحكومة يقضي بالسماح لهم باصدار صحفهم كما سمحت لطالبى الصحف الأسبوعية بذلك ·

وهناك ملحوظة جديرة بالذكر فى هذا الصدد وهو أن حزبا سياسيا لا يزال محروما من جريدة تكون لسان حاله وهو الحزب الوطنى فلماذا لا تسمح له وزارة الشعب باصدار جريدة ؟ ·

وهل يجوز أن تضن عليه بما سمحت به احدى الوزارات السابقة حين كان الحكم العرفى قائما ولم يكن للبلاد دستور نافذ يقضى باحترام حرية الصحافة ؟

وقد يكون الباعث على عدم السماح للحزب الوطنى بأن يكون له لسان حال هو رغبة الحكومة فى عدم الاكثار من صحف المعارضة ؟

ولكن هل يجوز لوزارة الشعب أن تكره المعارضة الى حد تعطيل حرية اصدار الصحافة ؟

وهل فات دولة سعد باشا أنه ينعى على خصومه فى الحكومة انهم لم يصرحوا للوفد باصدار جريدة خاصة به — مع أن أكثر الجرائد كانت تحت تصرفه — فهل يحق له اليوم أن يفعل ما كان يستنكره على غيره وأن يحرم الحزب الوطنى جريدة تنطق بآرائه ؟

وهناك مسألة أخرى لا مندوحة عن الاشارة إليها وهى مسألة « اللواء المصرى » فقد كانت الوزارة السابقة أصدرت قرارا بتعطيله بناء على أن المقال الذى أقفل من أجله مما يقع تحت طائلة العقاب ·

وقد أرادت هذه الوزارة أن تبرر عملها باحالة كاتب المقال الى المحاكمة حتى يكون حكم المحكمة مزكيا لها ·

ولكن القضاء العادل رأى أن المقال لا يقع تحت طائلة القانون فبرأ المتهمين من التهم التى أسندتها النيابة اليهم ·

وأصبح من الواضح أن قرار التعطيل كان جائرا ·

فلماذا لا تصدر الوزارة قرارا بالغاء القرار السابق وبالسماح « للواء » بالعودة الى الظهور · ذلك واجب يتحتم على الوزارة القيام به بعد صدور حكم محكمة الجنايات ·

وأبدى الرافعي أسفه لأن مكتب مجلس النواب قد قرر سحب التصريح الذى يجيز لجريدة السياسة ارسال مندوب عنها لحضور جلسات المجلس لأن هذا القرار مناقض لحرية الصحافة ومعطل لوظيفتها ·

بصرف النظر عن آرائها السياسية ·· فالمجلس الذى اتخذ هذا القرار وضع نفسه موضع الخصم والحكم فى وقت واحد ، لأنه بنى القرار على أن « السياسة » تجاوزت فى كتابتها الحد المباح من الانتقاد ·

وقال الرافعي : اذا كانت هيئة المجلس تملك حرمان أية صحيفة من حضور جلساتها فمعنى هذا أنها تستطيع تطبيق قرار الحرمان على جميع الصحف وبذلك تقضى على مبدأ العلانية قضاء مبرما ، مع أن مثل هذا الاختصاص لا يمكن التسليم به فان المجلس لا يعقد جلساته للنظر فى شئون اعضائه الخاصة حتى يحرم من تنفيذهم حضورها وانما يعقده للنظر فى شئون الامة كلها ، فلا يجوز حرمان اية صحيفة من حضور هذه الجلسات وتبليغ الأمة ما يدور فيها ·

من اجل ذلك لا نزال نرجو ان يعدل المجلس عن قراره وان يحترم حرية الصحافة سواء أكانت معه أم ضده لان الحرية فوق الخصومة السياسية » ·

ويكتب الرافعي عن مصادرة الصحف المعارضة فى ١٩٢٤/٦/٩ ، فيقول : « من الغريب ان فكرة المصادرة كانت موجودة قبل ان تطلع الحكومة على العدد الذى قررت مصادرته فان البوليس كان متربصا لهذه المصادرة قبل ان تظهر السياسة ويقرؤها الناس فعلام بنى قرار المصادرة وما هى النصوص التي تخول مصادرة جريدة قبل الاطلاع عليها ؟ ·

بل ما هى النصوص التى تخول الإعتداء على حرمة الصحافة بهذه الصورة ··

وأين ذهبت نصوص الدستور التى تضمن حرية الصحافة ·

ان حرية الصحافة أصبحت فى خطر وان نصوص الدستور لم تعد تحمى أحدا من الصحفيين مادام ليس من انصار الوزارة ·

ويقول الرافعى : واذا كان قد كتب على صحف المعارضة أن تصادر وتزج اصحابها فى السجون فعلى الوزارة ألا تذهب فى خصومتها لهم الى اكثر مما ذهب اليه الانجليز انفسهم ..

على الوزارة ان تعامل هؤلاء الصحفيين فى معتقلاتهم كما كانت السلطة العسكرية الأجنبية تعامل اعضاء الوفد فى عهد الاحكام العرفية، حتى لا يكون حظهم فى عهد الدستور أسوأ بكثير من حظ غيرهم فى عهد تلك الاحكام العسكرية الأجنبية ؟ .

ويعطى الرافعى درسا للصحف المؤيدة التى تدافع عن قرارات الحكومة الخاصة بمصادرة الصحف فيقول : « اذا كانت صحف الوزارة لا ترى مانعا من الدفاع عن هذه الاجراءات الاستبدادية فانها تنسى أو تتناسى واجبها حيال المهنة وواجبها حيال الحرية التى انشئت الصحافة للدفاع عنها .

كما تنسى انها تدافع عن سلاح خطر قد يغدو بعد قليل أو كثير فى يد وزارة اخرى فيستخدم فى القضاء على حريتها .

فلينزع الحاقدون حقدهم من صدورهم .

وليعلموا ان الحرية فى خطر وان واجب الجميع الدفاع عنها بصرف النظر عن الاشخاص لا الاشتراك فى تشييع جنازتها .

وان من المؤلم فوق ذلك كله ان يكون تشييع جنازة الحرية فى ظل الدستور وفى عهد وزارة الشعب » .

وتحت عنوان : « القضاء يحمى الدستور ويصون حرية الصحافة » : كتب الرافعى يقول : « لقد شكونا وشكت معنا وزارة الشعب - قبل ان تجلس على كراسى الحكم - من الاعتداء على الحرية بجميع أنواعها وفى مقدمتها حرية الصحافة فهل معنى هذه الشكوى انها بعد أن تتولى الحكم يكون فى مقدمة اعمالها اضطهاد الصحافة وحريتها والتعسف فى تفسير القانون تعسفا من شأنه حرمان الصحافة من حقوقها الصريحة ؟ .

حقا ان الصحافة كانت مهددة بأعظم الأخطار اذا تقرر ذلك المبدأ الاستبدادى الذى أريد به تخويل النيابة حق ضبط المطبعة بمجرد رفع الدعوى على الجريدة ولكن الله أراد أن يلطف بالصحافة وحريتها ، أراد أن يضع حدا بين الاستبداد والحرية .

أراد ان يجعل الاقلام فى مأمن من التحطيم .. أراد الا يضرب حول الصحف نطاقا رهيبا من السكوت المتولد من سياسة التحكم .

أراد أن يجعل من القضاء سياجا لحماية الدستور وحرية الصحافة فمالبثنا أن رأينا محكمة الجنايات تنطق بحكمها العادل .. فزال بذلك الخطر عن حرية الصحافة وتهدم البناء الذى أرادت النيابة أن تقيمه على انقاض قانون المطبوعات بواسطة القانون العام .

وتقوض المبدأ الاستبدادى الذى كان ينص به ضرب الصحافة فى مقتلها .

وقد هتف الذين سمعوا هذا الحكم : ليحيا العدل وليحيا القضاء .

ونحن نهنف معهم بكل جوارحنا « ليحيا العدل وليحيا القضاء » .
نعم ليحيا العدل لأنه أنقذ الصحافة من ظلم واضح كان من شأنه ان يخفت كل صوت فى مصر .

وليحيا القضاء لأنه بحكمة العادل قد حمى الدستور وحال دون العبث به » .

وعندما هددت الصحف الحكومية ، وفى مقدمتها « البلاغ » أمين الرافعى اذا لم يمتنع عن سياسة المعارضة كتب يقول : فليحققوا معنا وليحاكمونا اذا شاءوا أو شاءت البلاغ ، اما اننا نعدل عن خطتنا أو نكتب ما يخالف عقيدتنا ، أو نسكت عن تقرير الحق أو نتخلى عن واجبنا ، فذلك ما لا يكون ولا يجوز أن يدور بخلد البلاغ ومن وحى البلاغ ..

وسنواصل الكتابة بهذا المعنى الى أن يرتجف احد الاثنين الحق أو القوة ومادام الحق لا يعرف كيف يرتجف ، فان القوة التى ستتراجع الى الوراء ، وتحق عليها كلمة الهزيمة (١٩٢٤/٢/٩) .

***

وفى سلسلة من المقالات كتبها الرافعى عن سياسة الحكومة الوفدية و « أطال كثيرا فى الكلام عن حرية الرأى والصحافة فى عهد الدستور . وكان مما قاله :

كانت الأيام الأولى لانعقاد البرلمان ــ أى لتنفيذ الدستور ــ أول ظرف ضربت فيه حرية الرأى ضربة قاسية فقد شاهدنا كيف سيرت المظاهرات ايضا الى البرلمان لتهتف هتافات من شأنها التأثير فى النواب

حتى لا يطالبوا بتعديل هذه الخطبة فكانت فاتحة الحياة الدستورية مظهرا من مظاهر الضغط المعيب على حرية الرأى .

وكادت هذه الحرية تشيع الى قبرها لولا ان لطف الله بالبلاد فوقف الاعتداء على هذه الحرية عند حد تحمله المدافعون عن رأيهم المتمسكون بمبادئهم .

ان الاعتداء على الناس واستعمال طرق الارهاب والتهديد والعبث بحرية الرأى وسائل فاسدة لا تؤدى الا الى الفوضى والشر ولا تكسب صاحبها أى عطف عليه ولا تجذب اليه أى نصير أو مشايع لأن القوة مكروهة فى ذاتها واذا استخدمت وسيلة لترجيح رأى على رأى زادت كراهيتها فى النفوس واضرت بالرأى الذى تحاول نصره .

وينهى الرافعى مقاله بقوله : لقد انتظرنا من البرلمان أن ينصف الصحافة والصحفيين بوضع قانون ينقل الصحفيين الى مصاف زملائهم فى الغرب من حيث طلق معاملتهم ومن حيث عدم التضييق عليهم فى أراضيهم ومن حيث التفرقة بينهم وبين المجرمين العاديين اذا وقعوا تحت طائلة القانون (١٩٢٤/٨/٧) .

وفى ١٩٢٤/١١/١١ كتب عن منع جريدة « السياسة » من دخول البرلمان فقال : « اخطأت الوزارة فى الدور الماضى عندما منعت جريدة السياسة من حضور حفلة افتتاح البرلمان .

وقد احتجت الصحافة على هذا المنع وكان حريا بالوزارة ألا تقع فى هذا الخطأ مرة أخرى .

ولكن هذا الخطأ تكرر فى دور الانعقاد الثانى فقد حرمت السياسة من حضور هذه الحفلة كما حرم « اللواء المصرى » أيضا من ذلك .

ولا ندرى بماذا يعللون هذا الحرمان الغريب ولاسيما اذا كان رئيس مجلس الشيوخ هو صاحب الدعوة لحفلة الافتتاح .

وهل اصبح التحكم الوزارى ساريا على رئيس مجلس الشيوخ نفسه ؟ .

ان هذا الحرمان اعتداء على كرامة الصحافة وحريتها بل هو تحد لها ولاسيما بعد ان احتجت عليه فى الدور الماضى .

وقد كان حريا بنا أن نندهش له ولكن يظهر ان التصرفات الشاذة التى تأتيها الوزارة الحاضرة أصبحت بكثرة الى حد انه لم يعد محل

للاندهاش منها واصبح صدور اى تصرف معقول من جانبها هـو الذى يدعو للاندهاش والاستغراب ٠٠ ولله فى خلقه شئون » ٠

وبعد وزارة الشعب تجىء وزارة زيور ، وبعدها وزارة عدلى ثـم وزارة ثروت ولا يكف الرافعى عن الدفاع عن حـرية الرأى وحـرية الصحافة ، فينتقد صحف الحكومة لانها لا تؤيد حرية الصحافة بالنسبة للمعارضة وينتقد المعارضة اذا خرجت عن القواعد المرعية فى الصحف التى توجب الحفاظ على حرية الرأى ٠

ولا نستطيع هنا أن نعدد ما قاله الرافعى دفاعا عن حرية الصحافة والصحفيين فى اعوام ٢٥ و ٢٦ و ١٩٢٧ ٠ كتب الرافعى ــ مثلا فى ١٥ يونيه سنة ١٩٢٥ تحت عنوان « الصحفيون وحرية الرأى » ، من واجب الصحفى الذى يدافع عن الحرية العامة ان يدافع عن حرية زمـلائه اذا أصابها أى سوء ٠

ونحن يؤلمنا ان نقول بأن زميلا من زملائنا وهو الأستاذ كانبرى قد عومل معاملة لا تتفق واحترام حرية الرأى ٠

وقد استغل خصومه ــ وهم سعديون ، بعد أن امتنع الرجل عن الكتابة بضغط من الحكومة خصوبة الموقف واتجهت نياتهم الى المطالبة بابعاده من القطر المصرى ٠

ووضع الرافعى مبدأ رائعا حين قال : نرجو ألا تصـادف هذه المساعى غير المشروعة الاثر الذى يقصده اصحابها فان للحـرية وزنـا يجب أن يقام واذا كان هناك من يخطىء فى استخدام الحريـة فلاصلاح الخطأ طرق قانونية مشروعة يخضع الجميع لها ولأحكامها أما الابعـاد والنفى وغيرهما من وسائل الاستبداد الادارى فانها لا تجدي نفعا بـل قد تؤدى الى عكس النتيجة المرغوبة فضلا عما يترتب عليها من المساس بالحرية الشخصية التى يجب على الجميع احترامها ٠

واضرب الصحفيون كما اضربت الصحف عن العمل احتجاجا عـلى الاجراءات التعسفية التى اتخذتها وزارة زيور ضد الصحف ٠

وشذت عن تنفيذ هذا القرار الاجماعى صحيفة السياسة ــ السياسة التى طالما دافع الرافعى عن الحـرية بالنسبة لهـا ــ وعلقت تنفيذها الاضراب على اجماع الصحف ٠

وقال الرافعى (١٥ يولية سنة ١٩٢٥) :

وحيث ان جريدة المقطم معروفة بمبادئها الاستعمارية قد شـذت

فان « السياسة » لابد أن تشذ منطق غريب لا نستطيع تفسيره وكنا نربأ بالسياسة ان تقف هذا الموقف •

وان تتوارى خلف المقطم لتخرج من الاجماع وقال الرافعى : لقد كان ظهور المقطم وحده من بين جميع الصحف بمثابة صفعة شديدة يصفع بها نفسه ، ولم يكن هذا الظهور ليؤثر فى المعنى الجليل الذى يترتب على اضراب الصحف ولكن السياسة ابت الا ان تتمحك فيه وتكون ذيلا له فى خروجه عن الاجماع فليكن لها موقفها المخجل •

ولتبق جميع الصحف الاخرى فى صف الحق والعدل والحرية فلن يصد هذه الصحف شذوذ المقطم وذيل المقطم » •

وكانت صحيفة السياسة قد علقت مشاركتها فى الاضراب على اجماع الصحف فلما شذ المقطم اعتبرت السياسة ألا اجماع على الاضراب•

ويقول الرافعى فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ • « الحرية الشخصية غير مكفولة فى الدستور وغير مكفولة فى الواقع » والكلمات التى كان يفتتح بها الرافعى السنوات الجديدة من عمر الاخبار تصلح ان تكون دستورا للصحافة والصحفيين •

كتب فى افتتاحية السنة الثانية ــ وقد أشرنا من قبل الى افتتاحيه السنة الاولى ــ يقول : « نحن لا نخدم فى الاخبار هيئة خاصة ولا نعبر عن رأى طائفة بالذات وانما نخدم أمة تدافع عن مبدأ واحد فقط هو الاستقلال التام للبلاد المصرية •

«فكتب ما يمليه علينا اعتقادنا خاضعين لصوت الضمير ورقابة الرأى العام وحساب الله الذى لا يخشى سواه •

هذه هى العوامل الثلاثة التى لها اثر فى سياستنا والتى يجب ان يذعن لها كل من أراد أن يقف قلمه على خدمة الوطن فالضمير هو المحرك الاول وهو الذى يسترشد به الانسان فى الملمات ويتقى بنوره ظلمات الاغراض •

وينجو به من تسلط الأهواء ومتى كان للانسان مرشد من ضميره وجب ان ينزل على حكم الرأى العام متى حكم لان الرأى العام فى كل بلد سلطة الامر والنهى وهو الذى يملى على الحكام ارادته •

واذا كانت الحكومات تذعن لحكم البرلمانات وتنفذ قرارات مجلس

النواب فما ذلك الا تنفيذ للقاعدة التى نقضى بأن الحكم فى البلاد لا يملكه سوى الرأى العام ·

ان مهمه الصحافة الحقيقيه ان نفسح صدرها للرأى العام حتى يظهر حكمه جليا واضحا فهناك كثير من المسائل يظل رأى الامة فيها غير واضح ·

والصحافة وحدها هى التى تكشف الغطاء عن الحقيقة ·

وهناك ظروف قد يسير فيها نواب الامة أنفسهم فى طريق لا يرضى البلاد ·

والصحافة وحدها هى التى تخرق الحجب وترشد كل انسان الى واجبه ·

ترشد النائب فى مقعـــده والحـــاكم فى منصـــبه والافراد فى أعمالهم ·

ولأجل ان تؤدى الصحافة هذا الواجب يجب عليها ان تحترم حرية الرأى العام فهذا الاحترام هو الذى يظهر ارادة الرأى العام فى مظهرها الحقيقى فيعمل الجميع فى ضوء هذه الارادة ·

وبجانب الضمير والرأى العام توجد رقابة الله التى يجب على المرء ان يخشى عاقبتها ويعمل فى ظلها ليتقى مواضع الزلل ويحسب حسابا لكل كلمة يكتبها وأى رأى يبديه فان المسؤولية التى يتحملها الصحفى ليست من الهنات الهينات وانما هى مسئولية كبرى يجب ان يقـدرها حامل القلم حق قدرها ·

واننا نحمد الله الذى هدانا لانتهاج هذا السبيل فاصبحنا نشـــعر براحة الضمير ونحن نؤدى الواجب المفروض علينا ·

ولقد صادفت « الأخبار » بفضل الله اقبالا عظيما من الأمة تجـاوز كل فرض افترضناه ·

نعم صادفت اقبالا كبيرا دلنا دلالة واضحة على ما تلاقيه خطتهـــا من الارتياح التام ·

ولا شك أن مثل هذا الاقبال يعد أكبر مكافأة للجهود التى نبذلها فى سبيل الخدمة القومية وأعظم مشجع على المثابرة فى العمل ·

واننا حيال هذا التشجيع لا نجد ما نجيب به سوى أن نجدد العهد للأمة المصرية الكريمة على أن نوقف صـفحات هـذه الجريدة فى المستقبل

كما أوقفناها فى الماضى على خدمة البلاد لتحقيق الغاية الكبرى التى تلتف
ولتحيا مصر حرة وليحيا الاستقلال التام ٠

ولتحيا مصر حرة ولتحيا الاستقلال التام ٠

وختم الرافعى افتتاحية العـــام الثـالث (١٩٢٢/١/٢٨) بقوله :
« واذا كانت « الأخبار » تودع عامها الثانى الذى لم يمر دون أن يصيبها فيه سهم من الاجراءات الاستثنائية السـارية على الصحف المصرية فانهـا تستقبل عامها الثالث وكلها أمل فى أن يكون عام حرية مطلقة للصحافة بأسرها بل عام حرية تامة لمصر وأبنائها ٠

فان الصحافة لا تنشـــد الحرية لمجرد الرغبة فى أن تكون الاقلام مطلقة من كل قيد وانما تنشدها لخدمة القضية العامة المقدسة وهى قضية الاستقلال التام للبلاد ٠

ولقد أوقفت الأخبار صفحاتها فى خلال العامين الماضيين للدفاع عن قضية الاستقلال التام للبلاد ٠

لقد أوقفت الأخبار صفحاتها فى خلال العامين الماضيين للدفاع عن قضية الاستقلال التام لوادى النيـل من منبعه الى مصبه ولمعارضـة كل سياسة ترمى الى المساس بهذا الاستقلال التام أو محاولة الاتفاق مع مصر على ما دون حريتها الكاملة ٠

وستكون خطة الأخبار فى المستقبل قائمة بحول الله وقوته على نفس تلك المبـادىء التى ندين بهـا ونعاهد الله والأمة على التمسك بهـا الى النهاية » ٠

« وكتب الرافعى مفتتحا السنة الخامسة من الأخبار (١٩٢٤/١/٧) يقول : أتمت الأخبار بالأمس عامها الرابع فاحتفظت فيه بعهدها الذى أخذته على نفسها من أول يوم ظهرت فيه منذ أربع سنوات وهو ان تدافع عن الاستقلال التام لمصر والســـودان وأن تكون خطتها قائمة على خدمة المبادىء الحقة وأن تجعل من ضمير العاملين فيها رقيبا على كل ما يسطر فوق صفحاتها وأن لا تخشى فى نضالها ما يصادفها من العقبات بل تعمل على تذليلها بعون الله وفضله » ٠

ثم يقول : واننا لنرجو أن يعمل جميع الكتـــاب على الدفاع عن حريتهم ضد كل معتد عليها ويصبح الجهر بالحق واجبا مقدسا يؤديه كل صحفى ولو تحمل فى سبيل تأديته أكبر أذى يناله من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات لأن مثل الصحفى فى القيام بواجبه كمثل الجندى فى ميدان

القتال لا يجوز له أن يتقهقر ولا أن يتراجع ولا أن يتردد ولا أن يجعل الخوف سبيلا الى نفسه ٠

ويختم كلمته بقوله : اننا نحن الصحفيين مطالبون بأن لا نخضع فى عملنا الا لصوت الحق ومناجاة الضمير فلنفعل ذلك ولنضع حجابا كثيفا بيننا وبين الاغراض الشخصية والمؤثرات الأجنبية فان المسئولية الملقاة على عاتقنا ثقيلة جدا فاذا نحن لم نقدرها قدرها وخضعنا لغير صوت الضمير أسأنا الى أنفسنا والى وطننا أكبر اساءة ٠

ان واجب الصحفى يحتم عليه أن يسد السبيل فى وجه كل المظالم وأن يدافع عن الأمة والوطن والانسانية ٠

يحتم عليه أن يهب فى هذا السبيل كل شىء ويتخلى عن كل شىء ويقدم كل شىء ٠

يحتم عليه أن يهب كفاءته ومجهوداته وشبابه وثروته وشخصه وحريته ٠

وفى ١٩٢٤/١٢/٢٧ افتتح الرافعى السنة السادسة للأخبار فقال : « تدخل اليوم الأخبار فى عامها السادس وهى تجدد العهد لقرائها أن تحتفظ بمبدئها الذى دانت به منذ أول يوم ظهرت فيه دون أن تحيد عنه قيد شعرة بالرغم من العقبات التى وقفت فى طريقها والمتاعب التى صادفتها وانها لتستعين بالله تعالى على أداء واجبها وتبرأ من حولها وقوتها الى حول الله وقوته آخذة على نفسها أن تدافع عن قضية الوطن المقدسة التى كان ولا يزال شعارها هو « الاستقلال التام لمصر والسودان » ٠

« ان الصحافة فى البلد المحتلة أراضيه بجنود الغاصب ، مهمتها أشق من مهمة زميلتها فى البلاد المتمتعة بحريتها ٠

ومن أجل ذلك مرت الصحافة المصرية بكثير من الأدوار الصعبة والظروف الحرجة لأن الغاصب كان يخشى ارتفاع صوتها بالدفاع عن حقوق البلاد ، ويخاف ذيوع تعاليمها الوطنية بين جميع الطبقات فأراد أن يتخلص من هذا الرقيب الساهر على مصالح الوطن والذى لا يفتأ كل يوم يعد سيئات المحتلين وينبه الأمة الى خطر بقائهم متحكمين فى شئون البلاد ٠

هنالك أخرجت الوزارات المسيرة بارادة الأجنبى تلك القوانين العتيقة التى أريد بها القضاء على حرية القلم فى مصر ، فعانى الكتاب الأحرار ما عانوا من متاعب ومصاعب ، وكم عطلت لهم صحف ، وكم زجوا فى غيابات السجون ، وكم حيل بينهم وبين العمل فى ميدان الشرف ٠

ولكن هذه التضحيات لم تذهب عبثا ولم تضع سدى ولم تكن آخر فصل من فصول النضال بين الاستبداد والحرية فقد أبت الصحافة الحرة أن تتراجع أمام القوة ومازالت تجاهد وتناضل حتى كتب الفوز لها ٠

فلم يخفت صوتها فى اى عهد من عهود الشدة ولم يضعف ايمانها أمام أى اجراء من الاجراءات الاستبدادية ٠

فكان تعطيل صحيفة أو حبس صحفى لا يعد حائلا دون استمرار العمل ٠

فقد عرفت الصحافة الحرة كيف تظل رافعة علم الجهاد ، وكيف توالى القيام بواجبها ٠

وقد بقى سيف التعطيل الادارى مسلولا فوق الرؤوس الى أن صدر الدستور ودخل فى دور التنفيذ ٠

نعم ان نصوص الدستور الحالى لا تضمن للصحافة حريتها الكاملة على الوجه الأوفى ولكنها على كل حال خولت للأقلام ميزات كانت من قبل غير متمتعة بها ٠

ولذلك ساد الأمل بأن تكون الصحافة أكثر اطمئنانا على حريتها من العهود السابقة ٠ غير أن هذا الأمل ظل مهددا زمنا طويلا فى عهد وزارة سعد باشا فقد طوردت الصحافة فى زمن حكمه مطاردة لم تشهد لها مثيلا فى أى عصر من العصور ٠

وعومل الصحفيون أسوأ معاملة ٠

وكادت حرية الكتابة تلفظ النفس الاخير لولا أن تداركها الله بقضاء مصر العادل فحال بينها وبين استبداد هذه الوزارة ٠

ان مصر تجتاز ظروفا استثنائية فهى من جانب محتلة بأجنبى وغاصب ، ومن جانب آخر محكومة بوزارات تفرط فى الحقوق القومية ، وقد منيت فوق ذلك بانقسام فى صفوفها وبأفراد يعملون ضد مصلحتها وقد أخذ هؤلاء الافراد فى العمل لمصالحهم الشخصية على حساب الوطن فقاموا بحملة سداها تضليل الأفكار ولحمتها تسميم الرأى العام واخفاء الحقائق عنه ليسير وراءهم ولو الى الهاوية ٠

فالصحفى الذى يريد أن يقوم بواجبه بأمانة وشرف واخلاص فى وسط هذه الظروف السيئة المجتمعة لا يكون مثله الا كمثل من يسير بسفينة فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض ٠

من أجل هذا كانت الصحافة فى عهدنا الحاضر عملا شاقا وعبئا

ثقيلا لمن يريد أن يعمل وفق ضميره ولا يصغى الا لصوت المصلحة العامة ولا يتقى غير حساب الله ·

أما الذى يكتب ارضاء للأهواء الشخصية وخوفا من حساب المضللين أو بطش المستبدين أو تملقا للمستعمرين فانه لا يستطيع أن يؤدى للوطن أية خدمة بل انه يكون نكبة على هذا الوطن وشرا وبيلا عليه ·

ان الصحافة قوة لا يستهان بها فيجب أن يوجهها القائمون بها لتحقيق مصلحة البلاد لا أن يستخدموها فى الحاق الضرر بها والانتفاع على حسابها ·

نسأل الله أن نكون من الفريق الأول فريق العاملين على منفعة الوطن المدافعين عن حقوقه المقدسة الملبين نداء الضمير المتيقن حساب الله وحكم التاريخ « الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم » ·

وكتب الرافعى فى نهاية السنة السادسة ، وبداية السنة السابعة يقول : « أتمت الاخبار بالأمس سنتها السادسة وهى تستقبل اليوم عاما جديدا من أعوام حياتها التى نرجو أن تكون وقفا على خدمة الوطن خدمة خالصة لوجه الله ولمصلحة الأمة ·· واذا كانت الاخبار قد لاقت كثيرا من المتاعب والمصاعب فى هذه الأعوام القلائل فان هذا الذى لاقته كان أمرا طبيعيا ما دامت الأخبار تريد أن تكون جريدة مبدأ وصحيفة نضال وجهاد ·

فمن كان له مبدأ يريد أن يذود عنه ، ومن كان يبغى العمل فى ميدان النضال والجهاد يجب عليه أن يوطن نفسه على تحمل المشاق والمتاعب لأن رجال المبادىء وعشاق النضال لا يجدون فى طريقهم وردا يلقى عليهم وانما يصادفون شوكا ويلاقون عناء وعنتا ·

أن للحياة طريقين أحدهما تسوده الراحة المادية والآخر تحفه المكاره والمتاعب ·

ولكن تلك الراحة المادية التى يصادفها من يختار الطريق الأول لا تكون عادة مصحوبة بالراحة المعنوية فان من يؤثر الراحة المادية يرى نفسه فى كثير من الأحيان مفرطا فى واجبه نحو ضميره ونحو وطنه ونحو اخوانه ونحو خالقه ·

أما الذى يريد أن يؤدى واجبه نحو ضميره ونحو وطنه ونحو اخوانه ونحو خالقه فيجب عليه أن يجد ويشقى ويتعب ويتألم وهو بهذه المثابة يفقد فى العادة الراحة المادية ولكنه يستعيض عنها بما هو أغلى قيمة وأعز

أثرا الا وهى الراحة المعنوية راحة الضمير الخالص الذى لا يجد فى هذه الحياة ما يحمل على الوخز أو التأنيب . وغنى عن البيان أن وخز الضمير أثقل على النفس من أى ألم مادى مهما كان شديدا لأن فى استطاعة الانسان أن يتحمل الالام المادية ويعتاد عليها أما تبكيت الضمير فانه يورث ألما لا يمكن احتماله بل انه ينغص عيش الأبى تنغيصا قد يفضل المرء معه الموت على هذه الحياة بجميع ملذاتها .

واذا تركنا هذه المعنويات ونظرنا الى الصحافة من حيث هى فن أو مهنة وجدنا انه بجانب الصحف التى تخصص أكثر أعمدتها لنقل حوادث العالم ولا تعنى بغير ذلك ، يجب أن تكون هناك صحف تقف أعمدتها لخدمة المبدأ فى ذاته .

وقد شرح ستيفان لوزان هذه النظرية فى كتابه الحديث عن « صاحبة الجلالة الصحافة » فقال ان الصحافة اليوم تشغل مكانين مختلفين أحدهما « بيت الصيد » والآخر « مصنع » . ففى « بيت الصيد » تقول جلالة الصحافة بمهمة النقد وفى « المصنع » تقتصر على مهمة نقل الأخبار ولا يخفى ان جريدة الماتان التى يديرها ستيفان لوزان ، تابعة « للمصنع» ومع ذلك فان صاحبها يعترف فى كتابه بأنه ولو انه يعمل فى « المصنع » ولكنه مع ذلك يقدر « بيت الصيد » كل التقدير وهو يقول فى هذا :

« ان جرائد المبدأ أو جرائد النضال تعد قوة من قوة الروح الوطنية ولو لم تكن هذه الجرائد موجودة ومنشورة لكانت حالتنا الفكرية والعلمية أكثر سوءا وجهالة وظلاما » .

ثم ضرب الكاتب مثلا بجريدة « الاكسيون فرنسيز » مصرحا بأنه لا يشاطرها آراءها ولكنه مع ذلك يعجب بها كل الاعجاب ويقدر مديرها المسيو (شارل مورا) كل التقدير لأنه يقوم بأصعب الفضائل وهى الأمانة للمبدأ » واذا كان شارل مورا لم ينجح فى كسب أصوات الشعب لمبدأ الملكية الذى يدافع عنه فانه نجح فى كسب احترام الناس لهذا المبدأ .

ولقد قال فوران « كم كانت الجمهورية جميلة فى عهد الامبراطورية» واليوم وبفضل شارل مورا وجريدة الاكسيون فرانسيز أصبحنا نرى الملكية جميلة أيضا فى عهد الجمهورية) .

هذا حكم صحفى كبير من أصحاب صحف الانباء على قيمة جرائد المبدأ والنضال وهو حكم فى غنى عن أى تعليق لأن قيمة صاحبه كافية لتقدير وزنه وأثره .

واذا كان لنا الآن ما نرجو تحقيقه فهو أن يوفق الله « الأخبار »

فى نضالها عن مبدئها الذى أنشئت من أجله وأن تثبت أقدامها فى هذا النضال وأن يوجهها الوجهة الصالحة للوطن فى حاضره ومستقبله ٠

ان الصحفى الذى لا يسعه أن يملأ جيبه بالذهب يستطيع أن يملأ نفسه بالذكريات الشريفة ويملأ ضميره بالراحة المعنوية الدائمة ٠

واذا كانت أكثر أيام هذا الصحفى حافلة بالمتاعب والمشاق فليست أيام الجهد والتعب والألم أسوأ أيام الانسان ٠

ويكفى صحافة المبدأ تشجيعا أن تنال فى خلال نضالها نوعـــا من المكافأة المعنوية بأن ترى مبدأها يصيب بعض الفوز ٠

وقد هيأ الله للأخبار مثل هذا الفوز فى عامها الماضى اذ وفقها لرفع صوتها بالدفاع عن الدستور وبالدعوة لاجتماع البرلمـان من تلقاء نفسه تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور فكان لهذه الفكرة من تأييد الحزب الوطنى ومعاضدة الزملاء وجهاد النواب والشيوخ ما أخرجها الى حيز الوجود ٠

وبذلك نالت الأخبار على جهادها مكافأة معنوية كبيرة القيمة لايمكن ان تعدلها أية مكافأة أخرى من أى نوع من أنواع الماديات ٠

وتلك نعمة كبرى أنعم بها الله علينا فوجب علينا شكره آناء الليل واطراف النهار متوجهين اليه سبحانه وتعالى الى أن يوفقنا للثبات على مبدئنا وللسير فى طريق الحق والرشـــاد غير منحرفين لجانب الهوى ولا متأثرين بعامل الباطل انه لما نقول سميع مجيب » وكفى بربك هاديا ونصيرا » ٠

وكتب الرافعى عند عودة الاخبار بعد احتجابها قائلا : « احتجبت جريدة الأخبار منذ سنة كاملة لأن القائمين بادارتهـــا أرادوا أن تكون سياستها موافقة للسياسة التى قررها المؤتمر الوطنى الذى انعقد فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ فلم أسلم لهم بما أرادوه ولم أكن لأستطيع أن أفعل غير ما فعلت :

(أولا) لأن السياسة التى قررها المؤتمر كانت مناقضة لأحكـام الدستور فضلا عن مخالفتها للسياســـة التى كان زعماء المؤتمر قرروا السير عليها واتفقوا أن لا يحيدوا عنها ٠

(ثانيا) لأنى كنت مقتنعا كل الاقتناع بصواب الخطة التى كنت أسير عليها فى ادارة سياسة « الأخبار » وتحريرها فلم يكن من المعقول ولا من الذمة أن أغير هذه الخطة تحت تأثير ارادة الغير لأن قلم الكاتب ليس

ملكا لارادة الغير ولا يجوز أن يخضع الا لضمير صاحبه مهما كانت الظروف وقسوتها • اذن فلم يكن أمامي سوى طريقين :

أولهما يخالف الذمة والضمير وهو تغيير خطتي في مقابل الاستمرار على اصدار الجريدة •

والطريق الثاني أن أتمسك بخطتي ولو أدى ذلك الى احتجاب الجريدة من جراء تخلي القائمين بادارتها عنها •

وقد آثرت الطريق الأخير غير متردد لحظة واحدة لأني وجدت في هذا العمل وحده تلبية لصوت الضمير والواجب وان كان فيه ايذاء للمصلحة الشخصية • ولا شك في أنه عندما يتضارب حكم الواجب والضمير مع المصلحة الشخصية لا يجوز للمرء أن يتردد في التضحية بهذه المصلحة وفي الخضوع لحكم الواجب وليكن للانسان من اقوال الحكماء المتقدمين ما يهتدي به في ظلمات التردد في مثل هذا الموقف • فقد قرروا أن المرء لا يجوز أن يشغل نفسه بمستقبل نفسه متى كان ضميره مرتاحا وروحه مطمئنة وليجعل شعاره « قم بواجبك وكن كما يجب أن تكون وافعل ما يأمرك به ضميرك وما عدا ذلك فدعه لله سبحانه وتعالى لأنه من خصائصه وشئونه » واذا كان في تادية الواجب ما يورث الألم فيجب أن يتحمل الانسان هذا الألم بغير مضض لأنه يعلم أن الآلام موجودة في هذا العالم فعليه أن يتحمل نصيبه منها دون أن يدفعها عنه ويلعنها • وبعد أن يصف الظروف التي تحيط بالبلاد يقول : « ليس في مظاهر الحياة الحاضرة ما يبشر بأي خير بل ان الجو مظلم ظلاما حالكا وقد أصبح من الخطر الشديد أن نألف هذه الحياة ونتجرع سمومها ونرتاح الى عللها وأدوائها •

يجب أن تتضافر القوى على تغيير هذه الحالة والخلاص من النطاق الضيق الذي يعمل الانجليز على حصرنا فيه • يجب أن تفتح النوافذ المغلقة حتى يتطهر الجو ولا نتسمم بالمواد المخدرة التي كثرت فيه • وها نحن أولاء نمد يدنا الى كل من يعمل على انقاذ الوطن من الخطر المحدق به ونتقدم بمجهودنا الضعيف الى جميع الايدي التي تريد أن تسعى للعودة بالبلاد الى طريق الجهاد القومي وستكون صفحات الأخبار بمعونة الله كما كانت من قبل وقفا على الدفاع عن القضية الوطنية نناشد كل وطني أن يعمل لاستقلال البلاد حتى تعود الحركة القومية الاستقلالية سيرتها الأولى من القوة والنشاط ونتخلص من سياسة الاستسلام التي أصابتنا بأضرارها وويلاتها •

ان حبل الأجنبي يزداد كل يوم ضغطا حول أعناقنا فهل نترك

هذا الأجنبي يواصل عمله حتى نلفظ النفس الأخير ويصبح الوطن جثة هامدة ؟ هذه كلمة بريئة نوجهها لكل من يعنيه شأن هذا الوطن المعذب لا نريد بها خصاما ولا عداء ولا نقصد منها مهاجمة أحد ولا تحاملا على هيئة من الهيئات ولا احراجا لشخص من الأشخاص وانما هي فكرة أملاها علينا ما نحس به من الحزن العميق عند رؤية تلك الحالة السيئة التي تتخبط فيها البلاد وذلك الظلام الدامس الذي يخيم علينا ويحيط بنا من جميع الجهات . فنحن نبغي توجيه الانظار الى خطورة موقفنا حتى يعمل العاملون على ما يكشف هذه الغمة ويدفع عن البلاد كربها وبلاءها ولعل الحالة المحزنة التي وصلنا اليها يكون من شأنها تنبيه الأذهان الى ضرر سياسة التسليم والاستسلام وضرورة استئناف الجهاد القومي حول راية الاستقلال التام لمصر والسودان . « فان تولوا فقل آذنتكم على سواء وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون . انه يعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون وان أدرى لعله فتنة لكم ومتاع الى حين . قال رب احكم بالحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون » ... ولم يجد الرافعي ما يقوله في بداية العهد الجديد للأخبار ـ ظهورها في ثماني صفحات ـ سوى تلك الكلمات التي افتتح بها العدد الصادر في ١٩٢٧/١٠/٦ : « الحمد لله الذي وفقنا لأن نخطو بالأخبار خطوة جديدة وكتب لها أن تظهر منذ اليوم في ثماني صفحات تكون بعونه تعالى ومشيئته ميدانا لخدمة الوطن العزيز وأبنائه ، والاستقلال التام وقضيته ، والجهاد القومي وأنصاره ، والحرية الصحيحة ودعاتها والمبادىء الثابتة وأصحابها والدين القويم وأهله ، والاخلاق الكريمة ورجالها ، نسأله تعالى أن يمدنا بروح من عنده لنواصل عملنا ونؤدي واجبنا ، وأن يسدد خطانا حتى نتجنب مواضع الزلل ، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه . « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب » . « ربنا عليك توكلنا واليك أنبنا واليك المصير » .

وكتب وهو على فراش مرضه الأخير يستقبل السنة التاسعة للأخبار « تستقبل (الأخبار) اليوم عامها التاسع شاكرة الاء الله عليها وما أمدها به من توفيقه ومعونته فقد استطاعت في عامها الماضي أن تعود الى الظهور بعد أن احتجبت أكثر من سنة وما لبثت أن ضاعفت صفحاتها لتكون ميدانا فسيحا لكل رافع صوته بالدعوة الى الحق والى الطريق المستقيم. ففي سبيل الله وفي الوطن ما تبذل (الأخبار) من مجهودات وما تتحمل من تضحيات وما تلاقي من صعوبات وسط الزعازع المختلفة والعواصف المتتابعة ، نسأل الله أن يثبت أقدامنا وينزل سكينته علينا ويوفقنا لما يحبه ويرضاه وندعوه سبحانه وتعالى بما كان يدعوه به نبيه الكريم :

« اللهم اجعلنا هادين مهتدين ، غير ضالين ولا مضلين ، سلما لاوليائك حربا لأعدائك ، نحب بحبك من أحبك ، ونعادى بعداوتك من خالفك ، اللهم هذا الدعاء ، وعليك الاجابة ، وهذا الجهد وعليك التكلان » .

«قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون » .

ولن ننهى هذا الفصل عن الصحافة وأمين الرافعى وحرية الصحافة ومسئولية الصحفى ، دون أن نشير الى أن أمين الرافعى ، كان من بناة نقابة الصحفيين وحول دوره فى بناء نقابة الصحفيين لا بد من أن نقول كلمة فى هذا المجال ــ مجال بناء نقابة الصحفيين ــ الذى أولاه الرافعى جزءا من اهتمامه وأنفق فيه جزءا من وقته وجهده .

كان الرافعى منذ مطلع القرن العشرين كغيره من قادة الحزب الوطنى قد أولى اهتماما بالغا بالتنظيمات العمالية والطلابية ، وقد أشرنا من قبل الى دوره فى انشاء نادى المدارس العليا الذى اختير عضوا بمجلس ادارته عن طلبة مدرسة الحقوق حتى تخرج فيها فانتخب سكرتيرا له الى أن أغلقته السلطات العسكرية فى عام ١٩١٤ كما ان مقالات الرافعى عن العمال وحقوق العمال واضراب العمال عديدة وقد اختارت نقابة عمال الصنايع اليــــدوية ــ وهى أهم النقـــابات المصرية ــ أمين الرافعى فى ١٣ أبريل سنة ١٩١٣ عضوا بمجلس ادارتها .

أما نقابة الصحفيين فقد كان الرافعى من أوائل الذين دعوا الى انشائها ، وقد اشترك فى أول اجتماع نظم لهذا الغرض فى ١٩٠٩ . بوصفه محررا باللواء ولم يكتب النجاح لهذه الدعوة بسبب تدخل المعتمد البريطانى غير ان الرافعى حمل لواء الدعوة الى انشاء نقابة الصحفيين فى عام ١٩١٩ وبين أيدينا ونحن نكتب هذا البحث « القانون الأساسى لنقابة الصحافة المصرية عام ١٩١٩ » المطبوع فى مطبعة البلاد بشارع نوبار والذى وضعه أمين الرافعى .

والذين وجهوا الدعوة لانشاء نقابة للصحافة عام ١٩١٩ هم : داود بركات ، سيد على ، اسكندر رسلان ، حافظ عوض ، جورج طنوس . وأمين الرافعى ، وكان أول نقيب للصحافة هو جبرائيل تكلا ــ الذى انتخب عامين متتاليين ــ على ان الحكومة لم تعترف بهذه النقابة وظلت المحاولات تبذل من جانب الصحفيين وفى مقدمتهم أمين الرافعى لكى يكون للنقابة كيانها الرسمى ، غير ان الحكومات كانت دائما تقف لها بالمرصاد. ثم سرى الضعف والتخاذل الى النقابة فى آخر عام ١٩٢٢ بسبب انشقاق البلاد الى سعديين وعدليين وتفتت القوى الوطنية الى أن جاءت وزارة يحيى

ابراهيم التى أصدرت العديد من القوانين الجائرة ، وفى مقدمتها قانون خاص بالصحافة وتعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بالصحافة ٠٠ وأحس الصحفيون بالخطر الذى تتعرض له المهنة فنجحت دعوة الرافعى الجديدة بتشكيل هيئة تدافع عن الصحافة والصحفيين : ومن محاضر جلسات اجتماعات الصحفيين وقد كتبت بخط أمين الرافعى : فى جلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٣ اجتمع كل من عبد القادر حمزة وحافظ عوض ورشيد رضا واميل زيدان واميل الغورى كامل وابراهيم عبد القادر المازنى ومحمود عزمى وأمين الرافعى وتباحث الجميع فى حالة الصحافة الحاضرة وقرروا دعوة أصحاب الصحف اليومية بالصيغة التالية :

يجتمع أصحاب الصحف اليومية غدا (٣٠ أكتوبر) الساعة السابعة مساء فوق بار اللواء للنظر فى موقف الصحافة أمام قانون المطبوعات وأمام قانون الصحافة المنتظر وقد قرروا دعوتكم لحضور الاجتماع ، فالمرجو حضوركم أو انتداب من ينوب عنكم » ويكتب الرافعى بخطه جلسة هذا الاجتماع وفيه أن مستر راؤول كانفيه يعتذر ويعطى موافقته على ما يقرره الحاضرون ويعطى صوته لأمين الرافعى ٠

وعند افتتاح الجلسة عرض سيد بك كامل ان الدكتور حسين هيكل اعتذر عن الحضور لأن الدعوة سياسية ولا يملك تلبيتها حتى يأخذ رأى أعضاء حزبه ، وعلى ذلك فسيد بك كامل يحضر لا عن جريدة السياسة ولكن عن نفسه باعتباره صحفيا ويعرض على الهيئة مسألة تطبيق قانون المطبوعات بتعطيل الصحف والقانون الجديد الذى تشتغل الحكومة بسنه للصحافة ، وتقرر الهيئة ان انذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الادارى مخالف للمبادىء الأساسية المقررة بالدستور ويقرر الصحفيون المجتمعون أن من واجبهم مطالبة الحكومة باحترام المبادىء الأساسية فى الدستور العام وعدم مخالفتها ٠

وبهذه المناسبة قرر المجتمعون أن اجتماعهم هذا ليس له صفة سياسية ، كما ذهب الى ذلك الدكتور حسين هيكل وبنى عليه امتناعه عن الحضور وانما هو اجتماع للمشتغلين بمهنة الصحافة للدفاع عن حقوقهم ورفع كل حيف يقع عليهم ٠٠ وقررت الهيئة مطالبة الحكومة — أصليا — بعدم وضع قانون للصحافة الآن بانتظار انعقاد البرلمان فاذا أصرت الحكومة على سن هذا القانون الآن قبل انعقاد البرلمان فهذه الهيئة تطالبها بعرض مشروع قانونها على الصحفيين للوقوف على ملاحظاتهم عليه والعمل بها وتقرر الهيئة تكليف أمين الرافعى بكتابة قرار بهذا المعنى وتوقيعه من جميع الحاضرين ورفعه الى دولة رئيس الوزراء بواسطة

أمين الرافعى وحافظ عوض والمسيو ليون كاسترو ، وهى ــ نقلا عن المذكرة الأصلية التى كتبها الرافعى ــ مذكرة الصحفيين الى رئيس الوزراء ــ وقد توالت اجتماعات الصحفيين فى دار الأخبار ودار الأهرام واستقر الرأى على تأليف وفد منهم لمقابلة رئيس الوزراء لمناقشته فى الموضوعات الخاصة بالصحافة ولتسليمه مذكرة منهم وهذا ما جاء فى مخلفات الرافعى عن المذكرة ومقابلة الصحفيين لرئيس الوزراء :

قابل وفد نائب عن الصحافة مؤلف من أمين الرافعى بك وحافظ عوض بك والمسيو ليون كاسترو حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى صباح اليوم وقدموا لدولته الكتاب الآتى : « حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، يتشرف الموقعون على هذا بعض ما يأتى :

(أولا) كانت المبادىء العامة المتعلقة بحرية الصحافة تحتم على الصحفيين فى مصر أن يعترضوا على اتباع الطريق الادارى فى انذار الصحف أو وقفها أو الغائها لان هذا الطريق مناقض كل المناقضة لتلك المبادىء وقد جاءت قواعد الدستور الحاضر فحرمت صراحة اتباع هذا الطريق فأصبح للصحفيين كل الحق فى المطالبة باحترام هذه القواعد كلما خولفت فى أية حادثة من الحوادث ولا سيما ان الصحافة كانت تعتقد بحق انها صارت بمنجاة من اتباع الطريق الادارى ضدها بعد نشر الدستور ولكن الحكومة لجأت أخيرا الى اتباع هذا الطريق بالرغم من نصوص هذا الدستور ٠

نعم ان المادة ١٦٣ نصت على ان هذا الدستور يعمل به من تاريخ انعقاد البرلمان ولكن المادة ١٦٤ التى تليها نصت أيضا على أن : تتبع فى شئون الدولة وفى التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور الى حين انعقاد البرلمان والقواعد والاجراءات المتبعة الآن ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادىء الأساسية المقررة بهذا الدستور ٠

ولما كانت حرية الصحافة وحظر انذار الصحف أو الغائها أو وقفها بالطريق الادارى من المبادىء الأساسية المقررة بالدستور فى المادتين ١٤ و ١٥ والتى يحرم الدستور حتى اقتراح تنقيحها فلا تحق مخالفتها من يوم نشر هذا الدستور الى يوم انعقاد البرلمان ٠ من أجل هذا نعترض على التجاء الحكومة الى هذا الطريق ونطلب عدم العودة الى اتباعه حتى تظل المبادىء الأساسية المقررة بالدستور نافذة محترمة ٠

(ثانيا) لما كانت الحكومة تشتغل بسن قانون للصحافة فى حين أن البرلمان قريب الانعقاد فنحن نطلب اصليا ارجاء وضع هذا القانون

حتى يعقد البرلمان وتكل الحكومة الأمر اليه فاذا أصرت الحكومة على سن مثل هذا القانون قبل اجتماع البرلمان فاننا نطلب احتياطيا عرض هذا المشروع على الصحفيين قبل البت فيه للوقوف على ملحوظاتهم عليه وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام » ·

وقد وقع الكتاب مديرو وأصحاب الجرائد الآتية : الأخبار · البلاغ · الأهرام · الثبات · المحروسة · الليبرتيه · وادى النيـــل · مصر · السياسة · النظام ··

وتناقش الوفد مع دولته فى هذا الشأن مؤيدا مطالب الصحافة فكان جواب دولته عن النقطة الأولى ، أنه لم يلتجىء مطلقـا الى تطبيق قانون المطبوعات فى أية حادثة من الحوادث حتى فيما يتعلق بالمطاعن الشديدة الموجهة الىالحكومة لانه يحترم حرية الصحافة ولكن اسبابا خطيرة جدا لدى الحكومة تتعـــلق بالأمن العام وبالنظام الحاضر هى التى حملتها على الالتجاء الى هذا القانون أخيرا وانه لا خوف على الصحف من هذا القانون مادامت لا تحاول الاخلال بالأمن العام بالتعرض لتلك المسائل » ·

أما عن القانون الجديد للصحافة فقد قال دولته : انه ليس هناك الآن الا مجرد مشروع معروض للبحث والدراسة وعلى كل حال فانه اذا أريد اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود فان دولته يتعهد صراحة بأنه سيبلغ نصوص هذا المشروع الى مديرى الصحف لاخذ رأيهم فيه وتلقى ملاحظاتهم عليه قبلعرضه على مجلس الوزراء وختم دولته هذه التصريحات بأن أكد للوفد انه يحب الصحافة ويحترمها ويحافظ على حقوقها وأنه أذا وضع قانون لها فانه سيكون قانونا واسع الحرية · وتنشأ نقابة جديدة للصحافة فى ١١/١١/١٩٢٣ ويكون مجلس ادارتها على النحو التالى : جبرائيل تقلا (النقيب) أمين الرافعى (الوكيل) ســـيد على (أمين الصـــندوق) ســـليمان فوزى الســـكرتير ، خيرى ابراهيم عضـــو اللجنة التنفيذية داود بركات وتادرس شنودة ، المنقبادى ، وحامد ابراهيم ، رشيد رضا ، أميل زيدان وخليل ثابت أعضاء : وتحيا النقـــابة بين مد وجزر ، قوة وضعف ، لا الحكومة تعترف بها ولا الصحفيون يجمعون على أهميتها الا فى وقت المحن ·

ثم تجىء وزارة زيور فتعلن حربها على النقـــابة وتحاربها محاربة عنيفة كما تحارب غيرها من النقابات ويضطر الصحفيون الى انشاء أسرة الصـــحافة بدلا من النقابة تفاديا من مطـاردة الحكومة ثم ينتهز الرافعى فرصة اجتماع عدد كبير من الصحفيين ــ بناء على دعوته ــ فى منتصف ١٩٢٥ لمحاربة اضطهاد الحكومة للصحافة ليدعو الى تأليف لجنة تتولى الدفاع عن مصالح الصحافة والصحافيين وتسير فى اجراءات جديدة لانشاء

نقابة جديدة ولا يكتفى الرافعى وزملاؤه بالعمل ضد دكتاتورية الحكومة الرجعية وحدهم بل يشركون معهم الرأى العام ..

ويرسل الرافعى باسم اللجنة المنتدبة لجمعية الصحفيين الذين اجتمعوا فى ١٣ يوليو خطابات الى العديد من الهيئات لاخذ الرأى فى التعديلات التى أدخلتها الوزارة على قانون العقوبات بشأن الصحافة .. ومن بين تلك الخطابات ذلك الخطاب التالى :

« لذلك جئنا بهذا راجين أن لا تضنوا علينا بهذا الرأى الذى نعتقد انكم تنصرون به قضية العدل وتخدمون الحق والحرية ونحن منتظرون جوابكم بعنوان « أخونا أمين بك الرافعى بجريدة اللواء والأخبار » ويتلقى الرافعى المزيد من الآراء فى مقدمتها رأى نقابة عمال المطابع المصرية بالقاهرة (تأسست سنة ١٩٢١) حيث عقد مجلس الادارة جلسة استثنائيه اجاب فيها بمايلى :

نحن عمال المطابع الذين يضرهم التعديل قبل غيرهم لانرى فيه الاظلما فادحا وقيدا حديديا صاغته الوزارة للصحافة الوطنية وأكثر ما يسوؤنا منه هو انه يهدد حياة الصحف فلا تطمئن معه أن تغلق فى أى وقت وفى ذلك تهديد لطائفتنا فى مورد عيشها وللأسرات العديدة التى نعولها فوق مافيه من الاعتداء على الملكية الخاصة التى صانها الدستور ولكننا لاننكر هذا القانون لمصالحنا المادية فحسب بل ننظر قبل كل شىء الى درجة الرجعية التى تنافى الدستور وتنهى نقابة عمال المطابع المصرية رسالتها بقولها : « الخلاصة اننا نعارض هذا القانون ونحتج عليه أشد احتجاج ونطلب الغاءه » .. ومن وكيلة جمعية اتحاد وترقى المرأة المصرية فى طنطا نيابة عن الرئيسة المعينة .. ويحتج الاتحاد بشدة على التعديلات القاسية التى أدخلت على قانون العقوبات بشأن الصحافة والتى تكمم أفواه الأمة وتحطم أقلام قادة الأفكار ونصراء العدل والحرية .. الحرية حياة الأمم والصحافة هى القوة المعنوية للحرية فكيف نتقيد بهذه الأغلال فى عهد الدستور هذا ما لا نرضاه أبدا » .

ومن اللجنة السعدية للسيدات فى ٢٥ يوليو التى اجتمعت ببيت الأمة وأصدرت قرارات باعتبار هذا التعديل اعتداء صريحا على أقدس الحريات التى ضمنها الدستور وهى حرية الرأى والوزارة لم تقصد بهذا التعديل بما فيه من مخالفة لروح الشرائع الحديثة الا عرقلة عمل الصحافة ووضع سياج يحمى سيئاتها عن نقد الجمهور ورقابة الأمة « وان اللجنة لتسجل

على الوزارة » اعتداء جديدا على الدستور وهى تضم صوتها الى صوت الامة عامة والصحفيين خاصة فى الاحتجاج على هذا التعديل .
وجيدة ثابت ـ نائبه السكرتيرة » .

اما الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية فقد ارسلت فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٥ ردها قائلة : عرض على مجلس الادارة خطابكم فتقرر عدم اختصاص الغرفة فى المناقشة فيه . » وتسعى أسرة الصحافة ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ ـ مرة أخرى لتنشىء نقابة الصحافة المصرية ويعد الرافعى مشروع القانون الجديد ويقوم حركة لتنشيط الانضمام الى هذه النقابة ودفع الاشتراكات وتوجه الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية للنقابة فى ٢٥مارس سنة ١٩٢٦ .

وتجتمع الجمعية العمومية وينتخب مجلس الادارة وتقر القانون وتسير النقابة الجديدة بهمة زائدة وتدعى فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٦ الجمعية العمومية للنظر فى مشروع صندوق تعاون نقابة الصحافة العامة ومن أغراض هذا الصندوق الانفاق على اعضاء النقابة الذين تنزل بهم ضائقة مالية وتوالى النقابة نشاطها ولتكملة الصورة يقول ان هذا التنظيم الصحفى الذى يسعى الرافعى بكل جهده لاقامته ، كان من أهم التنظيمات الصحفية وقد دعا الى تنظيم اضراب للصحف فى ١٦ يوليو سنة ١٩٢٥ وقد أبلغ كل التنظيمات الصحفية بهذا الاضراب الذى نجح نجاحا رائعا ، كما ان هذا التنظيم الصحفى كان من المشتركين فى انشاء اتحاد الصحفيين العالمى فى ٣ يوليو سنة ١٩٢٦ وكان الدكتور حسين هيكل هو ممثل الصحافة المصرية فى أول مؤتمر لهذا الاتحاد .

ويبدو اهتمام الرافعى بالتنظيمات الصحفية من التقرير الذى قدمه الرافعى الى مجلس النقابة وعرض بجلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ عن حق اصدار الصحف وعن القواعد المتبعة فى الخارج ومما جاء فى هذا التقرير :
كانت الاجراءات الرئيسية التى يجب القيام بها قبل اصدار صحيفة أو نشرة دورية هى :

(أولا) الحصول على اذن سابق من الحكومة .

(ثانيا) دفع ضمان مالى .. وقد كان اشتراط الحصول على اذن سابق من الحكومة سلاحا خطرا فى قبضة المستبدين يحاربون به الصحافة وحريتها والاقلام ورجالها فقررت أكثر الشرائع تحت تأثير الثورات الشعبية الغاء هذا الشرط كما قررت الغاء شرط الضمان المالى واكتفت باجراء واحد هو مجرد تقديم اعلان (اخطار) الى النيابة العمومية أو احدى السلطات الادارية بالعزم على اصدار الجريدة واسمها وموعد صدورها واسم مديرها المسئول والمطبعة التى تطبع فيها .

فمجرد تقديم هذا البيان يجعل من حق صاحبه اصدار صحيفته

فى الحال كما هو حكم القانون الفرنسى الصادر فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨١ وأغلبية القوانين الاخرى وليس للسلطة التى يقدم اليها مثل هذا الاعلان ان تمنع اصـــدار الجريدة باية حجة من الحجج حتى لو كانت تعلم ان البيانات الواردة فيه غير صحيحة لان الشارع الذى وضع هذا النظام خشى النتائج التى تترتب على جعل مثل هذ الاعلان (الأخطار) محل مناقشة بين صاحبه والسلطة التى يقدم اليها وحتم على هذه السلطة أن تبادر باعطاء ايصال بذلك الاعلان عند مجرد تقديمه دون أية معارضة ليكون الايصال دليلا بيد صاحبه على قيامه بذلك الاجراء الذى نص عليه القانون فيصبح من حقه الشروع فى اصدار جريدته • على ان هذا لا يمنع السلطة التى تقدم اليها الاعلان (الاخطار) من ان تفحصه بعد ذلك فاذا وجدت به نقصا أو بيانات مغايرة للحقيقة رفعت الأمر الى القضاء ليقول كلمته الفاصلة ويحكم على من خالف القانون وفق الأحكام المنصوص عليهـا فيه •

وبالجملة فان الروح السائدة فى أغلبية الشرائع المعمول بها فى البلاد الغربية هى روح الحرية المطلقة فاذا أراد مجلس النقابة ان يأخذ بهذه الروح فى التشريع المصرى وجب أن يكون القانون الجديد خاليا من شرط الحصول على اذن سابق من الحكومة وخاليا من اشتراط مقـــدرة علمية خاصة فى مديرى الصحف • وفى هذه الحالة يكتفى بتقديم اعلان (اخطار) عند العزم على اصدار أية جريدة كما يكتفى بالشروط العامة الواردة فى مثل القانون الفرنسى والقوانين الأخرى التى أخذت بأحكامه • أما اذا كان المجلس يرى ان الشكوى من الفوضى الحاضرة تستوجب وضع أحكام خاصة تبعد عن الصحافة كل من هو غير أهل لها فيجب عليه أن يحدد دائرة هذه الأحكام مع تقرير الضمانات الكافية التى تجعل حق اصدار الصحف بمنجاة من تحكم الشهوات الحزبية والأهواء الحكومية ويمكن تلخيص هذه الأحكام فيما يلى :

(أولا) اشتراط المقدرة العلمية فى مدير الجريدة المسئول بان يكون حامل شهادة عليا أو أن تكون لديه معلومات عامة تجعله أهلا للاشتغال بالصحافة • ويضاف هذا الشرط الى الشروط العامة الأخرى الواردة فى أغلب قوانين الصحافة والتى أشرنا اليها من قبل • (ثانيا) أن يكون القول الفصل فى اعطاء الاذن باصـــدار الجرائد من اختصـــاص مجلس النقابة بمعنى أن الطلبات التى تقدم للحكومة تحول بمجرد تقديمها الى مجلس النقابة ومتى وجـد المجلس أن الشروط المطـلوبة متوافرة قرر الموافقة على الطلب فى ميعاد محدود لا يتجاوز شهرا مثلا وفى هذه الحالة يجب على الحكومة اعطاء الاذن لصاحب الطلب فى ميعاد لا يتجاوز أسبوعا

مثلا • (ثالثا) اذا اعترض بأن مجلس النقابة ربما يكون خاضعا فى بعض الظروف لشهوات حزبية أو سياسية تجعله يرفض الموافقة على اصدار صحيفة بغير حق وجب البحث عن وسلية لمنع هذا الحيف المحتمل بوضع نص يقضى بجواز استئناف قرار الرفض الذى يصدره مجلس النقابة أمام الجمعية العمومية للصحفيين التى تدعى للاجتماع فى ميعاد قصير ويكون رأيها نهائيا فاذا لم يكن مثل هذا الاحتياط كافيا ففى الاستطاعة البحث عن ضمانة أخرى لمنع أى حيف فى هذا الصدد برفع الأمر الى هيئة قضائية عليا • وبهذه المناسبة ألفت نظر المجلس الى طرق الاستئناف المنصوص عليها فى بعض القوانين الخاصة بالصحف ، ففى القانون الايطالى الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لا يجوز اصدار جريدة الا اذا وافق النائب العام على مدير الجريدة أو محررها المسئول وقد خول النائب العام حق رفض الموافقة على الأشخاص الذين حكم عليهم مرتين فى جرائم الصحافة • ويجوز استئناف قرار الرفض أمام وزير الحقانية وعند وجود أسباب شرعية يجوز الطعن فى قرار الوزير أمام مجلس شورى الدولة وتقضى أحكام قانون الصحافة فى بولونيا الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩١٩ بتقديم الاعلانات الخاصة باصدار الصحف الى السلطة الادارية فى المنطقة التى ستظهر فيها الجريدة ولهذه السلطة الحق فى منع اصدار الجريدة فى خلال سبعة أيام من تقديم الاعلان فاذا انقضت سبعة الأيام بغير صدور قرار بالمنع جاز للجريدة أن تظهر • ويجوز استئناف قرار المنع أمام وزير الداخلية •

ويستفتى الهلال [يناير ١٩٢٣] عددا من الشخصيات الأدبية والصحفية عن كثير من أمور الصحافة وتلك بعض الأسئلة التى وجهت الى الرافعى وردوده عليها :

س : ما رأيكم فى محررى الصحف فى الوقت الحاضر ؟ ونسبتهم الى من سبقهم من الوجهة العلمية العامة والفنية الخاصة ؟

ج : ان المستوى العلمى والفنى لمحررى الصحف فى الوقت الحاضر يعتبر أرقى من المستوى الذى كان عليه من قبل ، فقد انضم الى الصحفيين عنصر جديد نال من العلوم والآداب قسطا وافرا ، كما ان المنافسة الصحفية والعناية بادخال الأسلوب الصحفى الغربى كان لهما الفضل فى ترقية المستوى العلمى والفنى للقائمين بتحرير الصحف •

س : هل يحسن انشاء فرع فى الجامعة المصرية أو دائرة خاصة لاعداد الصحفيين ؟ وهل يوجد عندنا من يقومون بالقاء المحاضرات فى هذه الدوائر ؟

ج : لا أرى بأسا من انشاء فرع فى الجامعة المصرية أو دائرة خاصة

لاعداد الصحافيين وأظن ان بيننا من يستطيعون القيام بالقاء المحاضرات في هذه الدوائر •

س : هل يجب أن تبقى الصحافة حرة بلا قانون ؟ أم يجب تقييد من يسيرونها بشروط كشهادات مدرسية وخبرة فنية وقضاء زمن ، في مزاولتها ونحو ذلك ؟

ج : الأصل في الصحافة هو انه يجب أن تكون حرة من كل قيد ، ولكن حرصا على مكانة الصحافة وعلى حسن أدائها المهمة الكبيرة الملقاة على عاتقها يجب أن يشترط فيمن يديرونها أن يكونوا حاملين شهادات دراسية أو يكونوا ذوى خبرات فنية ، أو يكونوا ممن قضوا زمنا ما في مزاولتها ، وذلك فضلا عن الشروط العامة الأخرى كعدم سبق الحكم عليهم بأحكام مخلة بالشرف • ولكن لا يجوز أن يتخذ البحث في توفر هذه الشروط وسيلة للتحكم في الصحفيين ، ومنعهم من مزاولة مهنتهم بل يجب أن يكون توفر الشروط السابقة كافيا لتخويل من شاء حق ادارة الصحف وتولى أمرها •• فقد جربنا مثلا أن وزارة الداخلية كانت تعطي رخصا باصدار الصحف لمن تشاء وتمنعها عمن تشاء • فمثل هذا النظام يجب أن يقضى عليه قضاء مبرما ، بمعنى ان كل من يقدم طلبا لاصدار صحيفة وتتوافر فيه الشروط الخاصة بشرف المهنة وبالكفاءة الصحفية يجب منحه هذا الحق ليكون الصحفى كالمحامي والطبيب متى حصل على شهادة الليسانس أو الدبلوم اضطرت الحكومة أن تجيز له الاشتغال بمهنته • ومن — رأيي — محافظة على حرية الصحافة — أن تكون للصحافة نقابة ذات سلطة قانونية كنقابة المحامين يكون من اختصاصاتها الفصل في من له الحق في مزاولة الصحافة وعلى الادارة تنفيذ القرارات •

س : ما رأيكم في رواتب المحررين الحاضرة بوجه الاجمال وأجور كتابة المقالات والرسائل الخاصة ؟

ج : رواتب المحررين الحاضرة حسنة ومعتدلة بوجه الاجمال وكذلك أجور كتابة المقالات والرسائل الخاصة •

س : ما رأيكم في انشاء نقابة للصحف ؟ وهل تكون جامعة للمحررين وأرباب المحال أم يكون لكل فريق نقابة وهل تكون للنقابة علاقة بالحكومة أم لا ؟

ج : يجب كما قلت ان يكون للصحافة نقابة ذات سلطة قانونية ومن رأيي أن تكون النقابة عامة للمحررين وأرباب المحال ، وليس في هذا الجمع ما يخشى منه على الفريق الأول ولا سيما اذا لاحظنا أنهم هم الأغلبية •

هذا ويجب أن تكون النقابة مستقلة عن الحكومة اللهم الا ضرورة اعتراف الحكومة بها وتنفيذها لقراراتها » •

الباب الحادى عشر

الرافعى مع الحرية دائما ...
بايمان وقوة وتجرد واصرار

لم يكن عباس محمود العقاد ، ينتمي الى المدرسة الوطنية التى انتمى اليها الرافعى .

ولم يلتق العقاد والرافعى يوما فى عمل صحفى واحد .

ولم تتوثق صلات العقاد بسعد زغلول الا فى السنوات الأخيرة لسعد ، حيث كانت الحرب قائمة بينه وبين الرافعى .

وكان الرافعى والعقاد يختلفان فى كثير من الآراء السياسية والاقتصادية والاجتماعية . الى جانب أنهما لم يلتقيا الا مرات قليلة .

ومع كل ذلك فان أحدا لم يفهم « أمين الرافعى » كما فهمه العقاد ، ينجح فى تصوير شخصيته ، كما نجح العقاد .

قال عباس محمود العقاد يصف الرافعى : كان حد العقيدة عنده ان يجهر بالرأى فما هو الا ان يخالف فيه المخالفون حتى يتضح عنه ويشتد فى تأييده ويأخذ على المعارضين سبيل الشك فى اصوله وفروعه ، وحتى يلتقى الرأى والايمان ، ويمتزج اليقين والبرهان ، واذا بكل رأى كأنه دين ذو شعائر وفروض لا تختل منها شعيرة ولا تمس منها فريضة واذا بنفسه كانها قد صبت قواها على الرأى فلا بقية فيها لرأى سواه .

لقد عاش أمين لرأيه وعقيدته فكان مثلا فى الثبات وعنوانا شريفا لصناعة الصحافة وفردا من الأفراد الذين رفعوا هذه الصناعة النبيلة عن طمع الطامعين وشبهة المشتبهين .

والرافعى لم تكن له ــ كما يقول العقاد ــ آراء تحتمل الخطأ والصواب

وانما كانت له عقائد لا تحتمل الجدل والمناقشة والتحوير والتأويل ومعتقدات الرافعي كل لا يتجزأ ، لها أصولها ولها فروعها ، وكما لا يجوز الخروج على الأصول فكذلك لا يجوز الخروج على الفروع ٠

ان معتقدات الرافعي ككائن حي ، له قلبه وعقله وفكره واطرافه وكل ما للكائن الحي من أجزاء والاضرار بجزء من هذا الكائن مهما صغر هذا الجزء ، ومهما بدت أهميته اضرار بجسم الكائن كله ٠

كان الرافعي ــ مثلا ــ يؤمن بأن شر ما أصيبت به مصر ، في قلبها هو الاحتلال البريطاني ٠ وكان لا يرى من دواء ، الا الجلاء ، فأى لقاء ، أو اتفاق أو تعاون أو مصالحة مع المحتل بدون الجلاء اضرار بالقضية الحيوية المصرية ، وأى طريق لا يوصل مباشرة الى الجلاء ، طريق ، لا امان فيه ولا يمكن لأحد ان يطمئن اليه ، أو يسير فيه » ٠

فالرافعي ــ مثلا كان يؤمن بالدستور والحياة النيابية القائمة على اسس شعبية سليمة ٠ فأى عمل داخلى لا يستهدف الحصول على الدستور ولا يوصلنا ــ مباشرة ــ الى الحياة النيابية السليمة عمل لا يعتد به ولا خير فيه ٠٠

والرافعي ــ مثلا ــ يعتقد بحرية الصحافة ، في التعبير عن آمال الشعب وآلامه ومعتقداته ومطالبه ، وأى قيد على هذه الحرية حتى ولو أسرفت بعض الصحف في الخروج عن واجبها ، وأساءت الى المهنة ، قيد باطل ، يجب العمل بكل قوة للتخلص منه ٠

والرافعي ــ مثلا ــ يؤمن بأن بريطانيا قد اغتصبت مصر ، واحتلتها بالقوة والخيانة والخديعة وأى مفاوضة بين مصر ، وبريطانيا ينبغى ان تكون واضحة الأسس والمعالم ، بحيث تعترف بريطانيا بحق مصر في الحرية والاستقلال ٠ وبحيث تعلن بريطانيا بعزمها على احترام حرية مصر ، واستقلالها ، وبعد ذلك يمكن اللقاء للبحث فى التفاصيل ٠

وكان الرافعي ــ مثلا ــ يؤمن بأن مركز القوة فى مصر ، فى دار المندوب السامى البريطانى ، فهو وحده الذى يحرك الخديو ، أو السلطان ــ أو الملك ــ كما يحرك الوزراء والساسة ٠ أو بمعنى أدق كثيرا من السياسيين ٠

وهو ــ أى المعتمد البريطانى ــ مهما يكن اسمه ومهما يكن الأسلوب الذى يتخذه ٠٠ لا يعمل الا لتنفيذ السياسة البريطانية الاستعمارية ٠ ولا يمكن أبدا لممثل بريطانيا فى مصر أن يعمل لفائدة مصر ، ولذلك فان أى تفاهم معه ، أو تعاون واياه ــ أو على الأقل سكوت على ما يرتكبه من أعمال ــ يكون ضارا بالقضية الوطنية المصرية ، ومقيدا للمصالح

الاستعمارية ، البريطانية – وكان الرافعي – مثلا – يعتقد بأن الأسرة المالكة التى تحكم مصر ، لا تستهدف الا تحقيق مصالحها الشخصية ٠

ولما كان الاحتلال البريطانى قد جاء الى مصر باسم الدفاع عن هذه الأسرة وباسم حمايتها فان هذه الأسرة ستظل ملتصقة بالاستعمار ، معتمدة على قواته ولذلك فان محاربة الاستعمار البريطانى والقضاء عليه انما يعنى محاربة الأسرة المالكة والقضاء عليها٠

على أن الرافعي – الى فترة معينة ، انتهت عام ١٩١٢ – كان يرى الاستفادة من التناقضات الموجودة بين المعتمد وبين الخديو عباس حلمي الثاني ، لاضعاف السلطتين الشرعية والفعلية ٠

وكان للرافعي معتقدات كثيرة خاصة بالسودان والجيش المصرى والحزب الوطنى و ٠٠ و ٠

ولذلك فقد ظل الرافعي يدافع عن هذه المعتقدات بكل ما يملك من قوة ، وجهد ، حتى آخر نسمة من حياته ٠

وقد خاض الرافعي معارك عديدة ومريرة دفاعا عن هذه المعتقدات ، فلم يضعف ولم يهن ، ولم يتراجع ، رغم أنه كان فى بعض هذه المعارك – وفى اعنفها – يخوضها منفردا لا حزب يؤيده ولا مال يسنده ولا أنصار يقفون وراءه ٠

وفى بعض هذه المعارك كان يخاصم حزب الأغلبية واحزاب الأقلية التى تشترك فى الحكومة والتى تشترك فى المعارضة ٠

لقد كانت معتقدات الرافعي لها قدسيتها عنده بحيث يهون فى سبيل الدفاع ، كل جهد ، وكل مشقة ، وكل مايملكه الشخص ، بل تهون فى سبيلها الحياة نفسها ٠

ومرات عديدة ، أشفق أصدقاء الرافعي ومعارفه عليه عندما رأوه يخوض معارك عديدة مع كثير من الجهات القوية العريضة فطلبوا منه أن يهادن البعض ، ويهاجم البعض ليتسنى له فى بعض الأحيان ، أن يلتقط أنفاسه ويسترد بعض قوته . ولكنه كان يرفض باستمرار المهادنة وعدم ابداء رأيه بصراحة ووضوح وقوة وجرأة ٠

واذا ماتكاثر خصومه ، ووهنت قوته ، ولم يصبح قادرا على امتلاك الأرض التى يهاجم منها قصف قلمه – الى حين – وانزوى فاذا ما استرد بعض قوته ، واذا توافر لديه ، بعض الزيت الذى يشعل به مصباحه ،

انطلق من جديد يدافع ويهاجم ويخوض المعارك ، تماما كما كان يفعل قبل الانزواء ٠

ولقد كان فى مصر ، معتمدون بريطانيون عديدون ، كرومر ، وجورست وكتشنر ، وونجت ، واللنبى ولويد جورج ، وكان فى أيديهم كل السلطة وكل الجاه ، وكانوا يختلفون فى طرق معاملتهم للناس ، ومع ذلك لم يتخلف الرافعى عن مهاجمتهم جميعا وهم مراكز السلطة ولم يقف من واحد منهم ، يوما ما موقف المسالمة أو المهادنة ٠٠ فى كل عام كان المعتمد البريطانى ينشر تقريره عن الأحوال فى مصر وكان التقرير فرصة طيبة تتاح للرافعى لكى يهاجم المعتمد البريطانى بكل قوة وعنف ولكى يفند كل آرائه واتجاهاته ولكى يفضح كل وسائله الاستبدادية الاستعمارية ٠

ومقالات الرافعى التى ناقش فيها تقارير المعتمدين البريطانيين منذ ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٤ تدل دلالة قاطعة على أن الرافعى كان من اجرأ وأصدق الصحفيين المصريين الذين كتبوا عن هذه التقارير ٠

وعندما أشيع نبأ استقالة السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر وتعيين خلف له كتب الرافعى فى العلم (٧ يونيه سنة ١٩١٠) ٠

انا لا يهمنا تغيير السيرجورست وتعيين خلف له كائنا من كان فاننا لا نعد ذلك التغيير فوزا لنا أو لأعدائنا فالمسألة لا تخرج عن وضع انجليزى آخر ٠

وكلا الاثنين سواء فى السياسة ما داما يستقيان الأوامر من وزارة خارجية انجلترا ٠

واجابة مطالبنا لا تتعلق بشخص العميد البريطانى ولا بتعيين هذا واقامة ذاك ولا بلين الأول وشدة الثانى فاننا نطلب شيئا جوهريا هو الجلاء الذى لا نرضى له بديلا ونحن لسنا بأعداء لأشخاص اذا ما أقيلوا فرحنا لاقالتهم وانما نحن أعداء الاحتلال الذى لن يهدأ لنا بال ما دام قائما فى بلادنا ولو كان ممثلوه من أحسن الناس معاملة وأسلمهم غاية »
وعندما كتب بعض الصحفيين فى عام ١٩١٢ عن عدم جدوى مناقشة المعتمد البريطانى فى آرائه وسياسته وجدوى الهجوم عليه ، وانتقاد تصرفاته ما دام المعتمد البريطانى سيظل رغم كل مناقشة ورغم كل هجوم ورغم كل انتقاد هو ٠٠ هو فى مركز السلطة وبيده كل مقاليد الأمور ٠

وكتب الرافعى يقول : ان الكتاب الذين يتوخون فى كتابتهم تجنب

كل ما يمس الأجنبى عن البلاد ابتغاء أن يكسبوا رضاه ويحملوا الأمة على الركون اليه انما هم جناة أمام محكمة الضمير وسياسة الاضطهاد التى تتبع ازاء الحركة الوطنية لا يمكن ان يكون لها تأثير أبدى وانما تأثيرها وقتى لا يلبث أن يزول لأن التاريخ علمنا أن سياسة الاضطهاد لابد وأن تنتهى بالفشل ولو كان الفوز نصيبها فى أول الأمر » .

وكتب الرافعى فى « الأفكار » – ٦ فبراير سنة ١٩١٢ – معلقا على احاديث لورد كتشنر للمورننج بوست .

وقد كان اللورد – كما يقول الرافعى – يتكلم كلام صاحب الأمر والنهى الذى بيده كل سلطة لا ينازعه فيها منازع ولا يراجعه بشأنها مراجع .. « ان حكامنا مسئولون عن هذه الحالة لأنهم رضوا ، أن يتنازلوا عن حقوقهم لغيرهم .

وقبلوا عن طيب خاطر ان يتركوا السلطة لرجال الاحتلال ويكتفوا لأنفسهم بالمرتبات والتوقيعات ، فوا اسفاه عليك يا مصر .

ويرد الرافعى على ما كان يقوله كرومر من أنه صديق اصحاب الجلاليب الزرقاء وما يقوله كتشنر من انه يرغب فى اسعاد الفلاح وانه يجد ويعمل على نفعه » .

ويذكر الرافعى كيف شنق كرومر أربعة من هؤلاء الفلاحين أصدقائه !! .

وجلد البعض وحبس البعض الآخر فى دنشواى .

ويقول : فهل صداقة اللورد كتشنر ستنسينا فى نتيجتها صداقة سلفه أم الأشخاص تختلف ولو كانوا من جنسية واحدة ولهم مهمة واحدة .

ويقول الرافعى ردا على كتشنر : ليس من عادة المصريين الخضوع ياجناب اللورد والا لو كانت هذه عادتهم – كما تقول – لما سعى سلفك فى استمالتهم الى الاحتلال بدون جدوى .

وانتقد الرافعى حكومة الشعب لأنها فى حفلة افتتاح البرلمان (١٩٢٤) عاملت المعتمد البريطانى أو المندوب السامى البريطانى معاملة تختلف عن معاملة غيره من الممثلين الدبلوماسيين وقال : وما بالهم يميزونه عن باقى المعتمدين السياسيين ، وما بالهم يعاملونه معاملة لم يتمتع بها ممثلو انجلترا فى عهد الوزارات الماضية أيام أن كان الاحتلال متغلغلا فى جميع شئوننا وقابضا على ناصية البلاد » .

وعندما أطلقت المدافع عند سفر لورد اللنبى من القاهرة كتب فى ١٥ يونو سنة ١٩٢٥ يعتبر هذا الذى حدث حدثا جليلا ..

وعاد الى تصريح ٢٨ فبراير قائلا : هذا الذى يعتبرونه قاعدة استقلال البلاد وهل يرضيهم أن يكون آخر عهد اللورد اللنبى الذى يحتفاون بوداعه مظهرا من أشنع الفظاعة على استقلال البلاد ..

وفي ديسمبر سنة ١٩٢٥ هاجم الرافعى المعتمد البريطانى على ما أحاط به نفسه من مظاهر الملك والسلطة وحمل على الذين يكرمونه فى طول البلاد وعرضها ولام الوزارة لأنها تنقذ سياسة الثورة على الدستور وعلى البلاد التى لم تكن تستطيع البقاء فى كراسى الحكم والاستمرار على مناوأة البلاد لولا انها مؤيدة من المعتمد البريطانى ..

وكان مما قاله الرافعى : ان مجرد تمتيل المعتمد البريطانى للدولة المحتلة الغاصبة كاف للقضاء على فكرة الاحتفال ولكن تلك النفوس الفقيرة من الاحساس ومن الوطنية لم تحجم عن اقامة مآساتها لتكزيم رجل يعتبر رمز الاستعمار ورمز الاحتلال ورمز الحماية ورمز العدوان على استقلال البلاد ، ورمز اهانة الأمة ورمز الثورة على دستورها .

حقا ان هؤلاء المحتفلين اليوم يكتبون بعملهم الشائن صفحة خزى وعار ويعلنون عن مصر أسوأ اعلان ، ويظهرونها فى أحط المظاهر وأدنئها . فهل لهذه الغاية السيئة ، ولدتهم مصر وأمدتهم بخيراتها وهل لهذا اليوم المشئوم أعدهم الوطن المنكوب بهم » .

ومن خطاب وجهه الرافعى الى المعتمد البريطانى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ : ها نحن أولاء نرى الوزارة تسجن لكم الأعيان لتثبت لكم مقدرتها وولاءها واخلاصها لكم باعتباركم الممثل الرسمى للدولة الغاصبة المعتدية على البلاد . ولكن ثقوا بأن كل هذه التهديدات لا تجديكم نفعا وان كل هذه المظاهر لا تغير موقفا من الحقيقة شيئا فلكم أن تغزوا كما تشاءون بجيوشكم وأساطيلكم وطياراتكم ومدافعكم ولكن هذا الاعتزاز لا يغير موقف الأمة حيالكم فلنا قوتنا المعنوية كما لكم قوتكم المادية ولنا قلوبنا العامرة بالايمان الوطنى كما لكم أسلحتكم التى لا تنال من هذه القلوب منالا . وقد عرفنا من قبل قوتكم المادية وجربنا تأثير أسلحتكم الفاتكة فكان كل ما أحدثته هذه القوة وتلك الأسلحة انها مزقت صدور شبابنا وقطعت أجسامهم الى أشلاء بعثرت فوق الثرى .. ولكن راية الوطن لم تسقط .

وكانت هذه الصدور المحترقة وتلك الاشلاء المبعترة مما سجل عليكم فى التاريخ أكبر عار وخزى فى حين انها سجلت لمصر أعظم صفحة

من صـــفحات المجد والفخار ٠٠ واذا كنتم قد وجدتم فى وزراء مصر الحاضرين خداما أمناء لسياستكم ومتطوعين مخلصين لخدمتكم والسير فى ركابكم فليست هذه أول مرة وقف فيها الوزراء فى صفوف العدو الغاصب ان مشكلة وادى النيل علاجهـا الوحيد فى رحيلكم عن البلاد وتركهـا لأهلهـا ٠

وعندما وجه المعتمد البريطانى الجديد الشكر لرجال البوليس عن طريق حكمدار العاصمة بالنيابة ـ على ما رآه منهم يوم وصوله ـ قال الرافعى (١٩٢٥/١١/٣) : هـــذا تصرف غريب يدل على ان المعتمد الانجليزى يعتبر نفسه حاكما ، مسيطرا على البلاد لأننا لا نعلم ما هى العلاقة بين ممثل دولة أجنبية وبين بوليس المدينة التى ينتدب لديها وبأى حق يتولى بنفسه مخاطبة البوليس مباشرة وهل ترضى الوزارة وتسكت عن هذه التصرفات حتى تبقى فى كراسيها المزعزعة المضطربة ٠

« وفى ١٩٢٥/١٢/٢٦ كتب عن خطبة المعتمد البريطانى ـ اللورد جورج لويد ـ التى امتلأت بعبارات التغرير والتمويه ثم قال ان المصريين يهبطون بأنفسهم الى الدرك الأسفل من الغفلة والبلاهة اذا ظنوا لحظة واحدة ان الانجليز أصدقاؤهم وان انجلترا تتمنى الخير لهم » ٠

وفى أواخر ابريل سنة ١٩٢٧ ذهب لورد جورج لويد الى المنيا وكانت المنيا كما يقول الرافعى مسرحا لتمثيل مأساة مخزية بل فضيحة كبرى هى الاحتفال بممثل الغاصب وتكريم المنفذ لسياسة العدوان على الاستقلال ٠

وتســـاءل الرافعى هل هناك خزى أكبر من خزى الحفـاوة برمز الاستعباد اننا لا نستطيع أن نفهم عقلية أولئك الذين هبطوا الى هذا الدرك الأسفل من ضعف الوطنية فقدموا بعملهم سلاحا خطرا للغاصب يحارب به قضية الوطن ٠

وانتقد الرافعى زعماء البلاد وخاصة سعد باشا الذين ذهبوا اليه بالرغم من عدم تقديم أوراق اعتماده كبقية الدبلوماسيين ، يسألونه آراءه فى الحالة الحاضرة ويناقشونه فى الحلول التى يرونها مفرجة للأزمة وكان قدومه لوما خاصا لسعد باشا لأنه لبى الدعوة لتناول الشاى مع المعتمد البريطانى فى دار الوكالة البريطانية ٠

وقال الرافعى : أدى تشجيع الزعماء والوزراء الى استرسال اللورد فى عدوانه فأخذ يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة كأنه حاكم البلاد الحقيقى وملكها غير المتوج ٠٠ ان لورد جورج لويد ليس بصديق وانما هو خصم

لها يبنى سياسته كما يريد ان يبنى شهرته على الكيد لهذه الأمة والاعتداء على استقلالها وانتقاص حريتها واهانة كرامتها .

وكما كان الرافعى يعامل ممثل السلطة الفعلية - المعتمد البريطانى - كان يعامل ممثل السلطة الشرعية ، الخديو ، أو السلطان ، أو الملك .

وكما كان الرافعى أجرأ الصحفيين على ممثل الاحتلال البريطانى فى مصر كان الرافعى أجرأ وأعنف الصحفيين فى انتقاد الخديو ، أو السلطان ، أو الملك .

مرة تحدث عباس حلمى الثانى الى جان روا مراسل صحيفة الطان الفرنسية فقال انه اشتغل دائما فى ترقية بلاده وتقدمها الحضارى ولكن للأسف وجد قوما متسرعين جدا ، أخروا تقدمها الطبيعى بالحاقهم فى مطالب سابقة لأوانها ومصحوبة بالضوضاء وقال انه له وطيد الأمل فى القيام بمهمته بمساعدة البلد الذى يؤيد مصر تأييدا عظيما فى رفع شأنه وتمدينها وان وجود ممثل هذا البلد سير الدون جورست ليعتبر بمثابة وثيقة لنا لتحقيق ذلك .

وقال الرافعى فى سلسلة مقالات هاجم فيها الجناب العالى : ما بال سموه ينكر على المطالبين عملهم وهم يطلبون الدستور ؟

ما بال سموه ينكر عليهم ذلك ، والمصريون أرفع شأنا من جميع مسلمى المعمورة الذين تمتعوا بالدستور .

كيف ننتظر خيرا من الدولة التى تنحصر اعمالها فى غصب الحقوق وتبديد الأموال واخلاف الوعود ؟

ومن كان هذا شأنه لا يجب اعتباره الا عدوا لدودا . مهما اختلفت التصريحات وتغيرت الأحاديث فلن نحيد عن مبدئنا الذى رسمناه لأنفسنا وهو العمل على اقصاء المحتلين من ديارنا واتخاذهم أعداءنا حتى يجلوا عن هذه البلاد .

لا نزال نعلن بأن الأمة لا تتحمل تبعية هذا الحديث ولا نستطيع الموافقة عليه لأنه ينافى حقوق السلطة الشرعية التى يحتفظ بها الشعب حيث انها حقوقه .. (١٩١٠/٤/٢٨) نتمنى الا تكثر أمثال هذه الأحاديث التى تنفع السلطة الاحتلالية فان أمثال هذه التصريحات قد تنقلب يوما ما حجة لأعداء السلطة التشريعية (٥ مايو سنة ١٩١٠) .

وعلق الرافعى على خطبة الخديو فى افتتاح الجمعية التشريعية بسلسلة مقالات بدأها فى ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ : لقد وعدنا الأمير بتحسين

أحوال النظام النيابى ونحن نعلم ان هذا التحسين لا يتم الا بجعل الحكم فى يد من تنيبهم الامة عنها ذلك ما يعبرون عنه بالنظام النيابى اما ما نحن فيه الآن فهو ابعد الاشياء عنه ما دام الحكم بيد الوزارة التى لا تتقيد الا مرة واحدة وهو ان القوانين التى تصدرها يدل ان تنفيذها عندما نجول بخاطرها مباشرة توفرها مدة معلومة وهى التى سيقدمها عرض المشروع على الجمعية .

ويوالى الرافعى كتابته عن خطبة الخديو وتصف بعض الصحف الحكومية مقالات الرافعى هذه بأنها شديدة اللهجة .

وتسأل بعض هذه الصحف لماذا لا يوجه الرافعى انتقاداته الى الحكومة بدلا من توجيهها الى الخديو لأن خطاب الافتتاح هو باسم الحكومة لا باسم الخديو لا بد ان يوافقنا على انه الوزارة هى المسئولة عن كل عمل من أعمال الحكومة فهى التى يوجه اليها الانتقاد دون غيرها وزيادة على ذلك فقد فات الشعب الاعتبار الذى لا يمكن اغفاله وهو المركز الذى فيه مصر الآن .

ويقول الرافعى : لسنا مقيدين بأن نتبع فى كتاباتنا ما تسير عليه رصيفاتنا فاذا كانت بعض الصحف قد رأت من الواجب أو من المصلحة ان توجه خطابها الى الحكومة فهذا لا يفيد ان توجيهنا الخطاب للجناب العالى الخديو فيه شذوذ عن الصواب بل على النقيض لدينا من الأسباب الدستورية ما حملنا على اتباع هذا الطريق .

ويناقش الرافعى : الموضوع من الوجهة الدستورية فى بلدان أخرى غير مصر ثم يقول : ان الوزراء باشتراكهم مع الجناب العالى فى ادارة شئون البلاد يتحملون مسئولية ما يتم من الأعمال باشتراكهم ولكن هذه المسئولية ليست أمام الأمة وانما هى باقية أمام الجناب العالى نفسه .

وعلى ذلك فلنا الحق فى مخاطبة سمو الخديو حتى يتقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان .

أما القول بأننا أغفلنا المركز الذى فيه مصر ، فلا محل له لأن هذا المركز لا يدعو الى حرماننا من حكم أنفسنا بأنفسنا بل على النقيض يتطلب أن يتنازل سمو الخديو عن سلطته الى الأمة فبهذه الوسيلة يكون لديها المعدات اللازمة للدفاع عن حقوقه ، أى حقوق البلاد .

أما اذا كانت الأمة فاقدة كل سلطة لا تسمع لها قولا ولا يوجد لها رأى فانه يصعب عليها القيام بهذا الواجب المقدس من أجل هذا مازلنا نطلب

الدستور صباح مساء من الجناب العالى وحده لا من غيره واننا نعتقد ان فى استطاعة سموه تحقيق ذلك ٠

ولم يكن الرافعى يهاجم رأس الأسرة الحاكمة فحسب بل كان يهاجم كل من يشذ من أفراد هذه الأسرة عن الخط الوطنى وينحرف عن جادة الصواب كما حدث بالنسبة للأمير ابراهيم حلمى الذى هاجم فى حديث صحفى له شعار « الاستقلال التام » وأبدى استحسانه للسياسة الانجليزية ٠

وكان مما قاله الرافعى (٢١/٣/١٦) ردا على حديث الأمير ابراهيم حلمى :

لا ندرى من الذى خول هذا الأمير ان يقف موقف المتكلم باسم مصر والمقترح للحلول التى تحل بها قضيتنا والناصح للانجليز تارة وللمصريين تارة أخرى بالخطة التى ينتهجونها ٠ وليس فى حياته أى عمل مرتبط بأمور البلاد لأن الشخص الذى يقضى أغلب سنى حياته خارج مصر مشتغلا بغير شئونها لا يفكر الا فى شخصه ولا يصرف لحظة واحدة ولا مجهودا ضئيلا فيما يتعلق بالمسألة العامة لا يجوز له أن يأتى الآن فى الوقت الذى يفصل فيه فى مصير البلاد فيدعى لنفسه أن له رأيا يعمل به وحقا يتكلم باسمه ٠

واذا كان الأمير « ابراهيم حلمى » قد ألف الحياة متنقلا بين جنوب فرنسا وسويسرا وغيرهما من الأماكن فليقض ما بقى له من أعوام فيما اعتاده من حياة خاصة ٠

ثم قال : هذه مصر التى لا يفهمها الأمير ابراهيم حلمى والتى لا يستطيع ان يدرك معنى روحها الوطنية ٠

هذه مصر التى لم يتشرف الأمير بتقديم اية خدمة وطنية لها ، ويريد الآن ان يسىء اليها والى نهضتها المعنوية ٠

ويؤكد الرافعى ان صوت الأمير المصرى : الذى يزعم ان استقلال مصر خطر عظيم عليها صوت ضائع فى الفضاء ولن يلاقى أى اهتمام فى الدوائر السياسية ولا فى غيرها ٠

واذا كان الأمير يظن أن رأيه سيقام له وزن أو يعمل له حساب فى تسوية المسألة المصرية فقد وهم كل الوهم وأخطأ خطأ جسيما لأن قضيتنا الوطنية لا يؤخذ فيها برأى الأفراد وانما يكون الفصل فيها وفاقا لرأى

الامة التى لا تقبل لهذه القضية الا مصيرا واحدا هو الاستقلال التام ولو كره الامير ابراهيم حلمى ٠

وينهى الرافعى كلمته يقول : اذا كان الأمير يريد ان يسوى مركزه الآن عند الانجليز فليكن ذلك على حساب نفسه لا على حساب الأمة وليعلم ان الشعب المصرى لا يدين الا بمبدأ ثابت لا يتغير وهو التمسك بكل قوته ورفض كل تدخل فى شئونه الداخلية والخارجية وعدم قبول أى اتفاق الا اذا كان محققا للاستقلال التام » ٠

وقد بادر الأمير ابراهيم حلمى بتصحيح الحديث فور كتابة الرافعى وأرسل محمد محمود خليل خطابا الى الرافعى بذلك ٠

ومنذ ان ولى السلطان أحمد فؤاد مسند الحكم باختيار الحكومة البريطانية والرافعى لا يدع فرصة تمر دون تذكيره بذلك فى مقالات عديدة اما بصراحة واما بطريقة مبهمة كأن يذكر أولئك الذين يتولون السلطة ـ فى بعض البلدان ـ بالاستعانة بالحراب البريطانية وبينما كانت لجنة الدستور تعمل لاعداد الدستور كان الرافعى يكتب مقالات عديدة ، المسئولة كاملة ، ولا يكون للملك الا التصديق على القرارات ، وكيف يجب ان يباشر عمله عن طريق وزرائه ٠ وكيف يجب ان يتحمل الوزارة المسئولة كاملة ، ولا يكون للملك الا التصديق على القرارات ، وكيف يجب الا يملك سلطة الاشراف على المعاهد الدينية وكيف يجب الا يكون له حق منح الرتب والنياشين الا عن طريق الوزارة المسئولة أمام البرلمان و ٠٠ و ٠

وسراى الزعفران وكان الرافعى كمحام قدير يعتمد فى كل ما يكتبه على السفر الى أوربا لاجراء مفاوضات مع بريطانيا دون ان يصحبه رئيس وزرائه ٠

كما دخل فى صدام مباشر معه فى موضوع حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى بالنيابة الذى كان يسير الوزارة من مكتبه فى السراى ٠

وكذلك فى موضوع المخصصات الملكية واستبدال تفتيش بشبيش وسراى الزعفران وكان الرافعى كمحام قدير يعتمد فى كل ما يكتبه على القانون فلم تستطع الحكومات الاستبدادية أن توجه اليه تهمة العيب فى الذات الملكية التى وجهتها الى غيره وهذه بعض الأمثلة على موقف الرافعى من الملك فؤاد ٠

فى منتصف يونيه سنة ١٩٢٥ كتب الرافعى عن تفتيش بشبيش

وسراى الزعفران وكيف كثر الكلام عن استبدال سراى الزعفران بتفتيش بشبيش ويذكر الرافعى ما يتردد على السنه الشعب كما ذكر ما ترددة الحكومة حول عدالة الصفقة ويذكر الرافعى ان ايراد التفتيش يساوى أربعة أمثال ايراد السراى ويؤكد ان الاعتماد على الايراد فى تثمين قيمة التفتيش لا يمكن ان يكون مبررا للصفقة ٠

وقد ظهر جليا ان أراضى مصلحة الاملاك تدار ادارة سنية وينفق عليها مصاريف باهظة جدا وقد كان ولا يزال من شان هذه الادارة السنية تقليل الايراد السنوى لهـذه الأراضى فالاحتجاج بالايراد الحالى لأراضى مصلحة الاملاك لتثمين قيمة هذه الأراضى انما هو احتجاج باطل لأن هذا الايراد ليس هو الايراد الحقيقى الذى يجب ان يحصل من تلك الأراضى اذا أديرت ادارة متوسطة فى الحسن ولا نقول ادارة كاملة فى الحسن ٠

ويخرج الرافعى من مقاله الى ان الدولة قد اغتصب حقها عندما وافقت الحكومة على استبدال سراى الزعفران - المملوكة للقصر - بتفتيش بشبيش ٠

وفى ديسمبر سنة ١٩٢٥ بلغت فضائح حسن نشأت باشا فى القصر ذروتها وأصبح الرأى العام مستاء جدا لمواقفه العادية للشعب فأراد المعتمد البريطانى الجديد - لويد جورج - فى مستهل عمله ان يكتسب ارضا شعبية فتدخل فى اقالة حسن نشأت من منصبه ٠

ورغم ان الشعب كان مستاء لهذا التدخل الا ان اقصاء حسن نشأت عن السراى كان له رنة فرح لا مثيل لها ٠

وكان مما قاله الرافعى عن اخراج حسن نشأت باشا : انتهى دور من أدوار الأزمة الحاضرة بخروج نشأت باشا من القصر الملكى ٠

وقد كانت البلاد تتمنى من زمن طويل وقوع هذا الحادث لأن نشأت باشا استخدم منصبه فى غير ما أنشىء له ٠

وكان أكبر خصم للدستور والد عدو للحياة البرلمانية ٠

حارب نشأت باشا الدستور والحياة البرلمانية لأنه أراد أن يسيطر على البلاد ويتحكم فى شئونها ويامر وينهى فى كل أمورها ٠

وغنى عن البيان ان نقر لأى شخص مهما عظم يمثل هـــذه السلطة لا يمكن ان يتم فى عهده دستور محترم وبرلمان قائم ٠

لقد كان أعضـــاء الوزارة الاتحادية آلات فى يده يلعب بهم كيف يشاء ويحركهم كيف يملى عليه هواه ٠

لقد كانوا عبيدا له خاضعين لا يعصون له أمرا ولا يرفضون له اشارة فكانت النتيجة الوبيلة ان فردا واحدا هو نشأت أصبح الكل فى الكل وأصبحت شئون البلاد فى قبضة يده » .

وينتقد الرافعى الوزارة لأنها لم تطلب اقصاء نشأت باشا غير ان الوزارة لم تشأ أن تتبع هذه الخطة وجبنت عن أن تخطو خطوة فى هذا السبيل فكان نتيجة هذه الجناية انها أوجدت للمعتمد البريطانى فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد واهانة كرامتها .. لأنه لم يعد خافيا على أحد ان اقصاء نشأت باشا عن القصر لم يكن الا تنفيذا لمطالب المعتمد البريطانى ولا يخفى ما في هذا التدخل من الخطر فى شـــئون البلاد الداخلية .

وقال مرة أخرى : لو كانت لدى هؤلاء الوزراء ذرة من العقل أو لو كان نشأت باشا الذى اصطنعهم لخدمة أغراضه أقل غرورا فى نفسه وفى قوته ، لما انتهى الموقف الى ما وصل اليه من الحروجة والخطر .

ثم يقول الرافعى . واذا كانت الأمة قد ارتاحت ارتياحا فعليا لخروج نشأت باشا من القصر غير انها لا يمكن أن ترضى عن الطريقة التى اتبعت فى الوصول الى ذلك وهى كانت تتمنى لو تم اقصاء نشأت باشا بطريقة شرعية وبدون تدخل الأجنبى فى شئوننا .

وكتب الرافعى فى ١٩٢٧/٤/١٢ عن زيارة الملك فؤاد لبريطانيا قائلا : هل كتب على مصر أن تعيش فى ظلام بشأن كل أمورها ؟ وهل لبقائنا فى مثل هذا الظلام مصلحة وطنية ؟ .

ان المحافظة على سياسة حسن التفاهم مع الانجليز يتطلب ابقاء البلاد جاهلة كل ما يتعلق بأمورها حتى زيارة ملكها لانجلترا وما عسى ان يحدث فى هذه الزيارة .

ان رجالنا الرسميين يبالغون فى صمتهم كما ان نوابنا وشيوخنا لا يظهرون أية عناية بالمسائل العامة التى تخص قضية البلاد .

انهم يستجوبون حتى فى نقل شيخ خفر وتعيين عمدة ، فهل زيارة ملك البلاد لانجلترا لا تستحق مثل هذا الاهتمام ولا توازى نقل شيخ خفر وتعيين عمدة ؟ انهم يسألون ويسـتجوبون عن تطهير مصرف وشراء كتب وأصلاح مئذنة فهل يرون أن زيارة الملك لانجلترا وما يقال عن البحث خلالها فى أمور خطيرة ذات صلة بالعلاقات بين مصر وانجـلترا

لا تستحق شيئا من الاهتمام الذى يوجهونه نحو الأمور التافهة ؟ .

اذا كانت الأمة لا تستطيع بواسطة برلمانها أن تقف على الأمور الجوهرية الماسة بها فما فائدتها من هذا البرلمان وماذا تجنيه من انفاق الأموال الطائلة عليه ؟ .

وعاد الرافعى فى ١٩٢٧/٥/١٦ الى الحديث عن هذا الموضوع . ونقل مقتطفات مما قالته الصحف الأجنبية عن هذه الزيارة وما سيدور فيها من مناقشات وبخاصة حديث الصحف البريطانية عن الحكم الذاتى والوصاية البريطانية وجعل مصر احدى الممتلكات البريطانية الى غير ذلك ، كما يقول الرافعى : من الهذيان المدهش والحماقة العجيبة .

ويناشد الرافعى الوزارة والبرلمان ، التحرك لأن استعدادات الزيارة تجرى على قدم وساق .

ومرة ثالثة ورابعة وخامسة ، أصبح حديث الرافعى عن هذا الموضوع وأشار الرافعى الى استجواب قدمه النائب أحمد ماهر عن هذه الزيارة وتأجيل الاجابة عليه ثم اختفائه بعد تغيير تشكيل الوزارة وذهاب عدلى ومجىء ثروت .

وقال الرافعى : لقد سنحت الفرصة للحديث عن هذا الموضوع فى مجلس النواب عند مناقشة منح اعتماد مبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه فى ميزانية ديوان الملك لنفقات رحلته الى أوروبا هذا العام .

وعندما ناقش مجلس النواب مخصصات ومرتبات ديوان الملك بصراحة شكر الرافعى للنواب صراحتهم وقال ان خطة الاسراف والتبذير أصبحت عظيمة الضرر على البلاد ولا سيما فى الظروف الحاضرة التى قلت فيها ايراداتنا ، فاذا لم تعمل بحزم وعزم على تقليل نفقاتنا كان علينا أن نواجه أزمة مالية خطيرة لا ندرى كيف نتغلب عليها .

ولم يعد خافيا على أحد ان القسم الخاص بمرتبات ومخصصات ديوان جلالة الملك يتضخم تضخما لا يتناسب مطلقا مع ايراداتنا .

وأشار الرافعى الى الزيادة المطردة التى طرأت فى السنوات الأخيرة على المخصصات الملكية حتى أصبحت ٦٠٣٫٦٩٩ جنيه مصرى وهى زيادة فاحشة ليس لها ما يبررها .

وأشار الرافعى الى التخفيض الذى اقترحته اللجنة المالية فقال انه تخفيض أكثره صورى وكما أشار حضرة أحمد بك عبد الغفار الى أن كل ما أجرى من التخفيض الذى أشارت اليه اللجنة انما يتناول مبالغ لم

يكن من المستطاع ادراجها فى هذا العام وهي تنحصر فى مبلغ ٨٤٫٠٠٠ جنيه كان مدرجا لشراء باخرة نيلية وبالطبع غير منظور تكرر هذه النقطة و ٢٨٠٠٠ جنيه لأعمال البناء فى السرايات ثم مبالغ ضئيلة أخرى خذفت لأنه لم يكن صرفها فى العام الماضى .

وأشار الرافعى الى فداحة المبالغ التى تنفق على اصلاح السرايات الملكية والمبالغ التى زادت بسبب اقتناء قصرى المنتزه والقبة لسكنى جلالة الملك بمبلغ ٢٢٢٣٢٧ جنيها .

وأشار الرافعى الى اقتراح حافظ بك رمضان النبى يقضى بأن تعتبر سراى عابدين وسراى رأس التين وحدهما مقرا للجالس على العرش ولا تتكلف ميزانية الدولة غير المصاريف اللازمة لهاتين السرايتين لأن هذه هي الطريقة الأولى لسد هذه البالوعة التى تبتلع أموال الدولة ووضع حد لتلكم المصاريف الطائلة التى لا فائدة منها .. وأشار الى ما ذكره مصطفى الشوربجى من انه ليس هناك مثل قاطع على سياسة الاسراف مثل ما ينفق على الباب الخاص بالركائب فقد حسب مجموع ما صرف فى هذا السبيل فى مدى ست سنوات فاذا به يقرب من نصف مليون جنيه فى حين اننا لم نر ثمة منفعة من هذه الركائب .

كما أشار الى ما ذكره كامل حسين الأسيوطى من ان ما ينفق على هذا الجزء من الميزانية ينهب على الكماليات وليس فيه من الضروريات الا جزء يسير جدا » .

وينتقد الرافعى المجلس لأنه لم يوافق على ما ارتأته اللجنة المالية ولم يوافق على ملاحظات الأعضاء وانما وافق على ان عهد الى حكومة الملك بالنظر فى الملاحظات التى بينتها اللجنة المالية وفى اختيار الوزارة التى تكون مسئولة عن قسم المبانى ابتداء من السنة المالية القادمة .

وحول اصرار الملك فؤاد على عدم اصطحابه رئيس وزرائه معه فى رحلته الى الخارج كتب الرافعى : ان اصطحاب جلالة الملك رئيس الحكومة أمر ضرورى لما فيه احترام التقاليد الدستورية ولكن مجرد هذا الاصطحاب وحده لا يكفى لدرء الأخطار التى قد تترتب على مثل هذه الزيارة .

ومن أجل هذا كان حتما ان تطرح مسألة هذه الزيارة على بساط البحث فى مجلس النواب لتنفيذ رئيس الوزارة برنامجا خاصا فى هذه الزيارة لا يجوز له أن يتعداه حتى لا يسمح بالغاء تصريحات قد يأخذها الانجليز علينا ويعلونها دعامة يرتكنون عليها لتحقيق أغراضهم الاستعمارية .

واذا كان الشيء بالشيء يذكر فان الملك كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي أبى ان يركب مع رئيس الوزراء « اليخت المحروسة » على سعته وعديد غرفه ووفرة أقسامه وابهاته ·

واستقله وحده وحاشيته وأبحر من الاسكندرية صبيحة يوم الجمعة ٢٤ يونية سنة ١٩٢٧ أما ثروت باشا فقد أبحر على ظهر الباخرة « ماربيت باشا » والتقى بالملك فى أوربا ·

وحول خطبة الملك جورج الخامس وخطبة الملك فؤاد قال أمين الرافعي في ١٩٢٧/٧/٥ ·

ان هاتين الخطبتين لا يصلحان للتبادل بين ملكين مستقلين وانما هما على النقيض من ذلك مصنوعتان في قالب يصلح ان يتخاطب به ملك تابع وملك متبوع ·· لأننا لا نفهم مطلقا كيف يصرح جلالة ملك انجلترا بقوله ·

« ولسنا فى حاجة الى أن نؤكد لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون بالعطف الذى تتبعت به تقدم مصر » ، « يجب ان نشعر حيال تقدم مصر المنظم بالاهتمام الشديد » ، فهذه عبارات لا تقال عن بلد مستقل لأن تقدم البلد المستقل يجب أن يعنى حكومته وشعبه بصفة خاصة وبدون تدخل حكومة أجنبية ولا معاونتها ·

ولما اعترف الملك فؤاد بالمساعدة الفعلية التى قامت بها بريطانيا العظمى فى الماضى لتحقيق تقدم مصر ، قال الرافعي :

ان هذا الرد الذى وضعه ثروت باشا لجلالة الملك فيه اعتراف خطير بأمور لا يمكن ان تسلم بها مصر · ان هذا الاعتراف مساس صريح بسيادة مصر وحقوقها وتسليم بحق انجلترا فى ان تتدخل فى شئون بلادنا فكيف نصور امتنان بريطانيا على حقوق مصر فى صوره العادية على تقدمها ·

ثم يقول الرافعي : اذا كانت الأمور ستسير على هذه الخطة فانه يحق لنا ان نخشى نتائج أشد خطورة مما شاهدناه الآن ·

وعندما أحيلت صحيفة السياسة الى قاضى الاحالة تمهيدا لاحالتها الى محكمة الجنايات بتهمة العيب فى الذات الملكية ، كتب الرافعي أكثر من مقالة فى هذا الموضوع وأشار الى الرأى القائل بضرورة التفرقة بين « ذات الملك » وعمله ·· وكيف ان القانون وقف عند حماية « ذات

الملك » ولكنه لم يتعرض لحماية عمل من أعماله ولا سيما اذا كان لهذا العمل مساس بالدستور ٠

وكان مما قاله الرافعي ١٨/١٠/١٩٢٧ ٠ ان العيب يجب ان يكون موجها الى ذات الملك وشخصه ليقع تحت طائلة العقاب أما العمل الذي يكون مخالفا للدستور وماسا بأحكامه فانه يخول كل انسان حق انتقاده فهما كان مصدره فالدستور هو القانون الأساسي الذي يجب ان تخضع له جميع السلطات فاذا خرجت سلطة على أحكامه وتجاوزت حدوده كان عملها غير مشروع والقانون لا يبسط حمايته الا على القائمين بتصرفات مشروعة ٠ أما الذين يخرجون الى دائرة غير المشروع فانهم يفقدون كل حماية قانونية » ٠

ويضرب الرافعي مثلا لتقريب فهم هذه النظرية بأن تصدر السلطة التشريعية قانونا مخالفا لأحكام الدستور بأن يقضى على الحرية الشخصية ــ مثلا ــ أو يهدم مبدأ المساواة أو يبيح ابعاد المصريين خارج وطنهم وأن هذا القانون بالرغم من صدوره من سلطة مختصة واستيفائه الاجراءات التشريعية يكون غير قابل لاحترام الأمة ويجب على الأمة ان تنبذه كما يجب على المحاكم اذا عرض عليها أمره أن تحكم ببطلانه ٠

وعلى الجملة فان وظيفة المحاكم ليست معاقبة من يدافع عن المشروع ومن يعترض على غير المشروع وانما مهمتها الرئيسية هي حماية الدستور والحرص على عدم المساس به ٠

ويقول الرافعي بعد ذلك تحت عنوان « ليس الدستور منحة من احد وتعطيله يعد أمرا غير مشروع لا تخضع له البلاد » ٠ لا يمكن لأى مدع ان يقول ان الدستور كان منحة من أحد ما دامت الأمة مصدر السلطات جميعها بما فيها السلطات التي يتولاها الملك فلا يعقل ان يكون دستورها منحة من لدن الملك » ٠

وفي ٢٦/١١/١٩٢٧ ــ أى قبل وفاته بشهر واحد ــ كتب الرافعي يقول : « فالملك لا يستطيع ان يرغم وزراءه على تنفيذ مشيئته لأنه في حالة ارغامهم يستطيعون ان يستقيلوا ويعرضوا الأمر على البرلمان فيصبح الملك مكشوفا ويلقى نفسه وجها لوجه أمام ممثلي الأمة أنفسهم ، فاذا أقروا سياسة الوزارة المستقبلة تعرض الملك لضربة سياسية شديدة من جانب النواب واضطر ان يستبقي الوزارة في كراسيها وان يذعن لمشيئتها ٠

وكذلك اذا أقدم على الوسيلة الخطرة وحل المجلس فانه يصبح وجها لوجه أمام الأمة بأسرها فاذا أقرت الأمة عند استفتائها سياسة الوزارة كانت الضربة للملك صادرة من الأمة نفسها وفى هذا من احراج الملك ما فيه .

فالذين يقولون اذن بنظرية تحتيم ارادة الملك على الوزراء الى درجة ان يستقيلوا انما يريدون ان يعرضوا الملك كائنا من كان للاصطدام مع البرلمان أو مع الأمة نفسها ولا يخفى ان هذا الاصطدام فيه من الخطر ما فيه وقد أرادت التقاليد الدستورية ان تتفاداه بما قررته من ان تكون لرئيس الدولة السلطة الاسمية وللوزراء السلطة الفعلية لأن الملك يملك ولا يحكم» .

ويأتى بعد ذلك معتقده الخاص بالمفاوضات بين مصر وبريطانيا وربما كان هذا المعتقد هو الذى حدد عمله السياسى منذ عام ١٩١٩ الى وفاته .

وبسبب هذا المعتقد خاض حربا ضارية ضد الوفد ، كما خاض معركة عنيفة ضد اخوانه ، وأصدقائه ، وزملائه فى الحزب الوطنى ، الذين كانوا لا يرون رأيه فى المفاوضات بصورة عامة .

لقد كان الحزب الوطنى يتجه فى هذه النقطة الى التشدد فأصدر الحزب الوطنى ــ فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ــ رأيه فى مشروع ملنر وقرر اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة ــ كما سبق ان ذكرنا ــ خالية من المزايا بالنسبة لمصر ، ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومتضمنة لهذه الحماية كما قرر ابداء النصح للأمة المصرية الا تقبل هذه القواعد أساسا لاتفاق بين مصر وانجلترا وقرر ان القواعد المعروضة هى وثيقة بيع سيادتنا الداخلية والخارجية .. هى سند بيع تراث أجدادنا وآبائنا .. إذا رفضنا الاتفاق يبقى الوطن مريضا ولكنه لا يموت .

وكان الحزب الوطنى قد اتخذ قرارا سابقا فى ١٩ ديسمبر ١٩١٩ ، يقضى بأن الأمة لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال وانها لا ترضى بالمخابرة مع أية هيئة بريطانية أو غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام وأعلنت اعترافها رسميا وأيدته بجلاء الجنود الانجليزية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية .. أى أن الحزب الوطنى كان يطالب قبل المفاوضة مع أية هيئة بريطانية اعترافا بالاستقلال التام من قبل انجلترا وتنفيذ هذا الاعتراف بالفعل .

وكان الوفد قد اشترط قبول التحفظات التى أدخلها الشعب على مشروع ملنر ، ثم عاد ، فرأى دخول المفاوضات بدون أى قيد ٠

وهذا ما جعل الرافعى يختلف واياه ٠

فالرافعى اذن كان يقف موقفا وسطا بين الحزب الوطنى وبين الوفد فيشترط وضع أسس سليمة واضحة للمفاوضات بين مصر وبريطانيا ، الأمر ، الذى لا يقبله الوفد امعانا منه فى التساهل والأمر الذى لا يقبلة الحزب الوطنى امعانا منه فى التشدد ٠

على ان هذا الاعتقاد الراسخ الذى آمن به الرافعى منذ عام ١٩٢٠ لم يتخل عنه الى وفاته ، والجدير بالذكر ان الكتاب الوحيد ، الذى أخرجه أمين الرافعى كان عن « مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية » ٠ وقد طبعه ووزعه فى أواخر عام ١٩٢١ وقد تكلف هذا الكتاب ٣٧ جنيها مصريا دفعها لصاحب مطبعة النهضة ــ شارع عبد العزيز ــ وقام الرافعى بتوزيع أعداد كبيرة من هذا الكتاب مجانا ٠ وقد كتب الرافعى مقدمة لهذا الكتاب أشار فيها الى أساليب السياسة البريطانية واعتمادها على الحيل والدهاء ٠ واذا كانت بريطانيا قد تخلصت من العقبات التى كانت أوروبا تضعها فى سبيلها فانها لم تستطع ان تتخلص من المقاومة الوطنية التى تأصلت روحها فى نفس الأمة المصرية بل ذهبت كل مناورات الانجليز سدى سواء فى ذلك أساليب الشدة أو وسائل اللين ٠ فلما أتعبتها الحيل ظنت أخيرا أن سلاح المفاوضة قد يمكنها مما استعصى عليها تحقيقه ٠

وأشار الرافعى الى رغبته فى العودة الى ماضى السياسة البريطانية فى مصر وضرورة اتباع سياسة الحذر وعدم الدخول فى مفاوضة مع الانجليز الا اذا كان لها أساس صريح يتفق مع أمانينا القوية وهى الاستقلال التام لمصر والسودان » ٠٠ ويضيف الرافعى الى ذلك قوله ٠ ولقد تفضل الكثيرون فأدلوا الينا برغبتهم فى جمع هذه المقالات فى كتاب خاص فبادرنا الى اجابة رغبتهم شاكرين لهم حسن ظنهم وليس لنا من غاية الا خدمة هذا الوطن العزيز وتقديم كل ما فى استطاعتنا لنصرة القضية المقدسة ، قضية الاستقلال التام ٠٠ نسأل الله ان يتولانا بتوفيقه وان يحقق أمانى البلاد القومية ، فتدق ساعة الحرية ، ويخفق علمها فوق جميع الربوع ٠٠ وتاريخ هذه المقدمة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢١ ٠

والكتاب يبدأ بدراسة جادة وعميقة عن مقدمات الاحتلال البريطانى لمصر فيتحدث عن تردد السياسية الفرنسية بعد ذهاب جمبتا ــ وقد كان قابضا على زمام السياسة الفرنسية ــ ومجىء فريسنييه الضعيف المتردد

امام السياسة البريطانية كما يتحدث عن السياسة الايطالية التى استطاعت السياسة البريطانية استدراجها للاشتراك فى حماية قناة السويس ٠

ويقول ان انجلترا وبعد ان تخلصت من فرنسا وايطاليا ولت وجهها شطر تركيا وبعد مزيد من المناورة والمراوغة تمكنت بريطانيا من الانفراد بالتدخل فى الشئون المصرية عن طريق الجيش البريطانى والأسطول البريطانى ٠

ويتحدث الكتاب عن مفاوضات الانجليز بشأن المسألة المصرية منذ عام ١٨٨٤ وتحديد موعد للجلاء فى بدء عام ١٨٨٨ كما يتحدث عن مفاوضات درومندوولف ٠

ويقارن الرافعى بين مفاوضات اللورد ساليبورى سنة ١٨٨٧ واللورد ملنر سنة ١٩٢٠ وينشر مذكرة لورد سالسبورى الخاصة بالجلاء عن مصر ٠

ويحلل نتائج المفاوضات التى قامت بين هنرى درو مندوولف المفاوضين العثمانيين كامل باشا وسعيد باشا وتوقيعهم اتفاقية ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ واحتجاج فرنسا وروسيا على بعض مواد هذه الاتفاقية لدى حكومة تركيا وسعى تركيا لتعديل هذه المادة وانقطاع المفاوضات بين تركيا وانجلترا فى يوليو سنة ١٨٨٧ ٠

ويطيل الرافعى فى الحديث عن مفاوضات قناة السويس التى بدأت من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٨٨ ثم استؤنفت مرة أخرى بين فرنسا وانجلترا عند عقد الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤ فيشرح الرافعى سياسة الانجليز حيال القناة واعتراضات بريطانيا على مشروع حفر القناة ثم حصة انجلترا فى أسهم القناة ويقول وجهة النظر الانجليزية تجاه القناة ومحاولات بريطانيا وضع يدها على القناة وابتياع انجلترا لأسهم مصر فى القناة ٠

ويشرح الرافعى ما أدته مصر من جهود وما أنفقته من أموال فى سبيل حفر القناة ٠

ويتحدث الرافعى عن حيدة القناة واختراق بريطانيا لحيدة القناة ٠

كما يكتب عن اتفاقية الآستانة التى وقعتها بريطانيا والمانيا والنمسا والمجر وأسبانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا وروسيا وتركيا فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ٠ وتحفظ انجلترا الذى جعل هذه المعاهدة فى حكم الملغاة حيث نص هذا التحفظ على تطبيق نصوص المعاهدة ما دامت لا تتفق مع الحالة المؤقتة والحالة الاستثنائية اللتين تعيش فيهما مصر اليوم وما دام

من شانهما عرقلة حرية العمل اللازمة لحكومتهم أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية وقد وافقت فرنسا على هذا التحفظ وحفظت لنفسها الحق فى الاستفادة منه ما دام نافذ المفعول ، ثم عدول بريطانيا عن هذا التحفظ فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ (الاتفاق الودى) ٠

ويناقش الرافعى اتفاقية سنة ١٨٨٨ وهل تكفل حيدة القناة ومدي القيمة العملية لهذه الاتفاقية ٠

وينتقل الرافعى الى مفاوضات سيوللر (١٨٨٩) بمناسبة تحويل الدين الممتاز وطلب سيوللر وزير الخارجية الفرنسية وقتئذ باب الحديث فى الجلاء عن مصر ، فقد جاءت الساعة — كما قال سيوللر — لأن تنفذ انجلترا الوعود التى قطعتها لنا مرارا وتكرارا بالجلاء ٠

وقد تعللت بريطانيا وقتئذ بعدم الجلاء لوجود حالة اضطراب نظرا لقيام الثورة المهدية ٠

وانتهت المفاوضات بعد ذهاب سيوللر ومجيء فرينسيييه مرة أخرى بالاتفاق فقط على تحويل الدين الممتاز من ٥٪ الى ٣½٪ وتحويل دين الدائرة السنية من ٥٪ الى ٤٪ و ٠ و ٠ وبذلك نجحت بريطانيا فى ابعاد المسألة السياسية عن هذه المفاوضات ٠

ويتحدث الرافعى عن مفاوضات ١٨٩٠ — ١٨٩٢ بين تركيا وانجلترا وعدم نجاح هذه المفاوضات المتقطعة ويتحدث مؤلف الكتاب عن السياسة الانجليزية فى عهد توفيق وعباس كما يتحدث عن مفاوضات فاشودة والسودان ومساعى انجلترا فى تقسيم السودان وتوقيع اتفاقية ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ فى بروكسل ، كما تحدث عن مفاوضات أخرى وبين ايطاليا رأوغندا و ٠ و ٠ من أجل تقسيم السودان ٠

ويتحدث الرافعى عن المفاوضات بين فرنسا وانجلترا حول المسائل الافريقية وعدم نجاح هذه المفاوضات كما يتحدث عن تنازع فرنسا وانجلترا على النيل الأعلى وبدء حملة الانجليز على السودان (١٨٩٥) وحملة مارشان — الفرنسية — (١٨٩٦) ووصول مارشان الى فاشودة وفتح أم درمان من قبيل الجيش المصرى ٠ واستعداد الخلاف بين فرنسا وانجلترا وانذار انجلترا وتسليم فرنسا وفشلها فى حملة فاشودة ٠

ويكتب الرافعى ، فصلا ممتعا عن سياسة الانجليز حيال السودان وتوقيع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ بين انجلترا وحكومة مصر ، وتوقيع

بريطانيا اتفاقية أخرى فى ٢١ مارس (١٨٩٩) مع فرنسا حول حقوق بريطانيا فى أعالى النيل .

ويطيل الرافعى فى الحديث عن الاتفاق الودى الذى وقعته انجلترا وفرنسا فى ١٨ ابريل سنة ١٩٠٤ والاتفاق ينص على ان الحكومة البريطانية ليس فى نيتها تغيير الحالة السياسية فى مصر والحكومة الفرنسية من ناحيتها تصرح بأنها لا تعرقل عمل انجلترا فى ذلك البلد لا بطلب آجل للاحتلال البريطانى ولا بأية وسيلة اخرى .

وفى هذا الاتفاق : توافق بريطانيا على ان الادارة العامة للآثار فى مصر يبقى أمرها موكولا فى المستقبل كما كان فى الماضى الى عالم فرنسى وتبقى المدارس الفرنسية فى مصر متمتعة بنفس الحرية التى كانت لها فى الماضى .

ويشرح الرافعى صدى هذا الاتفاق فى فرنسا ومصر ، كما يشرح العلاقات بين مصر وفرنسا قبل وبعد اتفاق سنة ١٩٠٤ .

ويكتب الرافعى عن حادثة طابة والمفاوضة بشأنها ومحاولات تركيا فتح المسألة المصرية ويحلل موقف الدول من هذه الحادثة .

وينهى الرافعى كتابه بفصل يحمل عنوان « الخاتمة » مصر تفتح مسألتها بنفسها : فكانت ثورة مصر ١٩١٩ هى التى فتحت باب المسألة المصرية على مصراعيه .

ويقول الرافعى أثبتت المفاوضات التى دارت مع الوفد المصرى ان السياسة الانجليزية لا تريد النزول للمصريين عن كامل حقوقهم وانما تريد استدراجهم للاتفاق معها على توسيع مركزها فى مصر فكانت هذه المحاولة سببا فى تنبه المصريين الى ضرورة التمسك بسياسة الحيطة والحذر ومن أجل ذلك رفعنا صوتنا ضد كل مفاوضة تجىء دون أن يوضع لها أساس صريح يتقيد به الانجليز وهو أساس الاستقلال التام لمصر والسودان وقد زادت تشبثنا بهذا المبدأ سوابق انجلترا فى مفاوضاتها وما هو معروف من الاعيبها ومناوراتها وطرق استدراجها ووسائل خدعها .

وها نحن أولاء لا نزال متمسكين بموقفنا القديم الذى وقفناه من أول يوم دعت فيه الحكومة الانجليزية الى المفاوضات الرسمية .

واذا كانت الحوادث التى وقعت للأمة لا تعد كافية فى نظر البعض

لاثبات صحة هذه النظرية فاننا نكل للمستقبل اصدار حكمه الحاسم الذى رددنا به ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

ويضع الرافعى لكتابه ملحقا بمذكرته السياسية التى وزعها على معتمدى الدول وقناصلها فى مصر .

والمذكرة التى كتبها الرافعى وترجمها الى الانجليزية والفرنسية ووزعها على معتمدى الدول وقناصلها فى مصر وكذلك رؤساء الحكومات الذين اشتركوا فى مؤتمر الصلح ، كما أرسلها لبعض الهيئات الرسمية بالخارج فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

وقد رحبت الصحف المصرية بكتاب الرافعى واعتبرته من خيرة المراجع ، كما اعتبرته بداية للاهتمام بتاريخ مصر السياسى الذى أكثر مؤلفو الغرب من الكتابة فيه ، بينما أهمله الكتاب المصريون .

وقد وجدت عشرات من الرسائل فى مخلفات الرافعى ، تعليقا على صدور هذا الكتاب من بينها رسالة من عبد الحميد سعيد أحد أقطاب الحركة الوطنية المصرية يقول فيها : « لقد أضفت بكتابك هذا حسنة من حسناتك فجزاك الله عن الوطن خير الجزاء وقواك وثبت قدمك فى سبيل خدمة الحق .

ورسالة من محمد على حسين وكيل جريدة اللواء المصرى بالاسكندرية يطلب من الرافعى نسخة له ، وعشرين نسخة لزملائه لينتشر الكتاب ويتفهم الناس ما حواه من العظات التاريخية التى غفل عنها البعض .

ورسالة من رئيس النادى الأدبى ـ طرابلس الغرب ـ أحمد الفقيه حسن يقول فيها : عن الكتاب ، انه مرآة الزمان وخبيئة الأكوان وعبر المعتبر وتبصرة المستبصر فنعم ما استخرجتم ونعم ما أبنتم ورويتم ..

وكما سبق ان قلنا ان الرافعى بعد فشل مشروع ملنر ، ومفاوضات ملنر ، أخذ على عاتقه محاربة كل مفاوضات بين مصر وبريطانيا لا تقوم على أسس سليمة وواضحة . وقد كان الرافعى : أبعد السياسيين نظرا فيما يتعلق بالمفاوضات وربما لو اتبع الساسة المصريون ما كان ينادى به لما وقعوا فى المصيدة ، التى كانت بريطانيا تعدها لهم ، واحدا وراء الآخر ، وحزبا وراء حزب الى أن وقعوا جميعا ـ فيما عدا الحزب الوطنى ـ فى الفخ الأكبر الذى انتهى بمعاهدة ١٩٣٦ .. ويقول الرافعى فى

٢٧/١٠/١٩٢١ معلقا على رغبة بريطانيا فى تحالف دائم بينها وبين مصر .. ان عدم توقيت التحالف بزمن مخصوص وتحتيم جعله دائما يثير بعض الشبه وفيه مساس باستقلالنا ولا سيما ان معاهدات التحالف التى نعرفها مقيدة بزمن مخصوص ينتهى بانتهائه اذا لم تجدد مرة أخرى وحيث ان الأصل فى التحالفات ان تكون مؤقتة فلا بد من اطالة النظر وامعان البحث فى هذا الموضوع والوقوف على آراء جميع أساتذة القانون الدولى ، فيما يتعلق لأننا لا نريد ان تكون هناك أية شبهة فى صحة استقلالنا» .

وفى ٢١/١١/١٩٢١ قال الرافعى ان من الاجرام الفظيع أن يرتفع صوت بالمفاوضة وأن يزعم بعض القائلين أن الانجليز يعطون شخصا آخر منا لم يعطوه لعدلى فهذه أضاليل يراد بها التمويه على عقول البسطاء .. ان من يقبل المفاوضة على القواعد الفاسدة أو يدعو اليها لا يكون الا مجرما منبوذا عن الوطن وأبنائه ولا يقام أى وزن لقوله أو دعوته .

وفى ٣١/٦/١٩٢٢ كتب يقول : انجلترا تريد مفاوضة مصر على أساس مشروع كيرزون ، أما نحن الذين عارضنا كل مفاوضة تجرى على غير أساس أو على أساس مشروع ملنر فاننا لا نتردد لحظة فى معارضة هذه المفاوضات الجديدة التى يراد اجراؤها على أساس مشروع كيرزون لأن مثل هذه المفاوضات لا يترتب عليها أية مصلحة لمصر بل تلحق أعظم الضرر بقضيتنا المقدسة ، وتصيب حقوقنا القومية بأذى لا يستهان به .. فواجبنا أن نمتنع عنها وأن نظل متمسكين باستقلالنا التام الى النهاية .

وتحت عنوان السياسة الانجليزية الجديدة كتب الرافعى فى أوائل مارس سنة ١٩٢٢ سلسلة من المقالات بدأها بمقالة تحت عنوان مسألة « الخلف بين ما نطلبه وما يعرضون » .

وكانت المقالة الثانية عن مبدأ الضمانات وخطره على الاستقلال .

والثالثة تحت عنوان « ضمانات انجلترا تهدم الاستقلال » .
والرابعة : « خطر المفاوضات التى تدعو اليها انجلترا وضرر الاستسلام لسياسة تخدير الأعصاب ، وقد أنهى مقالته الثالثة بقوله : اننا لم نتردد فى معارضة البرنامج الوزارى الجديد فيما يتعلق بالابتهاج بالمفاوضات المقبلة وتحبيذها باعتبار انها حرة غير مقيدة .. السياسة الانجليزية ملأت أكثر الطرق التى حولنا بالشوك فلنتركها ولنبحث عن الطريق المأمون الذى لم تصل اليه يد انجلترا ولنسلكه فانه وحده المؤدى بنا الى الاستقلال التام . »

وعلق الرافعى فى ٢/٣/١٩٢٢ على تصريح ٢٨ فبراير سنة

١٩٢٢ والغاء الحماية بقوله : اننا لا نقتنع بكلمات مثل كلمات انهاء الحماية أو الاعتراف بالاستقلال ، أو دولة ذات سيادة ·· ان القواعد المعروضة ليست بصالحة لأن تكون أساسا لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا فان للمسألة حلا آخر لا يزالون يتجاهلونه وسيظل الموقف على حاله ما دامت مصر محرومة » من استقلالها التام الذى يجب أن تتمتع به البلاد بطريقة فعلية كاملة ·

وكالديدبان راح الرافعي يحذر كل حكومة تفكر فى المفاوضات من الدخول فى هذه المفاوضات بدون الاتفاق على أسسها ·

وقبل أن يشرع سعد زغلول فى مفاوضة ماكدونالد ، رئيس الوزارة البريطانية ، كتب الرافعى العديد من المقالات يحذره فيها من الدخول فى هذه المفاوضات ·

ويؤكد الرافعى تصميم البلاد على استبعاد كل فكرة ترمى الى بقاء نقطة عسكرية شرقى القناة أو غربها ·

وكان من بين ما قاله · على كل حال فان واجب الوطن يحتم علينا ألا ندخل فى مفاوضة جديدة مع الانجليز الا بعد اعترافهم بقاعدة الاستقلال التام لمصر والسودان فاذا لم يعترفوا بهذه القاعدة وجب علينا ان نمتنع عن المفاوضة وان نستمر فى نضالنا القومى (١٩٢٤/٥/٢٤) ·

وعندما أعلن ثروت باشا انه سيكون فى لندن حوالى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وانه ينوى محادثاته المجردة من كل صفة رسمية وان حافظ عفيفى وكيل حزب الأحرار الدستوريين صرح بأن الغرض من المحادثات الحاضرة معرفة ما اذا كان ثمة احتمال لنجاح المفاوضات اذا قدر لها ان تجرى ·· كتب الرافعى فى ١٩٢٧/١٠/٢٠ يقول : اننا لا ننتظر خيرا من هذه المحادثات كما اننا لا نقر الدكتور حافظ بك عفيفى على ما يذهب اليه من التهافت على مفاوضات جربناها فلم نجد فيها منفعة بل جنينا منها مرا والعاقل من عرف كيف يتعظ بما يلقى عليه من الدروس وما يراه فى الجو من علامات تريه الأمور على حقيقتها والأيام كفيلة باظهار هذه الحقيقة جلية ملموسة للجميع ··

وحارب الرافعي ما كان ينادى به ثروت باشا من تسوية للقضية المصرية وكان بما قاله فى ١٩٢٧/١١/١٢ : هل بعد التسليم بابقاء السيطرة البريطانية على قناة السويس وبعد الاعتراف لانجلترا بالتزامات لضمان سلامة الجاليات الاجنبية فى مصر وبعد اهمال السودان وعدم النظر اليه باعتباره جزءا لا ينفصل عن مصر ، لعل بعد كل ذلك يقال

لنا ان ثروت باشا نجح فى مهمته وانه يحمل الينا وثيقة الاستقلال وأنه جدير بتأييد البلاد وشكرها ٠

ان الموقف دقيق فمن الجناية على الأمة ان يعمد أحد الى التغرير بها وان يصف لها الأمور وصفا لا تحتمله فاذا كنتم تريدون قول الحق فلا تصفوا ما يحمله ثروت باشا بأنه وثيقة الاستقلال بل صفوه بأنه وثيقة الاستعباد ٠

وقال فى اليوم التالى ١٩٢٧/١١/١٣ اننا نعتقد ان الأمة لابد رافضة ما سيعرضونه عليها وانها لا تقبل أية مساومة ولا تحيد عن البرنامج الذى وضعته لنفسها وهو برنامج الاستقلال التام لمصر والسودان ٠ ان صوت الحق كانت له الغلبة والفوز فى جميع الاحوال التى حاول فيهـا الباطل ان يصرف النفوس عن القيام بواجبها ٠

وسيكون هذا شأنه فى هذه التجربة الأخيرة أيضا » ٠٠

وربما كان الرافعى أول صحفى مصرى ، اهتم بالجيش المصرى ، اهتماما خاصا ، وافرد مقالات عديدة للدفاع عنه وحمايته من المؤامرات الاستعمارية التى كانت تدبر ضده ٠

كتب الرافعى ــ مثــلا ــ فى ١٩٢٣/١١/٢٩ تحت عنـوان : « المحسوبية فى الجيش » ، يقول : كيف لا يكون هناك عبث بحقــوق الضباط ونحن نرى عدد كبار الضباط الانجليز فى الجيش المصرى هو ضعف عدد كبار الضباط المصريين على الاقل فضلا عن التفرقة فى المعاملة بين الضابط الانجليزى وفضلا عن استعمال حق الاحالة على الاستيداع أو على المعاش لحرمان المصريين من الترقى ، فالجيش ووزارة الحربية ليسا مطهرين من المحسوبية بل فيهما محســوبية شنيعــة هى محســوبيـة الجنسية فضلا عن المحسوبية الاستعمارية ٠

وليست هذه المحسوبية فى الجيش ووزارة الحربية اكتشافا جديدا بل هى قديمة وقد تناولها بالبحث والنقد كثير من كتابنـا الاخصائيين نذكر منهم حضرة الضابط الشهم الأميرالاى محمود بك حلمى اسماعيل ٠

ويذكر الرافعى ــ نقلا عن محمود حلمى اسماعيل ــ ان أحــد الضباط الانجليز ينتقل من الجيش الى احدى المصالح الحربية ــ مثــل بلوكات الخفر ومصلحة أقسام الحدود ومصلحة خفر السواحل ــ فينقـل معه كل الضباط من محاسيبه فى الجيش ومحاسيب الانجليز معروفون فى الجيش ويحدث ان يرقى الواحد من هؤلاء المحاسيب من يوزباشى الى

قائمقام على الأقل فينال خمسة اضعاف مرتبه الأول أو أكثر ويكـون قرينه فى الجيش لا يزال فى رتبته ·

وقد انتقل أحـد الضـباط الانجليز من ادارة السـكة الحديد السودانية الى ادارة السكة الحديد المصرية فأحضر معه محسوبه وهـو يوزباشي مصرى واعطى له خمسة اضعاف ماهيته دفعة واحدة ·

ان عدم الكفاءة فى الجيش ليست البلاء الحقيقى بل ان عدم الكفاءة كثيرا ما يكون سبب سعادة للرجل ومصدر هناء وترق له ولكن البلاء الحقيقى كل البلاء هو ما يكتب عن ضابط مصرى فى تقرير سرى من ان هـذا الرجل ليس رجلنا مهما كانت كفاءته ومهما بلغ من اقتداره » ·

حينئذ يشقى الضابط وترافقه الشقاوة والنحس فى الجيش وغير الجيش ·

ويقول الرافعى : هذا هـو النفوذ الانجليزى الذى عبث بحقـوق الضباط وادى الى نشر المحسوبية الاستعمارية وغـير الاستعمارية فى الجيش ووزارة الحربية · فالداء الذى نشكو منه قد اشترك الانجليز فى نشر جراثيمه من يوم ان رزئت البلاد بالاحتلال وما أكثر ما تحـدث الرافعى عن تعيينات الضباط الانجليز فى الجيش وأكثر من مرة دخل مع وزارة الحربية فى معارك تخللتها بيانات رسمية من جانب الوزارة وتحديات كثيرة من جانب الرافعى ·

يطلب مثلا منها ان تنشر الوزارة عدد الضباط الانجليز الذين ألحقوا بالجيش ، وفى ١٩٢٤/٢/٢٤ ويطالب مثلا « بمنع وزارة الشعب أن ترفض بتاتا الحاق ضباط انجليز بالجيش وكفى ما دخل الجيش منهم منـذ وجوده الآن ولا سيما فى الأعوام الأخيرة » ·

ويأخذ على الوزارة السابقة لوزارة سـعد زغلول اسنادها منصب المفتش العام للجنود المصرية الى انجليزى ·

ويطلب من وزارة سعد العدول عن هذا الاتجاه باسناد هذه الوظيفة الى ضابط من ضباطنا العظام اما بقاء هذه الوظيفة باختصاصاتها الحاضرة فى يد ضابط انجليزى فانها تجعل جيشنا خاضعا تمام الخضوع للسياسة الاستعمارية الانجليزية وليس فى هذا الخضـوع الا القضـاء على أعظم مظهر من مظاهر استقلالنا ·

وقال الرافعى فى ١٩٢٤/٣/١١ ان أول خطوة يجب ان نخطوهـا

فى سبيل تغيير السياسة الاستعمارية الخاصة بالجيش الغاء وظيفة المفتش الانجليزى واسنادها لأحد كبار ضباطنا المصريين .

وفى ١٩٢٥/١/٩ يكتب الرافعى تحت عنوان : « سبنكس باشا يعدل القوانين لأغراض سياسية » : سارت سياسة الانجليز منذ نكبت بهم مصر على خطة واحدة حيال الجيش المصرى وهى خطة التحكم فيه وجعله تحت تصرفهم وفى قبضة ايديهم وقد نفذوا هذه الخطة بجعل سرداره انجليزيا وبمنع أى مصرى من التدخل فى شئون وزارة الحربية .

وقد كان ولا يزال هذا المفتش العام الانجليزى حاكما بأمره فى الجيش يتصرف فيه تصرفا لا تستطيع أية سلطة ان تنقضه أو تغير فيه أو تعدله » .

ومن التصرفات الاستبدادية التى اشار اليها الرافعى . اصدار السردار أمره بأن يفحص حكمباشى قسم المحروسة طبيا جميع الضباط فى شهر مارس من كل سنة لتقرير لياقتهم طبيا .. وهذا الأمر اعتبره الضباط المصريون سهما مصوبا نحو مستقبلهم .

ولما كان الأمر يخص الضباط المصريين وحدهم فقد عرف على الفور الهدف منه وهو التخلص من الضباط المصريين الذين لا يريدهم الانجليز بدعوى عدم اللياقة الطبية .

ويسأل الرافعى اللواء سبنكس باشا هل يستطيع أنا يقول لنا كم مرة كشف عليه هو نفسه حتى يرى الآن ؟

ان الكشف المتكرر على الضباط ضرورى لحسن سير العمل ؟ .. واذا كان جنابه وابناء جلدته يقومون بوظائفهم بغير حاجة الى كشف طبى متكرر فلماذا بنيت الآن فكرة هذا الكشف وما هو الغرض الحقيقى منها وما هى الغاية التى يرمى اليها ؟ .

ويقول الرافعى لماذا لا يترك أمر الجيش وضباطه الى السلطات الوطنية وحدها تحت اشراف برلمانها .. وهل بتحكم فرد أجنبى فى الجيش ينتظر اصلاح هذا الجيش وترقية شئونه ؟

والى متى يظل الحكام مستسلمين خاضعين لسلطة الفرد الانجليزى .

« يقول الرافعى : انها حالة محزنة ومؤلمة ولا شك انه لا خلاص منها مادام أمر الجيش فى قبضة الأجنبى ، فالعلاج الوحيد تخليص الجيش من هذه السيطرة الاجنبية فذلك ما يجب ان يعمل له ولاة أمورنا بدل هذه

الانظمة التى تمليها السياسة الاستعمارية البريطانية العاملة على ايذائنا والاضرار بنا (١٩٢٥/١/٩) .

ويتلقى الرافعى رسالة ينشرها فى ١٩٢٥/٢/٢٥ يقول فيها كاتبها : انى متتبع ما يخط برأيكم النزيه عن الحالة المصرية ولكنى أرجو ان تسمحوا لى بأن ألفت نظركم الى انكم تجاوزتم حد النقد المعقول فيما وجهتموه للوزارة الحاضرة بخصوص الجيش المصرى وقيادته فانتم لا تجهلون حقيقة الظروف التى تخضع سياسة مصر لها وخصوصا فى شأن الجيش ..

ويقول صاحب الرسالة : ان سعد باشا الذى كان مؤيدا من الأغلبية الساحقة في البرلمان لم يستطع ان يفعل شيئا فى مشكلة سردار الجيش والضباط الانجليز .

ويقول صاحب الرسالة : علام تلومون الوزارة الحاضرة اذن على عدم تخلصها من مفتش القوات المصرية لأنه انجليزى مع انى أذكر لكم مقالات طلبتم فيها من وزارة سعد باشا اقالة هذا الموظف فلم تستطع أن تجيبكم الى ما طلبتموه .

ورد الرافعى على صاحب الرسالة قائلا : اننا لانعارض الوزارات معارضة تعنت ولا معارضة قائمة على هوى ولا معارضة لمجرد المعارضة بل نعارض لاننا نرى فى أعمال هذه الوزارات ما يستوجب النقد .

اننا نتمنى من صميم نفوسنا ان نجد لوزرائنا عملا يستحقون عليه المديح ونحن لم نضن فى أى وقت على العامل المجد بالثناء الواجب لاننا نعتقد ان الانصاف فرض محتم علينا كما نعتقد ان مدح العمل الصالح يشجع على القيام به ولكن اين هذه الأعمال الصالحة فى تصرفات وزرائنا !

ويعلق الرافعى على رسالة من أحد ضباط البحرية يقول فيها : أراكم تكتبون عن الجيش بين حين وآخر ولكنكم لا تكتبون عن البحرية مع علمكم بأهمية هذا الموضوع وبحاجتنا الى زيادة عدد بواخر الحكومة والضباط البحريين ، والمهندسين البحريين فالآن يوجد لدى مصلحة خفر السواحل بضعة مراكب صغيرة منها « الأمير فاروق » و « الباخرة السلوم » و « الباخرة عبد المنعم » وعايدة .. وهذه البواخر لا يمكن الاعتماد عليها وأكثرها لا يستطيع السفر الى أوروبا وهى بالجملة غير لائقة بكرامة الدولة .

وينشر الرافعى الرسالة فى ١٩٢٧/٤/٦ ويعلق عليها طالبا من البرلمان ان يتحرك وان يناقش مثل هذا الموضوع الحيوى . ثم يقول :

ان الاخصائيين يتحدثون عن اهمال شئون الجيش اهمالا شنيعا وعـدم العناية بأمره والانصراف عن اصلاحه بل عن منع تدهوره فهل بحث النواب هذا الأمر وتناقشوا فيه وفكروا فى الدواء الناجع له ؟

انهم يقولون ان جيش هذه البلاد التى يبلغ سكانهـا خمسة عشر مليونا لا يوجد به سوى ثلاثة مدافع !!

انهم يقولون ان وزارة الحربية كانت قد أوصت على مدافع أخرى من مدافع الملكة وأعدت البغال اللازمة لها ولكنه مضى على هذه التوصيـة سنتان دون ان تصل المدافع فصرف النظر عن البغال وأصبح يخشى ان يكون ذلك معناه صرف النظر أيضا عن المدافع ·

ان الاخصائيين يقولون ان المدافع الموجودة الآن بالطوبجية المصرية قديمة العهد قصيرة المدى لدرجة ان المصانع التى كانت تشتغل بصنعها قد عدلت عن العمل فى مثلها ·

انهم يقولون انه لم يبق من ذخيرة هذه المدافع سوى كمية محدودة وانه اذا كسر أو فقد أى جزء من اجزاء هذه المدافع يصعب ايجاد بديل له ·· انهم يقولون انه لا يوجـد بالأورطة مع حملة الحيـوانات حمـلات ميكانيكية كاللوريات وان وجد فلا يوجد سوى لورى واحد بكل أورطـة لا يكفى فى التوصيلات العسكرية ·

انهم يتساءلون بحق ألم يحن الوقت لاعادة انشاء الطوبخانة التى كانت تصنع كل أسلحة الجيش حتى لا يبقى هذا الجيش عالة على الغير فى كل شيء ·· ؟

هذا بعض ما يتحدثون به فهل بلغ أعضاء البرلمان شيء منه ؟

وهل فكروا فى اجراء تحقيق بشأنه وهل ادركوا ان من واجبهم ان يعنوا بمثل هذه الأمور قبل ان يشتغلوا بتعيين عمدة ووقف شـيخ خفـر » ·

وفى ١٩٢٧/٥/٢ عاد الرافعى الى الكتـابة عن الجيش بكل جرأة وقال : ثبت من الابحاث والمناقشات ان الجيش فضلا عن قلة عدده فانه من حيث المعدات ناقصة نقصانا فاحشا فالأسلحة قديمة لا تناسب الظرف الحاضر ولا تتفق والرقى الذى دخل على أسلحة الجيوش الاخرى ·

ووزارة الحربية سبق ان أوصت فى انجلترا ــ منذ ثلاث سنوات ــ على صنع بطاريتين من طراز هونزر فلم يعمل منها للآن سـوى مدفعين اثنين فلما سئلت وزارة الحربية البريطانية عن السبب فى التأخير قالت

ان الدور لم يصل بعد الى الطلبات المصرية ومعنى هذا العذر انه قد تمضى عشرات الاعوام دون ان تصل الينا المدافع الموصى عليها بحجة ان دورنا لم يأت بعد وانه يجب علينا الانتظار حتى يأتى هذا الدور . وقد لا يأتى اذا رأت السياسة الاستعمارية الانجليزية تجريدنا من كل أثر للمدفعية .

ويقول الرافعى وهو يناشد النواب اثارة الموضوع : الجيش ناقص من جهة عدده .. ناقص من جهة معداته .. ناقص من جهة رياسته ناقص من جهة نظامه . وعندما عرضت لجنة فرعية تابعة للجنة الحربية تقريرها على اللجنة الحربية اقتراحا بالغاء منصب السردار وكان شاغرا بعد وفاة السير لى ستاك ووجوب تحسين أسلحة الجيش ومهماته وترقية العلم فى المدرسة الحربية .. وصل تقرير اللجنة الفرعية الى المعتمد البريطـانى فثارت الحكومة البريطانية وقدمت فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ مذكرة عنيفة بوجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى اللواء سبنكس باشا من ان يؤدى واجبه وتعيين ضابط بريطانى كبير ليكون مساعدا له وينوب عنه فى غيابه على ان تكون مصلحة الحدود تحت اشراف المفتش العام .. وانزعجت الحكومة المصرية كما انزعج البرلمان المصرى لهذه المذكرة .

ورد ثروت باشا ـ رئيس الوزراء وقتئذ ـ على هذه المذكرة فى ٣ يونيه سنة ١٩٢٧ بتسليمه لمعظم الأوامر البريطانية .

وكانت الحكومة البريطانيه قد اصدرت أوامر الى قطع من الاسطول البريطانى المرابط فى مالطة لتكون على أهبة السـفر الى الاسكندرية وبورسعيد .

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد خدمة سبنكس باشا المفتش العام ومنحه رتبة فريق وتعيين اللواء بالمر باشـا وكيـلا له و.و .. صال الرافعى وجال فى هذه المشكلة .. وكان أعنف الكتاب الذين كتبوا عنهـا .. ووجـه اللوم الشـديد لحـكومة ثروت باشا وللبرلمان ، وكما وجه النقد الشديد للمعتمد البريطانى لورد جورج لويد ، كمـا وجـه النقـد المر للحكومة البريطانية وكان من بين ما قاله الرافعى فى ١٩٢٧/٦/٤ : لقد نال الانجليز رغباتهم بغير ثمن ولا مشـقة اللهم الا الفحم الذى استخدمته البوارج الثلاثة التى جاءت الى المياه المصريـة والمداد الذى سطرت به مقالات الصحف الانجليزية للتهديد والوعيد ..

على ان البحارة الذين حملتهم البوارج كانوا يعلمون انهم آتون لمجرد الرياضة ولذلك فان أول ما فكروا فيه عند وصولهم الى مياهنا هو الذهاب الى كازينو سان استفانو لتمتع النفس بما تصبو اليه من انس وطرب ولهو .. فهم قد قاموا بنزهة جميلة على حساب الازمة الحاضرة وبينما

كانوا يلهون فى نزهتهم كان أقطابنا يعدون خطة التسليم ويرفعون راية الهزيمة فهل كان الانجليز يحلمون بأحسن من هذا الحظ لهم ؟ ٠

هل كان الانجليز يتوقعون فعلا هذا الفوز ؟ ٠٠ انها حالة محزنة جديرة بأن تفتت الاكباد ٠

ولكن اقطابنا لا يرون فيها أى ماخذ عليهم ولا على بلادهم ولا على الكرامة القومية فان كل ما يطمعون فيه ان يكون الانجليز راضين عنهم كل الرضـــا ٠

ومادام هذا الرضا محققا ومادام حسن التفاهم قائما فلتذهب حقوق البلاد الى جهنم أو الى حيث يشاء الانجليز ٠

وليكن الجيش المصرى فى مقدمة الذاهبين فان اقطابنا فى غير حاجه الى هذا الجيش الصغير لأن لهم فى حسن التفاهم مع الانجليز أكبر جيش يعتمدون عليه فى اذلال البلاد واضاعة كرامتها وفقدان حقوقها ٠

وكتب الرافعى فى ١٩٢٧/٦/١٨ : لقد سلم ثروت باشا فى حقوق البلاد وابى بعد التسليم ان يعترف بما ارتكبه ثم جاء يحاول ان يخدع الأمة ويخفى الحقيقة عنها ولكنه لا يخدع الا نفسه ومن يؤيده فى سياسة التسليم ويؤازره على خطة الضعف والاستجداء أمام الأجنبى ٠

وعندما علق الرافعى على حوادث النصف الأخير من عام ٢٦ والنصف الأول من عام ١٩٢٧ ـ كعادته كل عام ـ كتب فى ١٩٢٧/٧/٢ فقال : ان فضيحة الجيش اماطت اللثام عن سياسة زعمائنا ووزرائنا وحقيقـة الاستقلال الزائف الذى يتباهون به ويتحدثون عنه ٠

ويشير الرافعى فى ١٩٢٧/٧/٣ الى ما نشرته جريدة اليونانيتيـه الفرنسية : حول ظهور البوارج الانجليزية وانسحابها نتيجة تسليم ثروت باشا وزغلول باشا مرة أخرى : لقد امتنعا عن ان يعرضا الخلاف على الرأى العام وتفاوضا سرا وقبلا الانذارات التى وجههـــا رجال لنـــدن وعدلا عن الاصلاح العسكرى الذى كان سواد الشعب المصرى يطلبه بحماسة ٠

كما نشر الرافعى مقتطفات مما نشرته الصحف الأجنبية حول أزمة أو فضيحة الجيش كما كان الرافعى يسميها وكان مما نقله عن الديلى تلجراف : يرجع الفضل الى زغلول باشا الذى يتدخـــل فى المناقشات البرلمانية وباستعماله نفوذه الخاص فى تهدئة الخواطر قد حصل على موافقة حزبه على الحل الذى وصل اليه ٠٠ ونقل عن (الاسبكتيور) : وما كان حل الاشكال مستطاعا لولا نفوذ زغلول باشا فى الإدوار الأخيرة من المناقشة الى جانب الاعتدال ٠

ولولا هذه المساعدة وما كان له من نفوذ لكان الأرجح ان تكون التسوية مستحيلة .

كما نشر ما جاء في الاجبشيان ميل : بذل نواب الحزب الوطني كل مجهوداتهم في سبيل حمل المجلس على البحث في المذكرات (المتبادلة بين مصر وبريطانيا) ولكن مجهوداتهم لم تنجح أمام مسلك رئيس الوزراء (ثروت باشا) ورئيس مجلس النواب (سعد باشا) اللذين قررا الوصول الى حل مؤقت ارتاحت له بريطانيا العظمى .

كما اشار الى صحيفة البلاغ التى قالت ان حكومتنا كانت في ردها مسالمة الى آخر حدود المسالمة وانها قبلت أكثر مطالب الحكومة البريطانية في الجوهر ، وان كانت قد اعطتها شكلا آخر » .

أما مجلس النواب فقد كتب عنه الرافعي في ١٩٢٧/٧/٢١ ، هل المجلس الذى يسلم بهذه السياسة الخاطئة وينزل عن حقوقه في المناقشة ويترك للحكومة حبلها على غاربها ويشترك في اخفات صوت الحق ؟ هل المجلس الذى يفعل ذلك ويجعل نفسه ذيلا لفرد من الأفراد يكون قائما بواجبه مؤديا وظيفته ... هل المجلس الذى لا يفكر أغلبيته الا بعقل غيرها يكون جديرا بالمدح والثناء ؟

●●●

وقد كان الرافعي بحق محامى القضية السودانية وما من مناسبة الا وحمل الرافعي على السياسة الانجليزية الاستعمارية في السودان .. وفي ١٩ يناير من كل عام كان الرافعي باستمرار يكتب عن اتفاقية السودان (١٨٩٩) وينادى ببطلانها بطلانا مطلقا ، وللرافعي مواقف مشهورة في القضية السودانية وخاصة عند وضع دستور ١٩٢٣ .

ويعتبر عام ١٩٢٤ عام السودان في مصر ومعظم المقالات التى كتبها الرافعي في هذا العام كانت عن السودان .

وللحق ــ وللتاريخ أيضا ــ لم تكن نظرية الرافعي الى قضية السودان تختلف أى اختلاف عن قضية مصر ، بل فقد كان يرى ان القضية الوطنية لوادى النيل هى قضية مصرية سودانية .

وكان الرافعي حريصا على اعتبار مصر والسودان دولة واحدة لكل جزء الحق في الجزء الآخر ، وللسودانيين ، كما للمصريين في وادى النيل نفس الحقوق ، ونفس الواجبات .

وكان الرافعي يعلم حق العلم ان الاستعمار التركى قد اساء الى السودان .

وأن الاستعمار البريطاني قد عمل منذ ان وطئت اقدامه السودان على فصل مصر عن السودان والعكس .

كمـــا عمـل الاستعمار البريطانى على تشويه الوجود المصرى فى السـودان .

وفى كثير من المقالات كان الرافعى يقول : لقد ابتلينا فى مصر بحكام ينسبون الى مصر ظلما وعدوانا كما ابتلى السودان أيضا فى نفس الوقت بحكام ينسبون أيضا الى مصر ظلما وعدوانا .

وكان من رأى الرافعى ـ وكان يكرره باستمرار ـ ان انجلترا يجب أن تخرج من مصر ومن السودان ، وتترك لابناء النيل وحدهم بناء دولتهم دون تدخل أو وصاية من بريطانيا التى لا تستهدف الا اضعاف كل من القطرين وتوسيع الشقة بين الاخوين .

ولا يتسع المجال ـ فى هذا الفصل ـ للاحاطة بما كتبه الرافعى عن السودان فالمقالات كثيرة ومتعددة « عن السودان » ، « والسياسة الانجليزية فى السودان » ، « وما صنعته الحكومة البريطانية فى الســـودان » .. و « نحن والسودان بعد المفاوضات » و « يهتمون بالقوانين الاستثنائية ولا يهتمون بمصر السودان . وكان الرافعى الى جانب اهتمامه بالمقالات التى كان يكتبها بقلمه عن السودان كان يعطى أخبار السودان وحركاته الوطنية وانتفاضاته الشعبية التى كانت تقوم بين حين وآخر أهمية كبرى فى الصحف التى كان يصدرها .

مما كتبه الرافعى مثلا عن السودان فى ٢٤/١٠/١٩٢١ : ان محاوله الفصل بين السودان ومصر انما هى محاولة باطلة واذا ظنت السياســـة الانجليزية أن مجرد كتابة مقال فى جريدة « ســـودان تايمز » تنشره ـ فيما بعد ـ جريدة التيمس من شأنه ان يصرف المصريين عن مطالبهم المشروعة فقد وهمت كل الوهم لأن المصريين بتمسكهم بالسودان انمـــا يدافعون عن حياتهم ووجودهم ، وليست المسألة تسلط شعب على شعب أجنبى وانما هو عودة بلاد الى حظيرة الوطن الأكبر كما عادت الالزاس واللورين الى فرنسا .

ان الأمة المصرية لا يمكن ان تقبل اتفاقا الا اذا كان أساسه الاستقلال التام لمصر والسودان فاذا كانت المفاوضات تنتج أساسا آخر فليس لهذه النتيجة سوى مصير واحد هو الرفض وذلك مصير كل مشروع لا يحقق أمانى البلاد الكاملة .

وفى الدراسة التى كتبها الرافعى عن الدستور ، مقالات عديدة عن السودان .

ومما قاله الرافعى فى هذه المقالات : لقـــد كان من حق الشـعب

المصرى القاطن فى مصر والسودان ان يقرر مصيره بنفسه بدون تدخل أية دولة أجنبية وان يضع لوادى النيل من منبعه الى مصبه ما يشاء من الانظمة ·

ان الذين اشتركوا فى وضع الدستور سواء أكانوا من أعضاء لجنة الثلاثين أم من الوزراء ومهما بلغت درجة علمهم وخبرتهم لا يملكون مطلقا ان يقيدوا شعبا بأسره واجيالا متعاقبة بما يضعونه من مشاريع فان هذا حق الأمة وحدها فاذا حيل بينها وبين وضع دستورها بنفسها كان افتئاتا صريحا لا يمكن تبريره بمثل تلك التصريحات ·

ان السودان هو روح مصر وحياتها ·

السودان ، هو جزء لا يتجزأ من مصر ، السودان اذا فصل عن مصر كان هذا الفصل بمثابة حكم الاعدام عليهما ·· حقا ان هذه البلاد لسيئة الحظ فان وزارتها تتطوع بفصل روحها من جسمها ثم تمن عليها بعد ذلك زاعمة ان هذا الفصل هو الخير الحق لها والبركة العميمة عليها وعلى ابنائها » ·

وكتب الرافعى فى ١٩٢٣/١١/٦ يقول : لقد اشتغل الوزراء كثيرا بمسائل الترقيات والتعيينات وزيادة المرتبات وافرطوا فى حضور الولائم والمآدب ونسوا ان هناك مصالح وطنية يجب السهر عليها وان الاهتمام بالسودان اعود على البلاد من حضور مأدبة الاسطول البريطانى فهل تراهم يوجهون عنايتهم الى هذا الجانب أم يظلون فيما هم به بينما الانجليز يدبرون ويقررون وينفذون اعتمادا على ما يعرفونه فى وزرائنا من عدم اهتمامهم بالسودان وما يجرى فيه : ان الساعة عصيبة والأمر جليل فعلى الوزراء ان يتنبهوا للخطر المحدق بالبلاد فانهم مسئولون عن كل صغيرة وكبيرة وليس حساب الله ببعيد لمن فاتهم حساب الناس » ··

ووقعت أزمة سياسية فى منتصف عام ١٩٢٤ اثر منع حكومة السودان لوفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر واثر تشجيع السلطات البريطانية فى السودان للحركة الانفصالية باستكتاب عرائض الولاء للحكم البريطانى ·

واهتمت البلاد كلها بما يحدث فى السودان وأثير الأمر أكثر من مرة فى مجلس النواب واعلن سعد ان مصر لا تتخلى عن السودان ما حييت وعاشت فهى تسعى للتسمك بحقها ضد كل غاصب وضد كل معتد ·· فى كل فرصة وفى كل زمن ··

وواصل الرافعى دفاعه عن السودان وهجومه على السياسة الاستعمارية البريطانية هناك ، وتتبع أخبار الحركة الوطنية السودانية ·

وعندما اعتقل البطل السودانى على عبد اللطيف كتب الرافعى فى ١٩٢٤/٦/٢٨ مناديا بارسال محامين مصريين متطوعين للدفاع عنه ٠

وطلب من الوزارة تسهيل مهمة السفر ، لهؤلاء المحامين ليتمكنوا من القيام بواجبهم الوطنى والقانونى ٠

وفى ١٩٢٤/٨/٣١ اشاد الرافعى بالنهضة العظيمة المباركة التى نهض بها شعب السودان وسيف الأحكام العرفية معلق فوق رؤوس أبنائه ورصاص الغاصب مصوب الى صدورهم ٠

ويهاجم صحف الوفد التى ضنت على هذه الحركة بكلمة عطف . ولم تكتف بالسكوت بل علقت بكل جرأة ان مصر مستاءة من هذه النهضة وانها تتبرأ من حركة هؤلاء السودانيين لانها لبست حركة وطنية وانما هى حركة مفتعلة اثارها الحزب الوطنى كراهية لسعد باشا وافسادا لخطته ٠٠ ووصف الرافعى فى ١٩٢٤/٩/٢ الحركة السودانية بقوله . وتطورت مسألة السودان تطورا سيئا عمل فيه الانجليز بروح شريرة هى روح المستعمر الجشع الذى لا يبالى بهضم حقوق الشعوب مادام يرى فى هذا الهضم غنيمة مادية يحصل عليها ويستفيد منها فالحكومة الانجليزية من جهة توالى سياسة العدوان وتصر على موقفها القائم على فكرة الافتئات والعدوان ٠٠

وهذه صحافة انجلترا تؤيد حكومتها فى مواقفها وتملأ أعمدتها بالاكاذيب والتضليلات وتسود صفحاتها بالوعيد والتهديد وغير ذلك من الهذيان الذى تنقله الينا التلغرافات العامة والخاصة ٠

ان الانجليز يظنون ان هذه الاسلحة المفلولة التى يستخدمونها ضد الشعوب تفيدهم فى تحقيق غاياتهم الاستعمارية وفاتهم ان التجارب التى شاهدوها فى مصر ليس من شأنها ان تشجعهم على الاسترسال فى استخدام تلك الاسلحة فان الشعب الذى يتمسك باستقلاله ويناضل فى سبيل استرداد حريته لا يمكن ان تؤثر فيه أى قوة من القوى المادية ٠

وفى أواخر عام ١٩٢٤ وصف الرافعى ــ كمؤرخ : مأساة السودان وكيف وقعت حوادثها : وذكر أمثلة من سوء سياسة السلطات الانجليزية كما اشاد بالموقف الرائع الذى وقفته الاورطة الحادية عشرة السودانية المصرية التى كانت معسكرة فى الخرطوم دفاعا عن عدم فصل الوحدات المصرية والمصرية السودانية وتقدمها الى الخرطوم بحرى لتنضم الى الوحدات المصرية وتتضامن معها :

وأشار الرافعى الى القتال الذى دار بين الجيش المصرى السودانى والجيش البريطانى وكيف أقامت الاورطة السودانية استحكامات سريعة واستولت على ميس الضباط و٠و٠٠ الى آخر ذلك التأريخ ٠

وأشار فى نهاية عام ١٩٢٤ الى وصول اليوزباشى خضر أفندى على راللازم أول سيف الدين أفندى عبد الكريم والملازم الثانى عبد الحليم أفندى فرج الى الشلال قادمين من تالودى - بالسودان - بعد أن رفض الضباط السودانيون أن يحلوا محل اخوانهم المصريين ٠

واصروا على مواقعهم والسفر معهم رغم الوعود التى بذلتها حكومة السـودان ٠

ولام الرافعى الحكومة المصرية فى (١٩٢٤/١٢/١٣) لانها احتجزت هؤلاء الضباط فى الشلال واعلنتهم بضرورة العودة الى السودان بحجة انه ليس لديها محال خالية فى الجيش ٠

وفى ١٩٢٤/١٢/٢١ أكد الرافعى أن الوزارة قد أساءت بهـذا التصرف الى البلاد والى الجيش أكبر اساءة اذ ليس فى هذا العمل الا خدمة المصالح الانجليزية وتقديم أسلحة لنشر الدعوة البريطانية الزائفة فى الصحف التى تصدرها حكومة السودان ٠

وقال الرافعى : أليس من العار ان يحتمى ثلاثة ضباط سودانيين بالحكومة المصرية والأمة المصرية فيكون الجواب على هذا الاحتماء تسلمهم للانجليز ٠

انه عار كبير ، لا ندرى كيف تقبل وزارة الحربية ان تكون سببا فى تحميله للأمة المصرية بأسرها » ٠ وكتب الرافعى فى ١٩٢٥/١/١٩ تحت عنوان : « السودان بعد ستة وعشرين عاما - » ،الوزارة وتصرفات الانجليز وكان مما قاله : فى مثل هذا اليوم منذ ستة وعشرين عاما تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بالسودان وهى اتفاقية قائمة على الظلم والعـدوان لانها أشركت الاجنبى فى شئون جزء من البلاد أمرا لا يسـوغه مشرع ولا يبيحه حق ولا يقرره قانون ٠

ويشير الرافعى الى ما اعقب توقيع هـذه الاتفاقية من تصرفـات استبدادية كما أشار الى ما بدأت به الوزارة الزيورية أعمالها بقبـول سحب الجيش المصرى من السودان وبالسكوت عن المذابح التى ارتكبت فى ربوعه وعن الاحكام التى صدرت ضد بعض الضباط الذين ضحـوا بحياتهم ٠

ويوجه اللوم الى وزارة زيور التى اتخذت مواقف مزرية عديدة فيما يتعلق بالسودان ·

وكان بعض الضباط السودانيين قد رفضوا الانضمام لقوة الدفاع السودانية التى انشأها الانجليز كما رفضوا ان يقسموا يمين الطاعة للحاكم الانجليزى ·

وقد كتب الرافعى فى ١٩٢٧/٣/٢١ تحت عنوان : اين استقلالنا ؟ الوزارة لا تملك اعادة الضباط السودانيين للجيش » ·

ويذكر الرافعى ان الحكومة السابقة لم تكن ذات حقوق تجاه هؤلاء الضباط لانها كانت خاضعة للانجليز فى كل شيء وقد أبت أن تلحقهم بالجيش ·

وقررت احالتهم الى الاستيداع فرفعوا أمرهم الى القضاء ·

وقد كان هؤلاء الضباط يرجون من الوزارة الحاضرة خيرا مادامت تقول وتعلن انها مستقلة فى عملها ولكن يظهر ان شبح الانجليز يخيف كل متربع فى كراسى الوزارة فان هذه الوزارة تأبى ان تعيد هؤلاء الضباط الى الجيش ·

ويتساءل الرافعى : هل الوزارة التى تعجز عن الحاق عشرة ضباط مخلصين بجيش البلاد تعتبر نفسها مستقلة فى سياستها غير خاضعة لنفوذ الاجنبى ؟

هل الوزارة التى تمتنع عن اعادة الحق الى نصابه وترفض اعادة عشرة ضباط قاموا بواجبهم الى جيش البلاد بحجة ان الانجليز يعارضون فى ذلك تكون وزارة قائمة بواجبها الوطنى ساهرة على مصلحة البلاد ؟

هل الوزارة التى يغل الاجنبى يدها الى هذا الحد يجوز لها ان تدعى فى البرلمان ان حسن التفاهم بينها وبين هذا الاجنبى يزداد قوة وتمكنا وروح الثقة لا تزال متوطنة ؟

ويجيب الرافعى على أسئلته بقوله ان حسن التفاهم أصبح معناه ان نسلم للانجليز كل ما يشتهون ونجيبهم الى كل ما يبتغون ولو ترتب على ذلك اضاعة نفوذ البلاد وانقاص سيادتها واهانة كرامتها ، والاجحاف بحقوق ابنائها !

ويظل الرافعى يتابع قضية هؤلاء الضباط الشجعان الى ان يتم حلها ·

وفى ١٩٢٧/١٠/١٧ يكتب الرافعى قائلا : أمامنا مثل الشهم الكبير على عبد اللطيف الذى قام بواجبه من أجل مصر ، فقد أوذى هو وفريق كبير من اخوانه فى سبيل تعلقهم بمصر ولا يزال هؤلاء الابطال يبيتون فى غيابات السجون بسبب مصر فهل فكر فيهم أحد من مصر ؟ اللهم كلا ٠٠ فانهم ذهبوا كما ذهب غيرهم ، ضحية الزعماء المصريين الذين أخرجوا السودان من حسابهم ومحوه من ذاكرتهم وأبعدوه من برامجهم لا لاننا فى غنى عنه ولكن لأن هذا كله ما يريده الانجليز وبذلك صار شعار السياسة القائمة فلتكن ارادة الانجليز لا ارادة الوطن ٠٠

●●●

ومن أخطر المعتقدات التى كان يؤمن بها الرافعى ، تقديسه للحرية حرية الكتابة والخطابة ، والاجتماع وغيرها من الحريات وكما سبق ان ذكرنا فقد كان ايمان الرافعى ، بالحرية ، لا لنفسه ولا لاصدقائه ولا للذين يقف معهم فى خط سياسى واحد ، وانما كان يؤمن بها ويراها ضرورية للجميع ، لخصومه قبل أنصاره ولمعارضيه قبل مؤيديه ٠

خاطب الرافعى أعضاء مجلس شورى القوانين وكانوا يبحثون قانون النفى الادارى قائلا : ان القانون المعروض عليكم لا يتفق مع المدنية ولا مع الانسانية وانما هو شريعة وحشية غير عادلة ٠

وهاجم الرافعى وزارة يحيى ابراهيم عندما اصدرت قانون الاجتماعات واعتبر الرافعى صدور هذا القانون عدوانا على الحرية الشخصية « رجعى ، استبدادى لا تتفق أحكامه وروح الديموقراطية الحديثة » ٠

وعندما أرادت حكومة الشعب فرض اشعار الحكومات بالاجتماعات قبل عقدها قال الرافعى فى ١٩٢٤/٧/٣ : ان هذا الاجراء قاعدة رجعية عدلت عنها الامم فى قوانينها الحديثة ٠

وقال ان سعد باشا سيندم أشد الندم لمثل هذا الاجراء فى المستقبل ٠٠ ليذكر سعد باشا المستقبل وليعمل على تشييده فوق قاعدة الحرية ليكون مضيئا ، أما بناء المستقبل على قواعد منافية للحرية فانه يجعله مظلما ٠ ومادام سيسكنه يوما ـ سواء أكان قريبا أم بعيدا ـ فلا يجوز له ان ينشر فيه الظلام بل يجب ان يبعث النور فى جميع ارجائه » ٠

وحول قانون الجمعيات السياسية ، كتب الرافعى فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ قائلا : ما كنا نتوقع ان يصل الاستهتار بالأمة الى حد اصدار مثل هذا القانون الجائر الخاص بالجمعيات السياسية والذى لم تعرف الأمم المتحضرة له نظيرا أو شبيها ٠ لقد أصبح الناس فى ذهول عام من صدور هذا القانون الذى لم يعرف مثيل له ولا فى عصور البربرية

والوحشية .. ان كل تشريع رجعي يضيق على الجمعيات حق تكوينها لابد وان يفضي الى حمل الناس على تكوين جميعيات سرية لا تخضع لرقابة ذلك التشريع : ان حق تكوين الجمعيات السياسية يجب أن يكون مطلقا من كل قيد وغير معلق على أي شرط حتى ولا مجرد الاخطار » .

وقد أشاد الرافعي أكثر من مرة برأى محكمة استئناف مصر التى انعقدت بصفة جمعية عمومية وقررت أن حرية الرأى حق طبيعى يتمتع به الموظف كغيره من الاشخاص المتمتعين بالحقوق المدنية بشرط الا يتعارض استعمال هذا الحق مع واجب وظيفته والا يتعدى الحدود التى رسمتها القوانين وألا تخل بسير العمل » .

وكانت وزارة يحيى ابراهيم قد حاولت حرمان الموظفين من استعمال حقوقهم السياسية .

وكان الرافعى كثيرا ما ينادى باحترام حرية الشعب وعواطفه فان هذا الاحترام أساس النظام ودعامة الأمن ، أما السياسة المناقضة لذلك فانها شر على النظام ومثار للقلق وللفوضى (١٩٢٣/٩/٥) .

اننا فى حاجة الى حكومة قوية ومن دلائل قوة الحكومة انها لاتخشى اجراء العدل مع أى انسان ومادام لهذا العدل وسائل مخصوصه وهى الاتهام والمحاكمة وسماع الدفاع واصدار الحكم فيجب اتباع هذه الوسائل التى لاتدع مجالا للريب والظنون فضلا عما يترتب عليها ، من الاحتفاظ بسمعة الحكومة وتمسكها بالحيدة التامة فى (١٩٢٤/٢/١٧) .

وكان الرافعي يحارب أى ضغط مهما كان نوعه على الحرية وكان يدعو الى التفرقة بين الخلاف السياسى والخلاف الشخصى : اننا نشهد فى بلاد العالم كلها ان الناس يختلفون فى آرائهم السياسية وفى الأحزاب التى ينتمون اليها دون ان يترتب على هذا الخلاف أى خصومة ولا أية عداوة .. وقد وهم سعد باشا عندما ظن ان الطرق التى استخدمت ولا تزال تستخدم لمصادرة الحرية تؤدي الى التخلص من خصومه ليبقى وحده الحاكم والآمر الناهى .. ان محاولة الضغط على حرية الرأى ــ وغيرها من الأمور ــ قد اوجدت له خصوما جديدين وانه بهذه التصرفات يخلق كل يوم خصوما بدل أن يتخلص ممن كان يظنهم أعداء لمجرد مخالفتهم له فى الرأى (١٩٢١/١٠/١٠) .

ومن وسائل الضغط على الحريات ومحاولة فرض الرأى بالقوة الالتجاء الى الاغتيال السياسى كوسيلة للضغط على الاراء .

استنكر الرافعى فى ١٩٢٢/١١/١٩ اغتيال كل من حسن عبد الرازق

باشا واسماعيل زهدى بك من قادة حزب الاحرار الدستوريين رغم معارضته الشديدة لقيام هذا الحزب ولتصرفاته واتجاهاته السياسية ·

« ان القاتل السياسى الذى لا يملك أية سلطة شرعيــة فى ارهاق الارواح يقف بنفسه موقفا غريبـــا ، لانه يتهم ويحكم وينفذ فى وقت واحد دون أية مراجعة ودون ان يسمح للمتهم بالدفاع عن نفسه » ·

ويؤكد الرافعى : انه ينتقد حزب الأحرار الدستوريين منذ ان ظهرت فكرة تأليفه لأسباب شرحناها ولكن للانتقاد لغة يعبر بها أما لغة الرصاص فلا نفهمها ولا نقرها ولا نحلها لا لأنفسنا ولا لخصومنا ·

ويقول الرافعى فى اليوم التالى : الجريمة ليست سـلاحا للاقناع وانما هى سلاح العاجز . سلاح الجاهل الذى لا يستطيع الاعتمـــاد على الحجج والبرهان ·

ان لكل انسان الحق فى أن يعتنق الرأى الذى يعتقده صالحا فاذا اعتقد آخر ان هذا الرأى فاسد وجب عليه ان يسعى لحمل أخيه على ان يترك هذا الرأى ولكن فى دائرة الوسائل المشروعة ·

ويقول الرافعى : اذا كان القائمون بأمر الحزب الجديد قد أخطئوا فى اختيار الظروف لتأليف حزبهم فعلينا ان نبين لهم هذا الخطأ ومداه مستشهدين بما تفعله الأمم الاخرى عندما يتغلغل فيها الحكم الاجنبى أو عندما تهدد بخطر خارجى من ضرورة الاتحاد ونبذ الفكرة الحزبية ·

ويقول الرافعى : اللهم ان الخطب جلل والجريمة شنيعة والضحايا غالية والموقف حرج والظلام حالك والمصير مجهول والعقول حائرة والافكار مرتكبة ولا ملجأ لنا الا اليك فتداركنا بحكمتك قبل ان يستعصى الداء ويعز الدواء وألف من قلوبنا وطهرها من الأحقاد وحقق للبلاد سبيل العودة الى ما كانت عليه من اتحاد كسبنا من ورائه شيئا كثيرا ونخشى ان نفقده اذا استمر هذا التدابر والتشاحن » ·

وعندما اعتدى على سعد زغلول أثناء رئاسة الوزارة الشعبية قـال الرافعى فى (١٩/٧/١٩٢٤) · ان الاعتـــداءات السياسية لا تؤثر فى المبادىء بل تفسد جو البلاد ، واشار الى كلمة للزعيم الايطالى ماتيونى ـ خصم الفاشية العنيد ـ التى قال فيها انكم تستطيعون قتلى ولكن مبادئى لن تموت أبدا ·

واذا كان الرافعى يســتنكر الاغتيـالات السياسية ، فقد كان فى الوقت ذاته ، يستنكر الحملات التى تتبع هذه الاغتيالات من قبض واعتقال

الابرياء .. وكان يحذر دائما من موجة الانتقام التى تتبع هذه الاعتقالات حتى لا تشتعل النيران .

قال مرة : اذا كانت مصلحة التحقيق ـ تقتضى باعتقال بعض أفراد لوجود شبه ولو بعيدة عليهم فاننا نرجو ان يلاحظ فى اعتقالهم انهم أفراد قد تظهر براءتهم كما ظهرت براءة غيرهم فيكفى انهم حرموا حريتهم وماداموا فى مركز الشبهة فيهم فقط فلا يجوز ان يعاملوا معاملة تؤثر على صحتهم .

ويشير فى (١٩٢٤/٧/٣١) الى ما قاله أحد هؤلاء المعتقلين الذين افرج عنهم عقب الاعتداء على سعد : ان أسباب الراحة سيئة فى السجن فلا تخرجوا منه أمواتا .. وقد كان هذا الموقف من أمين الرافعى متسقا تماما مع ما يؤمن به ، لقد دافع عن الطلبة الابرياء الذين اتهموا فى طنطا يوم ان هتفوا للدستور ، ودافع عن الابرياء الذين اعتقلوا فى اعقاب مصرع بطرس غالى بيد ابراهيم الوردانى ، ودافع دائما عن كل متهم اتهم ، ولم يحكم القضاء بادانته .

ودافع عن عزيز المصرى يوم ان حاكمته تركيا أمام ديوان عرفى عام ١٩١٢ .

ونصب الرافعى نفسه محاميا عن كل قضايا الحرية ، لا فى مصر وحدها ، بل فى كل ارجاء العالم .

لقد كان الرافعى يؤمن بحق الشعوب ، كل الشعوب فى الحرية والاستقلال .

وكان الرافعى يؤمن بحق الشعوب ـ كل الشعوب ـ فى التخلص من الحكومات الاستبدادية .

كان يؤمن بحق الشعب ـ أى الشعب ـ فى الثورة ضد أى ظلم يقع عليها .

●●●

وكان فى مقالاته العديدة يحتفى بذكرى الثورات السابقة كما يعطى اهمية خاصة للثورات التى قامت فى عصره .

كتب الرافعى عن ثورة ١٤ يوليو ـ بمناسبة عيد الحرية والاستيلاء على سجن الباستيل (فى ١٤ يوليو سنة ١٩١٠) : لقد قامت الثورة الكبرى بزعزعة سلطان المستبدين ، وثل عروش الجبارين واعزت وخفضت ورفعت وأماتت وأحيت وأذلت الملوك ، وأعزت الأمم وخفضت المستبدين ورفعت الأحرار ، وأماتت الظلم وأحيت العدل .

وكتب مرة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٠ عن ثورة البرتغال : تصاب الأمم في بعض العصور بفئة من المستبدين يقبضون على ناصيتها بيد من حديد ويسوسونها خطة الخسف فيغتالون حقوقها ويستنزفون أموالها ويمتصون دماءها وهي ساكنة ساكتة لا ترفع صوتا ولا تحاول مقاومة حتى اذا ما طاف بها طائف الحياه ، وهبت عليها نسمات الحرية فزعت لاسترداد حقوقها غير مكترثة ببطش أولئك الآخذين بزمامها ، المتحكمين فيها بالجور بغيا وعدوانا وسرعان ما تثل عروش الظلمة وتقع تيجان الجبابرة الغاصبين ٠٠ ان الشعب اذا نهض وتحرك اكتسح كل عقبة أمامه وقضى على كل ارادة تخالف ارادته وسحق بقدميه كل قوة تقف في سبيله ٠

ثم يقول الرافعي : ثورة شعب البرتغال التي لم تخمد نارها الا بخمود انفاس الغاصبين المعتدين ما هي الا مظهر من مظهر سلطان الأمة وحلقة من حلقات تنازع الشعوب والملوك الذي لابد ان ينتهي بفوز الأولين ٠

ولقد أحسن الزعيم البرتغالي ليما بقوله : ان القوة العشوائية لا تستطيع أن تتغلب على آمال وارادة أمة وطنت نفسها على الدفاع عن حريتها واستقلالها ٠

وكما قالت جريدة السياسة ، كان أمين ممن يدينون بضرورة تعهد العلاقات الحسنة بين مصر وغيرها من البلاد الشرقية عامة والاسلامية منها خاصة ، وقد تفضل فقبل انتداب السياسة اياه لدى مؤتمر الحجاز فلم يكن صحفيا قادرا فحسب بل كان وطنيا مصريا صميما وكان مسلما مخلصا ٠

تدخل في الخلاف الذي نشأ بين رجال المحمل المصري وأهل نجد وكان من آثار تدخله ان حال دون ان تجرى دماء المسلمين بقتل المسلمين ٠

●●●

وكان الرافعي منذ ان حمل القلم يقف الى جانب قضايا الشعوب باستمرار وخاصة قضايا الشعوب العربية والشرقية والاسلامية ٠٠٠ ولا ننسى له مواقفه الرائعة في الحرب الطرابلسية الايطالية وكيف حمل القلم دفاعا عن شعب ليبيا في الحرية والاستقلال ٠

ولا ننسى له مواقفه مع الشعب في تونس والجزائر ومراكش والشام و٠٠ و٠٠ وقد كانت للرافعي علاقات مودة وصداقة وتعاون مثمرة مع كثير من زعماء البلدان الشرقية والاسلامية وكان هؤلاء الزعماء يرون في الرافعي

مناضلا حرا يعتمد عليه . كما كانت له اراء صائبة فى كل ما يتعلق بحركات التحرير الوطنية . فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ كتب مقالة كبيرة عن سورية لم تبق منها الرقابة الا بضعة اسطر جاء فيها : سمعنا فرنسا وانجلترا تناديان عند دخولهما سوريا بأنهما لا تريدان الا تحرير الشعب السورى فها هو الشعب السورى يقول انى حر مستقل فدعونى وشأنى أتمتع بما وعدتمونى به وبما كنتم تتمنونه لى فهل يكون جواب السياسة على ذلك أن تستخدم قوة ضده (رقابة) ان أوروبا تريد اضرام النار فى الشرق الأدنى فليست المسألة مسألة سوريا فقط بل هناك العراق ، وهناك الاناضول وهناك الآستانة وتراقيا .

وستعود الحرب حيث بدأت فهل تظن السياسة ان القوة تقضى على أمال الشعوب وان الحق لايزال لهذه القوة ، انها تخطىء اذا ظنت ذلك فقد تبدل العالم وتغير .

وحبذا لو سمع ساسة الحلفاء النصيحة التى وجهتها جريدة المساجيرو الايطالية بقولها : ان استمرار سياسة الضغط على الشعوب سيؤلف من الامم المضطهده (حذفت بأمر الرقابة) .. فهل يريد الغرب ان ينازع الشرق البقاء وهل مثل هذا التنازع يؤدى الى خير أحد ؟ ذلك مانكل الجواب عليه للأيام .

ونشر الرافعى فى ١٩٢٤/١٢/٢١ حديثا أجراه مراسل التيمس مع المارشال الفرنسي ليوتى جاء فيه : ان الحالة فى مراكش تبعث على القلق لأن الجنود الريفيين الذين يأتمرون بأوامر عبد الكريم احتلوا قسما من المنطقة الفرنسية يمتد على طول حدود المنطقة الاسبانية من شمال فاس الى قرب حدود الجزائر وهذا من شأنه ان يحمل سلطان مراكش والسلطات العسكرية الفرنسية على العمل .

وأكد المارشال أن الريفيين ـ جنود عبد الكريم ـ يقومون بنشر دعاية قوية فى المنطقة الفرنسية ويستنهضون المراكشيين الى الحرب الدينية ضد فرنسا وان الحالة فى مراكش الاسبانية تهدد جميع الدول التى لها مصالح فى بلدان آسيا وافريقية الاسلامية .

وينشر الرافعى مقالة لمراسل الطان ـ فى مراكش يقول فيها : ان الأمير عبد الكريم يبعث الرسل والدعاة الى القبائل الخاضعة لفرنسا فى مراكش والجزائر وتونس قائلا لهم انه استطاع اقرار النظام فى الريف ومد فيه أسلاك التليفون والطرقات وتسير فيه السيارات وأدخل فيه أكثر مظاهر المدنية الحديثة واذا كان أهل المغرب يستطيعون الحصول من

زعيم مراكش على جميع حاجياتهم فلماذا يتركونه ويمدون ايديهم الى أجنبى عنهم • سواء أكان فرنسيا أو غير فرنسى وبناء على ذلك فان الأجانب يجب ان يتركوا لنا محالهم والا علينا ان نطردهم من بلادنا » •

ويقول الرافعى (٢١/١٢/١٩٢٤) : مهمة مقاتلة هذا الأمير من أشق المهمات ولا سيما فى مثل المنطقة التى يحارب فيها وستجد فيه فرنسا رجلا أصعب مراسا وأشد شكيمة من الأمير عبد القادر الجزائرى •

ويقول فى نفس الوقت : ان مصاعب الجيش الاسبانى تزداد يوما فيوما من جراء الموقف الذى ليس فيه أى أمل لفوز الاسبانيين بل ان هذا الموقف ينذر الأجنبى الغاصب باستمرار الهزائم وبكثرة الخسائر التى لابد ان تحل به • ان للاسبانيين فى مراكش ما يربو على المائة ألف جندى ولا يخفى ما فى تقهقر مثل هذا العدد الكبير فى المناطق الجبلية من المصاعب العظيمة فالاسبانيون سيخسرون جزءا كبيرا من جيشهم فضلا عن مهماتهم » •

وكانت مقالات الرافعى ـ فى هذا الموضوع ـ تحمل عنوان : فى سبيل الحرية والاستقلال ، نضال المراكشيين ضد الاسبانيين ، فشل مخالفة القوانين والعادات المرعية •

وقد دخل الرافعى فى معارك عنيفة مع الحكومة المصرية دفاعا عن كثير من الزعماء العرب • احتجت الحكومة الايطالية أيام حكومة الشعب على وجود بعض الزعماء الطرابلسيين فى القاهرة وطلبت اعتقالهم وتسليمهم للحكومة الايطالية » •

وأعلن الرافعى ثورة عارمة ضد الحكومة لانها وقفت موقفا متخاذلا من هؤلاء الزعماء وعندما ثار الرأى ووقف الى جانب هؤلاء الزعماء لم تشأ الحكومة تسليمهم وانما طلبت منهم مغادره مصر •

واعتمد الرافعى على النص الوارد فى برقية لوكالة استيفانى الايطالية ـ الشبيهة بالرسمية ـ حيث جاءت كلمة الطرد وسل الرافعى سيفه وهاجم الحكومة هجوما مرا ، قائلا : ان ما حدث لم يكن سوى معنى الطرد وهذا ما نراه ماسا بكرامة مصر وعزتنا القومية ، فضلا عن مخالفة للقوانين والعادات المرعية •

وعندما اصدرت الحكومة أمرا بابعاد الزعيم السورى الكبير عبد الرحمن شهبندر بناء على تدخل من الحكومة الفرنسية احتج الرافعى فى مقالات عديدة على هذا الابعاد قائلا : ليس الدكتور شهبندر بالرجل

المنكور القدر أو المجهول الجاه ولقد كان فى العراق فقوبل من ملكه ووزرائه ونوابه بأعظم مظاهر التبجيل والتكريم ، ولما زار مجلس النواب العراقى حياه النواب وهو جالس فى شرفات الزائرين وهتفوا له ٠

أما فى مصر ، المعروفة باكرام ضيوفها والتى يتسع صدرها حتى للجناة الوافدين عليها من الغرب فانه يطرد منها ولا تحتمل حكومتها ان يقيم أياما فيها ٠٠ لا عذر للحكومة فى تصرفها الممقوت حيال هذا الزعيم السورى ٠٠ ان ابعاده ينافى ابسط قواعد الانسانية ويصم مصر باقبح سمعة فى جميع بلاد الشرق ، ويظهر الحكومة المصرية بانها آلة فى يد الغير ٠٠ فعلى الحكومة ان تعدل عن هذا التصرف المعيب وان تسمح لهذا الزعيم بالبقاء فى مصر كما يشاء ولعلنا نسمع غدا فى مجلس النواب اصواتا تدافع عن سمعة مصر وكرامتها وتحمل الحكومة على سحب قرارها الاستبدادى الضار بالكرامة القومية (١٥/٥/١٩٢٧) ٠

ومعتقدات الرافعى وايمانه الراسخ بقضاياه وعدم استعداده مهما كانت الظروف للتشكك فيها ، أو محاولة النيل منها ، قاده طوال حياته القصيرة الى الدخول فى معارك عنيفة كان لها تأثيرها العنيف فى مستقبله وفى صحته بل وفى حياته ٠

لقد كان أمين الرافعى ـ وبحق ـ فارسا من فرسان الحرية بل كان ـ بحق أيضا ـ واحدا من أبرز شهدائها الذين عاشوا لهـا وماتوا فى سبيلهـا ٠

الباب الثاني عشر

أمين الرافعي وأول مؤتمر عالمي للمسلمين

●●●

وكانت آخر رحلاته الى مكة المكرمة

لا أعتقد أن كاتبا مصريا عربيا مسلما استطاع أن يوظف مصريته، وعروبته واسلامه لخدمة مصر ، والأمة العربية والاسلام ، كما استطاع أمين الرافعي ٠

ولا أعتقد ان سياسيا مصريا وعربيا مسلما نجح أن يعمل دون أى تعارض أو تناقض داخل الدائرة المصرية ، والدائرة العربية ، والدائرة الاسلامية التى تشمل الدائرتين السابقتين كما عمل أمين الرافعى ٠

ولا أعتقد أبدا ان مواطنـــا مصريا عربيا مســلما أدى واجبه فى خدمة ، مصر ، والعروبة والاسلام مثلما أداه أمين الرافعى ٠ كانت الدائرة التى بدأ يعمل داخلها منذ بداية شبابه دائرة العمل المصرى ، وبمرور الأيام ، وكثرة التجارب واتساع المدارك راح يعمل داخل دائرة العمل العربى ٠

ثم راح ـ بعد أن صقلته التجارب ، والمعارك ـ يعمل داخل الدائرة الاسلامية ولقد حقق لنفسه ، بنفسه النجاح فى كل تلك الدوائر ٠

ذلك لأنه كان يعمل ، بلا هدف شخصي لمصر ، وللعروبة وللاســلام لم يضيع الرافعي وقته ـ كمــا فعل غيره ـ في اصطناع حدود بين هذه الدائرة أو تلك ٠

ولم يشأ الرافعي ، أن يستنفد جهوده في تفضيل أية دائرة على أخرى ، بل كان ايمانه بأن كل عمل فى أية دائرة يخدم الدوائر الثلاث كما ان العمل معا للدوائر الثلاث يخدمها جميعا ويقويها فى نفس الوقت فان مصر القوية مثلا ، تكون قوة للعروبة ، وقوة للاسلام ٠ واذا كان

الاسلام قويا منيعا ككل فان قوته ، ومنعته تعود بالفائدة ، بالطبع ، على مصر ، وعلى الدول العربية جمعاء •

وأية قوة للعروبة ــ ولغتها العربية لغة الاسلام ــ عائدة بلا شك على مصر ، العربية وعلى مصر المسلمة ، كما انها عائدة بلا جدال أيضا على كل الدول الاسلامية •

ولم يكن المصريون والعرب والمسلمون ــ وقتذاك ــ قد هبطوا الى ما هبطنا نحن اليه من الانشغال بالأمور الصغيرة عن القضايا الكبيرة أية محنة يمر بها المسلمون فى الهند تشغل بلا جدال أذهان المسلمين جميعا مهما كانت العلاقات مع حكومة الهند أو الحكومة التى تحتل الهند •

وقد كان غير المسلمين يعرفون ذلك عن المسلمين ويقدرونه •

وقد كانت الرابطة التى تربط بين المسلمين جميعا فى مشارق الأرض ومغاربها أقوى من أية رابطة أخرى •

كانت أقوى بكثير من أية روابط محلية ، أو حتى وطنية ، فى كثير من الأحيان •

كان المسلم فى الهند أقرب الى أخيه المسلم فى مصر ، من المسلم فى هذا القطر العربى أو ذاك •

ورغم ان المواصلات لم تكن سهلة ، ميسورة كما هى الآن الا أن العلاقات بين المسلمين كانت أقوى ما يمكن •

وقد يفاجأ البعض منا اليوم عندما يعرفون انه كان للصحف المصرية ؟ قراؤها فى شبه الجزيرة الهندية الذين يفوقون فى العدد قراءها فى بعض الأقطار العربية ، وقد يفاجأ البعض منا أيضا اليوم عندما يعرفون أنه كان فى العشرينات الأولى ، من القرن العشرين ، مندوبون لبعض الصحف المصرية ، فى بومباى ، وكلكتا ، وكثير من مدن الهند •

كما كانت الرسائل متبادلة بين الكتاب والمصلحين المسلمين فى كثير من أرجاء الوطن الاسلامى على نحو لم نعهده اليوم ، رغم وجود الاذاعة والتليفزيون والأقمار الصناعية •

وقد كان من بين ما لفت نظرى فى الأوراق التى خلفها أمين الرافعى رسائل عديدة متبادلة بين أمين الرافعى ، وبعض المسلمين البارزين فى الهند وفى تركيا وفى كثير من أرجاء العالم الاسلامى ، بل اننى وجدت

تعليقات على بعض ما كان يكتبه أمين الرافعي ، لبعض القارئات المسلمات في شبه القارة الهندية (وجزيرة جاوة ، أندونيسيا فيما بعد) ورغم صعوبة التفاهم بين هؤلاء المسلمين الا انه فيما يبدو لى كان هناك اهتمام باللغة العربية عند كثير من المسلمين ممن كانت لغاتهم الأصلية غير عربية ٠

من بين الرسائل التى وجدتها ضمن مخلفات الرافعى ، رسالة من كراتشى الهند (٥ فبراير ١٩٢٥) إلى مصر القاهرة ٠

سيدى الأستاذ مدير جريدة الأخبار الغراء

بعد السلام والاجلال بجهادك القومى ونضالك الشريف ٠

سيدى ، استنادا على ما أتيقنه من غيرتك على الحقيقة أرجو ان تسمح لمن تقدر الأخبار وان لم تكن مشتركة فيها بأن تقدم مع هذا مقالا هو كل ما استطعت كتابته فان تكرمتم بنشره فمنة نشكركم عليها والا فلا مانع من تمزيقه أو اهماله ٠

وبما انى لا أنشر اسمى فى كل ما أكتبه فى الجرائد العربية والهندية فاستسمح الاكتفاء بامضائى الذى فى آخر المقال فقط (عربية الهند) ٠

هذا وتكرم بقبول احترام واجلال المخلصة منيرة الشارقى ٠

●●●

وفى الرسالة ملحوظة جاء فيها : اذا تكرمتم ونشرتم المقالة فالتمس أن تقدموا الى المخلصة ثلاث نسخ من العدد نفسه وبهذا تجعلوننى ممنونة ٠

وعسى أن أوفق لخدمة الأخبار بعد هذا ٠

وتكرم للمرة الثانية بقبول احترامى الخالص ٠

وتذكر الآنسة منيرة عنوانها بالضبط الشارع ورقم المنزل فى مدينة كراتشى ٠

ومن بومباى (٢٩ جمادى الثانى ١٣٤٤) ٠

من عبد ربه المفتقر لمرضاته وفيق شريف لمعالى المجاهد الكبير صاحب السعادة أمين بك الرافعى الأفخم دام بالعز والتوفيق ٠

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠

أما بعد فليس يخاف على سعادتكم الحركة القائمة فى جزيرة العرب والحجاز من حيث نرى الضرورة ماسة لاستثمارها فى سبيل وحدة

الجزيرة العربية السياسية التى هى وحدها التى تنجينا من هذا الموقف المحفوف بأنواع الرزايا والخطوب •

اعتزمنا تأسيس جريدة سياسية يومية ونشرة أسبوعية مصورة ومجلة علمية شهرية فى مكة المكرمة •

ولما كنت بحاجة شديدة للاسترشاد باختباراتكم الطويلة الثاقبة بادرت لتحرير هذه العجالة راجيا اتحافى بما ترونه لازما للنجاح فى سبيل هذا الغرض سواء عن أوائل الطباعة وأجود أجناسها أو الأمور التى يجب النظر فيها مع ارشادنا لمحررين نزيهين يستطيعون الهجرة الى مكة المكرمة مع بضع مترجمين من الانجليزية والافرنسية واليهما •

ومع اننا نعلم كثرة مشاغلكم على الأخص فى هذه الآونة ، شجعنا قصدكم ما نعلمه من انكبابكم وتفانيكم فى سبيل المصلحة الاسلامية العامة وما سمعناه من طيب الثناء وجميل الذكر من الأخ الحكيم محمد عناية الله خان (والدوكتور) أنصارى اللذين يعجبان بعظمة نفسيتكم ومواهبكم العالية » ويضع توفيق الشريف (ت : ش) حاشية : جاء فيها : الموشوهون المغرضون الراغبون فى الاصطياد فى الماء العكر عمدوا لانتهاز فرصة سفر سيدى أحمد الشريف السنوسى الغازى الكبير الى اليمن لترويج أكاذيب وأباطيل رأينا من الحكمة والضرورة تكذيبها فالرجاء نشر ما (بطيه) مما حبرناه فى هذا الصدد •

شل اللسان ، وبترت اليد التى أفقدت مسلمى أفريقيتنا) جغبوب كعبة القارة وقاعدة النهضة الدينية العامة •

ولكن للبيت رب يحميه وستذب أسد الغاب عن آجامها حتى النهاية •

ولا يخامرنا الارتياب قط فى النصر على الأعداء عاجلا،أو آجلا والعاقبة للمتقين : ومن رباط الفتح كتب الظاهر الرجراجى ـ فى ١٨ رجب عام ١٣٤١ ـ الى مدير الأخبار الأستاذ أمين الرافعى : بعد التحية والاحترام فقد ساءنى جدا ما قرأناه فى الأخبار من محاولة السلطة الغاشمة لمعاودة التعدى على الحرية فى شخص ذلك الأسد الهصور مدير الاخبار والمدافع عن الحرية وعن القضية المصرية فى ساحة الانصاف وميدان المعارضة النزيهة المؤيدة بالحجج القاطعة والنظريات الصائبة ، مع مراعاة آداب المناظر واجتناب هجر القول وهذا ما اعترف له بها العدو قبل الصديق •

وسرعان ما ذهب أسفنا وقوفك تلك الوقفة الشريفة العنترية •

ودفاعك ذلك الدفاع المجيد عن مبادئك القويمة التى لم تحيدوا عنها

قيد أنملة لا فى « الشعب » ولا فى « الأخبار » ، فليحى الرافعى ، ولتحى الأخبــار وليحى الاســتقلال وليحى سعد باشا والوفد المصرى أما أنت أيها الموفق فسر ودم على سيرتك المستقيمة حتى تحقق مع سعد باشـــا والوفد المصرى ما حققه مصطفى كمال باشا مع المجلس الملى ودمتم ٠

ومن رباط الفتح أيضا كتب نفس الكاتب الطاهر الرجراجى رسالة ـ ٩ سبتمبر ١٩٢٦ ـ يعلق فيها على خبر نشر فى جريدة الجديد ٠ ان الحكومة المصرية اتخذت اجراءات عنيفة ضد بعض ضـيوفها التونسيين

وقد بلغت الثـــورة بالكاتب الحد الذى جعله يقول : ألهذا كان المصريون يطلبون الاستقلال ؟ أهذه أول الأفعال التى يحب المصريون افتتاح أعمالهم بها ؟ أم هل يوافق على ذلك الذين نفوا من مصر أيام محنتها فوجدوا فى « باريز » و « لندن » و « برلين » و « سويسرا » مرعى خصيبا يسرحون فيه ويؤدون لمصر خدمة عامة وحقا مضاعا فاذا رضى أولئك فهل يرضى الشيخ عبد العزيز جاويش ، وهل يرضى بذلك حمد الباسل ، ومكرم عبيد ، وسعد باشا : هؤلاء الأعاظم ، آخر من ذاق مرارة النفى ، وحلاوة الاغتراب ان هذا لشىء عجاب !

نطلب بالحاح من جريدة « الأحرار » وجرائد الحزب الوطنى وجرائد السعديين أن تقاوم هذا الاستبداد الوارد ، وأن تراقب الحزبية مراقبـة فعالة ، ولا تتساهل فيها وخصوصا حرية ضيوف مصر المســـتضعفين ولا ينسى المصريون ما كان للعرب من الاعتناء بضيوفهم الملتجئين اليهم وانهم كانوا يدافعون عن أنفسهم وأموالهم ٠

وكانوا يقولون فى أمثالهم « ارع الجار ولو جار » ٠

وكانوا يقولون ، ويقول السموءل معهم :

تعيرنـــا انا قليـــل عديدنـــا ... فقلت لها ان الكرام قليـــل

وما ضرنا أنـــا قليـل وجارنـــا ... عزيز وجار الأكثرين ذليـــل

فمن أى جانب ، يجب أن يكون المصريون ؟ » ٠

ومما هو معروف أن العرب ، والمســـلمين فى كثير من الاقطار ٠ كانوا يتحزبون ، كما يتحزب المصريون ، بمعنى أنهم كانوا يؤيدون من الأحزاب المصرية ، ما يعتنقون مبادئها !

ومن بين أوراق الرافعى رسالة بعث بها الشيخ رشيد رضا العالم

والمجاهد الاسلامي المعروف الى الكاتب البارع عمر أفندي رضا يقول فيها

السلام عليكم ورحمة الله تعـــالى وبركاته • أما بعد فقد أطلعني الأستاذ أمين الرافعي على الكتاب أو الخطاب الذي وجهته الى في مسـألة الشريعة الاسلامية وانكاركم على قولى انها عربية ومسألة العصبيـات الجنسية وما يتبعها من التشريع القومي : قرأت الكتاب وأعجبني تمنيكم لو لم يكن نشر البحث حيث نشر وميلكم الى التعاون على خدمة الاسلام بمقاومة ما ينافي تعاليمه ووحدته العصبية القومية وغيرها – الى آخر ما أدليتم به من هذا القبيل – وحصرتم انتقادكم الذي توسعتم به في مقالتكم التي نشرتموها في مجلة الجامعة (الهنـــدية) في كلمة واحدة ورضيتم بالتحاكم في الخلاف الى الأستاذ الرافعي والأســتاذ الشيخ جاويش •

وجملة القول ان في هذا الكتاب من روح الود الاسلامي والتناصف ما لو وفقتم له قبل كتابة تلك المقالة لما وجد بيننا شيء يحتاج الى تحاكم، وقد أحببت أن يكون حظي من هـــذا الروح مثـل حظكم أو أوفر منه ان استطعت ولذلك رجوت صديقنا أمين بك أن يعطيني الكتاب لأكتب اليكم جوابا خاصا استمد روحه منه وقد تفضل على به واتفق في هذه الأيام ان أعمالي تضاعفت وسافر وكيلي وهي آخر سنة المجلة ، فلم أجـد وقتا للمبادرة ثم أضللت الكتاب بين أوراقي وطفق الأستاذ الرافعي يطالبني به وأنا أرجيء وأسوف حتى رأيت أن أكتفي بهذه العجالة الآن وسأعود الى كتاب أطول منها ان شاء الله تعالى وأرجو أن يكون في الأســبوع الآتي اذ أتمكن من الظفر بكتابكم ولكم الخيار بعد ذلك في نشره والمناقشة فيه وفي عدم نشره •

والسلام عليكم أولا وأخيرا • ..

وكان الأستاذ عمر رضا قد كتب الى الأستاذ أمين الرافعي في ٢٧ مارس ١٩٢٤ رسالة مطولة تنشرها كاملة لما لموضوعها – في رأيي – من أهمية بالغة :

الآستانة في يوم ٢٧ مارس ١٩٢٤

سيدي الأستاذ المفضال مدير « الأخبار » الغراء •

تحية وسلاما • وبعد فقد تلقيت كتابكم المؤرخ ١٧ مارس بنمرة (٤٥٨) الخاص بما أحدثه قرار « الغاء مقام الخلافة » والتأثير السيء في مصر وفي العالم الاسلامي • وقد رأت جريدتنا المحترمة تضاربا بين موقفنا السابق وموقفنا الحالي في هذا الموضوع استدلت منه اننا نحاول تبرير

جريمة الكماليين ونشر البروباجندا لذلك القرار . وعليه فان « الأخبار » الغراء لا ترى فائدة في رسائلنا اذا واظبنا على الخطة المتقدمة الذكر .

تدل هذه الكلمة على اننا كنا على أتم وفاق مع الأخبار المحترمة ، حتى البريد الفارط . انما قد وصل قرار الغاء الخلافة الى مصر قبل ان نصل رسائلنا الخاصة بوصف هذه الوقائع وقبل ان نكتب كلمة في هذا الموضوع . وقد كنا ننتظر (الأخبار) لنطلع على آرائها ونتبع السبيل الملائم لخطتها التي نستمد منها خطتنا . لكن ادارة (الأخبار) كما لم تكتب لنا كلمة في هذا الموضوع لم تعجل بارسال ما خطه رئيس تحريرنا المحترم حتى نرى تأثير الوقائع ونتبع الخطة الملائمة لخطة الجريدة . بل اننا لم تصل الينا (الأخبار) المحتوية على آراء مديرنا المحترم الا يوم ٢٥ مارس ، أي بتأخر عظيم كالمعتاد . يشهد بذلك جميع اخواننا المصريين الموجودين هنا والذين ينتظرون معي (الأخبار) ليطلعوا عليها .

أما وجود تضارب بين موقفي السابق وموقفي الحالي في موضوع الخلافة فأني أعتقد ان جميع دفاعي عن الخلافة كان مبنيا على وجوب تقوية الرابطة الاسلامية بتشكيلات ، متشابكة في جميع أنحاء العالم الاسلامي ، تبذل همتها لاحياء الحياة الحقيقية الاسلامية وتقوية التعاضد الاسلامي . هذه هي القواعد التي كنا ندافع عنها وسندافع عنها الى الأبد . وسواء لدى اذا اجتمع المسلمون في هذا السبيل حول مقام شخص أو مبدأ معنوي ، قياما بتلك الواجبات الاسلامية ، وقد كانت المقالات التي كتبتها وانتشرت في أقاصي الشرق مبنية على ذلك الفكر . الذي تتسلم به الأمة الاسلامية رأسا أمر القيام بواجبات الخلافة الاسلامية . واجب حفاظة الدين وواجب تحكيم الاخاء بين المسلمين . وقد نشرته لنا (الأخبار) كذلك مقالات في هذا الموضوع بهذا المعنى .

أجل ، اننا دعونا الأمة الاسلامية الى ان تتسلم أمانة الخلافة حتى لا يتمكن أحد من ان يتلاعب بها وحتى تكون قوة سارية في جسم العالم الاسلامي تستمد الحياة منه ، دعونا لتعزيز الخلافة بتشكيلات دينية تجمع شمل المسلمين دينا وتسهل لهم التفاهم في كل أمر ، فما أجاب دعوتنا أحد . لكننا سندعو الى ما شاء الله لتأسيس هذه التشكيلات الدينية ، التي تجعل الاسلام أعظم قوة اجتماعية منظمة على ظهر الأرض .

فليس هناك أي تضارب في المبادىء التي أسير عليها وأسعى لها وسأسعى لها حتى النهاية . لكنى أسلم بأن الانقلاب الأخير قد يكون الجأني الى تبديل الاسلوب للتمكن من السير وراء هذه الغايات بلا توقف .

لقد كنا على علم بسوء التأثير الذى حدث في مصر من جراء قرار الخلافة اذ اطلعنا على محصيلاته في الصحف الانكليزية • ولذلك فاننا فكرنا فى تحويل المظاهرات الحسية العدائية الى مناقشات علمية أدبية ، يكون لها أثر باق ونفع عظيم • وأنتم أدرى الناس بانالمظاهرات الحسيه لا تلبث ان تخمد نارها ، اذ تمثل الحسيات من الاهتزاز حول موضوع واحد • فواجب علينا ازاء ذلك انتستفيد من تنبه الحسيات للخوض فى مناقشة علمية أدبية اجتماعية تحق الحق وتبطل الباطل وتجمع الرأى العام حول قرار يرسخ فى النفوس ويسير الشعب فى طريق الصواب • ولذلك فاننا جمعنا دلائل أحد الطرفين وقدمناها للرأى العام المصرى آملين ان يتقدم العلماء والفضلاء لمناقشة هذه الدلائل من باب العلم والدين والأدب والتاريخ • لا من باب الحس والتقاليد وغير ذلك مما لا يصل الى نتيجة موجبة ولا ينفع الا فى توسيع فرجة الخلاف •

ذلك ما رمينا اليه بكل صدق واخلاص وايمان • وربما نكون قد أخطأنا فى اختيار الوقت المناسب وفى اختيار الاسلوب الموافق •

أما نشر البروباجندا الكمالية فان استعيذ بالله من ذلك • وسيبرهن البريد الذى أرسلته على نقيض ذلك • بيد ان البروباجندا الكمالية فى حاجة لرجل مثلى فى داخل تركيا قبل خارجها ! وقد روجعت مرارا لأن انضم اليها • ولو رضيت لأثريت وأصبحت من أرباب الجاه بدلا من ان أكون كاتبا ضئيلا يسعى الليل ويكد النهار لاعالة أولاده والعناية بأمه • وليس موقفى فى (توحيد أخطاء) بالموقف المجهول • واذا ما سألتم فضيلة الشيخ عبد العزيز جاويش فلا شك انه يشرح موقفى شرحا وافيا • وانى لأفتخر بأنى مرت على حياتى الصحفية هنا فى محاربة التورانية والعصبية الجنسية ومحاربة الفرنجة والألحاد ومحاربة البدع السيئة ، المنافية للروح الاسلامية • ولا يخفى ان كل ذلك مجلبة للفقر والاضطهاد والاستخفاف • أما لو كنت فى الصف الآخر لكنت منعما ، قرير العين وأنا والحمد لله ممن يعرف الخير والشر ويوثر الخير ايمانا به ، لا عجزا عن الشر ! • •

فلا يمكننىان أحمل هذه الدعوى التى تدعيها (الأخبار) على الا على التأثر الشديد الناجم من الوقائع التى وقعت وفرقت قلوبنا أجمعين وأظن ان هذه الكلمات كافية لازالة كل سوء تفاهم ، وبيان حقيقة الخطأ •

أما مخالفة مصلحة الاسلام والمسلمين بكتاباتى فذلك حكم قاس جدا على رجل قضى حياته يخدم الاسلام ويضحى بمنافعه وأطماع حياته وأحلام شبابه فى سبيله وقد حاسبت نفسى حسابا شديدا فلم أستطع أن أؤيد

هذا الحكم الذى حكمتم على به وقررته مراجعتكم لنقضه ، ثقة بما أنتم مفطورون عليه من العدل والانصاف ٠

ذلك جواب على كلمتكم فان صادفت قبولا فنعم المطلوب ٠ وغاية ما أؤكده لكم انى مستعد لأن أشارك (الأخبار) فى أعمالها ما حييت ، بلا قيد ولا شرط ، وانى خاضع لأمركم فى كل حال ٠ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠٠ من الأخ المخلص ٠

ومن بين الرسائل التى وجدتها ضمن أوراق الرافعى ، رسالة بالفرنسية مترجمة الى العربية كتبها من تونس محمد محيى الدين القليبى ـ وكان من قيادات تونس ـ وفيما يلى الترجمة الحرفية لتلك الرسالة ٠

الحمد لله وحده   والصلاة والسلام على من لا نبى بعده

تونس فى ٢٧ مارس ١٩٢٤

حضرة الكاتب القدير والصحفى الخبير بطل الجهاد الملى أمين الرافعى بك صاحب جريدة الأخبار الغراء دامت سعادته ٠

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أما بعد فاننا نتلقى منذ حين لفائف من صحيفتكم الزاهرة تباعا باسم حزبنا الذى حلت منكم أعماله محل الرضا فأتحفتم ناديه بأخباركم ، ونشرتم من صحفه ما وقع عليه اختياركم كنموذج يجعل اخواننا المصريين وقراء صحيفتكم الغراء بالخصوص على بنية من جهادنا الملى فى سبيل التحرير وقد رأيت من واجبى تلقاء عنايتكم هذه حفظكم الله ورعاكم أن أبعث اليكم برسائل ألم فيها بما يحدث هنا من أدوا هذا الجهاد العظيم القائم اليوم بيننا وبين المستعمرين ليطلع على ذلك قراء الأخبار فيما يطلعون عليه من أخبار بقية أنحاء العالم الاسلامى التى بجريدتكم الغراء فضل العناية بنشرها من بين بقية الصحف ٠ ومع اعترافى بقصورى فى التحرير عن ادراك المستوى الراقى الذى تسير عليه صحيفتكم فان لى من عطفكم على تونس والتونسيين وتقديركم لعمل أخوانكم ـ ومثلكم من يعرف قيمة هذه الأعمال ـ خير كفيل بقبول رسائلى ونشرها على صفحات الأخبار وقد كنت كاشفت برغبتى هذه زعيمنا المحترم الأستاذ الشيخ عبد العزيز الثعالبى وأعلمته بوقوع اختيارى على صحيفتكم الفيحاء لمطابقة خطتها لعقيدتى السياسية ورجوته التوسل لديكم فى قبول رسائلى وها أنا اليوم أكرر هذا الرجاء عسى أن يكون مقبولا واننى لفى انتظار ما يشعر بذلك من جنابكم حفظكم الله ودمت والسلام من الداعى لكم محمد محيى الدين القليبى ٠

وفى أوراق الرافعى ما يدل على سرعة استجابته لما جاء فى تلك الرسالة التى أيدتها أقوال الزعيم التونسى عبد العزيز الثعالبى .

ومن « أميرت ستار » بنجاب الهند » بعث المغتفر الى الرحمن عناية الله خان الى العلامة المكرم السيد أمين الرافعى رسالة مستفيضة أشار فيها الى اهتمام أمين الرافعى بشئون المسلمين في جميع أنحاء العالم كما اشار الى النوائب الهائلة التى وقعت فى مصر وشغلت أبناءها ومن بينها مقتل «لى ستيك» (أى السير لى ستاك سردار الجيش المصرى) ويقدم عناية الله خان نفسه بأنه يعمل على « تجديد أمور الدين وتقويمها » على الأصول الحاضرة المستقيمة البينة التى أفلح بها الغرب ويطلب « عناية الله خان » من أمين الرافعى المشاركة فى المجادلة ، « وأن تجتهدوا لتمكنوا الدين القيم الذى رضى لكم فى مناكب الأرض مرة أخرى ويطلب « عناية الله خان » من أمين الرافعى ان يدعو عامة الناس وخواصهم بواسطة جريدته « فاجمعوا علماء الدين على ما أبلغت فى كتابى وأجمعوا فقهاء الاسلام على ما يثبت لهم من حقائق النظرة وأصول الاسلام .

ويقول عناية الله انه ارسل رسائل مشابهة الى جميع رؤساء الجرائد بمصر وعلماء الدين وكبراء الخلق : شيخ الجامع الأزهر وفؤاد باشا وعمر طوسون باشا والشيخ عبد العزيز الشاويش (هكذا فى الاصل) ومدير جريدة الأفكار والأهرام والهلال ووادى النيل والمقطم ، والسياسة واللواء والى محمد ماضى أبو العزايم وحامد محمد المليجى وشيخ محمد حسينى الازهرى الدمشقى ،(ومصطفى مراغى (بى) .

والشيخ محمد شاكر وكيل جامع الأزهر والدكتور حسان محمود ركن الجمعة الملية ونسخة اليكم وان شئتم ان تطالعوا كتابى باللغة الهندية ايضا فسأرسل اليكم نسخة كاملة منه .

ويطلب عناية الله من أمين الرافعى ان يتدارس الأمر ، ـ أمر دعوة عناية الله خان الاصلاحية ـ مع عمر طوسون باشا وأن يشاوره كما يشاور فؤاد سلطان باشا وغيرهما من أكابر المصريين لكى نبنى سياستنا الوطنية على بنيان الدين » .

وجوهر رسالة اية عناية الله خان كما فهمتها من بعض الأوراق التى كان قد أرسلها للرافعى تتلخص فى دعوته الى تغيير أمر المسلمين فى الدنيا وتقوية أحوالهم كما أنه ـ عناية الله خان ـ يدعو المسلمين الى أن يتخذوا منهم أميرا صاحب العلم والجسم والنضال الذى يفلحهم فى الدنيا مثل مصطفى كمال باشا والذى يجبر كل منا على طاعته

مثال عمر رضى الله عنه ويقذف فى قلوب أعدائنا الرعب مثل صلاح الدين وان لم تتخذوا مثل هذا ــ هكذا قال عناية الله خان ــ « فسيهلكون فى الدنيا فى اقرب فرصة ، يقينا » .

ولم أفهم من دعوة عناية الله خان الا هذا الذى أشرت اليه ولعله ــ وهذا اجتهاد شخصى ــ كان يريد البيعة لنفسه كى يخلف الخليفة بعد أن ألغى مصطفى كمال باشا ــ فى تركيا الحديثة ــ الخلافة .

ولعل أهم الأوراق التى عثرت عليها فى مخلفات الرافعى ما تعلق بأول مؤتمر للمسلمين عقد فى مكة المكرمة اثناء موسم الحج لعام ١٣٤٤ هـ .

من بين تلك الأوراق ــ مثلا ــ أعداد كاملة من مجلة « أم القرى » الصادرة فى ذى الحجة ١٣٤٤ هـ والمتضمنة اعمال المؤتمر الاسلامى الأول بالاضافة الى محاضر جلسات ذلك المؤتمر ونص الخطاب الذى القاه الملك عبد العزيز آل سعود فى افتتاح المؤتمر ، وكذلك نص خطاب رئيس الوفد المصرى بالاضافة الى لائحة نظام المؤتمر الاسلامى الاول ، وبرامج أبحاثه .

وكانت قد وضعته لجنة خاصة شارك فيها الرافعى وقدمته الى المؤتمر وطبعته أم القرى فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ هـ .

وقد كان من بين برامج المسائل التى كان مطلوب ان يبحثها المؤتمر الاسلامى العام : استقلال الحجاز التام .

ادارة حكومة الحجاز وكونها تحكمه بالشرع والشورى الشرعية وكون الحجاز قطر مسلم ، وبحث الوسائل لاعتراف جميع الدول ذات الشأن بذلك .

وكان من بين الموضوعات أيضا احصاء أوقاف الحرمين الشريفين فى الحجاز وفى سائر الاقطار ، ومنها سكة الحديد الحجازية ، ووسائل عمران ما فى الحجاز منها وضبط ما فى الخارج .

والحصول على ريع تلك الأوقاف ووضع نظام لصرف كل ريع ، يصل الى حكومة الحجاز من هذه الأوقاف فيما تقتضيه المصلحة مع مراعاة الأحكام الشرعية ، واصلاح عين زبيدة ومجاريها وجعل مستودعاتها فى مكة ومنى وعرفات صحية ، وكافية لأهل البلاد والحجاج .

ولذلك تنتظم مصلحة الصحة في البلاد والمعاهد التي يطرقها الحجاج والزائرون واتخاذ الوسائل للانتفاع بذبائح النسك واتقاء ضرر كثرتها وتركها عرضة للفساد وافساد هواءالمكان الذى تترك فيه ٠

ومن بين تلك الموضوعات أيضا : انشاء مدرسة خاصة فى الحجاز لتخريج طائفة من العلماء بتربية خاصة وتعاليم يكون بها أهلا بالقيام بما أمر تعالى في قوله « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » وما نهى عنه فى قوله : « ولا تكونوا ، كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءت البينات وأولئك لهم عذاب عظيم »

ومن بين أوراق المؤتمر ورقة اقتراحات مقدمة من بعض رؤساء الوفود مثل سليمان قدرى « رئيس وفد الخلافة وضياء الدين رئيس الوفد ، الروسى وكفاية الله ، رئيس جمعية علماء الهند ومحمد شرف عدنان رئيس الوفد الحجازى ، وآخرين قدمت الى لجنة المقترحات وقد جاء فيها :

لما كان هذا المؤتمر قد وضع من عنايته توفير وسائل المواصلات ونسهيل أمر الحج وازالة جميع العقبات التى تعترض اداء الفريضة الدينية ٠

وكانت سكة الحديد الحجازية هى وقف اسلامى ، وقد أنشئت بأموال المسلمين وسجلت أوقافها فى دائرة المشيخة الاسلامية فى الاستانة وفى دائرة الاوقاف العثمانية ٠

وكان الغرض من انشاء هذه السكة الحديدية التى كلفت المسلمين ملايين الجنيهات والوف النفوس ، هو تسهيل أمر الحج وتوفير أسباب المواصلات بين الحرمين الشريفين وكثير من الاقطار الاسلامية ٠

وكان من الواجب على المسلمين جميعا العناية بهذا الوقف الاسلامى العظيم الذى يشمل نفعة أكثر حجاج العام ٠

وكان مؤتمر لوزان المنعقد فى سنة ١٩٢٣ قد اعترف بالصفة الدينية لهذه السكة الحديدية ، واصدرت وفود منشآت الفرنسية والانكليزية معا تصريحا فى ٢٧ كانون الثانى ٩٢٣ حول تأليف مجلس اسلامى حصرت وظيفة مناط منه تقديم المشورة التمشية السكة الحديدية الحجازية والمحافظة عليها ويكون مركز هذا الهيئة المدينة المنورة ٠

ولما كان العالم الاسلامى فى مشارق الأرض ومغاربها يعلق آمالا كبيرة على هذا المؤتمر ، فانا نقترح على المؤتمر ان يقرر ما يلى : ــ

١ – ان يعهد الى حكومة الحجاز في أن تراجع بتوكيل من هـذا المؤتمر وبالأصالة عن نفس الحكومتين المدنيتين فى سورية وفلسطين ، ويطلب منهما تسليم اقسام الخط المارة بسورية وفلسطين وشرق الاردن الى حكومة الحجاز .

٢ – فى حالة عدم حصول نتيجة من الوجه الأول ، تراجع جمعية الأمم .

٣ – فى حالة عدم حصول نتيجة فى الوجه الثانى تقام الدعوى لدى محكمة لاهاى الدولية .

٤ – بعد استرداد جميع أقسام الخط يؤلف له مجلس اسلامى عام يشرف على ادارته .

ومن بين أوراق المؤتمر رسالة من الشيخ رشيد رضا الى الرافعى يقول فيها : لاشك فى تعذر جمع اللجنة فى غير وقت انعقاد المؤتمر وانا لا يمكننى الانتقال بدون (اوتومبيل) فاذا أرسلت الى القائون أصححه من جهة اللغة ابتدائيا . ثم يعرض على اللجنة فى المؤتمر والسلام .

ومن بين تلك الأوراق أيضا أوراق مطبوعات « تقريرى عن الحالة الحاضرة فى الحجاز وطرق اصلاحها » كتبه أمين الرافعى :

وأوراق كثيرة أخرى تصلح أن تكون بحثا مستقلا بذاته عن أول مؤتمر جمع بين المسلمين فى العصر الحديث .

ولسفر أمين الرافعى الى مكة المكرمة فى ذلك العام قصة ، نلخصها فيما يلى : كان الرافعى ، قد أصيب بخيبة أمل فى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وكان هو صاحب الدعوة ، لم يصل الاجتماع الى عمل جاد ضد الانجليز والسراى وانما وصل فقط الى تنظيم معركة الانتخابات البرلمانية لا اكثر ولا أقل .

أصيب الرافعى بصدمة عنيفة هزت كيانه وزلزلت بنيانه اذ وجد نفسه وحيدا فى الميدان فأعلن احتجاب الاخبار .

وفى فترة احتجاب الاخبار انتزع القدر من أمين الرافعى ابنه البكر عبد الرحمن البالغ من العمر خمس سنوات بعد اصابته بالدفتيريا .

وصلى أمين الرافعى بعد أن علم بنبأ الوفاة ، وانكفأ على سجادة الصلاة يبكى ، ثم يطلب ان يدفن جثمان ابنه الى جوار جثمان الزعيم مصطفى كامل .

ويجاب الى طلبه ، وتفتح لأول مرة مقبرة مصطفى كامل ليدفن بها عبد الرحمن أمين الرافعى ٠

ويصاب أمين الرافعى بمرض السكر ٠

ويذهب أمين الرافعى لأداء فريضة الحج ، وينتهز الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة الأسبوعية « وقتئذ » الفرصة فيطلب من أمين الرافعى ان يكون مراسلا لصحيفة السياسة وهو فى الحجاز ٠

وهنا تبدو شخصية الصحفى الكبير عظيمة رائعة : انه وهو صاحب اكبر صحيفة شغلت الرأى العام أكثر من خمس سنوات وهو السياسى الوطنى الرائد ، الذى سبق د٠ هيكل فى العمل السياسى بسنوات عديدة يرحب بأن يكون ـ وهو صاحب الصحيفة ورئيس التحرير والصحفى الخطير ـ مراسلا لواحدة من الصحف التى كانت دون صحيفته نفوذا وانتشارا ٠

وفى موسم الحج يشترك فى أول مؤتمر اسلامى عرفه العالم الاسلامى دعا اليه الملك عبد العزيز آل سعود ملك « نجد والحجاز » ٠

وتصادف أن وقعت فى السنة التى كان يحج فيها أمين الرافعى فتنة « المحمل » بين القوات المصرية المرافقة للمحمل وبين بعض المتطرفين من النجديين ٠

وقد تم تبادل الرصاص بين الجانبين ٠

وكلف الملك عبد العزيز أولاده بالاسراع بالذهاب الى مكان الحادث ومنع اطلاق الرصاص و ٠٠ و ٠

وقد شارك أمين الرافعى فى وأد تلك الفتنة قبل أن تستفحل وتؤدى الى قطع العلاقات بين الحكومة المصرية وحكومة نجد والحجاز ، وقتئذ ٠

ولعب أمين الرافعى أعظم الادوار فى انجاح أول مؤتمر اسلامى فى العصر الحديث ٠

ونكتفي بنشر بعض التلغرافات ، التي بعث بها الرافعي الى جريدة السياسية فور وصوله اليها ·

كان أول تلغراف بعث به من مكة عن افتتاح المؤتمر الاسلامي : حضر الاحتفال الملك وكان عدد اعضائه ٥٩ يمثلون مسلمي الهند وروسيا وجاوة وسورية وفلسطين ونجد والحجاز وعسير ، وجمعية الخلافة بوادي النيل وقد اختار الملك ثلاثة من علماء مصر بالحجار واثنين من علماء السودان والسيد رشيد رضا ·

ودعا ١٥٧ لشهود حفلة الافتتاح ·

وألقى الشيخ حافظ وهبة مستشار الملك خطبة جلالته الافتتاحية حيا فيها الأعضاء ·

وتمنى استمرار عقد مثل هذا المؤتمر كل سنة ·

وبعد انتهاء الخطبة أخذ المؤتمر في انتخاب الرئيس ودارت مناقشة طويلة في طريقة الانتخاب ونال الرياسة الشريف شريف عدنان والوكالة سليمان الندوى رئيس وفد جمعية الخلافة الهندية وضياء الدين رئيس وفد مسلمي روسيا وللسكرتارية توفيق شريف رئيس وفد عسير ·

وانتهت الجلسة على أن يعقد المؤتمر غدا (أمين) ·

وكان التلغراف الثاني :

حسما للخلاف الخاص بزيارة القبور وبناء على طلب الملك وضع العلماء نظام الزيارة المشروعة مطالبين الناس بالاقتصار عليها ومطالبين الحكومة بتعيين شرطة خاصة للمحافظة على الزائرين وقد اجتمع المؤتمر فانتخب لجنة اعضائه لوضع لائحة للنظام الداخلي (أمين) ·

وكان التلغراف الثالث ·

قرر المؤتمر الانعقاد كل عام بموسم الحج جاعلا غايته توحيد كلمة المسلمين وترقية شئونهم دينيا واجتماعيا وأدبيا واقتصاديا وتوفير الأمن بالحجاز وتوفير وسائل الراحة الصحية والمواصلات وتسهيل الحج وضمان سلامة الحجاج وحفظ حقوقهم ·

وقد وردت انباء بقيام الوفد التركي من الآستانة والوفد الأفغاني ·

وعن الخلاف على طريق المحمل الى المدينة بعث الرافعي بالتلغراف مكة ١٣ يونيو :

يغادر المحمل جدة اليوم بغير تسوية الخلاف بطريق زيارة المدينة
عزمى باشا يريد تغيير الاتفاق الخاص باختيار طريق الدرب الطويل
الذى استعدت له الحكومة مفضلا طريق ينبع لكن الحكومة تعتذر بصعوبة
اعداد الجمال اللازمة بطريق ينبع بعد موسم الحج مباشرة : ينتظر
استمرار المفاوضات بمكة .

وتلغراف آخر يقول :

وصل المحمل الى مكة فتبودل اطلاق مدافع التحية .

وصل وفد اليمن ؛ قرر المؤتمر أن تعين حكومة الحجاز لجنة لدرس
الحالة الصحية ولوضع طرق الاصلاح مع رصد مبلغ للتنفيذ وتكليف
اللجنة التنفيذية احصاء أوقات الحرمين ليسعى المؤتمر فى تحصيل
ريعها لصرفه فى مصارفه المشروعة ومخابرت حكومتى سورية وفلسطين
لاستردادا سكة حديد الحجاز .

هذا وقد وصل وفد المسلمين ببرلين .

وتلغراف آخر : زار الملك معسكر المحمل فأقيمت له حفلة شاى
وطلب أمين الحج مساعدة الحكومة لسفر المحمل ، بطريق ينبع فوعد
الملك بتحقيق ذلك : بلغ عدد الحجاج القادمين بطريق جده ستين
ألفا (أمين) ومن منى – عن طريق حلفا وبور سودان – وصل الى
السياسة التلغراف التالى – وقع اعتداء على المحمل أثناء توجهه لعرفات
من بعض الذين يعتبرونه بدعة دينية فاضطر المصرى لرد الاعتداء
بالرصاص ، السكينة سادت (٢٢ يونيو سنة ١٩٢٦) تلغراف من
(منى) (أيضا) .

احتج الملك بجوابات شديدة اللهجة على استخدام الرصاص مع أن
المحمل ، كان بحالة دفاع شرعى ، المخابرات مستمرة .

التفصيل بالبريد (أمين) .

وتتوالى البرقيات .

مكة يرجح تسوية الخلاف الخاص بالمحمل ارتاح الملك والحكومة
لاشتراك مصر فى المؤتمر .

مكة فى ٢٩ يونية : أصبحت علاقة الحكومة بالمحمل كثيرة
التقلبات .

استقال الشيخ حافظ وهبه ، تحسن الموقف أخيرا بتسوية خلاف

المحمل أرسل الملك الليلة كتابا مرضيا لأية الحج ، زار الوفد المصرى الملك ، أقيمت وليمة للوفد بالمحمل مكة فى ٣٠ يونية :

حضر الوفد المصرى المؤتمر بعد انسحاب وفد الخلافة بمصر .

خطب الشيخ الظواهرى فاحتفظ برأى الوفد فى المقررات السابقة .

اعترض على اعتبار السودان بالقانون الاساسى منفصلا عن مصر قرر المؤتمر ان السودان ، الوارد بالقانون ، هو الجزء التابع لمصر . رفض الملك استقالة الشيخ حافظ وهبه فبقى فى منصبه وفى أول يوليو بعث أمين الرافعى ببرقية قال فيها : أرسل الملك رسالة للمؤتمر تلاها الشيخ حافظ وهبه لفت فيها نظر المؤتمر الى أنه لم يخطو خطوات جدية فى سبيل الغرض الذى دعى لأجله ونصح باتباع سياسة التدرج وترك الجزئيات الدينية للعلماء الذين ترسلهم كل مملكة وطلب وضع أساس للاصلاح العملى يظهر أثره فى الحج المقبل .

طلبت وفود مصر وتركيا والأفغان فى المؤتمر تأجيل العمل بقانون المؤتمر الأساسى للعام المقبل حتى يشاوروا حكوماتهم .

٥ يوليو قرر المؤتمر مطالبة الحكومة بالسعى لاسترداد معان للمملكة الحجازية ولم تشترك مصر ، وتركيا والأفغان فى القرار وانتخب المؤتمر الأمير شكيب أرسلان سكرتيرا عاما انفض المؤتمر ويقيم الملك مأدبة هذا المساء للأعضاء » .

وكتبت جريدة السياسة :

لمناسبة انتهاء مؤتمر الحجاز غادر حضرة صاحب العزة أمين الرافعى بك مندوب جريدة السياسة الخاص ميناء جدة أمس على الباخرة بولاق قاصدا الطور ، وقد أرسل لنا — السياسة — من على ظهر الباخرة بالتلغراف اللاسلكى الاشارة التالية :

الباخرة بولاق فى ٧ يوليو ..

سافر المحمل الى الطور ومعه مندوبو مصر فى مؤتمر الحجاز : أمين :

٩ يوليو : وصل المحمل للطور وأهدى ملك الحجاز للشيخ الظواهرى عباءة وطشتا وابريقا وللمسيرى بك سيفا ولأمين بك توفيق خنجرا وعباءة ولعبد الرسول أفندى السكرتير ، ساعة .

وأهدت الحكومة المصرية لملك الحجاز طلمبة المياه التى كانت مع المحمل وسيارتها ، (أمين) ٠

١٢ يوليو - بالتلغراف ٠

تمت مدة الحجر الصحى وزرت أقسام محجر الطور ومحتوياته بصحبة الدكتور طمسون رئيس مجلس الصحة والمحاجر ٠

فسافر اليوم للسويس الباخرة بولاق ، وعلهما المحمل ووفدى مصر لدى المؤتمر والمنصورة ، وعليها وفود تركيا والأفغان وسورية وفلسطين والباخرة «فؤاد» أيضا ويبقى الحجر خاليا تقريبا حتى يعود زوار المدينة (أمين) ٠

وتكتب السياسية فى ١٤ يوليو : تحت عنوان « حج مبرور » : وصل القاهرة فى منتصف الخامسة بعد ظهر أمس ، صديقنا الأستاذ أمين الرافعى بك مدير الأخبار ومندوب السياسة الى مؤتمر الحجاز بعد أن أدى فريضة الحج وحضر جلسات المؤتمر ولا تزال السياسة موالية نشر رسائله القيمة ، والسياسة تهنىء صديقها الفاضل بسلامة العودة وبالحج وتشكر له الشكر كله ذلك المجهود الذى بذله فى مراسلتها ٠

وكتبت الاهرام فى نفس اليوم ٠ عاد الأستاذ الجليل أمين الرافعى بك من الحجاز بعد أن أتم فريضة الحج ٠

وشهد المؤتمر الاسلامى الذى اجتمع هناك ووقف على طريق حكم الحجاز ومسلك جماعة الوهابين ٠

ولاشك بأن الأستاذ سيعلن للجمهور اراءه بهذا الصدد ، ولاشك بأن تلك الآراء التى يبديها ستكون عند العالم الاسلامى بمثابة الحكم على حكم الوهابيين للأراضى المقدسة : نهنىء الأستاذ بعودته سالما ، ونبارك له حجته ٠

ونختار بعض رسائل الرافعى الى السياسة عن ذلك المؤتمر الكبير - أول مؤتمر اسلامى فى العصر الحديث -

كانت الرسالة الأولى تحت عنوان « فى طريقى الى مؤتمر مكة وحج البيت الحرام » وقد جاء فيها :

« وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا » ٠

تمخر بنا السفينة الآن عباب البحر الاحمر وقد أرخى الليل سدوله

وساد السكون فى الجارية فلا تسمع سوى صوت المياه التى تشـــقها الباخرة فتتكسر على جوانبها ٠

وها هو القمر يطلع علينـا من وسط اللجة ممتقع اللون ثم يأخذ فى الاشراق شيئا فشيئا لينير جانبا من البحر بضوئه الفضى الجميل ٠

يجرى كل هــذا فيسبح الفكر فى ميدان الخيال والتأملات ثم يقف فجأة عندما يتذكر حوادث الاربعة الايام التى خلت وسرعة الانتقال من حال الى حال ٠

فقبل هذه الأيام القلائل لم تكن ولدت فى المخيلة فكرة هذه الرحلة ولم يكن يدور بخلدى أن اغادر مصر بهذه السرعة ولكن المقادير تجـرى كثيرا بما ليس فى الحسبان ٠

فقد كان مكتوبا فى الغيب الذى أستأثر به الله سبحانة وتعالى ان أعتزم السفر الى الاقطار الحجازية لمهمتين الاولى : أداء فريضة الحج ، والثانية : تمثيل السياسة الغراء فى مؤتمر مـــكة وموافاتها بانبائه وبأحوال الحجاز وحوادث الحج والحجاج ٠

ظهر هذا العزم فى يوم السبت ٢٩ مايو الماضى وكان لابد لتنفيذه من سرعة استثنائية حتى أدرك الباخرة « منصورة » التى تسافر فى أول يونية كى لا تفوتنى أيام المؤتمر الاولى ٠

وقد مر يوم الأحد فلم أتمكن من صنع شىء فيه مما يستلزمه السفر ثم جاء يوم الاثنين فكان لابد أن أقضى فيه كل شىء مهما كانت العقبات وفعلا تم المراد فقد حصلت على جواز جديد للسفر وتم التأشير على هذا الجواز من الوكالة الحجازية النجدية حيث لقيت من الحفاوة والتسهيل مــا أشكر عليه حضرة المعتمد الفاضل السيد فوزان سابق وحضرة الأديب محمد أفندى رضا ٠

وكذلك تم حجز محل فى الباخرة واشتريت كل ما تتطلبه رحـلة القاصد الى الحجاز فان هذه رحلة تختلف عن رحلات أوربا وتستلزم ملابس خاصة ومفروشات وصيدلية صغيرة ومعدات الاحرام للعمرة والحج وغير ذلك ٠

وأخــيرا ذهبت الى قسم صحة عابدين حيث حقنت الحقنــة الأولى الواقية من الكوليرا وهذه ظهرت عقبة جديدة فأنه لابد من اجراء حقنــة ثانية لتكون الوقاية مضمونة وهذه الحقنة الثانية لا تعمل الا بعد مرور سبعة ايام من الحقنة الاولى ولا يخفى انى لا استطيع الانتظار يوما واحدا

فلم تكن ثمة مندوحة عن القيام باجراء استثنائى وبناء على توسط صديقى الدكتور حافظ بك عفيفى صدرت التعليمات لى من صحة السويس بعدم منعى من السفر بشرط أن تعمل الحقنة الثانية عندما اصل الى جدة بواسطة البعثة الطبية المصرية الموجودة بها وهكذا يسر الله الامور وغادرت القاهرة فى صباح الثلاثاء اول يونية قاصدا الى السويس فلما وصلتها قيل لى ان من المستحيل ان ابحر منها فى نفس اليوم لان هناك اجراءات كثيرة يجب القيام بها كما ان الحجاج كثيرون والباخرة منصورة قد استوفت ركابها ولن تقيدنى تذكرة السفر لانها صادرة من فرع الشركة فى القاهرة ولابد من موافقة الشركة فى السويس وتعين المحل المحجوب على الباخرة بواسطة هذا الفرع .

هذا ما سمعته لدى وصولى الى السويس ولكن اليأس لم يتسرب الى نفسى فقصدت توا الى حضرة صاحب العزة الأستاذ محمود بك حسن محافظ المدينة الذى سمعت عنه ثناء جما على ما قام به من الأصلاحات فى السويس وخاطبته فى أمر العقبات التى تعترضنى فتفضل بمساعدتى وأنى اشكره كل الشكر على ما فعلة من تذليل هذه العقبات وكان آخرها ايجاد محل لى بالباخرة فقد تكللت المساعى بالنجاح وأخليت لى غرفة الربان الثانى للسفينة وقد كانت مخصصة لحضرة اليوزباشى المصرى محمد أفندى زكى عليش مندوب وزارة الداخلية لمرافقة الحجاج فى الباخرة . ولكن حضرته تفضل بالنزول لى عنها فشكرت له جميل عواطفه .

تحركت السفينة متأخرة عن موعدها المحدد نصف ساعة فكان هذا التأخير اليسير سببا فى تعطيل سيرها تسع ساعات كاملة لان الباخرة ما كادت تتحرك فى منتصف الساعة السادسة حتى ورد لها انذار بالوقوف فقد سد الطريق امامها من جراء انقطاع الحبال التى كانت تربط الباخرة (فؤاد الاول) برصيف الميناء . فأن هذه الباخرة الاخيرة اندفعت بعد انقطاع حبالها فى اتجاه مدخل المياه فاصبح خروج أية سفينة أخرى مستحيلا . وعلى أثر هذا الحادث أخذت بعض الزوارق البخارية فى جر الباخرة (فؤاد الاول) لابعادها من مدخل الميناء واعادتها الى الرصيف ولكن حدث فى ذلك الوقت أن الرياح اشتدت فجعلت هذا العمل متعذرا وترتب على ذلك ضرورة ارجاء كل شىء ريثما يخف هبوب الرياح .

وفعلا انتظرنا فى الميناء الى الساعة الثانية بعد منتصف الليل وكانت الرياح قد خفت واعيدت السفينة (فؤاد الاول) مكانها ففتح الطريق للباخرة منصورة فسارت باسم الله مجريها ومرساها ..

وهى باخرة صغيرة من بواخر الشركة الخديوية لا تتجاوز حمولتها ١٥٠٠ طن وقد سافر عليها ٣٧١ حاجا ٢٣ فى الدرجة الاولى و ٢٩ فى الدرجة الثانية و ٣١٩ فى الدرجة الثالثة وهؤلاء الحجاج موزعون كما يلى :

١٨٤ من الوجه البحرى و ٤٠ من الوجه القبلى و ١١ من القاهرة و ٣٠ من الاسكندرية و ٧٠ من سوهاج الخ .. الخ .

●●●

وما كدت اعلم أن من بين المسافرين وفدا يمثل مسلمى روسيا لحضور مؤتمر مكة حتى قصدت الى اعضائه وتقدمت اليهم باعتبارى مندوبا لجريدة السياسة المصرية فى المؤتمر ورغبت اليهم فى الوقوف منهم على بعض معلومات وآراء لنشرها فى « السياسة » فقابلوا هذه الرغبة بالابتهاج والارتياح واخذوا يجيبون على أسئلتى بلغة عربية فصحى :

أما حضرات أعضاء الوفد فهم الأساتذة .

١ – رضاء الدين بن فخر الدين (رئيس الوفد) وفضيلة رئيس المركز الدينى فى أوفا .

٢ – كشاف الدين ترجمانى (وكيل للرئيس) وهو من أوفا أيضا .

٣ – عبد الرحمن عمرى (رئيس كتبة الوفد) وهو نائب عن اقليم اسطرخان .

٤ – طاهر الياس (كاتب الوفد) وهو نائب عن اقليم قازان .

٥ – مصلح الدين خليل وهو نائب عن اقليم القرم ورئيس المحكمة الدينية بها .

٦ – مهدى بن معقول وهو نائب عن مسلمى سيبيريا .

٧ – عبد الواحد القارى بن عبد الرؤوف وهو نائب عن تركستان .

وعن افتتاح المؤتمر كتب أمين الرافعى يقول :

بكرنا صباح اليوم قاصدين الى دار المؤتمر فلما وصلنا الى تلك الدار وجدناها معدة اعدادا حسنا للعمل المقصود منها .

فقد خصص بهو كبير فيها لانعقاد المؤتمر حيث صفت المناضد في جوانبها ليجلس عليها المؤتمرون ومن ورائهم السامعون وأعدت الغرف المحيطة بالبهو لاعمال مكتب المؤتمر ولجانه كما خصصت غرفة للوضوء وأخرى لتكون مسجدا يصلي فيه المؤتمرون والسامعون ·

ولما حانت الساعة الواحدة والنصف من الحساب العربي كان جميع المؤتمرين والسامعين في مجالسهم ·

وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر ٥٩ أما المدعون لمشاهدة الافتتاح فكانوا ١٥٧ وكان في مقدمة الذين حضروا هذا الافتتاح الامير عبد الله ابن عبد الرحمن أخو الملك والأمير فيصل النجل الثاني لجلالته ·

وفيما يلي اعضاء المؤتمر :

وفد جمعية الخلافة الهندية :

مولاى السيد سليمان الندوى رئيس جمعية الخلافة الهندية · مولاى شوكت علي مولاى محمد علي والسيد شعيب قرشي ·

وفد جمعية العلماء الهندية :

السيد محمد كفاية الله (رئيس) · السيد أحمد سعيد · السيد عبد الحليم الصديقي · السيد بشير أحمد عثمان ·

وفد جمعية علماء الحديث الهندية :

الشيخ ثناء الله (رئيس) · الشيخ حميد الله الشيخ الغزنوى عبد الواحد · الشيخ اسماعيل الغزنوى ·

وفد جمعية الخلافة بوادي النيل :

السيد ماضي أبو العزائم · السيد كامل عثمان الفندى · الشيخ محمد ماضي ·

وفد عسير :

الشيخ عبد العزيز العتيقي · السيد توفيق الشريف والشيخ محمد أبو زيد ·

وفد جاوه :

السيد عمر سعيد شكر امينوتو · الحاج منصور ومحمد باقر وجنان طيب

وفد جمعية الارشاد الجاوى :

الشيخ عمر ناجى ومحمد بن طالب ·

الوفد الفلسطينى :

الحاج أمين أفندى الحسينى والسيد اسـماعيل افندى الحافظ والسيد عجاج نويهض ·

الوفد السورى :

السيد حسن المكى · السيد عبد الغزنوى بك الكعكى · السيد بهجت البيطار ·

وفد علماء السودان :

الشيخ ابو القاسم أحمد الهاشم والشيخ ابراهيم مدثر ·

وفد نجـد :

الشيخ عبد الله بن بليهد والشيخ حافظ وهبه والدكتور عبد الله الدملوجى والشيخ يوسف يس وحمد الخطيب ·

وفد الحجاز :

الشريف شرف عدنان والشريف هزاع ابو بطين والشريف عـلى ابن حسين الحارثى · الشيخ عبد الله الشيبى · الشيخ عبد الله الفضل والشيخ سليمان قابل · والشيخ سعود دشيشه · الشيخ عارف الاحمدى والشيخ اسماعيل بدير بك والشيخ نجيب بن بنياب والشيخ ابراهيم عـاج ·

وفد مسلمى روسيا :

المشايخ ضياء الدين بن فخر الدين · كشاف الدين ابن قوام الدين ومصلح الدين بن خليل · عبد الواحد بن عبد الرؤوف مهدى بن مقصود وعبد الرحمن بن اسماعيل · طاهر الياس ·

علماء مصر فى الحجاز :

المشايخ عبد السلام هيكل وعبد الظاهر أبو السمح ومحمود عـلى منصور والسيد رشيد رضا ·

ولما دقت الساعة الثانية اطلقت مدافع القلعة ايذانا بوصول جـلالة الملك بن سعود وما هى الا هنيهة حتى قدم جلالته فوقع الجميع احتراما · ثم دخل الى القاعة المعدة له حيث استراح قليلا وخرج فجلس على كرسى الرياسة وبعد أن تلا الشيخ محمد عقله المصرى بعض آيات الذكر الحكيم

اذن الملك لحضرة الاستاذ الفاضل الشيخ حافظ وهبه مستشار جلالته بقراءة الخطبة التى اعدها لافتتاح المؤتمر وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وآله وصحبه ومن والاه .

أما بعد فانى أحييكم وأرحب بكم وأشكر لكم اجابتكم الدعوة الى هذا المؤتمر .

أيها المسلمون الغيورون لعل اجتماعكم هذا فى شكله وفى موضوعه أول اجتماع فى تاريخ الاسلام ، ونسأله تعالى أن يكون سنة حسنة تتكرر فى كل عام ، عملا بوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وباطلاق قوله عز وجل (وائتمروا بينكم بمعروف) .

انكم تعلمون انه لم يكن فى العصور الماضية ادنى قيمة لما يسمى فى عرف هذا العصر بالرأى العام الاسلامى ، أو بالرأى العام المحلى ، بحيث يرجع اليه الحكام للتشاور فيما يجب من الاصلاح فى مهد الاسلام وتشرق نوره الذى عم الانام . وقد ولى امر الحجاز دول كثيرة كان من خلفائها وسلاطينها من عنوا ضربا من العناية ببعض شئونه . ومنهم من أراد ان يحسن فأساء بجهله . ومنهم من لم يبال بأمره البتة . يتركون الامراء المتولين لادارته بالفعل يلحدون فى الحرم ، ويفسدون فى الأرض . ويظلمون السكان والحجاج ما شاءت مطامعهم واهواؤهم .

وقد تفاقم البغى والعدوان بعد زوال سيادة الدولة العثمانية عن هذه البلاد وخلوص أمرها الى الشريف حسين بن على آخر أولئك الامراء فاضطرب العالم الاسلامى كله من استبداده وظلمه ، ومن عجزه عن توطيد الامن فى البلاد ومن جعلها تحت السيطرة الاجنبية غير الاسلامية كما هو منصوص فى مقررات نهضته الرسمية :وفيما نشره فى جريدة القبلة ولدينا مما ترك من أوراقه الخاصة بخطه ما هو أدل مما ذكر على جعل نفسه عاملا موظفا لبعض الدول الاجنبية . وقد كنا معشر النجديين جيران الحجاز عرضة لبغيه وايذائه لنا فى ديننا ودنيانا من رمى بالكفر ومنع من اداء فريضة الحج ، واغراء لبعض رعايانا بالخروج علينا ، وغير ذلك مما لا محل لبسطه فى هذا الخطاب ، فلما بلغ السيل الزبى وثبت بالتشاور بين أهل الحل والعقد عندنا أنه يجب علينا شرعا انقاذ مهد

الاسلام من بغيه وظلمه . عزمنا على ذلك وتوكلنا على الله فى تنفيذه .وبذلنا أموالنا وأنفسنا فى سبيله . فأيدنا الله بنصره ، وطهرنا البلاد المقدسة من بغيه وبغى ولده كما عاهدنا الله ووعدنا المسلمين .

وكان مما وعدنا به وشرعنا فى تنفيذه الدعوة الى عقد مؤتمر اسلامى وقد بينا فى كتاب الدعوة اليه خطتنا ورأينا الشخصى فى حكومة الحجاز المستقبلة فلم يجبنى على دعوتى الاولى أحد من المسلمين غير بعض جمعيات اخواننا من مسلمى الهند ولكن مع ذلك الاعراض لم أيأس من اهتمام المسلمين فى هذه الديار المقدسة فوجهت الدعوة الثانية الى عقد هذا المؤتمر .

أيها الاخوان انكم تشاهدون بأعينكم وتسمعون بآذانكم ممن سبقكم الى هذه الديار للحج والزيارة ان الامن العام فى جميع بلاد الحجاز حتى بين الحرمين الشريفين بدرجة الكمال التى لم يعرف مثلها ولا يقرب منها منذ قرون كثيرة بل لا يوجد ما يفوقها فى أرقى ممالك الدنيا نظاما وقوة ولله الفضل والمنة : ففى بحبوحة هذا الامن ، والحرية التى لا تتقيد الا بأحكام الشرع أدعوكم الى الائتمار والتشاور فى كل ما ترون من مصالح الحجاز الدينية والعمرانية والنظم التى يطمئن بها العالم الاسلامى باقامة شرع الله والتزام أحكامه وآداب دينه فى مهد الأسلام ومهبط الوحى ، وتطهيره من البدع والخرافات ، والفواحش والمنكرات ، التى كانت فاشية فيه بدون نكير وباستقلاله المطلق وسلامته من كل نفوذ أجنبى .

أدعوكم الى تدارك كل ما قصر فيه من قبلنا من المسلمين بتركهم وطن دينهم الذى بزغ منه نور الهدى والعرفان ، فى ظلمات حالكة من الجهل وفساد الاخلاق والآداب ، أدعكم الى النظر فى كل وسيلة لجعل حرم الله وحرم رسوله أرقى معاهد العلوم علما وعرفانا ، وخير معاهد التربية تهذيبا وأدبا ، وأكمل بلاد الله صحة ونظافة ، وأولى البلاد الاسلامية باحياء دعوة الاسلام .

كل شىء فى هذه البلاد يحتاج الى الاصلاح وحكومته وأهله فى اشد الحاجة الى مساعدة العالم الاسلامى لهما على هذا الاصلاح لان فيه من يعلم مالا يعلمون ، ويقدر على مالا يقدرون .

أيها المؤتمرون الكرام ، انكم احرار اليوم فى مؤتمركم هذا . ولا تقيدكم حكومة البلاد بشىء وراء ما يقيدكم به دينكم من التزام أحكامه الا بشىء واحد سلبى وهو عدم الخوض فى السياسة الدولية وما بين بعض الشعوب الاسلامية وحكوماتها من خلاف فان هذا من المصالح الموضعية الخاصة بتلك الشعوب .

ان المسلمين قد اهلكهم التفرق فى المذاهب والمشارب فائتمرا فى التأليف بينهم والتعاون على مصالحهم ومنافعهم العامة المشتركة ، وعدم جعل اختلاف المذاهب والاجناس سببا للعداوة بينهم (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون · ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ·· لا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم) ·

وأسال الله عز وجل ان يوفقنى واياكم لاقامة دينه الحق ، وخدمة حرمه وحرم رسوله صلوات الله وسلامه عليه ، والتأليف بين جماعة المسلمين ، والحمد لله رب العالمين ·

٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ ·

وبعد أن انتهت الخطبة انصرف الملك مشيعا بالتكريم فاعلن الأستاذ الشيخ حافظ وهبه أن اكبر الاعضاء سنا هو السيد عبد الواحد الغزنوى احد أعضاء الوفد الهندى سيتولى الرياسة المؤقتة وان اصغر الأعضاء سنا وهو السيد عجاج نويهض أحد أعضاء الوفد الفلسطينى سيتولى السكرتارية ·

وبعد ان جلس الرئيس والسكرتير فى مقاعدهما دارت مناقشة طويلة فى طريقة انتخاب الرئيس وقد اثار هذه المناقشة مولاى محمد على وشقيقه مولاى شوكت على فقد اقترح الاول ان تسند الرياسة الى رئيس الوفد التركى حتي يكون فى هذا العمل مظهر جديد من مظاهر ائتلاف الترك والعرب · وبعد أخذ ورد فى هذا الموضوع اتجهت الافكار الى ترك الأمر حرا للأعضاء فنهض مولاى شوكت على يطلب وضع قواعد لانتخاب الرئيس وأخذ الاصوات فاشتد الجدل طويلا وفى نهاية الامر تقرر أخذ الاصوات لمعرفة من يقع عليه الاختيار ليكون رئيسا للمؤتمر فنال الاغلبية سعادة الشريف شرف عدنان رئيس وفد الحجاز فتقدم سعادته الى كرسى الرياسة وألقى كلمة شكر بهـا المؤتمرين على حسن ثقتهم به ·

وجرت الانتخابات للوكالة فنال الاغلبية السيد سليمان الندوى رئيس جمعية الخلافة الهندية والسيد ضياء الدين بن فخر الدين رئيس وفد مسلمى روسيا ونال السكرتارية السيد توفيق شرف أحد اعضاء وفد عسير ·

ثم أجريت عملية الانتخاب للجنة تدقيق المضابط وفى أثناء الانتخاب أذن مؤذن الصلاة لأداء فريضة الظهر فأعلن الرئيس انهاء الجلسة .

وعن الجلسة الثانية كتب الرافعى :

عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر فى الساعة الثانية من صباح يوم الثلاثاء ٢٧ ذى القعدة (٨ يونية) وقد تأخر الانعقاد ساعة من الزمن لان بعض الاعضاء كان قد انصرف الى زيارة مولاى محمد على للعناية بأمره نظرا لانه أصيب فجأة بانحراف فى صحته .

ودارت مناقشة فى اللغة التى يتكلم بها الأعضاء لأن البعض كان يتكلم بالانجليزية والآخرين بالأوردية واقترح البعض أن يتول الكلام من كل وفد من يحسن اللغة العربية فتقرر احالة هذه المسألة على لجنة النظام الداخلى بعد تأليفها للبت فيها .

وعادت المناقشة الى مسألة فحص أوراق الأعضاء وتكلم بعضهم فى أن للمؤتمر أن يستمر فى عمله ولا يؤخر شيئا لأن صفة العضوية تعتبر صحيحة مادام لدى كل عضو تذكرة اعتماده الى أن يظهر ما ينافى ذلك بواسطة لجنة تدقيق المضابط .

وبعد أخذ ورد تقرر رفع الجلسة نصف ساعة ريثما تنتهى لجنة تدقيق المضابط من عملها .

وبعد أن أعيدت الجلسة وقف حضرة الشيخ حافظ وهبه وقال ان الجدال طال بغير فائدة واقترح أن تشكل لجنة لحسم جميع الخلافات وتضع نظام اللائحة الداخلية وتبين حدود المسائل التى يمكن أن يدور عليها البحث فى المؤتمر .

وبعد المناقشة تقرر أن تكون اللجنة مؤلفة كما يلى :

رئيس المؤتمر (رئيسا) وحضرات الشيخ عبد الله بن بلهيد (نجد) والآخ شوكت على (جمعية الخلافة الهنـــدية) والحاج أمين الحســـينى (فلسطين) والشيخ عمر سعيد (جاوه) والشيخ رضاء الدين (من مسلمى روسيا) والشيخ كفاية الله (علماء الهند) والشيخ حافظ وهبه (الحجاز) أعضاء .

وعن الخلاف حول زيارة القبور كتب الرافعى يقول :

يقوم منذ فترة من الزمن خلاف بين الاخوان (النجديين) وبين

زائرى قبور الصالحين والأولياء فالزائرون يغالون فى تصرفاتهم بأن يقبلوا هذه القبور ويتمسحوا بها ويسجدوا لديها والاخوان يغالون فى تضرفاتهم بأن يحاولوا منع أية زيارة لهذه القبور وقد حدث من جراء ذلك أن تصادم الفريقان غير مرة فرأى جلالة الملك ابن السعود أن يحسم هـذا الخلاف ويضع له حدا بتقرير الحدود الشرعية التى يجب على الجميع أن يقفوا عندها .

وقد نشر اليوم البيان التالى الخاص بهذه المسألة .

« نظرا لما كان قائما من الخلاف فى مسألة زيارة القبور رأى جلالة الملك ابن السعود أن يحسم هذا الخلاف باستفتاء العلماء فيه فعهد بذلك الأمر الى كبير علماء نجد فضيلة الأستاذ الشـــيخ عبد الله بن سليمان آل بلهيد فجمع فضيلته علماء الدين فى الوفود وبعد المشاورة أصدروا الفتوى الآتية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد فقد اجتمع حضرات العلماء الموقعين فى ذيله وقرروا فيما بنهم بعد المذاكرة والمشاورة الأمرين الآتيين :

الأول ــ تؤلف لجنة من علماء نجد والهند ومصر وجاوة وعـددهم ثمان من كل قطر عالمان اثنان ايقفوا فى مقبرة المعلاة ويعلموا الناس الزيارة المشروعة فيقتصروا عليها وينهوا عما عداها من بدع الزيارة .

الثانى ــ أن يعرض على ولى الأمر أن يعين قسما كافيا من الشرطة ليمنعوا الناس من التعدى على الزائرين ويحفظوا الأمن هناك وقد قرروا أن يرفعوا هذا القرار الموقع من حضراتهم الى ولى الأمر .

كتب فى ليلة الثلاثاء ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ .

وقد وافق حضـــرات العلماء على الدعـــاء الآتى التـــلاوته عنـــد زيارة القبـــور .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الدعاء من الصحيح وورد عنه صلى الله عليه وسلم غير ذلك فمن أتى بما صح عنه صلى الله عليه وسلم فقد أتى بالسنة .:

« السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين وانا ان شاء الله بكم لاحقون . نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تضلنا بعدهم واغفر لنا ولهم » .

وقد تحادثت مع كثير من ذوى الرأى فى هذا الحل الذى وضعوه العلماء فتبينت أنه حل حاسم للخلاف القائم الآن وانه سيرضى الجميع ويريح الفريقين المتخاصمين .

وعن الجلسة الثالثة كتب أمين الرافعى :

افتتحت الجلسة الثالثة يوم الأربعاء ٢٨ ذى القعدة الساعة الواحدة والنصف صباحا على الحساب العربى فأخذ أحد الكتبة فى تلاوة مضبطة الجلستين الماضيتين وبعد الانتهاء منهما وجه فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الله بن بليهد قاضى قضاة الحجاز ورئيس الوفد النجدى كلمة الى أعضاء المؤتمر افتتحها بالآية الشريفة « لا خير فى كثير من نجويهم الا من أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس » وطلب من المؤتمرين أن يحصروا أبحاثهم فى هذه الأمور التى أشار اليها الله سبحانه وتعالى فى كتابه الحكيم ثم أعلن الرئيس أن اللجنة التى اختارها المؤتمر لتدقيق وثائق الاعتماد لحضرات اعضاء الوفود وضعت تقريرها وأمر بتلاوته ولما انتهت التلاوة اعترض أحد الاعضاء بان للجنة صاحبة التقرير مشكلة تشكيلا باطلا لأن أحد أعضائها تغيب فأبدل بعضو آخر فى حين ان هذا التبديل غير قانونى لان الرئيس لا يملكه وانما تملكه هيئة المؤتمر نفسها وعلى أثر المناقشة فى هذا الاعتراض تقرر اعتبار تقرير اللجنة كأن لم يكن واعادة وثائق الاعتماد الى اللجنة الأصلية بدون تغيير فى أعضائها لتباشر عملها من جديد .

القانون الأساسى للمؤتمر

وأخذ المؤتمر فى نظر القانون الأساسى الذى وضعته اللجنة التى اختارها أمس لهذا الغرض .

وكان مما كتبه أمين الرافعى عن الجلسة الرابعة قوله :

افتتحت الجلسة الرابعة للمؤتمر فى الساعة الثانية (من الحساب العربى) من صباح يوم الخميس ٢٩ ذى القعدة تحت رياسة السيد سليمان الندوى وكيل المؤتمر نظرا لاعتذار الشريف شرف عدنان وبعد تلاوة محضر الجلسة الماضية اعترض بعض الأعضاء على النظر فى القانون الأساسى للمؤتمر الذى وضعته اللجنة التى انتخبها المؤتمر بحجة أن المؤتمر عهد اليها وضع النظام الداخلى دون غيره .

وبعد أخذ ورد ورجوع الى المحاضر السابقة لمعرفة السلطة المخـولة للجنة تقرر رفض الاعتراض والاستمرار فى مناقشة القانون الأساسى ٠

فأخذ الأستاذ الشيخ حافظ وهبه فى تلاوة المادة الخامسة الخاصة بالهيئات التى يتألف منها المؤتمر والتى أتينا عليها فى المقال الســابق فأعيدت المناقشة فى الاقتراح الذى عرض من قبل وخلاصته أن الهيئات التى يتألف منها المؤتمر (وهى مندوبو الحكومات الاسلامية المســتقلة ومندوبو اللجان الفرعية لهذا المؤتمر وممثلو الشعوب الاسلامية ، يضاف اليها « أهل الرأى من ذوى الشخصيات البارزة المعروفة بعنايتها بالشئون الاسلامية » ٠

فطال الجدل فى هذا الأمر وفى خلال الجدل اقترح حضرة الدكتور عبد الله الدملوجى من الوفد النجدى ووزير الخارجية العدول عن مناقشة القانون الأساسى ريثما توزع على المؤتمرين مقررات اللجنة ليدرسوها على حدة قبل أن تتلى عليهم فى المؤتمر ٠

فاحتدمت المناقشة احتداما شديدا فرأى حضرة السيد أمين الحسينى حسما للنزاع أن ترفع الجلسة عشر دقائق للتفاهم بين الأعضاء فى هذه المسألة ٠

فوافقت الهيئة على ذلك ورفعت الجلسة وبعد أن أعيدت الجلسة قرر المؤتمر تأجيل النظر فى القانون الأساسى الى أن توزع منه نسخ على كل وفد حتى يدرسه قبل عرضه على الهيئة ٠

وتناقش الأعضاء فيما اذا كانوا يعملون يوم الجمعة أم يستريحون فقرروا الاستراحة فيه ٠

ثم عرض على الهيئة تقرير اللجنة المنوط بها تدقيق وثائق الاعتماد لأعضاء المؤتمر ٠

ومما كتبه الرافعى عن الجلسة الخامسة قوله :

افتتحت الجلسة الخامسة للمؤتمر فى الساعة الثانية (من الحساب العربى) من صباح اليوم برياسة الشريف شرف عدنان وبحضور ٥٢ من أعضاء المؤتمر وقد استأنف مولاى محمد على حضور الجلسات بعد أن شفى من الانحراف الذى ألم به كما أن الأستاذ السيد رشيد رضا حضر جلسة اليوم لأول مرة بعد أن ابل من مرضه وقد بدأت الهيئة فى اتمام البحث فى القانون الأساسى ونظرا لتخلف الأستاذ الشيخ حافظ وهبه عند افتتاح الجلسة تولى الأستاذ السيد أمين الحسينى وظيفة المقرر وأخذ فى تلاوة المواد والدفاع عنها ٠ ولحسن الحظ لم تحدث مناقشات جدلية طويلة بل تم فى الجلسة نظر أكثر من عشرين مادة ٠

ويمضى الرافعى فى الحديث عن بقية الجلسات وما دار فيها من مناقشات حول مواد القانون الأساسى ، ثم يذكر فى حديثه عن الجلسة السادسة المواقعة على تشكيل لجنة الاقتراحات على النحو التالى :

اضافة الى الرئيس ونائبي الرئيس تشكل اللجنة ٠

عن وفد الهند : مولاى محمد كفاية الله ٠ الشيخ بشير محمـــد العثمانى ٠ مولاى محمد على ٠ الشيخ ثناء الله ٠

الحجاز : الشيخ سليمان قابل ٠ الشيخ عبد الله الشيبى ٠ الشيخ سعودى دشيشة ٠

العسير : الشيخ عبد العزيز العتيقى ٠

روسيا : كشاف الدين ٠ مصلح الدين

جاوه : عمر سعيد ٠ جنان طيب ٠ ماس منصور ٠

فلسطين : السيد أمين الحسينى المفتى ٠

سوريا : عبد الغنى عونى بك الكعكى ٠

نجد : الشيخ يوسف ياسين ٠ الشيخ حمد الخطيب ٠

مصر : السيد ماضى أبو العزائم ٠ الشيخ محمود على منصور ٠

سودان : الشيخ ابراهيم مدثر ٠

وبعد الحديث عن جلسات المؤتمر وما كتبه أمين الرافعى عنهـــا وما اخترناه مما كتبه عن تلك الجلسات ينتقل الى الحديث الذى أجراه أمين الرافعى مع الملك عبد العزيز آل سعود وذلك على النحو التالى :

على أثر افتتاح المؤتمر الاسلامى غادر جلالة الملك بن السعود مكة المكرمة ابتغاء ملاقاة والده الذى يقصد الحج فى هذا العام وقد عاد جلالته مع والده مساء أول أمس فأظهر رغبته فى استقبال الوفود والأفراد الذين لم يتعرف بهم قبل سفره وقد تحدد لنا ولوفد مسلمى روسيا موعد خاص بعد صلاة العشاء أمس واعدت لنا سيارة لنقلنا الى سراى السقاف حيث يقيم جلالته وهى سراى كبرى حسنة التنسيق ٠

دخلنا الى السراى وكان بصحبتنا الأستاذ الشيخ حافظ وهبة فتكلم مع الحاجب يطلب منه أخذ الاذن من جلالة الملك لاستقبالنا مع وفد مسلمى روسيا وما هى الا هنيهة حتى جاء الاذن فدخلنا الغرفـة الخاصة بجلالته فاستقبلنا واقفا وأخذ الأستاذ الشيخ حافظ يقدمنا له فيحينا أحسن تحية ثم يأذن لنا بالجلوس

والغرفة متسعة ومفروشة بالسجاجيد وقد علقت فيها الستائر وعلق في وسط سقفها (مروحة) من القماش العريض تتحرك بحبل خاص يشده خادم جالس في مدخل الغرفة وهي تشبه المراوح التي تستخدم في قاعات الامتحانات العامة في مصر ·

وقد نصبت في صدر الغرفة وسادة مرتفعة جلس عليها الملك ومدت وسائد أخرى مثلها في الجانبين جلسنا عليها ·

وماكدنا نأخذ مكاننا حتى نادى الملك طالبا القهوة فارتفع صوت من الخارج معيدا هذا الطلب وما لبث الخادم أن جاءنا بالقهوة على الطريقة الحجازية أي أنه يصب نقطا قليلة من القهوة في فنجان متسع فاذا شربها الضيف ناوله الخادم مثلها الا اذا اعتذر ·

وقد أديرت علينا القهوة في خلال هذا الاستقبال نحو خمس مرات كما أدير الشاي مرة واحدة وكان الملك يبدأ بتناول القهوة والشـــاي قبلنا ·

ولما انتهى الدور الأول من أدوار القهوة أخذ جلالته يتحدث الينا في مختلف الشئون وهو جهوري الصوت يهش في وجوه المتحدثين معه وينتقل بسرعة من موضوع الى آخر ، يستدل في أقواله بالآيات الكريمة والأعمال النبوية والأبيات الشعرية واذا ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم قرنه بالصلاة والتسليم ولو تكرر ذلك عدة مرات ·

بدأ جلالة الملك حديثه باظهار ارتياحه لاتجاه أفكار المسلمين الى ايجاد رابطة تربطهم وانه قد سر كل السرور من اجتماع الوفود في مكة المكرمة ومن التعرف بهم ·

ثم انتقل الى الكلام في شئون الدين فقال ان أساس سعادة المسلمين قائمة على التمسك بدينهم لأن هذا الدين ضمن لهم ســعادة الدارين والقرآن الكريم فيه كل ما يريده من يقصد الوصول الى السعادة ، فهو قد حثنا على التعليم وحثنا على الجهاد وحثنا على تدبير شؤوننا الدنيوية المختلفة ونحن نحمد الله على ما تفضل به علينا من نعمة التمسك بالدين فنحن كلنا نحرص على الدين كل الحرص ونضحي في سبيل ذلك كل ما تملك ونفديه بأرواحنا وأنفسنا ودمائنا ·

ان خصومنا يشنعون علينا ويشيعون عنا أمورا غير حقيقية ويسمونا بأسماء لا حقيقة لها · انهم يسموننا بالوهابيين ويزعمون أن لنا مذهبا هو الوهابية في حين أن هذا غير صحيح اذ أننا مسلمون لا نعرف في أصول الدين غير الكتاب والسنة · ونقلد سيدي أحمد بن حنبل في الفروع وكل ما يقال غير ذلك لا يقصد به سوى التشهير بنا ·

ثم استمر جلالته يتكلم عن فضائل الاسلام وضرورة تمسك المسلمين بهذه الفضائل والعمل على توحيد كلمتهم ٠

وبعد أن أتم الكلام فى هذا الموضوع قلنا لجلالته أن المسلمين كانوا يبحثون منذ زمن بعيد عن وسيلة لتوثيق رابطتهم فلما ظهرت فكرة المؤتمر الاسلامى ارتاح لها زعماء المسلمين وهرعوا لتنفيذها ولما كان جلالته هو صاحب تلك الفكرة والداعى الى تحقيقها فهو جدير بشكر العالم الاسلامى والذى نرجوه الآن هو أن يكون المؤتمر هو الطريق العملى الموصل لما ينشده كل مسلم فى جميع أنحاء العالم فى رفعة شأن المسلمين واصلاح أمورهم وتوطيد كلمتهم وتسهيل طرق الحج وتنظيم شؤونه والنهوض بالحجاز وبالأراضى المقدسة ٠

فأجابنا جلالته بأن هذه هى أمنيته ٠ ثم أردف ذلك بقوله : اننا ما حضرنا الى هذه البلاد تحت تأثير مطامع ذاتية أو تعلقا بالملك والملكية وانما جئنا لننقذ حرم الله المقدس من الأذى الذى لحقه ولحق أهله ٠ أن فى الحجاز ثلاثة أقسام من الناس ، فقسم ينتسب اليه دون أن يكون من أهله ، وقسم من أبنائه ولكنهم يفسدون أمره وهم الأمراء والبادية ، وقسم آخر يريدون الخير له ولكنهم لا يستطيعون الى ذلك سبيلا ٠

ولقد جئنا لنعمل لخير الحجاز والحجازيين ونحن قد جعلنا نفسنا فداء للاسلام والمسلمين ننزل عن كل شىء نملكه ولكننا لا نسلم فى شيئين مطلقا (الأول) كتاب الله وسنة رسوله فنحن نعض عليهما بالنواجذ ٠ (الثانى) شرف عربيتنا فنحن نتمسك به ونذود عنه لأنه أساس مجدنا وسر حياتنا ٠

ثم انتقل الحديث الى حالة المسلمين اليوم فقلنا لجلالته أن النكبات التى انتابت العالم الاسلامى فى الأزمنة الغابرة والتى لا تزال تنتابه فى العصور الحاضرة يجب أن تكون درسا نتعلم منه كيف نزيل كل خلاف فيما بيننا ٠

فأجابنا جلالته قائلا : ان هذا حق فان عدونا الحقيقى فينا وليس أجنبيا عنا ونحن لا نخاف من الأوروبيين وانما نخاف من أنفسنا فاذا خلصت نيتنا نحو أنفسنا وطهرنا قلوبنا من أدران العداء أصبحنا أقوياء وأمنا على نفسنا ولكن اذا دامت الشحناء فيما بيننا فان هؤلاء الذين يتسببون فى الشحناء يجعلون سبيلا لتدخل اصبع الأجنبى ، فالأجنبى لا يقوى على التدخل بنفسه وانما هو يستعين بمن يساعدونه منا ٠

ثم تحدثنا مع جلالته فى الأمن العام فقال جلالته أن من فضل الله

ما نشاهده من توطيد الأمن فى كل الجهات وها أنا قد غادرت نجدا وليس فيها الآن أحد من أبنائى فهم قد حضروا لأداء فريضة الحج وكذلك سيدى الوالد ولم أترك هناك سوى شخص من أتبـاعى خولته أن يفصل فيما عساه يعرض عليه من الشـئون اذا احتـــاج الأمر لذلك فالحالة تدعو للاطمئنان التام ٠

وفى خلال الحديث الذى دار بيننا وبين جلالته عرض عليه كاتبه الخاص ثلاثة أوراق قرأ ورقتين منهما وأعطى تعليمات شـــفوية بشأنهما ٠ أما الورقة الثالثة فانه ختمها بخاتم يحمله فى خنصر يده اليسرى بعد أن غمسه فى ختامة صغيرة ٠

ولما مضى على حديث جلالته أكثر من ساعة من الزمن استأذنا فى الانصراف شاكرين لجلالته ما لقيناه من حسن ترحيب وما سمعناه من جميل حديثه ٠

ولعلى بذلك أكون قد وفقت فى اعطاء صورة طيبة عن أول مؤتمر للمسلمين فى العصر الحديث (لعب فيه أمين الرافعى دورا هاما) وكان بحق واحدا من أبرز القيادات المشاركة فيه ، كما أنه كان الكاتب الوحيد الذى كتب عن هذا المؤتمر التاريخى الهام ٠

الباب الثالث عشر

أمين الرافعى ...
شخصية تاريخية نموذجية

يمكننا القول ــ فى ايجاز نرجو ألا يكون مخلا ــ بأن حياة أمين الرافعى تنقسم فى جملتها الى عدة مراحل ، تنتهى كل واحدة منها بحدث هام له أثره البالغ فى تكوين الرافعى ، وفى خلق شخصيته ، وليس معنى ذلك أبدا أن كل مرحلة من هذه المراحل ، منفصلة عما سبقتها أو تلتها فكل مرحلة ليست سوى تمهيد للمرحلة التى تتلوها وليست سوى تكملة للمرحلة التى سبقتها ، بحيث تجىء تلك المراحل كلها وكأنها أشبه بسلسلة متصلة الحلقات لا تستطيع أن تفصل واحدة عن الأخرى . وأولى هذه المراحل بدأت بسن التمييز عند الرافعى الذى ولد فى أعقاب الاحتلال البريطانى ، ورأى الجنود البريطانيين بخوذاتهم اللامعة وأحذيتهم الثقيلة وصلفهم وكبريائهم يجوبون شوارع القاهرة والزقازيق والاسكندرية وكل مدينة أتيحت له فرصة الوجود بها .

وينمو أمين الرافعى وتنمو معه كراهيته للاحتلال الأجنبى الذى داس كرامة بلده بالنعال ، وراح يتحكم فى كل صغيرة وكبيرة من أمور شعبه الصبور المسالم .

ويتجه الرافعى الى القراءة لعلها تنسيه الهموم والأحزان التى سيطرت على قلبه وقلوب زملائه ثم يتجه فيما بعد وبعد أن مكنته القراءة الجادة من الحصول على جزء من ــ المعرفة ــ الى الاجتماعات الصغيرة المغلقة التى كان يعقدها فى سرية تامة وفى غفلة عن الجواسيس وجنود الاحتلال بعض الوطنيين الشرفاء الذين لم يفقدوا الأمل ــ رغم اكفهرار الجو وظلمته ــ فى انقاذ بلدهم من المحتل الأجنبى .

ونرى الرافعى وهو يوشك أن يكمل دراسته الثانوية يشترك فى بعض المهرجانات الوطنية والمظاهرات العامة التى يحاربهـا العدو بكل ما يملك من وسائل ٠

ونراه يخطب مرة ـ وهو الخجول ـ فى احتفال السنة الهجرية وفى الاحتفال بالمولد النبوى ٠

تم نراه يتشجع أكثر وأكثر : فيحضر بعض الاجتماعات العامة التى كان يعقدها مصطفى كامل بالاسكندرية ٠

ويرسل بعض المقالات التى كتبها الى بعض الصحف تحمل أسماء مستعارة ٠

ولم يكد أمين الرافعى ينهى دراسته الثانوية فى عام ١٩٠٥ بعد أن تأخر أكثر من عام بسبب المرض الذى كان يصيبه فى وقت الامتحان حتى كان قد اختط لنفسه خطة فى الحياة هى العمل السياسى الوطنى تحت قيادة مصطفى كامل ٠

وفى خلال السنوات الأربع التى قضاها أمين الرافعى فى مدرسة الحقوق كان سياسيا لامعا يكتب فى غير أوقات المذاكرة والامتحانات فى « اللواء » كما يحضر باستمرار الاجتماعات التى يعقدها مصطفى كامل فى جريدة اللواء للمحررين العاملين فى اللواء ٠

ويقود الرافعى المظاهرات الصاخبة ضـد مدير مدرسة الحقـوق الانجليزى وضد نظم التعليم الاستعمارية التى أريد فرضها على كليـة الحقوق ٠

وهو أحد ثلاثة كانوا يختارون كل عام ابتداء من عام ١٩٠٦ لتمثيل طلبة مدرسة الحقوق فى نادى المدارس العليا وهو يخوض المعارك الصحفية بأسلوب رشيق وعبارة سلسلة وفكر مستنير ضـد كبار الصـحفيين والسياسيين أمثال لطفى السيد وعلى يوسف مما لفت اليه الأنظار ٠

وعندما تخرج أمين الرافعى فى مدرسة الحقوق لم يجد تعبا ولا نصبا فى شق طريقه فى الحياة ٠ لقد أهله نشـاطه الصحفى والاجتماعى والطلابى والسياسى فى مدرسة الحقوق الخديوية أن يكون بسرعة خارقة من أوائل سياسيى الحزب الوطنى وكتابه فى تلك المرحلة التى بدأت فى عام ١٩٠٩ وانتهت بنشوب الحرب الأولى كان أمين الرافعى كاتب الحزب الوطنى الثانى بعد الشيخ عبد العزيز جاويش ٠

وخلال الفترات التى سجن فيها الشيخ جاويش أو التى نفى فيها من مصر كان أمين الرافعى الكاتب الأول للحزب الوطنى حتى بعد أن استقال من العلم ونشأ الشعب لم ينازعه أحد من رجال الحزب الوطنى فى زعامته الصحفية بالرغم من كونه ليس رئيس تحرير جريدة العلم لسان حال الحزب الوطنى ٠

كان هناك اعتراف صريح وواضح ممن يؤيدون أمين الرافعى فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى ومن يعارضونه بأن اللسان الناطق والترجمان الصادق للحركة الوطنية ٠

وقد كان الرافعي فى هذه المرحلة من خيرة الكتاب المصريين على الأطلاق فهو لم يكن يكتب الا عن فهم ودراسة وايمان ٠

وهو لم يكن يكتب الا بصدق وجرأة وحماس ، ولذلك اعتبر الاجراء الذى اتخذه أمين الرافعى باغلاق جريدة الشعب ـ أوسع الجرائد المصرية انتشارا وأقواها نفوذا ـ حتى لا تنشر قرار الحماية على مصر أخطر اجراء ووجهت به سلطات الاحتلال فى أعقاب اعلان الحماية على مصر وخلع الخديو عباس والمجىء بالسلطان حسين ٠

ويدخل الرافعى كما سبق أن ذكرنا السجن وينتقل من معتقل الى معتقل دون أن يتبدل له رأى أو اعتقاد ٠

ويتحمل الرافعى فى سجنه واعتقاله كل صنوف التعذيب وسوء المعاملة وعندما يفرج عنه يطلب منه السلطان حسين أن يعيد اصدار « الشعب » ويعده بكل مساعدة مالية ويرفض أمين الرافعى بإباء وشمم أن يعيد اصدار الشعب بأمر السلطان قائلا ان الذى يملك اصدار « الشعب » قيادة الحزب الوطنى ٠

ولا يستطيع أن يستمر فى عمله كمحام أكثر من عام واحد ليتفرغ للدراسة لايمانه بأن الليل يجب أن يعقبه النهار واعلان الأحكام العرفية وتقييد الحريات وملء السجون والمعتقلات بالأبرياء لا يمكن أن يدوم الى الأبد ، اذن فلابد للرافعى من أن يعد نفسه لذلك اليوم المقبل الذى يغضب فيه الشعب لكرامته ويثور ضد من اغتصبوا حقوقه وكادوا يفقدونه كل أمل فى التقدم والحياة الحرة ٠

ولذلك فان الرافعى لم يكد يعرف نبأ اعلان الهدنة حتى ابتدأ يتحرك فيتصل بالقيادات الوطنية أو ما تبقى منها : يفتح صفحات جديدة للزعماء والسياسيين الذين يعرفهم ويعرف أخطاءهم وانتهازيتهم :

وينغمر الرافعى فى أتون ثورة ١٩١٩ بكل ما يملك من قوة ويهب

سعد زغلول زعيم هذه الثورة كل ما لديه من جهد وعبقرية وكفاءة ومقدرة .

لقد وثق بسعد زغلول كما وثق به الشعب كله ولقد علق عليه الآمال بجميع فئاته وطوائفه .

ويصبح الرافعي كاتب الوفد الأول كما كان قبل قيام الحرب العالمية الأولى الكاتب الأول للحركة الوطنية .

ويختلف الى حد كبير مع قيادة حزبه الوطني ويتعب الرافعي نفسيا بسبب هذا الاختلاف مع أحب الناس اليه ولكن الرجل وجد أن القضية المصرية أكبر من الأحزاب فآثر أن يقدم للملأ نموذجا حيا طيبا جريئا ينسى كل شيء في سبيل ما يعتقد أنه الحق .

ويصل الرافعي الى القمة .

وتصبح البلاد وتمسي ولا هم لها الا انتظار ما سيقوله الرافعي في الأحداث التي تمر بها .

وتتوالى تلغرافات سعد زغلول وخطاباته الى الكاتب الشعبى القدير تطلب منه المزيد .

ويطلب سعد من الآخرين ممن لهم حظوة عند الرافعى أن يشجعوه على المزيد .

وفجأة تبين للرجل أن الناس ليسوا كلهم مثله يسيرون على خط واضح ، فالوفد الذى أعلن أنه لن يقبل المفاوضات الا على أساس التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر يعلن عكس ما قاله من قبل ويعلن رغبته في الدخول في المفاوضات بدون قيد أو شرط ويعلن أمين الرافعي مخالفته للوفد المصرى الذى انضم اليه أكثر من ٩٩٪ من أبناء الشعب .

وتنطلق المظاهرات الدامية تهدد الرافعى ، تهدده فى جريدته ، في بيته فى أعز الناس اليه ولكن الرافعى لا يتراجع عما قاله فى الوفد ورئيسه قيد أنملة فتستمر المظاهرات الدامية تحرق أعداد الأخبار فى وضح النهار ويستولى المتعهد الوحيد للصحف في مصر على نسخ الأخبار كلها ليعيدها الى الرافعى كما هى لأنه يأخذ ما هو أكثر من الثمن من جهات أخرى ، ويذهب الوسطاء الى الرافعى يرجونه أن يرأف بنفسه وأن يكف عن المجاهرة بمعارضة سعد ، ولكنه يأبى الا أن يجاهر بتلك المعارضة .

« لقد وطنا أنفسنا على أن نحول السجون الى بيوت لنا » نخرج من هذا السجن ليحل محلنا غيرنا حتى تتحرر بلادنا » ·

ومهما واصلت صحف الحكومة تهديدنا وتوجيه السباب كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة فاننا لن نتحول عن خطتنا قيد شعرة فليحققوا معنا ، وليحاكمونا اذا شاءوا ، اما أن نعدل عن خطتنا أو نكتب ما نخالف عقيدتنا أو نسكت عن تقرير الحق أو نتخلى عن واجبنا فذلك ما لا يكون، وما لا يجوز أن يدور في خلد أحد ، وسنواصل الكتابة بهذا المعنى الى ان تتحقق الحرية » ·

وينفى سعد زغلول وبعض رفاقه وسرعان ما يتحول المهاجم الأكبر الى مدافع أكبر ·

ضحية سعد زغلول يصبح محامى سعد زغلول ·

ينادى كل صباح بضرورة عودة سعد ورفاقه الى وطنهم ·

وبفتح صدر جريدته لأولئك الذين كانوا الى أيام قليلة يقذفونها بالطوب وبالحجارة ·

ويعود سعد زغلول عودة الظافر المنتصر ، ويصبح فيما بعد رئيسا للحكومة ، ويلقى سعد خطاب العرش كما تجرى بذلك الأعراف الدستورية، ولكن أمين الرافعى وجد في خطبة العرش ما يعيبها : لقد كان فى الماضى يهاجم زعيم الشعب ولكنه الآن يهاجم زعيم الشعب ورئيس الحكومة معا ·

ولا يقبل سعد من أمين الرافعى أن يهاجم خطبة العرش ، ويتكرر فى عام ١٩٢٤ ما تكرر فى عام ١٩٢١ ·

بل أن الهجوم على أمين الرافعى وعلى دار الأخبار كان فى عام ١٩٢٤ أخطر منه فى عام ١٩٢١ ·

على الأقل كان هناك فى ١٩٢١ بقايا بوليس يمكن أن يدافع عن أمين أما فى عام ١٩٢٤ فالجماهير والبوليس معا ضد أمين ·

المظاهرات تنطلق لتحطم دار الأخبار ولتدق رأس صاحب الأخبار ، ولكن الله — كما عوده دائما — ينجيه من كل هذه المظاهرات الصاخبة ·

وتبدأ الوساطة من أصدقاء سعد وأمين ، لعل الأمور تعود الى الحب والود بين سعد وأمين ·

وتتوالى استدعاءات البوليس والنيابة لأمين الرافعى فى عهد وزارة الشعب ·

ويستمر التحقيق فى احدى المرات أكثر من عشر ساعات حتى لا يتمكن أمين الرافعى من اصدار الجريدة ، ولكن أمينا هو أمين لا يتغير ولا يتبدل هو هو . ولكنه فى هذه المرة يتساءل :

« ماذا عساهم يقصدون من أجل ذلك . هل يريدون ارهابنا ، وتخويفنا ؟ اذن فهم لا يعرفون نفسيتنا أو بالأحرى يتجاهلوننا ، فما كانت السجون تصرفنا عن مبدئنا ولا تزلزل عقيدتنا الوطنية ولا تحولنا عن خطتنا التى يمليها علينا ضميرنا وحده دون أى مؤثر من الخارج ، واذا كان سعد باشا بذلك يريد أن يبعثنا الى غياهب السجون فما ذلك بضائرنا ، ولن نكون فى السجن أول ولا آخر من يضطهد فى سبيل عقيدته ومبدئه ·

اذا كان سعد باشا يرى أن يتخلص من صوتنا لأن فى يده الآن مفاتيح السجون فنحن ندخلها بشرفنا . وعقيدتنا . ومبادئنا ، ونبقى فيها بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا ، ونخرج كذلك بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا ، لقد اعتقلنا من قبل أحد عشر شهرا لأننا أبينا أن نحبذ الحماية ورفضنا الا التمسك بالاستقلال التام بينما كان غيرنا يشترك فى الاحتفال بالحماية ، وظللنا ننتقل من سجن الى سجن فما كان السجن بضائرنا بل فهم الذين سجنونا أن عقيدتنا الوطنية لا يؤثر فيها أى نوع من الاضطهاد ·

. . . .

ويتساءل الرافعى أيضا : أين حرية الرأى ؟ أين ما يكفل وسائل اعراب كل انسان عن فكره بالقول والكتابة ؟ أين ما يكفل الحرية الشخصية ؟ أين حرمة المنازل ؟ كل ذلك أصبح لا وجود له بالنسبة للأخبار ولمحررى الأخبار وللعاملين فى الأخبار وللساكنين فى الأخبار فهل استثنانا الدستور بنص يقول ، يحرمنا من التمتع بهذه الحريات ؟ » ·

.. وبصلابة المؤمن بربه ، وبوطنه وبمبدئه : نقول لأولئك المعتدين ومن يحركونهم : اننا لن نتحول عن عقيدتنا وخطتنا ولن ننصرف عن العمل للقضية ولن نتخلى عن القيام بواجبنا الى آخر نسمة من حياتنا » ولأن الفلك دوار ولأن دوام الحال من المحال فان سعد زغلول رئيس الوزارة أبعد عن الحكم ، ولما تكتمل وزارته عاما واحدا من حياتها القصيرة ·

وتستقيل وزارة سعد زغلول أو بمعنى أدق تقال اثر حادث اغتيال السير لى ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصرى ·

ويتساءل الناس : ماذا سيكون موقف أمين الرافعي من سعد زغلول بعد اقالة وزارته ؟ أيتشفى فيه وهو الذى وجه اليه المظاهرات تحطم داره وتطلب رأسه ؟ •

أيتعاون مع خصومه الذين تولوا الوزارة بعده ؟ الذين يعرفون جيدا أمين الرافعي لم يكلفوا أنفسهم عناء وضع السؤال ، وعناء الاجابة عليه ، ايمانا منهم بأن أمينا هو ، هو لن يتغير ولن يتبدل هو هو فى موقفه : ضد الاحتلال البريطانى ، ضد الحكم الجائر ، هو هو فى موقعه ، مع الشعب لتحقيق مطالبه وأمانيه القومية ؟ •

وبكل ما لدى أمين الرافعي من قوة ومن صلابة راح يعمل على تحطيم ذلك النظام الجديد ، نظام أحمد زيور الذى خلف سعدا فى رئاسة الوزارة • ويحل زيور البرلمان مرتين ويحمل الرافعي على حل البرلمان ، ويطالب بانعقاد مجلس النواب المنحل رغم أنف المندوب السامي والملك أحمد فؤاد والحكومة المصرية ، ويستجيب زعماء البلاد وقادتها وعلى رأسهم سعد زغلول لفكرة أمين الرافعي ، ويجتمع البرلمان فى فندق الكونتيننتال حيث كان يقيم أحمد زيور باشا رئيس الوزراء • و • و ••

وتنطلق المظاهرات فى هذه المرة الى دار الأخبار فرحة جذلة تهنىء صاحب الأخبار بنجاح دعوته المباركة •

ويجلس الرافعي فى مكتبه المتواضع بميـدان الإزهار ينتظر ماذا سيقرره الزعماء والقادة والنواب والشيوخ ، وهل سيثورون فعلا ـ كما نادى ـ على من عطلوا الدستور •

ويقرر المجتمعون فى فندق الكونتيننتال الاحتجاج ـ فقط الاحتجاج ـ على تصرفات الوزارة والمنافية للدستور كما يقررون حجب الثقـة عن الوزارة بالاجماع ، كما يقررون أيضا استمرار جلسات مجلسى الشيوخ والنواب فى المواعيد والأمكنة التى سيتفق عليها الأعضاء غير أن هـذه القرارات رغم ضعفها لا تنفذ اذ سرعان ما انشغل الجميع بالاستعداد لاجراء الانتخابات الجديدة التى كانت لقمة تقدم دائمة للغاضبين لكى يزول عنهم غضبهم ! •

ويغلق أمين الرافعي « الأخبار » •

ويسافر الى الحجاز لأداء الحج وللمشاركة فى أول مؤتمر للمسلمين ، على نحو ما فصلنا فى الفصل السابق •

ثم يسافر الى أوروبا للاستشفاء والعلاج ثم يعيد اصدار الأخبار فى

١٢ مارس ١٩٢٧ لـكن لم يلبث أن تظهـر عليه آثار المرض الذى كان يعاوده من حين وآخر ٠

ولكنه يقاوم ويقاوم ٠

وفى تلك المرحلة المليئة بالآلام والأسقام ، كتب أمين الرافعى أجمل مقالاته وكان من بينها انتقاد الرافعى لتدخل المعتمد البريطانى فى شئون القضاء واعتبار تدخله ماسا باستقلال القضاء واستقلال البلاد ٠

وأثنى أمين الرافعى على النائب فكرى أباظة لأنه قدم اسـتجوابا بخصوص اعتداء المعتمد البريطانى على استقلال القضاء ٠

وعندما فكر بعض الشيوخ فى طرح الثقة بالوزارة نهض الرافعى مدافعا عن الوزارة التى يعارضها قائلا : لا ٠٠ لا ٠٠ مجلس الشيوخ لا علاقة له بالثقـة بالوزارة ، لأن ثلاثة أخماسه بالانتخاب والبقيـة بالتعيين !!

وفى ١٩٢٧/٥/٢٠ كتب عن مناقشة النواب الاسـتجواب الخاص بعدم تقديم أوراق اعتماد المندوب السامى البريطانى قائلا : بالجمـلة كانت الروح السائدة فى المجلس يوم الخميس الماضى روحا جديدة غابت عنه زمنا طويلا وترددت بين جدرانه أصوات قوية كان خفوتها يؤلم قلب كل مصرى ٠ وقد أبى الأستاذ فكرى أباظة الا أن يختم هذه الجلسـة المشهورة بخطبة حماسية مؤثرة فى الدفاع عن استقلال القضاء المصرى كان فيها موفقا كل التوفيق ٠ وبهذا قام البرهان الساطع على أن سياسة الاقدام هى السياسة المنتجة النافعة أما سياسة التردد والضعف والجمود والصمت فانها سياسة عقيمة لا تنتج سوى الضرر بمصلحة البلاد وعسى أن تظل السياسة الأولى هى السائدة فى البرلمان تستفيد البلاد وتستفيد قضيتها القومية ويشعر الجميع أن هناك حياة دستورية صحيحة وأن هناك برلمانا قائما بواجبه ٠

وكتب الرافعى عن سـياسة الاحتلال البريطـانى وشدتها (١٩٢٧/٥/٢٦) « ان شدتهم لم ترهبنا فى أى وقت من الأوقات ولم تضعف من عزائمنا ولم تفت فى عضدنا ولم تنل من وحدتنا ولم تحدث أية ثغرة فى صفوفنا ولم تصب بسوء كرامتنا بل كانت تقوى روح الجهاد فى نفوسنا وتطهر من الأحقاد قلوبنا وتجعل منا صفا واحدا فى الدفاع عن قضيتنا وتدفعنا الى بذل أرواحنا وأموالنا فى سبيل استقلالنا فهذه الشدة هى التى علمتنا معنى التضحية من أجل الوطن وفى سبيل الوطن ، ٠٠ هـذه الشـدة هى التى دفعت بأبناء البـلاد الى استقبـال المـوت فى ساحـة الخطـر ومواجهـة مدافـع الغاصب التى

كانت تحصد النفوس حصدا · أما سياسة اللين والخداع والوفاق ، وحسن التفاهم أو ماشئت من الأسماء المختلفة التى أطلقوها عليها فانها كانت شؤما علينا ونكبة على وطننا ووبالا على قضيتنا · ففى عهدها لم تعرف البلاد سوى الخمول والاستكانة فى عهده لم تتعلم البلاد سوى الضعف والاستسلام ، فى عهدها أهملت القضيــة ، ونبذت راية الوطن ·· فى عهدها اعتبر الغاصب وسمى تسليم الحقوق مهارة والنزول عن الكرامة كياسة والاستخذاء للعدو حكمة ·

ويقول الرافعى : الا مرحبا بشدة الانجليز وتهديداتهم وانذاراتهم فقد جاءت فى أنسب الأوقات لتطهير النفوس وتنبيه الأفكــار وتقويــة العزائم · فليرسل الانجليز بقية أسطولهم ويستدعوا من مياه الصــين ما بعثوا من البوارج وليملأوا جو البــلاد بطياراتهم وليســدوا الأفق بجنودهم فهل تراهم واصلون الى بغيتهم · انهم يتوهمون أن هذه القوة ترهب أحدا فى مصر ، أو تحمل مصريا على التسليم بمطالبهم ، تلك أوهام بالغة فى السخافة · فان البلاد مصممة على التمسك بحقهــا الى النهاية مهما نالها فى هذا السبيل من الأذى والاضطهاد ·

وينقل الرافعى فقرات من كتاب « قلق الشرق » أو على طريق الهند للمسيو مورس برتد ، عن الحالة السياسية التى أعقبت مقتل السردار وعن الانتخابات و ·· وقول اللنبى للمؤلف : ان كل ما حــدث كان متوقعا ولقد كان البلاغ النهائى هنا فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شــدة ·· » وتحدث بمناسبة انتهاء الدورة البرلمانية (١٩٢٧/٧/٢١) عن مجــلس النواب وأزمة الجيش وأشار الى ما ذكرته بعض الصحف الانجليزية : الديلى اكسبريس : « ان زغلول باشا ترك تأثيرا حسنا فى النفوس ودل بذلك على أنه ينظر الى الأفق بعين القطب السياسى المحنك » · وستيمنستر غازيت : « ان وقوف زغلول باشا فى وجه المتطرفين يعد علامة حسنة للغد ، عندما يحتمل أن تدور محادثات حاسمة بين اللورد لويد وثروت باشا » · وموقف سعد باشا الذى تشير اليه الصحف البريطانية ، هو أنه اتفق مع ثروت باشا على التسليم بمطالب الانجــليز الجائرة » · وتدخله فى المناقشة التى دارت فى مجلس النواب واستعمال نفوذه الخاص لتهدئة الخواطر ·· قال الرافعى : هل المجلس الذى يسلم بهذه السياسة الخاصة وينزل عن حقوقه فى المناقشة ويترك للحكومة حبلها على غاربها ويشترك فى اخفات صوت الحق ولا يطالب بنشر الوثائق الخاصة بهــذه المسالة الكبرى · هل المجلس الذى يفعل كل ذلك ويجعل نفسه ذيلا لفرد من الأفراد يكون قائما بواجبه مؤديا لوظيفته ·· وهل بعد أن يسير

المجلس على هذه الخطة الضارة وبعد أن يمنع عن أية حركة ولا يرفع أي صوت حيال تسليم الحكومة واذعانها وقبولها اخضاع الجيش للمراقبة الأجنبية . هل بعد أن يفعل ذلك يجرؤ سعد باشا على أن يرفع عقيرته ويقول بأعلى صوته أروني أيها الاخوان : أية مناسبة أتت وأية فرصة سنحت ولم ينتهزها المجلس لاظهار حق البلاد واضحا » .

ويواصل الرافعي ، كفاحه ، ونضاله ، طوال عام ١٩٢٧ ، وكان مرض السكر ، قد أضناه ومع ذلك فقد واصل نشاطه في صحيفة الأخبار ، وظل يكتب مقاله الافتتاحي كل يوم رغم ما يشعر به من ألم .. وكانت أيامه الأخيرة ، أكثر نشاطا واشراقا .. كتب في ١٩٢٧/١١/١٧ يقول : فالانجليز لا يعرفون التراجع أمام من يتهاون في تأدية واجبه . بل أنهم اذا أنسوا من قوم ضعفا ازدادوا تضييقا عليهم .. ولا شك في أن نوابنا وشيوخنا قد فهموا من الانجليز هذه العقلية فلم يعودوا مستعدين للاستسلام لهم مرة أخرى .. لقد عاد القوم الى التحدث الآن بتسليم الصناعة فهل في مصر من يقبل أن يتحمل عار هذه الجريمة .. ؟ اننا نعتقد أن مصر لن تلطخ جبينها بهذه الوصمة ، فعلى أعضاء البرلمان أن يصونوها من هذا الذي يعمل الغاصب لتحقيقه فقد أصبح شرف البلاد معلقا في رقابهم . وكانت آخر دراسة للرافعي ، هي تلك التي كتبها في الأخبار ابتداء من ١٩٢٧/١١/١٩ تحت عنوان « حول خطبة العرش » قال فيها : « ويظهر أن هذا الغموض مقصود ابتغاء أن تبغى الأمة بعيدة عن معرفة الحقائق المتعلقة بها . وفي خلال هذا الجو المملوء ابهاما واضطرابا لا تسمع سوى عبارات الدعاية لهذه المحادثات من كونها دارت في جو حسن وأنها تدعو للتفاؤل . وأنها جديرة بارتياح الطرفين وأن روح الود سادتها وأنها أحدثت الأثر المحمود وأنها وأنها ... ألفاظ جوفاء لا تستطيع أن تخرج منها بشيء جدي تفهم منه حقيقة الموقف الحاضر وانما هي موضوعة لمجرد الدعاية السياسية وللابهام بأن وراء الأكمة ما وراءها . ولكن هذه المحاولات ليس من شأنها أن تخدم أحدا وليست هي التي تقنعنا بأن ثروت باشا وصل الى شيء فيه مصلحة البلاد . فلو كان في الأمر خير ومصلحة لما احتاج ثروت باشا الى أن يلف هذا اللف ويبهم ذلك الابهام ويتعمد الغموض والكتمان .

وكانت آخر مقالاته بتاريخ ١٩٢٧/١١/٢٤ بعنوان : « هل تغيرت السياسة المصرية ، تعطيل أحكام الدستور وقد كتب في النقطة الأولى يقول : « وهل عبارة « الثقة » التي أصبحت تلوكها الألسنة الآن تفيد أن ثروت باشا أصبح في مركز يسمح له بأن يعطي من حقوق البلاد ما يشاء ويهب من استقلال مصر والسودان ما يهوى وما يزيد بغير أن

يكون عليه رقيب ولا حسيب . لقد أصبحنا نخشى أن يكون الزعماء قد تركوا أمر البلاد لثروت باشا يتصرف فيه وفاق سياسة ٢٨ فبراير بعد أن كانت هذه السياسة توصف بأنها مصدر النكبات على البلاد ؟ . فهل يئس الزعماء من القيام بالواجب الوطنى فأصبحوا يشاركون ثروت باشا الأخذ بسياسة « شيء أحسن من لا شيء » . لقد نشرت مجلة النبراست مقالا عن الحالة الحاضرة ورد فيه ما يلي : « انه مما لا ريب فيه أن لمظاهر الارتياح التى بدت بين أعضاء البرلمان عند سماع الأقوال الخاصة بمحادثات لندن مغزى كبير يدل على وجود روح جديد فى مصر . اذ لم يمض زمن طويل على ذلك الوقت الذى لم يكن البرلمان ليرضى فيه بما هو أشد لهجة من هذه الأقوال ولابد أن يعزى الفضل فى ذلك الى الوفد بزعامة رئيسه الجديد لأن روح الثقة التى بثها فى نفس ثروت باشا مكنته من حمل الرأى العام معه الى هذا الحد فلابد أن تهيأ الفرصة الآن لكى تطبق الروح الجديدة تطبيقا عمليا على تفاصيل معاهدة التحالف التى يراد ابرامها » . وكتب الرافعى عن تعطيل الدستور قائلا : « لا شك أنها سابقة خطرة فان من يبيح لنفسه تعطيل حكم من أحكام الدستور لا يبعد عليه أن يتجاسر على تعطيل أحكام أخرى فيجب على النواب والشيوخ أن يحاسبوا الحكومة على هذا التعطيل وأن يحتموا عليها تنفيذ أحكام الدستور .

واشتد المرض على أمين الرافعى ، وكان كل الذين من حوله ـ كما يقول محمد صادق عنبر ـ يرون سريان الذبول الى تلك الأنامل التى كان القلم بالأمس يورق بينها ويثمر ، ويبصرون تسارع تلك الأنفاس التى كانت تفيض طهرا ، وكرما بل كانوا يشهدون دبيب الردى فى ذلك العقل الانسانى الذى لم يقتحم الا فى السابعة من صباح يوم الخميس ٢٩ ديسمبر ١٩٢٧ .

تلك هى مراحل حياة أمين الرافعى ، بايجاز شديد .

والذى يجدر بنا أن نقوله ـ وبايجاز أيضا ـ ان شخصية أمين الرافعى كانت متعددة الجوانب .

كان كاتبا سياسيا .

وكان كاتبا اجتماعيا .

وكان مع ذلك كله شعلة نشاط فى كثير من ميادين الحياة .

وفيما يلى بعض جوانب العظمة فى تلك الشخصية الفذة .

***

كانت القضية المصرية تشغل باستمرار عقل الرافعي وقلبه غير ان الرافعي — وهذه مسألة جديدة على الأقل — كانت له اهتمامات عديدة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والدينية ، فلم يكن الرافعي مجرد كاتب سياسي أو زعيم وطني فحسب بل كان في الوقت ذاته كاتبا يهتم بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدينية وكان له دور بارز في التنظيمات النقابية في مصر ، كما كان له دور هام في اخراج تمثال نهضة مصر ووضعه في ميدان المحطة بالقاهرة وقد تتبعت كتابات الرافعي في هذا المجال فوجدتها تتسم بالصدق والعنف الذي تتسم به مقالاته السياسية ·

كتب مرة — في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٩ — تحت عنوان أمعاهد للتربية أم مفاسد للاخلاق منتقدا القائمين بأمر تعليمنا وتهذيبنا الذين يشجعون الطلبة على ارتكاب نقيصة التجسس · وكان مما قاله : اذا كان بعض الطلبة الذين فسدت نفوسهم يقبلون القيام بهذه المهمة الدنيئة فلا يجوز لمن عهدت اليهم تربيتنا أن يشاركوهم في هذا الجرم · وكتب مرات متعددة عن الكتب التي تدرس في بعض المدارس وتهاجم الدين الاسلامي مثل كتاب ميكا كلارك وكتاب منتخبات أرنولد ، آديسون ، في مجلة اسبكتاتور · وكان الرافعي ، يعالج هذه المشكلة من النواحي الدينية كما يعالجها من النواحي السياسية ·

كتب مرة في ١٩٠٩/١٢/٢٦ : لقد أصبح الدين غريبا في بلاد تنتهك كل يوم جريمة بين جدران مدارس حكومية ، دينهـا الاسلام وسواد اهلوها مسلمون ·· ان كل كتاب يدرس يجب ان يفحص فحصا دقيقا قبل توزيعه على الطلبة حتى يكون خاليا من هذه المطاعن ·

ويكتب في ١٩٠٩/١٢/١٤ عن الرشوة ويطالب بفرض عقوبة على من يشرع في ارتكاب جريمة الرشوة اذا لم تتحقق لاننا — كما يقول الرافعي — في حاجة شديدة لمحاربة هذا الداء الوبيل ولا يجوز ان نرأف بمثل هؤلاء الاثمين وندعهم يفرون من العقوبة القانونية التي وضعها الشارع لردعهم ·

وكانت النيابة العامة قد امتنعت عن تقديم أحد الراشين الى المحاكمة لأن المرتشي كان موظفا في ديوان الأوقاف بدعوى ان ديوان الاوقاف ليس مصلحة حكومية والموظف بديوان الاوقاف ليس موظفا عاما ·· وكتب الرافعي مقالات عديدة عن قنطرة الرياح المنوفي ومقاولات الحكومة وعن اعتياد الحكومة — منذ ان قبض المحتلون على ماليتنا · ان تعهد بالمقاولات الى الانجليز وحدهم حتى يستأثروا بالمنفعة ولا يشاركهم غيرهم في ابتزاز أموالنا وثرواتنا ·

ومما قاله فى ١٩١٠/١/٢٣ لقد عودتنا الحكومة انهـا لا تطرح مقاولاتها الكبيرة فى المناقصة العمومية بل تعطيها لجون ايرد بالممارسة معه حبا فى منفعته فقط لا سعيا وراء المصلحة العامة وعندما أعطت لهذا البيت ـ بيت جون ايرد ـ مقاولة قناطر أسيوط وأتم بناءها أرادت مكافأته على ذلك فاشترت جميع الأدوات للمبانى والآلات التى استخدمها فى البناء بمبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيه وعندما عرضت هذه الأشيـاء فى المـزاد العمومى لم تجد مشتريا واحدا ٠

وتتبع الرافعى هذه القناطر منذ بدايتها الى ان ظهر عدم صلاحيتها :

وفى ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٠ كتب الرافعى عن احتقار اللغة العربية ومحاربتها فى المدارس ومناصبتها العداء ومحاولة السلطات البريطانيـه فرض اللغة الانجليزية مكانها واقتلاع الحكومة اللغة العربية الرسميـة وابدالها باللغة الانجليزية واشـار الى ان استمارة الحجـر الصحى فى الاسكندرية مكتوبة باللغة الانجليزية ثم قال : اللهم ان هذه التصرفات المحزنة لا تدع مجالا للصبر وقد أصبحنا الآن لا ندرى فى أية هوة سحيقة يريد المحتلون ان يقبروا لغتنا ٠

وكتب الرافعى فى ١٩١١/٢/٢٠ تحت عنوان الى متى يحتقرون لغة البلاد : لاتزال لغة البلاد موضع التحقير والامتهان فى كل مصلحة من مصالح الحكومة وفى كل يوم ننادى بوجوب احترامها ولكن الحكومة آلت على نفسها أن تضع أصابعها فى آذانها كلما طالبناها بالقيام بهذا الواجب المقدس الذى تقرر للحكومات الأخرى حق تقديره ٠ وانتقد الرافعى مصالح الحكومة لانها تنشر تقاريرها باللغة الانجليزية وتهكم وهو يقول : كأننا نطالب الحكومة الانجليزية لا المصرية بطبع تقاريرها باللغة العربية ٠ بدعة معينة تلك التى تجعل مصالح الحكومة واداراتها لا تنشر تقاريرها الا باللغة الانجليزية دون سواها ٠

وحول احتقار اللغة العربية فى مصلحة السكة الحديد كتب الرافعى عن بناء محطة السكة الحديد الشامخ الذى كتب فى اعلاه بالخط العريض سكك حديد الحكومة المصرية ١٩١٠ باللغة الانجليزية ولم يكتب بجانبه حرف واحد باللغة العربية كأن هذا البناء أقيم على أرض انجليزية فى مدينة لندن لا فى مدينة القاهرة ٠

ويستجيب وزير الاشغال للملاحظة فأمر بازالة الكتابة غير أن مستر ديوك الموظف فى الوزارة أوقف العمل وأرجأ ازالة العبارة الانجليزية الى أجل غير مسمى ٠

ويتهكم الرافعى كعادته فى مثال تلك المسائل فيقول أيظن مستر

ديوك ان بقاء العبارة الانجليزيه تخلد الاحتلال فى مصر ، وينبت للملأ انه شرعى قانونى ·· ويحدث ان يتوجه مصطفى باشا خليفة أحد الاعيان الذين كانوا يقيمون بالزيتون الى فندق هليوبوليس برفقة اثنين من أصدقائه ومن كبار المصريين مركزا فيعترضه أحد الخدم لانه كان يرتدى عمامة وينتهز الرافعى الفرصة ·

ويكتب فى العلم ـ فى ٢٣ يناير سنة ١٩١١ ـ كلمة عنوانها : كيف يهان المصرى فى بلاده ويأخذ الرافعى فى كلمته على أولئك الذين يهانون ثم لا يردون الاهانة كما يلوم المصريين لتهافتهم على أمثال هذا الفندق ـ الأجنبى ـ ويأخذ على أغنيائنا تقاعسهم باجحافهم عن اقامة امثال هذا النزل · ليجد المصرى به مظاهر الاحترام متوفرة ولا يصادف من يهينه لانه مصرى أو لانه يرتدى لباس المصريين ويخاطب الرافعى اغنياء البلاد قائلا « لقد حق عليكم ايها الاغنياء ان تعرفوا للأمة كرامتها وتنهضوا يد واحدة لانشاء الشركات الوطنية التى تقيم الفنادق وتسير البواخر ويفعل غير ذلك من المشاريع التى تجعل لكل منا مكانا نقصده فنكون هناك موضع التبجلة والتكريم ·· آن لكم ايها الاغنياء أموالا طائلة تستطيعون فيما يدرأ عن امتكم العار لاسيما وانتم ترون ان البعض منا لا يحرك ساكنا اذا أهين وأوذى فى كرامته ·

وعندما أرسلت الجامعة المصرية بعثة للاطفال تتكون من رفعت الماس ، شديد حمزه ، محمد أمين فى جنيف عام ١٩١١ وعهد الى السنيور جويد بمباشرة الاهتمام بهم والاشراف على شئونهم الدراسية · انتقد الرافعى هذه البعثة لأن الطفل سريع التأثر بالوسط الذى يعيش فيه ومصر لا تستفيد من امثال هذه البعثات شيئا ، الا ان يفصل فريق من ابنائها عنها ·· وتمنى الرافعى لو استعاضت الجامعة بشاب واحد حصل على نصيب من التعليم والأخلاق بدل هؤلاء الأطفال الثلاثة ·

ويحدث ان تضع الحكومة مشروعا لاحياء آداب اللغة العربية فيثنى الرافعى على هذا المشروع وتبدأ بعض الصحف الاستعمارية التى تنطق العربية بكل أسف فى الحملة على هذا المشروع ويقول أحدهم : ان مؤلفات العرب وآدابهم السابقة لا تخرج عن معانى الشهوات المبهمة ومطالب النفس البشرية فاذا كانت للعرب ـ هكذا قالت احدى هذه الصحف ـ مؤلفات فى مواضيع علمية أو تاريخية فانما هى منقولة عن كتب يونانية أو فارسية قديمة وقد ضاعت قيمتها بما شوه العرب وما حرفوا وقلبوا أو ما لفقوا من عند أنفسهم · وتمضى الصحيفة الاستعمارية أو الورقة الساقطة ، كما اسماها الرافعى قائلة : كنا نحسب ان حكومة مصر ستساعد ابناءها على التخلص من قيود السخافات القديمة والجهالات العربية السابقة

فينفق المال على تثقيف العقول وتستعين بما رفع قدر الامم الحية بدل انفاقه على ما يعيدنا القهقرى أجيالا ويجعلنا جهلاء فى زمن العلم والارتقاء.

ويكتب الرافعى فى العلم ١٨/١٢/١٩١١ مقالا ناريا يحلل فيه بالادلة والمنطق آثار الحضارة الاسلامية ويرد على تلك القاذورات ـ كما قال ـ التى لطخ بها كاتب المقالة وريقته الدنسة الساقطة ، ويعود الى الكلام فى اليوم التالى فى هذا الموضوع حتى خرست الالسنة التى انطلقت بالعربية تهاجم العرب ·

وعندما كتب عن الجامعة المصرية حاضرها ومستقبلها ـ ١٦ يناير سنة ١٩١٢ أخذ على دولة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة انه اختار لمكتب الجامعة أحد الايطاليين يتناول مرتبا ضخما وتساءل هل حرم على المصريين ان تسند اليهم الوظائف حتى فى المعاهد الحرة وليت الأمر وقف عند الحد ـ حد اختيار ايطالى من جدران الجامعة فى الوقت الذى نشبت فيه الحرب بين ايطاليا وتركيا ـ بل ان منظم المكتبة ليس ايطاليا فقط بل هو ايطالى متعصب وهو وكيل شركة التلغرافات الايطالية فى مصر وكلنا نعلم ما هى مهمة هذه الشركة التى لا دأب لها الا اختلاق الانباء الكاذبة وازعاج الخواطر بنشرها ·

ويقول « نجد تقرير الجامعة وقد طبع بمدينة رومانى مطبعة ذى لويجى فهل ضاقت يا دولة الأمير بمصر عن طبع اللائحة المؤقتة حتى يرسلها ذلك الايطالى الى بلاده لطبعها بها وهل يبلغ حرص الايطاليين على نفع بلادهم الى هذه الدرجة فلا نتعلم منهم تلك الدروس التى يلقونها علينا بأموالنا ·

لقد أصبحت الجامعة ايطالية بمعنى الكلمة وكأن الذين دفعوا أموالهم ووقفوا الأطيان عليها لم يقصدوا الا نفع ايطاليا والايطاليين من مدرسين ومنظمى مكاتب ومطابع أيضا ·

ثم يقول ان تفكك ادارة الجامعة وسوء نظامها يسوء كل مصرى ويدعو الأمة ولا سيما المكتتبين من ابنائها الى رفع أصواتهم والتداخل فى هذا الشأن حتى يضعوا حدا لما هو جار الآن » ·

وكتب الرافعى بالعلم (٢٦ يونيه سنة ١٩١٢ ـ تعليقا على قانون عدم الحجز على خمسة أفدنة بقوله : أصبح الفلاح فى حالة سيئة يعجز أى كاتب عن وصفها ويكفى لبيان خطورتها ان نقول بأن الديون اثقلت كاهله وصار الاقتراض ضرورة من ضروريات حياته اذ حيل بينهما سقط فى هوة الدمار والخراب من أجل ذلك يجب ان نقابل بالارتياح كل فكرة يؤدى تنفيذها الى تحقيق وطأة الداء الذى نشكو منه واذا كان أكبر

مصائب الفلاح من المرابين فلا غرو اذا كنا امتدحنا الحكومة لوضعها ذلك المشروع الذى يضرب ولو بيد غير حديدية على ايدى المرابين .

وقال الرافعى فى نفس المقال : بعد ان يكتب انتقاداته على القانون : ان العلاج الذى يصلح للقضاء على بعض ما يشكو منه الفلاح نظام النقابات الزراعية التى تجعله فى غنى عن صاحب المال وعن معاملتها التاجر بطريقة مباشرة لانها تعطيه ما يحتاج اليه وتورد له تقاويه ولا تطلب منه رهنا ولا ملكا وانما تطلب منه أن ينخرط فى شكلها ويتضامن مع أعضائها .

فلتساعد الحكومة النقابات الزراعية ولتوجدها فى جميع القرى والنواحى وعند ذلك يكون لهذا القانون مجال واسع يستفيد منه الفلاح وينتفع به الملكية الصغيرة : أوجدوا النقابات الزراعية ولا تنفذوا هذا القانون وحده لأن حالة الأمة الاقتصادية لا ترتقى بجرة قلم ولا باضافة مادة فى القانون وانما ترتقى بنظامات اقتصادية تكون دعامة متينة يرتكز عليها الفلاح فى حياته الزراعية .

ويكتب فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٣ عن شبابنا ومدرسة البوليس قائلا : أصبحت الحاجة ماسة الى ضباط اكفاء يقبضون على زمام البوليس فى مصر ، حتى يقوم بالمهمة الكبيرة المعهودة اليه من أجل هذا يعنينا ان يقبل شبابنا المتعلمون على مدرسة البوليس بعد أن ارتفع مستوى التعليم فيها عما كان عليه من قبل : ويكتب سلسلة مقالات عن الاوقاف وضرورة تحويلها الى نظارة وقد بدأ الرافعى مقالاته بالشكوى من ديوان الاوقاف واستعرض أعمال هذا الديوان منذ أيام اسماعيل الى أن تنفصل عن الحكومة فى عهد توفيق وفى المقالة الثانية (١٦ نوفمبر سنة ١٩١٣) أكد ضرورة تغيير نظام الديوان ، واقترح — فى مجال الاصلاح — ان تعهد ادارة الاوقاف الى جماعة منتخبة مستقلة تحت اشراف القاضى .

واذا كان ولابد من جعل الديوان نظارة فيجب احاطتها بالضمانات التى تكفل عدم المساس بجوهر الشرع الشريف والطريف أن الرافعى كان صاحب فكرة تحويل ديوان الاوقاف الى نظارة فلما تم التحويل عارضه لأن المشروع لم يعرض على الجمعية التشريعية ، وكان يجب ان يعرض عليها أولا والمسألة ليست مسألة تنفيذ اقتراحات ولكنها مسألة مبدأ .

ومما قاله الرافعى تحت عنوان شبابنا والشجاعة الأدبية (٨ أكتوبر سنة ١٩١٣) — عن تحرير المرأة ، وظهور جماعة تنادى برفع الحجاب وترفض ذكر اسماء هذه الجماعة .

ويقول الرافعى : ان النداء بأى من المبادىء يتطلب شجاعة أدبية

من القائمين بالدعوة اليه ولكن يظهر ان أصحابنا لا يعرفون من تلـك الشجاعة الأدبية الا اسمها بالرغم من اعلانهم عن أنفسهم بأنهم تعلموا فى أوروبا وتربوا فى بلاد المدنية والحضارة » ٠

ويقول الرافعى مخاطباً أولئك الذين دعوا الى تحرير المرأة دون ان يذكروا اسماءهم : حرروا أنفسكم قبل ان تحرروا المرأة التى تزعمون انها مستعبدة ٠٠ اظهروا أمام الملأ سافرى الوجوه قبل ان تطالبوا المرأة بالسفور ٠

ويقول الرافعى : ألم يجدوا فى أوربا شيئا حسنا ينقلونه لبلادهم غير السفور واختلاط المرأة بالرجل ذلك الاختلاط الذى هو أساس فساد العائلات وخراب العائلات » ويقول الرافعى : هذه بلادكم فى حاجة الى أن تحرر نفسها من القيود التى ترسف فيها ٠ فاعملوا على تحريرها قبـل ان تفكروا فى شىء سواها ٠

ويقول : أليس ألم المرأة من الحجاب ــ إن كان ثمة ألم ــ اشـد أثرا فى النفس من تلك الآلام التى يشعر بها كل رجل مصرى يقلب الطرف حوله فيجد حريته مفقودة وارادته مسلوبة » ويطلب الرافعى من أولئك الشبان الذين يطالبون برفع الحجاب ان يرفعوا الحجاب عن أنفسهم حتى نعرف من تناقش ٠٠٠ وعاد الرافعى فى اليوم التالى الى التعليق على جمعية تحرير المرأة برفع الحجاب ورد على ما كتبته « الجريدة » تحت عنوان صحيفة اتهام نسبب فيها كاتبها أن دأب الرافعى الطعن فى الشبـان الذين يتعلمون فى أوربا وقال الرافعى : نحن لا نطعن فى الشباب الذين يتعلمون فى أوربا بل ننتقد منهم من لا يعرف مصلحته ومصلحة بلاده ٠ ويقول الرافعى انه يعرف أن كلمته ستغضب الكثيرين ممن يعنيهم ولكنى استميحهم عذرا فان مصلحة البلاد فوق رضاهم ، فليتدبروا موقفهـم وأعمالهم وليرجعوا الى ضميرهم ووجدانهم وليعلموا ان فى استطاعتهم خدمة أنفسهم خدمة هذا الوطن أجل الخدمة اذا أصلحوا أمرهم ورأبوا صدعهم وما ذلك عليهم بعزيز ، ثم يوجه لهم كلمة عتاب من أخ لهم يرى خطأ فى فكرتهم السيئة المقيتة وهى المناداة برفع الحجاب فى مجتمع عظمت فيه الشكوى من انحطاط الاخلاق وهناك فرق كبير بين جمعية تعمـل لمصلحة المرأة الحقيقية وجمعية يكون اسمها وغرضها الوحيـد تحريـر المرأة برفع الحجاب ويرجو الرافعى ممن يقرأ ما يكتب الا يخطىء الفهم ويحمل القول على غير محمله ان مبدأنا يطالبنا بمحاولة كل فكرة نعتقـد بضررها سواء أكان القائمون بها ممن تعلموا فى أوربا أو تعلمـوا فى مصر ٠ واذا لم تكن لدينا شجاعة فى ان نبين مواضع الضعف فينـا

استحال علينا اصلاح أنفسنا فليفسح كل منا صدره لسماع كل انتقاد حق لأن السكوت على ما نعلمه فى انفسنا من العيوب الاجتماعية انما هو جناية من شر الجنايات على الأمة والبلاد وليس من مصلحتنا ان نحيد عما نعتقد ضرره أو نمدح أفرادا نعلم انهم لا يقومون بواجباتهم وان فى ذلك لعبرة لقوم يتفكرون » .

ويكتب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ عن الغاء اعانة المعارف للجامعة المصرية ، ويلوم الحكومة لانها تنفق بكرم على انشاء الميادين وفتح الطرق واضاءة أحياء لا يكاد يطرقها أحد وانشاء كبارى متعددة بجانب بعضها و.و.و. ولم نسمع ان الميزانية تضيق عنها ولكن اذا جاء التعاليم ومعاهده ضاقت الميزانية على رحبها عن مبلغ ألفى جنيه تنفق على الجامعة بينما تعين التمثيل فى تياترو الأوبرا ب ٤٠٠٠ جنيه » .

وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٣ عدلت نظارة المعارف عن الغاء اعانة الجامعة وشكر الرافعى نظارة المعارف على عدولها هذا واردف الشكر بما يختلج به صدورنا بل صدر كل مصر من الآمال التى طالما أعلناها . وهى منح الحرية للصحافة حتى تقوم بوظيفتها التى من أجلها وجدت فى هذا العالم » .

ويكتب الرافعى فى ١١ يناير سنة ١٩٢٢ تحت عنوان « كيف ننظم مجهوداتنا الوطنية فى الداخل والخارج ويشير الى قوة الروح الوطنية فى مصر . ومحاولات الخصوم فى اضعافها وفشلهم فى ذلك ولأجل ان تثمر هذه المجهودات فى وقت قريب يجب ان نعمل على تنظيمها تنظيما تاما فى الخارج والداخل وتوجيهها نحو الوجهة التى توصلنا الى الغاية المنشودة من أنضر الطرق وما مثل هذه المجهودات الا كمثل مياه الانهار التى يجب ايصال نفعها الى أقصى جهة ممكنة دون اضاعة شىء منها فى أراض غير صالحة ودون ترك جزء كبير منها يذهب فى البحر المالح عند مصب النهر والمجهودات الوطنية كل ما أمكن حسن تنظيمها والعناية بتوجيهها نحو الوجهة المنتجة كان ذلك دليلا على كفاءة القائمين بأمرها فضلا عما يجنبه الوطن من وراء هذه السياسة الوطنية الحكيمة من الفوائد الكبرى التى لا يمكن تحقيقها اذا سلك القادة والزعماء سبيل الصواب وأول شرط لتنظيم المجهودات الوطنية واحسان توجيهها ان تكون قيادة الحركة على اتصال دائم بالرأى العام ليقفوا على ميوله الحقيقية فى كل شأن من شئونه حتى تكون الخطط التى توضع للعمل متفقة مع هذا الميول ليسهل تنفيذها ولا تصطدم مع الشعور القومى فى أية حالة من الحالات وعن تنظيم المجهودات الوطنية فى الخارج كتب الرافعى يقول : ان خصومنا لا يفتأون يعملون على تشويه حركتنا وها نحن أولاء نراهم يستخدمون

تقرير محاكمتهم عن حوادث الاسكندرية لمقاومة مطالبنا حتى ان بعضهم اقترح تخفيض ثمن هذا التقرير لتعميم نشره فى العالم فمثل هذه الدعوة التى يقـوم بها الانجليز ضـدنا وضـد قضيتنا جديرة بأن نجيب عليها بدعوة أخرى تبطل مفعولها ، وتفند مزاعمها الفاسدة وهـذا لا يكـون الا بتنظيم المجهودات التى تبذل فى الخارج ، نعم ان هناك جمعيات مصرية فى أوروبا تعمل وتسعى كما ان هناك أفرادا كثيرين لا يقصرون فى القيام بواجبهم ولكن هذه المجهودات الفردية المتوزعة لا يمكن ان تؤدى للقضية نفس النتيجة التى تصل اليها فى حالة ما اذا كانت جهود جميع المصريين الذين يعملون فى أوربا موحدة منظمة ويدعو الرافعى الى عقد مؤتمـر لبحث وتوحيد وتنظيم الدعوة المصرية فى الخارج وامدادها بجميـع ما تحتاجه ·

ويكتب الرافعى فى ١٢ ، ٢٤ من شهر فبراير سنة ١٩٢٤ مقالتين بتوقيع مسلم عن مسألة تعدد الزوجات من الوجهتين الشرعية والعملية وذلك بمناسبة تفكير الحكومة فى وضع تشريع خاص بهذه المشكلة وبدأ الرافعى مقالته الأولى بالقول : ان واجبات الباحثين فى مثل هذا الموضوع الخطير يحتم عليهم ان ينظروا اليه من جميع وجوهه وان يبحثوا جيدا كل الآثار التى تترتب على منع تعدد الزوجات ويتحدث الرافعى عن التعدد والشروط التى يجب توافرها ، والا فكان المقدم على التعدد آثما اذا عرف فى نفسه عدم القدرة على اداء ما حتمته الشريعة السمحة عن العدل بين الزوجات ويرجع الرافعى فى بحثه الى دوائر المعارف وما جاء تحت كلمة امرأة ليتبين الانسان الفرق بين الرجل والمرأة فى القلب والنفس والحواس والطول وثقل الجسم ، والجموح العقلى والمخ ·

ويأخذ الرافعى فى بحثه بوجهة النظر القائلة ان الرجل هو المسيطر على المرأة فى كل زمان ومكان بسبب قوته ومقدرته ويشير الى ان تعداد النساء أكثر من تعداد الرجال فى أوروبا معتمدا على احصائية صاندبار التى تقول ان كل ألف رجل يقابلهم فى انجلترا ١٠٤٨ والبلاد الواطئة ١٠٢٠ ويعتمد على احصائيات ما بعد الحرب العالمية الأولى اذ زاد فيهـا تعـداد النسـاء عن الرجال ـ فى أوروبا وحدهـا ـ بـ ١٩ مليون امرأة وأشار الرافعى الى كثرة عـدد الأطـفال الذين يأتـون الى هـذا العـالم بصـورة غير مشروعة فيورثهم هـذا خجلا يلازمهم طـول العمر ، ويفقـدهم جميع الحقـوق الانسـانية و ٠٠٠ و ٠٠٠ ويعتمد فى هـذا الصـدد على ما كتبته الكاتبة الشهيرة لادى كيرك كما يستشهد فى هذا الصدد ببحث للأستاذ ديفللوا مدرس الشرائع القـديمة ببـاريس · ويخـرج من الجـزء الأول بحثـه بأن عقـلاء الافرنج شـعروا بأن

تـرك النســاء بلا كفيــل ولا قيـم جـر عليهن المصـائب ويعتمد فى مقالته الثانية على اراء بعض الكاتبات البريطانيات وغيرهن بالنسبة لاباحة تعدد الزوجات كما يرجع الى دائرة المعارف الكبرى ودائرة معارف لاروس حيث جاء فيها ان البابا جريجوار الثانى قرر انه اذا كانت زوجة الرجل عاجز وغير أهل لوظيفة الزوجية فيمكن للرجل أن يتزوج بأخرى بشرط ان يعتنى بالأولى وقد صرح لوثر لامبرهيس بالتزوج بامرأة ثانية لأن امرأته الأولى كانت قبيحة وفى القرن السابع عشر ألف كوفبير الوزير الأول للملك انجلترا شارل الثانى كتابا ذكر فيه فوائد اباحة تعدد الزوجات وقد عمل بهذا المبدأ فتزوج امرأتين وعاش معهما سعيدا وقال فولتير ان أميرا من امراء ألمانيا تزوج امرأة بروتستانتية وصرح له البابا بتزوج امرة اخرى وفى القرن السابع عشر ألف الطبيب الالمانى الشهير هايزروس كتابا ضخما اثبت فيه بالبراهين الساطعة والحجج الساطعة ان اباحة تعدد الزوجات هو قانون فطرى والهى ..

ولن نطيل أكثر فى الحديث عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التى كان يوليها أمين الرافعى ، أهميـة بالغة ، قدر اهتمامه بالقضايا السياسية .

ولعل كثيرين يظنون ان أمين الرافعى كان زعيما سياسيا أو كاتبا صحفيا فقط ، ولكن الواقع أنه كان لأمين الرافعى أدوار بارزة فى غير النواحى السياسية ، وقد سبق أن أوضحنا كيف كان أمين أحد بناة نقابة الصحفيين .

ونوضح الآن ، كيف انه كان لأمين الرافعى دور هام بارز فى اخراج مشروع تمثال نهضة مصر للفنان الكبير مختار وذلك على النحو التالى :

ونترك المجال للأستاذ بدر الدين أبو غازى وزير الثقـافة السابق ومؤرخ حياة فناننا « مختار » وابن شقيقته ليروى قصة تمثال نهضة مصر فيقول : أولى صلات مصر بالتمثال جاءت من جريدة الأخبار التى كان يصدرها المرحوم أمين الرافعى ومن خلال مقالة من أربع مقالات نشرتها للأستاذ مجد الدين حفنى ناصف الذى كان يدرس بباريس ومن خلال هذه المقالات جاء التعريف الأول بالتمثال وقد انطوى المقال الأخير على اشارات الى أهمية العناية بالفن وضرورة انشاء المتاحف والى ضرورة اقتناء تمثال مختار بمعرفة البلديات ووضعه فى ميدان عظيم من كل بلد .. وكان الوفد المصرى برياسة سعد زغلول قد سافر الى باريس للدعوة للقضية المصرية فتعرف أعضاء الوفد على مختار ووقفوا على جهوده وشهدوا تمثاله قبل أن يعرضه فلما نشر مجد الدين حفنى ناصف مقالاته أعقبه الدكتور

حافظ عفيفى وكان ضمن أعضـاء الوفد الذين وقفوا على جهـود مختار بباريس فكتب يقترح على المرحوم أمين الرافعى أن تقوم جريدة الأخبار بالدعوة لاكتتاب عام لاقامة تمثال مختار فى أحد ميادين العاصمة ورحب المرحوم أمين الرافعى بالفكرة ونشر فى اليوم التالى نداء الاكتتاب تحت عنوان : نهضة مصر دعوة الى الأمة المصرية ٠

وأثار البعض المخاوف من أن تعترض الحكومة على اقامة التمثال فرد المرحوم حافظ عفيفى بأن التمثال رمز يمثل الفلاحة وأبا الهول ولا يعقل أن ترفض حكومة اقامة مثل هذا التمثال وساند الفكرة من أعضاء الوفد المصرى المرحومان ويصا واصف وواصف غالى فنشر الأول مقالا مسهبا تحت عنوان محمود مختار والنهضة الفنية فى مصر ٠

ونشر الثانى مقالا تحت عنوان واجبنا نحو مختار ٠ وبدأت حركة الاكتتاب وكانت الأنباء قد حملت خبر قبول التمثال فى المعرض وتمييز لجنة التحكيم له ضمن ٦٠ تمثالا قدمت للمعرض ومنح مختار شهادة شرف من المعرض لأن الجوائز الأخرى حجزت للفنانين الفرنسيين العائدين من الحرب وعلى هذه الأنغام ـ مقالات الصحف الأجنبية كالفيجارو والستراسيولة والكان والمجلة الحديثة للفنون عن مختـار ـ نشط الاكتتاب وارتفعت الحماسة ٠ جموع صغار العمال والباعة الجائلين وتلاميذ صغار يبعثون برسائل تفيض بالحماسة ومعها قرش هى كل مدخراتهم ، سيدات يهدين حليهن من أجل اقامة التمثال ومع هذه الرسائل كلمات وقصـائد من الشعب صيغت من حماسة الناس وكلها دعوة للتمثال ، ووصل هـذا التيار الى جموع الفلاحين فأخذت التبرعات تصل من جوف الكفور الى جريدة الأخبار وهكذا ارتفع التمثال الى قداسة الفكرة الوطنية وتحقق بذلك الاتصال بين الفن والحركة القومية ٠

وقد وجـدت ضمن مخلفات الرافعى التى تسلمناها من أسـتاذنا عبد الرحمن الرافعى مجموعة من الوثائق الخاصة بتمثال نهضة مصر ٠ منها خطاب أرسله فى ٨ مايو ١٩٢١ الى عدلى يكن باشا رئيس الوزراء يقول فيه : نسبق أن قدمنا طلبا الى دولتكم أرجو فيه صدور ، الأمـر للتصريح باقامة تمثال نهضة مصر من صنع الحفار الأستاذ مختار فى ميدان المحطة بالقاهرة حيث انه هو المكان الوحيد الذى يصلح له ، وحيث ان الضرورة تقضى بمباشرة هذا العمل فى أقرب وقت لأن العمال اللازمين قد استحضروا من أوروبا وهم باقون من غير عمل ، وليس من الميسور أن تبدأ أعمالهم الا فى نفس المكان الذى ينشأ عليه التمثال ، وهـذا بالنظر لارتفاعه وعظم حجمه ولاتقاء نفقات النقل واخطاره فيما لو صنع فى غير

المكان المعد له من قبل فيكون رجاؤنا الى دولتكم صدور الأمر لحصولنا على هذا التصريح وان شكرنا ليتضاعف لدولتكم اذا صدرت هذه الأوامر فى أقرب وقت ممكن حتى لا يزداد تعطيل العمال أكثر مما هو الآن » .

وخطاب آخر أرسله الرافعى فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٣ الى رئيس الوزراء يقول فيه سبق لى أن تشرفت بمحادثة دولتكم بشأن تمثال نهضة مصر الذى قررت وزارة دولة عدلى باشا اقامته فى ميدان محطة القاهرة ثم تلتها وزارة دولة ثروت باشا فأعانت المشروع ماليا بمبلغ قدره ثلاثة آلاف من الجنيهات فالحاقا بالحديث المذكور أحيط دولتكم علما بأن المبالغ الذى قدمته الحكومة سابقا قد نفذ وبيان حسابه عند حضرة صاحب العزة فؤاد سلطان بك أمين صندوق التمثال نقدمه الى دولتكم بمجرد الطلب كما قدمنا للحكومة سابقا حساب المبالغ التى جمعت من طريق الاكتتاب ، ولقد أصبح التمثال على وشك أن يتم ولكن اتمامه يحتاج الى معونة أخرى قدرها ٢٥١٠ جنيهات على وجه التقريب فرنجائى الذى أتشرف بعرضه على دولتكم هو : (أولا) : أن تتولى الحكومة وضع القاعدة التى سيقام عليها التمثال وأنا مستعد لتقديم الرسوم والمعلومات الفنية التى أعددتها لوضع القاعدة على النمط الملائم للتمثال ، وسأشارك المهندس الذى تكل اليه الحكومة القيام بهذه المهمة فيما يقتضيه العمل من وجهته الفنية . (ثانيا) أن تتكرم دولتكم بتقرير ما ترونه بشأن مبلغ الألفين والخمسمائة من الجنيهات التى يحتاج اليها اتمام التمثال نفسه خصوصا وقد نفد مبلغ الاعانة التى قررتها الحكومة سابقا مع استمرارها فى العمل حتى اليوم ومع النفقات الشهرية التى تبلغ ما يزيد على أربعمائة من الجنيهات وهى مرتبات العمـال وأثمان المواد اللازمة للعمل . هذا واللجنـة على أتم استعداد لأن تقبل اشراف الحكومة على ما بقى من الأعمال كما عرضنا ذلك على الحكومات السابقة وتقبلوا يا صاحب الدولة مزيد اجلالى واخلاصى » .. وخطاب آخر من الرافعى الى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٢٣ يقول فيه : « أتشرف بأن أرفع الى دولتكم حسابا تفصيليا من حضرة صاحب العزة فؤاد سلطان بك أمين صندوق تمثال نهضة مصر مستخرجا من دفاتر لجنة التمثال كطلب وزارة المالية عن مبلغ الألفين وخمسمائة جنيه التى طلبتها بوجه التقريب لاتمام التمثال وكنت قدمت الى دولتكم بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٣ بيانا مثل هذا راجيا اعتماد صرف هذا المبلغ ليتسنى لى اتمام هذا العمل الوطنى بالسرعة التى تكفلها وجود النقدية محـددا مبلغ الألفين وخمسمائة جنيه بأقل ما يمكن تقديره لانجاز هذا العمل الجسيم . والقد مر للآن زهاء الثلاثة أشهر دون البت فى صرف هذا المبلغ مما ترتب عليه زيادة فى النفقات وتعطيل فى الأعمال وما كان يتطلبه العمل من شراء الأدوات الضرورية وغيرها فترون دولتكم من البيان المذكور مقدار المبالغ

الجسيمة التى يكلفها عمل التمثال خصوصا وقد عاينتم دولتكم شخصيا وكذلك حضرة صاحب المعالى وزير الأشغال وحضرتا صاحب السعادة وكيل الخارجية ووكيل الأشغال وغيرهم الأعمال الشاقة التى تمت الى اليوم ، ما برحنا منذ نضب معين اعانتنا من مزاولتها ولا يخفى على دولتكم ان كل تأخير فى صرف هذا المبلغ يكلف من الزمن والمال أكثر مما قدر له لاتمام هذا التمثال اذ يترتب على التأخير زيادة المصاريف لذلك أرجو من دولتكم اعتماد صرف المبلغ » • ويخطو المشروع خطوة كبيرة فى أيام وزارة الشعب حيث ينجح ويصا واصف فى الحصول على قرار من مجلس النواب بفتح اعتماد مبلغ ١٢٫٠٠٠ جنيه لمواجهة نفقات اقامة التمثال (يوليو ١٩٢٤) وتتلكأ الحكومة فى العمل بحجة النظر فى تعديل موضع التمثال فى أعقاب اقالة الوزارة الشعبية ويكتب الرافعى فى ١٩٢٥/٤/١٤ يقول : « أصدرت وزارة الأشغال قرارا غريبا فيما يتعلق بتمثال نهضة مصر وحكاية هذا التمثال تتلخص فى أن الأستاذ محمود مختار صنعه ليكون رمزا لنهضة مصر ثم عرضه فى معرض باريس فنال تقدير المحكمين الذين منحوه الجائزة الجديرة به ، هنالك نبتت فى مصر فكرة اقامة التمثال فى مصر وفتحت الأخبار باب الاكتتاب الشعبى لتنفيذ هذا المشروع فبلغ ما جمعته ستة آلاف جنيه ولم يقف الأمر عند اشتراك الشعب فى هذا العمل بل ان الحكومة نفسها اشتركت فيه بمختلف الوسائل فقد طلبت لجنة التمثال من وزارة دولة عدلى باشا اقامة هذا التمثال فى ميدان باب الحديد وكان دولة ثروت باشا نائبا لرئيس مجلس الوزارة فى ذلك الوقت فلم تتردد الحكومة فى اجابة هذا الطلب فشكرتها اللجنة على ذلك بكتاب أرسله سعادة عبد الخالق باشا مدكور • فرد عليه دولة ثروت باشا بقوله : « ان ما أبديتموه بكتابكم الخاص بشكر الحكومة على ما قررته من اقامة تمثال نهضة مصر فى ميدان باب الحديد بالقاهرة ، كان له أجمل وقع وأحسن أثر وان الحكومة لا تدخر وسعا فى تشجيع الأعمال والمشروعات العامة الناهضة بالبلد الى الرقى العلمى والفنى » • ثم توالى اشتراك الوزارات الأخرى فى هذا العمل ففى عهد وزارة ، دولة يحيى باشا ابراهيم تقرر أن تقوم الحكومة بنفقات نقل أحجار التمثال من أسوان الى ميدان باب الحديد والتبرع ببعض الأدوات مما بلغ مجموعه نحو ٤٥٠٠ جنيه ، وفى عهد وزارة دولة سعد باشا زغلول قرر البرلمان فتح اعتماد مبلغ ١٢ ألف جنيه لاتمام التمثال وكان معنى هذا القرار الاستمرار فى العمل الى النهاية ، ولكن وزارة الأشغال طلعت علينا أخيرا بقرارها الغريب الذى يقضى بتأليف لجنة تفحص التمثال من جديد فاذا وافقت عليه كان لها الحق فى تقرير المكان الذى ينصب فيه •• ذلك قرار وزارة الأشغال وهو قرار ينطوى على العبث بارادة الشعب والعبث بقرارات الوزارات السابقة

والعبث بقرار البرلمان المصرى نفسه ، فهل تملك وزارة الأشغال الحاضرة من السلطة ما تستطيع به القيام بمثل هذا العبث الشنيع وهل أتمت الوزارة كل المشروعات التى لديها فلم تجد ما تشغل به الوقت سوى هدم ما اشتركت فى بنائه الأمة والحكومة معا ؟ حقا اننا لا نفهم تلك العقلية الغريبة التى أملت هذا القرار الشاذ فاننا على أى وجه نظرنا الى المسألة لا نجد أى مسوغ لذلك اللهم الا اذا كانت الأهواء وحدها هى التى يحلو لها التعطيل والهدم والتخريب من أجل ذلك نرى واجبا على وزارة الأشغال أن تعدل عن قرارها وتشتغل بما هو أجدى وأنفع اما الخضوع للأهواء واما الهدم والتخريب فتلك سياسة عقيمة » وظل المشروع يتلكأ طوال وزارة زيور باشا ولم يتحرك الا فى أثناء الوزارة الائتلافية التى اهتمت بالمشروع من جديد عام ١٩٢٦ — ووافق البرلمان على تخصيص ثمانية آلاف جنيه لاتمام التمثال وتعاقدت الوزارة مع مختار فى أغسطس سنة ١٩٢٧ على إتمام اقامة التمثال خلال ثلاثة عشر شهرا ٠٠ ولا يشهد الرافعى ازاحة الستار عن تمثال نهضة مصر الذى عمل طويلا من أجل اقامته فى هذا المكان لأن ازاحة الستار عن التمثال لم تتم الا فى ٢٠ مايو ١٩٢٨ أى بعد وفاة الرافعى ببضعة أشهر ٠

وقد سبق أن أوضحنا دور أمين الرافعى فى تدعيم نادى المدارس العليا — محور الحركة الوطنية المصرية — حتى قيام الحرب العالمية ٠

وقد ظل أمين الرافعى سكرتيرا عاما لهذا النادى الى أن أغلقته سلطات الاحتلال البريطانى اثر اعلان الحماية البريطانية على مصر ٠

وبقى — حتى تنجلى تماما صورة شخصية أمين الرافعى وقبل أن نختم الكتاب — أن نشير الى جوانب أخرى فى شخصية أمين الرافعى ، لم نكن قد أشرنا اليها من قبل ، أو نكون قد أشرنا اليها دون تركيز أو تفصيل ، كما نحاول أيضا — فى هذا الفصل الختامى — الرد على بعض الأسئلة التى يمكن أن ترد على ذهن الدارس لشخصية الرافعى ، ومن بينها — مثلا — الجذور الثورية لأمين الرافعى ، وهل كان الرافعى كاتب مقال فقط ، أم كان يقوم ببعض الأعمال الصحفية الأخرى ، كاجراء أحاديث مثلا ، وعن رحلاته الصحفية ، كمندوب صحفى و ٠٠ و ٠٠ ثم نحاول فى النهاية ، أن نشير الى علاقة الرافعى بالحزب الوطنى وأهم الأحداث السياسية فى حياة الرافعى وفى مقدمتها استقالته المدوية من رئاسة تحرير العلم ، ثم الاشارة الى المرة التى قدم فيها الرافعى الى محاكمة عسكرية ، والمرة التى اعتدى فيها عليه ، ثم جرى التحقيق معه ، هو لا مع المعتدين عليه ٠

ونبدأ بالجذور الأولى ، لثورية أمين الرافعى ، فنقول انه كان — ومنذ

الصغر . مولعا بدراسة الثورات وخاصة الثورة الفرنسية لأن تفوقه في اللغة الفرنسية كان يمكنه الاطلاع على الكثير من أسرار هذه الثورة وكمنا سبق أن ذكرنا أنه ما من ثورة شعبية قامت في أى مكان من العالم الا وبادر الرافعى الى تأييدها والوقوف الى جانبها وتمر دون الاحتفالها للذكريات التاريخية الكبرى . الدفاع عنها ضد خصومها ولم يكن الرافعى يترك فرصة .. أية فرصة تمر دون الاحتفال بالذكريات التاريخية الكبرى ، ذكرى الاستيلاء على الباستيل ، ذكرى الشاعر الثائر فيكتور هيجو ، ميلادا ووفاة .. الخ . الا وكان الرافعى يكتب عن هذه الذكريات كتابة تنطبق تماما على الوضع القائم وقتئذ حتى لكأنما كان يريد الرافعى ينقل أحداث الماضى ليجعل منها أحداث الساعة ، كانت الحركة الوطنية المصرية فى مفترق الطريق بعد رحيل قائدها محمد فريد الى أوروبا وكان الموقف يتطلب تشجيع القوى الوطنية على مواصلة الكفاح والنضال فماذا كتب الرافعى ، بعد شهر كامل من مغادرة فريد ؟

كتب فى ٢٦ ابريل سنة ١٩١٢ تحت عنوان « أبطال الحرية عند الشدائد » راح الرافعى يتحدث على لسان فيكتور هيجو عن موقف حزب الشمال الجمهورى وكيف كان هذا الحزب قلة ضئيلة ليس لديهم قواد يأتمرون بأمرهم ولا جنود يسيرون فى صفوفهم ولا ذخيرة يدافعون بها عن وطنهم فلم يجد هؤلاء الرجال بدا من النزول الى الشارع وسد الطريق فى وجه الكارثة التى يتعرض لها بلادهم ، ورفعوا أسلحتهم لمحاربة تلك الجريمة الشنعاء التى دبرها نابليون الثالث ضد فرنسا . ورغم قلة هؤلاء القوم ورغم ضعف تسليحهم ورغم ورغم ... فانهم لم يفقدوا شيئا من ثباتهم ، كانوا رابطى الجأش صادقى العزيمة يذللون كل عقبة فى طريقهم لم تكن لديهم مطبعة لطبع مناشيرهم فأوجدوها ؛ لم يكن لديهم بنادق فبحثوا وراءها حتى أحضروها لم يكن لديهم قنابل فسعوا جهدهم حتى صنعوها ، لم يكن لديهم شىء غير بلاط الشوارع فأخرجوا منه محاربين يقاومون هذه المصيبة العظمى .. تلك قوة الحق ففى أربعة أيام كاملة تمكن مائة وعشرون رجلا لا يملكون غير عدالة قضيتهم من مقاومة جيش مؤلف من مائة ألف جندى .. ولقد مرت لحظة كانت الغلبة فيها فى جانب الفئة القليلة وبفضل ثباتهم جاءت ساعة كان انتصار الحق فيها ممكنا بل مؤكدا فارتعدت فرائص المجرمين وكانوا يرتدون مهزومين واضطروا أن يلجأوا للقتل وسفك الدماء كى يجعلوا النصر حليف الباطل فلولا تلك المذابح المروعة التى وقعت فى الشوارع ولولا ان الجريمة دافعت عن الجريمة لهوى بونابرت وكان حظه من الفشل عظيما . ثم ينتقل الرافعى ـ نقلا عن هيجو ـ فيصف ما قامت

به تلك الفئة من المقاومة الباسلة : كان هؤلاء الرجال يخترقون باريس من أقصاها الى أقصاها وعلى أقدامهم فى أغلب الأحيان معرضين أنفسهم لكل خطر فان عددهم ووجوههم وأعمالهم كانت معروفة ·· لم يكن أحد منا ينام أو يأكل بل كنا نكتفى بكل ما نصادفه من كوب من الماء بين آونة وأخرى وقطعـة من الخبز من هنا وهنـاك وفى أيام لم نتناول الا قليلا من الشيكولاتة وزعها علينا صيدلى أثناء القتال وراء المتاريس وفى ليلة أخذ أحدنا كرسيا وقال هذا سريرى الذى سأنام عليه وقصارى القول لم يكن أحد يشعر بتعب وكان الشيخ العجوز كالمريض يسيران معنا ويجاهدان فى صفنا جنبا لجنب ·· لم تفارق أحدا منا شجاعته وحماسته ولم يرتجف او يرتعد كانت ملابسنا وشعورنا غير منتظمة ووجوهنا شاحبة من كثرة السهر وقلة النوم ولكن عيوننا كانت تلتمع حمية وعزيمة وقوة ارادة ·· كان الوئام سائدا بيننا وكانت الآراء تتلاقى دون أن نتصادم لأننا كنا نعلم خطر المعركة التى اشتبكنا فيها مع ذلك الرجل الذى قال لأعوانه اسحقوا كل شيء ·· كنا نعلم اننا فى أى مكان يقبض علينا لابد أن نقتل قبل أن نتحرك خطوة أو نتكلم بكلمة ومع ذلك كان الابتسام لا يفارق شفاهنا فى كثير من الأوقات بل كنا نضحك وأحيانا من كل شيء ·· كنا نضحك من الملابس الممزقة التى يحملها أحدنا أو من القبعة التى التقطها الآخر لما فقد قبعته كنا فى سرورنا كأطفال يسرهم ويفرحهم كل أمر · ولما أقيمت المتاريس وزع النواب أنفسهم عليها وأخذوا فى الدفاع ولقد اخترقت ملابسى ثلاث رصاصات ولما فقدنا المعركة لم يقبل أحد منا أن يتقهقر بل ظللنـا مختبئين فى باريس ولم نقرر التفكير فى نجاتنا ومغادرة باريس معرضين أنفسنا لكثير من الأخطار الا بعد عدة أيام عندما انطفأت آخر شرارة للمقاومة واختفى فى السماء آخر بريق للأمل ·· وينهى الرافعى مقالته بقوله ، بمثل هذه القلوب الكبيرة والعزائم القوية قوضت فرنسا دعائم الاستبداد واستردت حريتها ، سنة الله فى الأمم ولن نجد لسنة الله تبديلا ·

والجدير بالذكر ان الصحافة الفرنسية فى مصر كانت تتبع دائما مقالات الرافعى عن الثورة الفرنسية وتنبه الحكومة الى ما فى هذه المقالات من أخطار وكان أكثر هـذه الصحف اهتماما بهذه المقـالات البروجريه اجبسيان وقد وجهت هذه الصحيفة ذات مرة اللوم الى الحكومة المصرية لسماحها بنشر مقالات الرافعى عن الثورة الفرنسية ولا سيما سجن الملك لويس السادس عشر ونهايته وقد علق الرافعى على ما قالته البروجريه اجبسيان فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ على ما ذكرته هذه الصحيفة بشأن مقالاته وبخاصة قولها : انه لا يجوز نشر أنباء الثورة الفرنسية فى أمة لا تعرف كيف ولا لماذا تثور الأمم » فوبخ الصحيفة الفرنسية لانها تستعدى

عليه الحكومة وخاصة ناظر الداخلية وقال انه من العبث الرد على سخافات البورص اجبسيان ثم تساءل هل أصبحت قراءة التاريخ محرمة وهل صار نشر أنباء الحوادث التى ترتب عليها أكبر انقلاب فى التاريخ لا معنى له الا التحريض والتهييج ..

هذه كلمتنا نرجو أن تقف أمثال هؤلاء الكتاب عند حدهم ليتعلموا ان الصحافة شيء وما يشتغلون به شيء آخر .

وننتقل الى نقطة أخرى : أكان أمين الرافعى كاتب مقال فقط ، أم كان كصحفى يجرى بعض الأحاديث مع آخرين ؟

والجواب انه اذا كان الرافعى ، ككاتب سياسى يعتمد فى عمله الصحفى على كتابة المقال الا انه فى أحيان قليلة ونادرة قام ببضعة أحاديث من بينها ــ مثلا ــ ما أجراه مع سعد زغلول عندما رشح نفسه لانتخابات الجمعيـــة التشريعية وقد سبق الاشارة اليها وحديث آخــر أجراه مع اسماعيل أباظة باشا وكان الرجـــل كما يقول الرافعى قـــد تألق فى مجلس شورى القوانين مما أغضب الحكومة وسلطات الاحتلال حتى جندت الدولة كل جهودها لاسقاطه فى انتخابات مجلس مديرية الشرقية وكان حديث الرافعى وافيا أنهاه بقوله عندما كاد الليل أن ينتصف فاكتفيت ــ هكذا يقول الرافعى ــ بما اكتفيت من الأسئلة لا سيما وان الغاية الأصيلة التى كنت جئت من أجلها وهى التحقق من صدق رواية العلم قد وصلت اليها من أول سؤال فشكرت سعادته وانصرفت .

وعندما سقط اسماعيل أباظة فى الانتخابات وجاء الى القاهرة اثر سقوطه حرص الرافعى على استقباله فى محطة مصر للحصول منه على حديث وقد استغرب ــ هكذا قال الرافعى ــ اسماعيل أباظة باشا عندما رآنى أستقبله فقلت له جئت لأعــرف من سعادتك تفصيل ما حــدث وما صــحت عليه عزيمتــك وينشر الرافعى الحديث ويعلق عليه بقوله : « الحقيقة التى لا مراء فيها ان الاحتلال يسوءه أن يرى فى هذه المجالس التى لا رأى لها يقيد من الحكومة عضوا أو أكثر يقفون فى وجهه قرنا لقرن ويحملون عليه تلك الحملات التى تزيد مركزه تزعزعا واضطرابا ويريد أن يحشر فى هذه المجالس كل صامت لا ينطق وجامد لا يتحرك ولكن لا يتبين كى لا يجد رقيبا يحاسبه أو حسيبا يراقبه .

وحــديث آخر أجراه الرافعى كصحفى مع كمال بك وسالم بك الطيارين التركيين اللذين طارا من الآستانة الى أزمير : وقبل الوصول الى أدرميد ــ وكانا يطيران على ارتفاع ١٧٠٠ متر ــ تعطلت الآلــة المحركة للطائرة وسقطت بهما ولكن الطائرة لم تسقط على الأرض وانما سقطت بين شجرتين من أشجار الغابة فتعلقت بهما وظلت معلقة بهما حتى أمكن

انقاذهما وكان أهل بلدة أدرميد قد اكتتبوا ب ١٥٠٠ جنيه وتم شراء طائرة حملت اسم أدرميد بهذا المبلغ . وقد رحب الرافعي بالطيارين التركيين عند هبوطهما فى التل الكبير وكان حديثه معهما ممتعا للغاية .

والجدير بالذكر ان أمين الرافعي قد أدلى فى حياته الصحفية بالعديد من الأحاديث داخل مصر وخارجها وكان أهم هذه الأحاديث وأطولها ذلك الذى أجرته معه صحيفته تصوير أفكار « التركية » وقد نشر الحديث على دفعتين فى ١٢ يوليو ١٩١٤ و١٣ يوليو ١٩١٤ وكانت مقدمة الحديث كما يلى : منذ أيام وزميلنا أمين الرافعي رئيس تحرير صحيفة الشعب موجود فى الآستانة والشعب جريدة اسلامية معروفة بجدها وسعيها لنشر الفكرة الاسلامية واعلاء شأن الوطنية وربط المسلمين وجمع كلمتهم ودفعهم على السير فى سبيل الرقي متحدين متفقين وهى تنشر المقالات الضافية الدالة على شدة وفائض حماسها وأمين بك الرافعي محرر محترم يعمل فى هذه الجريدة الطاهرة القلم على تنوير أفكار اخواننا المصريين وتوثيق عرى اتحادهم وقد قام بخدمة عظيمة من أجل ذلك ونحن ننشر المعلومات التى أعطاها لنا عن مصر ذلك القطر العظيم الذى يعد من أهم أركان العالم الاسلامى فى الرقى الفكرى والعمران والمدنية والذى سينال حريته يوما ما رغما من التضييق عليه ولا ريب ان قراءنا سيطالعون هذا الحديث بأهمية خاصة .

ومما قاله الرافعي فى هذا الحديث : ان لدينا حركة وطنية ترمى الى جلاء الانجليز عن مصر ومن جهة ثانية الى ابدال الحكم المطلق بالحكم الدستورى ومن جهة ثالثة الى تحسين حالة البلاد العلمية والزراعية والاقتصادية وان هذه الحركة تسير الى الأمام بالرغم من العراقيل التى توضع فى طريقها .

لقد بدأ الاحتلال سياسته حيال التعليم بمقاومة شديدة ولكنه لما رأى من الأمة تلك الحركة التى قامت بها مطالبة بتحسين حالة البلاد من الوجهة العلمية خفف من هذه المقاومة وكان من وراء ذلك نشر التعليم أكثر من ذى قبل ولكننا لا نزال بعيدين عن الدرجة التى كان يجب أن نصل اليها فالمدارس غير كافية والتعليم ناقص ونفقاته باهظة ويكفى أن أقول لك ان كثيرا من التلاميذ يقصدون المدارس فى أول السنة المكتبية ومعهم نفقات المدرسة التى يقترضها آباؤهم ومع ذلك تقفل الأبواب فى وجوههم بحجة وجود محلات لهم .

اننا فى حاجة الى محاربة الأمية والعناية بتعليم البنت تعليما يتفق مع عوائدنا القومية وواجباتنا الدينية أما كل تعليم نسوى يكون قائما على غير هذا الأساس فانه يكون بمثابة معول يهدم صرح أخلاقنا وقوميتنا

ويشير الى أن سيدة بارة تبرعت بقطعة أرض تبلغ مساحتها ١٨٠٠٠ متر وربع كثير من المبانى لمساعدة التعليم الأهلى واشترطت تشييد مدرسة للبنات على هـذه الارض ٠٠ لقد اضطهدت الحكومة الحـزب الوطنى وناهضت رجاله وصحفه ولكن ذلك لم يلوه على أغراضه لاعتقاده انه يجب أن يبقى ويعمل ما دام الاحتلال باقيا وليس من شأن الاضطهادات أن تحدث أى أثر فى كيان الحزب الوطنى فقط مجموع رجاله يعملون لغاية واحدة وانما هو فكرة تملكت نفس كل مصرى يريد أن يحيا حرا مستقلا والفكرة لا يمكن أن يصل اليها اضطهاد المضطهدين فهى دائما سائرة لا يعقها شىء فى طريقها ٠

وعن سؤال له عن تقوية الرأى العام فى مصر قال : ان رقى الرأى العام فى كل بلد متوقف على تربية الأمة السياسية ولا يخفى أن حرية الصحافة من أهم أركان هذه التربية ولذلك أرى ان اعادة هذه الحرية فى مصر مما يرقى الرأى العام ويقويه بسرعة ولابد من نشر التعليم بين الأمة ولا أقصد بالتعليم تلقين الأفراد بعض المعارف وانما أقصد تعليما ذا صبغة وطنية أما كل تعليم يكون قائما على هذه الدعامة فانه لا يحدث الأثر الذى نتكلم عنه ٠

وعن سؤال عن الحالة الاجتماعية فى تركيا قال الرافعى لا أستطيع أن أجيب على هذا السؤال لانى لم أدرس الحالة فى دار الخلافة والمدة التى أقمتها فيها لا تسمح لى بالحكم عليها على أنى أشاهد بعض مظاهر دالة على أن هناك نهضة اقتصادية بين المسلمين ومما يساعد هذه النهضة وجود فكرة التضامن فى صورة عملية فمثلا سمعت أنه لما بدأت حركة المقاطعة اليونانية لم تكن هذه الحركة نظرية بل كانت عملية أى كان ينشأ بجانب المحل اليونانى المراد مقاطعته محل مسلم يبيع ما يبيعه اليونانى فيصرف عن الأمة كل مشتر مسلم ويذهب الى من يشترك معه فى الدين والمصلحة ٠

وسئل الرافعى عن رأيه فى تستر النساء التركيات ٠ فقال : انى أرى أغلبية السيدات هنا متسترات تسترا محمودا ولكن هناك فريقا من السيدات اتخذ من التبرج عادة لهن وتفشت هذه العادة ولقد علمت فوق ذلك ان هنا حركة ترمى الى رفع الحجاب ولا شك ان هذه الحركة اذا نجحت كانت خطرا شديدا على الأخلاق ، ان الحجاب لا يجوز رفعه الا اذا كانت الأخلاق بدرجـة تمنع الفتنـة من السفور وتحول دون التعرض للسافرات أما والحالة الآن غير ذلك فمن الخطر جدا الدعوة الى رفع الحجاب فعلى أصحاب هذه الحركة ــ سواء كانوا من الرجال أو النساء ــ أن يتئدوا فى فكرتهم وان يصرفوا مجهوداتهم نحو شىء آخر نافع : يصرفوا مجهوداتهم فى سبيل ايجاد الوسائل اللازمة لترقية المرأة وتربيتها تربية دينية وطنية

ولا نظن ان التبرج والسفور من هذه الوسائل أن تلك الأفكار الضارة تأتى الينا من الغرب ويتوهم أصحاب هذه الآراء ان كل شيء فى الغرب يصلح لنـا ، ولو تأملوا لعلموا جسـامة فعلتهم اذ ان لنا عادات قومية وواجبات دينية لا يجوز أن ننساها عند البحث فى حالتنا الاجتماعية ٠

لقد بدأ بعض علماء الأخلاق فى الغرب يشكو من حالة التبرج التى أصبحت عليها نساء أوروبا بل هؤلاء نسوة شيكاغو بأمريكا عقدن أخيرا اجتماعا ضم عدة آلاف منهن ودعون أنفسهن ومواطناتهن الى نبذ نماذج اللبس التي يخترعها النساء الباريسيات بكونها ترمى الى التبرج الداعى للفتنـة فهل يراد أن تكون نسـاؤنا المسلمات أقل غيرة على الآداب من نساء شيكاغو ٠

وتتميز رحلات أمين الرافعي الصحفي - وهي كأحاديثه الصحفية قليلة للغاية - بميزات عديدة فالرافعي حريص على الايجاز فيما يكتبه عن رحلاته والرافعي حريص على أن يدفع الى القارىء بملخصات لما لاحظه وشاهده حتى يستفيد منه والرافعي فى كل ما يكتبه عن رحلاته يذكر مصر وأهل مصر ويتمنى لو أنهم قد استفادوا من أى شيء يقع عليه بصره ويرى فيه فائدة لمواطنيه ٠

سافر الرافعي مندوبا عن صحيفة العلم الى المؤتمر الوطني المصرى الذى عقد فى بروكسل صيف عام ١٩١٠ وكان الرافعي من أنشط وأنجح الصحفيين - فى هذا المؤتمر - على الاطلاق ، تلغرافاته ، مقالاته ، رسائله الى زملائه وأصـدقائه فى الحزب الوطنى هى صـورة صادقة معبرة عن شخصية الرافعي الصحفي والرافعي السياسى الوطنى ، نشرت العلم فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٠ أول تلغرافاته وهى انتقال أعضاء المؤتمر من باريس الى بروكسل بعد حفلة كبرى أقيمت فى فندق اليزا بالاس فى باريس لأصـدقاء مصر من الأوروبيين وتلغرافاته التى تلت ذلك كانت مختصرة جدا ولكنها معبرة جدا تصف جلسات المؤتمر وخطبه وتتضمن ملخصات لأقوال الصحف الأجنبية - وخاصة البلجيكية - عن المؤتمر وأول رسالة مكتوبة وصلت الى مصر من أمين الرافعي نشرتها العلم فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٠ بدأها بقوله : لا أريد أن أسلك منهج بعض الكتاب الذين يحاولون أن يكتبوا كل شيء صادفوه فى طريق سفرهم فتراهم يطنبون فى وصف سـكون البحـر واضطرابـه وركـود الهـواء وهبوبه ومشاق الاغتراب ومتاعبه لانى لا أرى فى ذلك ثمرة يستفيد منها القراء وانما أريد أن أتوخى فى أكثر كتاباتى شرح التأثيرات التى تملك نفس المرء وتنطبع فى فؤاده عند دخوله بلدا لم يسبق له رؤيته أو وقوفه أمام منظر يكون أو عهد بمشاهدته :

اقلعت بنا السفينة يخفق عليها العلم المصرى المحبوب بين هتاف الهاتفين وتسليم المودعين ولم يكن بها غير أعضاء الوفد الا نفر قليل من الأجانب فسارت بسم الله حتى وصلت بنا ميناء برنديزى عندما مالت شمس يوم الاحد للمغيب فبادر رجال السفينة برفع العلم المصرى عند دخولها فخفقت لخفقاته القلوب وسرى الى نفوسنا البشر والجذل لرؤيتنا ذلك العلم المحبوب يخفق باحدى المدن الايطالية وفوق سفينة نمسوية وكفى بذلك برهانا على ما للمؤتمر من الشأن العظيم ٠

ويروى الرافعى نزول أعضاء المؤتمر الى المدينة ومعرفتهم نبأ منع الحكومة الفرنسية ، انعقاد المؤتمر والحفلة ، التى اقامها المسافرون لربان السفينة ووكيله والاجانب المسافرين معهم فى السفينة ويصف وصول السفينة الى ميناء فرنسية ووصف سريع لقصر ميرامار الذى يرى الانسان منظره الجميل قبل دخوله الميناء ٠

ويكتب الرافعى عن شعوره وهو فى ايطاليا بالحرية ويصف ايطاليا عندما كانت ـ كمصر ـ محتلة و٠و ٠٠ ويعطى نماذج عديدة لمقاومة الايطاليين للغزاة ويقول فى نهاية رسالته الأولى ان للوطنية فى كل بقعة آية وللحرية فى كل مدينة أثر ٠٠ حقق الله آمال الساعين لها العاملين على ادراكها ٠

وفى رسالته الثانية يتحدث عن سبع ساعات فى لوينج ويتمنى لو كان السفر نهارا حتى لا نحرم من التمتع بتلك المناظر البهيجة فى الطريق ويروى فى هذه الرسالة بحث الوفد فى احد محلات بوينج عن فتاة تجيد الفرنسية ليتيسر للوفد التحدث معها وكيف وجدوا هذه الفتاة وكان الى جوارها طفل لا يتجاوز السابعة من عمره فلما سمعنا نتكلم بالفرنسية حول بصره الينا وابتسم لنا فظننا لأول وهلة ان ابتسامته راجع الى رؤوس الطرابيش فوق رؤسنا ولكن الفتاة سألته فى ذلك بالالمانية فأجابها وعلائم الحزن والاسف تعلو محياه : انى من أصل الزاسى وقد كنت أعرف قليلا من الفرنسية ولكنى نسيتها وأصبحت لا أعرف الا الألمانية فلما سمعت هؤلاء القوم يتكلمون بالفرنسية حنت نفسى اليهم لانهم ينطقون بلغة آبائى التى كنت أود ان اتعلمها ٠

وقد ظل الطفل يتبع خطواتنا ويسير فى أثرنا حتى انتهينا من شراء ما نحتاج اليه وبعد خروجنا سار فى طريقنا أيضا وهو دائب الابتسام لنا وكان يحاول ان يتكلم بالفرنسية فلا يستطيع الى ذلك سبيلا ولما أراد مفارقتنا رفع قبعته باسما ٠

هذه واقعة صغيرة ذكرتها فى رسائلى لتكون درسا لأولئك الذين

يأنفون من التكلم بلغة بلادهم أو يتظاهرون بنسيانها اذا اقاموا فى أوروبا أعواما قليلة لا تتجاوز اصابع اليد عدا ٠

وكانت رسالته الثالثة عن افتتاح المؤتمر ـ الجلسة الأولى ـ ويؤكد الرافعى فى بداية هذه الرسالة ان منع الحكومة الفرنسية لانعقاد المؤتمر الوطنى كان من الحوادث التى اكبرت شأن الحركة الوطنية وجاءت ببرهان محسوس على قوة الرجال القائمين بها ٠

وفى الرسالة الرابعة يكتب عن اشتراك أعضاء المؤتمر فى عيد استقلال بلجيكا ويرد على الانباء المغرضة التى اذاعها روتر وهافاس حول عدم مرور ممثلى المؤتمر أمام تمثال الشهداء وقال الرافعى « ل يظن شركتا روتر وهافاس انهما فى اذاعتهم نبأ مكذوبا أو مشوها ، أسرع الناس الى تصديقه ولم يبحثوا عن حقيقته ؟ لقد عودتنا هاتان الشركتان اختلاق الانباء وتشويهها اذا كان لهما غرض يرميان اليه وراء ذلك ولكن الحقيقة لا يمكن انكارها واخفاؤها فلتخفت هذه الاصوات بعد ان رأت من نجاح المؤتمر ما دفع العالم الى الدهشة والاعجاب به بالرغم من محاربة الحكومتين الانجليزية والفرنسية له كذلك يبصر الله الحق ويزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا ٠

وفى رسالته الخامسة يتحدث عن الجلستين الرابعة والخامسة وعن خطاب مدام كاما الزعيمة الهندية ونصيحتها للحاضرين بالاقلاع عن الزواج بأجنبيات ومناداتها بحرية الرجل وحرية المرأة كما أشار فى هذه الرسالة الى الرسالة التى قدمتها للمؤتمر السيدة انشراح بنت المرحوم مصطفى بك شوقى احدى الفتيات المصريات النابغات وافاض الرافعى فى قصة تبرع المستر كريشنا فرما الزعيم الهندى المشهور ورئيس تحرير جريدة الانديان سوسيولوجست بألف فرنك لمن كتب للمؤتمر أحسن موضوع يشرح فيه الطريقة المثلى لانقاذ مصر من يد الانكليز ولكنه اضاف الى ذلك توضيح غرضه من هذا العمل وهو احياء ذكرى الوردانى الشهيد قاتل بطرس غالى ٠

ويروى الرافعى كيف ان صحيفة التايمز البريطانية واليونانية الفرنسية قد نشرتا خطاب الزعيم الهندى وان محمد فريد زعيم الحزب الوطنى قد رفض هذا العرض لمخالفته لمبادىء الحزب الوطنى ٠٠ وتتوالى رسائل الرافعى عن المؤتمر جلسته الأخيرة ، خطبة المستر كير هاردى زعيم العمال فى بريطانيا ونصيحته للحزب الوطنى بأن تكون مبادئه ثورية لاعتقاده بأن بريطانيا لن تجيب ابدا مصر الى مطالبها واشارته الى أمله فى اليوم الذى يرى فيه لمصطفى كامل ومحمد فريد تماثيل تنحنى

الرؤوس أمامها .. خطبة مدام دي هورست الصحفية الارلندية وخطابة مسيو هوبتمان أستاذ الحقوق والعضو بمجلس نواب بروسيا .

ولا ينسى الرافعي أن يكذب ما أذاعته شركة روتر من ان الحكومة البلجيكية قد صرحت بانعقاد المؤتمر في بلادها بعد ان أخذت على منظمى المؤتمر عهدا بألا يلجأوا الى الحدة والعنف فى مهاجمتهم انجلترا وقال الرافعى ان شيئا من ذلك لم يحدث وقرارات وتقارير المؤتمر التى كانت معدة فى باريس هى بنفسها التى قيلت واعلنت ويقول ان انجلترا قد عادت من هذا المؤتمر بصفقة المغبون .

واشار الرافعى الى ما قاله كير هاردى من اعجابه بالمصريين الذين حضروا المؤتمر بملابسهم الوطنية كما اشار الى عزم المسيو جوستاف روانيه نائب باريس عن عزمه على توجيه سؤال الى رئيس وزراء فرنسا ـ كما جاء فى حديث له مع صحيفة الأوما نيتيه الفرنسية ـ عن أسباب منع الحكومة الفرنسية لعقد المؤتمر المصرى الوطنى وكيف ان هذا العمل عن الحكومة الفرنسية منافيا للحرية وضار بمصالحها المادية ونفوذها الأدبي فى العالم كله .

وفى مذكرات سائح التى بدأ الرافعى كتابتها فى العـــلم من ١٧ أغسطس سنة ١٩١١ حديث عن الامم الحية والامم المصابة بداء اليـأس والضعف ووصف لمدينة بنزرت التونسية منذ ان أسسها الفينيقيون على أنقاض مدينة « هيبو زايتو » وحديث عن الحى الوطنى وعن الحى الإفرنجى الجديدة الذى يشبه حلوان بعض الشبه وملاحظته عن الميدان واسـمه بطحاء والشارع واسمه نهج والطريق المسدود واسمه زنقة ثم حديث عن الحركة الفـــكرية وفضح لسياسة الاستعمار الفرنسى فى التعليم حتى ليذكر الرافعى ان المدرسين الفرنسيين يقولون لطلبتهم ولاولياء أمورهم : لا تنظروا الى المـاضى ولا تتطلعوا اليه فانه مملوء بالصعاب ومـا مثلـه الا كمثل النهر الذى كثرت فيه الصخور النابته ويقول الرافعى : وظيفة المدرسين فى هذه المداس حض التلاميذ على نسيان ماضيهم وتركيز من الرافعى على محاولات الفرنسيين القضاء على اللغة العربية والقضاء على حرية الصحافة .. ثم كلامه عن الحركة الوطنية فى تونس واشارة الى حزب تونس الفتاة و.. و.. وفقدان الشجاعة الأدبية عند كثير من زعماء هذا الحزب واشارة الى زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية التونسى وتقديم بعض الحكام له سيفا رمزوا به الى انهم استغنوا بحماية فرنسا اياهم ويوجه الرافعى اللوم الى الزعماء التونسيين الذين يشـكون الى الحكومة الغاصبة شكوى الجريح الى الغربان والرخم .. ومطالبتهم الاصلاحـات

الداخلية بينما يجب عليهم مطالبة المستعمر بالجلاء مع السعى فى تحقيق ذلك بالفعل فالعلة الرئيسية كما يقول الرافعى لشفاء تلك الأمة استياقها للاجنبى وانقباضها عن السعى بما يسمو بها الى مصـــاف الامم الحـــرة الحية ·· وفى هذا ما يكفى لسوق جيوش الموت والدمار ·

وفى المقالة الأولى من مذكرات سائح لا ينسى الرافعى ان يعطى درســـا للمعتدلين فى مصر والسياسة التى ترمى الى مسالمة الغاصبين والركون اليهم ؛ لا تجنى منها الأمة الا ثمرا مرا · ونحن اذا اتبعنا سبيل المعتدين فلا بد أن يصيبنا ما أصابهم ·

وفى الحلقة الثانية من مذكرات سائح كلام كثير عن الاحتلال والتعليم وانصراف الأفكار فى أوربا الى التمثيل ·

ويروى الرافعى كيف تبلغ الجرأة ببعضهم فيطيرون نبأ نجـاحهم الى الصحف المصرية ليتقبله أهـــلوهم بالتهليل والتكبير ·· ولا ينسى الرافعى ان يشير الى وجود عدد غير قليـــل من الطلبة المصريين يقومون بواجبهم خير قيام وسيكون لهم فى المستقبل شأن يعتد به ·

ويقول الرافعى ان هؤلاء هم الاستثناء من القاعدة · ويلتقى الرافعى بنابغة يابانى فى باريس فيتحدث معه عن التعليم فى مصر ويذكـــر الرافعى ان النابغة اليابانى أشار الى فشل كثير من الطلبة المصريين فى تعليمهم وقد كان واجبا عليهم ان يهتموا بالتعليم أكثر من غيرهم وذلك لحاجة بلادهم اليهم ·

ويذكر الرافعى بمرارة اعتياد بعض هؤلاء الطلبة التزوج بالاجنبيات أو اتخاذهن خليلات ويقترح الرافعى الا يرسل الطلبة الى الخارج الا بعد التحقق من استقامة اخلاقهم وقوة ارادتهم ويقول الرافعى منهيا رسالته الثانية : انى اكتبها والاسف ملء فؤادى ولئن يصيبنى سهمى ولكنهـــا الحقيقة المرة التى يجب ان تقف الأمة عليها فان الداء اذا ظل دفينـــا استحالت معالجته ·

ولا ينسى الرافعى ان يقول · اننى اعلم ان هذه الكلمة ستغضب الكثيرين ممن اعنيهم ولكنى استميحهم عذرا فان مصلحة البـــلاد فـــوق غضبهم ·· ولكلمة عتاب من أخ لهم خير من كلمة سخرية وازدراء يوجهها الاجنبى اليهم ·

وتكون مقالته الثالثة بعنوان : يومان فى مدينة ليون يبدأها بزيارة لمتنزه رأس الذهب وكيف ان مساحته تزيد على نيف ومائتى فـــدان تتخللها الاشجار الباسقات وتتوسطها بحيرة جميلة ساحتها نيف واربعون

فدان ويكتب الرافعى عن حديقة النباتات فى المنتزه التى يقصدها الطلبة مع اساتذتهم للاستعانة بما فيها على استيعاب دروسهم ، ثم يتحسر على ان مصر قد خلت من مثل هذه الحديقة ويشير الرافعى الى تمثال كبير لأبناء مقاطعة الرون الذين اشتركوا فى الحرب السبعين .

ولكن ماذا كان موقف أمين الرافعى من الحزب الوطنى ، وهل كان ملتزما بمبادئه على طول الخط أم انه قد خرج على هذه المبادىء فى بعض الأوقات واعتقادى ان الرافعى لم يحد يوما عن مبادىء الحزب الوطنى التى تتمثل فى الفكرة السليمة القائمة على وجوب جلاء القوات الأجنبية عن أرض البلاد . وضرورة تحقيق أمل الشعب فى الدستور والحياة النيابية السليمة والاعتماد على التنظيمات العمالية والمهنية و.. و.. وبث الوعى القومى ومحاربة الأمية والعمل على تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية للشعب كله ولا أظن الرافعى قد حاد عن هذه المبادىء يوما واحدا وان كان قد اختلف مع كثير من قيادات الحزب الوطنى حول أسلوب العمل وحول التقائهم مع بعض الأحزاب أو مع السراى أو .. أو ..

والواقع ان الرافعى لم يكن يؤمن - بالنسبة للحزب الوطنى - بوجود مبادىء مكتوبة يقف العمل الوطنى عند الالتزام بها كما انه لم يكن يرى ثمة ضرورة للرجل المؤمن بمبادىء الحزب الوطنى ان ينتمى الى هذه القيادات التى تتزعمه : كان الرافعى يرى الحزب الوطنى - وان سمى حزبا - لا يمكن ان يكون فكرة وطنية يجب ان يلتقى حولها الجميع ، كما انه كان فى حد ذاته يعتقد بأن كل فرد وطنى على استعداد للتضحية بكل جهده وماله وروحه من أجل استقلال هذا البلد ، ينتمى الى تلك المدرسة الوطنية ويعتنق فكرة الحزب الوطنى وان لم يملأ استمارة عضوية وان لم يتقدم الى أية لجنة من لجان الحزب بل وان لم يتعرف الى أية قيادة من قياداته فالفكرة الوطنية التى آمن بها الرافعى منذ صباه لم تكن محدودة يوما ما بقيود الحزبية ولم تكن يوما ما محددة فى أولئك الذين ينضمون تحت لواء الحزب الوطنى فما أكثر العناصر المناضلة التى أدت للفكرة الوطنية من الجهود والتضحيات أكثر من بعض القيادات التى انضمت الى الحزب الوطنى من أجل التقرب الى الشعب أو على الأقل من أجل الحصول على مكاسب شخصية .

هذا وقد ظل الرافعى الى آخر نسمة من حياته يقدس شخصية مصطفى كامل كما يقدس شخصية محمد فريد ، ولم يترك الرافعى فرصة تمر دون الاشادة بما قدم هذان الزعيمان المخلصان للقضية الوطنية من جهود وتضحيات .

وما اقرب الشبه بين الرافعي وبين محمد فريد كلاهما كان من بيت عز وجاه وسؤدد وكلاهما كان يستطيع ان يحصـــل على أعلى المناصب بلا جهد ولا تضحية وكلاهما قضى حياته يستعذب الألم فى سبيل القضية المصرية وعندما كان الرافعي يكتب عن محمد فريد كتب أحس انه يكتب عن نفسه ولو ان الانسان وضع اسمه (أمين الرافعي) فى هذه الكلمـة التى نشرها الرافعي عن محمد فريد ــ بدل محمد فريد ــ لاستقـــام المعنى تماما ٠

قال الرافعي يصف محمد فريد « ان الحياة وما نصادفه فيهـا من متاعب وأحزان ومصائب وارهاق وضنك وابعاد ليست الا ميدانا من ميادين القتال فمن استطاع الثبات فيها ولم يتقهقر أمام نارها الحارة كان بطلا من ابطالها وكثير ما يكون ابطال هذا الجهاد السلمى أكثر شجاعة من ابطال الحروب لأن الآلام التى يتحملونها فى خلال جهادهم الفكرى أشد وقعا من آلام المعارك الحربية وبينما المحارب يملك سلاحا كسلاح خصمه للدفاع عن نفسه لانجد المجاهد السلمى الا اعزل من كل شيء سوى قلبه الذى يقاوم به جميع اعدائه وعزيمته التى يذلل بها كـل العقبات التى تعترض سبيله ٠ مات فريد لأن الابطال يموتون ٠ مات فريد لأن امثاله وعظماء الرجال لابد ان يموتوا وفاقا لسنن العالم الذى نعيش فيه ٠ ولكن الله يأبى ان تموت معه مبادئه لأن المبادىء القومية تحيا بعد موت اصحابها مات فريد ولكن تعاليمه لم تمت بل هى منقوشه فى صدر كل مصرى ينادى الآن بأنه لا يرضى بغير الاستقلال بديلا فنحن نبكى الرجل الذى رحل عنا بجسمه ولكنا نهتف للوطن الذى يعيش بيننا بروحه نبتف لاوطن الذى علمتنا ان الحياة الحقيقية لا يعيشها الانســـان بين الملذات والسرور ولا بالثروة والـجـاه ولا بالشهرة والالقـاب ولا بالسيطـرة والسلطان وانما هى التى يقوم بها بأكثر الأعمال فائدة لبلاده وبأقدس الواجبات لوطنه وللانسان نهتف للوطن الذى ترك لامته ذكرى حياة شريفة كلها آيات بينات وما هذه الذكرى الا تراث جليل لنا وللاجيال الآتيـــة بعدنا ٠ ثم قال ٠

كان الفقيد يبتسم لهذه العقبات ولا يعبأ بتلك الاضطهادات لانه كان يعتقد كما يعتقد الفلاسفة ان العقبات لا تقف فى سبيل الارادة الصادقة تسحق العقبات وتزداد قوة تشجعها وما مثلها الا كمثل النار التى يلقى فوقها بعض الأشياء بقصد اطفائها فتلتهم هذه الأشياء وبفضل ذلك الالتهام تزداد اشتعالا ٠

أما صحيفة العقيدة فى منفاه فقد سطرت فيها كلمة التضحيه بأحرف

من نور وفى خلال هذا الحديث بلغت نفسه مكانة يغبطه عليها كبار أبطال العالم فى التاريخ قديمه وحديثه فقد صبر على الآلام طويلا وانكر ذاته ولم يفكر فى راحته ولا فى صحته ولا فى حياته وتحمل جميع المتاعب على اختلاف أنواعها دون ان يشكو بل كان يستعذب الالم فى سبيل الوطن ٠

كان الفقيد يستعذب الألم لاعتقاده ان الانسان لا يكفه ان يقوم بواجبه الوطنى بل يجب عليه ان يثبت انه جدير بهذا الواجب وهذا الاثبات لا يكون الا بتحمل الآلام بغير مضض كان يستعذب الالم حتى اذا رآه اخوانه على هذه الصورة لا يفكرون فى السكون بل ينسون انهم يتألمون كان يستعذب الالم لأنه ما كا يملك لنفسه حياة ولا عونا وانما الذى يملكه هو ان يقف مجهوداته على خدمة أمته وان يتألم عسى ان يكون فى أمله بلسما لجراح الوطن وتخفيف لمصائب مواطنيه كان يستعذب الألم لاعتقاده ان الآلام منير للقلوب طريق الحقيقة التى تغيب عن الانسان اذا كان سعيدا ولم يعرف يتألم ٠ كان يستعذب الالم لاعتقاده ان الآلام تتسلط على النفوس فتجعلها كبيرة ولأن فى النفوس مكانا رفيعا ترقد فيه الحياة والالم وحده هو الذى يستطيع ان يبلغ هذا المكان ٠٠

وقد بلغ من حب الرافعى لمصطفى كامل انه دفن ابنه البكر الى جواره كما انه أوصى بأن يدفن هو الى جوار مصطفى كامل فى مقبرة واحدة ٠ وعندما نقل جثمان مصطفى كامل الى ضريحه الجديد فى ميدان القلعة نقل أيضا جثمان أمين الرافعى وجثمان ابنه الصغير الى هذا الضريح وكأنما الرافعى اراد بوصيته هذه الا يفترق عن زعيمه وأستاذه حيا أو ميتا ٠

فى مقدمة المواقف الوطنية التى برهنت على ايمان الرافعى وصدقه واصراره على المبدأ ، ووقوفه الى جانب الحق أو ما يعتقد انه الحق : لم يعرف الرافعى فى حياته التمسك بالرأى والوقوف حيث يشير عليه ضميره حتى ولو اقتضاه الأمر أن يقف وحده وان يخالف اقرب الناس اليه ، كان الخلاف ــ كما سبق ان ذكرنا ــ قد قام بين بعض ورثة مصطفى كامل ، وكان يوسف بك المويلحى قد عين حارسا على اللواء وأراد الخديوى ــ كما يقول محمد فريد فى مذكراته ان يتدخل بوحى من السراى ، فى سياسة الجريدة ورأى الحزب الوطنى ان ينشىء جريدة خاصة به اسماها العلم وسرعان ما انشئت شركة توصية باسم شركة العلم اختير اسماعيل حافظ شريكا مسئولا عن جميع أعمال الشركة وأحمد لطفى بك المحامى نائبا عن الحزب الوطنى وكان رأس مال الشركة ١٢ ألف جنيه دفع الحزب منه ثلاثة آلاف جنيه وعرض ما تبقى من الاسهم للاكتتاب

العام كما اختير لجنة مراقبة من الشركاء غير المسئولين تتكون من سبعة أعضاء ثلاثة منهم ينوبون عن الحزب الوطنى ويكون انتخابهم بمعرفة اللجنة الادارية للحزب والأربعة الباقون ينتخبون بمعرفة الجمعية العمومية للشركة وكان مندوبو الشركة : أحمد لطفى ، يوسف حافظ ، فؤاد سليم . اسماعيل لبيب ، وكان مندوبو الحزب عبد الحميد عمار ومحمود أنيس ومحمود فهمى واختير عبد اللطيف الصوفانى ومحمد على وعمر لطفى أعضاء فى لجنة التحكيم الخاصة بالشركة وصدر العدد الأول من العلم فى ٧ مارس سنة ١٩١٠ ومنذ اليوم الأول لصدور العلم كان الرافعى واحدا من كبار محرريه الى ان اختير فى فبراير سنة ١٩١٢ رئيسا للتحرير بناء على ترشيح محمد فريد رئيس الحزب الوطنى وفى ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ اختار محمد فريد ـ بعد انحقق معه حول خطبة له وبعد ان أريد ادخاله الى السجن مرة ثانية وثالثة ورابعة بحيث لا يخرج من السجن الا ليدخل اليه ـ الهجرة الى أوربا وكان محمد فريد قد اختير رئيسا للحزب الوطنى مدى حياته فى ٢٠ يناير سنة ١٩١١ وكانت اللجنة الادارية للحزب التى تركها محمد فريد فى مصر وترك لها قيادة الحزب قد اختيرت ـ فى نفس التاريخ من : على فهمى ـ أحمد لطفى ـ عبد اللطيف الصوفانى ـ يوسف حافظ ـ عبد الحميد عمار ـ على المنزلاوى ـ اسماعيل لبيب ـ عبد الرحمن الرافعى ـ محمود الشيشينى ـ محمد على علويه حسن خيرى ـ اسماعيل صدقى (دكتور) ـ محمد عبد اللطيف ـ ابراهيم حليم ـ محمود ناشد ـ حسين فهمى بهجت ـ محمد حافظ رمضان ـ مصطفى الشوربجى ـ لملوم السعدى ـ محمد زكى على ـ حافظ المنشاوى .

وقد حاول الخديو عباس حلمى الثانى احداث انشقاق بين صفوف أعضاء هذه اللجنة كما حاول استمالة بعض اعضائها وبينما كان محمد فريد يكتب ويخطب فى أوروبا ضد الاحتلال البريطانى وضد الخديو صنيعته كان بعض اعضاء اللجنة الادارية يتآمرون ضد محمد فريد وقد أشار أحمد شفيق باشا فى كتابه « مذكراتى فى نصف قرن » الى ذلك حيث قال : فى يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٢ نشر محمد فريد فى جريدة السييكل الفرنسية مقالا يتهم فيه الخديو بالعمل ضد عرش الخلافة وضد كيان الدولة بالاتفاق مع انجلترا نظير اعترافه بالحماية سرا و. و .. وقد اعقب فريد بك هذه المقالة بمقالين آخرين فى ٥ و١٠ سبتمبر فيهما توكيد وتفضيل لما ورد بالمقالة الأولى وبعد ظهور هذه المقالات أخذ بعض أعضاء الحزب الوطنى بمساعى الخديو وتأثيره يطلبون عزل محمد فريد بك من رئاسة الحزب وطلبوا انعقاد اللجنة الادارية للحزب فعارض

فى هذا على فهمى كامل وأخيرا عقدت اللجنة وقررت استنكار مقالات فريد بك ولكن لم ينشر هذا القرار فى الصحف فاستقال بعض الاعضاء ومنهم على المنزلاوى بك ومحمود فهمى سكرتير الحزب وفى ٢٠ سبتمبر نشرت الاهرام برقية أرسلها فريد بك لعلى فهمى كامل وكيل الحزب باستقالته لاضطراره للبقاء خارج القطر وطلب ان تعرض الاستقالة على الجمعية العمومية للحزب دون غيرها وذلك نظرا لما بلغه من مساعى الخديو مع اعضاء اللجنة الادارية » وفى الدراسة التى كتبتها عن محمد فريد بمناسبة مرور ١٠٠ عام على مولده — نشرت صورة للخطاب الذى ارسله على فهمى كامل الى محمد فريد يسأله فيه عن المقالات التى نشرت فى الصحيفة الفرنسية وهل هو كاتبها أم لا ٠ واذا كان يقر كتابتها فان اللجنة الادارية ترى مساءلته و٠ و ٠٠

وكان خطاب على فهمى كامل الى محمد فريد بمثابة محضر تحقيق وعلى أية حال فقد بلغت الازمة داخل اللجنة الادارية الذروة فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩١٢ ورأى أمين الرافعى رئيس تحرير العلم — جريدة الحزب — ان التيارات الجديدة داخل اللجنة ومحاولات الاتفاق مع الخديو تمثل خطورة كبيرة على الحزب وتؤثر تاثيرا كبيرا على سياسة الجريدة التى يرأس تحريرها لذلك كتب الرافعى فى ١٦ سبتمبر — استقالته من جريدة العلم ونشر هذه الاستقالة تحت عنوان : لماذا استقلت من تحرير العلم ، وهذا نص استقالته : قدمت استقالتى من تحرير العلم وكنت لا أرغب فى ان اكتب بشأنها كلمة ما ولكنى أرانى اليوم مدفوعا الى بيان أسبابها لغرضين :

(أولا) دفع ما علق ببعض الاذهان مما لا يتفق وحقيقة الواقع ٠

(ثانيا) تقرير مبدء من مبادىء مصطفى كامل يريد فريق من اللجنة الادارية للحزب الوطنى (بعد ان استقال أكثر أعضائها) أن يحيد عنه لغير سبب معقول مع ان مصلحة الأمة والعرش الخديوى تقضى بالتمسك به كل التمسك لما ستبينه من الادلة الآتية بعد ٠

(الغرض الأول) ذهب البعض الى انى لم استقل الا تخلصا من الظروف الحاضرة فأكون قد لقيت قلمى جانبا كما يلقى الجندى سلاحه وهو فى ميدان الكفاح ٠ وانى لاقول لاصحاب هذا الرأى بأنه لو كان لمثل هذا الدافع سبيل على لآثرت البقاء فى سويسرا حينما حمل الى البرق نبأ اشاعة النفى المعروفة واظن ان هذه الكلمة كافية لدفع تلك التهمة عنى ٠

وقد ذهب فريق آخر الى اننى ابيت ان اذعن لقرار اللجنة الادارية

الذى يقضى بايجاد رقابة على تحرير العلم وهذا ظن لا محل له لأن الذى يطلب صباح مساء ان تكون على الحكومة رقابة من الأمة لا يأبى وجود رقابة على تحرير العلم من اللجنة التى يعبر عن لسانها . ليست الجرائد التى نعمل بها الآن ملكا لفرد تسير حسب اغراضه وانما هى لسان حال جماعة أو هيئة أو حزب فلا يمكن ان تؤدى وظيفتها حق الاداء اذا لم تكن عليها رقابة من الهيئة التى تعبر عن ميولها ولا جرم انها اذا استبد بها فرد أو بضعة أفراد فقدت مركزها الذى حصلت عليه بسبب تعبيرها عن أفكار مجموع لأفكار فرد واحد . ذلك ما يذهب اليه البعض فى أمر استقالتى وهناك ظنون أخرى حامت حولها ولكنى لا أرى حاجـــة الى التعرض اليها لانها لا تستحق عناية ولا التفاتا ..

(الغرض الثانى) أما السبب الحقيقى لاستقالتى فهو ما رأيته من انى سأكون فى يوم ما على خلاف مع بعض أعضاء اللجنة الادارية الذين يسيرون شئون الحزب الآن بعد ما علمت من أمر نزعتهم الجديدة التى ترمى الى الحيدة عن مبدأ من أهم مبادىء مصطفى كامل وهو ان يكون للحزب الوطنى وجود ذاتى مستقل بنفسه ..

واذا كنت أمقت كل شقاق داخلى لانه مجلبة للشـــقاء فقـد آثرت التنحى عن تحرير العلم من الآن قبل ان يحدث ذلك الاحتكاك المسبب للخلاف ولاجل ان أشرح هذه النقطة شرحا وافيا يجب على أن أتكلم فى موضوع علاقة الحزب الوطنى بالجناب العالى وآراء مؤسس الحزب فى ذلك طالبا من القارىء ومن حضرات أعضاء اللجنة ان يتدبروها كثيرا لأن كيان الحزب متوقف عليها . تقضى مبادىء الحزب الوطنى بتأييد عـرش الخديوية فيجب اذا على كل عضو من أعضائه أن يبذل جهده لتحقيق هذه الغاية وأن يجعل حياته وقفا على هذا التأييد لأن تأييد العرش تأييد الأمة

ولقد قال مصطفى كامل .. كل دفاع عن مصر وكل مطالبة بحقوقها مما يقوى العرش الخديوى الجالس عليه الجناب العالى والوارث لـــه ابناؤه من بعده فالعامل لاستقلال مصر عامل لتقوية ذلك العرش واعلاء شأنه . ولا نظن أحدا ينكر علينا اننا وقفنا اقـــلامنا لادراك هــذه الغايــة بــل انى اصرح بأعلى صــوتى قــائلا ان العـــلم كان فى كثير من المواقف الحرجة هو الجريدة الوحيدة التى دافعت عن العرش وحقوقه فى وقت لم يكن يسمع فيه صوت آخر يؤازرها فى هذا السبيل الشريف بل كانت الجرائد المدعية الاخلاص للعرش توجه الينا اقبح السباب لقيامنا بهذا الواجب . حضر الى مصر جناب اللورد كتشنر معتمد الدولة بريطانيا فألقى خطبة عند تقديم أوراقه لسمو الأمير رأينا فى عباراتها ما لم يسبقه اليه معتمد آخر وما لا يخوله اياه من مركزه

فكان العلم هو الجريدة الوحيـــدة التى أخذت عليـــه ذلك دفاعا عن العرش وحقوقه ٠

وقف جناب اللورد موقفه المشهور فى حفلة افتتاح المصارف فكان العلم هو الجريدة الوحيدة التى انتقدت هـذا الموقف دفاعا عن العرش وحقوقه مع انها كانت فى أول يوم من أيام عودتها الى الظهور بعـد ان عطلت ثلاثة أشهر كاملة أقيمت الاحتفالات العديدة لجناب اللورد فى المدن والاقاليم فكان العلم هو الجريدة الوحيدة التى احتجت على هذه الاحتفالات لانها خاصة بأمير البلاد ٠

كان العلم هو الجريدة الوحيدة التى امتنعت عن نشر انباء تلك الاحتفالات وما ذلك الا دفاعا عن العرش وحقوقه ٠ وقف العلم كثيرا من هذه المواقف التى لا يسع المقام ذكرها ٠ مثل حادثة التشريفات وحادثة تقديم النظار الجدد لجناب اللورد كتشنر بواسطة عطوفة رئيس النظار وغيرهما ولولا قانون المطبوعات لكانت لهجته أشد من ذلك مع ان الجرائد التى يقولون انها مقربة من المعية كانت تكتب ما يناقض هـذا الواجب المقدس مناقضة صريحة ٠ دافعنا عن العرش هذا الدفاع والملأ يعترف ان الحزب الوطنى له وجود ذاتى ومستقل بنفسه فلم يجرؤ أحد أن يقول بأن الجناب العالى أوعز الينا بذلك فاكتسبنا بهذه السياسة شيئين :

(أولا) تقدير الجناب العالى لاخلاص الحزب مع انه لا صلة بينهما الا صلة الأمة بحاكمها ٠

(ثانيا) تقدير الملأ لحركتها لانها مستقلة عن كل سلطة لم نقم بها الا مدفوعين بواجبنـــا الوطنى ٠ ولكن السياسة التى يريد فريق من أعضاء اللجنة الادارية أن يتبعوها فمن شأنها أن تحمل الناس على النظر الى حركتنا بنظر جديد من شأنها احراج مركزنا ومركز سمو الخديوى معنا ٠ نعم سيحمل الناس جميع أعمالنا على انها موعز بها واذا عارضنا فى شيء تؤول معارضتنا بأنها لغرض مخصوص وبعبارة اخرى يصبح حزبنا حزب معارضة عند الضرورة فقط وفى ظروف خاصـــة ليس الا (كما صرح بذلك أحد كبار رجال الحكومة عند تظلمه فى حوادث الحزب الأخيرة فهل تكسب البلاد وراء هذه السياسة شيئا ؟ ليس هذا كل فى الأمر بل اننا نعلم حق العلم ان فى مقدمة واجبات الحزب الوطنى الوقوف فى وجه الاحتلال مطالبا اياه بالجلاء فاذا قضت السياسة الجديدة بأن تقف هذه الوقفة فى ظرف من الظروف اعتبر الاحتلال الجناب العـــالى هو الذى أوعز بذلك وهو الذى يدير الحركة فينتقم منا فى شخص سموه ولا نظن ان الاخلاص للعرش يكون بتعريض سموه لمناوأة الاحتلال ٠

ان الأحزاب السياسية لا سيما فى البلاد المحتلة بأجنبى ما انشئت الا لتحمل صدمات معارضيها ولذلك فنحن كنا ولا نزال معرضين انفسنا لتلك الصدمات من جانب الاحتلال ولكننا لا نقبل بأى حال من الاحوال تعريض العرش لما عرضنا أنفسنا له لأن العرش لا يتحمل تلك الصدمات بل نحن الذين يجب علينا ان نتحملها بالنيابة عنها ولا يكون ذلك الا بأن نحافظ كل المحافظـــة على استقلالنا الحزبى ووجودنا الذاتى فى السر والعلانية حتى اذا أرادوا بنا سوءا وجهوه الينا لا الى سوانا .

هناك نقطة اخرى لا يجوز اغفالها وهى ان مركزنا لا يشبه مركز سمو الخديوى لأن المجاملات أو الظروف السياسية قد تضطر سموه الى التصريح بشىء لا نوافق عليه باعتبارنا أعضاء فى الحزب الوطنى لنـا مبادىء مرسومة وخطط معلومة فاذا لم تكن حركتنا مستقلة تمام الاستقلال عن كل سلطة اضطررنا الى السكوت حين يجب الكلام أى الى مخالفـــة مبادئنا مع ان مصلحة سمو الخديوى نفسه فى ان نتكلم حتى يتخذ من كلامنا حجة ضد الاحتلال والمحتلين .

وكثيرا ما صرح المرحوم مصطفى كامل بهذه الحقيقة بمناسبة حديث المستر ديسى المشهور . كان المرحوم ينسب بعض المواقف التى يقفهـا الجناب العالى الى حرج مركزه والتهديدات التى توجه لسموه من حزب اللورد كرومر ثم يقول :

وأما خطتنا فلا يعتريها لاجل ذلك أقل تغيير انما نحن نطلب حياة لائقة بأمتنا ورغائبنا وما من أحد فى الدنيا يضطرنا الى قبول الموت على ان نجاحنا يؤيد الاريكة الخديوية انه لا شبهه فى ان أميرا دستوريا على بلد حر يكون أسعد حالا وأعظم قدرا من أمير مطلق على بلد يحتله أجنبى (هذا اذا أمكن أن يكون له حكم مطلق مع احتلال الاجنبى) .

وقصارى القول ان المصلحة تقضى بأن يبقى الحزب الوطنى مستقلا يعمل بنفسه وبوجدانه وبدون ايعاز من أحد على خير مصر والمصريين يعمل بنفسه على تأييد العرش والاخلاص له .

هذه هى المصلحة فى نظرى بل هذه هى المصلحة فى نظر الكثيرين من أعضاء اللجنة الادارية الذين استقالوا هى المصلحة فى نظر مصطفى كامل مؤسس الحزب وان أحاديثه وتصريحاته ومقـالاته مملوءة بهـذه الروح حتى انه هنأ نفسه عندما اعترف العالم بأن الحزب يعمل مستقلا بعيدا عن كل سلطة .

قال رحمه الله عند تأسيس الحزب ٠٠ اننا لا نريد ان نساعد أعداءنا على اتهامنا بأننا نعمل بايعاز من سموه لأن شرف الأمة فى استقلالها فى العمل ٠

وقد صرح الجناب العالى بأنه دستورى وكل أمير دستورى يجب ان تكون أمته حرة فى عملها حرة فى لهجتها حرة فى سياستها ، حرة فى انتقادها » ٠

وقال فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٧ : ولقد اتهموا الحزب الوطنى تارة بأنه موحى اليه من الدولة العلية وطورا من ألمانيا وتارة أخرى من سمو الخديوى ولقد سقطت التهمتان الأوليان من قبل وهذه الثالثة قد سقطت الآن معها فآن الآوان ان نهنىء أنفسنا » ٠ وقال أيضا ان مصلحة الشعب المصرى تقضى بأن تكون الحركة الوطنية بعيدة عن الجناب العالى حتى يعلم العالم كله ان المصريين يطالبون بأنفسهم وطوعا لعواطفهم وشعورهم اصلاح حال بلادهم وترقية شئونهم ومنحهم الدستور وان هذه المطالب ليست صادرة بايعاز كبير أو أمير ٠

ولا شك انه متى رسخ هذا الاعتقاد فى نفوس الاعداء والاصدقاء ازداد احترام الجميع لمصر والمصريين وقرب وقت فوز الوطنيين بما يطلبون والله نصير العاملين الصادقين ٠ فعلى أعضاء حزب مصطفى كامل ان يتدبروا هذه المبادىء السامية وليعلموا ان استقلال الحزب لا يمنع بأى حال من تاييد العرش أو الاخلاص له مادامت مبادئه تقضى بذلك بل فى هذا الاستقلال أكبر خدمة للبلاد وسمو الأمير نفسه ٠

هذا ما أردت بيانه شرحا لأسباب استقالتى من « العلم » وان هذه الاسباب نفسها قد دفعت غيرى الى الاستقالة من اللجنة الادارية لأن التمسك بالمبدأ يجب ان يكون نصب اعيننا فى جميع الظروف وما يكون لنا ان نعدل عن خطة رسمها لنا المرحوم مؤسس الحزب واوصانا بالاحتفاظ بها وفقنا الله لما فيه خير الوطن انه سميع مجيب ٠ المحامى « أمين الرافعى : وفى اليوم التالى ١٧ سبتمبر نشرت العلم لعلى فهمى كامل وكيل الحزب الوطنى كلمة تحت عنوان :

لماذا استقال أمين الرافعى ، هذا نصها : ما كان يؤدى ان أكتب كلمة واحدة فى هذا الشأن لولا ان المستقيل عزيز علينا وقد ابان استقالته فى قوله : « أما السبب الحقيقى لاستقالتى فهو ما رأيته من انى سأكون فى يوم ما على خلاف مع بعض أعضاء اللجنة الادارية الذين سيديرون الحزب الآن بعدما علمت من أمر نزعتهم الجديدة التى ترمى،

الى الحيدة عن مبدأ من أهم مبادىء مصطفى كامل وهو ان يكون للحزب الوطنى وجود ذاتى مستقل بذاته » . لهذا السبب الذى ابداه حضرة الوطنى الغيور على مبادىء الحزب التى هى مبادىء مصطفى كامل جئت بهذه الكلمة . جئت لاسأل حضرة أمين الرافعى ان يصرح على ملأ الاشهاد بأسماء أولئك الذين حادوا عن أهم مبادىء الحزب الوطنى وهى مبادىء مصطفى كامل وهو ان يكون للحزب وجود ذاتى .

ان لى الحق كل الحق ان اسأل حضرة الأخ الفاضل أمام الملأ عن هؤلاء الذين خالفوا المبادىء حتى يحاكموا أمام اللجنة الادارية كما يقضى القانون بذلك لاننا مرتبطون جميعا فى عملنا السياسى بقانون رسمه لنا مبادئنا وخطتنا ازاء الخدمة العامة وازاء انفسنا .

انى لا اعلم حتى اليوم تهمة ضد عضو خالف مبادىء الحزب العشرة التى هى كل كياننا السياسى فلو كان حضرة أمين أفندى يعلم شيئا من ذلك فليقدمه الى والقانون كفيل بمحاكمته سياسيا مهما كان نفوذه ومركزه . أى لا أعلم غير ان بعض أعضاء اللجنة الادارية تشرفوا بمقابلة سمو الخديو وقد جاءت الظنون حول هذه المقابلة ولكننى سألتهم عما دار بينهم وبين سموه فقالوا اننا نسعى لازالة سوء التفاهم بسبب الحوادث الأخيرة وانى لا أرى فى هذا السعى ما يضر بمبادىء الحزب لانى انا كذلك كنت من العاملين لها والا فلو اعتبرنا الذين يقابلوا سموه خارجين على مبادىء الحزب فهذا ما لم يقله مصطفى كامل — ولو كان قاله لكان عدوا للحرية الشخصية عاملا لابتعاد الأمة عن أميرها وهو ما لا يستوى وسمو مبادئه التى تدعو الى جمع المصريين للتعلق بالعرش الخديوى .

ان مصطفى كامل أراد بابتعاده هو شخصيا على أثر كتابه الذى بعث به الى سمو الأمير فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ عن الذهاب الى السرايات الخديوية وجودا ذاتيا مستقلا للحزب لانه كان يمثل الحزب تمثيلا تاما ولكنه لم يمنع ولم يعارض الذين قابلوا سموه يوم كان مبتعدا عنه فقد كان المرحوم لطيف باشا وكان رئيسنا الحالى محمد بك فريد كذلك .

ان مقابلة سمو الخديو شىء وخدمة المبادى شىء آخر ومن المستحيل على قوم خدموا هذه المبادىء خدمة العاشق المخلص ان يتنحوا عنها أو يتأثروا بأية سلطة وأنهم لو اشتروا النفوس من السلطة بالمبادىء الوطنية لكانوا حقيقة مارقين خائنين .. وانى أرى خطأ بينا فى الخطة التى اتبعها أمين أفندى لسببين :

(الأول) انه استقال فى هذه الظروف التى أرى الوطنية المصرية فيها احوج اليه منها فى غيرها ٠

(الثانى) انه بنى الاستقالة على سبب لا يصح ان تبنى عليه لأن القلب الوطنى الكبير لا يتخلى عن العمل لوجود فرد أو أفراد يتنصلون من مبدأ من مبادىء الحزب بل على العكس يتمسك بعمله أكثر من قبل ليحارب هؤلاء الخارجين ان كان ثم حقيقة خارجون ٠ لذلك ألح على حضرة أمين أفندى الرافعى باسم الوطن والوطنية ان يسترد استقالته هذه وان يقدم شكواه بالوسائل المشروعة فى قانون الحزب ضد من يتهمهم ادخال الحزب فى احضان أية سلطة من السلطات والله الهادى الى اقوم سبيل ٠
وكيل الحزب « على فهمى كامل » ٠

وفى نفس العدد الذى نشرت فيه كلمة على فهمى كامل كتب أمين الرافعى مقالة تحت عنوان رد على رد يقول فيها : كتبت مقالة فى صدد استقالتى من تحرير العلم اضطررت الى نشرها بعد ما قرأت وسمعت من التقولات وقد أظهرت فيها الأسباب التى دعتنى اليها ولفت نظر أعضاء الحزب الى ضرورة التمسك بمبدأ سام من مبادىء مصطفى كامل وهو ان يكون للحزب الوطنى وجود ذاتى ويبقى مستقلا بنفسه ٠

كتبت هذه المقالة وأظهرت فيها رأيى بصراحة تامة لا تحتمل أى تأويل أو تخريج ولكن حضرة على بك فهمى كامل وكيل الحزب الوطنى أطلعنى صباح اليوم على مقال رد به على متهما اياى بتهمة كبيرة لا أدرى من أين استنتجها مع ان حضرته يعلم آرائى جيدا فى جميع الأحوال الحاضرة وليس أجنبيا عنى ٠

ولقد ناقشته طويلا فى هذه التهمة التى وجهها الى دون أن يبنيها على شبه دليل فأبى الا أن ينشر مقاله فطلبت من العلم ان أنشر الرد على حضرته فى نفس العدد حتى لا يترك مقاله أثرا فى النفوس لا سيما وان هذه الطريقة متبعة فى كبريات الصحف الاوربية وقد وافقنى على بك على ذلك ٠ أتى حضرته فى عرض كلامه على ما يفيد صراحة انى لم أتهم بعض أعضاء اللجنة الادارية بالحيدة عن مبدأ من مبادىء مصطفى كامل الا انهم تشرفوا بمقابلة سمو الخديوى ٠ استنتاج غريب جدا لا يمكن أحدا مهما تعسف فى التأويل ومهما كان سىء الظن بى ومهما كانت عداوته الشديدة لى أن يستخرجه حتى من بين أو خلال سطوره ٠

ان حضرة على فهمى بك يعرف جيدا ان أغلبية أعضاء اللجنة الادارية كانوا ممن يتشرفون من يوم تأسيس الحزب بمقابلة سمو الخديوى فهل كانت هذه المقابلة سببا فى اتهامى اياهم بتهمة الخروج على الحزب

الوطنى ؟ اللهم كلا وألف مرة كلا ؟ لقد كان حضرة على بك من الذين تشرفوا أخيرا بقابلة سمو الخديو وسافر لهذه الغاية فى قطار الصعيد منذ أسبوع فهل اتهمته بالخروج على الحزب أو دار بخلده حضرته انى غيرت فيه اعتقادى على أثر تلك المقابلة ٠

فاذا كنت لا أرى في تشرف حضرته بمقابلة سمو الخديوى ضيرا فلماذا أرى في تشرف غيره بهذه المقابلة الضير كل الضير ٠

ان المقابلات الملوكية شىء واستقلال الحزب شىء آخر وليس حضرة وكيل الحزب ممن يفوتهم ذلك فيرمينى على صفحات الجريدة بما رمانى ٠ وما كنت أظن فى يوم ما انى أتهم بمثل هذه التهمة (تهمة ابعاد الأمة عن أميرها كما قال) من وكيل الحزب الذى تحتك أفكارى بأفكاره كل يوم وساعة ؟ أدعو الناس فى مقالتى الى تأييد العرش وان يجعلوا حياتهم وقفا على هذا التأييد ٠ أدعو أعضاء الحزب الى المحافظة على استقلالهم خدمة لمصر وللعرش فيستنتج حضرة وكيل الحزب انى أدعو الناس الى ابعاد الأمة عن أميرها ٠

انى لا أدرى أى مصلحة لحضرة على بك فى اتهامى بذلك فباعتباره وكيلا للحزب ليس من مصلحته ان يتهم بذلك أحد أعضائه الذى كان يحرر فى لسان حاله وباعتباره متعلقا بالعرش مخلصا له ليس من مصلحته أن يتهم أحد بأنه يعمل على ابعاد الأمة عن أميرها ٠

واذا كان حضرته يظن بى هذا الظن فلماذا يدعونى فى آخر مقاله الى استرداد استقالتى والعودة الى التحرير فى لسان حال الحزب الوطنى ٠ يدعونى حضرته الى أن أعلن على الملأ أسماء الذين حادوا عن مبدأ الحزب الوطنى وانى أجيب حضرته بأنى ما تعودت التشهير بالناس وأنا صحفى فهل يجوز أن أتخذ التشهير وظيفة لى بعد ان تركت الصحافة ٠

ان لى مبدأ أحافظ عليه وأضحى فى سبيل المحافظة عليه بكل شىء وأعتقد ان واجبى يقف عند تنبيه الحزب الى ما يريده بعض أعضائه دون ان ألجأ الى طريقة التشهير ثم أترك للجمعية العمومية القول والفصل والكلمة الأخيرة ٠

يدعونى حضرته أيضا الى أن أتبع لائحة الحزب لمحاكمة الخارجين عنه أمام اللجنة الادارية ولقد كنت أفعل ذلك لولا انى أعلم ان نحو نصف أعضاء اللجنة قد استقالوا منها ونحو خمسة أعضاء آخرين متغيبون خارج القطر فلم يبق الا الثلث واجتماع اللجنة بشكل قانونى غير ممكن

حسب لائحة الحزب لا سيما اذا كان بين الأعضاء الباقين من يصح توجيه تهمة الحيدة عن مبدأ مصطفى اليه ٠

من أجل ذلك لم أر حلا أوفق من استقالتى التى آسف على عدم استطاعتى استردادها والله ولى التوفيق : « أمين الرافعى المحامى » ٠

ويمضى الرافعى فى هدوء تاركا العلم الى الشعب الى أن تعطل الحكومة العلم نهائيا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ لانها نشرت مقالا لمحمد فريد عن رأيه فى الحرب البلقانية وما أصاب تركيا فيها من الهزائم وقال قرار التعطيل أنه جاء بسبب تلك المقالة التى ختمت بالطعن الشديد فى ولاة الأمور العثمانيين الذين القى عليهم بنفسه ما أصاب الجيش العثمانى ٠

وحيث ان هذه الجريدة اعتادت نشر ما يكدر صفو الراحة العمومية فضلا عن انها لسان حزب اتخذ رئيسه لنفسه خطة التهييج وحيث انه سبق صدور قرارين بتعطيل هذه الجريدة مرتين الاولى لمدة شهرين بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩١٠ والثانية لمدة ثلاثة شهور بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٠ فلهذه الأسباب ومحافظة على النظام العام تقفل جريدة العلم التى تصدر بالقاهرة من تاريخه ويتخذ الحزب جريدة الشعب لسان حاله ويتولى أمين الرافعى رياسة تحريرها الى أن يغلقها الرافعى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ ٠

ويجدر بنا أن نذكر ان أمين الرافعى قدم لمحاكمة عسكرية فى قضية تتسم بالطرافة ، لو جاز لنا استخدام هذا التعبير ، فى الحديث عن احدى مآسى الاستعمار البريطانى فى مصر :

فى بداية عام ١٩٢٣ نشرت الأخبار كلمة عن فظائع الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى تروى قصة رجل علق جسمه فى سقف وراح اثنان من الفرنسيين يتبادلان ضربه بكل قوة وعنف بسوطين طويلين ٠٠ ويعلق الرافعى بقلمه النارى على هذه الحادثة فيكتب اليه أحد أصدقائه قائلا : لا تحزن على ما يجرى فى المغرب العربى على يد الاستعمار الفرنسى ففى مصر الكثير من هذه المآسى ٠

ويروى صاحب الرسالة قصة زوجة موظف انجليزى يسكن أمامه رأت سجينا يأكل طماطمة ملقاة على الأرض فأمرت الأومباشى الحارس بضربه بالكرباج الخ ٠

وينشر الرافعى الواقعة فى الأخبار (١٩٢٣/١/١٥) طالبا من الحكومة التحقيق حتى ترى رأيها فى هذه الواقعة لان مهمة الصحفى

ـ كما قال الرافعي ـ تقضي عليه ألا يقف جامدا أمام أية مظلمة ولا سيما اذا كان راويها موثوقا منه وعند هذا تنتهي مهمة الصحفي وتبدأ مهمة الحكومة وهي الكشف عن الحقيقة فيما وقع ونشر هذه الحقيقة بعد ذلك ٠

ويستدعى الرافعي للتحقيق ويسأل عما ورد فيها فيجيب بأنه واثق من صدق الكاتب الذى بعث برسالته اليه وان على الحكومة أن تحقق ما تضمنته المقالة من الوقائع ويذكر للمحقق ـ مساعدة له ـ الجهة التي وقع فيها الحادث ويسأل الرافعي عن كاتب المقالة فيرفض بتاتا أن يذكر اسمه لان ذكره ـ كما جاء في محضر التحقيق مع الرافعي ـ مخالف لشرف الصحفي ، ومناهض لأبسط واجبات المهنة الصحفية وما دام صاحب الجريدة قد نشر شيئا بغير توقيع صريح فلا يجوز له مطالبته باظهار صاحب التوقيع ٠

ويسمح للرافعي بالانصراف ٠

وبعد أيام طلب الى الرافعي أن يتجه الى المحافظة وفي المحافظة سلم نسخة من مستند كتب باللغة الانجليزية جاء فيه [بعد ترجمته ترجمة حرفية] في النية محاكمة أمين بك الرافعي محرر الأخبار أمام محكمة عسكرية بما يأتي : التهمة :

١ ـ مخالفته ضد الأحكام العرفية ، وذلك بأن نشر خبرا من شأنه أن يحدث الفزع والقلق بين المدنيين وطبقة منهم بأن نشر في اليوم الخامس عشر من يناير سنة ١٩٢٣ بجريدة الأخبار الخطاب التالي وتنشر ـ عريضة الاتهام ـ الخطاب الذى نشرته الأخبار وفيه : طلبتم ـ أى مدير الأخبار ـ الى المصريين أن يحتجوا الى فرنسا على صنع بعض أفرادها في تونس فأسمع ما جرى هنا في مصر في جهة ٠٠ فانه منذ أيام أكل مسجون من المساجين الذين يقدمون في حديقة أحد الموظفين الانجليز (والحديقة والدار للحكومة) طماطمة واحدة ملقاة فما كان من السيدة زوجة الموظف الانجليزي وقد رأت المسجون الا أن أمرت الأومباشي الحارس أن يظل يضرب المسجون بالكرباج حتى تكلفه أن يكف فالهبته بسوط الى أن شبعت من النظر فأشارت له بالكف ٠

وتنتهي الرسالة بكلمة من صاحبها « متألم » بأن الحالة في مصر أفظع منها في تونس والجنس اللطيف هنا من أولئك القوم صار قلبه بهذا الشكل ٠

أما التهمة الثانية التي قدم بسببها الرافعي الى المحاكمة العسكرية ـ بناء على عريضة الاتهام ـ فهي انه يبيع ويوزع ويحفظ للبيع في محل عمومي ـ هكذا في الأصل ـ مادة مطبوعة

من شأنها اثارة احساسات الاحتقار أو البغض لطبقة من الأشخاص وذلك بأن نشر الرسالة السالفة الذكر بجريدة الأخبار وهذه مخالفة لنصوص المادتين ١٤٨ و ١٠٣ من قانون العقوبات الأهلى المصرى ويكون التوقيع : عن مدير القسم المخصوص : هيو ٠ و ٠ هلمر بيه ٠

ويتسلم الرافعي المستند ويطلب اليه الحضور الى القسم المخصوص ويقول الرافعي: لاندرى مسوغا لمحاكمتنا أمام محكمة عسكرية على أمور يذهبون الى انها واقعة تحت طائلة القانون المصرى فان لهذا القانون محاكم أهلية تطبقه على كل من يرتكب أمورا تقع تحت طائلته فلماذا يتخطون هذه المحاكم القائمة بعملها ويلجأون الى المحاكم العسكرية وأغرب من كل ذلك أن يتم هذا التخطى فى العهد الذى يسمونه بالاستقلال وفى العصر الذى يقولون فيه أن الانجليز تركوا للمصريين شئونهم » ٠

وتثور الصحافة المصرية ـ بل والأجنبية فى مصر ـ لمحاكمة الرافعى محاكمة عسكرية وتقول الليبرتيه أن أمين الرافعى من الصحفيين الذين تفخر بهم مهنتنا لسمو آرائه ونزاهة أسلوبه الفريد دائما بالصدق والصواب ولبعده عن الخطأ والحق أن أمين الرافعى يشغل مكانا فى الصف الأول من كبراء هذه البلاد بحيث لا يسلم أحد بأنه فى الامكان أن يكون مهيجا ٠

وتقول الجازيت انه رجل ذى مبادىء ثابتة وقد كان أنصار الوزارات السابقة يصفونه دائما بأنه خصم شريف وهو ينتقد كل وزارة تسيىء الى مصر وقضية مصر ، ولو كان هذا عن طريق الصمت أو البطء فى أن تصنع للبلاد شيئا : تبذل سلطات الاحتلال البريطانى جهودا كبيرة لمعرفة كاتب الرسالة التى نشرها الرافعى ليقينها بأن الرافعى لا يستطيع أن يصنع هذه الرسالة ويحاول كثير من أصدقاء الرافعى ـ وقد رأوا سلطات الاحتلال جادة فى محاكمته عسكريا ـ أن يذكر اسم صاحب الرسالة ويرفض الرافعى رفضا باتا مفضلا السجن بل الموت على أن يخل بشرف المهنة ٠٠

ويكتب الرافعى فى الأخبار : لسنا أول من قدم للمحاكمة العسكرية حتى فى عهد الاستقلال ولسنا أول من سخطت عليهم الوزارة لانهم يقولون لها الحق فى وجهها ولسنا أول من يتخذونه دليلا على أن سياسة الشدة لا تجدى نفعا ولسنا أول القائلين بأن المبادىء التى اختلطت بعظمة الانسان ولحمه ودمه لا يمكن أن تضعف أو تتلاشى أو تتغير اما بتدابير القوة ووسائل الاعنات » ويختم كلمته بقول الله تعالى « أن حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله الا أن نصر الله قريب » (١٩٢٣/١/٣١) ٠

وقد أثير موضوع الطماطمة هذه فى سبتمبر سنة ١٩٢٤ وكان الذى أثاره الأستاذ عباس محمود العقاد ـ وكان قد دخل فى معركة مع الرافعى بسبب موقف الرافعى من وزارة الشعب التى كان يؤيدها العقاد ـ وقد عثرت على أصل الخطاب الذى أرسل الى الرافعى كما عثرت على خطاب آخر لصاحب هذه الرسالة جاء فيه تحت عنوان « الطماطمة بعد عامين » وقد جاء فى بداية هذا المقال العبارة التالية كأنما فرغت مصر من متاعبها وعاد قادتها وكتابها يصفون ما بينهم من الحساب فرجعوا الى أحقر الأشياء يستبينونها عما اذا كانت بها آثار ـ حقا لست أقدر أن أدخل فى نزاع بين الأخبار والبلاغ بطوعى واختيارى فأسلم عرضى لأسنة الاقلام وحقا مرة أخرى لست أبيح اسمى لينشر لا لانى جبان فلقد كتبت للأستاذ أمين بك حين حوكم ليبوح باسمى أو أبوح أنا به وأتولى عنه ما كان يقدر له ما دام ظهور اسمى قضية له ـ هكذا فى الأصل ـ فكتب الى بشجاعة بأنه يأبى أن يبوح أو أبوح أنا باسمى والآن لا محكمة عسكرية أمامى تستدعى أن أظهر لها مرة أخرى بمروءتى بل لا أظهر ضنا على تلك الأسرة الانجليزية أن يتجدد الاتهام اليها كرة ثانية على فنذكر ان بعض أفرادها عمل أو لم يعمل وبيننا عيش وملح له حرمة شخصية يراعيها الأفراد فلا ينكثها الكرام خصوصا بلا داع لاشفاء بعض الصدور التى لا أظن انها تشفى ولو نالت ما طلبت الا أن أمين بك يطلب الى شهادتى فأنا أؤديها لله وللصدق واذا كان المراد اقناع الأستاذ العقاد ان الذى بلغه وكاتبه الآن هو غير الذى بلغ الخبر لأمين بك فأنا مستعد أن أقابل الأستاذ شخصيا وأقنعه بما يرضى » ٠

ويروى صاحب الرسالة الكثير عن شجاعة أمين النادرة ويروى كيف ان كثيرا من الصحف قد خشيت حتى أن تنشر عريضة اتهامه لانها تحتوى على الواقعة موضع المحاكمة ٠٠ ويرد هذا الشخص على ما ذكره العقاد فى البلاغ من ان شخصا يحمل اقرارا من الجاويش الضارب و ٠ و ٠٠ ثم يقول اننى على أتم استعداد لمقابلة هذا الشخص ليرينى هذا الاقرار الذى يقول بحصوله عليه من الجاويش » وينهى رسالته بقوله :

أما اخفائى اسمى أنا فهو كما ذكرته من انى لا أريد الآن اقلاق راحة عائلة بلا فائدة ولا جدوى ولانه لا محاكمة تستدعى الظهور بشجاعة أو هذا مقام شجاعة ولانى لا أظن مصريا يصم أمين بك بالجبن حتى يحتاج الى الشهود والأدلة على شجاعته فلا يحتاج النهار الى دليل » ٠ ويقول صاحب الرسالة فى حاشية له موجهة الى أمين : « مررت عليك كوعدى

فلم أجدكم وكنت فى حاجة للأستاذ المازنى لأخذ المقالة ولضيق وقتى سافرت للمنصورة وكتبت هذا وأنا فى منتهى التعب ويا صاحب العزة تذكر قول الشاعر : « لو كل كلب عوى ألقمته حجرا ... لأصبح الصخر مثقالا بدينار » .

ومرة يعتدى المعتدون على أمين الرافعى ، والأخبار ومع ذلك يجرى التحقيق مع المعتدى عليه وليس المعتدين ، حـدث ذلك عندما انطلقت المظاهرات الى صحيفة الأخبـار فى مارس سنة ١٩٢٤ تهتف بسقوطها وسقوط الرافعى محررها كما تهتف بخيـانة الأخبار وخيـانة محررها وعندما استطاعت بعض هذه المظاهرات دخول دار الأخبار لمحاولة الحاق الأذى بصاحبها كتب الرافعى مستغربا حدوث هذا الذى يحدث له وللأخبار فى عهد وزارة الشعب وفى عصر الدستور ويحدث لمن ؟ للذين دفعوا حياتهم وجريدتهم للدفـاع عن حرية الغير ويحـدث ممن ؟!! من أولئك الذين ظللنا أشهرا طوالا ندافع عن حريتهم . لقد كان صوت الأخبار أرفع صوت احتج على اعتقال سعد واعتقال زملائه فى المالطة والمحاريق وثكنات قصر النيل ، أيام لم يكن للوفد صحف تدافع عنه وتزود عن حريته وأيام أن عطلت صحف الوفد فكانت الأخبار هى المنفردة بالاحتجاج على التعطيل .

وينشر الرافعى خطابا أرسله اليه فى ١٩٢٢/١١/٢٨ — ومن جبل طارق — سعد زغلول يقول فيه انه حمل الى الرئيس الجليل مجموعة جريدة الأخبار وقد تسنى لمعاليه أن يقرأ كل ما فاته من المقالات والأنباء ووقف على شتى الظروف والأحوال فتملكه الاعجاب بما خطه يراعتكم وراقه كثيرا ماكتبه حضرة شقيقكم عبد الرحمن بك فى أثناء غيابكم بأوروبا وقد كلفنى — هكذا قال سعيد بك زغلول — معالى سعد باشا أن أشكر لحضرتيكما حسن بلائكما فى خدمة الوطن وجميل دفاعكما عن الحرية والاستقلال وأن أبلغكما تقديره لمجهودكما فى هذا السبيل الشريف » . ويقول الرافعى : هذا ما فعلته الأخبار لحرية البلاد واستقلالها وحرية رئيس الوفد وأعضائه — وزراء اليـوم — فأصبح يهتف بسقوطها وبخيـانة محررها وأنه من الدخلاء فضلا عن الاعتداء عليها ، وبعد كل ذلك ترى الوزارة وجوب التخلص منها باحالة محررها الى النيابة ، فلتحى الحرية فى عهد سعد باشا رئيس للوزراء وليحى الاعتراف بالجميل » .

ويتساءل الرافعى : ماذا عساهم يقصدون من ذلك هل يقصدون ارهابنا ، وتخويفنا ؟ اذن فهم لا يعرفون نفستنا أو بالحر ؟ يتجاهلونها .. فما كانت السجون لتصرفنا عن مبدئنا ولا لتزلزل عقيدتنا الوطنية

ولا لتحولنا عن خطتنا التى يمليها علينا ضميرنا وحده دون أى مؤثر من الخارج واذا كان سعد باشا يلذ له أن يبعث بنا الى غيابات السجون فما ذلك بضائرنا ولن نكون فى السجن أول ولا آخر من يضطهد فى سبيل عقيدته ومبدئه · اذا كان سعد باشا يرى أن يتخلص من صوتنا لان فى يده الآن مفاتيح السجون فنحن ندخلها بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا ونبقى فيها بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا ونخرج منها كذلك بشرفنا وعقيدتنا ومبادئنا لقد اعتقلنا من قبل أحد عشر شهر لاننا أبينا أن نحبذ الحماية ورفضنا الا التمسك بالاستقلال التام بينما كان غيرنا يشترك فى الاحتفال بالحماية وظللنا ننتقل من سجن الى سجن فما كان السجن بضائرنا بل نهم الذين سجنونا أن عقيدتنا الوطنية لا يؤثر فيها أى نوع من أنواع الاضطهاد » ·

ويستمر التحقيق مع الرافعى حتى يظل الرافعى عشر ساعات كاملة فى جلسة واحدة من جلسات التحقيق التى تستمر كل يوم ·· وتتضاعف المظاهرات الصاخبة التى تهتف بسقوط الأخبار وحياة صاحبها ·

وتوالى هذه المظاهرات قذف الأخبار بالطوب والحجارة ثم تقذف سكن الرافعى حيث كان يقيم فى الطابق الثانى من دار الأخبار وتمتلىء ردهات دار الأخبار والسكن ـ كما يقول الرافعى ـ بالحجارة ولا يبقى فى ادارة الأخبار ولا فى السكن نافذة لم تتحطم ويصاب بعض العمال وسكان الدار ويثار موضوع الاعتداءات المتكررة على الأخبار ومن فى الأخبار فى مجلس النواب بواسطة سؤال يتقدم به عبد الجليل بك أبو سمرة ـ أحد أعضاء المجلس من حزب الأحرار الدستوريين ـ ويعلن وزير الداخلية أسفه لهذا الاعتداء ولكنه يقول ان الاعتداء كان بالقول الملفوظ فقط ·

ويرد الرافعى على وزارة الشعب ويروى وقائع العدوان ·

ويطلب من رئيس الوزراء مراجعة أقوال الشهود ويستمر التحقيق مع الرافعى من أجل مقالاته فى الصباح وفى المساء حتى يتهكم الرافعى مرة فى احدى مقالاته قائلا : لعلهم سينشئون فى النيابة العمومية قلما خاصا للتحقيق مع الأخبار ما داموا يريدون أن يسألوها فى كل ما تكتب وما تنشر وبذلك ينتقل مركزنا من التحرير فى الأخبار الى التحقيق معنا أمام النيابة العامة لاننا لا ندرى كيف نستطيع مواصلة العمل فى الجريدة اذا كان هذا التحقيق يستمر معنا كل يوم من أربع الى خمس ساعات فضلا عن ملحقاته من تحضير مستندات وغيرها · ولعديد من الأيام يستمر التحقيق كما تستمر المظاهرات الصاخبة » ، والرافعى هو هو

لا يتغير ولا يتبدل كل مقالة من مقالاته تكون أعنف من التى سبقتها وهكذا حتى يضج المعتدون من صلابة هذا الرجل ومن قوته وعنفه واصراره وحتى ترتجف أيديهم من ايمانه ووقفته واستعداده للتضحية ، ووسط كل هذا يتساءل الرافعى فى تهكم واضح : أين حرية الرأى ؟ أين ما يكفل وسائل الأمن : اعراب كل انسان عن فكره بالقول والكتابة ؟ أين ما يكفل الحرية الشخصية ؟ أين حرية المنازل ؟ كل ذلك أصبح لا وجود له بالنسبة للأخبار ولمحرر الأخبار وللعاملين فى الأخبار وللساكنين فى لأخبار فهل استثنانا الدستور بنص خاص من حق التمتع بهذه الحريات ؟ ويقول كلمته الواضحة الصريحة : اننا نقول لأولئك المعتدين ومن يحركونهم اننا لن نتحول من عقيدتنا وخطتنا ولن ننصرف عن العمل للقضية القومية ولن نتخلى عن القيام بواجبنا الى آخر نسمة من حياتنا » ٠

***

وتبقى بعد ذلك كله كلمات قيلت فى أمين الرافعى : قالها فيه زملاؤه وأصدقاؤه وتلاميذه الذين عرفوه عن قرب ننقلها لنداوى النقص الذى لازمنا ونحن نؤرخ لرجل لم نره ولم نسمع عنه الا من خلال الرواة ولم ننفعل الا بما كتبه هو وكتبه الآخرون عنه ٠

قال الدكتور محمد حسين هيكل ، الذى أنابه الصحفيون المصريون جميعا لالقاء كلمة الصحافة المصرية فى الاحتفال الذى أقامته أسرة الصحافة فى دار الأوبرا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ وهو يخاطب الرافعى : كنت فى الصحافة مثال البر والطهر والنزاهة ، والصلابة فى الحق والتضحية الخالصة لوجه الله والوطن وأى تضحية أكثر من تضحيتك بنفسك ٠٠ لقد سقطت فى ميدان جهادك الصحفى ضحية هذا الجهاد ، وما يزال فى عدد سنين الحياة فسحة بعشرات منها لأنك كنت تحرق من نفسك لتضىء روحك بكل ما فيها من نور الهداية والحق ، وما زلت فى ذلك جاهدا حتى احترقت جميعا ٠٠ لقد جاهدت لتضىء لغيرك فأحرقت نفسك وجاهدت لتبنى رجالات مصر الذين تفخر بهم أعلاما لمجدها فانهد جثمانك وجاهدت لتنصر الحرية التى قدستها ٠ والحق كما عرفته فذهبت ضحية طاهرة للحق وللحرية ، وجاهدت فى سبيل ذلك ، وذلك كله عظيم بقلمك ، قلم الصحفى المتقد غيرة ونشاطا الذى لا يعرف فى حياته الراحة ولا الملال : قدست الحرية وأنرت سبيل الرأى وصنعت عظماء الرجال فكنت للصحافة مجدا وللصحفيين فخرا وكنت فى حياتك كما أنت اليوم أصدق آية لشرف جهاد القلم فى سبيل الحرية والسلم ٠

وكنت فى حياتك كما أنت اليوم أنبل من قدس الصحافة فلم تعرف غيرها عملا وغير الصحفيين أسرة حتى استعذبت فى سبيلها كل ألم واستهان حبا فيها بكل تقلبات الحياة ٠

وقال عباس محمود العقاد : لقد عاش أمين الرافعي ررأيه وعقيدته، مثلا في الثبات وعنوانا شريفا لصناعة الصحافة ، وفردا من الأفراد القلائل الذين رفعوا هذه الصناعة النبيلة عن طمع الطامعين وشبهة المشتبهين ، وحسب الصحافة من فقيدها هذه الحلة التي تحلت بها من كريم خلاله ، ونبيل سجاياه . فان لم يكن لها حظ غير هذا الحظ الجزيل لكفى به نصيبا تفاخر وتذكره بما هو حقه في ثناء واكبار ، فكيف وهي تذكر لفقيدها رحمه الله - فوق هذا الذي ذكرناه - أنه كان قوة بقلمه وأنه كان صوتا مسموعا في وطنه وأنه أدى لأمته واجبه الذي هو أكبر مما يؤديه انسان ، لا وسيلة له غير وسيلة القلم والقرطاس .

ولقد عرف الصدق والأدب لأمين كل من عرفوه واجتمعوا به في صعيد واحد ، حتى الانجليز الذين كانوا يشرفون على اعتقاله في عهد الأحكام العسكرية كانوا يعلمون أنه الرجل الصادق والخصم النزيه فلا يشكون في صدق كلامه ولا يرجعون الى أحد بعد سؤاله واذا نفى لهم أمين شيئا فذاك الشيء مقطوع عندهم ببطلانه واذا أخذ على نفسه عهدا فذلك العهد موثوق بانجازه .

على أي حال ، فقد عرفوا فيه الرجل المهذب وعرفوا فيه الرجل القوي الايمان فأكبروا فيه الخلقين واستكبروا عليه أن يخادع أو يلين » .

وخاطب مصطفى صادق الرافعي مصر فقال : ويحك يا مصر أفيك نوع من الموت هو أشد الموت فلا ينفذ الا من أصدقائك خاصة ؟ أمن سحرك أنك لا تظهرين للشعب عظيما الا بموت ميت (كأمين) أو بناء قبر كالهرم الأكبر ؟ أمن عظمتك أنك تنشئين النبي من أنبياء الوطنية ليؤدي رسالته ثم تصلبيه ؟ أمن قوتك أن لا ينتصر فيك الحي الا بعلامة واحدة هي انه أهلك نفسه بك ؟ أمن جبروتك أنك لا تدركين حقيقة أبنائك الا حين تستطيعين أن تناديهم يا أبنائي ؟ أمن عجائبك أن لا يعرف خصومك وأنصارك الذين هم كخصومك رجلا مثل (أمين) الا أن يرغمهم هو على الاقرار حين يجعله الموت جزءا من ضميرك الانساني يا الهي . كان صوتك في مصر ، فكان كالرعد في حنجرة ، وكان كالبرق في قلم .

كان الباطل يرى في ذلك الرجل حقا لا يتبدل أبدا .

كانت الفتنة ترى فيه سموا لا يتنزل أبدا .

كان الذل يرى فيه عزة لا تتحول أبدا .

كان الواجب يرى فيه عاملا لا يتململ أبدا .

كان رجلا من الأبد قامت بينه وبين مخازي الدنيا كلمتان : أبدا أبدا .

كان صوته صاعقا يشق حجاب القلب لأنه من قلبه لا من شهواته .. وهو صوت مدفعك الذى وضعته فى أعلى برج من الحصن المصرى ترسل اليه كل يوم شرارة لتنطلق منه كل يوم كل قذيفة .. يا له مدفعا ملء باروداً الولا مدافع أخرى يتهزأ بها القدر فيحشوها بما يؤكل وما يشرب ·

« بذلك ناجيت نعش أمين » ..

وقال عنه الأمير شكيب أرسلان : « وأمين الرافعى ككاتب كان من كبار كتاب هذا الوقت ، وأبلغهم عبارة وأحياهم روحا وأسداهم منطقا وأوفرهم أدبا وأجودهم عارض قلم ، وأمين الرافعى كصحفى كان مثالا للاستقالة والنزاهة ، لا يهمه مال ولا جاه ولا بلاء ولا شقاء فى سبيل الجهر بما يراه حقا ، وليس فى مصر من يجادل فى مزيته هذه · وقد عرفنا حيادات كثيرين يضعون مبادئهم فوق المنافع الدنيوية ولا يبالون مصائب ولا عذابا وأصبا اذا نهضوا لخدمة مبدأ مقدس ولكنى قلما رأيت فيمن عرفت أو فيمن سمعت به رجلا كان يفنى فى المصلحة العامة بالقدر الذى كان يفناه أمين الرافعى ·

وأمين الرافعى كصحفى سياسى لم يكن يعرف المراوغة ولا ما يسمونه نصف التدبير وكان لا يمشى الضراء ولا يسير حسوا فى ارتغاء وكان ينازل اذا نازل وهو شهير مرفوع الرأس حاسر عن الذراع ·

وكانت لا تهوله كثرة العدد بازائه وذلك لشدة ثقته بالذى يراه حقا فكان يرى ان الكثرة لا تقدر أن تسطو على الحقيقة ·

وان مائة ألف خطأ لا توازى ربع صواب وويل لمن كان يحمل عليه أمين الرافعى فقد كان اذا رمى أصمى واذا ضرب كسر · ولم يكن شتاما ولا مقذفا ولا ممن يخوض فى الشخصيات اذ كانت نفسه تعلو عن هذا الضرب من المناظرة وكان من سداد حجته وحضور ذهنه وصولة بادرته بحيث يصرع قرنه فى الموضوع ويستغنى بتزييف القول عن تشنيع القائل · وأمين الرافعى كوطنى كان صريح المشرب والأداة ، صحيح العزيمة متأبيا الهوادة ناظرا الى العواقب يرى من ضرر التساهل ما لا يرى من ضرر التمسك ولم يكن يرى أن كون الانسان عمليا يجيز له أن يتسلى بالمحالات وأن يجتزىء عن الحقيقة بالخيالات ·

وأمين الرافعى كصاحب · كان وفيا بالعهود ، حافظا للأذمة ، قائما بواجبات المروءة اذا خوطب أجاب واذا نودى لبى وكان حافظا لصديقه فى الغيب ليس كأولئك الذين لا تتجاوز صداقتهم أبواب المجالس ، وقد

كانت مروءته تحمله على تحمل الضرر بل الخطر حتى لا يفرط فى حقوق الصحبة وقد جاءتنى منه كتب عدة هذه المرة اذ هو مريض ، وفى احداها كان يوصينى أن لا أسـأم من الكتابة بسبب السفه والتطاول اللذين أراهما من بعض الناس .

وأمين الرافعى كمسلم لم يكن يرى فوق الاسلام شيئا ولم يكن يرى حياته الا لخدمة الاسلام والمسلمين ولم يكن يعرف فى مقام الدفاع عن الدين كبيرا ولا عزيزا ولا يرعى فيه خليلا » .

ويقول ابراهيم عبد القادر المازنى : لا أحب أن أطيل فى عفة ونزاهة مبدأ أمين الرافعى فان هذا كله معروف دائما ، أقول أنه هو الذى قوى ايمانى بالشرق وثبت ثقتى به وكنت قبل مخاطبتى له أعتقد ان فى الشرق القوة الكافية للنهوض وأستبعد أن يكون ميئوسا منه . ولكن هذا لا يعدو أن يكون نظرية تدور بنفسى حتى كان من حظى أن عرفته وعملت معه واتصلت به أوثق اتصال ، فصار عندى دليلا ملموسا على ما فى الأمم الشرقية من الحيوية فان أمة تخـرج رجلا له مثل صلابته وقوة روحه ورسوخ ايمانه بأمته لا يمكن أن تكون قد عقمت . وأكبر ما راعنى فيه الجلد والصبر ، والجلد حضانة ، والصبر مناعة وقد كان هذا الخلق من أبرز صفات أمين فعاش منيع الشرف محصن الضمير لا تطاوله الشهوات ولا ترقى الى ذروته الأهواء » .

ويروى فكرى أباظة قصة واحد من الذين كانوا يعاونون الرافعى فى الأخبار ــ لعله الأستاذ المازنى نفسه ــ اتصل به ليبلغه وفاة شقيقه فعزاه أمين ودعا له بالصبر ، وانتظر المازنى أن يفد أمين على داره ليواسيه فى مصابه ، ولكن النهار انقضى بطوله دون أن يرى له أثرا فعجب لمسلكه وأخذ يلتمس له عذرا حتى اذا كانت الساعة الحادية عشرة ليلا سمع قرعا على باب داره فسارع اليه وفتحه فالتقى أمينا واقفا أمامه يبكى وقد خنقته عبراته عباراته فلم يقو على الكلام فصمت ودفع اليه أمين بصرة تحتوى على أربعة عشر جنيها لينفقها على معدات تشييع جنازة شقيقه . ومرت على تلك الحادثة أشهر طويلة وصديق الرافعى يجهل سرها ثم علم ذات يوم أن أمين بك اقترض يومئذ الجنيهات الأربعة عشر التى ساعده بها وانه مضى سحابة ذلك اليوم والشطر الأول من ليله فى البحث عمن يقرضه هذا المبلغ .

هذا هو أمين الرافعى الذى كان يرفض ألوف الجنيهات كاعلانات اذا ما جاءت من شركات انجليزية حتى ولو لم يكن لهذه الشركات علاقة

بالسياسة . والذى كان يرفض الكثير من الألوف اذا جاءت كاعلانات عن أشياء محرمة كالكونياك مثلا » .

ويكمل فكرى أباظه حديثه ويقول : « ان أمينا قد احتكر بلا منازع خاصتين جنون العقيـدة فقد أحاطه بسياج من الاجـلال ، خالد ، وأما الاحتكار النصوص فلا أظن أنه يوجد فى مصر كاتب يجاريه فى هذا وويل لكل سياسى يلقى الكلام على عواهنه فعند أمين الرافعى أقواله السابقة وتصريحاته السابقة كانه يدرك فى الماضى أن المتكلم سيناقض نفسـه وينسخ نظرياته .

أمـا الأستاذ حـافظ محمـود فقـد كتب الينـا رسـالة خـاصة عنـدما عـلم بأننـا نعـد هـذا الكتـاب تحت عنـوان « سبع كلمات » قال فيها : « لقد اجتمع في قلب أمين الرافعي كل بخار الوطنية الذى تصاعد من حركة مصطفى كامل وكل اللهب الذى اندلع من ارادة الشعب المصرى فى ثورة سنة ١٩١٩ فلم يتحول قلبه لا عن هذه الوطنيـة ولا عن هـذه الارادة ولم تستطع مختلف السياسات ـ التى استتبعت ثورة سنة ١٩١٩ ـ أن تحول عقله عما كان في قلبه من الارادة الوطنية الصادقة فقضى السنين السبع الأخيرة من حياته فى صراعين ، صراع الصـحافة في مختلف السياسات ، وصراع الوطنيـة مع هـذه السياسات جميعا » . « ان أمين الرافعى الذى تتلمذ على وطنية مصطفى كامل قد رفضت وطنيته عند قيام ثورة الشعب فى سنة ١٩١٩ أن يقف منها جامدا محايدا فاندفع بقلمه مع الطليعة في هذه الثورة حتى اعتبره ساسة الثورة لسانهم الأوحد الأول فكان يدافع عن جهود الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول عندما ذهب الوفد أول مرة بعد خروج أعضائه من المعتقل الى الخارج للمطالبة الوطنية ، لكن سعدا ما كاد يعلن أن صحيفة أمين الرافعى هى لسان الوفد ، حتى أنكر الرافعى هذه الصفة التى كان يتطلع اليها كل صحفى غيره مفضلا عليها أن يظل محتفظا باستقلال رأيه وحرية قلمه فى كل ما يكتب » . « وكان الرافعى فى كل معارضته شجاعا لم يخش طغيان الجماهير .. فقد حضر بنفسه الاحتفال الذى أقيم لسعد زغلول عقب عودته من الخارج بفندق شبرد .. وفى الاحتفال عرض سعد فى خطابه لوجهة نظره فى الحصول على « الوعد » بالغاء الحماية كأساس لقبول الدخول فى المفاوضات مع بريطـانيا ثم يتساءل : هل يعارض أحـدكم فى ذلك .. فاذا بأمين الرافعى يقف بين هذا الجمع المؤيد قائلا : نعم أنا أعارض .. ودفع أمين الرافعى ثمن هذه المعارضة غاليا .. لقد اعتبرته الزعامة من الخوارج وحضت الناس علنا على عدم قراءة صحيفته ... احتمل الرافعى هـذه الحملة التى هبطت بتوزيع « الأخبار » من أربعين ألف نسخة فى الوقت الذى كانت تتطلع فيه أكبر

الصحف الى توزيع العشرين ألفا .. احتمل الرافعي هبوط توزيع جريدته من الأربعين ألفا الى بضع مئات دون أن يحيد عن موقفه » . « ومضت الأيام وائتلفت الأحزاب ورأى أمين الرافعي فى أسس هذا الائتلاف شيئا يختلف عن مبادىء الحزب الوطنى التى عاش دائم الحنين اليها فعارض أمين الرافعي هذه الأسس .. يومئذ أتهم أمين الرافعي بالمغالاة وقد يكون بعض هذا الاتهام أقرب الى الصحة لكن الأيام أثبتت أن الجانب الأكبر من الحق كان معه ، اذ ما كادت حكومة الائتلاف تفكر فى أول مشروع للتوسع فى وحـــدات الجيش المصرى وأسلحته حتى اصطدمت ـ أى اصطدمت الأحزاب جميعا ـ بارادة بريطانيا .. ولم يكن هذا الاصطدام عيبا بالنسبة لحكومة الائتلاف ، انما كان العيب فى أن المؤتلفين كلهم قد اضطروا الى التراجع واضطروا الى تغطية هذا التراجع باخفاء أنباء هذا التصادم عن الشعب لولا أمين الرافعي الذى تولى وحده كشف أسرار هذا الصدام . لقد كان معنى هذا التوقف من الرافعي أنه قد تعرض لفقدان صداقات الزعماء جميعا .. لكنه لم يأبه لشىء من هذا ، واستمر فى حملته الى نهايتها .. وكان خلافه مع الزعماء على اختلاف أحزابها دليلا على أنه صحفى حر صاحب رسالة حرة مستقلة عن كل الأحزاب فى سنة ١٩٢٠ كانت بريطـانيا قد أقحمت على الموقف السياسى مشكلة جديدة بوضع مشروع تعسفى جـديد للحكم القضائى فى السـودان ، وأرادت السلطات البريطانية ، فى زحمة الأحداث ، أن تحصل على موافقة الحكومة المصرية الخاضعة لنفوذها على هذا المشروع .. وكادت هذه المسألة تمر دون أن يشعر بها أحد فاذا بأمين الرافعي يتصدى لها قائلا فى مقالته ان هذا المشروع لا يمكن التصديق عليه الا بعد مناقشة الجمعية التشريعية فى مصر . ولقد كانت الجمعية التشريعية معطلة الجلسات بأمر السلطات المحتلة فاقترح أمين الرافعي على أعضائها أن يجتمعوا فى أى مكان ليقولوا كلمتهم ، وبالفعل عقد هذا الاجتماع بدار سعد زغلول فى شهر مارس سنة ١٩٢٠ باعتبار أن سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية .. ولقد سارعت السلطات الى اصدار القرارات التى تضفى على هذا الاجتماع صفة البطلان ، لكن الرافعي كان أسرع منها فى الاعراب أيضا عن بطلان هذا المشروع » . « ان أمين الرافعي كان المشعل الوطنى فى الصحافة المصرية عبر الحلقة الثالثة من القرن العشرين .. لكن هذا المشعل الذى شارك فى انارة طريق الوطنية المصرية سبع سنوات أو تزيد .. قد أحرق أصابع اليد التى تحمله .. ولهذا فان الناس خصوما كانوا أو أصدقاء لأمين الرافعي ـ لم يشذ منهم أحد على احترامه حيا وميتا .. انني لا زلت أذكر حفلة تأبينه بدار الأوبرا ـ وهى الدار التى كانت لا تقام فيها الا الحفلات الا باذن الحكومات التى خاصمها الرافعي ـ انني

لا زلت أذكر كيف كان خير المتكلمين فى تأبينه هم الذين اختلف أمين الرافعى مع سياساتهم وكأنهم كانوا يقولون انه فى خلافه مع سياساتهم كان أمينا عليهم كما كان أمينا على مبادئه . ثم أمينا على رسالة الصحافة » .

وسألت أستاذنا الكبير محمد نجيب الذى عمل مع الرافعى سنوات عديدة أن يذكر لى بعض الجوانب الخفية عن حياة الرافعى فقال : « كان الأستاذ أمين الرافعى حريصا على أن تظهر صحيفته الأخبار بأحدث الأخبار ، حريصا على أن يكون سباقا فى التعقيب على الأحداث والاتجاهات السياسية .

كان يبكر فى الذهاب الى مكتبه فى الأخبار ولم يكن هذا راجعا الى أن مبنى الجريدة الضخم يضم منزله الى جانب مطبعتها ومكاتب ادارتها وانما كان ذلك يرجع أول ما يرجع الى أن عادته جرت على الاستيقاظ مبكرا حتى انه كان أول من يباشر عمله من المحررين وموظفى الادارة .

وكانت دار الأخبار تشغل المساحة الكبيرة التى تشغلها فى الوقت الحاضر المدرسة اليونانية فى ميدان الفلكى وكان حرصه على السبق فى التعقيب يدعوه الى الاطلاع على البرقيات الواردة من الخارج برقية برقية وكذلك صحف الصباح صحيفة صحيفة وخبرا خبرا فاذا رأى فيها ضالته المنشودة أسرع بالكتابة ودفع بالمقال الى المطبعة واذا لم ير هذه الضالة فانه يظل يرقب وينتظر حتى يتلقى نبأ من الأنباء الجديرة بالتعليق دون أن يؤدى هذه الانتظار والترقب الى تأخير صدور الجريدة عن موعدها لأنه كان سريع الخاطر سريع الكتابة .

ولقد بلغ من خشية حكومات ذلك العهد من ان تفاجأ بعد ساعات من اصدار قانون أو أى اجراء ترى فيه مادة لهجوم أمين الرافعى عليها ان كانت تحاول تفويت هذه الفرصة على أمين ، فتذيع هذا القانون أو هذا الاجراء فى وقت تعتقد ان أمينا لا يستطيع التعليق عليه وذلك لا يقترن الصدور بالهجوم فيكون له أثر سيء ضدها عند الرأى العام .

ومع هذا فانه كان يفوت على هذه الحكومات غرضها فيلغى مقاله اليومى المعد للنشر اعدادا نهائيا ويكتب مقالا جديدا ينتقد فيه القانون الجديد أو الاجراء الجديد . أما اذا كانت هناك استحالة مادية تؤدى الى تأخير صدور الأخبار فانه كان يكتب أسطرا يعد فيها بالتعقيب فى اليوم التالى على ان هذه الأسطر لا تخلو من عبارة لاذعة تنطوى على النقد المر وكان المرحوم أمين الرافعى من كتاب عصره القلائل الذين يقسمون أوقاتهم ويوزعونها بين عملهم وراحتهم ، وصحيح أنه كان يختلس من وقت

راحته ما يضيفه الى وقت عمله ولكنه لم يكن ليعمد الى العكس كما أن مكتبه كان منظما تنظيما يدعو الى الاعجاب فاذا احتاج الى كتاب أو قانون أو ملف ليراجعه ليدعم مقاله به ويعززه فانه لا يضيع وقته في البحث عنه في هذا الدرج أو في ذاك أو في هذا الدولاب أو ذاك بل أنه يضع يده عليه ويتناوله من مكانه فورا دون أن يعتمد على سكرتير أو موظف يعاونه في ذلك ، فقد كان رؤساء تحرير الصحف لا يعترفون بالسكرتير أو السكرتيرة وكان من الكتاب القلائل الذين لا يعتمدون على الذاكرة وحدها بل على نصوص القوانين أو الخطابات أو البيانات وكان رحمه الله يعتمد على الأرشيف اعتمـادا كبيرا في تقـديم الحجة والبرهان ضد خصومه السياسيين حتى لا يخطىء أو تخونه ذاكرته وكان يصرف ساعات من وقت فراغه في تنظيم أرشيفه وتبويبه فقد كان يقص من كل صحيفة ما يحتمل أن يرجع اليه من الأخبار أو القوانين أو البيانات أو الخطابات وكان ذلك يكلفه كثيرا من الجهد والوقت · ولقد أصبح هذا الأرشيف ثروة صحفية ضخمة · ولا أظن أن أحدا من الصحفيين قد سبقه في اعداد أرشيف صحفي كأرشيفه الذى كان يعد مرجعا تاريخيا » · وأسأل أستاذنا نجيب أكان الرافعي منطويا على نفسه ؟ فيجيب : في اعتقادى أن ما وصف به أمين الرافعي من أنه كان منطويا على نفسه لم يكن صحيحا الى حد كبير · ذلك أن الرجل كان يكرس كل وقته لعمله الصحفي فلم يكن هذا العمل المضنى الذى أخلص له وتفانى في حبه واغراق نفسه فيه الى جانب ما اقترن به من المشكلات الضخمة والمؤامرات الدنيئة التى كانت تدبر للقضاء على صحيفة الأخبار وهذا يعنى القضاء عليه سياسيا ، كل هذا حد من اختلاطه بالناس في الأندية العامة على انه كان يختلس في بعض الليالى ساعات من وقته ويقضيها مع زملائه وأصدقائه في محل (صولت) أو في « بعكوكة » وحيد بك الأيوبى » ·

وأسأل الأسـتاذ محمـد نجيب عما يعرفه عن نزاهة أمين الرافعى وعفته وطهارة يده فيقول : كنت ذات يوم مع أستاذى أمين الرافعى في مكتبه بدار جريدة « اللواء المصرى » و « الأخبار » بعد توحيد الجريدتين بسبب الأزمة المالية ، فجاء مدير الحسابات يعرض عليه شيكا بمبلغ ٢٠٠ جنيه واردا من شركة مياه القاهرة قيمة اشتراك الشركة في عددين من الجريدة وطلب منه توقيع الشيك لقبض قيمته من البنك لانه وارد باسمه ·

ولم نكن نحن الذين ضمنا المكتب ننتظر الا أن يوقع أمين الرافعى الشيك وتقبض الادارة المبلغ ولكننا فوجئنا به يطلب من مدير الحسابات رد الشيك وأن يبلغ الشركة بقيمة العددين اللتين تطلب الاشتراك فيهما :

وبدأ على مدير الحسابات ما يدل على عجبه من رد الشيك على حين ان خزانة الجريدة خاوية وان مبلغ مائتى جنيه فى هذا الوقت مبلغ محترم يكاد يكفى مرتبات المحررين شهرا كاملا ، ويتباطأ فى تناول الشيك . وأدرك أمين الرافعى مبعث هذا التباطؤ فقال لمدير الحسابات : اننا لا نشترى وقبول هذا المبلغ معناه تكميم فمى والتغاضى عن أخطاء الشركة وهو ما لا يقبله صحفى شريف » .. وذكر الزميل محمد نجيب قصة أخرى فقال : فوجئت ذات يوم بزميل كانت له علاقات طيبة بالوزارة القائمة وكانت من الوزارات الرجعية ، فوجئت به يسألنى فى غضب شديد : « هو أمين الرافعى ده عايز يسوت ويخرب بيسوت الناس اللى بتشتغل معاه . مش كفاية هو بينتحر ؟ فقلت لماذا ؟

ــ فقال اسمع يا سيدى فلان باشا (وكان وزيرا للداخلية) سمع أن الخجوزات تتوالى على الأخبار وعلى بيت أمين الرافعى فكلفنى ابلاغه أنه ــ أى الباشا ــ مستعد لسداد كل الديون بلا مقابل .. أى أن يظل معارضا للوزارة .. ولكن بشرط مهاجمة الوزارة السابقة وكانت وزارة وفدية .. تصور أنه مع هذا السخاء من الحكومة ومع محافظتها على كرامته .. مع هذا كله رفض بدون أى تردد . ومضى صديقى فقال معقبا : ده راجل فاكر اننا عايشين فى عصر « ابن حنبل » ويسألنى صديقى هذا عمن يستطيع التأثير على أمين ليقبل ، قلت له لا تحاول .. فأى محاولة ليست مجدية مع أمين الرافعى خاصة اذا تعلقت بالنزاهة .

وقد يؤخذ على الرافعى فى أحوال قليلة ونادرة قسوته على بعض من خالفه فى الرأى قسوة غير عادية كما حدث مثلا ــ بالنسبة للشيخ على يوسف ، عندما استقال من رئاسة تحرير المؤيد بمناسبة تعيينه شيخا للسادة الوفائية ، بدلا من السيد عبد الحميد البكرى الذى عين نقيبا للاشراف ، لقد انتقد ضخامة مرتبه ٦٢٫٥ جنيها تدفع من « الروزنامة » كما انه علق على نبأ استقالة الشيخ على يوسف بأن هذا النبأ قوبل بالغرابة ولو لم يكن منشورا فى المؤيد لما صدقه أحد لان الرجل الذى اشتغل بالسياسة نحو ربع قرن لا ينتظر منه أن يتركها فجأة ، لمثل هذا السبب ، كما انه ــ أى أمين ــ تساءل هل يستقيل الشيخ من رئاسة حزب الاصلاح كما استقال من رئاسة تحرير المؤيد ؟

وكانت قسوة أمين الرافعى على طه حسين سببا فى ان طه حسين كان الكاتب العربى والمصرى الوحيد الذى لم يكتب حرفا واحدا فى أمين الرافعى بعد وفاته . والنقد الوحيد الذى وجهه د . عبد اللطيف حمزة الى الرافعى فى دراسته عنه ضمن سلسلة كتب « أدب المقالة » يتعلق

بقسوة الرافعي على سعد زغلول في مقالة بعنوان : البلاد سائرة في طريق الفوضى وسعد باشا يدفعها الى الهاوية » · وقد قال عبد اللطيف حمزة ان أمينا كان شديد اللهجة الى حد التطرف وتلك هي المرة الوحيدة التي يضطر فيها كاتب هذه السيرة أن ينحي باللائمة على أمين الرافعي لانه تجاوز القدر في هذه المقالة ونحن نعلم ان من حق الصحفي دائما أن ينسب لخطأ الى الزعماء والى ولاة الامور اذا كانت هناك دوافع وطنية الى ذلك ، ومن أجل هذا لم نوجه لوما الى محرر الأخبار في مقاله الذي خطأ فيه سعدا في مواضع كثيرة - المقال حول حديث سعد باشا لمندوب رويتر - ولكننا مضطرون الى تخطئة أمين الرافعي فيما انزلق اليه قلمه بعد هذه التهم العريضة التي اتهم فيا زعيم الثورة فليس صحيحا ما قاله عن هذا الزعيم ، انه لا يتوخى غير مصلحته الشخصية وانه مستعد دائما للتضحية في سبيلها بالمصلحة القومية وسيرة سعد زغلول شاهد على ما نقول » ·

ويقول الدكتور عبد اللطيف حمزة : الصحفي في الأمة أشبه ما يكون بالرائد لهذه الأمة والرائد نفسه كالمصباح ينير الطريق للناس وتظل ذبالته تجاهد في هتك أستار الظلام فيما تكشف للناس عن جميع العقبات التي أمامهم والأحجار التي تعترض طريقهم ، والمتعرجات التي ينعرج اليها الطريق ·· الطويل الذي يسيرون فيه · وكما يحتاج الجيش الى القائد كذلك يحتاج هذا الجيش الى الرائد بل ان حاجة الجيش وقواده الى رواد يرتادون له الطريق ربما لا تقل عن حاجة الجيش الى الطعام والشراب والى المعدات والأدوات اللازمة في ميدان القتال · وقد كان سعد زعيم الأمة المصرية بلا منازع ، كما كان أمين الرائد لهذه الأمة في الواقع وقد فهم كل من الرجلين مهمته على أحسن وجه · فقاد سعد أمته في حدود امكانياتها الى نصر وقام أمين الرافعي في حدود امكانياته كذلك بعمل الرائد الذي لا يكذب أهله فكان يبصرهم بمواقع الزلل ويرشدهم دائما الى خير العمل ·

والذي لا ريب فيه ان أمينا في أداء واجبه هذا كان يؤديه بصدق وأمانة وشرف ونزاهة وكان يأخذ نفسه دائما بما يعتقد انه الحق لا ينظر في ذلك الى الأشخاص ولكن ينظر دائما الى المبادئ وقد أجمع المعاصرون له على هذه الشهادة وها نحن الآن نرى ان البحث يؤدي بنا الى هذه النتيجة · من أجل ذلك لا يعجب التاريخ حين يجد الصحفي مرة ينصر الزعيم ومرة أخرى يبدو معارضا له ، أو حين يرى هذا الزعيم ، مرة يرضى عن هذا الصحفي الكبير وأخرى يسخط عليه » ·

« ولقد أصر الرافعي في خصومته العنيفة لسعد الى آخر الشوط

فأصبح لا يعنيه كل يوم الا أن يكتب مقاله السياسى ويحمل فيه سعدا مسئولية الحالة السيئة التى صار اليها الدستور والحالة السيئة التى صارت اليها الحرية الشخصية والحرية الجماعية والحالة السيئة التى صارت اليها البلاد فى جميع مرافقها الحيوية » .

وقد يأخذ البعض من رجال الحزب الوطنى على الرافعى موقفه من حزبه الوطنى أثر تشكيل الوفد حيث أصر سعد زغلول على ألا يمثل الحزب الوطنى فى الوفد تمثيلا لائقا بأقدم وأكبر حزب وطنى فى البلاد وحيث اندفع الرافعى بكل ما يملك من حماس لتأييد الوفد الذى لم يكن يومئذ مكونا الا من كثير من زعماء حزب الأمة ومن المعتدلين فى السياسة ولم أجد ضمن أوراق الرافعى ما يوضح لى هذه النقطة سوى ان الرافعى لم يكن يؤمن فى يوم من الأيام أن الوفد المصرى الذى ضم محمد محمود وحمد الباسل وسعد زغلول واسماعيل صدقى والمكباتى ومحمود أبو النصر وحافظ عفيفى وغيرهم من ذوى الآراء والأفكار المتضاربة يمكن أن يتحول الى حزب سياسى .

على ان الرافعى كان يعلم حق العلم ان غياب محمد فريد عن قيادة الحركة الوطنية قد أفقد هذه القيادة زعامة قوية ، يمكن أن تلتقى حولها كل القوى المتضاربة فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى كما انه كان يبذل جهودا مضنية اما عن طريقه واما عن طريق عبد الرحمن فهمى لضم محمد فريد وبعض العناصر الوطنية التى حيل بينها وبين العودة الى مصر ، ابان الحرب العالمية الأولى الى عضوية الوفد بالرغم من أن سعدا كان مصرا على عدم الالتجاء الى تلك الخطوة خوفا من ان يتهم الوفد المصرى بالتطرف وخوفا من أن يؤدى ذلك ــ كما جاء فى خطاب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى بهذا الخصوص ــ الى الخطر الكبير على القضية المصرية التى تحتاج على الدوام لعطف الحلفاء الذين اشتهر فريد لديهم عموما ولدى الفرنساويين منهم خصوصا بممالأة أعدائهم وضم محمد فريد الى الوفد من شأنه أن يؤيد مطاعن الخصوم ويشوه جمال قضيتنا » وقد كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى ملفتا نظره الى ان جريدة مصر تكتب رسائل لمجد الدين ناصف فيها شىء من الانقسام وتشويه القضية المصرية خصوصا بالكلام عن محمد فريد ورحلاته وآرائه فى بعض المسائل الخاصة فاذا أمكنكم أن تستلفتوا نظر حضرة الفاضل صاحب جريدة مصر الى الكف عن نشر مثل هذه الرسائل كان ذلك أفضل » وقد كانت عقدة الخوف من الاتصال بغير الحلفاء مسيطرة على سعد زغلول الى أبعد الحدود .

وربما كانت هذه العقدة هى التى جعلت الوفد لا يحمل على عاتقه نقل جثمان محمد فريد على نفقته كما فعل بالنسبة لجثث الطلبة المصريين الذين ماتوا فى حادث سكة حديد بوتينتا .

وقد كتب سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٠ يرد على ما أرسله اليه المحاميان شفيق منصور وعبد الحليم البيلى طالبين نقل هذه الجثة وعلل سعد زغلول عدم موافقة الوفد على مطلب شفيق منصور والبيلى بقوله : ان الوفد لم يتعرض لمسألة الطلبة الا لأن الحادثة التى أودت بحياتهم نزلت بهم فجأة على غير انتظار فى جهة منقطعة لا يظن وجود أحد من المصريين فيها ، فرأى الوفد ان يسعف المصابين منهم وأن يتكفل بنقل موتاهم ولكن المرحوم محمد بك فريد كان مريضا مرضا طويلا ووفاته كانت متوقعة لاهله وأصدقائه واعضاء حزبه من زمن مديد وحصلت فى مدينة فيها كثير من المصريين ، ومضى على وفاته زمن طويل وقد تكفل بعض الأعيان بنقل جثته وسعى فى ذلك معظم أعضاء أهله وحزبه وسافروا لهذه الغاية فليس للوفد أن يتداخل من تلقاء نفسه فى امر نقله لان فى ذلك امتنانا على عائلته وحزبه والرجل الذى تصدى للقيام بأمر نقله ، أما العناية ، فقد سبق للوفد ان اشترك فى الاحتفال بدفنه وتأبينه وعقدت له لجنة الوفد المركزية مأتما فى دار بعض اعضائها وهى لا تتأخر عن تشييع الجثة عند حضورها بالعاصمة وبناء عليه ارجو أن تفهموا ذلك الى هذين المحامين وان تؤكد لهما ولغيرهما ممن يتكلمون فى هذا الشأن ان كانوا، ان الوفد مع ذلك كله مستعد للقيام بكل شيء اذا طلب ذلك منه الحزب الوطنى وسلم الامر للجنة الوفد المركزية لاننا لا نريد مزاحمة فى ذلك ولا نريد الافتئات عليه فى تولى ما هو أولى بالعناية » .

لقد حاول أمين الرافعى فى البداية أن يوفق بين الوفد المصرى والحزب الوطنى فلم ينجح فى ذلك وظهر له — فى النهاية — انه كان يحاول المستحيل ؛ وبقى أمين الرافعى للحزب الوطنى وبقى الحزب الوطنى لأمين الرافعى وما كان لأمين الرافعى أن يبتعد بالفكر أو بالروح عن حزبه الوطنى ، ويبقى بعد ذلك كله — أيضا — أن نختم كتابنا هذا بصوت الشعر الوطنى الذى انطلق معبرا عن مكانه أمين الرافعى فى دنيا الوطنية والنزاهة ، وصدق الكلمة .

وفي بداية صوت الشعر ، صوت أحمد شوقى أمير الشعراء :

مال أحبابه خليلا خليلا
وتولى اللدات الا قليلا

نسلوا أمس من غبار الليالى
ومضى وحده يحث الرحيلا

سكنت منهم الركاب كأن لم
تضطرب ساعة ولم نمض ميلا

جردوا من منازل الأرض الا
حجرا دارسا ورملا مهيلا

وتعروا الى البلى فكساهم
خشنة اللحد والدجى المسدولا

في ثياب من الثرى رده المـ
ـوت نقيا من القود غسيلا

طرحوا عنده الهموم وقالوا
ان عبء الحياة كان ثقيلا

انما العالم الذى منه جئنا
ملعب لا ينوع التمثيلا

بطل الموت فى الرواية ركن
بنيت منه هيكلا وفصولا

كلما راح أو غدا الموت فيها
سقط الستر بالدموع بليلا

أخذ الموت من يد الحق سيفا
خالدى القرار عضبا صقيلا

من سيوف الجهاد فولاذه الحـ
ـق فهل كان قينه جبريلا

لمسته يد السماء فكان البر
ق والرعد خفقة وصليلا

واياء الرجال أمضى من السـ
ـيف على كف فارس مسلولا

رب قلب أصاره الخلق ضرغا
ما وصدر أصاره الحق غيلا

قيل حلله قلت عرق من التبـ
ـــر اراح البيـــان والتحليـــلا
لم يزد فى الحـديد والنار الا
لمحـــة حـرة وصـــبرا جميـــلا
لم يخف في حياته شـــبح الفقر
اذا طـاف بالرجـــال دهـــولا
جاع حينـــا فـكان الليث آبى
ما تلاقيـه يوم جـوع هزيلا
تأكل الهـــرة الصـغار اذا جاعت
ولا تأكل اللبـــاة الشـــبولا
قيـل غال في الـرأى قلت هبوه
قد يكون الغـلو رأيا أصـيلا
وقديمـــا بنـى الغـلو نفوســـا
وقديمـــا بنى الغـلو عقـــولا
وكم استنهض الشـــيوخ وأذكى
فى الشـباب العلماح والتـأميلا
ومن الراى ما يـكون نفـــاقا
او يـكون اتجـــاهه التضـليلا
ومن النقـد والجـدال كـلام
يشـبه البغـى والخنـا والفضولا
وأرى الصـــدق ديدنا لسـليل ال
رافعين والعفـــاف ســـبيلا
عاش لم يغتـب الرجال ولم يجـ
ـعل شئون النفـوس قالا وقيلا
قد فقـــدنا به بقية رهـط
ايقظـــوا النيـل واديا ونزيلا
حركـوه وكان بالأمس كالكهـف
حزونـــا وكالرقيم ســـهولا
يا امين الحقـوق أديت حتـى
لم نخن مصر فى الحقوق فتيلا
ولو اســـطعت زدت مصر من الحـ
ـق على نيلهـا المبـارك نيـلا

لست آنساك قابعا بين درجيك
مكبـــا عليهمـــا مشـــغولا

قد تواريت فى الخشـــوع فخالو
ك ضـــئيلا وما خلقت ضئيـــلا

سائل « الشعب » عنك « والعلم »
الخفاق أو سائل اللـــواء الظليلا

كم امام قربت فى الصـــف منـه
ومغن قعـــدت منـه رســـيلا

تنشـــد الناس فى القضية لحنـا
كالحـــوارى رتـــل الانجيـــلا

ماضيا فى الجهاد لم تتـــأخر
تزن الصـــف أو تقيـــم الرعيـــلا

ما تبـــالى مضيت وحـــدك تحمى
حوزة الحق أم مضيت قبيـــلا

ان يفت فيـــك منبر الأمس شـــعرى
ان لى المنبـــر الـــذى لن يـــزولا

جل عن منشـــد سوى الدهر يلقيه
على الغـــابرين جيـــلا فجيـــلا

ومن صوت الشعر ، صوت خليل مطران :

باعوا المخـــلد بالحطـــام الفـــانى
وشريت بالأعلى من الأثمـــان

تلك الحيـــاة أمـــانة أديتهـــا
بتمامهـــا للـــه والأوطـــان

بالصـــبر والايمان أخلص بدؤها
وختامهـــا بالصـــبر والايمـــان

أعرضت عن لذاتهـــا منذ الصـــبا
والروض تغرى والقطوف دوانى

تهـــوى البلاد ولا هـــوى لك غيرها
أو تفتـــدى من ذلـــة وهـــوان

ظلت تنازعك الصروف بما بهـــا
مـــن منـــة وظللت ثبت جنـــان

حتى قضـــيت شهيد رأيك وانقضى
ما كنت تلقـــى دونـه وتعـــانى

ويح الابى تســـوءه أيامـــه
وتسر كل ممـاذق مذعـــان
ممن يقـدم فى الرجـال وما به
الا الطـــلاء بـكاذب الألـــوان

خطب أرانا فى مجـالات الفـدى
والصـدق ، كيف تصـارع الشجعان
فالشرق فى شرق من الدمع الـذى
أجرى العيون وفاض بالغـدران

أى مصـطفى يبكيك قومك كلمــا
عادتهمو ذكرى فتى الفنـان
يـوم الوفاء دعا فكنت لــــواءه
وطليعـــة لطليعـــة الفرســـان

هـذا شـهيد من ولاتك خامس
يهـوى بحيث هويت فى الميـدان
لكأنهـــم والمـوت آسـوا مغنـم
يتراكضـون اليـه خيـل رهـان

بذلوا النفوس كما بذلت وارخصـوا
ما عز من جـاه ومن عقيـــان
فاذا ذكرت وانت عنوان الفدى
فاســـم الرفاق تتمـة العنـــوان

رزئـت أمينـــا أمـــة مفـؤودة
لفراقه ســـكرى من الأحـــزان
خرجت تشـــيعه وسار برمزه
من فاتـه التشـــييع للجثمان

تزجى الصـــحافى الأمين المجتبى
عف الجيـوب مطهـــر الاردان
طـلق المحيـــا والجباب كأنمـا
نسج الأشـعة ناسج الأكفـــان

يستقبل الله الكريم بجبهـــة
بيضـــاء خاليـــة من الأدران

أعزز على الاخوان ان مكانه
متفقد في ملتقى الاخوان

ان الصحافة فيه عز عزاؤها
ما خطبها في صبها المتفانى

فرد به جاد الزمان ومثله
قدما يكون مضنة الأزمان

تخذ الحقيقة خله فهما على
علات هذا العيش مصطحبان

ويزيده كلفا بها عذاله
فيها فما يثنيه عنها ثان

شند حجته ويحنو حكمه
ولسانه أبدا أعف لسان

لم يخش في الحق الملام ولم يكن
لسوى الضمير عليه من سلطان

كان المحامي عن قضية قومه
مضاء لا وكل ولا متوان

لم تشغل الأيام عنها قلبه
بالزينتين المال والولدان

فمضى وما لبنيه ارث غير ما
ورثوه من ضعف ومن حرمان

ونختار في النهاية من صوت الشعر ، صوت حافظ ابراهيم ٠

أما الأمين فقد ذقنا لمصرعه
وخطبه من صنوف الحزن ألوانا

لم تنسنا ذكره الدنيا وان نسجت
للراحلين من النسيان أكفانا

مضى تقيا عفيف النفس محتسبا
فهد من دولة الأخلاق أركانا

جرت على سنن التوحيد نشأته
في الله والرأى اخلاصا وايمانا

يرحم الله أمينا الرافعي مجاهدا في سبيل الله والوطن ٠

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٦/٧٦٧٨

ISBN ٩٧٧ — ٠١ — ١٢٢٣ — ٢

« أمين الرافعي » شهيد الوطنية المصرية ، و[illegible]افة المبدأ والعقيدة ، وعاشق الحرية والحق والعدل ، وصاحب ال[illegible]العليا ، وثالث ثلاثة أولهم « مصطفى كامل » وثانيهم « محمد فريد » ، هو الشخصية التى تستهل بها « الهيئة المصرية العامة للكتاب » هذه السلسلة « رواد الصحافة العربية » .

ويسعد الهيئة أن يكون ذلك بمناسبة مرور مائة عام على مولد هذا المصرى العظيم ، الذى عاش لمصر ومات فى سبيلها ، وأن يكون ذلك أداء لبعض الدين الذى فى عنق المصريين جميعا لهذا الرجل .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب